

الكتاب السنوي لعلم الاجتماع

العدد السادس

إشراف : دكتور محمد الجوهري



دارالمغارف

الكتاب السنوي لعالم الاجتماع

العدد السادس

أبريل ١٩٨٤

إشراف

دكتور محمد الجوهري

استاذ علم الاجتماع

وعيد كلية الآداب — جامعة القاهرة



دار المعارف

الناشر : دار المعارف - ١١٦٩ كورنيش النيل - القاهرة ج.م.ع.٠

الكتاب السنوى لعلم الاجتماع

اشراف : الأستاذ الدكتور محمد الجوهري — قسم الاجتماع بكلية
الآداب جامعة القاهرة .

نشرة نصف سنوية تصدر في ابريل،
وكتوبر من كل عام ، وتفتح صفحاتها
لاسهامات المشتغلين بعلم الاجتماع على
امتداد الوطن العربى من اجل تطوير رؤية
اصيلة لواقعنا الاجتماعى ، والوصول
الى بلورة افضل للمشكلات الاجتماعية
واسهام علم الاجتماع فى حلها .

العدد السادس : ابريل ١٩٨٤

ترسل البحوث والدراسات والمكتبات باسم :

- الأستاذ الدكتور محمد الجوهري : كلية الآداب — جامعة القاهرة .
- الجيزة — جمهورية مصر العربية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكتاب السنوى لعلم الاجتماع

أبريل ١٩٨٤

العدد السادس

محتويات الكتاب

الكلمة الافتتاحية : بقلم الدكتور محمد الجوهري

القسم الأول

الدراسات والبحوث

- ١٧ — سكان المقابر بمدينة القاهرة ، دراسة اجتماعية ميدانية
اعداد دكتور محمود فهمي الكردي
- ١٣٣ — الاتجاه الاثنوميثودولوجي في علم الاجتماع
دكتورة زينب شاهين
- ١٨٥ — البعد السوسيولوجي في استراتيجية الحرب المحدودة
دكتور احمد ابراهيم خضر
- ٢٣٥ — رؤية سوسيولوجية لمشكلة محو الأمية في المملكة العربية السعودية
دكتور عبد الله الخريجي
- ٢٦٧ — دور القرآن الكريم في تشكيل اتجاهات الرأي العام المسلم
دكتور محيي الدين عبد الحليم
- ٣٢٥ — المدخن المراهق : البيئة والشخصية والسلوك
دكتور زين العابدين درويش
- ٧

الموضوع	صفحة
— دروس مستفادة من بحوث تعاطى المخدرات في مصر دكتور مصطفى سويف	٣٥١
— الوضع الاجتماعي للأقباط في عصر سلاطين المماليك دكتور ياسم عبده قاسم	٣٦٧
— نحو أسلوب جديد لمواجهة مشكلات التنمية في العالم الثالث دكتور عبد الوهاب ابراهيم	٣٨٩

القسم الثاني

دراسات نقدية : عرض كتب وبحوث ومقالات

١ — علم الاجتماع في مصر تأليف : دى بونج عرض : دكتور محمد الجوهري	٤٢١
٢ / — نهضة مصر تأليف : دكتور أنور عبد الملك عرض : دكتور محمد حافظ دياب	٤٣١
٣ — المرأة والتصنيع في الدول النامية اصدار : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية . عرض : دكتورة اعتقاد علام	٤٤٥
٤ — جناح الأحداث والطبقة العاملة تأليف وعرض : على محمود السهرى	٤٥٣

- ٥ — اتخاذ القرار الأسرى
تأليف : سكاتزونى وزينوفاش
مرض : على المكوى
٤٦٧
- ٦ — نحو علم اجتماع جديد
تأليف : ت . اندرسون
مرض : نكتور محمد عبد ربه
٤٨١
- ٧ — دراسة أنثروبولوجية للممارسات الطبية الشعبية في الريف المصرى ،
مع التطبيق على احدى القرى
اعداد : فوزى عبد الرحمن اسهاميل
مرض : نكتور حسن الخولى
٤٩٣

القسم الثالث

- ٥٠٩ اولاً : مرشد لكتابة أصول المقالات المقدمة للنشر في هذا الكتاب
ثانياً : تقارير عن بعض المؤتمرات والندوات العلمية التى عقدت
خلال العام الاكاديمى :
- ١ — مؤتمر علم الاجتماع وقضايا الانسان العربى ، الكويت ،
٨ — ١١ أبريل ١٩٨٤
٥١١
- ٢ — سينار القوات المسلحة والمجتمع ، شيكاغو ،
٢١ — ٢٣ أكتوبر ١٩٨٣ .
٥١٧
- ٣ — المرأة ومقد التنمية الصناعية في افريقيا ،
المؤتمر التحضرى ، اديس ابابا ، ٦ — ٨ فبراير ١٩٨٤
٥٢٥

- ٤ - المؤتمر الاقليمي الثالث لمكافحة المخدرات ، الاسماعيلية ،
١٢ - ١٤ مارس ١٩٨٤ . ٥٣٥

ثالثا : بيان برسائل الماجستير والدكتوراه المسجلة والمجازة باقسام
الاجتماع والانثروبولوجيا بالجامعات في مصر خلال عام ١٩٨٣ /
١٩٨٤ . ٥٥٣

القسم الرابع

مقالات وبحوث بغير العربية

I. Articles :

- Observations on Contemporary American and Egyptian Family.
by : Dr. Samia M. El-Khashab and Prof. Edgar W. Butler. ٦٢١
- Effectiveness of the Rural Health -Unit in the Family Planning. A Pilot Study of Gavaddon Village.
by : Dr. Etimad M. Allam. ٥٦٦

II. Abstracts of Articles in Arabic :

- Ethnomethodology, A New Approach in Sociology,
by : Dr. Zeinab Shahin. ٥٧٦
- The Role of Koran in Shaping Islamic Public Opinion.
By : Dr. Mohieddin Abdulhlaim. ٥٧٢

- The Social Status of Copts in Mamluk Egypt,
by : Dr. Kassem A. kassem. ٥٦٨

- Towards A New Approach for Development in the Third
World Countries,
by : Dr. Abdel Wahhab Ibrahim. ٥٦٦

الكلمة الافتتاحية

يصدر هذا العدد السادس من **الكتاب السنوى لعلم الاجتماع** فى موعده متضمنا عددا من الاسهامات العلمية الجديدة التى يقلب عليها طابع تطبقى واضح . فاعليها ، ان لم تكن كلها ، تولى منايها الدراسة الواقعية لطائفة من القضايا والمشكلات والموضوعات ، وهى ظاهرة ايجابية طيبة واتجاه محمود ، لا يرجع الفضل الاساسى فيه الى التحرير — بالاختيار — بقدر ما يرجع الى المؤلفين المشاركين فى كتابة مواد العدد ووعيم المنهاى باهمية الدراسة التطبيقية للواقع الاجتماعى .

ويهنئ ان ابرز الاسهام الاساسى فى هذا العدد ، والمتمثل فى تقرير بحث سكان المقابر فى مدينة القاهرة الذى اعده الزميل الدكتور محمود الكردى ، والذي اختص بحيز كبير من صفحات العدد يتناسب فى رابنا مع اهمية المشكلة التى يتناولها بالبحث . ونرجو ان تشهد الاعداد التالية من الكتاب السنوى لعلم الاجتماع مزيدا من تقارير مثل هذه البحوث الاجتماعية الاميريقية الاصيلية . لاننا نؤمن ايمانا قويا بان توفر مثل هذه البحوث هو السبيل الاساسى لاثراء معرفتنا بالواقع الاجتماعى الذى تنصدى له بالدراسة ونهتم بالكتابة عنه والتفكير له .

وتاكيدا على صلة القربى بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الاخرى ، والتى نهتم بابرازها والالاحاح عليها فى كل مناسبة ، جاء هذا العدد السادس من الكتاب حاويا لعدد من الاسهامات العلمية المقدمة من علوم : الاعلام ، وعلم النفس ، والتاريخ الاجتماعى وغيرها . ولا يفوتنى ان اشير هنا الى ان هذا العدد يزوه على سائر الاعداد ولا شك بالدراسة العميقة التى اخصنا بها الامتاذ الدكتور مصطفى مويى ، والتى لخص فيها باقتدار

« بعض الدروس المستفادة من بحوث تعاطى المخدرات في مصر » ، ولا عجب في ذلك فقط ارتبط هذا الموضوع باسم الدكتور سويف ، سواء على المستوى المحلى أو العالمى ، بحيث أصبح هو أقدر من يستطيع أن يقدم لنا مثل هذه الدروس المستفادة .

ويتصل في هذا العدد الاهتمام الذى بدأناه في العدد السابق بدراسة وتأمل قضايا علم الاجتماع العربى وأوضاعه ومشكلاته . حيث نقدم اليوم مرضا لدراسة باحث هولندى عن حالة علم الاجتماع في مصر (ضمن عروض القسم الثانى) ، كما نقدم تقريراً وانياً عن مؤتمر علم الاجتماع وقضايا الانسان العربى ، الذى عقد في الكويت أوائل هذا الشهر ، وتركت مناقشاته ومداولاته ، كما اهتمت توصياته بمعالجة هوم علم الاجتماع العربى ودوره في المجتمعات العربية اليوم . ونرجو أن يتصل هذا الاهتمام في الأعداد القادمة باذن الله ، لأن الكتابة حول هذه الموضوعات تمثل ضمير العلم وأمله ، وتهدم بالبوصلة اللازمة لتحديد الاتجاهات فترشد من يريد الى الطريق القويم .

وانه ليسعدنا لكبر السعادة ويطبئنا الى أننا نسير على الطريق الصحيح أن يتبنى علماء الاجتماع العرب المشتركون في ذلك المؤتمر عددا من الدعوات والنداءات والمطالب العلمية والتنظيمية التى طرحت على صفحات هذا الكتاب السنوى في أعداد سابقة ، وعلى رأسها تبنى المؤتمر الدعوة الى وضع ميثاق علمى أخلاقى لتنظيم مهنة البحث العلمى الاجتماعى في الوطن العربى ، والتأكيد على تشجيع وتوسيع مناهذ النشر العلمى في علم الاجتماع ، واتصال الدعوات الى المزيد من المؤتمرات القطرية والعربية التى ننظم. وتوجه وترعى جهود علماء الاجتماع العرب .

والله يوفقنا جميعا الى ما فيه الخير

محمد الجوهري

القسم الأول

- سكان المقابر بمدينة القاهرة .. دراسة اجتماعية ميدانية .
اعداد دكتور محمود فهمى الكردى .
- الاتجاه الاثنوميثودولوجى فى علم الاجتماع .
دكتورة زينب شاهين .
- البعد السوسولوجى فى استراتيجية الحرب المحدودة
دكتور احمد ابراهيم خضر .
- رؤية سوسولوجية لمشكلة محو الامية فى المملكة
العربية السعودية
دكتور عبد الله الخريجي .
- دور القرآن الكريم فى تشكيل اتجاهات الراى العام المسلم
دكتور محيى الدين عبد الحليم
- المخذن المراهق : البيئة والشخصية والسلوك
دكتور زين العابدين درويش
- دروس مستفادة من بحوث تعاملت المخدرات فى مصر
دكتور مصطفى سويف
- الوضع الاجتماعى للأشباط فى عصر سلاطين المماليك
دكتور تاسم عبده قاسم
- نحو اسلوب جديد لمواجهة مشكلات التنبيه فى العالم الثالث
دكتور عبد الوهاب ابراهيم

سكان المقابر بمدينة القاهرة
دراسة اجتماعية — ميدانية (١٩٦٠)

اعضاء

د. محمود فهمى الكردى
استاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة القاهرة

مقدمة : فى مشكلة البحث ومنهجه

لولا التحدى الذى صادقه الانسان — ولا يزال — فى بيئته الطبيعية أو الاجتماعية أو كليهما ، وبغير المفومات التى تكتيها وهو يستعين لفهمين
ثومية حياته فى مجتمع من صنعه ؛ لما كان هذا التغير الشكلى الذى احتسب
كل مجالات الحياة ودروها .

غير أن هذا التغير لم يحدث دائما بنفس الدرجة من القوة ، كما أنه
لم يسر دوما فى نفس الاتجاه ، فكثير من التغيرات كان سطحيا لم يتجاوز
الاطار الشكلى لمسألة التغير ، كما أن بعضها كان جفريا عيقا ينفذ الى
المكونات الرئيسية للمجتمع .

ولم تكن المجتمعات مخطلة فى ابنيتها ، وتداولتها فى وظائفها تخصب ،
وانما ظهرت هذه الاختلافات والتفاوتات ايضا داخل المجتمعات ذاتها وبين
انماطها الداخلية ، فالمدينة شديدة الاختلاف من القرية وكليهما ينأى كثيرا عن

(*) تكون فريق هذا البحث على النحو التالى :

١. د. محمد الجوهرى — د. محمود الكردى — د. سمير جبهة —
- د. سامية الغناب — د. نبيل صبحى حنا — د. أحمد زايد —
- د. محمد كمال التابعى — ا. عبد الله الصادق — ا. على المكوى
- ا. عبد الله لؤلؤ — ا. زينب فهمى .

البادية ولا ينحصر هذا الاختلاف في خصائص نوعية ، وإنما ينسحب على جميع الانساق والنظم . ولعلنا لا نتجاوز الحقيقة إذا ادعينا بأن المدينة ذاتها (أو القرية أو البادية) تشهد تفاوتاً بين مناطقها وأحيائها : فيزيقياً ، واقتصادياً ، واجتماعياً . فانتصبه كسل من الموارد والطاقت متباينة ، والسكان مختلفون في أحجامهم ، وكثافتهم ، وخصائصهم ، وتركيبهم الاجتماعى ، كما أن أسلوب حياتهم (الذى يظهر من خلال عاداتهم فى الغذاء ، وطرقهم فى اللبس ، وأنماطهم فى المسكن) يبدو شديد التفاوت . ومن هنا انبثقت الأهمية الخاصة لدراسة الأنماط الداخلية للمجتمعات (سواء كانت حضرية ، أو ريفية) حيث أن ما تفرزه من ظواهر يكون — فى كثير من الأحيان — نسقاً كلياً خاصاً بها تدور دائماً فى فلكه للدرجة التى يمكن معها التعرف عليها من خلاله ، بل أنه إذا كان علينا اصلاح بعض الخلل الذى يصيب هذه الأنماط المجتمعية فلا نجد أمامنا إلا أن نبدأ بتحليل هذا النسق الكلى الى عناصره الأولية حتى نضج أيدينا على موطن الداء ونقترح ما يناسبه من علاجات .

والمجتمع المصرى — كغيره من المجتمعات — يتحكم بمثل هذه الأنماط الداخلية بمدنه وقراه على حد سواء وبعضها يمثل ثقافة نوعية تكاد تكون مغلقة على أبنائه ، والبعض الآخر لا ينغلق على نفسه بقدر ما يتوقع فيزيقياً — فقط — داخل منطقة ما .

ومن هنا نشأت فكرة دراسة نمط داخلى ينتهى الى هذا النوع الثانى ، وهو ما يمكننا أن نطلق عليه تجاوزاً « مجتمع المقابر » حيث اتجهت أعداد كبيرة من البشر صوب المقابر بمدينة القاهرة لتسكنها بشكل دائم ومستقر وتتعامل معها فيزيقياً ، واقتصادياً ، واجتماعياً مثلما تتعامل تماماً مع أى نمط سكنى آخر .

ويفترض أن ظاهرة سكنى المقابر قد انبثقت من عملية النمو الحضرى المشوه الذى تتهيز به مدينة القاهرة والذى نجم عنه تضخم حضرى زادت حدته بتفاقم مشكلة الإسكان .

ورغم التفسيرات العديدة التى لا تقصر تكون الظاهرة على هذا التضخم الحضرى وحده وإنما تضيف اليه بعداً تاريخياً يرى الظاهرة وقد تكونت قبل أن يحدث هذا التضخم ، إلا أن الشكل المعاصر للظاهرة على

الأقل هو نتاج طبيعي لما أصاب النبط الحضري بعمالة ، ومدينة القاهرة بخاصة من مشكلات ولعل أبرزها مشكلة الإسكان ، فضلا عن التدهور الحاد الذى أصاب مقومات البيئة الحضرية . وكانت النتيجة الطبيعية لذلك ان لجأ بعض سكان القاهرة ، فضلا عن بعض أبناء المناطق الأخرى بمصر (وبخاصة من قرى الدلتا) ، الى سكنى المقابر والاستقرار بها . وبطبيعة الحال لم تكن أزمة الإسكان وحدها هى الدافع لهذا التجمع السكانى الكبير ، وإنما كانت هناك - إضافة الى ذلك - أمور أخرى مشجعة على ذلك لعل أهمها طبيعة التركيبين : العمرانى ، والمعمارى للمقابر المصرية فهى منطقة تتسم بالامتداد الأفقى المتسع فضلا عما بها من خدشات معيشية ميسرة لاقامة الوافدين إليها ، كما أن التركيب المعمارى للمقابر ذاتها (من حيث تكونها من « حوش » يحتوى على جرة أو اثنتين ومطبخ ، ودورة مياه أحيانا فضلا عن منطقة الدفن) يشجع ولا شك على الإقامة بها والاستقرار حيث تتوفر أسباب المعيشة ومقوماتها .

ولم يكن كل ذلك كافيا لاختيار هذا الموضوع ك مجال للدراسة اذا كان حجم المشكلة ضئيلا وغير مؤثر . ولكننا عندنا نصيب الى كل ما سبق عند السكان القريين الذى يقيم بالمقابر والذي يبلغ حوالى (١٠٠) ألف نسمة (وفق تقدير محافظة القاهرة عام ١٩٨٠) لألفيائه موضوعا يستحق الدراسة ، ويستأهل البحث .

وقد تحدد الهدف العام من إجراء هذه الدراسة فى محاولة وصف نمط من الحياة الاجتماعية والثقافية لجماعات من البشر (هم شريحة من سكان المجتمع) يقيمون منطقة محددة فيزيقيا (هى منطقة المقابر بمدينة القاهرة) ونزعم أنها متميزة ثقافيا ، وذات نسق اقتصادى خاص ، بحيث يساعدنا هذا الوصف على اقتراح تصور أفضل لأوضاع هذه المناطق ، وأحوال ساكنيها .

وكانت هناك مقدمات عديدة للدراسة يمكن أن نجعلها فيما يلى :

١ - المسكن : من حيث رؤية ساكنه له ، وكذلك الآخرين ، ونمط الانتفاع به . . . الخ .

٢ - العمل والمهنة : سواء كانت بفارج منطقة المقابر أو داخلها ونوعية الأعمال فى كل .

٣ - الدُخْلُ : وهو ما يترتب على العمل من مصادره المختلفة ، أو مصادر التكسب الأخرى غير العمل .

٤ - التعليم : من حيث مستوياته المتفاوتة وعلاقة ذلك بالمتغيرات الثلاثة السابقة .

٥ - نسق القيم : وهو انعكاس طبيعي للتشئة الاجتماعية سواء بالأسرة أو بالبيئة المحيطة .

٦ - الاتجاهات : وذلك بالنسبة لقضايا أساسية كزيادة السكان ، والتعليم ، وتنظيم الأسرة .. الخ .

٧ - الثقافة النوعية : فيتساءل : هل أدت كل هذه المتغيرات الى تكوين ثقافة نوعية تميز أبناء المجتمع ؟ .

٨ - المشاركة السياسية : ويمثل ذلك عنصرا خاضعا يتبدى منه درجة انتماء الفرد لمجتمعه ، وللمجتمع الكلى .

٩ - الجريمة وصور الانحراف : وهى سمة لصيغة دائها بالحياة بمجتمع المقابر (كما سيبدو فيما بعد) .

١٠ - الخدمات والمرافق : وهو متغير مقترن على الدوام بالنمط الفيزيقي العام للمجتمع ، وبالنمط المعمارى الخاص بالسكن ، ومدى ارتباط ذلك كله بالاستقرار فى السكن ..

... وفى ضوء المتغيرات السابقة يمكننا تصور « مصفوفة » Matrix

تضم فى محورها الرأسى هذه المتغيرات ، وتكرر ثانية على المحور الأمتى . ومن خلال العلاقات التبادلية بين المتغيرات بعضها البعض الآخر يمكننا صياغة مجموعة من التساؤلات التى تحاول الدراسة الإجابة عليها ويمكن أيجازها على النحو التالى :

(ا) هل يعتبر الفشل في توفير فرصة سكن بديلة هو الدافع الوحيد لسكنى المقابر ؟ أم أن هناك أسبابا أخرى تقف وراء ذلك ؟ وهل ترتبط هذه الأسباب بالثقافة الكلية للمجتمع ؟ وإلى أى مدى تضرب بجذورها في تاريخ المجتمع المصرى بحيث يمكن تفسير الظاهرة ذاتها من خلال البعد التاريخى ؟ أم أن الظروف المعاصرة للمجتمع هى التى أفرزت مثل هذه الظاهرة ؟ .

(ب) يرتبط التساؤل الثانى بقضية رئيسية محورها : من ذا الذى يسمح بسكنى المقابر (وبخاصة أنها منطقة غير مصرح أصلا بسكناها) أم هو « التربى » أم « موظف الجباتات » ؟ هل هو « الفقير » أم « المعلم » ؟ ويصرف النظر عن تحديد هوية الشخص الذى يسمح للأفراد بالسكنى ، فإن نمط الاستغلال الذى ينجم عن ذلك هو الأولى بالدراسة والأجدر .

(ج) هل يمكن تصنيف سكان المقابر إلى « فئات اجتماعية » تتباين في الخصائص التى تميزهم مثل : نوعية المهنة ، وكمية الدخل ، ومستوى التعليم ، كما تتفاوت أيضا في النمط السكى ذاته (بالمقابر) وتختلف — من ثم — في مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية ؟ .

(د) إلى أى مدى يمكن اعتبار المقابر منطقة معزولة عن المجتمع الكلى (القاهرة) ؟ وهل يؤكد شيوع ارتباط الجرائم ، وصور الانحراف السائدة بها هذه العزلة ، ويفسرهما ؟ وهل اختلفت أشكال العزلة وتنوعت عبر المراحل التاريخية التى شهدت نمو هذه المناطق واتساعها ؟ .

(هـ) هل يؤثر السكن بالمقابر على تشكيل نسق قيمى خاص يتضمن ثقافة نوعية لها نظرة مخيرة لبعض المهومات والافكار (فكرة الموت مثلا) ؟ أم أن الأمر لا يزيد عن أن هناك جماعات من الناس يقطنون نمطا سكنيا مختلفا عما هو مألوف بحيث لا يؤثر ذلك من

تريب أو من بعيد على ما يعتقدون من قيم وأفكار ، وما يمارسون
من أنماط سلوك .

(و) هل يعد السكن بالمقابر محددًا لنوعية المهنة التي يعمل بها
الفرد (سواء كانت داخل منطقة المقابر أو خارجها) ؟ وهل
يرتبط ذلك بكمية الدخل الذي يحصل عليه ؟ .

لعل هذه التساؤلات وغيرها تكون فيما بينها أطارا كليًا شاملاً ، فهي
ترتبط أساسًا بالمتغيرات المحددة سلفًا ، وتحاول بالدرجة الأولى تحقيق الهدف
العام للدراسة .

وقد يتساءل البعض من **الإطار المرجعي** الذي تنتهي إليه الدراسة
وكيفية تحديده بحيث يتسق مع الأهداف العامة ، والإجراءات المنهجية
المقترحة . أن هذه المسألة تحتاج منا إلى ضرورة تحديد نوعية الدراسة حتى
يكون اختيارنا للإطار المرجعي متسق معها . هي دراسة من النوع « الوصفي
التحليلي الشامل » ألتى لا تركز على إبراز نقطة بعينها والتركيز عليها قدر
ما تهتم بتحليل الظاهرة ككل من خلال متغيراتها التي تتكامل فيما بينها
نفترض ظواهر أخرى فرعية تتكون في ضوء متغيرات فرعية أخرى وهكذا ...

ولعل نموذج التحليل « التاريخي - البنائي » يعد أطارا سليما مقبولا
يمكن أن نستند إليه في إجراء الدراسة فالبعد التاريخي لازم وأساسى لتأصيل
الظاهرة إذ أنه يكشف عن المراحل التاريخية لنشأتها وما صاحبها من ظروف
سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية - ثقافية أدت إلى تكريسها (أو
التخفيف من حدتها) كما أن هذا الجزء من الأطار يساعد على تحليل الجوانب
الحالية للظاهرة حيث أن المتغيرات المكونة لها مرتبطة بالظروف الاجتماعية
والاقتصادية للمجتمع التي ينبغى دراستها بشكل مفصل .

ويرتبط التحليل التاريخي أساسا بالبعد البنائي لتكوين الظاهرة حيث
يتعرض هذا البعد لدراسة مكوناتها وعناصرها ، كما يعالج التداخل القائم
فيها بين هذه المكونات والعناصر بشكل يؤدي إلى صنع الظاهرة نفسها .

وإذا كان السياق التاريخي — البنائى سيئلا اطرأ مرجعيا للدراسة فإن ذلك له ما يبرره حيث أنه من الاجحاف أن نفترض أن ظاهرة سكنى المقابر ترجع فقط الى مسألة التضخم الحضرى التى شهدها مجتمعنا منذ فترة ليست بعيدة (حيث بلغت ذروتها خلال عشرين أو ثلاثين سنة مضت) فقد أثر هذا التضخم على مناطق التركز السكانى ، والامتدادات الجديدة للقاهرة على حد سواء بشكل يفوق بكثير تأثيره على مناطق المقابر وزحف السكان لاستيطانها والإقامة بها .

أما هذا الزحف السكانى صوب منطقة مخصصة أصلا لدفن الموتى فله ما يبرره تاريخيا وبنائيا . ولقد حاولت دراسة نشرت فى نطاق هذا البحث عرض وجهتى النظر السائدتين فى هذا الموضوع فالأولى تقسره اعتقادا على فكرة التضخم الحضرى التى ينبغى أن تتناول فى حدود معينة ، أما الثانية فتعالجه استنادا الى السياق التاريخى — البنائى الذى يحاول أن يبرز العوامل الأساسية التى دفعت بعض الناس الى أن يتخذوا من المقابر بيوتا ابتداءا بعوامل الامتداد الجغرافى والتأثير الايكولوجى لمدينة القاهرة ، فضلا عن أهمية دراسة الظروف الاجتماعية — السياسية التى جعلت منطقة « القرافات » جزءا لا يتجزأ من المدينة . كما يلعب الإطار الثقافى دورا حيويا فى تشكيل هذا السياق التاريخى — البنائى فيمكن أن نذكر أنه رغم ما يحيط بمسألة الموت من خوف ، ورهبة ، وقدسية وأمر أخرى تحض عليها الأديان ، وتدعمها القيم الثقافية الموروثة فإن الإقامة فى بيوت المقابر قد صارت الآن أمرا عاديا ومقبولا .(*)

وفى حدود علمنا ، وما هو متوافر من دراسات عن الأنشطة المعيشية بالمدن — وبخاصة فى الدول المتخلفة — مع ما يرتبط بذلك من ظهور مشكلات حضرية ، يمكننا الاعتقاد بأن ظاهرة سكنى المقابر بهذا الحجم ظاهرة قريفة

(*) انظر المقال الذى كتبه أحمد زايد بعنوان « ظاهرة سكنى المقابر بمدينة القاهرة بين التضخم الحضرى والتحليل التاريخى البنائى » فى **الكتاب السنوى لعلم الاجتماع** . اشراف د. محمد الجوهري ، العدد الثالث ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

في وجودها ويتميز بها المجتمع المصري دون سواء . ومن الطبيعي أن تؤدي هذه « الخصوصية » — في الوجود ، والنشأة ، والتأثير — الى غموض في الفهم وصعوبة في الدراسة في آن واحد فليست هناك دراسات سابقة يمكننا الاعتماد عليها ، كما انه لا يوجد اطار جاهز يمكننا الاستعانة به في فهم تلك الظاهرة ، وتحليل عواملها ، وتفسير نتائجها .

واذا كانت مسألة الهجرة الريفية — الحضرية يمكن استخدامها في تفسير التضخم الحضري الذي تصاب به المدن فانه من العسير ان نعتمد عليها . في تفسير ظاهرة سكنى المقابر بالذات من حيث انه — كما سبق القول — لا توجد علاقة بين وجود هذه الظاهرة أصلا والتضخم الحضري ؛ ومن ثم لا يصير نموذج الهجرة الريفية — الحضرية ملائما في تحليل الظاهرة وتفسيرها .

ومن اللائق ان هذه الخصوصية التي تميز الظاهرة ليست خصوصية على المستوى العالمي فقط ، وانما هي بارزة على المستوى المحلي ايضا . فالقاهرة هي المدينة التي نشأت بها هذه الظاهرة أصلا وازداد حجمها بشكل ظاهر للحد الذي بلغت معه نسبة ساكنى المقابر حوالى ثمن سكان القاهرة ككل . أما المدن المصرية الأخرى فهي اما لا يوجد بها أى أثر لهذه الظاهرة ، أو انها موجودة ببعضها بشكل ضعيف للغاية (كمدينة الإسكندرية مثلا) .

ولم يكن التحديد السالف للهدف العام من اجراء هذه الدراسة سوى إشارة سريعة لما نسمى الى تحقيقه . فهو ان كان يتحدد في محاولة وصف نمط من الحياة الاجتماعية — الثقافية لجماعات من البشر يقطنون منطقة المقابر بمدينة القاهرة وتوضيح عوامله وتبيان آثاره ؛ فانه يمكن أن يرى تفصيلا في ضوء اقراض فرعية نحاول ايجازها على النحو التالى :

١ — تحليل الأسباب الرئيسية الكامنة وراء الظاهرة :

وترتبط هذه الأسباب أو الدوافع بالأوضاع التي افرزت هذه الظاهرة ، وبالظروف التي دعمت وجودها . وفي الحالات ستعالج الأسباب في ضوء

منظور تتكامل فيه الأبعاد السياسية مع الاقتصادية جنباً الى جنب مع
التغيرات الاجتماعية — الثقافية .

٢. — التعرف على نمط الحياة الفعلى بمجتمع المقابر :

ونحاول من خلال تحقيق هذا الغرض أن نقترب بقدر ما نستطيع من
الحياة الواقعية لسكان المقابر ابتداءاً بالتعرف على من يسمح بسكنى
المقابر وانتهاءً بالمشكلات التى يتعرض لها المكان أو السكان (الذى
يقطنونه) ، مروراً بخصائصهم النوعية التى نتعرف فى ضوءها على الاطار
العام الذى يحدد حياتهم .

٣ — الكشف عن وجود ثقافة نوعية تميز المكان ، والسكان :

ويمكن التعرف عليها من افتراض العزلة المكائنية لمنطقة المقابر (نهى
رغم توسطها المكائى بمدينة القاهرة الا أن ارتباطها بالموت والموتى يفرض
عليها مثل هذه العزلة) وكيف يمكن أن تؤدى اليه من وجود أنماط معينة من
الفكر والسلوك قد لا توجد بمكان آخر وبصلة عامة فهو افتراض يمكن أن
تتحقق الدراسة — من خلال أدواتها — من مدى صدقه ، وبالتالي كشفه
لنوعية مجتمع المقابر .

٤ — محاولة وضع تصور يستهدف التصدى لظاهرة سكنى المقابر :

فمن الواجب أن تنتهى اية دراسة اجتماعية — ميدانية الى اقتراح سبل
العلاج للموضوع الذى يمثل مشكلة للدراسة . ويمكن طرح هذا التصور
من خلال بدائل مختلفة تضع فى اعتبارها محورين أساسيين هما : المكان ،
والسكان وتتعامل معهما — فى كل بديل — سعياً وراء التخفيف — على
الأقل — من حدة المشكلة . ومن الطبيعى أن يستند مثل هذا التصور على
الكيفية التى يفكر بها السكان أنفسهم فى علاج مشكلاتهم ، كما يعتمد على
الأساليب التى تتخذها الدولة حيال ذات المشكلات .

أما المجالات الرئيسية للدراسة فيمكننا تحديدها وفق التصنيف التقليدى
لها فنراها على النحو التالى :

(١) مجال جغرافى :

تنتشر المقابر بمدينة القاهرة فى نطاق كبير يمتد من شرق العاصمة الى جنوبها . فهى تبدأ شمالا بمقابر « الخلفاء » والمجاورين « بالعباسية » وتنتهى جنوبا بمقابر « الامام الشافعى » والبساتين « وهى تتخذ محورا مائلا من جهة الجنوب الى جهة الشمال الشرقى .

وبصفة عامة يمكن تصنيف الجبائات القائمة بهذه المنطقة الى مجموعتين : الأولى تقع جهة الشرق ، والثانية تقع جهة الجنوب . كما تنتشر « قراغات » مصر الجديدة جنوب ضاحية مصر الجديدة وغربها ، كما اقيمت خلال السنوات العشر الماضية سلسلة من المقابر الجديدة الواقعة جنوب شرق مدينة نصر . وتكاد تكون هذه المقابر (سواء بمصر الجديدة أو بمدينة نصر) خالية تماما من السكان ، وذلك لبعدها عن العمران .

ولما كان هدف البحث يتحدد فى دراسة احوال سكان المقابر فقد استبعدت هذه المناطق الأخيرة . وكان من الصعوبة بمكان أن نتناول كل القراغات الواقعة بالنطاق الجغرافى سالف الذكر ، ومن ثم اختارت هيئة البحث فى البداية مناطق معينة قامت بزيارتها استطلاعيا وكانت سميت مناطق هى :

— الامام الشافعى	— السيدة نفيسة
— المجاورين	— الفخير
— قايىباى	— باب النصر

وقد تم الاختيار الأولى لهذه المناطق اعتمادا على تمثيل كل واحدة منها لنمط معين من المعيشة بالمقابر ، الا أن الزيارات المتتالية لها (والتي تمت خلال شهرى : نوفمبر ، وديسمبر عام ١٩٨٠) أبانت أن المنطقتين الأخيرتين (قايىباى ، وباب النصر) لا تخرجان كثيرا — فى نمط المعيشة بكليهما — عما لوحظ فى المناطق الأربع الأولى ، ومن ثم فقد صرف النظر عنهما ، واقتصرت الدراسة على المناطق الأربع .

« ب » مجال بشرى :

نظرا لمحدودية هذه الدراسة فانها لن تتمكن من القيام بإجراء مسح شامل لكل المجال الجغرافى سالفه الفكر . ولذا فسوف تسحب عينة ممثلة لكلتا المنطقتين : الشرقية ، والجنوبية وذلك فى حدود مناطق الدراسة الأربع المشار إليها سلفا .

أما وحدة الدراسة فتتحدد فى « الأسرة » بمعناها النووى ، ويمثلها ربها سواء كان الزوج أو الزوجة ، أو الابن الأكبر أو أى شخص آخر يتولى أمرها .

وقد تمت تجربة استمارة الاستبيان (التى مسترد تفصيلا بملحق الدراسة) على عينة محدودة من منطقتى : الامام الشافعى ، والمجاورين بلغت حوالى (١٥٠) حالة . وبناء على هذا الاختبار القبلى تم تعديل اداة الدراسة وذلك باعادة صياغة بعض الأسئلة ، وحذف البعض الآخر ، وصياغة مجموعة جديدة ، فضلا عن التحقق من مدى صدق استمارة الاستبيان وثباتها .

ويبلغ الحجم الإجمالى للعينة الكلية للدراسة (١٠٠٠) حالة موزعة على المناطق الأربع على النحو التالى :

— الامام الشافعى	(٣٦٥) حالة
— السيدة نفيسة	(٢٢٥) حالة
— المجاورين	(٢٣٠) حالة
— الغفير	(١٨٠) حالة

وقد كان المحدد الأساسى لهذه الأعداد هو حجم السكان التقديرى بهذه المناطق ، والتناسب الداخلى فيها بينها بالنظر لإجمالى الحجم المقدر للعينة (١٠٠٠ حالة) .

وأضيفت (٢٠٠) حالة الى المناطق السابقة (بنفس التناسب القائم)

وذلك حتى يتمنى استخراج العدد المطلوب نظراً لعدم تطابق بعض الحالات مع شروط الدراسة ، أو أن استجابات البعض قد تقتصر الى الدقة ، أو لآية اسباب أخرى تتعلق بسلامة بيانات الدراسة .

أما العينة فقد كانت عشوائية في اختيارها ، طالما انطبقت على وحداتها الشروط الرئيسية للدراسة) وقد أمكن سحبها بعد التعرف على جغرافية المنطقة وتحديد النطاق الذى تضمه حيث أن هناك تداخلاً شديداً بين « القرافات » والأحياء السكنية العادية المجاورة (وكانت واضحة بشكل لافت بمنطقة الامام الشافعى) وقد استعانت هيئة البحث بالخرائط التى أعدتها إدارة الجبانة بمحافظة القاهرة وكذا بالمسؤولين بالإدارة ، وبمشرقي الجبانة .

(ج) مجال زمنى (متضمناً مراحل الدراسة) :

مرت الدراسة بعدة مراحل وكان مقدراً لها في البداية أن تستغرق عاماً كاملاً (من شهر نوفمبر عام ١٩٨٠) إلا أن بعض الصعوبات التى تعرضت لها — وسيرد ذكرها فيما بعد — قد أضافت عاماً ثانياً لتنتهى الدراسة في نوفمبر عام ١٩٨٢ . ومن الممكن تقسيم هذه الفترة الى مراحل زمنية نوضح قرين كل منها الإنجاز الفعلى الذى تحقق خلالها وذلك على النحو التالى :

١ — أعداد تصور نهائى لحظة الدراسة وذلك بعد أن أعد بشكل مبدئى ، ونوقش في « حلقة المناقشة » Seminar بقسم الاجتماع بجامعة القاهرة حيث طلبت المشورة من المشاركين بالحلقة (سواء كانوا من بين أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدى بالقسم ، أو من خارجه) وقد استغرقت هذه المرحلة شهر نوفمبر عام ١٩٨٠ .

٢ — تشكيل هيئة البحث :

وقد تم تقسيم العمل من خلال تشكيل لجان عمل فرعية وهى لجان : التوثيق ، وإعداد أدوات الدراسة ، والإشراف على أعداد الأطاريح : النظرى ، والمنهجى ، ومتابعة العمل الميدانى ، وصياغة التقرير النهائى . وقد تشكلت هذه اللجان من جميع أعضاء مجلس القسم

بالإضافة الى أعضاء آخرين من خارجه كان في ضميمهم انفاة للدراسة .
ومن الطبيعي أن يتداخل العمل ويتكامل فيما بين هذه اللجان ، الا ان
اختصاص كل واحدة بمهمة محددة كان من قبيل تحديد المسؤوليات حتى
تنجز الدراسة وفق ما قدر لها .

وكان من المنطقي أن تلتقى كل هذه اللجان في أعمال معينة وأهمها أعداد
أدوات الدراسة واختبارها ، ومتابعة العمل الميداني فذلك يحتاج
الى تكثيف الجهود وتجميعها .

وتمت هذه الخطوة ومعدت اللجان بغض اجتماعاتها خلال شهرى :
نوفبر ، وديسمبر عام ١٩٨٠ .

٣ — القيام بزيارات استطلاعية للمنطقة :

وقد تمت هذه الزيارات بشكل دورى متتابع واشترك فيها كل أعضاء
اللجان سائلة الذكر واستغرقت هذه المرحلة شهرن ديسمبر عام
١٩٨٠ .

٤ — جمع المادة النظرية :

وقد حرصت لجنة التوثيق خلال عملها على تصنيف المادة المتوافرة في
ضوء عناصر مثل : مصادر البيانات (كُن تكون بحوثا امبيريقية أو
دراسة نظرية) ، ونوعية البيانات (كذلك المستقاة من كتب التراث
التي تتناول تاريخ القاهرة ، وظاهرة الموت فضلا عن الدراسات
التي تعالج مسائل النمو الحضري ، والاسكان .. الخ) وكذلك
حدود البيانات (ومن المفترض أن يتم استخدام البيانات ليشمل
أطول فترة زمنية ممكنة) .

وقد استغرقت هذه المرحلة من شهر يناير الى شهر مايو عام ١٩٨١ .

٥ — تصميم الأدوات ، وتجربتها ميدانيا واختيار العينة :

وقد تم إعداد « استبارة الابتتيان » ، ونوقشت مسألة استخدام

أسلوب « المناقشة الجماعية » بصفتها أداتين رئيسيتين للدراسة .
أما بالنسبة لاستمارة الاستبيان فقد تمت تجربتها ميدانياً بمنطقتين
(وهما : الأمام الشافعى ، والغفر) وتم تدريب الباحثين على
القيام بتنظيم المناقشة الجماعية وإجرائها وتقويمها . وأختيرت العينة
كما سبق الذكر .

وقد استغرقت هذه المرحلة شهرى : ديسمبر عام ١٩٨٠ ، يناير عام
١٩٨١ .

٦ - تدريب الطلاب على جمع البيانات :

لما كان من الأهداف الضمنية لهذه الدراسة تدريب طلاب قسم الاجتماع
على اجراء البحث الميدانى ، فقد تم اختيار مجموعة منهم (بلغت نحو
١٢٠ طالبا وطالبة) ممثلة للفرق الأربع (مع التركيز على الفرقتين الثالثة
والرابعة) . وبدأ فى شرح أهداف الدراسة لهم ، وأعطاهم محاضرات
نظرية حول كيفية التعامل مع مجتمع البحث وجمع البيانات من خلال
الاستمارة التى كانت قد أعدت فى صورتها النهائية ووزعت عليهم .
وكانت الرغبة الشخصية فى العمل البحثى هى الأساس فى الاختيار
بحيث لم يكن هناك إجبار على العمل ، وإنما تم بشكل تطوعى تلقائى ،
الأمر الذى كان له أكبر الأثر فى إنتاج الدراسة الميدانية .

وقد استغرقت هذه المرحلة شهر يناير عام ١٩٨١ .

٧ - التطبيق النهائى لاستمارة البحث :

بعد التأكد من كفاية تدريب الطلاب على جمع البيانات بالاستمارة تم
تقسيمهم الى مجموعات أربع (يمثل فى كل واحدة طلاب الفرق كلها)
وتخصص كل مجموعة بمنطقة من مناطق الدراسة الأربع . وتولت هيئة
البحث جميعها الاشراف عليهم ومتابعتهم ميدانياً ومكتبياً ، وكانت
الاستمارات تراجع أولا بأول .

وقد استغرقت هذه المرحلة شهرى : يناير ، فبراير ١٩٨١ .

٨ — مراجعة الاستثمارات ونقلها الى جداول التفريغ :

وقد تمت هذه العملية تهيدا لتبويبها آليا على الحاسب الآلى بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وأعدت خطة اشتملت على الجداول المطلوبة (البسيط منها ، والركب) ، وبعض المعالجات الاحصائية المقترحة لتحقيق أهداف الدراسة .

وقد استغرقت هذه المرحلة الشهور من مارس الى مايو عام ١٩٨١ .

٩ — جدولة البيانات ، وإجراء المعالجات الاحصائية :

ورغم أن هذه العملية قد أجريت على الحاسب الآلى كما سبقت الإشارة الا أنها قد استغرقت وقتا طويلا — نسبيا — حيث تعرضت لعدد من المراجعات والتصحيحات .

وقد استغرقت هذه المرحلة الشهور من يونية الى ديسمبر عام ١٩٨١ .

١٠ — تحليل البيانات ، وتفسيرها :

وقد قام أعضاء هيئة البحث جميعهم بإعادة جدولة البيانات ثانية حتى تكون معدة للتحليل والتفسير .

واستغرقت هذه المرحلة فترة طويلة نسبيا أيضا حيث تمت خلال الشهور من يناير الى مايو عام ١٩٨٢ .

١١ — كتابة التقرير النهائى للدراسة :

وقد استغرقت هذه المسألة الشهور من يونية الى سبتمبر عام ١٩٨٢ .

١٢ — طباعة الدراسة فى صورتها النهائية :

وقد تمت هذه المرحلة خلال شهرى : أكتوبر ، ونوفمبر عام ١٩٨٢ .

ومن الطبيعى أن تتكامل المجالات السابقة (الجغرافية ، والبشرية ، والزمنية) كى تنتهى الى انجاز الأهداف الرئيسية للدراسة . غير أن تكاملها

لا يتحقق دون أن يستند الى منهج واضح ومناسب ، وأداة سليمة وملائمة .

أما عن **المنهج** فإن الدراسة تعتمد في الأصل على التحليل ' « السيسويانثروبولوجي » ، ومن ثم فانها تستند الى الأطر المنهجية الواردة يعلمى : الاجتماع والأنثروبولوجيا . ولما كانت من النوع الاستطلاعى — الوصفى في الأساس حيث يعتمد على التحليل ، ويستهدف التوصل لنتائج عملية يمكن تضمينها في سياسة اجتماعية — تخطيطية ؛ فانها بالتالى تستند الى المنهجين : الكمي ، والكيفي معا بحيث يغطى أحدهما جوانب القصور المتضمنة في الآخر .

ونبها يتعلق **بأنوات البحث** فقد تبلورت في أداة رئيسية هي : استمارة الاستبيان ، وأخرى مساعدة لها ومكملة وهي : المقابلات الجماعية مع سكان مجتمع المقابر .

أما **استمارة الاستبيان** فقد مرت بمرحل عديدة — سبقت الإشارة إليها — حتى صارت صالحة للتطبيق النهائي بتجميع البحث . وما يهنا في هذا الموضع هو الإشارة الى أهم ما احتوته من عناصر وأسئلة . هي استمارة مكونة من تسعة بنود رئيسية تحتوي على ثمانين سؤالاً وتهدف لها صفحة غلاف تتضمن بيانات أولية عن المبحوث ، والباحث ، والمراجع ، وتاريخ إجراء المقابلة ... الخ ، وتختتم بصفحة أخرى يدون بها ملاحظات الباحث حول بعض العناصر الجديرة بالملاحظة أثناء المقابلة وأهمها : المظهر العام للسكن ودرجة نظافته ، واثاث المسكن ومحتوياته ، وملابس أفراد الأسرة ، ومدى استجابة المبحوث للأسئلة الواردة بالاستمارة ، وغير ذلك .. [وقد أُنادت هذه البيانات بشكل مذهل في تحليل الجوانب الكيفية التى لم تستطع البنود الكمية الأخرى الواردة بالاستمارة أن تتعرف عليها] .

أما البنود التسعة فيمكن الإشارة إليها بإيجاز على النحو التالى :

١ — بيانات أساسية عن المبحوث وأفراد أسرته :
وذلك مثل : الاسم ، والجنس ، والسن ، والديانة ، والصلة برب

الأسرة ، والحالة الزوجية والحالة التعليمية ، والحالة المعيشية ، والمهنة (في حالة العمل) ، ومكان العمل ، ومتوسط الدخل الشهري للأسرة وإذا كانت هذه البيانات تتعلق بكل فرد من أفراد الأسرة أو المقيمين معها بصصفة دائمة ، فإن هناك بيانات أساسية يقتصر توجيهها الى رب الأسرة مثل : القيام بأعمال أخرى بالإضافة الى العمل الأصلي ، وكذلك ما اذا كان يقدم خدمات لزوار « الحوش » أيام المواسم والمناسبات من عدمه .

٢ - بيانات عن الموطن الأصلي ، ومدى الإقامة ، ونمط التوطين : وتشمل الفترة التي انقضت منذ سكناه بالمقابر ، وتحديد بلده الأصلية (أو الحي الذي كان يقطنه قبل استيطانه بالمقابر) والأبناء الذين أنجبهم بالمنطقة ، والأسباب التي دفعته لسكنى المنطقة ، وكذلك الشخص أو الأشخاص الذين نصحوه بالجيء الى الجبانة للسكنى بها والإقامة .

٣ - السكن ، ومرافقه :

ويتضمن هذا البند السؤال عن عدد الحجرات القائمة بالحوش وما اذا كان بالمسكن دورة مياه ، أو توصيلة كهرباء ، أو توصيلة مياه ومن أين يحصلون على المياه (ان لم تكن متوافرة) وكذلك السؤال عما اذا كان السكان قد أجروا بعض التعديلات على مسكنه منذ أقام به (مثل : بناء سور ، وبناء حجرات ، أو ترميمها ، أو تجهيز دورة مياه ... الخ) . وينتهى هذا البند بالاستفسار عن طبيعة العلاقة بين السكان ، والتربى ، والمقابل المادي - أو الخدمي - الذي يقدمه الأول للثاني نظير السماح له بالإقامة في الحوش .

٤ - الأمن ، ونمط الجريمة :

ويتناول هذا البند مسائل أساسية مثل : الخوف من الحياة بجوار الأموات وأسبابه المحتملة ومدى اطمئنان السكان على أبنائه وهو في

عمله ، وظاهرة السرقة ، والتعدي على الممتلكات والأشخاص ، وحالات التهديد والابتزاز التي يتعرض لها من السكان والغريباء على حد سواء وتوقيت حدوثها ، وتحديد شخصيات أولئك الذين يقومون بهذه الأعمال وإبلاغ الشرطة عنهم . . الخ كما يتضمن هذا البند السؤال عن الظواهر الإجرامية وصور الانحراف الخاصة بمجتمع المقابر مثل : سرقة الجثث وبيعها (لطلبة كليات الطب) والاتجار بالمخدرات وتعاطئها ، والدعارة . . الخ وتحديد ما إذا كانت هذه الأعمال تتم من قبل سكان المقابر أنفسهم ، أو بمساعدتهم ، أو من أفراد من خارج المنطقة . وكذلك السؤال مما إذا كان السكان يبلغ الشرطة إذا صادفهم بجلا من ذلك ، أو أنه لا يفعل .

٥ - أتماط النزاع ، وبناء القوة :

فيتعرض هذا الجزء لأسباب المشكلات التي تحدث بين السكان بعضهم البعض ، ومن الذي يتدخل لحسم هذه المشكلات ، وتحديد الأفراد الذين لهم كلمة مسموعة في المنطقة ومن ثم يمكنهم التأثير في السكان ومساعدتهم على حل مشكلاتهم .

٦ - قضاء وقت الفراغ ، وشبكة العلاقات القرابية :

ويتضمن هذا البند السؤال عن وجود وقت فراغ أصلاً وكيفيه تضييقه ، ووجود أقارب للباحثين يسكنون الجبانات وطرجة القرابة ، وتحديد المدي الزمني للقائه معهم ، وكذلك وجود أقارب وأصدقاء يسكنون أحياء أخرى بالقاهرة ، ومدى العلاقة بينهم ، وكذلك تخفيض الشخص الذي يقوم بتوصيل الخطابات التي قد تصل للباحث (ساكن المقابر) .

٧ - الاتجاهات نحو بعض القضايا :

وقد حددت قضيتان رئيسيتان هما : التعليم ، وتنظيم الأسرة وفي كل واحدة يسأل الباحث عن رأيه في عناصرها ومدى ممارستها لها ، وتصوره المستقبلي خيالها .

٨ - المشاركة السياسية :

ويستمد هذا الموضوع معناه من عناصر أساسية مثل : الاشتراك في عضوية الجمعيات بالمنطقة ، وعضوية الأحزاب السياسية ، والترشيح للانتخابات ومدى التأثير في سيرها ، والادلاء بالصوت الانتخابي . . . الخ .

٩ - المشكلات العامة بالمنطقة ، والخدمات المطلوبة :

ويتم التعرف على ذلك عن طريق السؤال عن مدى اتاحة : المدارس ، برابطها المختلفة ، والجمعية الاستهلاكية الغذائية ، والمستوصف ، ومكتب البريد ، فضلا عن المياه ، والأضواء ، والمجارى ، والسوق ، ونقطة الشرطة ، . . . الخ وكذلك تحديد أكثر هذه المشكلات إلحاحا بالنسبة للسكان من حيث المعاناة منها . ويشتمل نفس البند على الاستفسار عن أفضل الأساليب التى يراها للتغلب على هذه المشكلات . (مع التركيز على مسألتى : المواصلات ، والسوق) .

وكان إبراز رأى المبحوث فى أهم المشكلات التى يعانى منها سكان القاهرة أمرا هاما فى الالمام ببدى تصوره للمشكلات التى يواجهها المجتمع الكلى وليس مجتمعه المحلى فقط .

لما الافتراض الذى إختتم به هذا البند فقد تحدد فى أنه لو أمكن تدبير مسكن آخر بمنطقة بعيدة عن الجبال فهل يوافق سكان المقابر على الانتقال اليه . ولم يسأل بطبيعة الحال من أجلب بالإيجاب عن أسباب موافقته ، فى حين كانت الأسباب مهمة التحديد فى حالة من أجاب بالنفى .

وأما الأداة الأخرى المساعدة فتمثل فى **المقابلات الجماعية** التى أجريت أثناء الدراسة للتعرف على اتجاهات السكان نحو كثير من القضايا الحيوية التى ترتبط بمجتمعهم ، وقد ساعد ذلك على بلورة كثير من الموضوعات فى استمارة الاستبيان .

وبناء على ذلك فإن **محساو الدراسة** وبياناتها يمكن رؤيتها في ضوء مستويات ثلاثة :

الأول : مادة نظرية وتتصل بموضوعات : المدينة ، والتحضر ، والنمو والتضخم الحضريين ، والامتداد العمراني ، والاسكان والمشكلات التطبيقية المرتبطة بها وبخاصة في مجتمعات العالم الثالث (وفي مصر بالذات) . فضلا عما توانينا به جغرافية المدن من مسائل ، وما يمننا به علم الاجتماع الحضري من موضوعات (وبخاصة الهجرة الريفية - الحضرية ، والتكيف ، والبناء الاجتماعي الحضري ، وفقر الحضر ، والأحياء المتخلفة بالمدينة ، والثقافة الحضرية ... الخ) .

كما أن المعلومات التي يمكن استقاؤها من كتب التراث عن تاريخ مدينة القاهرة (وبخاصة ما يتعلق منها بالنمط العمراني السائد) يعد أمرا بالغ الأهمية في هذه الدراسة حيث أن افتراضا رئيسيا فيها يذهب الى القول بأن الجوانب بنمطها المعماري السائد ما هي الا افرازا طبيعيا لنوعية الحياة التي كانت سائدة بالقاهرة في عصور تاريخية سالفة من النواحي العمرانية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية - الترويحية ، بحيث تتكامل كل هذه النواحي لتنتج الظاهرة وتستمر في وجودها حتى الآن . ولتتقى المادة النظرية الصرفة - في هذا المستوى - مع الأخرى المستقاة من بعض البحوث الامبيريقية التي أجريت في ذات الموضوع . ورغم ندرة الشديدة الا أنها عظيمة الفائدة في تحليل الأوضاع الراهنة لظاهرة سكنى المقابر بمدينة القاهرة (*) .

الثاني : الاحصاءات سواء الجاهز منها أو الذي يتطلب اعدادا وقد تم تحديد بعض الجهات التي يمكن الاتصال بها واستيفائها عن طريقها وذلك مثل :

(*) ولقد تم الاستفادة بهذه المادة في كتابة المقال السابق الاشارة اليه والذي كتب في نطاق هذا البحث .

- ٢- الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء .
- الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية (فقد أجرت بحوثا عن كثير من أحياء القاهرة) .
- منطقة شئون حي وسط القاهرة ، وحي جنوب القاهرة (حيث تقع مناطق المقابر) .
- الادارة العامة للأهلاك .
- الادارة الهندسية للجبانة بمحافظة القاهرة (وهى الجهة المشرفة مبرانيا على هذه المناطق) .
- اقسام الشرطة بالأحياء التابعة لها المقابر وكذلك نقط الشرطة بمناطق المقابر نفسها) .

الثالث : البيانات التى تجمع من خلال استمارة الاستبيان ، او المعلومات التى يمكن الحصول عليها من خلال المقابلات الجبائية .

وكان للبحث الميدانى اجراءات منهجية ينبغى ان تستوفى بقدر كبير من الدقة والموضوعية حتى تصير البيانات المستقاة منه على نفس المستوى .

ويمكن تحديد هذه الاجراءات وفق ترتيبها المنطقى — والذى سارت عليه الدراسة — على النحو التالى :

١ — تحديد مشكلة الدراسة :

فقد كان هذا بمثابة الاجراء الاولى والضرورى حيث ساعد ذلك بصيغة رئيسية فى تحديد أهداف الدراسة ، ونوعيتها ، وحدودها ، ومصادرها ، وطبيعة البيانات المطلوبة . . . الخ .

٢ — التعرف على مجالات الدراسة :

وهى كما سبقت الاشارة : جغرافية — بشرية — زمنية ويفضل كل

مجال منها في ضوء المعلومات المتوافرة عنه سواء كان مصدرها بيانات
جهازية ، أو الواقع الفعلي لمجتمع الدراسة .

٣ - تجديد مناطق الدراسة :

وقد استلزم ذلك القيام بزيارات ميدانية لعدد من مناطق الجبال
بالقاهرة الى أن تم اختيار مناطق أربع هي : الامام الشافعى ، والسيدة
نفيسة ، والمجاورين ، والغفر .

٤ - اختيار العينة :

وكانت هناك شروط عدة وراء هذا الاختيار بحيث تراعى جميعها مسألة
تمثيل وحدات العينة لمجتمع البحث وتحدد وحدة العينة في « الأسرة
المعيشية » داخل كل حوش بمنطقة الجبال .

٥ - الاتصال بالمسؤولين عن منطقة الجبال :

وكان الهدف من هذه الخطوة تحدد ليس فقط في الحصول على تصريح
رسمى لدراسة المناطق التي تدخل في دائرة اختصاصهم ، وإنما أيضا
سعيًا وراء توفير أكبر قدر من البيانات والمعلومات منها .

٦ - القيام بزيارات متعددة للمناطق ، والاتصال بالقيادات المحلية من السكان :

فقد كان ذلك عظيم الفائدة في التعرف على السكان وقياداتهم [سواء
كانت رسمية (مثل : مشرف الجبال ، والغفر) ، أو غير رسمية
(مثل : المعلم ، والترى)] حيث ساعدنا ذلك في تحليل سمات المجتمع .

٧ - اعداد أدوات الدراسة ، وتجربتها ميدانيا :

وكانت استشارة الاستبيان هي الأداة الرئيسية ، والمقابلات الجماعية
هي الأداة المساعدة وقد اخضعناها للتجريب على عينة قليلة العدد
حتى تختبر مدى صلاحيتها للتطبيق النهائي .

٨٤ — تدريب الباحثين (الطلاب) على جمع البيانات :

بعد أن أعدت استمارة الاستبيان في صورتها النهائية تم اختيار مجموعات من طلاب قسم الاجتماع وطلباته — كما سبق الإشارة — وتعرضوا لتدريب نظري ، وآخر ميداني على استخدام أدوات الدراسة .

٩ — جمع البيانات ، وتبويبها ، وتحليلها ، وتفسيرها .

وقد تمت كل هذه العمليات بهدف الحصول على بيانات على قدر كبير من الصدق والثبات فيما يتعلق بالموضوعات التي تعرضت أدوات الدراسة للتعرف عليها (واستعين في ذلك بالحاسب الآلي) .

ومن الطبيعي أن تواجه أية دراسة بمجموعة من الصعوبات ، بل والمعوقات التي تحد كثيرا من طموحاتها ، وتقلل من فعاليتها ومن ثم في إمكانية الأمانة منها . ولم تستثنى دراستنا من هذه القاعدة فقد تعرضت في كل مرحلة — تقريبا — لبعض الصعوبات التي حولنا قدر الإمكان تلافيها والتقليل من تأثيرها . ومن الأهمية بكان أن نشير إلى أهم هذه الصعوبات حتى تحاول الدراسات — التي قد تتبعها — أن تتجاوزها ، وذلك على النحو التالي :

١٠ — البيانات الأولية عن المنطقة :

نقد مثل هذا العنصر صعوبة ميدانية تجاه هيئة البحث ، فبند اللحظة الأولى لاختيار مشكلة الدراسة كان من الواضح أن المجال الجغرافي للبحث غير محدد أصلا فهو متداخل مع المناطق المجاورة ومتشابه معها . كما أن أعداد السكان — وهم الذين يمثلون المجال البشري — غير محددة بدقة ، فضلا عما يحيط المنطقة أصلا من غموض وسرية منيعهما أن السكان بها غير مشروع في الأصل يضلف إليه استغلال المكان في ممارسة صنوف مختلفة من الجريمة وصور الانحراف .. وقد شكلت كل هذه الأساليب وغيرها عوازل ساعدت على مجهولية المنطقة حتى بالنسبة للمسؤولين عنها حيث لم تتوافر لديهم أية بيانات دقيقة

عن أى مظهر من مظاهر الحياة بها . فالمسكن ، والمسكن ، والخدمات ، والمرافق والمشكلات التى تكتنف كل ذلك ... بمسائل غير معلومة . وقد يرجع السبب فى ذلك أيضا الى أن المنطقة لم تتعرض — فى حدود «علمنا» — قبل ذلك لأية أنواع من البحوث الجماعية التى تستهدف لفه . النظر الى الحجم المميز لهذه الظاهرة .

٢ — تحديد المناطق :

وكانت هذه الناحية تمثل صعوبة إجرائية فى الأساس حيث أن حصر المناطق جميعا قد تم اعتمادا على القدر الضئيل من المعلومات ، والجهد الكبير من الزيارات الميدانية المكثفة للمنطقة . وباتت بعد ذلك عملية تحديد المناطق التى ستجرى بها الدراسة بحيث يحدها الشرط الضرورى والتقليدى لذلك الا وهو تمثيل مناطق المقابر بمدينة القاهرة ككل بقدر الامكان . واستلزم الأمر القيام بزيارات عديدة لكثير من المناطق حتى نقف على النمط المعيشى المميز لكل كى لا تقع فى خطأ تكرار المناطق المتشابهة وإهمال الأخرى المختلفة . المتشابهة . وإنهم اختيارنا الى المناطق الأربع سالفة الذكر .

٣ — سحب العينة :

وقد وجهت هذه المسألة بالصعوبة الأصلية المتمثلة فى الضعف الشديد ، والنقص الواضح فى البيانات المتعلقة بالمنطقة فسكانها غير معلومين بدقة ، كما أن النطاق المكاني للأحواش غير محدد ويتعرض لكثير من التداخل مع الأحياء السكنية المجاورة (مثل : الامام الشافعى ، والسيدة نفيسة) الأمر الذى صارت معه محاولة تطبيق القواعد الأصلية والمعمول بها فى سحب العينات مسألة بالغة الصعوبة إن لم تكن مستحيلة . وقد أمكن التغلب على هذه الصعوبة عن طريق سحب عينة عشوائية غير منتظمة من سكان المقابر (بغض النظر عن الاعتماد على ترتيب معين للمسكن أو الأسماء تسحب من خلاله العينة) . ورغم ما ارتبط بهذا الأسلوب من الوقوع فى خطأ الصدفة حيناً ، وفى خطأ التحيز

أحيانا أخرى الا أننا حاولنا التقلب قدر الامكان على هذين النوعين.
من الأخطاء وغيرها عن طريق زيادة عدد مفردات العينة وبخاصة في
المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة .

٤ - تدريب الباحثين :

فكلما سبقت الإشارة لم يكن هؤلاء الباحثون سوى طلبة ومطالبات.
قسم الاجتماع بجامعة القاهرة حيث كان من الأهداف الضمنية لهذه
الدراسة تدريب هؤلاء الطلبة على اجراء البحوث الاجتماعية حتى
لا يكون اعدادهم في فترة الدراسة نظريا صرما ، وانما يمثل ارتباطهم
بالمجتمع ومعرفتهم الوثيقة بأنماط المعيشة به ، والتصاتهم بمشكلاته
هدفا أساسيا لا يقل أهمية عن التلقين الدراسي . وكانت الصعوبة
في تدريبهم متمثلة في كونهم لم يعنوا أصلا بصفاتهم بأحثين ميدانيين ،
فضلا عن أنهم جميعا لم يمارسوا مهنة البحث ذلك إلى غير ميداني . غير أن
تدريبهم المستمر — نظريا وميدانيا — قد خفف كثيرا من وطأة هذه
الصعوبة فضلا عن الاستفادة الكبرى التي تحققت لهم .

٥ - الاتصال بالأهالي من السكان :

فقد كانت الدراسة في ميسيس الحاجة لكسب ثقة الأهالي من السكان.
حيث أن هناك « تخوفا مبدئيا » من الغريب الذي يزور المنطقة لمعديد
من الأسباب التي ذكرت فيما سبق . وقد أمكن تحقيق هذا الهدف
عن طريق عقد الزيارات المتكررة والمستمرة للمنطقة ، واصطحاب
بعض المسئولين من المحافظة حيث قلوبا بعملية التعارف الضرورية بين
أعضاء هيئة البحث وبعض الأفراد ذوي التأثير والنفوذ على السكان
(مثل : المعلم والتربي) هؤلاء كانوا بمثابة « المفتاح » الذي من
خلاله يمكن الوصول إلى السكان وكسب ثقتهم .

وكان تشكل فريق الباحثين الميدانيين من مجموعات من الطلبة ، والمطالبات
مما مؤثرا إلى حد بعيد في الاتصال بالأهالي حيث كان لوجود الطالبات

فعالية كثيرة على اجراء الدراسة وفق توقيتها المحدد ، وبكبر قدر ممكن من الصدق والموضوعية .

٦. — جمع البيانات :

لعل في تذليل كل الصعوبات السالفة محاولة لتقليل العقبات التى تظهر فى مرحلة جمع البيانات (فهى تمثل الخطوة الحيوية فى الدراسة) .
وحتى تنظم هذه العملية أعد جدول زمنى يمكن من خلاله جمع البيانات من مناطق الدراسة الأربع بشكل متزامن . وكانت المتابعة تتم بصورة يومية سواء بالنسبة لعملية جمع البيانات ميدانيا ، أو مراجعة استمارات الاستبيان وذلك حتى تضمن درجة من الصدق والثبات المطلوبين .

وكانت اضافة مائتى استمارة استبيان الى اجمالى مفردات العينة (البالغة ألفا) عملية نحاول بها الوصول الى العينة الصائفة بعد حذف الاستثمارات غير الحقيقية ، أو غير الكاملة .»

٧. — تحليل البيانات ، وتفسيرها :

نقد أمئتنا نتائج الاستبيان بنوعين من البيانات : الأول كمى امكن استيفائه من خلال بنود الأسئلة التى تتعلق بالعناصر الكمية فى الدراسة (وهى الأسئلة جيبيا عدا التى تطلب إبراز رأى المبحوث بشكل مفتوح ، أى التى لا تحتوى على احتمالات اجابة) ، والثانى كيفى وقد أورقناه من خلال الصفحة الأخيرة باستمارة الاستبيان التى يدون بها الباحث ملاحظاته من كل ما يتعلق بالمبحوث ، والمكان الذى تجرى به المقابلة . ومن خلال الجانبين يتم تحليل البيانات ، وتفسيرها .

وينقسم هذا الجزء الذى تعرض فيه للبيانات الميدانية الى أربعة

أقسام تكتبل بخاتمة تناقش الأفكار الرئيسية التى انتهت اليها الدراسة :

— ويسعى القسم الأول للتعرف على الدوافع الرئيسية لسكنى المقابر وذلك اعتبادا على تحليل من واقع الدراسة الميدانية . ونحدد هذه الدوافع فى : الهجرة من الريف الى المدن وسكنى المقابر بالقاهرة .»

والاحتفاظ بالسكنى بأحياء القاهرة ومشكلات الإسكان ، والبطالة التى يتسم بها الوافدون مع وجود ارتباط معينة للعمل بالمقابر ، فضلا عن ضالة متوسط الدخل وتدنى مستويات الحياة ، كذلك تمثل المقابر كمكان للاختباء وممارسة بعض صنوف الجريمة وصور الانحراف دوافع لانتقال نوعية خاصة من السكان إليها .

— ويتناول **القسم الثانى** نمط الحياة الفعلى لسكان المقابر منتسلا فى بدايته من ذا الذى يسمح بسكنى المقابر ، ونعرض — من خلال بيانات الدراسة الميدانية — للتركيب العمرى ، والأحوال : الزوجية ، والتعليمية للسكان ، فضلا عن تحديد المهن ومستويات الدخل ، ثم نتعرف على المسكن والتعديلات التى أضيفت إليه ، ونتناول نمط العلاقات الاجتماعية السائدة بين السكان ، ونهى هذا الفصل بمعالجة مسألة « الخوف » من الحياة بجوار الموتى ..

— أما **القسم الثالث** فيتعرف على المشكلات الحقيقية التى يعانى منها سكان المقابر وذلك من خلال بعض النقاط مثل : المقابر كمنط للسكن ومدى ملاعته لسكنيه ، والمشكلات المرتبطة بالمنطقة عموما ، والأخرى الخاصة بسكنى المقابر كنموذج نوعى للمناطق المتخلفة بالمدن ، وكذلك التعرف على تباين نوعية المشكلات ودرجة الحاجها طبقا لأجيال السكان المتعاقبة بالمنطقة ، ثم نحدد فى النهاية العلاقة بين سكنى المقابر ومستوى تطلعات سكانها من خلال بعض الاتجاهات .

— ويناقش **القسم الرابع** والآخر البدائل المختلفة المطروحة وتسبق بطرح الأساليب التى يفكر بمقتضاها السكان فى علاج مشكلاتهم وكذلك الدولة . ثم نحدد تلك البدائل فى ثلاثة : الأول يتحدد فى الإبقاء بغيرها على المنطقة مع ادخال التحسينات إليها ، والثانى يرى من خلال نقل المقابر الى منطقة أخرى وإعادة تخطيط المنطقة جفريا وبناء مساكن جديدة ، أما الثالث فيتصور فى ضوء تحريك السكان الى مناطق اسكان جديدة مع الإبقاء على هذه الأحياء كمنطقة مقبر فقط .

القسم الأول

الدوافع الرئيسية لسكنى المتأخرين :

تحليل من واقع الدراسة الميدانية

تعد « سكنى المقابر » واحدة من أبرز الظواهر اللافئة بالمجتمع المصرى، بعامة ، وبمدينة القاهرة بخاصة . ولم تنشأ هذه الظاهرة بطبيعة الحال بين عشية وضحاها ، وإنما كان وراء تكونها تاريخ طويل وممتد ، فهمي تضرب بجذورها الى أعماق بعيدة تحكى قصة المجتمع المصرى بأكمله . ولم يفد بعض أبناء المجتمع للسكنى بهذه المناطق جزافا ، أو من قبيل الصدفة ؛ وإنما كانت هناك أسباب عديدة ، ودوافع شتى تقف وراء نزوح جماعات من السكان من مناطق مختلفة من المجتمع — ريفية كانت أو حضرية — الى مناطق المقابر للسكنى بها والاستقرار .

ورغم أن دراستنا التى أجريت تتناول « دراسة حالة » مدينة القاهرة من حيث الظاهرة ، إلا ان المتبع لتكوينها ، والدارس لنشأتها يلقاها ذات حجم متميزا وواضح بالعاصمة إذا ما قورنت بعدها من المدن الأخرى ، أو القرى . ومن ثم فانه — مع شيء من التحفظ — يمكن القول مبدئيا بأن الأسباب أو الدوافع ، وكذا الآثار أو النتائج تكاد تتشابه بخصوص هذه الظاهرة فى كل مدن مصر ، الأمر الذى يتيح فرصة أكبر لتعميم نتائج هذه الدراسة .

وفى حدود التصور النظرى السابق ، واعتمادا على الدراسة الميدانية التى أجريت يمكن بسهولة استكشاف الدوافع الرئيسية لسكنى المقابر . فهمي تبدأ بوجات هجرة متلاحقة من النمط الريفى الى القاهرة تبحث بطبيعة الحال عن مأوى لها فلا تجد سوى المقابر تضمهم سكنا ويشجعهم على ذلك أحيانا وجود اقارب لهم هناك . كما أن الاكتظاظ السكنى ذاته بمدينة القاهرة مع ما يشمله من مشكلات (لعل أهمها المساكن الآيلة للسقوط ، والأخرى التى انهارت بالفعل) يعد أمرا دافعا لسكنى المقابر . أما البطالة سواء بالنمط الريفى أو الحضرى فتشكل هى الأخرى حافزا للبحث عن أى عمل فى أى مكان حتى وإن كان ذلك هو المقابر . ومن الطبيعى أن تنصدر الدوافع السابقة ضاللة متوسط الدخل ، وتدنى مستوى الحياة مع عدم وجود فرصة سكن بديل . كما تشكل الجريمة وصور الانحراف الأخرى مغريا وراء الاختفاء

في هذه المناطق وبخاصة أن نمطها الفيزيقي يسمح بذلك كما أن التركيب الاجتماعي لسكانه يعضد ذلك ويساعده ..

وفيما يلي سوف نشرح بشيء من التفصيل هذه الدوافع الخمسة:
بشيء من الاستفاضة :

أولا : الهجرة من الريف إلى المدن ، وسكنى المقابر بالقاهرة :
الهجرة الريفية — الحضرية ظاهرة واضحة ، وملبوسة في مجتمعات العالم الثالث عموما ، وفي تلك التي تمر بمرحلة انتقالية (من نمط زراعي تقليدي إلى آخر صناعي حديث) خصوصا . ولم تخرج مصر من حدود هذه الظاهرة بل هي نموذج مثالي بالنسبة لها ، وذلك رغم ذاتية الأسباب ، وخصوصية النتائج .

ويتخذ هذا النمط من الهجرة اتجاهات مختلفة (وأن التقت جميعا في أنها تشكل حركة السكان من الريف إلى المدن) ، فلا ريب أن تحرك السكان من قري محافظة ما بمصر إلى مدنها (الكائنة بذات المحافظة) لأمر يختلف إلى حد بعيد عن حركتهم من نفس القرى إلى مدن محافظة أخرى ، ومن الطبيعي أن يتغير الموقف تماما إذا كان مقصد أولئك السكان هو القاهرة .
أقرب أن القاهرة ذاتها تختلف اختلافا بينا بالنسبة لمناطقها مترامية الأطراف. فمن تستقبله من وافدين إليها . فمن المنطقي — نظريا على الأقل — أن يتسق هدف المهاجر من هجرته ، مع المكان (أو الحي) الذي يختار للاقامة به والاستقرار . فمن كان يستهدف مثلا الهجرة إلى القاهرة باحثا عن عمل صناعي ، غالبا ما يقع اختياره على مناطق تتميز بهذا النشاط فيجد مأربه في شبرا الخيمة ، أو حلوان على سبيل المثال . ومن الطبيعي أن يبحث المهاجرة عن سكن في ذات المنطقة بحيث تكون أقرب ما يمكن إلى مكان عمله .

أما من كان مقصده العمل في قطاع الخدمات (حيث لا يتيح له مؤهلاته ، أو خبراته العمل في غير ذلك) فهو باحث بلا شك عن مكان بأحياء وسط المدينة (باب الشعريه مثلا) أو أطرافها (كمنطق البناء بمدينة نصر) .
وفي كل الأحوال فإن مجال عمله هو المحدد دائما لنطاق سكته ، وليس العكس ..

ومن الخطأ أن نتصور أن المهجر دائئها ما يفد إلى عمل مكد سلفا ،
بومنطقة سكن معروفة مسبقا - فهذا لا يحدث الا اذا كانت الهجرة مخططة -
ذلك أن موجات متلاحقة تنزح دائئها ويشكل غير منظم (سواء من قبل الأفراد ،
أو الدولة) تاركة الريف ومتجهة صوب القاهرة (أو غيرها) .

ولا ريب أن وجود اقارب للمهجر سبقوه الى محل الهجرة الجديدة
(القاهرة مثلا) يعد امرا مشجعا بل ومحفزا في كثير من الأحيان للتفكير في
الهجرة أصلا واتخاذ قرار بخصوصها . فهؤلاء الاقارب يعدون - في نظر
هؤلاء - نموذجا حيا ومعيارا للنجاح في الهجرة (أو الفشل فيها) ذلك فوق
ما يتحده وجود الاقارب من تقديم تسهيلات كبيرة لخوهم (المهاجرون الجدد)
وبخاصة في المراحل الأولى للهجرة وذلك مثل : الاقامة معهم في نفس المسكن ،
ومساعدتهم في البحث عن عمل ملائم ، وتزويدهم بما يحتاجون من غذاء
ونقود .

وكان المهاجرون الى منطقة المقابر بالقاهرة يندرجون ضمن هذه الفئة
بمعظمهم غير مؤهل أصلا للقيام بعمل محدد (إذ كان مهملهم الأصلي مرتبطا
بالنشاط الزراعي) ولم يعدوا بعد لممارسة أى عمل آخر . ومن الطبيعي
أن تختلف مناطق المقابر ذاتها من حيث نسبة استقبالها للمهاجرين سواء
كانوا ينتمون الى أصول ريفية ، أو كانوا نازحين من مناطق أخرى حضرية
(من القاهرة ، أو غيرها) .

وقد دلت نتائج الدراسة في هذا الشأن [أسر جدول رقم (١) بالمعلق (٢)]
أن منطقة « الغفير » مثلا قد استحوذت على نسبة لاقل من المهاجرين مباشرة
من الريف اذا ما قورنت ببثيلاتها في المناطق الثلاث الأخرى مجال الدراسة .
فقد بلغت تلك النسبة حوالى ٢٨٪ (من وادى قري الوجهين البحرى
والقبلى) بينما كان حوالى ٣٧٪ من سكان منطقة الغفير يسكنون في حى
آخر بمدينة القاهرة إما بقية النسبة وتبلغ حوالى ٣٥٪ فتبذل من هم أصلا
من سكان الحى .

.. يوتحلل هذه المؤشرات اتضح أن الدافع لوفود مسكن جيد الى هذه المنطقة بالذات يتحدد في وجود اقارب لهم بهذه المنطقة من قبل ؛ الأمر الذى يشجعهم على اتخاذ قرار الهجرة والنزوح مباشرة الى هذه المنطقة . أما المناطق الأخرى فلم يكن هذا المتغير بها واضحا ، ومن ثم كان موطن السكان السابق على الانتقال لمنطقة المقابر لا يخرج كثيرا عن المنطقة ذاتها ، أو حتى آخر بمدينة القاهرة .

ثانيا : الاكتظاظ السكنى بالقاهرة ، ومشكلات الإسكان :

رغم أن الهجرة من الريف تمثل عاملا أساسيا في انتضخم السكانى بالقاهرة عيوما (ومن ضمنها مناطق المقابر) ؛ إلا أن النسبة الغالبة من سكان المقابر إما تكون قد وفدت أصلا من أحياء أخرى بالقاهرة ذاتها ، أو تكون من نتائج النمو الطبيعى لسكان المنطقة (أى من أبناء المنطقة نفسها) . ولنا أن متسائل : ما هو الدافع لانتقال جماعات من السكان من منطقة الى أخرى داخل نفس المدينة ؟ هناك فى الواقع أسباب عديدة تبرز فى مقدمتها مسألة « السكن » ، فهذا الانتقال أو التحرك من منطقة الى أخرى لا يخرج عن كونه تحفيرا لحل السكن الذى قد يكون غير ملائم (من ناحية ضيقه وزيادة عدد أفراد الأسرة) ، أو أن يكون مرتفع من حيث قيمته الإيجارية ، أو أن يكون آيلا للسقوط ، أو قد تهدم بالفعل . . لواحد من هذه الأسباب — أو بعضها ، أو جميعها — يتخذ الفرد (أو الأسرة) قرارا بالانتقال لمسكن آخر .

أما اذا تحدد الاختيار بالسكنى بمنطقة المقابر ، فلا بد أن يكون وراء ذلك مجموعة من الاعتبارات والظروف الذى دعمته الى هذا الاختيار .. وأهم هذه الاعتبارات ما هو ملاحظ من تضخم سكانى هائل تعاني منها مدينة القاهرة بعمامة ، وبعض أحيائها بخاصة الأمر الذى يجعلها تلفظ ساكنيها خارجها إما بسبب ضيق المسكن على ساكنيه ، أو أنه قد صار غير صالح للسكنى بسبب أيلولته للسقوط أو تهدمه . وإذا كان السبب الأول (ضيق المسكن) يتيح للسكان فرصة التفكير للانتقال الى مسكن آخر أكثر ملاءمة (رغم ما يكتنف ذلك من صعوبات مادية) ، فإن السبب الثانى يفاجئه بأنه لا بد أن ينتقل خلال ساعات محدودة الى مسكن آخر .

ولعل الزائر العابر للمناطق العتيقة بالقاهرة — والتي لم يصيبها التجديد الحضري بعد — يلحظ دائما وجود مجموعة من « الخيام » قائمة على طرفه من هذه الأحياء (مثل : الخليفة ، والدرب الأحمر ، والجمالية ... الخ) ، وهى تمثل المأسكن المؤقتة التى أقامها أصحابها بعد أن لفظتهم مساكنهم التى آلت للمستوط . وهذا النمط من الإسكان مؤقت بطبيعة الحال ، الأمر الذى يجعل ساكنوه يبحثون بكل الطرق والأساليب عن أى مسكن يضمهم . ولما كانت إمكانيات السكنى مع الأقارب محدودة للغاية اذ انهم (أى الأقارب) يعانون أصلا من ذات المشكلات تقريبا ، فإن الفرد مع أسرته لا يجد أمامه سبيلا سوى أن يتجه صوب منطقة المقابر . ولا شك أن « الأقارب » الذين يقطنون المقابر يلعبون فى هذه الحالة دورا أساسيا حيث يساعدونهم إما فى الإقامة معهم فى نفس « الحوش » ، أو أن يبحثوا لهم عن حوش آخر لا يمكنه أحد ، وينخرطون بعد ذلك فى نمط للحياة يميز سكان المقابر .

وقد كشفت الدراسة الميدانية — كما أوضح التصور النظرى الذى طرح بمقدمة البحث — أن مسألة البحث عن مسكن ليست هى وهدفها السبب المباشر لتكون هذه الظاهرة ، وإنما جاءت فقط مبرزة لحجم الظاهرة بشكل واضح حيث أن هذا العامل (الاكتظاظ السكنى بالقاهرة) حديث فى تشكيل الظاهرة ومعاصر لأحوال القاهرة منذ ما لا يزيد عن أربعة عقود من الزمان . أى أن هذا الموضوع لو كان قد طرح مع بدايات هذا القرن وحتى الثلاثينيات منه ، فإن مسألة التضخم السكنى بأحياء القاهرة لم تكن تمثل بعدا هاما من أبعاد ظاهرة سكنى المقابر ، ذلك لأنها أصلا لم تكن قائمة بنفس حجمها الحالى ، ومن ثم فإن الذى حدث بالفعل لا يخرج عن كونه تزامنا بين انفجار مشكلة الإسكان ، وتضخم ظاهرة سكنى المقابر .

إما التحليل المعاصر للظاهرة فقد كشفت عنه بجلاء الدراسة الميدانية التى أجريت حيث وضعت احتمالات عديدة تبحث كلها عن السبب الذى دفع بأفراد العينة (١٠٠ أسرة) الى السكنى بالمقابر وكانت هذه الاحتمالات واردة على النحو التالى .

— طبيعة المبل فى الجبانات (مع ما يدره ذلك من دخل لا ينقطع ، فى ذات الوقت الذى قد يعانى فيه الفرد من بطالة)

- القرب من مكان العمل (حيث يعمل الكثير منهم في أعمال تتصل بالمقابر اتصالا مباشرا) .
- وجود اقارب (وقد يمثل ذلك الدليل الذي أتى بالفرد للمقابر أول مرة) .
- رخص اجرة السكن ويعتبر هذان المتغيران من الدوافع الرئيسية لترك السكن السابق والاتجاه مباشرة لسكنى المقابر .
- انهيار المنزل ، وعدم وجود بديل له وهما عنصران نناقشهما في هذه النقطة ونبحث عن وزنها النسبي بالمقارنة بالعناصر الأخرى .
- خلافات مع الأهل ويمثلان جوانب اجتماعية صرفة بسبب الزواج تتبع أصلا من العيشة في مكان مزحم مع ما يحيط ذلك من رغبة في الاستقلال .
- حراسة الحوش (وهذا العامل مرتبط بوجود صلة معرفة أو قرابة بين صاحب الحوش والوافد الجديد) .
- وبالرجوع الى البيانات التي أفرزتها الدراسة يتضح أن « أزمة المسكن » مثلا تمثل نسبة الاستجابات الغالبة في كل من المناطق الأربع للدراسة (الإمام الشافعى ، السيدة نفيسة ، المجاورين ، الفقير) فكانت حوالى ٤٠ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٣٧٪ على التوالي بالنسبة لبقية الدوافع ، فإذا أضفنا الى ذلك مسألة انهيار المنزل وعدم وجود بديل له لصارت تلك النسب على النحو التالى : ٥٢ ، ٥١ ، ٤٩ ، ٤٨٪ على التوالي ايضا [ولتوضيح ذلك تفصيلا يمكن الرجوع الى جدول (٢)] .

١٠ ترتبط مسألة « البحث عن سكن » بوجود الدليل الذي يرشد هؤلاء النازحين إلى سكنى المقابر ، ورغم أن الأقارب كانوا في أغلب الأحيان (حوالى ٤٠ ٪) كنسبة متوسطة لأجالي العينة (بمثابة الواجهة الظاهرة التى تدل ذلك الدليل) إلا أنهم يعنون بمثابة الوسيط بين الوافد الجديد ، وعناصر قوة متميزة بمنطقة المقابر لها السلطة فى اسكان هؤلاء والسماح لهم بممارسة أنماط جديدة من العمل داخل منطقة المقابر . ومن هؤلاء نذكر : التربى ، وموظف الجبانات ، وغير المقابر المكلف بالحراسة ، وصاحب الحوش ... الخ (وسوف نولى هذه النقطة تفصيلا أكبر عندما نتناولها فى موضعها) .

ثالثا : البطالة مع وجود أنماط معينة للعمل بالمقابر :

رغم أن البطالة بمعناها المجرى تتحدد بقدرة الفرد على العمل ، ورغبته فيه ، وبحته عنه ثم عدم التوفيق فى الحصول عليه ؛ إلا أن هذا المعنى قد صار كلاسيكيا تتناقله كتب التراث وليس له تجسيد حقيقى فى الواقع . فمسألة البطالة فى الحقيقة مسألة غاية فى التركيب والتعقيد سواء من حيث الأسباب ، أو النتائج إذ أنه ينبغى أن يؤخذ فى الحسبان اعتبارات شتى لعل أهمها : الظروف الاقتصادية والاجتماعية لن يعانى منها ، ونوعية العمل الذى يطلبه ، وكذا ظروف العمل السابق — إذا كان موجودا — من حيث : النوعية ، وعدد الساعات ، والأجر ... الخ ، فضلا عما يرتبط بذلك من علاقات اجتماعية قائمة فى محيط العمل ويكون لها التأثير الأكبر إما فى توطيد ، أو زلزلة موقع العامل فى مجال عمله ، ومن ثم فى معاناته للبطالة .

وفوق ذلك فهناك أنماط مغايرة للبطالة — غير ذلك النمط التقليدى — ومنها البطالة المقنعة والتى تظهر بخاصة فى القطاع الريفى ، والأخرى الموسمية التى ترتبط بذات القطاع نظرا لموسمية العمل فيه . ولا يغفل أيضا ما اضطلع على تسميته « بالعبالة الخاطئة » Misemp'oyment الذى يدل على عمالة ولكنها ليس فى مجالها الصحيح كأن لا تتوافق قدرات العامل وطاقاته من تعليم ، وخبرة مع متطلبات العمل وشروطه . وهى وإن

كأنت تدخل في نطاق العمالة ، إلا أنها تقترب في حقيقتها من مضمون البطالة .

وإذا كانت البطالة تعد واحدة من الأسباب الحيوية التي تدفع بالفرد للهجرة من الريف الى المدينة بحثا عن فرصة عمل مناسبة بأجر ملائم ، فإن هذه الظاهرة (أى البطالة) تلعب دورا أساسيا في حركة السكان داخل المدينة الواحدة أيضا .

وكانت هذه المسألة لافتة في دراسة احوال « ساكنى المقابر » بمدينة القاهرة . فمنهم من لم يكن لديه عمل دائم قبل هجرته من بلده واستقراره بهذه المنطقة ، ومنهم من اشتغل بأعمال ترتبط بالحياة بمنطقة المقابر ، كما أن بعضهم احتفظ بمجالات للعمل خارج المنطقة واتخذها سكنا فحسب . ورغم ان نتائج الدراسة قد كشفت عن نسبة عالية من السكان (حوالى ٥٨ ٪) يرتبطون بمجالات عمل خارج المنطقة ، إلا أن النسبة الباقية (حوالى ٤٢ ٪) تتزايد باستمرار الأمر الذى يدفعنا الى تفحص أنماط العمل المتاحة بمنطقة المقابر ، ونسبة العاملين بها الى اجمالى السكان بالمنطقة . ويمكن ان نجعل هذه الأنماط على النحو التالى :

— قراءة القرآن : وتمثل نسبة العاملين بها حوالى ١٠ ٪ من السكان الذين ليس لهم عمل دائم وهى نسبة في زيادة مستمرة نظرا للعائد المادى الضخم الذى يدره هذا العمل .

— نقل المياه : وهى عملية لا ترتبط فقط بتأدية خدمات (بمقابل) لزوار المقابر ، وإنما هى فى الأساس عمل دائم بهذه المناطق حيث أن السكان أنفسهم هم الذين يستخدمونها فهى ضرورة حيوية لهم نظرا لأن مياه الشرب الصالحة لم تصل الى كل أجزاء هذه المنطقة .

— تنظيف الحوش : وهى مسألة تتشابه الى حد بعيد مع عملية نقل المياه فهى واجب يومية يرتبط بالمعيشة أكثر من كونها عمل يدر عائد (باستثناء ما يتم أثناء مناسبات زيارة المقابر) .

واذا حاولنا التعرف على الحالة العملية لسكان منطقة المقابر بمدينة القاهرة لوجدنا انه من الممكن تصنيف السكان بصدها الى فئتين متميزتين .

● من يعملون ، وينقسمون الى قسمين :

— من يعمل منهم بصفة دائمة : وتصل نسبتهم الى حوالى ٥٠ ٪ فى كل من منطقتى الفخير ، والمجاورين ، وترتفع لتصل الى حوالى ٦٢ ٪ فى السيدة نفيسة ، وبتزايد ارتفاعها فى منطقة الامام الشافعى لتبلغ حوالى ٧٤ ٪ ويمكن تفسير ذلك بفرص العمالة المتوافرة بالمنطقة الأخيرة وبخاصة ما يتصل منها بالأعمال الحرفية (نقاشة — طباعة — حداده — نجارة ... الخ) . ومن الجدير بالذكر ان هذه الأعمال قائمة داخل المقابر ذاتها بل أن بعض السكان يتخذ من « الحوش » محلا للسكن ، وبجالا للعمل فى ذات الوقت ، كما أن البعض الآخر قد شيد حجرة أو اثنتين لتوسيع نطاق عمله .

— من يعمل بصفة مؤقتة : وتبلغ نسبتهم حوالى ٢٧ ، ٢٤ ، ١٩ ، ١٣ (وفقا للترتيب السابق) . وقد اتضح من الدراسة الميدانية أن معظم افراد هذه الفئة ينتهون الى أعمال غير دائمة بطبيعتها فهم إما عمال بناء ، أو رصف طرق ، أو هم يعتمدون أساسا على الخدمات الإضافية بالمقابر ويعتبرون ما عدا ذلك عملا ثانويا مؤقتا وهامشيا . ومن الملاحظ أن نسبة هؤلاء تتناسب عكسيا مع العاملين بصفة دائمة ، فكلما قلت نسبة البطالة (أو المهن الطفيلية) زادت نسبة العمالة الدائمة .

● من لا يعملون ، ويمكن تصورهم على النحو التالى :

— تلاميذ وطلاب : وتصل نسبتهم المتوسطة بالمناطق الأربع حوالى ٣ ٪ من السكان

— ربات بيوت : تصل نسبتهم المتوسطة بالمناطق الأربع حوالى ٨ ٪ من السكان

— افراد بالمعاش : وتصل نسبتهم المتوسطة بالمناطق الأربع حوالى ٢ ٪ من السكان

— عاقلون : وتصل نسبتهم المتوسطة بالمناطق الأربع حوالى ٧٪ من السكان

غير أن التأمل لمنطقة المقابر يلحظ وجود مهن « خاصة — نوعية » تمثل أهمية حيوية بها سواء لكونها متصلة بنمط الأعمال القائم هناك ، أو لأنها تعتبر بمثابة « المفتاح » الذى يسمح للسكان بالاقامة بها . ومن هذه الأعمال تذكر : « التربى » ، « والفخر » . فكل منهما يمثل نمطا واقميا ومؤثرا فى الحياة بهذه المناطق (وسوف نعود الى هذه النقطة تفصيلا فى بداية انفصل التالى) .

ويرتبط اختيار العمل بالمقابر بمدة الإقامة بها ، فمن يفد إليها من فترة قصيرة لا يكون بمقدوره « اختيار » المهنة التى يريد (بافتراض انه مؤهل لها) ، ومن اقام لفترة ممتدة يستطيع أن يكتسب مهار وخبرة فى أى عمل يجده (حتى بافتراض أنه لم تكن له صلة به من قبل) .

ذلك شأن من وجدوا عملا بالفعل (أو لم يجدوه) ، أما الأبناء — وبخاصة الذين ولدوا بنفس المنطقة ونشأوا فيها — فالأمر جد مختلف بالنسبة لهم فهم : أما قد التحقوا بالمدارس والجامعات سعيا وراء استكمال تعليمهم توطئة لحصولهم على فرصة عمل أفضل مما هو عليه آبائهم (وكثير منهم يتطلع لترك سكى هذه المناطق) ، أو هم لم ينخرطوا فى مضمار التعليم أساسا ويحثوا لأنفسهم عن حرفة يتعيشون منها ويساعدون ذويهم سواء كانت هذه الحرفة داخل منطقة المقابر ، أو خارجها .

رابعا : ضالة متوسط الدخل ، وتدى مستويات الحياة :

من الطبيعى أن مشكلات الاسكان ، والبطالة بالذن الكبرى (مثل القاهرة) تفرز عديدا من الظواهر الأخرى المصاحبة التى تعد بحق نتائج لها (وليس اسبابا) . ولعل أهم هذه الظواهر ما يمكن التعبير عنه « بالفقر » ، فهو ظاهرة لافتة ، ومركبة بالمجتمعات المتخلفة عموما ، وفى نمطها الحضري خصوصا ، وفى الأحياء المتخلفة Shums من هذا النمط بالذات .

ويتخذ الفقر المادى اشكالا عديدة ، لعل أكثرها شيوعا ما اصطلح

على تسببته « بانخفاض متوسط الدخل الفردي » . ورغم ما يكتنف هذا المؤشر من غموض تجعله لا يعبر بدقة عن المستوى الاقتصادي والاجتماعي للفرد ، ومع ما يرتبط بهذا المقياس من محاذير تجعله غير كاف للدلالة على ظاهرة الفقر بعمامة (وتستوى في ذلك عملية المقارنة بين المجتمعات أو الأفراد) .. ورغم ذلك كله ، فإنه لم يزل مؤشرا عاما وكميا ، ويمكن استخدامه — بعد تنقيته — كأحد المقاييس (مدعما بغيره) في المساعدة على التعرف على مستويات الحياة الخاصة بالأفراد ، أو المجتمعات .

وقد أمكن استخدام هذا المؤشر في الدراسة الميدانية لسكان المقابر بمدينة القاهرة ، وساعد على استخراج بعض الدلالات الهامة عن المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهؤلاء السكان ، ورغم أن سؤال المبحوث عن متوسط دخله الشهري (وبخاصة أولئك الذين ينخفض مستواهم الثقافي) لا يعطي اجابة صادقة بحال من الأحوال ، ذلك أنه من الصعوبة بمكان حسابه ، وبصفة خاصة من يضيف الى عمله الثابت عملا آخر اضافيا يدر عائدا ماليا أو خديما يصير من الصعب تقديره ... رغم ذلك فإن الاتجاه الغالب بين أفراد العينة يؤكد الانخفاض الذريع لهذا المتوسط من الدخل .

فإذا كانت الفئات الدخلية تبدأ من (أقل من ١٥ جنيها شهريا للأسرة في المتوسط) وتنتهى الى (أكثر من ٩٥ جنيها شهريا) فإن نتائج الدراسة قد أفادتنا بأن أكثر من ٨٠٪ من اجمالى العينة بالمناطق الأربع — مجال الدراسة — يتراوح متوسط دخلهم الشهري بين أقل من ١٥ جنيها شهريا ، ٤٥ جنيها شهريا . الأمر الذى يعكس تدهورا شديدا في نصيب الفرد من ذلك المتوسط أساسا .

فإذا أضفنا الى ذلك نقطة هامة برزت من خلال استجابات المبحوثين جميعهم تقريبا وهى أنه حتى هذا المتوسط الضئيل يتميز كذلك بعدم الثبات ، إذ أن مصدره غير جدد تماما فهو لا يعتمد على وظيفة مثلا ، أو عمل ثابتا في كثير من الحالات التى تعرضت للدراسة .

وكانت منطقة « المجاورين » هى أكثر المناطق تنديا من حيث متوسط

الدخل ، أما أقلها تدهورا — من حيث ذات المتغير — فكانت منطقة « الإمام الشبانجي » . ويرجع السبب في ذلك لتنوعية الأعمال المتاحة يكل من المنطقتين ومن ثم العائد منها ، فضلا عما تنقسم به المنطقة الأخيرة من ارتفاع لمستويات طموح أبنائها الناجم عن ارتفاع نسب التعليم بينهم . أما المنطقتان الأخريان (السيدة نفيسة ، والفغير) فيكاد يتوسط فيهما الدخل — رغم تدهوره — بالنسبة للمنطقتين السابقتين .

إلا أن هذا الانخفاض الضريع في متوسط الدخل لم يواجهه بالسلبية والضعف ، وإنما كان العكس هو الصحيح تماما فلو حظ أن أشد المناطق تدنيا في مستويات دخول أبنائها هي أكثرها سعيا وراء البحث عن مجالات عمل جديدة ترفع من مستويات دخولهم ، أما إذا لم يوفقوا في ذلك زادت معدلات خدماتهم لزوار المقابر طلبا في كسب مزيد من الدخل .

غير أن العلاقة المنطقية القائمة بين انخفاض متوسط الدخل ، وتدهور مستويات الحياة تتجسد في مجالات عديدة هي في الواقع الهائلة للملاحم العامة والرئيسية لسكنى المقابر . ولعل التدهور الشديد الذي عليه كل المرافق بالمنطقة هو أبرز شاهد على ذلك ، فالمياه لم تصل إلى معظم المقابر (فلم تكن هناك حاجة أساسية لذلك قبل أن تسكن) ومن ثم يعتمد السكان على « السقا » في نقل المياه من الحنفيات العامة ، أو من بعض « الأحواش » التي بها وصلات مياه . أما الكهرباء فقد زودت بها الشوارع والطرق الرئيسية الموصلة لمنطقة المقابر ، إلا أن بعض السكان قد أقاموا بأنفسهم — وبشكل غير مشروع — وصلات من الطرق إلى مساكنهم بالمقابر [ويحييهم في ذلك غير المقابر ، أو « المعلم » نظير « إكراميات » — كما عبر كثير من الباحثين — بعضها مالي ، والآخر خدمي (كان يكلفون باعطاء دروس خصوصية لأبنائهم)] .

أما المشكلات المتعلقة بالأمراض فهي لافتة ومؤثرة في حياة الأفراد ، نعم لا يأمنون على أنفسهم ، وممتلكاتهم وبخاصة في حالات الاظلام التي كثيرا ما تتعرض لها المنطقة ليلا . وهم يعتقدون أن وجود اللصوص ، وقطاع

الطرق ، والهاريين من الأحكام ، وتجار المخدرات هو الذى يعكر صفو حياتهم بهذه المناطق (وسوف نتعرض لهذه المسألة تفصيلا فى النقطة التالية) .

ومما لا شك فيه أن هناك علاقة وطيدة قائمة بين نوعية الحياة التى يعيشها سكان المقابر ، وأنماط الاستهلاك التى تسم حياتهم وتميزهم ، فضلا عما يرتبط بذلك كله من قيم ثقافية تتجسد فى أنماط من الفكر ، والسلوك . ويمكن أن نستوضح ذلك فى عدة نقاط على النحو التالى :

— أن مسألة « الخوف من الموت ، والموتى » قد تلاشت — أو تكاد — وذلك بفعل التكرار شبه اليومى سواء بالفعل أو المشاهدة . بل أنه فى كثير من الأحيان ما تؤدي « حالة وفاة » الى رواج بين سكان المقابر حيث تزداد الصدقات ، وتكثر الزيارات التى يستفيد منها أنماط معينة من العمالة (مثل قراءة القرآن ، والباعة الجائلين) . إلا أنها أحيانا ما تكون غير ذلك حيث تستوجب بعض حالات الوفاة وجود اقارب المتوفى لمدة ايام يترددون على « الحوش » : الأمر الذى يدفع بسكانه الى خارجه مما يسبب ارتباكاً شديداً لهؤلاء السكان (ويتكرر نفس الأمر فى المواسم الدينية) .

— أنه رغم ضالة دخل الأسرة ، فإن معظم السكان لديهم أنماطاً مختلفة وحديثة من السلع المعمرة (كالثلاجات ، والبوتاجازات ، والتلفزيونات ... الخ) ويزداد هذا النمط الاستهلاكى وضوحاً مع دخول التيار الكهربائى وانتشاره المستمر ، فضلا عن زيادة مستويات الومى والتعليم .

— أن التوجه نحو التعليم يمثل اتجاها ملحوظا وبارزا بين أسر المقابر فأبناء هذه الأسرة ينخرطون جميعهم — أو غالبيتهم — فى مراحل التعليم المختلفة (بما فى ذلك الجامعى) . ويعد هذا المتغير مؤثرا فى تغيير أنماط القيم السائدة سواء فى المجتمع الكلى بعمامة ، أو داخل مناطق المقابر بخاصة .

خامسا : الجريمة وصور الانحراف ، والمقابر كمكان للاختباء :

توصم المناطق المتخلفة بالمدن عموما بالجريمة والانحراف ، ويرجع ذلك بصفة أساسية لسكان هذه المناطق فهم يعانون من مشكلات اجتماعية — ثقافية ، واقتصادية حادة ومركبة . كما أن ذلك يعود بشكل رئيسي لفيزيكية هذه المناطق وتركيبها العمراني حيث يساعد على عمليات الاختفاء والتهرب فضلا عما يمكنه ذلك من ممارسة الجرائم وصور الانحراف المختلفة .

وتعتمد « المقابر » نموذجا ماثليا على ذلك فهي قبل أن تبدو مكتظة بسكانها (بمدينة القاهرة) ، كانت لا تزيد عن كونها ملجأ للمجرمين ، والهاربين من تنفيذ الأحكام ، وتجار المخدرات ، ومحترفي الدعارة ، والنشالين ، والشحاذين ، والمشعوذين ... الخ .

وترتبط مسألة « الخوف من سكنى المقابر » بتصور الكثيرين عما يحدث بهذه المناطق من جرائم ؛ فضلا عن التصورات الخرافية الأخرى التي ترتبط بالجان وتجسدهم في صورة الموتى وما إلى ذلك . إلا أن الرؤية الواقعية لصور الجريمة والانحراف تكشف عن فقدان الشمعور « بالأمن » بصفة عامة بين السكان . فقد افادتنا النتائج التي خرجت بها الدراسة أن أكثر من ٧٠٪ من حالات الدراسة (كنسبة متوسطة بين مناطق الدراسة الأربع) لا يشعرون بالأطمئنان على « البيت ، والأبناء » أثناء عمل رب الأسرة بخارج المنطقة .

وقد تبهت مظاهر الخوف ، وعدم الأمان في مسائل عديدة (مثل الطرد من الحوش ، واستغلال القرية والمطين ... الخ) إلا أن « السرقة » كانت أبرزها على الإطلاق (احتلت نسبتها ما يقرب من ٨٥٪ بالمقارنة بالاحتمالات الأخرى) . وتجسد ذلك بشكل واقعي من استجابات المجوئين فيما يتعلق بما تعرضوا لهم من سرقات فعلية حيث بلغت نسبتهم أكثر من ٤٠٪ في المناطق الأربع في المتوسط . وغالبا ما تتم السرقات ليلا حيث يمكن الاختباء — رغم اضاءة كثير من الأحواش وبعض الطرق — وما يساعد على هذا ، النمط الفيزيقي الذي تتسم به المنطقة فشوارعها

ضيقة متعرجة. يسهل الاختباء بها ثم الخروج منها الى مناطق أخرى (حيث تحتوى على عدد كبير من المداخل ، والمخارج) كما أن الشكل العمرانى للأحواش وما أقيم عليها من مساكن (فى صورة حجرة أو أكثر) قد سهل أيضا من عملية الاختفاء وبخاصة فى تلك الأحواش غير المسكونة التى يرفض أصحابها ذلك ولم يتمكن الترسى ، أو الغفر من اسكانها لسبب أو لآخر .

فاذا أضفنا الى ذلك أن كثيرا من السرقات تتم من قبل أشخاص من ذات المنطقة لدل هذا على ضعف الروابط الاجتماعية بين سكان هذه المناطق وفقدان الاحساس بالأمان فيها بينهم . كما أنه يعكس اختلافا فى المستويات الاجتماعية — الاقتصادية السائدة حيث يعيش اللصوص فيها بينهم ويسرقون ممن يشعرون أنه متميز ولديه ما يسرق . وقد يكون من الدهش أن نعلم أن السارق عادة ما يكون معروفا لديهم بدقة ، الا أنهم يخشون ابلاغ الشرطة عنه خوفا من بطشه وتكرار فعلته . وكل ما يقومون به هو محاولة استرجاع ممتلكاتهم المسروقة عن طريق الاتصال « بعلم اللصوص » ، أو الترسى — أحدهما أو كلاهما — الذى بإمكانه معرفة السارق ، وارغامه — أحيانا — على إعادة المسروقات ، أو على الأتيل للتفاوض معه بشأنها .

غير أنه ليس بالضرورة أن يكون السارق دائما من داخل المنطقة ، فقد يكون من خارجها . فاللصوص قد يفدون من منطقة مقابر مجاورة أو من خارج مناطق المقابر بأكملها وقد تربطهم ببعض أبناء المنطقة صلة صداقة أو قرابة فيسهلون دخولهم ، ويرتكبون جرائمهم تحت حمايتهم وفى هذه الحالة أيضا لا يتوجه الذين تعرضوا للسرقة بتبليغ الشرطة فهم لا يعرفون تماما من هو السارق الا أنهم واثقون من بطش من يحميه .

غير أن الجرائم لا تتوقف فقط عند جد ظاهرة السرقة ، وإنما هناك أشكالا عديدة وصورا للجرائم والاعترااف سواء كانت تقع فى منطقة المقابر ذاتها ، أو أنها — أى المنطقة — تكون مكانا لاختفاء مقترفي الجرائم ، وأدوات الجريمة ، والمسروقات (فى حالة جريمة السرقة مثلا) .

فهناك مثلا حالات قطع الطريق على السكان أثناء عودتهم الى منازلهم

إيليا (بلغت نسبة من هددوا إيليا حوالي ٩٤٪ من إجمالي العينة ٤٠ بيتاً هدد حوالي ٦٪ من العينة أثناء سترهم نهرا) وغالبا ما يستخدم السلاح في التهديد دون استخدامه الفعلي ، في الوقت الذي يحتل فيه الضرب نسبة ضئيلة للغاية ٣٪ (ذلك أن الضحية عادة ما تستسلم دون مقاومة) .

أما بالنسبة للاتجار في المخدرات ، وتعاطيها ، وتداولها فقد بلغت نسبتها حوالي ١٠٪ من استجابات الباحثين (عند سؤالهم عن أكثر الجرائم انتشارا بالمنطقة) .

وتنتشر بمنطقة المقابر ظاهرة سرقة الجثث (وبيعها لطلبة كليات الطب) ومن الثابت أن « التبرى » « والغفر » يشتركان في ارتكاب هذه الجريمة أو يتولاها غيرها تحت حمايتها ويقومان بالتستر عليه حيث يستفيدان — أحدهما ، أو كلاهما — من اقتراف مثل هذه الجريمة .

أما الدعارة ، والاغتصاب ، ووجود أطفال لقطاع ، ولعب القمار فكلها ظواهر قائمة في مجتمع المقابر حيث يسهل النمط الفيزيقي — سلف الذكر — للمقابر من اتينها ، بالإضافة الى ما يسود المنطقة من ظلام دامس — وبخاصة في طرقها — الأمر الذي يعد بيئة خصبة لارتكاب الجرائم عموما ، والجنسية منها خصوصا . [ويمكن تلخيص استجابات الباحثين تجاه الأعمال المزعجة التي يتعرضون لها في الجدول رقم (٣) بالملحق] .

ومن العبث أن نتساءل ممن يرتكب هذه الجرائم أو يسهل ارتكابها ، وما إذا كان من داخل المنطقة أو من خارجها . فنظرا للطبيعة الخاصة المميزة لهذه المنطقة ، فمن المؤكد أن يكون أحد الأطراف المتفرقة للجريمة — إن لم تكن كل الأطراف — من المنطقة ذاتها . « فانتري » يعد نموذجا مثاليا على ذلك حيث أنه بما يمثله من قوة وسيطرة على المنطقة وأبنائها يتمكن من معرفة الأحوال العامة والخاصة لسكانها ولذلك كان هو دائما بمثابة التحليل للصوص والمجرمين من خارج المنطقة كما أنه المتستر على أمثال هؤلاء من المنطقة ذاتها ، فوق أنه هو الحامي لهم . ولا ينكس

« التربي » في هذه الهيئـة والسطوة سوى « المعلم » ، « والفنـر »
(وسوف نتناول هذه النقطـة تفصيلا في الفصل التالي) .

غير أنه من غير المعقول أن نتصور أن هذه الأمور تتم في غيبة عن علم
سكان المقابر بها ، وإنما هم على علم كامل ومعرفة بها ، ويشكل خوفهم
من الطرد من الأحواش العقبة الأسلسية تجاه التبليغ عنها .

القسم الثاني

نمط الحياة الفعلي لسكان المقابر

أولا : من الذى يسمح بسكنى المقابر ؟

لما كانت منطقة المقابر تتسم بخصائص نوعية (فيزيقية كانت أو سسيواقتصادية) فإن قرار السكنى بها لا يتخذ هكذا دون تفكير أو تدبير . فليست المنطقة « مفتوحة » هكذا وترحب بكل من يلجأ إليها طالبا السكنى ، وانما هناك قيودا تسبق هذا الخطوة وترتبط بها . وتتسق هذه القيود مادة مع الدوافع التى تدفع بالفرد (وأسرته) الى اختيار السكنى بهذه المنطقة (وقد سبق توضيح هذه الدوافع بالفصل السابق) فهو يعلم مقدما نوعية الحياة التى تنتظره ، وانماط البشر الذين سيتعامل معهم ، وطبيعة المشكلات التى سيواجهها .

[ولعل بعض النقاط التى أثرت بالفصل السابق مع ما يتلوها من نقاط فى هذا الفصل يكشف كثيرا عن نوعية الحياة بالمقابر ، وفى فصل تال سوف نحلل تفصيلا طبيعة المشكلات القائمة بهذه المنطقة] . اما فى هذه النقطة فسوف نتعرض لمناقشة أنماط البشر الذين يتعامل معهم ساكن المقابر سواء فى بداية وفوده الى المنطقة ، أو أثناء معيشته بها .

وحتى نقف على اجابة شافية للسؤال المثار مقدما : « من الذى يسمح بسكنى المقابر ؟ » ، فمن الضروري أن ننفذ الى « بناء القوة » **Power structure** السائد بالمنطقة ، ففى ضوء معرفته يمكن أن تتضح مسائل عديدة من بينها : البدايات الاولى لتبلور ظاهرة سكنى المقابر ، ومظاهر تطورها ، والأسباب الكامنة وراء استمرارها (بل وتفاقمها) ، فضلا عما ينبغى أن ينتهى اليه ذلك من وضع أيدينا على العوامل المؤثرة (سواء تمثلت فى اشخاص ، او جوانب بيئية — مادية) فى صياغة الظاهرة حتى نتولاها بالعلاج . وينشكّل بناء القوة فى مجتمع المقابر من محورين رئيسيين يتجسدان فى شخصيتين هما :

— **صاحب الحوش** : فقد يتجه صاحب لحوش مباشرة لتأجيرها الى من يطلب ذلك (سواء بشكل مباشر أو عن طريق وساطة الترتيب ، أو

«الغفير» (أو موظف الجبانات) مقابل مبلغ معين يتم الاتفاق عليه بشكل عرقي — شفاهي ، وبدون تحرير عقد أو ما شابه ذلك (فالتأجير متنوع . فأتوننا حيث أن هذه المناطق مخصصة للمنافع العامة وليست للسكنى) . وإذا تدخل التربي — أو غيره — بالوساطة لدى صاحب الحوش فإنه عادة إما أن يتقاضى مبلغا معلوما من المال (أو بصفة شهرية) لقاء ذلك ، أو يكتفى بطلب مساعدة هؤلاء السكان في عمليات الدفن التي تتم بالحوش أو غير ذلك . وقد لا يتجه صاحب الحوش إلى تأجيرها ، وإنما قد يعهد إلى اسكان بعض أقاربه ، أو معارفه — رقيق الحال — دون مقابل مالى ، ولكن بالاتفاق معهم على حراسته (خشية سرقة الجثث وارتكاب الجرائم وما شابه ذلك) ، فضلا عن تنظيفه حتى يكون ملائما لمواسم الزيارة .

أما إذا لم تسر الأمور وفق ما يرغب صاحب الحوش فإنه لا يتورع فورا في طرد هؤلاء السكان سواء عن طريقه شخصيا ، أو بالإيعاز إلى التربي ، أو الغفير بذلك حيث يحقق هذا المسلك نفعا بالنسبة لأحدهما أو كليهما حيث سيتيح ذلك اسكان الحوش مرة أخرى .

وقد لا يتولى صاحب الحوش بنفسه هذه الإجراءات (في الاسكان ، والطرد وغير ذلك) ولكن قد يقوم التربي أو موظف الجبانات بهذه المهمة نيابة عنه .

— «التربي» : وهو يمثل الشخصية القائدة بمجتمع المقابر ، ولم ينجم هذا فقط من عمله المرتبط أصلا بالهدف من وجود هذه المناطق (دون السكن) ، وإنما تشكلت هذه الشخصية أيضا نتيجة سيطرتها شبه الكاملة على كل ما يقع بالمنطقة من دفن ، واسكان ، وجريمة ، وتادية لخدمات ، واتصال بمسؤولين ... الخ .

والتربي بهذا المعنى ليس إلا رمزا لمجموعة من الأشخاص ذوي النفوذ ، والسيطرة ، والهيمنة على منطقة المقابر . فلكل مجموعة من «التربية»

« معلم » يقود حركتهم ، وينظم عملهم ، ويحدد لكل منطقة نفوذ لا يتعداها . بل ان الأمر وصل الى درجة عالية من الضبط والاحكام الى الحد الذى تقسم معه مناطق القنابر حسب المستوى الاقتصادي لأصحاب الاحواش حيث يرتبط ذلك بالمعائد الذى يحصلون عليه من عمليات القنن ، أو الاسكان . . . الخ .

كما ان لكل نطاق جغرافى محدد غير للمقابر يعين من قبل المعلم ، أو التريى (وأحيانا يتم تعيينه من قبل المحافظة) . ويشهد الواقع بان هذا الغير هو مجرد تابع للتريى وليس له ائنى درجة من حرية التصرف دون الرجوع اليه .

وتعين المحافظة موظفا للجبانة فى كل منطقة وهو يعد بمثابة الموظف الرسمى الذى ينقل رأى الحكومة للسكان ، كما انه يبلغ المحافظة بالمشكلات القائمة بالمنطقة . غير ان الواقع يشهد بغير ذلك أيضا فشأنه شأن الغير تماما ، ان لم يكن أقل شأنًا ، فهو اما ان يرمى تماما فى احضان التريى ويقع تحت سيطرته ، أو ان يلفظ من المنطقة وتعين المحافظة غيره .

وقد كشفت الدراسة الميدانية عن المرشد (أو الدليل) الذى عن طريقه اتى السكان الجديد وافدا الى منطقة المقابر . وفى ضوء ذلك يمكن تحديد الدور الذى يلعبه كل من : صاحب الحوش . والتريى سواء فى التسهيل لدخولهم المنطقة ، أو فى ترتيب حياتهم داخل المنطقة فيما بعد .

فقد بلغت نسبة من وفدوا عن طريق أحد اقاربهم أو معارفهم بالمنطقة حوالى ٣٠٪ من اجمالى عينة الدراسة بالمناطق الأربع ، ثم تلقفهم بعد ذلك اما : المعلم ، أو التريى ، أو الغير .

— أما الذين جاءوا مباشرة من طريق « التريى » فقد بلغت نسبتهم حوالى ٤٥٪ من اجمالى العينة (كنسبة متوسطة فى المناطق الأربع) . وفى هذا الشأن ينبغى أن نذكر أن من وفدوا عن طريق اقاربهم وذويهم عادة ما ينتهى بهم الأمر الى « التريى » أيضا حيث لاتزيد مهمة هذا « القريب » عن مجرد التوسط لدى التريى لاسكان الوافد الجديد الذى يهمه الأمر .

— لا تزيد نسبة الذين وفدوا للسكنى بالمقابر عن طريق صاحب الحوش، نفسه عن ١٠٪. ينطبق الدراسة ، الأمر الذى يعكس أن السطوة والهيمنة ليست لأصحاب الأحواش بقدر ما هى للقوى المؤثرة بمجتمع المقابر (وأبرزهم المعلم ، والتربى) .

— تتضائل كثيرا نسبة الذين جاءوا عن طريق الفغير ، أو موظف الجبانات فهى لا تزيد عن ٣٪ ويرجع ذلك الى أن نفوذها مع غيرها ليس مطلقا دائما هو متبدل ومحدد بمدى صلتها بالتربى . [ويمكن تصوير الأوضاع من خلال الجدول رقم (٤) بملحق الدراسة] .

ثانيا : التركيب العمرى ، والأحوال : الزوجية ، والتعليمية للسكان :

أكدت نتائج الدراسة الميدانية التى أجريت على بعض مناطق المقابر بمدينة القاهرة ، أن « مجتمع المقابر » لا يخرج كثيرا فى الخصائص النوعية لسكانه عن أى نمط معيشى آخر داخل المجتمع الحضرى (وبخاصة مناطق المتخلفة) ، فتركيبه النومى (ذكور وإناث) متسق ، كما أن توزيعه بين فئات العمر المختلفة يتخذ شكلا معتدلا ، وعاديا ، والحالة الزوجية للسكان لا تخرج عما هو مألوف فى أى نمط معيشى آخر . ولا تختلف الأحوال التعليمية ، والداخلية ، والمهنية لسكان المقابر عن أحوال أية مجموعة أخرى من السكان فى ذات المستوى من المعيشة .

وفى هذه النقطة نتعرض للتركيب العمرى . والأحوال : الزوجية ، والتعليمية للسكان ، وذلك على النحو التالى :

— التركيب العمرى :

يتوزع السكان حسب فئات العمر (من أقل من ١٥ سنة الى أكثر من ٦٥ سنة) توزيعا معتدلا حيث تبلغ نسبة من يتجمعون فى فئتي العمر : أقل من ١٥ ، — ٢٥ سنة حوالى ٢١,٣٪ من اجمالى سكان العينة كنسبة متوسطة فى المناطق الأربع (وان كانت تنخفض قليلا فى منطقة الفغير ، وترتفع قليلا فى منطقة المجاورين) . أما الفئتان التاليتان (٢٥ — ٣٥ ، ٣٥ — ٤٥ سنة) فتصل نسبتهما معا حوالى ٤٣,٣٪ من اجمالى العينة . ومن اللافت أن

أفراد هاتين الفئتين يمثلون قوة العمل الفعلية بهذا المجتمع وهي تنقسم تقريباً بالتساوى بين الفئتين المذكورتين . وإلى ذلك مجموعة السكان المنتهين إلى فئتي العمر التاليتين (٤٥ — ٥٥ ، ٥٥ — ٦٥ سنة) وتبلغ نسبتهم معاً حوالي ٣١٫٣٪ من إجمالى السكان بعينة الدراسة (مع زيادتها قليلاً بمنطقة الإمام الشاعى) . وفى النهاية تأتى فئة العمر ٦٥ سنة فأكثر حيث لا تزيد نسبة أفرادها عن ١٠٪ من إجمالى العينة [ويتفصح التركيب العمرى من الجدول رقم (٥) باللاحق] ويكشف هذا التوزيع عن اتجاهات عامة لعينة الدراسة حيث تتركز النسبة الغالبة بالفئات المثلة بقوة العمل حتى ٦٥ سنة ، ثم تليها فئات العمر الشبابية ، ثم فى النهاية فئات المسنين . ويمكن لهذا التوزيع أن يستخدم فى تحديد الاحتياجات التعليمية ، وفى تحليل قوة العمل المتاحة .

— الحالة الزوجية :

من الطبيعى أن تكون « الأسرة » هو وحدة السكان بمجتمع المقابر حيث أن الدوافع لسكنى هذه المنطقة — كما تبين فى الفصل السابق — مرتبطة بوجود الأسرة ، ويزور مشكلاتها (مثل تدهم المسكن السابق أو الطرد منه ، أو البطالة التى يعانىها رب الأسرة ، أو غير ذلك) .

ومن ثم كانت الحالة الزوجية لهؤلاء السكان منسقة إلى حد بعيد مع التركيب الاجتماعى لهم ، فمن الملاحظ أن « المتزوجين » يمثلون النسبة الكبرى والغالبة تصل إلى حوالى ٨٤٫٤٪ من إجمالى العينة ، يليهم فى ذلك فئة « الأرمال » فتبلغ نسبتهم حوالى ١١٫٧٪ من عينة الدراسة . أما الذين لم يسبق لهم الزواج (العزاب) فلم تزد نسبتهم عن ٢٫٨٪ ؛ وكانت نسبة « الطنقين » تبلغ حوالى ١٫١٪ من إجمالى العينة . ومن الملاحظ أن الفروق بين مناطق الدراسة الأربع ضعيفة للغاية ولا تكاد تذكر ، الأمر الذى يعكس انساق الحالة الزوجية مع أنماط الحياة بالمقابر . [ويمكن تلخيص أوضاع أفراد العينة فيما يتعلق بحالتهم الزوجية فى الجدول رقم (٦) باللاحق] ،

— الحالة التعليمية :

لا شك أن الصلة واضحة بين التركيب العمرى للسكان والمتغيرات الأخرى المرتبطة بهؤلاء السكان سواء كانت إجتماعية أو اقتصادية في خصائصها . فالحالة الزوجية ، والمهنة ، والدخل ، والتعليم هى مجرد أمثلة لتلك المتغيرات التى تتشكل أصلا فى ضوء الهيكل العمرى لأبناء المجتمع . وإذا كانت الحالة التعليمية تشكل متغيرا له أهميته البارزة فى حياة أى مجتمع فانه من الضرورى تفحص وجوده بمجتمع القنابر . وهو متغير يتشابه مع سابقيه (التركيب العمرى ، والحالة الزوجية) من حيث عدم خروجه كثيرا عما هو سائد بالمجتمع ، وللتدليل على ذلك نذكر الحقائق التالية :

— أن نسبة الأميين تصل بين أفراد العينة الى حوالى ٦٤٫٤٪ من اجمالى عينة الدراسة بمناطق الدراسة الأربع . ويرجع ارتفاعها بهذا الشكل الى الخصائص النوعية للسكان فهم فى معظمهم اما من المهاجرين من النمط الريفى — حيث ترتفع نسبة الأمية — او هم من المناطق المتخلفة بالمدينة حيث تتدنى المستويات الاجتماعية والاقتصادية ، وتنخفض بالتالى حالتهم التعليمية .

— أما أولئك الذين لا يرتفع مستواهم التعليمى عن حد « القراءة والكتابة » فتبلغ نسبتهم حوالى ٢٣٫٣٪ من اجمالى العينة (ولا تختلف المناطق كثيرا من حيث هذه النسبة) .

— غير أن نسبة الحاصلين على شهادات أقل من المتوسطة تتفاوت بين المناطق الأربع فبينما ترتفع نسبيا بمنطقة الامام الشافعى حيث تصل الى حوالى ١٠٪ ، تنخفض بشكل واضح بمنطقة الجاويرين حيث تبلغ حوالى ٣٫٢٪ . أما المنطقتان الأخرتان (السيدة نفيسة ، والفغير) فتتوسط هذه النسبة حيث تصل فى المتوسط الى حوالى ٦٫١٪ .

— أما أصحاب الشهادات المتوسط ، وأعلى من المتوسطة فتتخذ نسبته

نفس الاتجاه السابق من حيث المناطق . وينبغي الإشارة في هذا انى ان ذلك التفاوت بين المناطق يرجع بالدرجة الى الظروف السسنيواقتصادية المميزة لكل . فمن اللافت مثلا ان منطقة الامام الشامى تحسن فيها نسبيا نوعية الحياة من حيث الدخل ، والتعليم الأبر الذى يعكس بالضرورة على كل السكان حتى أولئك الذين يقطنون المقابر .

— وتتضائل نسبة الحاصلين على شهادات جامعية في عينة الدراسة فتبلغ حوالى ٠.٦٪ كسبة متوسطة بالمناطق الأربع . ويرجع ذلك أساسا الى الظروف السسنيواقتصادية غير المواتية التى قد لا تشجع على استكمال التعليم ، وتدفع بالأفراد في معظم الأحيان للبحث عن مجال للعمل يزيد من دخل الأسرة (ولا يلتقى عبءا اضافيا كاذى يفعله التعليم) .

وبرؤية شاملة للؤشرات السابقة يتضح ان حوالى ٨٧.٧٪ من الأفراد العينة يعانون من الأمية الكاملة ، أو مجرد معرفة القراءة والكتابة ، (وهو مستوى قريب للغاية من مستوى الأمية) وهى نسبة بالغة الارتفاع ، وشديد الخطورة في ذات الوقت . أما النسبة الباقية (١٢.٣٪) فتتمثل الحاصلين على شهادات بمختلف مستوياتها .

[وتوضح عناصر الحالة التعليمية لأفراد العينة من الجدول رقم (٧) بالملاحق] .

٣.١ : 'المهنة ، والدخل ومستوياته :

سبق أن اشرنا الى الحالة العملية لسكان المقابر (وذلك في سياق التعرض لظاهرة البطالة باعتبارها دافعا لسكنى المقابر) وكان السكان حيالها ينقسمون الى فريقين : أحدهما يعمل ، والآخر لا يعمل . وقد تفرع كل فريق بدوره الى عناصره الذاتية فالذين ينتمون الى الأول كانوا يعملون بنصفه دائمة أو مؤقتة ، بينما الذين لا يعملون كانوا محصلين داخل المنشآت

مثل : التلخيص ، وفيات البعوت ، والذين في سن العاشي ، والعاملين .

أما نطاق العمل فكان إما داخل منطقة المقابر ، أو خارجها ولكل مجال من الأعمال ما يميزه . ونفادول في هذه النقطة — اعتبافا على ما سبق — تحليلا لنوعية المهن السائدة بين سكان المقابر سواء كانوا يمارسونها داخل المنطقة أو خارجها .

ويمكن تصنيف المهن على النحو التالي :

● كان الحرفيون يظهرون إبرز المهن السائدة بين سكان المقابر فقد بلغت نسبهم في المتوسط (بين المناطق الأربع) حوالي ٣٧٪ من أجمالي السكان العاملين . غير أن هذه النسبة تميل إلى الارتفاع الملحوظ في مناطق دون غيرها ، فقد بلغت بمنطقة الامام الشافعي مثلا حوالي ٥٢٪ ، في الوقت الذي تنخفض فيه نسبيا لتصل إلى حوالي ٢٤٪ بمنطقة الفجر . ويرجع ذلك بالدرجة الأولى للأوضاع البيئية — اقتصادية كانت أو اجتماعية — المميزة لكل منطقة فالامام الشافعي منطقة تتميز بوجود مجالات عديدة للحرف (نقاش — حدادة — سكرة — طباعة ... الخ) بشكل يمكن معه الاستفادة من سكان المقابر كمصدر يد هذه الحرف ويزودها بالقوة العاملة اللازمة ، فضلا عما آل إليه حال الأحواش بمنطقة المقابر فقد تحولت إلى مراكز عمل — بجانب السكن — حيث صار من الطبيعي ومن المألوف أن يقصد أبناء المنطقة — أو من هم بخارجها — المقابر بحثا عن نقاش ، أو حداد ، أو طباع ... الخ .

● أما الموظفون فنخفض نسبهم (بالمقارنة بنسبة الحرفيين) حيث تصل إلى حوالي ٤٢٪ من أجمالي العاملين ويرجع ذلك إلى المستوى التعليمي الضعيف والذي لا يؤهل بطبيعة الحال للوظائف الحكومية ، اللهم إلا إذا كانت تقع أدنى سلم الوظائف .

● غير أن نسبة مشاركة العمال (بالقطاعين : العام ، والخاص) في هيكل العمالة بنجنتح المقابر ترتفع عن نسبة مشاركة الموظفين ، حيث

تبلغ حوالى ١٦٦٪ من اجمالى نسبة العمالة بالعميلة . (ولا ينفرج هؤلاء العمال ضمن الحرفيين حيث أن الأخيرين غالبا ما يعملون داخل ورش خاصة) .

● أما التجار فتتخفص نسبتهم كثيرا وتتضاءل حيث لا تزيد عن ٧٪ من اجمالى العاملين بمنطقة المقابر ذلك أن هذه المناطق لا تعتمد كثيرا على عمليات البيع والشراء بداخلها .

● ويمكن فى النهاية أن نميز الأعمال المتصلة بمنطقة المقابر واهمها : التبرى ، والغفر حيث تبلغ نسبة العمالة لكل حوالى ٥٠٪ من اجمالى العمالة بالمنطقة .

كما أن هناك مجموعة أخرى من المهن ، والأعمال التى تتواجد بالمنطقة ؛ ألا أنها تعد من قبيل المهن الطفيلية مثل : الباعة الجائلين (وبخاصة المأكولات التى تباع فى مواسم الزيارات) ، وقارنى القرآن ، وغير أولئك كثير . وبطبيعة الحال فإن الدخل المتحصل من هذه الأعمال من الصعب جدا — أن لم يكن من المستحيل — حسابه ، أو تقديره .

[ويوضح الجدول رقم (٨) تصنيف عينة الدراسة طبقا للمهنة] .

أما عن الدخل ومستوياته فقد سبق أن ألمحنا لهذا المتغير بصفة عامة عند تناول الدوافع الرئيسية لسكنى المقابر بالفصل السابق . إلا أن معالجة له فى هذه النقطة سوف تعتمد على منظور آخر لذات المتغير حيث يهنا التعرف هنا عما إذا كان هناك ثمة تفاوت بين مستويات الدخل لسكان المقابر ، ثم محاولة قياس هذا التفاوت (فى حالة وجوده) .

لقد أسفرت الدراسة الميدانية عن وجود تباين واضح بين المستويات الاجتماعية والاقتصادية للأسر — مجال الدراسة — بصفة عامة . فمخطىم من يتصور أن وجود السكان فى نبط فيزيقي واحد (هو أحواش المقابر) يعكس تشابها بينهم فى نوعية الحياة التى يعيشون فيها « مناطق » عديدة

للمقابر تسكنها الأسر ولكل منطقة ظروف خاصة تنعكس بطبيعة الحال على ساكنيها . كما أن التفاوت في المستويات يتضح أيضاً بين مسكان المنطقة حيث تتعدد المهن والأعمال ، ومن ثم يتباين متوسط الدخل الناتج . وكان أبرز نموذج على ذلك « منطقة الامام الشافعي » حيث تعد كل منطقة متميزة من حيث مستويات الدخل (بالنسبة للمناطق الثلاث الأخرى مجال البحث) . أنها في ذات الوقت تنتم بوجود فئات قادرة اقتصادياً (ذات دخل مرتفع) وأخرى متدنية اقتصادياً (ذات دخل منخفض) . ولعل هذا التفاوت — داخل المنطقة الواحدة — لا يرجع لظروف المنطقة بقدر ما يعود الى تباين الأوضاع الاقتصادية للسكان واختلاف الأعمال التي يعملون بها ، ومن ثم العائد المتحصل منها .

وينعكس هذا التفاوت في الدخل على العناصر المشكلة لنوعية الحياة عموماً ولعل أبرزها « السكن » فليست انماط السكن بالمقابر كلها متشابهة (كما سيتضح تفصيلاً بالنقطة التالية) ، إذ أن فائض الدخل يوجه عادة لتحسين مستوى السكن ، وقد تم ذلك في مجتمع المقابر إما عن طريق بناء حجرات إضافية بالحوش ، أو تغيير الأثاث وشراء الكماليات (الأجهزة الكهربائية وخلافه) أو عن طريق الائنين معاً . فمن السهولة بمكان مثلاً بمنطقة الامام الشافعي أن نلاحظ عدداً كبيراً من السيارات الخاصة بسكان المقابر ، كما يلفت النظر بشكل واضح ذلك التعديل الجوهري الذي أصابه الشكل العام للحوش ، وتتنوع طرق استخدامه وتعديدها . . الخ . ويبدو أن منطقة المقابر تتأثر الى حد بعيد بالحى (أو الأحياء) التي توجد بها ، فكما كانت المنطقة تقع في أحضان حى أكبر مزدهر اقتصادياً وبه فرص للعمل الكبيرة ، انعكس ذلك على كمية الدخل ومصادره ، ومن ثم المستويات الاجتماعية والاقتصادية لسكانه والعكس صحيح ولعل منطقتى « الامام الشافعي » و « الغفير » هما النموذجان الجليلان لذلك ، فالأولى تمثل المنطقة المتميزة اقتصادياً — بمقارنتها بغيرها من مناطق المقابر — بينما تمثل الثانية (الغفير) الطرف الآخر لذلك حيث تتدنى فيها مستويات الحياة . بشكل واضح . وخلاصة القول أن المهنة (مع تنوعها) بما تدره من دخل،

١. (ثابت أو غير ثابت) مسألة مميزة بوضوح. لنوعية الحياة بجميع المقابر ،
وتعكس بجلاء درجة التفاوت بين سكانه .
[أما الجدول رقم (٩) فبيّن توزيع العينة حسب فئات الدخل]

رابعاً - المسكن والتعديلات التي أضيفت إليه :

لما كانت « أحواش المقابر » لا تصلح مبدئياً كمكان مستقر للسكن
والإقامة ، فإن الأسر التي التجأت إليها ، تحت وطأة معضلة البحث عن
مسكن ، حاولت — في معظم الأحيان — أن تعدل في النمط الفيزيقي الذي
تجد عليه « الحوش » حتى يصير صالحاً للسكنى .

وقد أمحتنا نتائج الدراسة الميدانية بمعلومات تؤكد أن حوالي ٦٠٪ من
حالات الدراسة بالمناطق الأربع ككل قد أجرت بعض التعديلات (التي تتفاوت
بطبيعة الحال تبعاً للمستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة من جانب ،
وطبقاً للحال الذي تجدد عليه الحوش من جانب آخر) . وارتبطت هذه
التعديلات أيضاً بتصورات السكان وتوقعاته للاستقرار في هذه المنطقة
والإقامة الدائمة بها ، فكأنها كان هذا التصور مرتبطاً بدرجة كبيرة بالمعيشة
في المنطقة حاول الفرد أحداث تغييرات فيه وإضافة تعديلات إليه حتى
يجعله أقرب ما يكون إلى النمط السكني العادي .

وتتباين نوعية التعديلات وأشكالها تبعاً لمعايير عديدة تلتقى جميعها
عند الحالة الاقتصادية التي نجد عليها ساكن المقابر ، وترتبط أيضاً بفيزيكية
الحوش الذي يحاول ادخال تعديل عليه . فضلاً عن اعتبار الفترة التي
يكون قد قضاها — الساكن — بهذه المنطقة .

وعن طريق سؤال السكان أنفسهم عن نوعية التغييرات ، أو التعديلات
التي قاموا بإحداثها منذ وفدوا للسكنى بالمقابر كانت الاستجابات محددة
في النقاط التالية :

— **ترميم الحجرات القائمة :** وبلغت نسبة من قاموا بذلك حوالي ٣٠٪ من

اجمالى افراد العينة (كتسبة متوسطة بمناطق الدراسة الأربع) ويعكس
ذلك عدم صلاحية أحواش المقابر للسكنى .

— **بناء حجرات جديدة :** ولم تزد نسبة من قاموا بهذا التعديل سوى ١١٪
من اجمالى العينة الا انها تركزت معظمها بمنطقة الامام الشافعى حيث
لدى السكان مقبرة مالية على اجراء هذا التعديل .

— **تركيب أبواب ، ونوافذ :** ولم يتم بهذا التعديل سوى ٣٪ من اجمالى
عينة الدراسة .

— **توصيل مياه :** وتضاعفت نسبة من قاموا بذلك حيث لم تزد عن ٤٥٪
من حالات الدراسة ويرجع ذلك الى أن بقية الحالات تعتمد على نقل
المياه اما من حنفية عامة ، أو حوش آخر به مياه .

— **توصيل كهرباء :** فرغم عدم مشروعية ذلك العمل بمنطقة المقابر عموما ،
الا ان نسبة من قاموا به قد بلغت حوالى ٦٪ من اجمالى عينة الدراسة
(مع تركزها بمنطقة الامام الشافعى) .

— **بناء سور :** وقام بهذا الاجراء حوالى ٢٥٪ وتركزت فى الأحواش التى
ليس لها سور .

— **تجهيز دورة مياه :** وقد بلغت نسبة من قاموا بذلك حوالى ٦١٪ من
اجمالى العينة .

— **تبييض الحجرات من الداخل :** وكانت النسبة الغالبة من عينة الدراسة
(حوالى ٥٦٪) قد قامت بهذا الاجراء ، ويرجع ذلك لبساطته وضآلة
تكلفته .

— **زراعة الشجار :** ولم يتم بذلك سوى ١٪ من اجمالى العينة .
من ذلك يتضح أن التعديلات الجذرية المطلوبة لتحويل الحوش الى

مسكن ملائم (ترميم — بناء حجرات — تجهيز دورة مياه) كانت ضئيلة للغاية اذا ما قورنت بالأخرى قليلة الأهمية والتأثير .
[وتوضح الاستجابات السابقة ونسبها من الجدول رقم (١٠) بالحق] .

خامسا : نمط العلاقات الاجتماعية السائدة بين السكان :

لا شك أن العزلة النسبية التى تسم منطقة المقابر — رغم توسطها بين أحياء القاهرة القديمة — ترجع الى طبيعة سكنى المنطقة ذاتها أكثر مما تعود الى موقع المنطقة بين المناطق والأحياء المكونة لمدينة القاهرة .
فهى « عزلة اجتماعية » فى الأصل ولا تعود بحال من الأحوال الى موقع جغرافى ناء تسبب فى عزلتها وانعزالها . ولا ترجع أسباب هذه العزلة الى صعوبة الوصول الى هذه المناطق (فهى قريبة من وسط المدينة وجنوبها) ، وانما تعود أساسا الى عاملين اثنين : يتبدى الأول فى عدم وجود مصالح حيوية لأفراد المجتمع الكبير بهذه المناطق فهى أصلا ليست معدة للسكن ، كما أنها ليست مخصصة للأعمال ، وهى لا تكون سوقا تجارية أو مجالا لتوافر الخدمات ، ومن ثم تفتقد مثل هذه المناطق مقومات الجذب التى تغرى أبناء المجتمع على الاتصال بها والتعامل معها . أما العامل الثانى فيتضح من « الخوف العام » الذى يحيط بهذه المناطق (فهى مناطق تتصل بالموت والموتى) ويصاحب أبناء المجتمع عموما بهذه الحالة كلما اقتربوا من منطقة المقابر (باستثناء ساكنيها بطبيعة الحال) فلم يزل الاحساس بقسوة الموت ورهبته مسيطرا على أبناء المجتمع .

غير أننا نكون مجانبين الصواب إذا تصورنا أن هذه العزلة الاجتماعية مفروضة أيضا على سكان المقابر أنفسهم ، أى يفتقدون وجود علاقات اجتماعية بينهم وبين غيرهم (سواء أولئك الذين يقيمون بمنطقة المقابر أو يعيشون خارجها) فذلك أمر لا يؤيده الواقع حيث أن نمط العلاقات الاجتماعية بين السكان عادى وطبيعى ويتسق مع النمط الغالب المميز للمجتمع ككله [تماما مثلما لوحظ الاتساق بين خصائص سكان المقابر (فى التركيبه

العمري ، والأحوال : الزوجة ، والتعليمية ... الخ) ومثلتها بالنسبة للسكان المجتمع الكلى) .

وحتى نتمكن من سبر أغوار هذا النمط من العلاقات نستعين هنا بالنتائج التي وافقنا بها الدراسة الميدانية في هذا الشأن ، ويمكن تصنيفها الى العناصر التالية :

— وجود اقارب للسكان بمنطقة المختبر : وقد بلغت نسبة من كانت استجابتهم ايجابية حوالى ٦٥ ٪ (كنسبة متوسطة بين مناطق الدراسة الأربع وان ارتفعت قليلا الى حوالى ٧٠ ٪ بمنطقة الامام الشافعى) .

— أماكن تواجد الاقارب : فقد دلت النتائج ان حوالى ٦٢ ٪ من افراد مينة الدراسة اكدوا بأن اقاربهم يعيشون بنفس الجبانه بينما النسبة الباقية (٣٨ ٪) اقرت بأن الاقارب يقيمون بجبانه أخرى داخل مناطق المقابر .

— درجة القرابة : فقد ذكرت نسبة تصل الى ١٥١ ٪ ن افراد عينة البحث بأن ابناءهم هم الذين يقيمون سواء بمنطقة البحث او خارجها ، وبلغت نسبة الذين ذكروا بأن اخوتهم واخواتهم هم اولئك الذى يعيشون بنفس المنطقة (او غيرها من مناطق المقابر) حوالى ٢٢٢ ٪ . اما الذين اكدوا بأن القرابة تمتد الى نطاق العائلة (وتتجاوز الأسرة النووية) فقد بلغت نسبتهم حوالى ٣١١ ٪ من افراد عينة الدراسة . وكانت الاستجابة الأخيرة مؤكدة بأنه لا قرابة دموية تربط بينهم وانما لا تزيد المسألة عن انتهائهم الى نفس البلد (بلديات) وبلغت نسبتهم حوالى ٦١ ٪ .

— اما معدل تكرار زيارات السكان لأقربائهم فقد توقف على وجود اولئك الاقارب داخل النقطة او خارجها . بينما بلغت نسبة الزيارات اليومية للأقارب داخل المنطقة حوالى ٢٥ ٪ من اجمالي استجابات عينة الدراسة بهذا الخصوص ، وصلت نسبة الزيارات الأسبوعية والمتباعدة (حسب

الظروف) بين الأتارب خارج المنطقة الى حوالى ٣٥ ٪ من جملة الاستجابات .

— فيما يتعلق بوجود أثار بالمبشرين بالحياء القاهرة الأخرى خارج نطاق المقابر أثبتت النتائج أن حوالى ٧٨٣ ٪ منهم لديهم أثار خارج هذا النطاق . وبالنسبة للآحياء التى يتوزعون بها بمدينة القاهرة كان لمنطقة الحسين ، والدراسة النصيب الأكبر حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين قالوا بأن لهم أثار بها حوالى ٢٩ ٪ من بين الذين ذهبوا بأن لهم أثار بالحياء القاهرة (وواضح هنا أهمية القرب المكاني حيث أن هذه المنطقة تتجاوز مناطق المقابر بالمجاورين ، والغفر وغيرها) .
ويلى ذلك حى شبرا (١٤٤ ٪) ، ثم أمبابه (١١١ ٪) ، يليها بولاق الحكور (٧٨ ٪) وتتساوى تقريبا النسب الواردة بكل من : الجيزة ، والمعادى ، وحلوان فتبلغ فى متوسطها حوالى ٦٠ ٪ . ويلى ذلك السيدة زينب (٢٢ ٪) ثم ترد فى النهاية مصر القديمة (١١ ٪) .

وتعكس هذه النتائج نماذج من الآحياء التى يرتبط إبنائها بعلاقات قرابية مع سكان المقابر فهى فى معظمها مناطق متخلفة من القاهرة (الدراسة ، بولاق الحكور ، أمبابه ... الخ) وبعضها الذى يستحوذ على النسبة الكبرى قريب — مكاتب — الى منطقة المقابر .

[ويوضح الجدول رقم (١١) باللاحق البيان التفصيلى لهذه النتائج] .

— أما الصورة التى تتم بها أزيارات بين الأتارب فتتخذ شكل التبادل (حيث بلغت نسبة من أكد ذلك حوالى ٨٢٥ ٪ من إجابى الاستجابات) فى مقابل نسبة ضئيلة (٧٥ ٪) قررت أن الأتارب هم الذين يزورونهم بمنطقة المقابر بينما كانت بقية النسبة (حوالى ١٠ ٪) هى التى تبارر بزيارة الأتارب فى أماكن سكنهم آحياء القاهرة المختلفة .

— وفيما يتصل بالمساعدة المادية التى يتلقاها ساكن المقابر من أترابه انقسمت العينة الى فريقين أحدهما ينفى وجودها أصلا (وبلغت نسبة

هؤلاء حوالي ٧٣٪ من اجمالي العينة (والآخر يؤكدها) ونسبتهم حوالي ٢٧٪) .

— وإذا كانت « الخطابات » تعد مظهرا من مظاهر الاتصال تؤكد وجود العلاقات الاجتماعية بين أبناء المجتمع ، فإن هذا المؤشر قد استخدم في الدراسة الميدانية حيث أفصحت نتائجها بأن حوالي ٤٠.٦٪ من عينة الدراسة لم تصل اليهم خطابات شخصية في حياتهم على الإطلاق . وبالإستفسار من النسبة الباقية (٥٩.٤٪) عن الكيفية التي تصل بها الخطابات اليهم اتضح أن « التبري » يمارس الدور البارز في هذا الشأن (وينسجم ذلك ويتسق مع سطوته وهيئته على معظم جوانب الحياة بمجتمع القابر) حيث تبلغ نسبة الاستجابات التي أكدت ذلك حوالي ٣٠.٦٪ . وبلى ذلك « البوسطجي » حيث بلغت نسبة الاستجابات بشأنه حوالي ٢٥.٤٪ . وتتدنى بعد ذلك نسب الذين تصل اليهم خطابات عن طريق « العمل » حيث تبلغ حوالي ٢.٢٪ ، ثم تتساوى في النهاية نسب الذين يتسلمون خطاباتهم إما عن طريق أحد الأقارب القيمين بالمنطقة ، أو أحد « الأفراد المشهورين » بها وتبلغ نسبة كل حوالي ٠.٦٪ .

سادسا : مسألة « الخوف » من الحياة بمنطقة المقابر :

لعل أول ما يتبادر الى الذهن عند تناول ظاهرة سكنى المقابر هو ما يشوب هذه المناطق من خوف يعتل في النفس مصدره انها (أى المناطق) مخصصة في الأصل لدفن الموتى مع ما يرتبط بفكرة الموت ذاتها من قدسية ورهبة . ورغم أن سكنى هذه المناطق لم يتم بين عشية وضحاها ، أو بشكل مفاجيء — حيث يرتبط ذلك بتاريخ المجتمع كله — فإن العقود الثلاثة الأخيرة قد شهدت نموا هائلا في عدد السكان الذين انتقلوا للسكنى بالمقابر .

غير أن سؤالا منطقيا يتبادر الى أذهاننا في هذا الشأن مؤداه : إذا كان النقص القيمي للمجتمع الكلى يدفع السى الخوف من الاقتراب من الموت .

والموتى ، فكيف نفسر هذا الموج الهائل من البشر الذى يتدفق يوما بعد يوم وينحشر حشرا ليشترك الموتى سكانهم بمناطق المقابر بالقاهرة ؟

لقد عبر السكان انفسهم عن هذا الوضع — الذى يبدو متناقضا الى حد كبير — وذلك بما ورد على لسانهم من استجابات عديدة . فعند سؤالهم عما اذا كانوا « يخافون » من الاقامة بهذه المنطقة كان ردهم موجزا ومتجسدا . بذلك ان أزمة المساكن — واسبابا أخرى — هى التى دفعتهم الى تحمل الصعاب التى تكتنف الحياة بالمقابر مع ما يحيطها من خوف يرتبط بالمكان .

ويتبدى هذا الخوف فى مظاهر عديدة من ضمنها الخوف من طرق الأبواب ليلا حيث يمتد البعض أن « العفاريت » ، « والجن » هى التى تقوم بمثل هذا العمل . غير أن الخوف لايقف عند هذا الحد (الذى يشاع دائما عن منطقة المقابر) وانما يرجع أيضا الى جانب ماضى حيث يستغل اللصوص هذا الاعتقاد الخرافى لدى السكان فيطرقون أبوابهم ليلا لتخويفهم بذلك لينتفخوا من سرقتهم ، أو دفعهم لترك المنطقة كلية نتيجة احساسهم بالخوف وعدم الأمان . ومن ثم فهو خوف مزدوج : من الموتى تارة ، ومن الأحياء تارة أخرى .

واذا كان الخوف من الميثة فى منطقة مخصصة أصلا لدفن الموتى يرجع فى الأصل لنوعية المعتقدات التى يؤمن بها أفراد المجتمع ، فانهم يتصورون مثلا أن الحيوانات الأليفة لديهم والمتوافرة بالمنطقة (مثل : الكلاب ، والقطط) كثيرا ما تتجسد فى صورة عفريت ، أو جان (أى كائنات فوق الطبيعة) .

كما يبعد السكان الى اغلاق الأبواب الفاصلة بين الحجرات التى يقطنوها ، والحوش الذى يحتوى على المقبرة حيث أن لديهم اعتقادا شائعا بأن الموتى يخرجون ليلا من مقابرهم ويتجسدون فى صور عديدة وينشرون الرعب فيما بينهم ، وبخاصة بين أولئك الذين لم يوفوا بنورهم تقربا الى الله !!

ويستعين السكان عموما بذكر الله ، وحفظ انقرآن لطرد الخوف من

نفوسهم ، إلا أن ذلك لا يعكس بالضرورة درجة من الإيمان حيث يستخدمون ذلك كوسيلة فقط يقاومون بها الخوف .

غير أن البعض ينكرون الاحساس بالخوف وقد يرجع ذلك الى الاعتماد على المكان لفترة طويلة ، كما أن بعضهم يخشى من التصريح بمشاعر الخوف التي تعتل بنفسه حتى لا يستغلها أحد مثل التري ، أو اللصوص في تنمية الخوف لديهم تمهيدا لطردهم من المنطقة ، وقد يخفون ذلك أيضا خشية اتهامهم بالجبن .

[ولعل الدول رقم (١٢) بالملحق ، يوضح مدى خوف أفراد عيننة الدراسة ومظاهره]

المتسَوِّلات

المشكلات الحقيقية لسكن المقابر

أولاً : المقابر كنهط للسكن ، ومدى ملائمته لسكانيه :

ما من مهم بظاهرة سكنى المقابر الا وتعرض لمسألة مدى ملائمة هذا النمط العمرانى للسكنى عموما . وقد يرجع الى ان منطقة المقابر قدس تحويته ، بانفصل الى مجمع سكنى مكثف بسكانيه لايدانيه فى ذلك سوى الأحياء المتخلفة ذات كثافة السكانية العالية بالمدينة .

ويحاول الدارسون لهذه المسألة أن يصفوا النظر — ولو مؤقتا — عن وجود هذه المجموعات السكانية في قلب المنطقة المخصصة أصلا للمقابر ، باحثين عن مدى صلاحية المكان اذى يقطنون للسكنى وذلك من حيث الشروط اللازمة للسكن من النواحي الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والصحية . وانتهت مثل هذه المحاولات جميعا الى اليقين الكامل بان هذا « المكان » لا توافره احدى الادنى من تلك الشروط التى تجعله صالحا للسكنى . فما بالنا لو افندنا الى ذلك ان هذا المكان السكنى لا يمكن فصله اطلاقا عن المكان الذى هو « حوش » ؟ اذ انهما يقعان فى « حوش » واحد ولا يفصلهما سوى بعض الحوائط . وبعيدا عن مسألة الموت وما يحيط بها من أمور قبيحة ، فربما نرى على حياة الأفراد : فكرا وسلوكا ، ومفردات لغوية ، وقيم أخلاقية ، وروح دينية ، و... . فكل هذه المعطيات التى تتألف منها الشخصية الإنسانية ، ان لم تكن منطقة مخصصة أساسا للموت

ن - وضح هذه الفرضية ، وتحليلها ،

بالنظر في هذه المناطق
ان اشروط العمارة لم تراعى
- هارى معروف ، كما ان
داخل كامل فيما بينها فضلا
- (المجاورين مثلا)

واتساعها المفرط غير المخطط في مناطق أخرى (الامام الشافعى ،
والسيدة نفيسة) في الوقت الذى نلاحظ فيه طرقا وشوارع متعابدة
ومتقاطعة بمنطقة الفغير مثلا . كما تقتقد المناطق جيعا للمساحات
الخضراء اللازمة بين المناطق السكنية (ولا يمكن اعتبار بعض
الشجيرات التى تستنبت داخل الأحواش مساحات خضراء بالمعنى
المقصود) . فإذا أضفنا الى ذلك كله ما لوحظ في بعض المناطق —
وأوضحها الامام الشافعى — من قيام بعض الأفراد بتشييد بعض
المساكن التى ترتفع أحيانا الى ما يزيد على الأربعة طوابق وتطل
مباشرة على الأحواش المجاورة (فهى تقع داخل « كردون » منطقة
المقابر ، ولكنها لا تمثل أحواشا) لاتفصح بشكل جلى مدى الفوضى
المعيارية ، والعمرانية بالمنطقة .

٢ — تقتقد منطقة المقابر تماما — أو تكاد — الى المرافق والخدمات التى
تجعلها صالحة للاستيطان البشرى فالمياه الصالحة للشرب لم تزود
بها غالبية الأحواش وإنما هى متاحة فقط إما في صورة حفريات عامة ،
أو داخل البعض القليل من الأحواش . أما الكهرباء فهى ان وجدت
تكون قد وصلت بشكل غير مشروع (عن طريق سرقة خطوط من
الكابلات الرئيسية بالمنطقة) مع ما يرتبط بذلك من غرض اتناوت من
قبل الفغير ، أو موظف المقابر ، أو التبرى على السلكن حتى لا يبلغ
أحدهم من هذه المخالفة . أما الصرف الصحى فهو غير موجود بطبيعة
الحال ومن ثم فان قضاء الحاجة يتم إما في : دورات المياه التى لها
بيارات خاصة كثيرا ما تطفح وتسبب مشكلات عديدة ، أو في المراة
وبين الأحواش ، وداخل الطرق الضيقة المتعرجة وعلى جانبيها ..

ويعانى سكان المنطقة من مشكلة المواصلات فهى قليلة وغير منتظمة
ولم تصل بعد الى معظم مناطق المقابر رغم التكدس السكانى الهائل وإنما
تصل في أغلب الأحوال الى أطرافها فقط ، الأمر الذى دفع ببعض الأفراد
الى التفكير في تسخير مبيارات خاصة للنقل « بالنفوس » الا انها لم تحل المشكلة

تنهى فوق تكلفتها الباهظة غير منتظمة ، ولا تعمل بكفاءة عالية .

ورغم أنه تتوافر بمناطق المقابر خدمات مثل : التعليم ، والعلاج إلا أن تدهور المستوى في كليهما مسألة لافئة ومحسوسة لدى السكان ، الأمر الذى يدفعهم للبحث عنهما في المجال الخاص حيث التكلفة : والمشقة .

٣ - من الطبيعي أن ينعكس هذا انتدنى في مستوى أداء المرافق ، والخدمات على الناحية الصحية للسكان فمستوى الصحة العامة شديد التدهور ؛ الأمر الذى انعكس على تنشى الأمراض وارتفاع معدل وفيات الأطفال الرضع حيث زادت نسبة إصابتهم بالأمراض المعوية عموما وبخاصة « الجفاف » خصوصا ، وانتشرت الأمراض المعدية (وبخاصة الجلدية منها) ويرجع ذلك بصفة أساسية الى فقدان مقومات النظافة العامة ، وانتشار الجهل بأدنى قواعد الوعى الصحى .

٤ - نظرا للطبيعة الخاصة التى تميز السكنى بمنطقة المقابر فإن الوضع التشريعى يكاد يكون مفقودا بشكل كامل بين مالك ، ومستاجر . فليس هناك « مالك » ، أو « مستاجر » بالمعنى المفهوم ذلك أنه وجود « سكن » بالمعنى المصطلح عليه للسكن . فهذه مناطق مقابر تكلفتها العامة للدولة وتمنحها للأفراد أو للجمعيات فى شكل ملكية انتفاع فقط فلا يتيح ذلك لهم حرية التصرف بالبيع ، أو الرهن ، أو لإيجار ، أو الاستخدام فى غير الغرض الذى من أجله خصصت . ذلك هو الوضع الأمثل والنموذجى الذى يحكم هذه المناطق ، أما ما نلاحظه واقعا فغير ذلك تماما حيث تحولت الى مناطق مسكنية . ومن ثم ظهرت « مراكز قوى » تسمح ، (أو تمنع) دخول السكان إليها وتفرض عليهم مبالغ من المال بمثابة « إيجار » ثابت لسكنائهم . فضلا عما يدفعونه مقابل تزويدهم بالمياه ، وتوصيل الكهرباء إليهم . ويتم ذلك بشكل شبه علنى ، ومعلوم بالنسبة لكافة الأطراف بالمنطقة وأولها الإدارة الحكومية المبهة فى موظفى المحافظة الذين يشرفون اداريا على كل مجريات الحياة بمنطقة المقابر المزعومة .

غير أننا نكون مجانبين الحقيقة إذا تصورنا أن السكن قد وقفوا دائماً
موفقاً سلبياً تجاه عدم صلاحية الأماكن التي يقطنون فيها للسكن ، فهم دائماً
يحاولون إضفاء التعديلات على سكنهم (كما اتضح من الفصل السابق)
حتى تصبح صالحة للحياة . ورغم محاولاتهم هذه فهم لا يغيرون جذرياً من
فيزيكية المنطقة حيث لا يتعدى أسهلهم أكثر من تحسين نوعية السكن في
بعض جوانبه (وبخاصة تبيض الحجرات من الداخل ، وترميم الحجرات
القائمة) .

وتنشأ في ظل هذه الظروف شديدة الغرابة والصعوبة فضلاً عما تتسم
به من تعقيد وتناقض ، فئة من المستقلين — سبقت الإشارة إليهم — يهتم
في المقام الأول تكريس هذا الوضع وتدعيمه ، وإضفاء صفة الشرعية عليه
بواسطة أساليب وضيع اليد ، فضلاً عن القهر والاستغلال في تحقيق
مصلحتهم .

ثانياً : مشكلات ترتبط بالمنطقة بعامة :

يعد السكن بمنطقة المقابر مشكلة في حد ذاته ، إذ أنه يعكس نموجاً
غير طبيعي للسكن فالمطقة غير مخصصة أصلاً للسكن أو معدة له . إلا أن
هذه المشكلة ترجع إلى مجموعة من الأسباب وينجم عنها مجموعة من النتائج ،
وهي في تداخلها تؤدي إلى مزيد من المشكلات التي تتفاقم لتعقد في النهاية
أسلوب الحياة الذي يعيشه سكان المقابر .

ورغم عمومية المشكلات وتداخلها ، إلا أنه من الممكن تصنيفها — ولو
من قبيل التناول العلمي ليس إلا — إلى نوعيات مختلفة فبعضها يرتبط بالمنطقة
بعامة ، والبعض الآخر يتصل بنوعية الحياة التي يحيها سكان المقابر ،
وتتباين — من ثم — طبيعة المشكلات في كل طبقاً لأحوالهم وظروفهم العامة
والخاصة . أما المشكلات التي ترتبط بالمنطقة بعامة فيمكن رؤيتها في ضوء
العناصر التالية :

١ - العلاقة بين السكان ، وصاحب الحوش (عن طريق وسيط) :

وتعتمد هذه العلاقة مشكلة في ذاتها فهي غير طبيعية إذ لا تحجبها المعايير العادية التي تربط المالك بالمستأجر . فالمالك نفسه لا يملك حق التصرف الكامل في الحوش إذ هي ملكية انتفاع لغرض معين لا ينبغي أن يتعمدها لغيره ، ومن ثم فلا ينبغي أن يكون هناك مستأجر أصلاً . وقد يتبادر إلى الذهن تساؤل مؤداه : إذا كانت الحالة هذه فلماذا نشأت علاقة بين مالك ، وسكان ؟ ثم ما هي نوعية المشكلات التي ترتبت على ذلك ؟ .

لحل الإجابة على الشق الأول من التساؤل تتحدد بظهور المشكلة أساساً (سكنى المقابر) وترتبط بمسبباتها (التي ذكرت بالفصل الأول من الدراسة) أما الشق الثاني فتتضح الإجابة عليه من تحليل عناصر المشكلة وإيعادها إذ لأن المسألة لم تتحدد بوجود مالك ، وطالب للسكن وإنما لعب الوسيط (وهو المعلم أو التربي ، أو الفقير ، أو موظف الجبانات) دوراً حيويًا في صياغة العلاقة بين صاحب الحوش ، وسكانه . فقد أمدتنا نتائج الدراسة بتأكيد لا يقبل الشك بأن « التربي » هو المسئول الأول عن جلب السكان لمنطقة المقابر وهو الذي يحدد معهم قيمة استئجارهم للحوش ، ويفرض عليهم أداء بعض الخدمات (مثل : جلب المياه ، وإعداد المكان لزيارة أصحاب الحوش موتاهم) ، بل أنه هو الذي يرفعهم أحياناً على ترك المكان — مؤقتاً — في مواسم الزيارات حتى لا يعرف صاحب الحوش أمر سكنى الحوش (وذلك في حالة عدم علمه ، أو عدم تكليفه التربي بالبحث عن سكان) .

وفي إطار هذه العلاقة غير الطبيعية ، وغير الواضحة المعالم نشأت مشكلات عديدة نذكر منها ما يلي :

— مشكلات حول القيمة الإيجارية للحوش فهي غير ثابتة ، كما أنها غير محددة ، ولا تخضع لأي معيار في فرضها ؛ ومن ثم فانه من الآلاف أن

يفاجأ السكان بالتربى — وليس صاحب الحوش — بفرض قيمة أعلى .

— يترتب على مسألة الإيجار خوف السكان دائما من مسألة الطرد من الحوش فهو السيف الذى يسلطه التربى على رقبة السكان دائما (وهو بتقدير على ذلك) اذا لم يذعن لكل ما يطلب .

— نظرا لسيطرة التربى على المنطقة ككل بساكنيها ، فانه كثيرا ما ينظم حركة السكان المقيمين ويفرض اتاوات عليهم ، ويشارك معهم فى ذلك . من يأتى من خارج المنطقة لممارسة بعض الأعمال المتعلقة بالمعيشة بالمنطقة وذلك مثل : قراءة القرآن ، والباعة الجائلين ، بل ويصل الأمر الى حد تنظيم حركة الذين يقومون بأعمال الشحاذة ، والتسول . (ومعظمهم من الصغار) حيث يرتزقون من ورائها وبخاصة فى مواسم الزيارات (الأعياد ، « وطلعة » رجب ، ونصف شعبان ، ومواعيد الذكرى السنوية للموتى ... الخ) حيث يفرض عليهم اتاوات كى يسهل لهم القيام بذلك من جانب ، ويقوم بالاتصال بمن يشتري ما قام بجمعه . هؤلاء الصبية (ومعظمه من المكولات) حيث يستغل كخذاء لدواجن المزارع وحيواناتها من جانب آخر .

٢ — **الجرائم وانتشارها بالمنطقة :** لا شك ان فيزيقية المنطقة ، وبناءها العمرانى هما العاملان الحاسمان وراء تكون النمط الإجرامى وصور الانحراف المختلفة بالمقابر . فهى تساعد على الاختفاء ، والاختفاء ، والتهرب والتهريب ومن ثم تمكن من طمس معالم أية جريمة ترتكب .

وتتحدد المشكلات المرتبطة بهذا العنصر مباشرة فى مسألة انعدام الشعور بالأمن بين السكان فهم — كما اتضح سلفا من نتائج الدراسة الميدانية فى هذا الشأن — غير آمنين على انفسهم ، أو أبنائهم ، أو ممتلكاتهم بل انهم فى كثير من الأحيان يخشون أن يكونوا طرفا فى جريمة لم يرتكبوها عن طريق إخفاء المسروقات لديهم أو تسترهم على هارب ، أو سرقة الجثث.

من الحوش الذى يسكنونه ويرغبون على ذلك اما عن طريق الارهاب والتخويف ، او بواسطة التهديد بالطرد من السكن .

ويرتبط نمط الجريمة ومشكلاتها بالطبيعة الخاصة والمميزة لمنطقة المقابر . حيث يلاحظ بها الأتباط الثانية للجريمة .

— التتل : وهو كثيرا ما يحدث بسبب هدوء المنطقة ، واطلامها ، وانعزالها النسبى .

— التهريب : وبخاصة فى السلع التى تحتاج الى اخفاء مثل . الآثار والتحف النادرة ، وعمليات التزييف والتعامل غير المشروع فى النقد الأجنبى (ورغم وجود هذه الأتباط من الجريمة بمناطق أخرى الا أنها أكثر وضوحا بالمقابر) .

— سرقة الجثث : وهو نمط شائع ويرتبط فقط بهذه المنطقة ، ولا يتم الا بعلم الترى ، وبمشاركته .

— المخدرات : ويتخذ البعض من المنطقة وكرا لهم حيث يستخدمون الأحواش فى تخزين المخدرات وأخفائها ، والاتجار فيها وتوزيعها فضلا عن استخدامهم لها لترويج الحقن المخدرة ، والأقراص .

٣ — **المعانة من بعض الأمراض** : فنظرا لتدنى مستويات الصحة العامة ، ولانعدام سبل النظافة فى المأكل ، والملبس ، والمسكن ترتفع معدلات الإصابة بالمرض وبخاصة بين الأطفال الرضع . وتزيد بين البالغين الأمراض المعوية والصدفية ، وكذلك أمراض سوء التغذية .

٤ — **الخوف من المنطقة** : ورغم أن هذا العنصر لا يمثل مشكلة لنسبة من السكان (٣٠٪ تقريبا) . الا أن الغالبية تشعر بالخوف وعدم الأمان (فهم مضطرون للسكنى هنا ، وليسوا مخيرين) ومن ثم تتدعم المعتقدات المتصلة بالجن ، والأرواح ، وظهور العفاريت وبخاصة

ان لقي مصرعه ،منحرا ، أو في حادث ، أو مات محروقا (كما هو شائع) .

... وتوافينا نتائج الدراسة في هذا الصدد بأن مشكلة الخوف من الطرد من الحوش تحل انصدارة حيث يشعر بها حوالي ٦٢٪ من أفراد العينة ، تلها المشكلة التي تتعلق بتوفير المواد التموينية (٤٦٪) ثم المشكلات المرتبطة بالمرض والعلاج (٣١٪) ، ويلي ذلك المشكلات المرتبطة بتعليم الأبناء وتصل نسبتها الى ٧٪ ، بينما لا تزيد نسبة من يشعرون بمشكلات النقل والمواصلات على ٦.٠٪ .
[ويوضح الجدول رقم (١٣) بالملحق هذه النتائج بشيء من التفصيل] .

ثالثا : مشكلات خاصة بسكنى المقابر (كنموذج نوعى للمناطق المتخلفة بالمدن) :

لا تخرج منطقة المقابر كثيرا في مشكلاتها عن تلك التي يمكن أن تظهر في أية منطقة متخلفة بالمدينة . فلذا صرفنا النظر — مؤقتا — عن النمط الفيزيقي المميز لمنطقة المقابر من حيث السكن ، لما وجدنا اختلافا كبيرا في المشكلات التي تعاني منها كل المناطق المتخلفة بالجمبع الواحد .

ورغم أن اختلاف النمط السكنى وتميزه يؤدي الى ظهور مشكلات خاصة به ، إلا أن الحاح المشكلة وحدتها تصير هي البارزة في النهاية حيث أنها مرتبطة باحتياجات أى تجمع بشرى بمنطقة محددة . وتمتد مشكلات « المرافق » مثلا ، النموذج الواضح على ذلك ، فتوافرها بمستوى أداء معين يعد مطلباً حيويًا ولها سواء كان السكان يقيمون في عمارة سكنية ، أو بيت مستقل ، أو حوش بمقبرة . وما ينطبق على هذه المشكلة يصلح على مشكلات أخرى عديدة مثل : الخدمات الصحية ، والتعليمية ، فضلا عن المشكلات المتعلقة بالمواد الغذائية ، والمرتبطة بالأمن .

ويمكن الإشارة الى أهم المشكلات الخاصة بسكنى المقابر والتي

تنسق مع كون المنطقة واقعة ضمن المناطق المتخلفة بالقاهرة على النحو التالي :

١ - ضيق المسكن :

يعانى كل السكان تقريبا من ضيق مساحة المكان المخصص للسكن. داخل الحوش . وكانت الأسر ذات الأعداد الكبيرة هي أبرز من يعانى من وطأة المشكلة ولعل ذلك هو العامل الرئيسى وراء عملية التعديلات التى أضيفت للسكن بالحوش وأبرزها إقامة حجرات جديدة ، أو إنشاء دورات مياه .

٢ - عدم وصول المياه ، أو انقطاعها :

وتعد مسألة المياه المشكلة الأساسية لسكان المقابر فهي غير موجودة فى الأغلب والأعم ، وتقطع باستمرار فى الأحواش التى تصل إليها ، الأمر الذى يدفع بالسكان الى تحمل أعباء نقلها من مكان لآخر مع ما يرتبط بذلك من تكلفة وجهد ، وما يحيط به من سيطرة تفرض من قبل التبرى على السكان .

٣ - عدم وجود صرف صحى

فالمنطقة بأكملها تعتمد على البيارات فى الصرف الذى دائما ما تطفح وتسبب كثيرا من الأمراض . فمن المألوف أن نجد منطقة سكنية بالمقابر معزولة تماما عن غيرها من المناطق فهي عائمة على بحر من مياه الجارى ولا يتمكن السكان من الوصول الى سكنهم الا بإقامة الجسور من الطوب ، والأترية .

٤ - عدم توافر الكهرباء :

فالاعلام هو الأصل فى هذه المناطق حيث لم تكن فى حاجة الى الاضاءة. (حيث انها منطقة مقابر) أما عندما استوطنها السكان فقد حاول كثير منهم ادخال التيار الكهربائى بطريقة غير مشروعة (بوصلات من

الأمدة الكهربائية القائمة بالطرق الرئيسية) وشجعهم في ذلك وتستمر
عليهم قوى التفوذ بالمنطقة (وبخاصة التربية) .

٥ - عدم كفاية الخدمات الصحية :

يندر وجود الوحدات الصحية بالمنطقة الأمر الذى يضطر معه السكان
إلى : التغاضى عن مسألة الرعاية الصحية وعدم السعى إلى
الاستفادة منها ، أو الانتقال إلى منطقة أخرى تتوافر بها .

٦ - عدم توافر المواد الغذائية :

ويجمع عدد غير قليل من السكان على عدم توافر المواد الغذائية ويعطلون
ذلك بظلة المعروض منها الأمر الذى يخلق معه « السوق السوداء » ،
ويرجعون ذلك إلى قلة عدد المجمعات الاستهلاكية ، ومنافذ البيع .
غير أن الدراسة الواقعية - الميدانية للمنطقة أثبتت عدم دقة هذا
التصور فهناك بالفعل « أكشاك تعاونية » متنقلة مخصصة لبيع السلع
الغذائية وهى تزود يوميا طبقا لحاجة المستهلكين ، أما الأمر اللافت
ويعد بالفعل مشكلة ، فيتبدى بوضوح فى مسألة توزيع السلع والتخزين
الذى يلجأ إليه البعض سعيا وراء خلق سوق سوداء يصرفون فيها
السلع بأسعار أعلى وقد ساعدت المنطقة على ذلك حيث كان لوجود
« الدالين » والدالات « الذين لا عمل لهم غير هذا » أثر فى بروز
المشكلة وتفاقمها .

٧ - عدم إتاحة الخدمات التعليمية بصورة كافية :

وتتشابه هذه المشكلة إلى حد كبير مع المشكلة المتعلقة بالخدمات
الصحية حيث أن مجرد وجودها دون وصولها إلى مستوى أداء معين
يمنحها الفعالية التى تحقق الهدف من وجودها لا يعنى شيئا فى الواقع
فهناك « عدد » من المدارس (ومعظمها فى المرحلة الابتدائية) يتجه
إليها أبناء المجتمع دون تحصيل عائد تعليمى يفكر منها . ولعل أكبر
شاهد على ذلك أن هذه المدارس تغلق أبوابها تماما فى مواسم

زيارات المقابر حيث ينصرف التلاميذ الى التسول اكتسابا للعبة العيش وهو
من وجهة نظرهم - وكذلك أسرهم - اهم بكثير من تحصيل علم ينفع.
ويفيد .

٨ - عدم توافر وسائل المواصلات اللازمة :

وقد سبقت الإشارة الى هذه المسألة فالطرق بالمقابر لا تشجع صاحب
أية سيارة على استخدامها في نقل السكان من مكان لآخر . أما
المواصلات العامة فانها تصل فقط اطراف المقابر حيث تسير في الشوارع
الرئيسية . وقد شجع هذا الوضع أخيراً بعض أصحاب المشروعات
الصغيرة بتسيير سيارات نقل « بالنفر » من منطقة لأخرى ، غير انها
وسيلة مكلفة وغير منتظمة في مواعيدها .

٠٠ ولعل المتخصص لنوعية المشكلات السابقة سيلحظ انها هي هي.
ذات المشكلات التي تظهر في أية منطقة متخلفة بمدينة القاهرة يضاف اليها
الصعوبات التي تتصل بالفيزيائية الخاصة المميزة للمنطقة الأمر الذي يزيد
المشكلة حدة فوق صعوبتها .

وكان السؤال الموجه الى عينة الدراسة « مفتوحا » في هذا الصدد
حيث كان سؤالاً عاماً عن رأى المبحوث في المشكلات التي يعاني منها المجتمع
القاهري ككل (وضمنه المنطقة التي يسكنها) . فكانت أزمة المساكن هي
بطبيعة الحال التي تطفو على السطح حيث بلغت استجاباتهم حيالها حوالى
٦٦٪ من اجمالي أفراد العينة على مستوى المناطق الأربع ، يليها مشكلة
المواصلات (٤٠٪) ، ثم مشكلة ارتفاع الأسعار (١٢٪) ، وفي
النهاية نلاحظ مشكلة أزمة المواد الغذائية (٥٪) . ونخرج من ذلك أنه
رغم تأثر المبحوث بالمشكلات النوعية التي نلمسها بالمنطقة التي يسكنها ،
الا انها تعكس أيضاً نوعية المشكلات القائمة بالمجتمع الحضرى ككل .

[ويصور الجدول رقم (١٤) بالملحق هذه المشكلات بشيء من التفصيل]

رابعاً : تبين نوعية المشكلات ودرجة الحاجها طبقاً لأجيال السكان :

تتسم ظاهرة سكنى المقابر — كما انضح من التحليل النظرى السابق — بخصائص نوعية تميزها عن غيرها من الظواهر التى تبرز بالنمط الحضري. بمدينة القاهرة . ففى ظاهرة تمتد فى تحليلها على رؤية تاريخية ، اذ انها ليست من النوع الطارئ الذى يظهر نتيجة مشكلات عابرة يمر بها المجتمع. لتختفى فور زوال أسباب ظهورها ولا تخلف وراءها آثاراً ذات بال أو أهمية .

وكانت الصفة « التراكبية » صفة ملازمة لنشأة الظاهرة وتطورها حيث، أن السكن بمنطقة ما والاستقرار فيها يدعو سكانها الى تدعيم مواقفهم. والحفاظ على مصالحهم فى الأماكن التى يقطنون فيها . وإذا كانت الأسباب. تراكبية فان النتائج أيضاً تتسم بذات السمة ولذلك فان دراسة نشأتها وكذلك تطورها فضلاً من آثارها مسائل تتسم بالتعقيد والصعوبة معا . وينطبق ذلك على دراسة المنطقة فيزيقياً ، أو السكان اجتماعياً واقتصادياً على حد سواء فهذا التكامل فى التصور يؤدى الى القيام بدراسة واقعية: لظاهرة سكنى المقابر .

وإذا كانت الدراسات التى تناولت ظواهر المدينة قد اغفلت فى كثير من الأحيان التعرف على « الأنماط الخاصة » للمشكلات الحضرية (وسكنى. المقابر احداها) فان ذلك يرجع بالدرجة الأولى الى صعوبة دراسة هذه. الأنماط (سواء من حيث المنهج المتبع ، أو الأدوات المختارة ، أو البيانات المتاحة) فضلاً عن احتياجها الى فترات ليست بالقصيرة لانجازها ، كما أنه ينبغى أن تستند الى رؤية شاملة فى التصور فلا هى تدرس منطقة. معزولة من المجتمع ، كما انها لا تتناول مجتمع بأكمله تضع مع الخصوصيات. الميزة للمنطقة . وإذا كانت تلك صعوبات نظرية — منهجية فى دراسة. هذا النمط من الحياة ، فان الصعوبات الأخرى الواقعية تضيف أبعاداً جديدة تفسر من خلالها اغفال القيام بهذه الدراسات . فمن السهولة أن نلاحظ بمنطقة المقابر بالقاهرة مثلاً تفاوتاً شديداً بين السكان فى المستويات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، فى ذات الوقت أن يمكن أن نميز

فيه تباينا ملحوظا في مستويات السكن فرغم أن كل الأسر تُقيم في حجرات مقامة بالأحواش إلا أن التفاوت في الجوانب السابقة — وبخاصة الاقتصادية منها — قد انعكس بصورة واضحة على طريقة استغلال الحوش في السكن . فبينما اكتفت الأسر ذات الدخل الضئيل بالمعيشة في حجرة أو حجرتين كانت مقامة أصلا في الحوش قبل أن يفدوا إليه وغالبا ما لا تتوافر دورة للمياه بالحوش فيحصلون على المياه ينقلها من خارج الحوش ويقضون حاجتهم في الخارج أيضا . أما التأثيرات المتواضعة للغاية حيث لا يزيد على سرير أو اثنين ، وبعض المقاعد ، وأدوات الطبخ ، وغير ذلك .

وفي مقابل ذلك نلاحظ في ذات الموقع صورة مختلفة إلى حد الفاتح أحيانا محركت تشييد حجرات اضمانية ظاهرة لافتة في بعض الأحواش فضلا عن ترميم الحجرات القديمة المتهاكلة ، وإقامة دورات مياه جديدة أو ترميم الموجود منها . وكثير منها تدخله الكهرباء فضلا عن الأجهزة الحديثة (مذياع ، راديو ، ثلجيات) وأدوات الطبخ والسلع المعمرة (موقد غاز ، وثلاجة .. الخ) .

وإذا كان هذا التفاوت يعكس أمورا هاما فلعل أبرزها وأهمها أن سكان هذه المناطق ليسوا على مستوى اقتصادي واحد أو حتى متقارب ، وإنما يصل التفاوت في بعض الأحيان إلى درجة مذهلة . كما أن ذلك يعكس أيضا الدافع الذي من أجله وجدت هذه المجموعات من البشر لسكنى هذه المناطق فليس « الفقر المادي » وحده — دائما — هو المسبب لسكنى المقابر نتيجة عدم وجود فرصة سكن بديلة ، وإنما كانت — إلى جوار ذلك — أسباب عديدة (سبق ذكرها بالفصل الثاني) تتطور كلها في استغلال هذا المكان — وليس اللجوء إليه — لتحقيق مكاسب كثيرا ما تتم بطرق ووسائل غير شرعية (مثل : ارتكاب الجرائم ، والتهرب من الأحكام ، وتهريب ... الخ) .

ن انطبعي أن تختلف نوعية المشكلات ودرجة حلها وأيضا اتجاهاتها تبعاً لخصائص السكان ونوعياتهم . فمن الثابت أن احساس

الفرد الذي هو في مقبول العمر بوطاة المشكلة يختلف الى حد كبير من رؤية الشيخ اليمن لها ، كما ان ثالث يختلف من الذكور في الأساليب التي يتخذها كل جيل للتصرف في المشكلة وجاوبتها . وليس من شك في ان المستوى الاقتصادي للأسرة يلعب الدور البارز في مسألة تبين المشكلات التي تواجه السكان أصلا ، فضلا عن الاختلاف في طريقة التعامل معها . كما ان المستوى التعليمي تأثير واضح على ما يواجه الفرد من مشكلات نسواء من حيث نوعيتها ، أو درجة الحلها فضلا من علاقته شديدة بالارتباط بما يتخذه الفرد من أساليب للتصدي للمشكلة سعيا وراء التخلص منها ، أو على الأمل التخفيف من حدتها . ولا نستطيع أن نفكر أثر المهنة في الاحساس بوطاة المشكلات والتعامل معها حيث أنها تعد انعكاسا لكل ما سبق .

من ذلك يتضح ان الخصائص الأساسية للسكان من : جنس ، وعمر ، وبوخل ، وتعليم ومهنة تعد في ذات الوقت محكات رئيسية نعتد عليها في الاستكشاف النوعية للمشكلات التي تواجه السكان ودرجة الحلها ، كما تفصح في ذات الوقت عن الأساليب المتبعة حيالها .

ولعل الأجيال المتعاقبة من السكان المقيمين بمنطقة المقابر هي خير شاهد على التباين الملحوظ في المعاناة من المشكلات . فكل جيل يتعامل مع عناصر مجتمعه بصورة معينة تكشف في الواقع عن خصائص المجموعة العمرية التي ينتمي إليها ، وتصبح بالتالي عن مجالات الاتفاق وعناصر الاختلاف بين الأجيال بعضها البعض ، كما ينجم من ذلك كل صور المشكلات القائمة بين الأجيال السكان .

ونظرا لطول الفترة التي تضاهاها السكان بمنطقة المقابر بالقاهرة (تصل الى حوالي ستين عاما حتى الآن) فإن أجيالا ثلاثة تقريبا قد تكونت بهذه المنطقة ونشأت بين أحواشها . ولم تزل الأجيال الثلاثة تعيش معا في كثير من الأسر حتى اليوم بلحواش المقابر .

وتقد كشفت الدراسة الميدانية عن عنصر يمكن أن يفيد في كشف هذا المتغير ، ويتحدد في عدد مرات الانجاب خلال اقلية الأسرة بالمقابر . فبينما بلغت نسبة الأسر التي أنجبت من ٢ — ٤ أطفال حوالي ٤٠٪ وصنفت نسبة الأسر التي أنجبت أقل من طفلين حوالي ٢٢٪ أما من أنجبوا من ٤ — ٦ فقد بلغت نسبتهم حوالي ٢٠٪ من اجمالي العينة وتساوت نسبة من أنجبوا من ٦ — ٨ ، أو أكثر حيث بلغت حوالي ٥٪ ويعكس ذلك أن حوالي ٧٢٪ من عينة الدراسة لم ينجبوا خلال فترة اقامتهم بالمقابر . أكثر من أربعة أبناء . وهو الجيل الثالث بين أجيال سكان المقابر [ويتضح ذلك من الجدول رقم (١٥) بالملحق] .

خامسا : مستوى التطلعات ، وسكنى المقابر :

لما كانت ظاهرة سكنى المقابر ترجع في نشأتها الى أسباب معتدة ومركبة ، فان نتائجها أو آثارهم تنقسم أيضا بذات السمات . وقد ترتب على ذلك أن صارت دراسة مجتمع كهذا مشكلة في حد ذاتها فهو مجتمع لم ينمو تبويا طبيعيا بحيث يمكن أن نميز فيه بسهولة بتاء اجتماعيا واضحا ، أو أن نصف العلاقات الاجتماعية بين أبنائه - أو أن ننحد وظائف هؤلاء وأدوارهم ، أو أن نصوغ نسقا عاما لقيمهم وعاداتهم وتقاليدهم ، أو أن نرسم خطوطا واضحة لأنماط سلوكهم .

ولعل مرد هذه الصعوبة أنه ليس بمجتمع . نخلق يكون بتاء اجتماعيا خاصا ويتميز بثقافة نوعية تجعله مختلفا عما عداه من مجتمعات ، وإنما هو امتداد طبيعي للمجتمع الكلي لا يختلف عنه في شيء اللهم الا في النمط السكني السائد . ورغم أهمية هذا الاختلاف وحيويته وتأثيره على أنماط الحياة التي يحياها السكان ، الا أننا لا ينبغي أن نعطي أكثر من حجة الحقيقي فلا نبالغ فيه ، أو نهون منه . ولعل ذلك كان أحد الأسباب التي أدت الى التوصل الى نتيجة سابقة مؤداها أن المشكلات التي يعانيها سكان منطقة المقابر لا تخرج كثيرا — في نوعيتها وحجمها ودرجة إلحاحها — عن مثيلتها بالمناطق المختلفة الأخرى بمدينة القاهرة (وهي ليست بمناطق مقابر) .

ومن المجحف أن نتصور وجود تعادل أو تشابه بين سكان القابر
من حيث : احتياجاتهم ، أو قدراتهم ، أو مشكلاتهم ، أو أساليب تعاملهم مع
مجتمعهم الصغير ، أو في مستوى تطلعاتهم . وإذا كان ذلك غير مقبول،
بالنسبة لأى مجتمع بشرى ، فإن ذلك يكون مرفوضا بشكل قاطع بالنسبة
لمجتمع محدود ذى نوعية خاصة . ويتباين مستوى تطلعات سكان القابر
ويتفاوت بشكل واضح تبعا لاختلافهم فى الخصائص التى سبقت الإشارة
إليها ، وينعكس ذلك بشكل مباشر على اتجاهات السكان نحو بعض
القضايا الاجتماعية ونوجزها فى ثلاث على النحو التالى :

١ - التعليم :

لا ريب فى أن التعليم عنصر حيوى نستند إليه كثيرا فى الحكم على
مستوى التطلعات لدى أبناء المجتمع . فهو مؤشر ومقياس - فى ذات
الوقت - للدلالة على مدى التطوير الذى يصيب المجتمع .
وقد كشفت الدراسة الميدانية عن هذا العنصر وذلك اعتمادا على
متغيرات ثلاثة :

الأول : اتجاه أفراد العينة نحو تعليم الأبناء وكانت استجاباتهم على النحو
التالى :

— أن نسبة الذين ذهبوا بأن التعليم مهم إلا أنه يحتاج الى مصروفات كثيرة
تبلغ حوالى ٤٣٪ من أفراد العينة .

— هناك نسبة تقترب من السابقة (حوالى ٤١٪) تحبست كثيرا للتعليم ،
واترت بأنه مهم مهما كلف الفرد .

— أن نسبة من اتجهوا باستجاباتهم الى أن « الصنعة » (أى العمل اليدوى)
أهم من التعليم ، تصل الى حوالى ١٢٪ من أفراد عينة الدراسة
كنسبة متوسطة بالمناطق الأربع التى أجريت بها الدراسة .

— أما من أيد الاتجاه السابق ولكن باستخدام تعبير آخر محوره أن التعليم

• لا يؤتى الى قائد ملدى ، فتمثل نسبتهم الى حوالى ٤٪ .

— أن هناك نسبة ضئيلة من العينة (٦٪) رفضت التعليم ليس لسبب ملدى وإنما لتدهور مستوى التعليم حاليا .

[ويوضح الجدول التالى رقم (١٦) بالحق اتجاه الأفراد نحو تعليم الأبناء] .

الثانى : رغبة افراد العينة فى الحاق ابنائهم بالمدارس :

وقد دلت نتائج الدراسة على أن النسب تكاد تتقارب بين مجموعتين : الأولى لديها رغبة واضحة فى الحاق ابنائهم بالمدارس وقد بلغت نسبة أفرادها حوالى ٤٨٪ من اجمالى مفردات الدراسة بصفة عامة (وان كانت ترتفع بشكل واضح بمنطقة الامام الشافعى فتصل الى حوالى ٦٢٪) . أما المجموعة الأخرى فلم يكن لدى أفرادها رغبة فى تعلم ابنائهم وتبلغ نسبتهم حوالى ٥٢٪ .

الثالث : اتجاه أسر العينة نحو استكمال تعليم ابنائها بالجامعة :

ويمكن أن نقسم أسر العينة فى هذا الصدد الى قسمين : الأول يؤيد هذا التعليم ويؤكد ولا تتجاوز نسبة من يذهب الى ذلك حوالى ٦٪ ، أما القسم الثانى فيجد أفراداه ان التعليم الجامعى مكلف ويفوق طاقتهم المحدودة وتصل نسبتهم الى حوالى ١٣٪ من افراد عينة البحث .

٣ — تنظيم الأسرة :

من اللافت أن قضية تنظيم الأسرة تلقى اهتماما كبيرا لدى أفراد العينة ولعل أكبر دليل على ذلك أن نسبة السباع من هذه المسألة قد بلغت حوالى ٩٧٪ من أسرة العينة . وارتبطت هذه النسبة كذلك بالتغير الذى يتناول ممارسة أسلوب تنظيم الأسرة حيث بلغت نسبة من حاولوا بالفعل تنظيم أسرهم — باستخدام وسائل مختلفة — حوالى ٥٢٪ من أسر العينة بمناطق

الدراسة الأربع . أما الوسائل فقد تباينت وتنوعت بين أساليب طبية ، وأخرى شعبية (تعتمد على الوصفات البلدية) ، وتحتل « الحبوب » النسبة الكبرى بين الوسائل الطبية (٤١٪) ، أما « اللوب » فتتدنى نسبتها إلى حوالي ٤٪ في الوقت الذي لا تزيد فيه نسبة من يعمدون إلى الوسائل الشعبية عن ٢٪ من إجمالى العينة . وعندما نتناول اتجاهات أولئك الذين رفضوا فكرة تنظيم الأسرة أساسا فلنلاحظ تفاوتاً في الأسباب التى تدفع إلى ذلك فبينما يقرر حوالى ٢٠٪ من أسرة الدراسة بأنهم مع رفضهم لهذه الفكرة ؛ إلا أن مسألة انقطاع الانجاب جاءت بشكل طبيعى لا تدخل فيها (جت طبيعى من عند رينا) ، نلاحظ السبب التالى لذلك مباشرة يتحدد من وجهة نظرهم بحرمة دينية وتصل نسبة من يقولون بهذا السبب حوالى ٩٪ ، أما وفاة أحد الزوجين فتشكل سبباً تمثل نسبة من يقولون به حوالى ٧٪ ، أما أصحاب الاتجاه بأن الأولاد عزوة فقد بلغت نسبتهم حوالى ٦٪ وتراوحت الأسباب الأخرى بين مساعدة الأبناء لظهورهم عند الكبر ، وأجراء عملية منعت الانجاب ، والزواج الحديث ، والرغبة فى انجاب جنس معين . (هو الذكر غالباً) من الأولاد .

[ويوضح الجدول رقم (١٧) تحليلًا مفصلاً للأسباب التى يرفض بمقتضاها بعض أسر عينة البحث ممارسة تنظيم الأسرة] .

٢ - المشاركة السياسية :

احتل مطلب المشاركة السياسية جزءاً غير يسير من أسئلة استمارة الاستبيان التى وجهت للبحوثين من أفراد عينة الدراسة . ولعل مرجع ذلك أن هذا البعد يكشف إلى حد بعيد عن مدى اندماج الفرد فى مجتمعه ، ودرجة فهمه لقضاياها ، ونوعية مساهمته فى حل مشكلاته . فهو يتناول متغيرات عديدة مثل : العضوية فى الجمعيات بالمنطقة وماهيتها ، والانضمام للأحزاب السياسية ، فضلاً عن مسألة الانتخاب من حيث : مجالها ، والترشيح لها ، ومجالات التأثير فى سيرها . ويكشف ذلك بالتالى عن جماعات الضغط والتأثير ، ومدى استجابة المنتخبين (ومحكمه الادلاء بالصوت الانتخابى ، ولصالح من) ، وكذلك مدى نشاط الناخب الذى ينجح وتأثيره فى حل مشكلات المنطقة [ولعل قوى الضغط والتأثير فى الانتخابات تمثل بعداً هاماً ، ومن ثم سنعرضه تفصيلاً بالجدول رقم (١٨) باللاحق] .

القسم الرابع

بيدائل مختلفة للتصدى لظاهرة سكتى المقابر

أولا : كيف يفكر سكان المقابر في علاج مشكلاتهم ؟ وكيف تتصورها الدولة ؟

لما كانت عملية سكنى المقابر هي في الأصل ظاهرة غير طبيعية وغير متسقة مع النمط السكنى السائد في المجتمع ككل ، فإن طبيعة المشكلات الناجمة من ذلك ونوعياتها تختلف الى حد كبير عن مثيلاتها القائمة في النمط السكنى العام . ومن هنا كانت استجابة السكان لهذه المشكلات وردود أفعالهم حيالها متباينة الى حد التناقض أحيانا ليس بين فئاتهم المتنوعة نحسب ، وإنما بينهم وبين قرنائهم بالأحياء الأخرى أيضا (سواء كانت مجاورة لهم أو نائية عنهم) .

ولعل صياغة عنوان هذه النقطة في صورة تساؤل ، يرجع في الأساس الى ما أتبع عن سكان هذه المناطق من توحيد في التفكير يتصف بالجمود . حينما وبالسلبية أحيانا أخرى ، فضلا عما يفترضه البعض من أن تلك المشكلات — التي سبق تناول أهمها — مصنعة وغير حقيقية ، بل وأنها ملفقة في بعض الأحيان ومن ثم لا تعبر عن الواقع الحقيقي لمعيشة هؤلاء السكان .

ويعصر النظر من درجة السلبية الميزة لسكان هذه المناطق (وهي سمة مرتبطة دائما بالمناطق المتخلفة ذات المستوى التعليمي — الثقافي المنخفض) أو اصطناع المشكلات وتلفيقها (وصفة المبالغة أو التهويل تعد أيضا من الصفات الميزة لهذه المناطق) ، فإن الدراسة الواقعية — الميدانية لاجتماع المقابر لابد لها أن تكشف عن نمط التفكير المميز لهؤلاء السكان . تجاه مشكلاتهم الحقيقية التي يواجهونها ..

ومن الطبيعي أن ينعكس هذا « النمط من التفكير » على آراء السكان . وطرائقهم في السلوك والتصرف حيال المشكلات . وسواء كان الرأي « نظريا » ، أو السلوك « عمليا » فإن دوافع إبداء الرأي ، ومظاهر إتيان السلوك هما الجانبان اللذان تقع على عاتق أية دراسة علمية مهمة إبرازهما وتحليلهما .

أما التصور الرسمي لهذه المشكلات (ونقصد به تصور الدولة) فيمكن استكشافه من واحد من بصيرتين : أما بالرجوع الى المسؤولين الرسميين وما يحملونه من تقارير، تحتوي على مشروعات ، وخطط ، وبيانات ، ومعلومات، وتوضح ما أنجز منها بالفعل وما هو في طريقه للإنجاز ، أو بالعودة مرة أخرى لأولئك الذين يعانون من وطأة هذه المشكلات ومناقشتهم في الأساليب التي حاولت الدولة أن تضعها للتغلب على المشكلات وكيف أنها تؤدي الى علاج حقيقي ، أو الى لا شيء ، أو الى تفاقمها أكثر . فالمسألة التعليمية مثلا هي النموذج البارز على ذلك حيث أن المؤسسات التعليمية القائمة تعكس تدنيا حقيقيا لمستوى التعليم بين سكان المنطقة فهي رغم وجودها الفيزيقي إلا أن مستوى أداؤها لوظائفها أقل بكثير مما هو مطلوب . وما ينطبق على التعليم ينطبق كذلك على الغذاء ، والعلاج ، والمواصلات ، كما أنه أكثر انطباقا على المرافق العامة مثل : الكهرباء ، والمياه ، والصرف الصحي . الخ .

ولا شك أن أساليب تفكير السكان في حل مشكلاتهم ترتبط الى حد كبير بمتغيرات عديدة أهمها :

— الأسباب أو الدوافع وراء سكني المقابر : فمن الطبيعي أن يختلف أسلوب تفكير من وفد الى هذه المنطقة بحثا عن مأوى له ولأسرته نتيجة تهديم مسكنه أو إيلولته للسقوط ، عن ذلك الذي أتى هاربا من حكم قضائي . يبحث عن مخابا له من أمين رجال الشرطة ؛ ومن ثم فإن أسلوب تعامل الأول مع المشكلات التي يصيبنها يختلف الى حد كبير عن أسلوبه الأخير .

— المستوى الاقتصادي — الاجتماعي للسكان : ولعل الدخل ، والمهنة ، والتعليم هي العناصر الثلاثة الأساسية لتحديد هذا المستوى فهي في تشابكها ، وتعقدها تحدد الإطار الكلي الذي يتحرك في حيزه السكان . ففكرا ، وسلوكا سواء كان ذلك في الماضي أو في الحاضر أو في المستقبل،

وبين ثم يحدد نمط سلوكهم تجاه المشكلات التي يواجهونها .

— نوعية العلاقات الاجتماعية ومدى تشابكها : فهي تكشف من مدى ارتباط السكان بين حوله : كيف يراهم ؟ وكيف يتصور وجوده معهم ؟ الأمر الذي يحدد بشكل واضح الدرجة التي يرتبط بها الفرد مع مجتمعه .

— مدى الاستقرار في السكن ، والارتباط بالمنطقة : فقد كان حجم التعديلات التي أضيفت للسكن ونوعيتها هو المؤشر الحقيقي لمدى نية الفرد في الاستقرار في السكن (مع وجود القدرة المادية على إجراء مثل هذه التعديلات بطبيعة الحال) كما أنه يكشف عن توقع الفرد للمكان الذي يحتل أن يقطنه ابتداءً من بعده .

— مستوى التطلعات : وهو انعكاس لكل ما سبق (وبخاصة عنصر التعليم من المستوى الاقتصادي — الاجتماعي) حيث يؤثر إلى درجة كبيرة في تحديد نمط تفكير الفرد وسلوكه وفي حالة مجتمع المقابر يتخذ هذا المستوى شكلين فهو إما يدفع بالفرد خارج هذه المنطقة بأكملها ، أو أنه يؤكد وجوده بداخلها حيث يجد في ذلك مصلحته ويرى فيه مستقبله .

— أساليب التنشئة الاجتماعية للأطفال : وهو عنصر كاشف عن نوعية المشكلات القائمة حيث كانت نسبتها لافتة بالنسبة للمشكلات التي يعاني منها السكان (٤١ ٪ تقريباً من الاستجابات) .

— عناصر بناء القوة بالمنطقة : فمن المنطقي أن هذه العناصر (سواء تشكلت في « المعلم » ، « أو التري » ، أو أخذ الأثارب ، أو « الكبير » ، أو موظف الجباتات ، أو نقطة الشرطة) تكون فيها بينها الإطار الذي يفصل في المشكلات بين السكان . ومن ثم فإن نظرة الفرد واتجاهه نحو المشكلات تتحدد بداية من خلال الفرد (أو النظام) الذي يتولى حسمها ، فذلك هو المحك الذي يخلق درجات الإيجابية ، أو السلبية على حد سواء .

وبادئ ذي بدء ينبغي أن نشير الى أهم الأسباب التي تتف وراء تكون المشكلات بمجتمع المقابر (وذلك قيل التعرف على أساليب تفكيرهم ، وأنماط سلوكهم حيالها) ويمكن ترتيبها حسب أهميتها على النحو التالي :

١ - مشكلات بسبب الحياة : وقد بلغت نسبة استجابة المبحوثين تجاه هذا الاحتمال أعلى نسبة حيث وصلت الى حوالى ٤٩٪ على مستوى المناطق الأربع للدراسة ويعكس ذلك أهمية هذا العنصر عما عداه من مقومات الحياة .

٣ - مشكلات بسبب تربية الأطفال : وكانت نسبة هذا المتغير واضحة وبارزة حيث بلغت حوالى ٤١٪ من جملة الاستجابات ويرتبط ذلك كما سبق بنمط التنشئة الاجتماعية السائد بمجتمع المقابر .

٣ - مشكلات بسبب « الحریم » : وترتبط هذه النوعية من المشكلات بأشكال العلاقات الاجتماعية السائدة وقد بلغت نسبة الاستجابة حيالها حوالى ٢٢٪ من جملة الاستجابات المحددة لأسباب المشكلات .

٤ - مشكلات بسبب السكن : أما السكن في حد ذاته فقد تدنت نسبة الاستجابات الخاصة باعتباره ممثلاً لمشكلة حيث بلغت حوالى ١٧٪ ويعكس ذلك أن مسألة السكن أصبحت مكوناً شبه ثابت في حياة الأفراد ولا يمثل بصفة رئيسية مشكلة وإنما برزت المشكلة « هـول » هذا الفهم . يمكن ومن خلاله ، الا أننا لا ينبغي أن ننكر أن هذا النمط السكنى هو الذى خلق معه معظم المشكلات السابقة ، واللاحقة .

٥ - مشكلات بسبب الغذاء ، والمواد الترفيهية : وتصل نسبة الاستجابات في هذا العنصر الى حوالى ٦٪ من جملة الاستجابات حيث يقرر معظم أفراد العينة بأنها مشكلة عابدة ولا تتصل قط بمجتمع المقابر .

٦ - مشكلات بسبب عمليات الدفن : وتصل نسبة الاستجابات نحو هذا

العنصر التي أقل حشد ممكن حيث بلغت حوالي ١٥٪ من إجمالي استجابات أفراد العينة بمناطق الحراسة الأربع . ويعكس ذلك أن هذه العمليات هي مصدر رزق رئيسي لبعض القطاعات داخل منطقة المقابر ويسمى اليها الجميع الأمر الذي يقلل كثيرا من حجم المشكلات ونوعيتها .

[ويمكن استكشاف هذه الأسباب بتفصيل أكثر من خلال الجدول رقم .

(١٩) بالمحقق]

ومن الطبيعي أن يلجأ السكان الى أفراد ، أو هيئات سعيا وراء الوصول الى حل لهذه المشكلات ، ويمكن تصنيف هؤلاء السكان — وفق هذا المتغير — الى مجموعات ست على النحو التالي :

المجموعة الأولى : من الثلاث أن النسبة الكبرى من الاستجابات كانت من قبل الذين اتروا بانهم لا يذهبون لأحد لعرض مشكلاتهم عليه حيث بلغت نسبتهم حوالي ٤٤٪ من جيلة الاستجابات . وتعكس هذه النسبة ما يعتدل في نفوس معظم السكان من فقدان الرجاء في حل مشكلاتهم ، ومن ثم فهم لا يسعون الى ذلك بآية طريقة .

المجموعة الثانية : وكانت استجابات أصحابها محددة في اللجوء الى « المعلم ، أو الثري » حيث يجد أنهما يمثلان أهم عناصر بناء القوة بالمتنوع ؛ الأمر الذي يجعل في حوزتهما الحل لعديد من المشكلات . (وتبلغ نسبة الاستجابات حوالي ٢٤٪) .

المجموعة الثالثة : وكان أصحابها يقررون أن نقطة الشرطة هي الجهة التي يلجأون اليها سعيا وراء جسم الخلافات وحل المشكلات التي تنشأ بينهم . وتصل نسبة هؤلاء الى حوالي ١٨٪ من جيلة الاستجابات . (وهي ترتفع بطبيعة الحال بالمناطق التي يرتفع بها مستوى التعليم ودرجة الوعي بمثل : التعليم ، التعليم) .

المجموعة الرابعة : ويرى أفرادها أن الأتارب هم الذين ينبغي مشورتهم والاستعانة بهم في حل المشكلات التي تظهر بالمجتمع وبخاصة أن هؤلاء الأتارب عادة إما من كبار السن ذوي الخبرة والذين يكون لهم التقدير والاحترام ، أو من المعلمين الذين يعيشون في المنطقة ذاتها ويقدر السكان الاستعانة بآرائهم في حل المشكلات وتبلغ نسبة استجابات هذه المجموعة حوالي ٦٪ من جملة الاستجابات .

المجموعة الخامسة : وهي التي ذهبت إلى أن معاون الجيانات هو الذي لديه الصلاحيات والقدرات للفصل في المشكلات وحلها ولا تزيد نسبة هؤلاء عن ٥٪ ، الأمر الذي يعكس ضلالة من يرون في التدخل الرسمي (ويمثله هنا موظف الجيانات) حلاً للمشكلات التي يعانون ..

المجموعة السادسة : وهي من رفض أصحابها تبليها أي تدخل في شئونهم حتى ولو وصلت إلى صورة المشكلة وإنهم — أي السكان — قادرون على مشكلاتهم بأنفسهم فهم لا يسعون إلى أحد سواء كان من المقيمين بالمنطقة أو من خارجها . وتتندى نسبة هذه الاستجابات لتصل إلى حوالي ٣٪ من جملة الاستجابات .

غير أنه من الخطأ أن نتصور وجود هذه الفواصل الحادة بين السكان تجاه الأفراد ، أو الهيئات التي يستعينون بهم في حل مشكلاتهم حسبما ورد بالمجموعات السابقة فهناك تداخل واضح وتشابك بينهم من حيث استعانة الساكن بفرد أو أكثر (وبهيئة أو أكثر) في ذات الوقت . فقد يستعين السكان مثلاً بالتربى ، والشرطة ، وكبار السن في الوقت نفسه ، ويرجع ذلك أساساً لطبيعة المشكلة ، ودرجة تفاقمها ، وشمول تأثيراتها للمنطقة (مثل مشكلات المياه ، والكهرباء ، والصرف الصحي وما إلى ذلك) .

[ويوضح الجدول رقم (٢٠) البيانات التفصيلية لاستجابات المجموعات الست نحو المتغير السابق] .

١ - أما الحلول التي يقترحها السكان للتغلب على المشكلات المثارة سلفاً (والتي جددت أهم أسبابها ، وأشير الى الأفراد وانهيئات.الذى ولجأ اليه اليوم السكان طمعا في حل لها) فيمكن تصنيفها طبقا لنوعية المشكلة على النحو التالي :

١ - **المسكن** : نظرا لأن المسكن هو المتغير الحاسم الذى تسبب في نشأة ظاهرة سكنى المقابر أصلا فإن توجه السكان مباشرة نحو هذا العنصر بالمقترحات يعد أمرا طبيعيا ومنطقيا . فقد أجمعت نسبة كبرى من السكان على أن إيجاد المسكن المناسب لهم هو الحل الجذري - من وجهة نظرهم - للمشكلات التى يعانون . الا أنهم انقسموا فيما بينهم حول مكان ذلك المسكن وموقعه وذلك كما يلى :

- أظهر البعض (وتصل نسبته الى حوالى ٣٢٪ من اجمالى المبحوثين . كنسبة متوسطة بمناطق الدراسة الأربع) تفضيله للسكنى داخل منطقة المقابر التى يقطنها (ولكن بمساكن عادية وليس بأحواش) على أن تزود بكافة المرافق والخدمات التى حرموا منها (وبخاصة المياه) . غير أن نسبة ضئيلة (٧٪) كانت أكثر ارتباطا بالواقع وأقل أملا في حدوث تغيير في نمط السكنى فلم تر أكثر من ضرورة نقلهم الى حوش آخر تتوافر به الخدمات والمرافق .

ومسواء فضل السكان الإقامة في أحواش مناسبة ، أو بمساكن . تقام بذات المنطقة فإن ذلك يعكس بصورة مباشرة حجم المصالح التى تربط السكان بهذه المنطقة وحرصهم الشديد على الإقامة بها وعدم تركها [وبخاصة أولئك الذين يعملون بمهن ترتبط مباشرة بالمنطقة (مثل أعمال الدفن وخلافه)] . كما أن ذلك يعكس أيضا وعيا واضحا لدى السكان بحجم مشكلة الاسكان على المستوى القومى وأنه لا سبيل الى حلها الا بهذه الطريقة .

- أبدى البعض الآخر (وتبلغ نسبته حوالى ٦١٪ من اجمالى العينة)

إصراره على ترك المنطقة والسكنى خارج منطقة المقابر إلا أنهم تحفظوا كثيراً أمام مقترحات عدة أهمها : إيجار المسكن وخشية المخاللة فيه . (لدرجة أن البعض قد اقترح أن تقوم الدولة بتسكينهم مجاناً) ، وسعة المسكن وتزويده بالمرافق والخدمات اللازمة ، ومدى قربه من منطقة المقابر حيث يعمل بعضهم . ومن اللافت أن الاستجابة لهذا المقترح كانت محدودة سلفاً بالمستوى الاقتصادي والاجتماعى للأسرة حيث انضج وجود علاقة ارتباطية قوية بين هذا المستوى والرغبة في ترك المنطقة والسكنى خارجها .

وهناك مجموعة من الدوافع التى تقف وراء إصرار هذه النسبة الغالبة على ترك منطقة المقابر والسكنى خارجها منها : رهبة المكان والخوف من المعيشة فيه ويرتبط ذلك بما يؤمنون به من معتقدات وأساطير خرافية تتصل بالجان ، والعفاريت (فيشاع مثلاً أن العفاريت تظهر خلال أربعين يوماً من دفن الجثة وبخاصة لمن لقي مصرعه فى حادث أو ما شابه ذلك) مما يجعل معيشتهم مهددة بالخوف وعدم الاستقرار . كما أن الرغبة فى التخلص من التربى وسيطرته على مقدراتهم وبخاصة ما يتصل بالسكن ينعكس من خلال إصرار بعض السكان على ترك المنطقة . وتمثل الرغبة فى الاستقرار فى ظروف سكن طبيعية يظلها إطار مشروع يتحدد بطرفين أحدهما مالك ، والآخر مستأجر وتحكمهما علاقة تعاقدية ركناً متيناً فى مسألة ترك المنطقة . أما مستقبل الأبناء فقد شغل بال بعض السكان حيث اعتبر دافعاً — ضمن دوافع أخرى — للانتقال خارج المنطقة حيث يسعى الوالدان الى تهئية جو — اجتماعى واقتصادى — مختلف عما هو موجود بالمنطقة .

وتلعب مسألة الاعتقاد الدينى (التى تمنع الاقامة بالمقابر وتقتصر الاتصال بهذه المنطقة على الزيارة للعبرة فقط) دوراً غير حيوى فى دفع بعض السكان لترك المنطقة والسكنى خارجها .

٢ — المياه : اجمعت النسبة الغالبة من السكان بعينة الدراسة على

أن المياه تبتل العنصر الجوى لما يعانون من مشكلات ، ومن ثم فإن مقترحاتهم حيالها قد اتخذت بدائل عديدة أهمها : توصيل المياه لجميع الأحواش بالمنطقة ويستلزم ذلك إنشاء شبكة خاصة بكل منطقة وتوصيلات فرعية لكل حوش ، أو توصيل المياه لحوش التربة المسئول بالمنطقة على أن يقوم هو بعد ذلك بتوزيعها على كافة السكان بالمنطقة بدون مقابل ، أو يتم توصيل المياه لصانين عمومية بالمنطقة (وليس صنبورا واحدا كما هو قائم حاليا) ويمكن على كل صنبور حارس حمايتها وصيانتها .

٣- **الصرف الصحى :** ويقترح الأهالى عدة أساليب لوجود صرف صحى منظم يمنع ما يلاحظ بالمنطقة من طفح مستمر ومنها : إنشاء شبكة صرف صحى للمنطقة على أن تقوم الحكومة (ويمكن أن يشارك السكان القادرون معها) بمد مواسير فرعية الى كل الأحواش ، أو صيانة البيارات القائمة حاليا ونزحها باستمرار حتى لا تطفح ، كما أنه من الضرورى إنشاء دورات مياه عامة بالمنطقة حيث أن كثيرا من الأحواش لا تتوافر بها دورات مياه خاصة .

٤- **الكهرباء :** ويرى السكان أن توصيل الكهرباء لكافة المساكن بالمنطقة هو الأسلوب الأمثل لحل مشكلات الإضاءة بالأحواش وأن ذلك يلغى بطبيعة الحال الوصلات الكهربائية الفرعية التى اقيمت بشكل غير مشروع . كما أن العمل على انارة الطرق بالمنطقة يمثل مطلبا حيويا لكل السكان للقضاء على ظاهرة الخوف ، وأنهاء الجريمة وصور الانحراف السائدة حيث تتم كل هذه الانحرافات تحت ستر الاظلام الذى يسود المنطقة .

٥- **المواصلات :** يربط معظم افراد عينة الدراسة بين وسائل المواصلات السائدة ودرجة الاستقرار بالمنطقة . فالمواصلات بمسألة يومية يتعرض لها الفرد ويعانى منها ، ومن ثم يقترح الأهالى ضرورة العمل على

زيادة عدد « الأوتوبيسات » بالمنطقة وأهمية وصولها إلى داخل المنطقة وليس خارجها . ويجد البعض أن هذا لا يخرج عن كونه خلا جزئيا لأبد أن يرتبط بمسائل أخرى مثل تهديد الطرق ، وإقامة كوبري علوى للمركبات وآخر للمشاة وبخاصة في المناطق التي تتصل مباشرة بالطرق الرئيسية (مثل صلاح سالم ، والسيدة عائشة) .

٦ — **المواد الغذائية :** أجمع السكان على أن هناك صعوبات كثيرة تكتنف وصول الكميات المناسبة من المواد الغذائية بصفة منتظمة ويقترحون للقضاء على ذلك ضرورة إنشاء عدد مناسب من المجمعات الاستهلاكية التعاونية وتزويدها بكافة المواد الغذائية الضرورية ، وكذلك منافذ البيع « والإكشاك » ، والعربات المنقلة . كما يقترح البعض العمل على استخراج بطاقات تموينية خاصة بتلك المجمعات الاستهلاكية للسكان .

٧ — **الخدمات الصحية :** ويخالي البعض في مقترحاتهم تجاه الخدمات الصحية للدرجة التي يرون بها ضرورة إنشاء مستشفى حكومي لسكان المقابر . غير أن البعض الآخر يطالب بإنشاء مستشفى أو وحدة علاجية على أن يكون العلاج بأجر رمزي . ويتفق الجميع على أن مجرد وجود هيات لتقديم الخدمة الصحية دون وجود عنصرين رئيسيين هما : الطبيب المتمرس المتفرغ ، والعلاج الصحيح المتكامل ، لا يؤدي إلى تحقيق الغرض منها .

٨ — **الخدمات التعليمية :** فكثير من مناطق المقابر لا تتوفر بها أية مدارس (حتى المرحلة الأولى من التعليم) الأمر الذي يضطر معه الأهالي — الحريصين على تعليم أبنائهم — على إرسالهم إلى مدارس خارج المنطقة . ومن ثم فهم يقترحون إقامة مدارس داخل المنطقة ، وكذلك ينادون بضرورة تحسين مستوى التدريس بمختلف الوسائل .

٩ — **الأمن :** لقد اتفقت غالبية العظمى من أبناء المجتمع على أن تدعيم

الأمن بمنطقة المقابر هو السبيل الوحيد لاستقرار السكان بها ويرون أنه لتحقيق ذلك لا بد من إثبات الوجود الحقيقي للشرطة بالمنطقة (وليس مجرد انشاء نقطة شرطة خاصة بها) وذلك بالاكثار من دوريات الشرطة وبخاصة في فترة المساء .

ثانيا : الإبقاء فيزيقيا على المنطقة ، مع ادخال الحسينات اليها :

أفرزت لنا الدراسات الميدانية — نينا أفرزت — بدائل عديدة وتصورات عن الحلول التي ينبغى ان تطرح لمواجهة ظاهرة سكنى المقابر . ولعل أول هذه البدائل يتبدى في اقرار الوضع الحالى الذى توجد عليه منطقة المقابر فيرى كل من له مصلحة أو ارتباط بمجتمع المقابر ان هذه المنطقة ينبغى الإبقاء عليها على ان توجه اليها التحسينات اللازمة عن طريق تزويدها بالخدمات والمرافق .

ويستند هذا البديل الى مبررات عديدة نذكر منها خمسة رئيسية :

الأول : تركيز السكان ، والكثافة السكانية العالية :

فتمتيز منطقة سكنى المقابر بتركز واضح للسكان حيث ينتقل اليها بصفة مستمرة مزيد من الأسر ذات الأحجام الكبيرة . ولا يتم انتقالها بشكل منظم أو مخطط له سلفا ، وانما ترتبط المسألة بالمتاح من الأحوالى التى لم تسكن بعد ، ويهدى السباح بسكنائها ، ويقدرة « المعلم » ، او « التبرى » على اسكان هؤلاء الوافدين الجدد . وقد أدى ذلك الى ارتفاع فى الكثافة السكانية العالية لمجتمع المقابر بالمنطقة على اتساعها قد ضاقت بسكاتها الأمر الذى يصعب معه — من وجهة نظر أصحاب هذا البديل ومؤيديه — ان يتم نقلهم الى منطقة — او مناطق — أخرى سواء كانت مجاورة أو غير ذلك .

الثانى : ارتباط السكان بالتماط من نوعية مميزة لمجتمع المقابر :

من الأمور اللاتفة بمجتمع المقابر وجود اتباط معينة من المهن ترتبط مباشرة بمنطقة المقابر فهناك مثلا عمليات الدفن وما يصاحبها من أعمال فرعية

تعود على كثير من الأفراد بالنفع ، كما أن هناك فرقاً كالملة من مثرنى القرآن ، ومحترفى الشحاذة والتسول تنتهز فرصة الزيارات الموسمية المنتظمة التى يقوم بها اصحاب الاحواش لذويهم المتوفين . ومن الطبيعى أن يرتبط الفرد بمهنته والمنطقة التى تتاح بها هذه المهنة ولعل ما يضيف الى ذلك صعوبة أكثر هو أن هذه النوعيات من المهن تورث بين أفراد الأسرة الأبر الذى يصير معه التخلّى عنها — بالانتقال من المنطقة كلية — أمرا بالغ الصعوبة .

الثالث : صعوبة ايجاد بديل سكى مناسب فى وجود مشكلة الاسكان الحادة :

من بين الاستجابات العديدة التى قيلت من خلال الدراسة الميدانية أن البعض يفضل الاستقرار فى المعيشة بذات المنطقة حيث أن الأمل يكاد يكون معدوماً فى الانتقال الى منطقة أخرى ذلك أن استحكام مشكلة الاسكان عموماً — على المستوى القومى — تجعل من الصعوبة بمكان تصور حلول جذرية من ضمنها نقل السكان بعيداً عن هذه المناطق . فالاستجابة هنا واقعية الى حد بعيد فضلاً عن انسجامها مع الاطار العام للحلول المقترحة تجاه المشكلات المجتمعية الأخرى (وبخاصة تلك التى تكون الدولة فيها طرفاً واضحاً)

الرابع — تبنى نوعية الحياة بسبب تدهور المرافق والخدمات :

لنلاحظ أن هذا البديل قد أثر مقترناً بشرط أساسى يتبدى فى ضرورة ادخال تحسينات الى المنطقة ولم تكن هذه التحسينات من قبيل الرقاهية أو الكماليات وإنما هى أساسية وحيوية للاستيطان البشرى عموماً . فمنها نذكر على سبيل المثال : تزويد المنطقة بالمياه وتوصيلها الى المساكن ، واتاحة الصرف الصحى ، وتوصيل المساكن بالتيار الكهربى ، واقامة المدارس والوحدات الصحية اللازمة .

ولم يؤد هذا التدهور سوى الى مزيد من الانخفاض فى مستويات معيشة السكان اقتصادياً واجتماعياً وكذلك الى زيادة ارتباطهم بالمنطقة

التي يعيشون بها حيث يجنونها مصدرا لرزقهم .. ومن ثم فهم يركزون كل مقترحاتهم حول الإقامة بالمنطقة. ويضيفون الى ذلك نقط ضرورة تحسين مستوى الخدمات والمرافق بها . وكان من اللافت في استجابات المبحوثين في هذا المصدد أن نسبة كبيرة منهم (٧٠ تصل الى حوالي ٦٥ ٪) قد اقترحت أن ينتقلوا فقط من الأحواش الى مساكن عادية بنفس المنطقة (فهناك نطاق سكنى ملاصق تماما للأحواش بمنطقة المقابر ويرتبط بالسكان والأنشطة القائمة ارتباطا عضويا) .

الخامس — الانخفاض العام لمستويات دخول السكان :

فقد كان الاعتبار الأساسي الذي يمنع نسبة غير قليلة من السكان (٣٢ ٪) من مجرد التفكير في ترك المنطقة والانتقال الى سكن آخر بمنطقة أخرى يتل في مسألة الإيجار الشهري المرتفع المطلوب بالسكن الجديد ، فضلا عما يرتبط بعملية البحث من سكن من متطلبات مادية كثيرة لا مثل مقدم الإيجار ، « والخلو » وما الى ذلك) لا يقدر ساكن المقابر ذى الدخل المحدود على تحملها ، الأمر الذي يجعله قابعا في حوش ولا يفكر في تركه .

السادس — تحقيق مصالح بعض الفئات من الإبقاء على المنطقة :

فقد أفرزت نتائج الدراسة الميدانية تحليلا لبناء القوة السائد بهجتمع المقابر حيث اتضح أن فئة « المعلمين » « والتربية » يحتلون القمة من حيث هذا البناء فهم الذين يسبحون أساسا بدخول مساكن الى هذه المنطقة ويتولون عملية تسكينهم بالأحواش ويفرضون عليهم بمقابل ذلك مبالغ شهرية — تتفاوت حسب مستوى الساكن وإمكاناته — فضلا من أجور شبه ثابتة لنقل المياه اليهم أو تزويدهم بها (إذا كان بالحوش مصدر مياه) وكذلك لقاء توصيل التيار الكهربى .. ومن ثم فهم أكثر الناس دفاعا عن بقاء الوضع الحال كما هو عليه ولعلمهم هم الوحيدون الذين لا يطالبون بإدخال تحسينات الى المنطقة حيث يفيدون من تدهور المرافق وتدنيها .

ولم تغفل الدراسة الميدانية أن تسال السكان مباشرة عما اذا كانت

لديهم رغبة في الانتقال الى مسكن آخر (بافتراض وجوده) خارج منطقة المقابر . وكانت النسبة المشار اليها سلفا (٣٢ ٪) هي التي لم يكن لديها مثل هذه الرغبة غير أن السؤال المطبق الذي طرأ على ذلك قد تحدد في اسباب عدم وجود هذه الرغبة لديهم فكانت الاستجابة محددة على النحو التالي :

— تجبعت معظم الاستجابات بنسبة بلغت حوالى ٦٥ ٪ في مسألة الارتفاع المتوقع للقيمة الايجارية للسكن خارج المقابر وانهم هنا (اى في الأحواش) اما يقيمون مجانا لقاء حراستهم للحوش وخدمتهم لأصحابه عند الزيارة (ويتم ذلك بالاتفاق مع أصحاب الحوش) ، او بأجر زهيد يعطونه للترى — في الغالب — نظير تسكينهم فيه .

— أما الذين قرروا أن السبب الرئيسى هو وجودهم وسط اقاربهم وذويهم وأن انتقلهم الى هذه المنطقة كان من ضمن دوافعه وجود أولئك ، فقد تحددت نسبتهم بحوالى ١٢ ٪ من جملة الاستجابات .

— وكان العمل داخل المنطقة يمثل أساسا متينا رفضت بناء عليه نسبة بلغت حوالى ١١ ٪ الانتقال من هذه المنطقة الى خارجها حيث تدر عليهم الأعمال المرتبطة بها — وبخاصة ما يتصل منها بالدفن — دخلا ثابتا .

— وتضاعلت بعد ذلك الاستجابات التي تدور حول الرضا والقناعة ، وحراسة الحوش ، والرغبة في التمتع بهدوء السكن بمنطقة المقابر ، وما الى ذلك من اسباب غير منطقية أو مقنعة .
[ويوضح الجدول رقم (٢١) بالملحق تفصيلا لهذه الأسباب التي نبرر الأخذ بهذا البديل] .

ثالثا : نقل المقابر الى منطقة أخرى ، واعادة تخطيط المنطقة جنريا ، وبناء مساكن جديدة :

إذا كان البديل السابق يعكس وضعنا حاليا لمنطقة المقابر بالقاهرة ،

شان البديل الثاني — الذى نحن بصدد دراسته الآن — يصور وضعاً **مثالياً** لما ينبغى أن تكون عليه هذه المنطقة مستقبلياً . فهو يستند الى فرضية مؤداها : أن هذه المنطقة لا تصلح سواء من حيث : الموقع ، او العلاقات المكانية بغيرها من المناطق ، او النشاط السائد لدفن الموتى ومن ثم فهو ليست مثالية كمنطقة مقابر وانما هى نموذجية اذا ما اعيد تخطيطها بإزالة ما بها من أحواش ومقابر لتنتقل الى مناطق أخرى ، وإقامة مجمعات سكنية جديدة إذ أن المنطقة تعد امتداداً طبيعياً لما يجاورها من مناطق (ليست مخصصة أصلاً للدفن) وتتشابه معها الى حد التطبيق أحياناً في نوعية الحياة بعناصرها المختلفة (باستثناء النمط السكنى) ، وفى النشاط الاقتصادي للسكان (باستثناء أعمال الدفن وما إليها) .

وكما استند اقتراح البديل السابق الى مجموعة من الاعتبارات أو المبررات ، فإن لهذا البديل أيضاً مبرراته التى يعتمد عليها (سواء كان مصدرها الأفراد ، أو الدولة) ويمكن إيجازها فى أربعة رئيسية :

الأول : أن المقابر لم تخصص أصلاً للسكن :

فالمناطق التى يقيم بها السكان الآن بالمقابر لم تكن مخصصة فى يوم من الأيام للسكنى المستقرة الدائمة (كما اتضح من التحليل التاريخى بالفصل الأول) وانما استغلت الحجرات التى أنشئت بهدف تحقيق راحة الزائرين لذويهم الموتى لبعض الوقت (لا يزيد بحال من الأحوال عن يوم أو يومين) فى السكن الدائم وللسنوات غير محدودة وكأنها نمط سكنى عاى يخصص لأفراد ليتوارثه ابنائهم من بعدهم .

الثانى : التداخل مع الاتماط العمرانية المجاورة :

نجم عن النمو العمرانى مترامى الأطراف بالقاهرة أن صارت مناطق المقابر مجاورة ، بل ومتخللة للأحياء السكنية الأخرى ، فبعد أن كانت منذ مائة سنة تقريباً منطقة منعزلة — أو تكاد — عن بقية أجزاء العمور القاهرى أصبحت جزءاً لا يتجزأ منه تتكامل معه وتتصلق . ومن اللافت أن نموذج

السكنى بأحواش المقابر صار أمرا عاديا غير مستغرب سواء بالنسبة لسكانه أو جيرانهم القريبين بأحياء مجاورة لهم وملاصقة . وشهدت العقود الثلاثة الأخيرة تكون « ظهر سكى » بمنطقة المقابر خارج الأحواش وهو لا يخرج عن كونه منازل عادية الا أنها تطل على الأحواش مباشرة فهم مشيدة في المساحات البينية التى كانت تتصل فيما بين الأحواش . ومن ثم فإن هذا البديل يؤكد على ضرورة إعادة تخطيط المنطقة بعد نقل المقابر الى منطقة امتداد بعيدة بمدينة القاهرة ، وبناء مساكن جديدة بالمنطقة كلها حتى تصبح بمثابة امتداد طبيعى لما يجاورها من أحياء ولا يفصل بينها آنذاك نمط سكى غريب كالأحواش المقابر .

الثالث : تركيز السكان وتدنى مستويات معيشتهم وتعرضهم للاستغلال والابتزاز .

نقد ساعدت مسألة تركيز السكان في هذه المنطقة بالمستويات الاجتماعية - الاقتصادية المنخفضة (التى سبقت الإشارة إليها) مع وجودهم بنمط سكى غريب فيزيقيا وشاذ قانونيا على تعرض السكان لأنماط عديدة من الاستغلال والابتزاز لعل أوضحها ما يفرضه بعض الأمراد المسيطرين بمجتمع المقابر (مثل التربى) عليهم من اتاوات نظير السكن ، وتزويدهم بالمياه والأتارة وغير ذلك من الخدمات .

الرابع : القضاء على صور الجريمة والانحراف التى تمارس بالمقابر :

نقد أمدتنا نتائج الدراسة الميدانية التى أجريت بمعلومات تؤكد ما كان يعد فيما مضى من قبيل الاشاعات وهو ما يتصل باستخدام هذه المناطق كمكان للاختباء وممارسة صور الجريمة والانحراف المختلفة ابتداء بسرقة الجثث (وهو نمط من الجرائم اتاحه وجود هذا النموذج السكى) وانتهاء مآخذ هذه الأحواش أو كارا لتجمع أفراد عصابات القتل والنشل وغير ذلك ، ومرورا بالاعتداء على هذه المنطقة ككل كمكان للاختباء والنهرب من الأحكام القضائية ويساعد على ذلك وجود من يتستر عليهم ويحميهم .

غير أننا لا نستطيع أن نقترح هذا البديل هكذا على إطلاقه دون

التبصير بوجود بعض القيود والمعوقات التي لابد أن تؤخذ في الاعتبار من التفكير فيه حيث أن أى مقترح يتم بدون دراسة للقيود التي قد تحد من فعاليته يصير عبثا بل قد يؤدي الى عكس ما هو متوقع منه .

ويمكن أن نشير الى هذه القيود على النحو التالي :

١ — أين يقيم سكان المقابر حتى يتم تخطيط وبناء مساكن جديدة ؟

وهو تساؤل منطقي ومن الطبيعي أن يثار فاعداد السكان ليست قليلة بالصورة التي تجعلنا نهون من شأنهم ، أو لا نفكر في المكان الذي ينتقلون اليه حتى يتم تجديد المنطقة وبناء مساكن جديدة ومن الضروري ان نضع في اعتبارنا المكان الذي اليه ينتقلون وهل هو مؤقت أو دائم ؟ وهل من المتوقع أن يعودون ثانية الى المنطقة بعد تجديدها ؟ وما هي الشروط التي توضع لذلك ؟ وغير هذا من الاعتبارات الهامة التي ترتبط باستيطان جماعات من البشر بمنطقة معينة .

٢ — بناء القوة السائد ، وانهاط الاستغلال الى قائمة :

فمن الطبيعي أن تنشأ معارضة شديدة ومستمرة لمجرد التفكير في هذا البديل من قبل جماعات الضغط المسيطرة على المنطقة والمنطقة اساسا في « المعلم » ، و « والتري » حيث أن وجودهم بهذه المنطقة مرتبط باستمرارها فتميط الأعمال الذي يمارسونه وفرض الأنوات وانهاط الاستغلال مسائل مرتبطة بطبيعة المنطقة واستمرار كونها مناطق مقابر .

٣ — ضرورة اختيار موقع مثالي لمنطقة المقابر الجديدة :

فالظروف التي أدت الى بروز ظاهرة سكنى المقابر بهذه المناطق لا ينبغي أن تتكرر ثانية بمنطقة أخرى فهناك ضرورة ماسة لاختيار الموقع الجديد بحيث يكون بعيدا قدر الامكان عن المناطق السكنية المتوقعة مستقبلا . كما أن النمط الفيزيقي الذي ينبغي أن تكون عليه المقبرة بالمناطق الجديدة يتحتم الا يسمح بعملية السكنى في الاصل

فلا تلحق بها حجرات ، أو دورات مياه ولا ينبغي أن تكون متسعة بشكل يتيح إقامة الحجرات وأماكن السكن .

• • • وقد أثبتت الدراسة الميدانية في هذا الصدد أن نسبة من المقيمين بالمقابر تصل الى حوالي ٧٤٪ من أفراد العينة قد وافقت « نورا » على الانتقال الى سكن خارج المقابر بينما لم تزد نسبة غير الموافقين عن ٧٪ . أما الذين علقوا موافقتهم بتوافر شروط معينة فقد انقسموا الى فئتين الأولى يوافق على الانتقال الى سكن جديد بشرط رخص ايجاره (وتبلغ نسبة انصاره حوالي ١٤٪) أما الثانية فيعلق موافقته على قرب السكن من العمل وتصل نسبة مؤيديه الى حوالي ٤٤٪ .

[وتوضح هذه النتائج بشكل تفصيلي من خلال الجدول رقم (٢٢)

بالملاحق] •

رابعا : تحريك السكان الى مناطق اسكان جديدة مع الإبقاء على هذه الأحياء كمناطق مقابر فقط :

إذا كان البديل الأول يقسم بالواتعية الشديدة لدرجة التسليم بالأمر الواقع تقريبا ، ويسرف البديل الثاني في المثالية لدرجة الخيال أحيانا ؛ فإن البديل الثالث يعد بمثابة علاج وقتي لهذه الظاهرة المزمنة شديدة التعقيد والتركيب . ذلك أنه بديل يدمو الى التعامل مع البشر أكثر من التعامل مع المكان فهو يستهدف تحريك السكان الى مناطق جديدة وبعيدة عن المقابر ، وفي ذات الوقت يبقى على هذه المناطق كما هي ويقتصرها على عمليات الدفن فقط دون السكن والاقامة .

ولهذا البديل — كما كان لغيره — مبررات يمكن تلخيصها من وجهة نظر مؤيديه في ثلاثة رئيسية :

الأول — وجود سكان آخرين غير سكان المقابر بذات المنطقة :

وقد كشفت الدراسة الميدانية بما استخدمته من أدوات (ومنها اللقاءات

خارج الأحياء (وبخاصة بمنطقتى الامام الشافعى ، والفخر) وذلك بالنسبة لفكرة ايجاد سكن آخر خارج هذه المنطقة كلية وكان مبررهم فى الرضى انهم لا يشعرون على وجه الاطلاق بمشكلة الاقامة بالأحياء التى يواجهها الآخرون ، وأن وجودهم بهذه المنطقة لا يعنى شيئا بالنسبة لهم نمثله — من وجهة نظرهم — مثل أى « حى شعبي » آخر له ذات المزايا ونفس العيوب . ونظرا لما يمثله حجم هذه الفئة من السكان من أهمية فان الإبقاء على هذه الأحياء — فى حدود هذا البديل — يعد أمرا لازما .

النتي : انه بسؤال معظم سكان الأحياء عن مدى رغبتهم فى العودة ثانية الى المنطقة بافتراض ازالة الأحياء واقامة مساكن جديدة محلها اجابت نسبة عالية (٨٤ ٪ تقريبا) بعدم رغبتهم فى ذلك وأنه اذا تحقق هذا الأمل فانهم سيسبقون فى المناطق البعيدة عن المقابر . ولذلك يتوقف هذا البديل كثيرا عند تساؤل مؤداه : ولن نقيم اذن مساكن جديدة بذات المنطقة اذا كان السكان لا يرغبون فى العودة إليها ؟

الثالث : ان مسألة الإبقاء على هذه الأحياء كمناطق مقابر فقط يستند أيضا الى الصعوبات الشديدة التى تكثف نقل المقابر التى توجد بهذه المناطق جيبها الى مناطق أخرى فهى تشكل ما يقرب من ٩٥ ٪ من المقابر بالقاهرة (وتتوزع النسبة الباقية فى أحياء مصر الجديدة ، ومدينة نصر) ومن ثم تصير مسألة الإبقاء عليها مرتبطة بحجمها الهائل ، وبهدى التوفيق فى الحصول على مناطق أخرى بديلة بشكل تدريجى .

أما المشكلات أو المواقف التى تقف أمام تحقيق هذا البديل فيمكن ايجازها على النحو التالى :

١ - انه بافتراض اقرار هذا البديل لعلاج ظاهرة سكنى المقابر فما هى الضوابط التى تضمن عدم تكون ذات الظاهرة من جديد ؟ فالأحياء ستكون فارغة من سكانها ونمطها الفيزيقي قائم كما هو ، وبناء القوة مستمر على وضعه حيث انه مرتبط بأعمال الدفن المستمرة

بالمنطقة ، ومن ثم ينبغي التفكير أما : في إيجاد ضوابط تمنع تكرار تكون الظاهرة في المستقبل ، أو تغيير الظروف المصاحبة لنشأتها .

٣. — أن وجود المقابر بنمطها الحالي لن يغير من أسلوب الزيارات التي تتم لها في مناسبات عديدة الأمر الذي يخلق معه حتما انهماكا من المستفيدين منها وسيغريهم هذا الوضع على الاقامة الدائمة بها تحقيقا للنفع والفائدة .

٣ — أن خلو الأحواش من الساكنين ووجودها كظهير سكتي لمناطق أخرى ، وعزلتها الفيزيائية (رغم توسطها المكاني بالقاهرة) كل هذه الظروف مستشجع بالقطع على اتخاذها مأوى للمجرمين ، ومكانا للاختباء وممارسة الجرائم .

خاتمة

لم تكن مسألة سكنى المقابر سوى واحدة من الظواهر التى نشأت بفعل التراكم التاريخى والتكوين البنائى للمجتمع المصرى بعامة ، والقاهري بخاصة . غير أن الظروف السيسيواقتصادية المعاصرة للمجتمع قد أضافت أبعادا جديدة لذات الظاهرة : فانخفاض متوسط الدخل ، والصعوبة الشديدة فى إمكانية الحصول على مسكن ، وانخفاض معدلات الخدمات والمرافق ، وتدنى مستويات الحياة بصفة عامة . . . الخ كلها عوامل أدت الى تفاقم الظاهرة بشكل حاد نتيجة لتعقد مكوناتها وعناصرها ، وبالتالي آثارها ونتائجها .

وتتكامل ظاهرة سكنى المقابر مع المشكلات الحضرية للمجتمع الكلى بحيث يصعب فصلها عنها فهى نابعة منها ، ومؤثرة فيها وبالتالي متوحدة معها ؛ ومن ثم كانت هناك ضرورة ملحة لدراسة هذه الظاهرة فى محيط الظواهر الأخرى المرتبطة بها والتى تشكل أسبابا لها بقدر ما تمثل فى ذات الوقت نتائج وآثار .

وإذا كانت منطقة سكنى المقابر بالقاهرة تمثل نموذجا يمكن أن يندرج ضمن ما يسمى بالمناطق المتخلقة بالمدينة ؛ فإنها قد اكتسبت هذه الصفة نتيجة للظروف التى أحاطت بها فهى متسقة فى خصائصها مع نمط المناطق المتخلقة فى معظم النواحي ويضاف إليها عنصرا مميزا لها دون غيرها وهو إقامة السكان بأحواش المقابر ، فهو اختلاف فيزيقى فى الأصل تستتبعه اختلافات أخرى عديدة . ولا يمكن الاستهانة بهذا الاختلاف كعنصر مميز لمناطق سكنى المقابر بالقاهرة فبدونه لم يكن بوسعنا وصف هذه المنطقة بالتخلف فهى كمنطقة مقابر فقط لا يمكن أن توصف بذلك أما حين استقر بها السكان وانخفضوا ماوى دائما لهم ظهرت المشكلات نتيجة تعاملهم مع اطلال مكائى — فيزيقى مختلف .

وقد أمدنا التحليل السابق — سواء المعتمد على الفرضيات النظرية أو المستند الى الدراسة الميدانية — الى خطوة تفسر نشأة الظاهرة

اعتمادا على مشكلات معاصرة تم بالمجتمع الحضري المميز لمدينة القاهرة
 (وبخاصة ما يتعلق منها بمسألة التضم الحضرى) وانما ينبغي — وتبل
 ذلك — أن نبحث فى العوامل البنائية — التاريخية التى كانت وراء نشأة
 الظاهرة وتكونها . ولعل يمكن الخطأ — حين نعكس هذا الترتيب — يتبدى
 فى أننا حين نعالج التضم الحضرى باعتباره سببا أساسيا فى نشأة
 ظواهر سكنى المقابر نكون قد تغافلنا عن العامل الرئيسى فى تكون الظاهرة
 (فهى ترجع الى عوامل بنائية — تاريخية) فى الوقت الذى نركز فيه على
 عامل فرعى بمصاحب لأوضاع الظاهرة المعاصرة ، ومن ثم نخلط فى تصور
 سبل العلاج التى يمكن أن تؤدي الى التخفيف من حدة الظاهرة .

فاذا كانت مسألة « الموت » مثلا هى الميزة لهذه المناطق من غيرها
 من « بؤر » التخلف بمدينة القاهرة ، فانه من المفيد أن نتعرف على الكيفية
 التى يتعامل بمقتضاها السكان تجاه المسألة اذ أنها تقف بنا على العوامل
 التى دفعت بهم للسكنى بهذه المنطقة وكذلك أسلوب الحياة الذى يعيشون
 فضلا من أنماط التفكير والسلوك تجاه المشكلات الخاصة التى يتعرضون
 لها ، والمسائل العامة التى ترتبط بمجتمعهم وبيئاتهم ولا مناص من التعامل
 معها .

ومن اللافت أن بعض البدائل التى طرحت — فيها سبق — لمواجهة
 الظاهرة قد ركز على أهمية نقل السكان من هذه المناطق الى أخرى جديدة ،
 الأمر الذى يعكس استحالة الحياة بهذا النمط السكنى الشاذ (حوش
 المخبرة) . وتخصص المنطقة بعد ذلك اما لدفن الموتى فقط ، أو تزال
 الجبانات منها وتنقل الى مكان آخر كى يستغل حيزها المكافئ فى أى
 استخدام مفيد .

لما لو أردنا تقييما للجوانب المنهجية التى اتبعت فى الدراسة فانه
 ينبغي أن نبدأ بتحديد الإطار التصورى الذى انطلقت منه وسارت على
 هديه . فقد تبلور هذا الإطار فى الفرضية التى أشرنا اليها سلفا ومضمونها

ان هذه الظاهرة لا ترجع إلى ظروف معاصرة افرزتها وحددت مجالها وهو ما يرتبط بقضية التضخم الحضرى التى أصابت مدينة القاهرة ، وانما تعود في الأصل لمسائل بنيائية — تاريخية متصلة في كيان المجتمع المصرى بعبارة والمجتمع القاهرى بخاصة ، وانه في دراسة هذه « المسائل » توضيح لنشأة الظاهرة ، وتحليل لأهم مكوناتها ، وتحديد لأساليب مواجهتها .

ولعل ذلك يفرز تساؤلا منطقيا مؤداه : اذا افترضنا وتغير الاطار التصورى الذى تتبناه الدراسة فهم بالازم أن يختلف المدخل الذى سارت على هديه ؟ لقد أثرت مثل هذه القضية كثيرا — كمسألة منهجية — في معظم الدراسات الاجتماعية وانتهت — دون الدخول في تفاصيل وقد تبعدنا عن موضوع دراستنا — الى أن تغير الاطار التصورى لا يؤدي فقط الى اختلاف المدخل وانما ايضا الى اختلاف المنهج ، وتباين الأداة ومن ثم الى تباين طريقة الدراسة الأمر الذى يؤدي الى نتائج قد تختلف كثيرا من دراسة الأخرى .

ولعل السبب في ذلك يرجع الى أن الاطار التصورى للدراسة يحدد معه توجه الباحث ، ومجال اهتمامه ، والمسائل التى يركز عليها . ويعطيها أوزانا نسبية أكبر ، مع ما يرتبط بذلك من فروض وتساؤلات تختلف بالطبع — ليس فقط من حيث مضمونها وانما من حيث توجهها العام — اذا ما تغير ذلك الاطار . واختلف ، ويتبع هذا تبانيا في نوعية النتائج والاستنتاجات .

ورغم أن منهجنا في الدراسة كان سوسيولوجيا — انثروبولوجيا ، الا أنه أعطى وزنا نسبيا أكبر لجانبه السوسيولوجى الأمر الذى تسبب عنه نقصا معينا في المعلومات الكيفية التى كان من الممكن الحصول عليها لو اتبعت الدراسة منهجا انثروبولوجيا صرفا .

وقد افادتنا نتائج الدراسة بأن مشكلة هذه المناطق لا تحتاج الى وصف كمى — رقمى بقدر ما تتطلب تحليلا كيفيا للمعطيات الواقعية القائمة بالمجتمع ، فهى لا تخرج عن كونها منطقة متخلفة بمدينة القاهرة وتتضمن

شكل السمات المميزة لهذه النوعية من المناطق ؛ ولذا فمن الأهمية بمكان أن نعلمس الجوانب الخاصة لمنطقة سكنى المقابر وهي تدور كلها حول « السكان يمكن مخصص أصلا للدفن » . ولعل هذه السمة المميزة هي التي ينبغي لها أن تفرض المنهج المناسب الذي يصل بنا الى تحقيق الهدف الأساسي المقترضى تجديده سلفا .

ولما كان الهدف من دراستنا الراهنة وصفا في الأصل لنهبط من الحياة الاجتماعية — الثقافية لجماعات من السكان يقطنون منطقة جغرافية محددة ، وتبميز بنمط سكنى شاذ (هو أحواش المقابر) ، فإن المنهج السوسيولوجي — الأنثروبولوجي كان مناسباً لتحقيق هذا الهدف . وكانت أدوات الدراسة (بمثابة في استمارة الاستبيان أساسا وفي المقابلات الجماعية بشكل مساعد) متسقة الى حد كبير مع أهداف الدراسة . أما لو تغيرت هذه الأهداف — مع ما يرتبط بذلك من تغير في الإطار والمحل — فإن أدوات الدراسة سوف تختلف بالقطع . فلو قدر لهذه الدراسة مثلا أن تتكرر أو تتابع فإن تغير المناهج والأدوات يصير أمرا حتميا ينتهي بطبيعة الحال الى اختلاف في النتائج .

ومن الطبيعي أن تثير الدراسة عددا من القضايا الهامة والحيوية التي ، وأن كانت معلومة من قبل إلا أنها كانت تفتقر الى التحليل العلمي والرؤية الفاحصة وذلك لغياب الدراسات الميدانية التي ينبغي أن تكون هي الأساس في التعرف على هذا النمط من المجتمعات .

وإذا كنا قد اطلقنا على هذه المناطق تجاوزا تعبير « مجتمع المقابر » فإن ذلك كان من قبيل الافتراض العلمي ليس إلا فإذا كانت (هذه المناطق) تمثل ثقافة نوعية مميزة لها ومختلفة عن غيرها فانه يصبح آنذاك أن يطلق عليها التعبير السابق .

غير أن الدراسة قد وافقنا ببعض النتائج التي تؤكد عدم تميز هذه المناطق وسكانها ثقافيا أو اجتماعيا فهي ليست منطلق مقلدة أو هامشية

(بالمفهوم الثقافى) كما أنها ليست معزولة أو نائية (بالمعنى المكائى) ؛ وإنما هى نقط مناطق ذات طبيعة خاصة فرضت عليها من خلال النمط السكى الشائع بها وهو أحوأش المقابر .

ولا شك أن عملية سكى هذه المناطق تختلف دواعيها ، وتباين من حيث أنماط الحياة بها ، وتتفاوت المشكلات الناجمة عنها . ولعل المؤشر الصادق على ذلك قد تبدى من خلال استجابات السكان المتنين الى أجيل متعاقبة (تصل الى ثلاثة أجيال) حيث أنها كانت متفاوتة أشد التفاوت . بالنسبة لذات العنصر سواء كان يتعلق بالدائع الذى أتى بهم الى المنطقة ، أو نمط الحياة التى يعيشون ، أو المشكلة التى منها يعانون .

وإذا دققنا النظر فى نوعية المشكلات التى تتعلق بنمط الحياة لسكان المقابر لما وجدنا فيها اختلافا ملحوظا عن تلك التى يعانى منها سكان القاهرة بعامة والمناطق المتخلفة منها بخاصة . وعندما نتجاوز قليلا عن النمط السكى الشائع فى كل ، فإننا نجد أنها ذات المشكلات فائيا غير متوافرة ، والاضاءة غير متاحة ، كما أن الطرق والشوارع غير معدة للاستخدام البشرى ، فضلا عن تدنى مستوى الخدمات عمومها والتعليمية والصحية . منها خصوصا ، أما ما يضاف الى هذه المنطقة فهو حياة الناس جنبا الى جنب مع الأموات فإذا افترضنا هذه الفكرة مضمونها ومعناها وصار ان تعامل معها طبيعيا وعاديا — وهذا ما هو واقع بالفعل — فإن السكى بهذه المناطق والحياة المستقرة بها تصير مسألة لا غضاضة فيها ولا حرج (على الأقل من قبل سكانها) وتتحول مشكلاتهم الى أن نمط الشائع للمشكلات بالمجتمع الكلى ، ولا تصبح للمنطقة آنذاك أية خصوصية تميزها .

ورغم ما لهذه الظاهرة من أصول تاريخية تضرب بجذورها الى أعماق التاريخ المصرى البعيد ، فإننا لا نستطيع أن نهون من أمر الظروف المحاصرة التى أدت الى تفاقم الظاهرة وزيادة حدتها . فلا شك أن حدة مسألة الإسكان مثلا (بمصر عموما ، وبالقاهرة خصوصا) قد جلبت معها وافدين،

جدد — وبشكل يومي تقريبا — الى منطقة المقابر لسكناها والانتلبة بها .
كما تلعب الهجرة الرويفية — الحضرية المتجهة مباشرة الى القاهرة دورا
حيويا في تغذية الأحياء المتظلمة بعامة ومنطقة المقابر بخاصة ، بالسكان
الذين يجدون فيها مقرا دائما لهم . وبخاصة اذا ارتبطت هذه الهجرة بنجاحهم
في الحصول على عمل دائم — أو شبه دائم — بالمنطقة ذاتها .

ومن هنا كانت الحاجة ماسة وحيوية لمنابعة مثل هذه الدراسات.
ميدانيا حتى يمكن التعرف واتعيا على ظروف تكون المشكلات ونائياتها في
البنية الاجتماعية والاقتصادية لمثل هذه المجتمعات المحلية .

وقد يتبادر الى الأذهان تساؤل حيوي قبل أن ننتهى من خاتمة هذه
الدراسة ومؤداه : اذا كانت نوعية الحياة لسكان المقابر متدنية بالصورة
التي سبق عرضها ، فهل لديهم الرغبة الصادقة حقا في الانتقال لنمط سكني
آخر يكون بعيدا عن هذه المناطق ؟ .

لقد كان من الطبيعي أن تتعرض الدراسة الميدانية (ممثلة في أدائها
وهي استمارة الاستبيان) لطرح مثل هذه القضية . ورغم أن نسبة
استجابات أفراد العينة بمناطق الدراسة الأربع التي أكتت عدم رغبتها
في الانتقال لنمط سكني آخر (يفترض توافره) قد بلغت حوالى ٣٢٪ من جملة
الاستجابات وهى نسبة ليست بالقليلة . . رغم ذلك فانه من المعلوم أن
الدراسة الميدانية ، وبخاصة عندما تستخدم أداة كالاستبيان ، في تحديدها
لهذه المسألة من خلال مؤشر رقمي كهذا لا تصل دائما الى كبد الحقيقة حيث
أن السؤال المطروح — مهما بلغت دقة صياغته ومحاولة جعله غير مباشر —
يوحى بإجابة معينة فمن الطبيعي أنه حين نسال شخصا عن مدى رغبته
في الانتقال من مكان غير مناسب الى آخر أكثر مناسبة أن يبادر برد ايجابى
رغم ما قد يعتل في نفسه من استجابات أخرى مناقضة . وخلصنا
القول أن حقيقة نسبة السكان الذين لا يرغبون بصدق في الانتقال من منطقة
المقابر الى مناطق أخرى جديدة أعلى بكثير من النسبة الواردة ويرجع ذلك

لمعبد من الأسباب سبق توضيحها في موضعها المناسب (بالقسم الخامس)
ولعل أبرزها وضوحا هو مسألة الإيجار الشهري المتطلب للسكن الجديد
والذى لا يتواجد أو يتضائل الى درجة كبيرة بين سكان المقابر .

وبغض النظر عن رغبة السكان في ترك منطقة المقابر — فذلك امر
تحكمه ظروفه عديدة — فان تدخل الدولة لحسم هذه الظاهرة جديرا يعد
مسألة واجبة ولازمة وبخاصة لأنها ظاهرة تمتد لتشمل جماعات غفيرة من
السكان تقترب من الملايين نسمة وتشكل حوالى ثمن اجمالى سكان مدينة
القاهرة ، فوق أنها تحتل رقعة مساحية واسعة صارت الآن في قلب المدينة .

الاتجاه الانثوميثودولوجى فى علم الاجتماع

بقلم : دكتورة زينب شاهين (١)

أولا : الجذور البنائية للاتجاه الانثوميثودولوجى :

لم يكن ظهور الانثوميثودولوجيا فى الستينات أمرا هاما باعتباره مجرد اتجاه جديد فى علم الاجتماع فحسب ، بل لأنه كان تيارا رافضا بصورة أساسية للافتراضات التى ارتكزت عليها النظريات الوضعية بأشكالها المختلفة . ولا معنى بذلك أن ظهور الانثوميثودولوجيا كان فى تلك الفترة ميلادا لشيء جديد تماما ، بل كان امتدادا للتيارات الفكرية السابقة عليه والتى أعلنت بوضوح رفضها للنموذج الوضعى فى دراسة الانسان والمجتمع وقدمت فى ثانيا رفضها هذا أطرا تصوريا ومنهجية بديلة . هذه التيارات تعد بدورها حلقات متصلة فى سلسلة التراكم المعرفى التى هى احدى الخصائص المميزة للعلم ، فالعلم هو انجاز جماعى أمكن تحقيقه من خلال مجموعة من المعارف والمفاهيم المنظمة ، بعكس الفن أو الألب اللذين يمثلان خبرات وتجارب ذاتية . فالنظريات الجديدة فى العلم ليست انبعاثات تلقائية تقع خارج أطرها التاريخية ، وإنما هى امتداد طبيعى لعملية التراكم والاستمرار . وظهور الفكر الانثوميثودولوجى على يد جارفينكل يؤكد ذلك ، إذ أتت له فرصة التبادل الفكرى فى الخمسينيات مع شوتس الذى كان بدوره تلميذا لهوسرل . مهدت الفلسفات الفينومينولوجية والوجودية وغيرها لظهور

(١) الخبيرة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة .

«الانثوميثودولوجيا» ، اذ كشفت عن فشل المعرفة النظرية القائمة في اعطاء الانسان فهما كلفيا لنفسه وللؤسسات الاجتماعية من حوله ، وللعالم الاجتماعى الأوسع الذى يحيط به . وأبرزت أن هناك ضرورة تدمو لاعادة فحص جذرى لهذه النظريات التى ظهر انفصالها عن الواقع الاجتماعى . أعلن المفكرون من أمثال هوسرل وشوتس وسارتر وأريك فروم وهربرت ماركيز وغيرهم اخفاق الفكر العلمى والسياسى والتولوجى فى حل مشكلات الانسان ، وقيام الحاجة الملحة لاعادة فحص الفروض العلمية الأساسية التى تقوم عليها الحياة الاجتماعية برمتها لكى يمكن أن يقام أساس « جديد » أكثر واقعية وأكثر فهما لهذه الحياة (١) .

لقد نما احساس متزايد لدى الفلاسفة والمفكرين بأن هناك أزمة فى العلوم الإنسانية ، مردها فشل النظريات السوسولوجية والسيكولوجية والكلاسيكية فى الوصول الى فهم اصدق وأعمق للظواهر الاجتماعية ، من كوارث وحروب ومشاكل سياسية واقتصادية ودينية ، واسهم فى مضاعفة الاحساس بتلك الأزمة التغير التكنولوجى السريع الذى لم تستطع الأفكار القائمة أن تواكبه ، فظهرت الفجوة واضحة بين الانسان ومعاناته من ناحية ، وبين تلك الأفكار والنظريات من ناحية أخرى . وبدأ ذلك الاحساس فى كتابات الكثير من المفكرين الذين وصفوا انسان العصر بأنه الانسان الذى ران عليه النسيان (شوتس) أو الانسان ذو البعد الواحد (ماركيز) أو الانسان الآلة automaton المغترب والمستعبد لأشياء هى من صنعه (أريك فروم) ، أو الانسان القلق الحائر الضائع فى أزمة ضمير القرن العشرين ، قرن بلا قلب ولا عاطفة ولا انتهاء ، قرن تقدمت فيه التكنولوجيا وضاع فيه الانسان (رشدى فكار) . وسرى هذا التيار الى الفن والمسرح فجاء انتاج الأدباء معبرا عن تلك الأزمة التى يعيشها انسان هذا العصر .

فى غضون هذه التيارات التى تجمعت لتعبد للانسان توازنه وتنفذه من سطوة للتكنولوجيا ظهرت الانثوميثودولوجيا لتؤكد على الفكر الذى يحاول

أن يجتاز بالإنسان. فخلته من خلال فحص كل ما هو قائم من نظريات
بافتراضات معرفية .

ظهرت الاثنومينولوجيا في الولايات المتحدة في وقت كانت فيه الظروف
الاجتماعية والسياسية والثقافية بمثابة التربة المهيبة والمناخ المناسب لنمو
هذا الاتجاه . فاذا كانت الفلسفة الفينومينولوجية قد ارتبط ظهورها ونموها
في أوروبا بأزمة العلوم الانسانية في مطلع القرن العشرين والأزمات السياسية
والأخلاقية التي شهدتها العالم في هذه الحقبة ، فقد ارتبط ظهور ونمو
الاثنومينولوجيا بأزمة العلوم الاجتماعية والأزمات السياسية والأخلاقية ،
التي كان يمر بها المجتمع الأمريكي بالذات في الستينيات . فعادة ما ترتبط
التطورات العلمية الجديدة بأوضاع اجتماعية في المجتمع الذي تنشأ فيه ،
واذا صدق ذلك على العلوم الطبيعية فاننا نجد أكثر صدقا على علم
الاجتماع الذي يعكس المشكلات الاجتماعية . ولا يفهم من هذا أن أوضاعا
اجتماعية في فترة معينة هي وحدها المسؤولة عن توليد نظريات معينة ،
والأنا تكون قد وثقنا غيبا أطلق عليه ابراهام كابلان « فلسفة العلم الخبيثة »
The malicious Philosophy of science ولكن يمكن التوسع
بأن ادراك الأمراد واحساسهم بأزمات اجتماعية خطيرة يعتبر عادة مؤشرا
لتغيرات فكرية جذرية (٢) .

لقد أدرك أفراد المجتمع الأمريكي أن ثمار التقدم المادي لم يجنوها
الجميع بشكل عادل ، وأن هذا التقدم التكنولوجي قد أحدث فجوات غائرة
في بناء المجتمع ، وظهر التناقض واضحا بين ادعاءات القوى الحاكمة
بتحقيق السلام والرخاء والعدالة في التوزيع ، وبين الواقع الفعلي . فبينما
كانت الحرب في فيتنام قائمة في الخارج ، كان في الداخل الفقر والبطالة
والتمييز العنصري وسيطرة التحالف العسكري الصناعي وتسلط أقلية محدودة
وسيطرتها على مقاليد الأمور وتوظيف القرارات السياسية لصالح هذه
الأقلية في المجتمع . كانت هذه المتناقضات صدمات منبهة للشعب الأمريكي
ولعلماء الاجتماع لأراجعة المفاهيم السائدة (٣) ، وهو ما بدأ يظهر الاتجاه
الاثنومينولوجي .

الانثروبولوجيا وعلم الاجتماع الأمريكى فى الستينيات :

ظلت الاتجاهات المسيطرة فى علم الاجتماع الأمريكى منذ الحرب العالمية الثانية ، وحتى الستينيات يتعاسها البنىة الوظيفية (بارمونت) وهيرتون) ، والنظرية الوضعية المستحدثة (لاندبرج ودود) ، والتفاعلية الرمزية . وإلى جانب هذه المدارس الفكرية الثلاث كانت هناك أقلية معترضة على موقف المؤسسات الأكاديمية فى علم الاجتماع الأمريكى ، تمثلت فى نقد ميلز وماركيز ، وفى الفينومينولوجية الاجتماعية لشتوتس الذى كان قد هاجر الى الولايات المتحدة بسبب النازية ، وتسنى له نشر أعماله من خلال تدريسه بالدرسة الجديدة للبحث الاجتماعى بنيويورك منذ عام ١٩٤٣ .

فى هذه الآونة كانت الوظيفية هى أكثر النظريات سيطرة فى علم الاجتماع الأمريكى ، وليس أدل على ذلك مما جاء فى نتيجة استطلاع الرأى الذى أجرى مع علماء الاجتماع بأمرىكا عام ١٩٦٤ ، والذى أوضح ان ٨٠٪ منهم يميلون الى هذا الاتجاه ، كما يؤكد سيادة الوظيفية . ما عدا كجوزلى ديتز رئيس جمعية علم الاجتماع فى ذلك الوقت بقوله ان الوظيفية وعلم الاجتماع هما شيء واحد . وكما كان ميلاد الانثروبولوجيا نتيجة طبيعية لمجموعة من العوامل جاء انهيار الوظيفية فى منتصف الستينيات أيضا كنتيجة منطقية لمجموعة من العوامل فى مقدمتها تلك الاختلافات الفكرية التى ميزت المنتهين إليها منذ نشأتها . لقد أدى التزايد الكمي لهذه المدرسة الى ازدياد حدة التنافس بين أعضائها ومحاولتهم الدائبة لإبراز فردية تفكيرهم حرصا على الوصول الى مكانة أكاديمية مرموقة ، ومن تلك العوامل أيضا ظهور فئة من علماء الاجتماع الشبان صوبت الى الوظيفية سهام النقد . كما ظهر عامل ثالث أظهر التناقض والانفصال بين الفروض التى تستند إليها الوظيفية ، وبين ما هو واقع فعلا ، إذ نهبت فى تلك الحقبة دولة الرفاهية Welfare State التى تقوم على تغيير الواقع الحاضر وتحسين الأوضاع الاجتماعية الفعلية ، وليس تبرير الوضع القائم كما تزعم الوظيفية (٤) .

ولقد نجم عن انهيار الوظيفية والتغيرات العميقة التي شهدها المجتمع الأمريكي في الستينيات - والتي أخفق علماء الاجتماع الأمريكيون في التنبؤ بحدوثها وفهمها وتحليلها حينذاك - نجم عن ذلك توالى ظهور عدد كبير من النظريات ، منها على سبيل المثال نظرية الصراع ونظرية التبادل ، والنظرية النقدية ، والنظرية السببية الجديدة ، وعلم الاجتماع الفينومينولوجي ، باتجاهاته المختلفة والاثنوميثودولوجيا ، وعلم الاجتماع الانعكاسي ، reflexive Sociology ، ونظرية المر (تحليل مسار سلسلة من الارتباطات) Path theory واتجاه النزعة الطبيعية السوسولوجية Sociological naturalism والنظرية التشكيلية Theory constructionism الى غير ذلك . ولقد دعا هذا بعض علماء الاجتماع الى القول ان النظرية السوسولوجية الحديثة أصبحت تعددية Pluralistic . وعبر من هذه الحقيقة كل من فريدريكس Fredricks وجولدر الذين أشارا الى ان علم الاجتماع الأكاديمي قد حل محله نظريات أقل بنائية (٥) . كما عزا فريدريكس ثورة التنازع العلمية Paradigmatic revolution الى المناخ الثقافي والاجتماعي في الستينيات (٦) . فالوضع الراهن للنظرية السوسولوجية يتطلب واعراض انهيار العلم التي يشير اليها كوهن :

« انتشال أفكار تنافسية ، الاستعداد لمحاولة أي شيء ، ووضوح مشاعر عدم الرضا ، واستثارة الجدل حول الأساسيات » . ويبدو ان هذا التعدد لم يقتصر على الاتجاهات الفكرية السوسولوجية في الولايات المتحدة . فحسب بل بدا أيضا في علم الاجتماع الماركسي الذي أصبح بدوره متعدد الفروع Polycentric يظهر الماوية Moisism ، والكاستورية Castroism ، والماركسية المحدثه التي انخفضت تأثيرا نظريا هاما (٧) .

ومن الجدير بالذكر ان معظم الاتجاهات النظرية التي ظهرت في الولايات المتحدة كانت بارسونية الطابع على الأقل من الناحية المنهجية . وبالرغم من ان هذه النظريات قد جعلت من البارسونية أو انتقدتها إلا ان كثيرا منها اشتركت معها في الاستناد على أفكار فلسفية وإجتماعية تقليدية . لقد كان

خطاب هومانز الرياسي الشهير عام ١٩٦٤ على سبيل المثال يعتبر اعلانا عن ميلاد نظرية التبادل الحديثة رغم استفادها الى علم الاقتصاد الكلاسيكي ،وعلم النفس السلوكي . فمعظم الاتجاهات الجديدة هي في الحقيقة تنويعات واختلافات هامشية في اطار العلوم الاجتماعية التقليدية . ولقد تم نشر أعمال هذه الاتجاهات في الفترة ما بين ١٩٦٦ — ١٩٦٩ وتميزت بسمتين أساسيتين : كونها أعمالا تاليفية Synthetic واستنادها في بنائها على أفكار كلاسيكية (٨) .

والى جانب العلماء الذين حملوا لواء الاتجاهات الفكرية التي تأثرت بالبارسونية ظهرت مجموعة من علماء الاجتماع اظهرت ابتعادا كليا عن علم الاجتماع الوظيفي ، واعتقدت في ضرورة مراجعة المشروع السوسيولوجي من أساسه . ولقد تقاسم هذا الاتجاه علماء الاجتماع الذين استندوا على التحليل الماركسي ، وعلماء الاجتماع الذين استندوا على الفينومينولوجية الاجتماعية . ولقد ساهم الاتجاهان في النقد الجذري لعلم الاجتماع المعاصر . من حيث قبوله للمناهج التقليدية أو قبوله للواقع الاجتماعي كواقع . ووضعي أو واقعي Factual ، حيث يتشكل الواقع الاجتماعي بالنسبة للاتجاهين الماركسي والفينومينولوجي من خلال عمليات اجتماعية (٩) . وعندنا وجهت الفينومينولوجية الاجتماعية انتقادات للمزاعم الوضعية مثل وحدة المنهج العلمي والهوية المشتركة للظواهر الطبيعية والاجتماعية وقبول عالم الخبرة اليومية كواقع مسلم به فانها طرحت بديلا أكثر ملامة من خلال اخذها لمنهج يتناسب مع العالم الاجتماعي التصدي التاويلي ذي المعنى ، بعيدا عن المسلمات الجادة والمطلقة . ولقد نما تأثير شونتس بشكل واضح . بسبب ادراك علماء الاجتماع للفجوة القائمة بين المناهج العلمية التقليدية وبين الأوضاع الاجتماعية الناجمة عن الظروف التكنولوجية للمجتمع الصناعي ، وكذا من خلال الانسجام بينهم مواقفهم معترضات تلك المناهج الطبيعية المحتملات الانبساطية . ويجوز ان هذا الفهم في المناهج التقليدية قد صنع العلماء الذين منكر صراحة باعتباره محاولة أكثر اعتدافا ومواجهة لما بين العلم الاجتماعي والحيواني والجوانب الإنسانية (١٠) .

وإذا كانت هذه هي رؤية العلماء لفكر شوتس فإن الظروف التي سادت المجتمع الأمريكى قد عمت أيضا لدى الأفراد احساسهم بالحاجة الى بديل فكرى جديد . ومن هنا ظهرت الانثومينودولوجيا فى الفكر السوسيولوجى فى هذه الفترة كبدل يستند على الفروض الأساسية لعلم اجتماع شوتس الفينومينولوجى . ولقد لاقى هذا الاتجاه قبولا من طلبة أقسام الاجتماع من الشباب الذين لم يقتنعوا بما درسوه عن الوظيفية ، وبدت لهم الانثومينودولوجيا أكثر اقترابا من الإنسان ومشكلاته ، كما وجدوا فيها اتجاها راديكاليا نافذا للوضعية بكل مسلماتها . ونرى أن هذا ساعد على قبول الانثومينودولوجيا واستمرارها تجنبها للقوالب الفكرية الجاهدة فى إطار المسلمات التى يصعب تحقيقها . لقد أدرك دارسو الاجتماع أنه ليس هناك حقائق موضوعية وثابتة ، فقد تلاقت الأحداث والتفريات وانهارت نظم بأسرها ، وتفككت مجتمعات ، وانتصرت الأيديولوجيات الفردية واستقرخت الالتزامات الأخلاقية مما حدا بهم الى التشكك فى وجود أبنية اجتماعية ثابتة ، والاهتمام بكيفية التى يقوم بها الأفراد بتشكيل بنية الحياة ونظمها . ان إيمان الشباب بالاتجاه الانثومينودولوجى فى رأينا يرجع الى عوامل عديدة أساسية منها :

(أ) طبيعة المناخ الثقافى الاجتماعى للمجتمع الأمريكى : تمثل الثقافة الأمريكية قمة التقدم المادى والتكنولوجى ، والحياة الأمريكية تتميز بالتعقيد والفردية وزيادة مسطرة التنظيمات الاجتماعية على حرية الفرد ، مما أدى الى شعور الفرد الأمريكى بالاغتراب . ومن هنا كان تعاطف الأجيال الجديدة من دارسى علم الاجتماع مع الاتجاه الانثومينودولوجى الذى يركز على وجهة نظر الفرد ويبرزها كما يظهر التنظيمات الاجتماعية على أنها مجرد ممارسات عملية للأفراد الذين يشكلونها ويطلقونها ، فهم لا تكون الا من خلال انفعالهم .

(ب) الثقافة الأمريكية الرأسمالية وتغذيتها للفرقة الفرعية : التوكيز

على الحياة العلمية للفرد في المجتمع. تمذقية ايجابية في الثقافية الأمريكية التي تؤمن بالنظرة العملية البراجماتية ، ولذا فإن ديمومة الانثوميوثودولوجيا للنزعة العملية تجد أصداء قوية وارضية مبعدة للانتشار ، وخاصة اذا كانت تبدأ بدراسة الواقع. اليومي العملي وتتجنب كلا من التفكير المفرط او النزعة التجريبية البحتة ، لأن غاية الانثوميوثودولوجيا هي عدم الفصل بين التفكير والواقع الاجتماعي .

(ج) تميز حياة المجتمع الأمريكي بسرعة الإيقاع : لقد أصبح التغيير سمة أساسية في هذا المجتمع . ولقد صاحب هذا التغيير السريع اغتراب الأفراد عن أنفسهم ، فليس هناك وقت للتأمل والتفكير . وقد لاقت الانثوميوثودولوجيا ترحابا لتركيزها على هذه الأبعاد المفقودة في حياة الإنسان المعاصر : التأمل ، التفكير ، accountability (١٧) والتفكير . لقد نجحت من خلال ابرازها لأهمية الإنسان الخلاق المبدع . وعلى هذا فهي تبدو أكثر اقترابا ومروعة لأنسانية الفرد الذي يعيش أشبه بالآلة المتحركة ، حبيسا داخل التنظيمات الاجتماعية المعقدة ، فاقدا لأي فرصة للحوار مع الذات ، فبذلك يمكن القول أن ظهور الانثوميوثودولوجيا كان دافعا لبعض الشباب من دارسي علم الاجتماع لاعادة صياغة موقفه وحركته اللاهنة وتطلعاته المادية في محاولة للاقتراب من الذات .

الى جانب الأساليب والدوافع التي عرضناها فإن هناك من يعزو ذبوع الاتجاه الانثوميوثودولوجي وثبات أقدامه في المجتمع الأمريكي الى عوامل سياسية واقتصادية وعسكرية شأنها في ذلك شأن بعض الاتجاهات التي تحاول النظم القائمة استثمارها في شغل أفراد المجتمع عن بعض مآخذ هذه النظم (١٨) . وإذا كانت الشواهد تؤكد صدق هذا الاعتقاد بالنسبة لبعض النشوات الفكرية فإننا نرى أن ذلك لا ينطبق على حالة

الانثوميثودولوجيا التي لم يكن انتشارها بالأمر الهين ، فقد وضعت العراقيل أمام بحوثها ، ومنارست الاتجاهات التقليدية ضغوطها ، ووقفت حاجلا أمام نشر أعمالها ، حتى أن انحصار الانثوميثودولوجيا حاولوا نشر أفكارهم وبحوثهم في شكل مذكرات وتوزيعها بأنفسهم .. وبلغت المعاناة أوجها عندما عهدت الاتجاهات التقليدية الى عزل الانثوميثودولوجيا لفقرة طويلة في سانت باربارا بكاليفورنيا) عن علم الاجتماع الأكاديمي وأظهاره كانه وباء يتعين حصره ومقاومته . وهذا عكس ما حدث تجاه بعض النظريات الأخرى ، كالسببية الجديدة مثلا ، التي كان استنفادها على مسلمات الوضعية المحدثة والبنائية الوظيفية جوازا كافيا لمرور أعمالها في قنوات النشر الأكاديمية دون مشقة (١٦) .

وفي اعتقادنا ان معاداة علم الاجتماع الأكاديمي — المؤيد والدموم ببالنظام الأمريكي — للاتجاه الانثوميثودولوجي والحيولة دون نشر انتاجه الفكري ، كان سببها الموقف النقدي التي اتخذته الانثوميثودولوجيا بالنسبة للمسلّمات التي يستند عليها علم الاجتماع الأكاديمي ، وما ينطوى عليه الاتجاه الجديد من تحد أو تهديد للنظام القائم .

ثانيا : الوضع الإيديولوجي للاتجاه الانثوميثودولوجي :

أثار ظهور الاتجاه الانثوميثودولوجي الكثير من الانتقادات والجدل في الدوائر السوسيولوجية حول تحديد ماهيته وانتباهه . فمنهم من رأى فيه إنتاجا محافظا ، ومنهم من رأى فيه إنتاجا راديكاليا ، وبين هذين الرأيين من وصف الاتجاه بالحياد والتهايـز .

وظهور الانثوميثودولوجيا كاتجاه محافظ يبدو — كما أوضحه رواد الاتجاه أنفسهم — في أنه ليس له تصور نظري للمجتمع ولا رؤية معينة تتجاه العالم الاجتماعي ، وهو ما يتشـى مع ما عبر عنه جارفينكل صراحة من « أن البحوث الانثوميثودولوجية ليست موجهة نحو تمهيمات معينة ، كما أنها لا تقدم حلولاً لمشكلات اجتماعية ولا تشغل نفسها

بمناقشات إنسانية أو جدال نظري ، فلا قيمة للنظريات التي تخدم مصالح معينة ولا تعبر عن الواقع » . وقد يضافه الى ما سبق ما حدده بوايد الاتجاه كأهداف للأنثروبولوجيا من وصف وتحليل الظواهر الاجتماعية في اطار وجودها ككل واقع بعيدا عن الاتجاهات المذهبية والأحكام القيمية والتوجيهات الأيديولوجية ، وذلك بدعوى العلية والموضوعية ، مع البعد عن تقديم أى تفسير للأحداث الاجتماعية (البعد عن السببية) ، والرفض لمنهج التحليل التاريخي أو تأثير القاعدة الاقتصادية في تنظيم أعمال الأفراد . وفى تحديد طبيعة النظام الاجتماعى . وكذلك العزوف عن المسائل التي تتعلق بالسلطة أو القيم أو الأوضاع والقوى الاجتماعية .

ولقد كان انصراف الأنثروبولوجيا عن هذه المسائل سببا في توجيه الكثير من الانتقادات اليها من قبل بعض الاتجاهات الفكرية الأخرى وفى مقدمتها الاتجاه الماركسى الذى أكد على أن بعد الأنثروبولوجيا عن الخوض في هذه القضايا دليل على اتجاهه المحافظ . ويعتقد ماكول McNall وجونسون Johnson أن الأنثروبولوجيا هى اتجاه سياسى محافظ لاغفاله وانصرافه عن التحليل التاريخى البنائى والاقتصادى للمجتمع ، وعدم تصديه بالبحث للكثير من المفاهيم ذات الوجود الفعلى فى الحياة الاجتماعية كالإمبريالية والحرب والسلطة .. الخ . فالأنثروبولوجيا فه تركيزها على تفاعلات الأفراد داخل المواقف الاجتماعية المختلفة وعن الطرق المستخدمة من قبل أعضاء المجتمع لدعم عالم منظم له معنى ، تمثل منظورا مؤقتيا Situational Perspective يعجز عن ربط الظواهر والأحداث الاجتماعية بالبناء الاجتماعى ، وبالتالي تضعف إمكانية أسهامه فى عمليات التغير الاجتماعى . ويرى مكول وجونسون أن الاتجاه الأنثروبولوجى غير ثورى لأنه يبدأ بالوعى الفردى individual consciousness ويعتبر هذا من وجهة النظر الماركسية موقفا محافظا ، إذ أن ذلك يعنى ضمنا أن الأفراد يملكون حرية الاختيار لواقعهم الاجتماعى ، وتنطوى فكرة حرية الإرادة هذه على تبرير أيديولوجى لما هو قائم ، ذلك لأنه إذا خلق الإنسان عالمه الخاص فهو إذن مسئول عن أعماله . وهذا بالنسبة للمكول

وجونسون غير ثوري لأن التحليل الثوري يرى السلوك على أنه نتيجة للنسق الاجتماعي الذي يجب أن يتغير بفعل ثوري ، لأن الإنسان ليس في موقف يسمح له بالسيطرة على حياته أو مصيره (١٤) .

وهناك من علماء الاجتماع من رأى أن الانثوميثودولوجيا فكر محافظ. ومحل نقد من الناحية المنهجية ، لتصورهم أنه شكل من أشكال النزعة الذاتية في العلوم الاجتماعية ، وأنه — مثل كل الاتجاهات الذاتية المثالية — مبنى على التجنب avoidance . وقد استندت وجهة نظرهم على أساس تجاوز الاتجاه الانثوميثودولوجي للوقائع الاجتماعية ، ورفضه لها على أنها أشياء خارجية وملزمة ، وكذلك لعدم اعترافه بالمجتمع ككيان موضوعي ويشكل الحياة الاجتماعية على المستوى اليومي .. كما أن الأزم بأولوية وعى الفرد على التاريخ وتقسيم العمل يمثل محاولة ضعيفة للسيطرة على هذه الحقائق من طريق استبدالها بأشياء تبدو أكثر بساطة في المعالجة (١٥) .

ويرى جولدتر في فكر جارفينكل محاولة تقديم بديل للعنف في مواجهة الوضع القائم في المجتمع الأمريكي من خلال الدعوى الى تغيير الذات بدلا من تغيير النظام . وبمعنى آخر هو مواجهة كائنة غير عنيفة للوضع القائم ، لا تمثل أكثر من تمرد رمزي يستجيب لمشاعر الشباب حتى لا يعبروا عنها بالثورة أو العنف (١٦) . وهو يقترب من التشبيه الذي عقده دريتزل Dreitzel بين حركة الهييز والحركة الانثوميثودولوجية ، فاستجابة الأولى لأزمة المجتمع تتشابه مع محاولة حل الثانية لمشكلة علم الاجتماع (١٧) .

ومن ناحية أخرى فقد أخذ على الانثوميثودولوجيا وقومها فيها انتقدته في الاتجاهات الوضعية ، كاغفال بعض ملامح المجتمع الأساسية كالتغير الاجتماعي والقضايا السياسية .. ولقد حاولت الانثوميثودولوجيا التشكك في مميزات الوضعية من حيث استناد علميته على تشابه باطل بين طبيعة المواد الاجتماعية والمواد الفيزيائية ، وكذلك في عدم ملاعة ادواته المنهجية لتحليل المعانى الاجتماعية . وفي رأى هؤلاء النقاد أنه في حين انتقدت

«الانثروبولوجيا الوضعية في هذه الجوانب وفي تسليتها بالعالم الاجتماعي كشيء معطى given كانت قضيتها الأساسية هي كيف يؤخذ هذا العالم بتسليم وليس بالسؤال عن الأسباب .

ويعلق النقاد بأنه نسب لجارفينكل وصفه لبارسونز وميرتون بأنهما « مخذران فكريا » واتهامه لهما بالفشل المنهجي لاختفاهما في فهم الديناميكيات المعقدة التي ترتبط بالملاحم المكونة للفعل الاجتماعي . واعتقاد جارفينكل وأصحابه في كفاية تقديم المنهج للوضعية أنسأفهم اشتراك اتجاههم مع الفكر الوضعي في إبعاد توجيه أي نقد للنظام الرأسمالي خلال تفسيرهم للعلم والمجتمع . كما تؤكد الماركسية صدق مزاعمها فيها وجهته من نقد الانثروبولوجيا من خلال توجيه الانتباه الى الكيفية التي صاغ بها جارفينكل مصطلح الانثروبولوجيا واهتمله المركز حول الاثيان بجديد في المنهج ، وإنشغاله بذلك عن التحقق من الحاجة الى بناء افتراضات بديلة . كما جدت مسلمات الانثروبولوجيا « كوضع العالم بين قوسين » أو « أن يكون العالم غريبا لثروبولوجيا » وغيرها من المسلمات التي أخذتها عن الفينومينولوجية — أمرا مرفوضا من قبل الاتجاهات الماركسية التي رأت في تلك المزامم تجبيداً لمعامل التفاعل الاجتماعي وعزل الظواهر من سياقها الاقتصادي والسياسي ، وبالتالي فقداناً لمضمون كاف لاعطاء فهم وتفسير ديناميكي للأحداث الاجتماعية . كما جاء اغفال الانثروبولوجيا لفكرة العلاقة بين تلك الجوانب بمثابة هدم لاحدى الركائز الأساسية لعلم الاجتماع والتي مؤداها أن بإمكاننا — ولو بشكل جزئي — معرفة التفسير الذي يملكه الفاعل من العالم من خلال القوى الاجتماعية التاريخية التي تلعب دورها في حياة هؤلاء الفاعلين ، ومن هنا نستطيع معرفة سبب تصرف الأفراد بطريقة معينة . وهنا يتضح عجز الاتجاه الانثروبولوجي عن تقديم تفسير للكيفية التي يتصرف بها الأفراد في مواقف اجتماعية معينة ، لأنها لا تسأل لماذا يوجد الموقف كواقعة اجتماعية . ولا شك أن اغفال الموقف الاجتماعي المعطى يجعل المعنى الذي يعطيه الفرد للموقف ييلا جوهر ، أو ناقصا .

ورغم أن من دوافع ظهور الانثوميثودولوجيا عدم الاعتناء بعلم الاجتماع التقليدي فإن الانثوميثودولوجيا — في رأى الاتجاهات النقدية — لا تبعد عن كونها وضعية جديدة ، وتبعد كل البعد عن النقد الجذرى لها . فتركيزها على المعنى والتفاعل عزلها عن السببية ، وبشكل خاص ما يتعلق منها بالسلطة والقوى الاجتماعية . كما أن كل تحليلاتها بعيدة عن دياكتيكية التغيير ، فالأفراد عبارة عن أشياء في تجربة معملية يمكن رؤيتهم ذوى نفع فقط كمرضين للروتين اليومي وممثلين للنظام المسلم به . وقد تعذر على بومان Bauman عند مناقشته لنوضع الفلسفى للانثوميثودولوجيا أن يرى فيه اتجاها جديدا ليس متطابقا مع الوضعية ، فهما يفتتان الأحداث الى جمع من الخبرات الفردية غير التعميمية (١٨) .

ومن الواضح أن مثل هذا النقد ينبع من وجهة نظر سياسية راديكالية قائمة على دعم تبني الانثوميثودولوجيا لرؤية خاصة عن المجتمع ، وعدم طرحها لبدائل للأوضاع الاجتماعية القائمة وتجنبها لموضوعات الصراع والتغير الاجتماعى والتحليل التاريخى والاقتصادى للحياة الاجتماعية . ولكننا فى واقع الأمر نعتبر الانثوميثودولوجيا اتجاها جديدا ومختلفا اختلافا جذريا عن الاتجاه الوضعى . ولا نكون ببالغين إذا قلنا أن الانثوميثودولوجيا اتجاه راديكالى من الناحية الإيستومولوجية (١٩) . وإذا كان تحليل الاتجاه الانثوميثودولوجى على المستوى السياسى والأيدولوجى ، وفى ضوء التعريف التقليدى للراديكالية يشير بأنه اتجاه محافظ ، فنحن نثقل مع النقد فى أن الانثوميثودولوجيا لا تختلف فى هذا الجانب كثيرا عن الوضعية ، ولكننا إذا ما تجاوزنا التعريف التقليدى للراديكالية وانطلقنا الى مستوى أعمق من التحليل للمضمون الفكرى للانثوميثودولوجيا لاتضح لنا الإمكانية الثورية لهذا الاتجاه على المستوى السياسى والأيدولوجى أيضا . ويحضرنا هنا رأى عالم الاجتماع يونج « لو تبيننا اتجاها راديكاليا عند قراءتنا للفكر الانثوميثودولوجى لعمرنا فيها على مناهج راديكالية » . وهو رأى يتفق مع مقولة الأديب المشهور لورانس D.H. Lawrence « لا تتق فى الكاتب بل تق فى القصة » . ويعنى هذا ألا يحدد القارئ

نفسه بما يعبر عنه المؤلف فحسب ، بل يجب أن يبحث عن المعاني الخفية بين السطور . وبناء على ذلك يجب الانتقيد في حكمنا على الاتجاه بما عبر عنه جارينكل من أن الاتجاه الأنثوميثودولوجي ليس موجها نحو تصحيحات معينة ولا يقدم حلولاً لمشكلات اجتماعية ، بل علينا أن نبحث عن الإمكانية الثورية للفكر الأنثوميثودولوجي بغية توظيفه وإمكانية الاستفادة منه .

تكمُن الإمكانية الثورية للاتجاه الأنثوميثودولوجي في تركيزه على الطريقة التي يشكل بها الأفراد واقعهم ، وفي توضيحه بأن العالم الاجتماعي ليس عالمًا صليبا رغم ثقتنا الدائبة فيه وإمثالنا لتعريفاته بتسليم ودون أدنى جد . أن ما تتضمنه وجهة النظر هذه هو أن الإنسان ليس مضطرا لقبول دوره المفروض عليه في الحياة بشكل خاضع ، فإذا بدت الأبنية الاجتماعية صلبة وغير متغيرة فهي كذلك لأن الأفراد يعتقدون فيها ، بينما إذا رفضوا التسليم بما يسلم به الآخرون فسيتمكن إعادة تشكيل الواقع من خلال إعادة تعريفه . إذن تتجلى ثورية الفكر الأنثوميثودولوجي في توفيقه أن بالإمكان التفاوض مع الواقع الاجتماعي وتحدي الأبنية والأنظمة الاجتماعية القائمة فالنظام الاجتماعي بالنسبة لهذا الاتجاه يعد واقعا مرنا يوجد فقط مادام هناك اعتقاد فيه . ويعنى ما سبق أن بالإمكان تناول الواقع الاجتماعي بالتفسير والتعديل من خلال وعي الأفراد والجماعات به .

كما يفصح الطابع الزاديكالى للأنثوميثودولوجيا من خلال منهجها الذي يوضح الخصائص الكامنة في المجتمع . فأصحاب هذا الاتجاه يثقون ويخترقون الأبنية الاجتماعية ويتمتعون فيها ، بهدف اظهار وتوضيح خصائصها . وإذا كان بعض المفكرين قد انتقدوا هذا الاتجاه لاعتقادهم أنه لم يهتم بالجوانب البنائية للحياة الاجتماعية ، فإننا نخطف مع هؤلاء في ذلك الاعتقاد لأن البحوث الأنثوميثودولوجية قد ركزت على هذا الجانب بالذات ، ولكن بطريقة خاصة ، فهي تعالج تلك الأنشطة المؤدية والمشكلة للأبنية الاجتماعية . فالواضح في بحوثهم هو التركيز على الكيفية التي تم بها جمع

الوقائع في المؤسسات الاجتماعية . كما يبدو تجنب الفكر الانثوميثودولوجي للمآخذ المنهجية التي بدت في الاتجاهات السابقة عليه في انها لم تفترض مسبقا في دراستها أن الأبنية الاجتماعية تفرض قيودا على الفاعل ، وبدلا من أن تشغل نفسها بمناقشة هذا الموقف فقد انصرفت الى تحديد فهم الأفراد لتلك الأبنية ، وذلك من خلال طرحها لتلك التساؤلات : كيف يفسر الفاعلون هذه الأبنية الاجتماعية ؟ وكيف تتبدى تلك الأبنية في الأنشطة اليومية الروتينية للأفراد ؟ وكيف تخلق هذه الأبنية بدورها للفاعلين الاحساس بالابنية الاجتماعية وبقيودها كوقائع في العالم ؟ ان القاء الانثوميثودولوجيا الضوء على الأبنية الاجتماعية التي ينغمس فيها الأفراد ، يقود الى الكشف عن الأنشطة التي تشكل الحياة اليومية والتي تتضمن الظلم والنفاق والكنب والغش . ولا شك في أن معرفة كيف تعمل وتتشكل هذه الأبنية الاجتماعية في الحياة اليومية والوقوف على الأجزاء الكلية منها ، والتي تعتمد المنظمات الاجتماعية اخفاءها ، ستمكن الأفراد من تغييرها . فالأبنية الاجتماعية ليست كيانا موضوعيا خارجيا وازما ولكنها توجد وتدعم وتثبت من خلال ممارسات الأفراد واعتقادهم فيها .

ويبدو الاتفاق واضحا بين التصور الانثوميثودولوجي السابق وبين المزايم التي تستند عليها الماركسية ، فكتابات ماركس عن الايديولوجية تشير الى أن الواقع اليومي للأفراد ما هو الا واقع ايديولوجي ، بمعنى أن هذه الأفكار ترسخ وتستقر في أذهان الناس وتبدو كأنها قوانين طبيعية ، ولكن هذه القوانين في واقع الأمر لا تعدو أن تكون تبريرا ايديولوجيا لخدمة مصلحة فئة معينة ، وتدعم هذه الايديولوجية وتثبت من خلال الممارسات الاجتماعية . وهنا نجد اتفاقا بين التحليل الماركسي للايديولوجية والتحليل الانثوميثودولوجي للواقع الاجتماعي : يرفض كل من الانجايين الواقع الموضوعي والمعرفة القائمة على الفهم الشائع ويقفان ضد التسليم بما هو قائم وقبوله دون تساؤل . وفي حين يوضح التحليل الماركسي كيف تدعم وتثبت الايديولوجية من خلال الممارسات الاجتماعية ، يكشف التحليل الانثوميثودولوجي عن كيفية استخدام النسق المعرفي ودعمه من خلال

الأنشطة اليومية الروتينية . وبذلك تصبح الأنشطة الاجتماعية بمثابة ترسيخ
لأفكار معينة . وبينما يتصور الأفراد أن مسلكتهم هو السلوك الطبيعي نجد
أن هذا السلوك في واقع الأمر ما هو الا انعكاس لأيديولوجيات وتصورات
معينة عن الواقع الاجتماعي .

ويذهب عالم الاجتماع تشو Chau الى أن اسهام الاتجاه
الانثوميثودولوجي لعلم الاجتماع الماركسي يبدو في رؤيته كمنهج يبحث في
عملية اعادة الانتاج أو التديمم الأيديولوجي Ideological reproduction
في الحياة اليومية ، كما يبدو شو تحفظته على الانتقادات التي وجهها
بعض علماء الاجتماع للانثوميثودولوجيا من حيث تركيزها على الممارسات
اليومية وتجنبها لطرح القضايا البنائية الكبرى macro-sociological
structure ويرى أن هؤلاء لم يدققوا النظر في مصادره الفكرية — الى
كتابات ماركس عن الأيديولوجية اذ يعتقد ماركس أن استمرار المجتمع
societal reproduction يتضمن اعادة انتاج للقوى المنتجة ، وكذلك
للعلاقات أنتاج الاجتماعية القائمة ، لأن وسائل الانتاج المادية يصاحبها
بالضرورة ما يطبقها من علاقات اجتماعية للانتاج . ولا تتضمن اعادة
الانتاج هذه تعليم أعضاء المجتمع المهارات الحرفية محسوب ، بل تتضمن
ايضا تزويدهم بمعارف معينة بالنسبة للسلوك الاجتماعي الثقافي المقبول .
ويعكس هذا السلوك — في رأى ماركس — الأفكار المسيطرة للعصر ، والتي
تعكس بدورها الأوضاع الفعلية للعلاقات الاجتماعية العادية ، تلك العلاقات
التي يعبر عنها بشكل مثالي على أنها طبيعية وأبدية . ويعنى ذلك أن الفرد
في اكتسابه لعضوية المجتمع تجرى عليه عملية تنشئة اجتماعية بهدف تمثله
لواقع طبيعي natural يسبق وجوده وجود الأفراد . وهنا نجد أن الفرد
اذا أخذ هذا الواقع الطبيعي للحياة اليومية كالاساس العقلاني للمعرفة
(الاتجاه الطبيعي بالنسبة للفينومينولوجية) فستعتبر ممارسة الأنشطة
العقلانية المقبولة sanctionable اجتماعيا حينئذ توليدا أو اعادة انتاج
للأساس الأيديولوجي لمعرفة الفهم الشائع . وفي ضوء ذلك يعد البحث في
الممارسات والأنشطة الاجتماعية التي تعيد انتاج reproduce الواقع

الاجتماعى كظواهر موضوعية وطبيعية — وهو ما تقوم به الاثنوميثودولوجيا — محاولات لفهم العمليات التى تدعم وتعمل على استمرار الايديولوجية (٢٠) .

ومما يؤكد اقتراب الاثنوميثودولوجيا من الموقف الراديكالى الذى يعبر منه الفكر الماركسى اتفاق الاثنوميثودولوجيا مع ماركس فى قوله بأن كل الحياة الاجتماعية هى اساس حياة عملية ، لأنها تتألف كما يقول ماركس من منظومة من العلاقات الاجتماعية *ensemble of social relations* ومن ثم يعتبر الاثنوميثودولوجيون — كما يذهب ماهن ووود — أن كلمات ماركس تلك هى حافظ على القيم بدراسات عملية عن العالم الانسانى الذى هو عملى فى حقيقته . ومن هنا يكون الاستخدام الأمثل لمثل تلك النظريات الراديكالية فى رأى العالمين ، هو السعى الى اختبار وممارسة صحتها أو حقيقتها فى الحياة اليومية . والسياسية *Politics* على هذا النحو لا ينبغى الزعم بأنها تصور مجرد مطلق ، بل هى أعمال يؤديها الناس . فليس فى العالم المحسوس أشياء مثل الوعى البرجوازى أو الطبقة أو النظام الرأسمالى ، بل هناك أفراد يؤدون حياتهم فى تتابع متصل تتألف حلقاته من مجموعة من اللحظات أو بحسب تعبير ماهن ووود الـ « هنا » و « الآن » *«Heres and nows»* ويضاف الى هذا ما يعلنه العالمان بأن الاثنوميثودولوجيا ليست بحثا لا شأن له بالسياسة *apolitical* ، بل ان الاثنوميثودولوجيا تلتزم بقول ماركس بأن الفلاسفة لم يتجاوزوا تفسير العالم ، فى حين كان ينبغى عليهم أن يغيروه . ويبرز ماهن ووود الموقف الراديكالى للاثنوميثودولوجيا من خلال تركيزها على أن الاثنوميثودولوجيا ليست وسيلة لتغيير المرء لنفسه ، بل هى أيضا طريقة للمشاركة فى هذا التغيير مع الآخرين . فهى فرع علمى يهتم بتغيير الطريقة التى يحيا بها الناس حياتهم (٢١) .

ويتأكد المعنى الراديكالى للاثنوميثودولوجيا فى رأى العالم الماركسى براديب Pradeep فى منهجها الذى يسعى الى نزع الموضوعية *deobjectifying* والغموض *demystifying* اللذين يحيطان بمحاولات

وممارسات الموقف الطبيعي . كما يرى برانديب في هذا المنهج أداة قوية لامتلاكه القدرة على حل موضوعية وتشويق وغموض ما ينتجه النشاط الانساني الذي يؤخذ ضمنيا كالحود الضرورية للسلوك (٢٢) .

وإذا كنا نتفق مع رؤية شو لرايكاية الاتجاه الانثوميثودولوجية من حيث بحثه في عمليات الدعم المعرفي واعادة الانتاج الايديولوجي ، وفكرة ماهن ووود من اتفاق الانثوميثودولوجيا مع الماركسية ، ورؤية برانديب في قيمة هذا الاتجاه لعلم الاجتماع الماركسي من حيث تزويده بمجموعة من أدوات التحليل للنزع موضوعية وغموض تصنيفات وأنشطة الاتجاه الطبيعي ، فاننا أيضا نتفق مع عالم الاجتماع يونج Young الذي يؤكد على ثورية الاتجاه الانثوميثودولوجي من خلال اعتقاده بأن منهجه هو منهج صراع Conflict methodology . لأنه يزودنا بمعطيات تختلف مما تقدمه المناهج المالوفة والتي تخدم الدولة والنظام . ويرفض انتقاد جولدرن هذا الاتجاه لأن له بالسياسية apolitical ويرى عكس ذلك بأن الانثوميثودولوجيا اتجاه سياسي راديكالي . ويدعم وجهة نظره هذه بالإشارة الى الأحداث العظيمة وحركات الاحتجاج التي شهدتها المجتمع الأمريكي في الستينات ، وإلى قصور النظرية الوظيفية في تفسيرها ، الأمر الذي أدى إلى الحاجة إلى بديل نظري جديد يمثل في نظرية صراع واستراتيجية جديدة للبحث أو منهج صراع Conflict methodology . ويوضح يونج وجهة نظره بأن مجتمع ما بعد الصناعة Post Industrial قد تميز بالانظمات الكبيرة التي تتناقض مصالحها مع المصلحة العامة ، فعلى الرغم من أن هذه المنظمات كانت تنشأ بما يعرفه بايديولوجية المشروع الحر Free enterprise ومزايا النظام الصناعي التنافسي غير المركزي ، والذي يجد سيادة العميل ، إلا أن الاتجاه الذي ساد خلال الثلاثين عاما الماضية قد تميز بالتهجيد والتثبيت لهذه المنظمات التي كانت تعمل تحت نظام مغلق بالفعل (٢٣) .

ولقد كمنت قوة الاتجاه الوظيفي وكذا المناهج التقليدية المصاحبة له والتي يمكن أن يطلق عليها مناهج انتدابية Consensus methodology

في سد احتياجات مجتمع ما بعد الصناعة من حيث تزويده بمعلومات دقيقة ومفصلة حول تلك القطاعات من المجتمع التي تحتاج الى ادارة وسيطرة صارمة . فالاتجاه الوظيفي والمسوح الاجتماعية والبحوث الكبيرة الممولة كانت كلها أدوات تستخدم لخدمة مصالح المنظمات العسكرية أو الاقتصادية ، كما كانت دائما في خدمة القوى على حساب الضعيف ، فبحوث النجوى مثلا انصرفت الى بحث مشاكل السجناء بدلا من المسجونين ، وكذا في مجال البحوث الصناعية وجدنا الاهتمام بمشاكل المديرين بدلا من الاهتمام بمشاكل العمال . . الخ . ومن الجدير بالذكر أن المجموعات التي كان يجري عليها البحث كانت دائما غير واعية بأهدافه كما أنه لا يصلها أي نتائج من الدراسة يمكن أن تفيدها في تحسين أوضاعها الاجتماعية .

ويتضح مما سبق أنه ليس هناك تبادل reciprocity — وهي فكرة رئيسية في الوظيفية — في المجتمع الأمريكي ، إذ أن هذه البحوث تخدم فئة على حساب فئات أخرى . والاثنوميثودولوجيا كمنهج للصراع تادر على النفاذ إلى هذه المؤسسات والمنظمات وتزويدها بمعلومات تفيد مصالح الجمهور العام (٢٤) .

ولقد ركزت البحوث الاثنوميثودولوجية بالفعل على المنظمات الاجتماعية وأوضحت أن هذه المنظمات عادة ما تزيّف بيانات في سجلاتها لكي تبرر وجودها . فالمنهج الاثنوميثودولوجي استطاع الحصول على كل ما هو خفي أو كامن من معلومات عن المنظمات التي درسها وكشف عن طبقات عميقة للواقع الاجتماعي وحصل على نوعية مختلفة من المعلومات تختلف عن تلك التي تحصل عليها المناهج التقليدية . . ويمكن أن نرى أن هذا الاتجاه باستطاعته تزويد نظرية الصراع باستراتيجيات منهجية عديدة للحصول على كل ما هو محجب من قبل هذه المنظمات .

ويتضح من خلال العرض السابق مدى أسهام الاتجاه الاثنوميثودولوجي لعلم الاجتماع من حيث تزويده بأساليب منهجية تمكنه من التوصل إلى طبقات

أعقب للواقع الاجتماعي وتقديمه لنوعية من المعطيات لا توجه إليها المناهج التقليدية انتباهها . لقد تضمنت استراتيجيات البحث الأنثوميثودولوجي عناصر جديدة بتركيزها على سجلات المنظمات وتوضيحها للعمليات الوسيطة بين الواقع وبين التقارير المكتوبة ، وتقوننا هذه المسألة الى طرح التساؤل التالي : هل يقتصر اسهام الانثوميثودولوجيا على الجانب المنهجي فحسب أم هناك اسهامات واضافات أخرى .

— ما الجديد الذي اضافته الانثوميثودولوجيا للاتجاهات الانسانية التي استندت عليها أو أخذت منها ، والتي تتمثل في علم الاجتماع الفينومينولوجي والتفاعلية الرمزية والانثروبولوجيا المعرفية ؟ .

— وما الجديد الذي اضافته لعلم الاجتماع بصفة عامة ؟ وسنتناول في الصفحات التالية المجال الأول بالمناقشة .

ثالثا : الاتجاه الانثوميثودولوجي وعلم الاجتماع الفينومينولوجي :

أوضحنا في السابق كيف استندت الانثوميثودولوجيا في نشأتها على مزاعم ومسلّمات أساسية في فلسفة هوسرل الفينومينولوجية وعلم الاجتماع الفينومينولوجي لشوتس . ولقد كانت فلسفة هوسرل بالنسبة للاتجاه الانثوميثودولوجي الأساس التصوري الذي استندت عليه في رفضها للوضعية والنزعات الطبيعية Naturalism والتجريبية التي تقتصر على دراسة الظواهر دون محاولة لفهم دور الشعور والوعي في فهم تلك الظواهر أو ادراك معانيها . وبدا الاقتراب واضحا بين آراء هوسرل وجارغينكل في تأكيدهما على أن الأشياء هي بالضرورة معان ، وبالتالي فإن المعرفة بالأشياء إنما تتطلب فهم معانيها . كذلك فقد سارلت فينومينولوجيا شوتس والانثوميثودولوجيا على النهج الفكري لهوسرل في دراسته للوقائع أو الظواهر التي تبدو للوعي دون وضع أي فروض أو تفسيرات مسبقة ، والاعتصار على الدراسة الوصفية البحتة للظواهر الاجتماعية على نحو ما نحياها في صميم وعينا دون الأخذ بأي نظرية أو مفاهيم مجردة .

وبتلك الأفكار نحو الظاهرة الاجتماعية ومنهج دراستها التقى هوسرل وشوتس والانتوميثودولوجيا في رؤيتهم لجدوى دراسة الأشياء نفسها دون الرجوع الى افتراضات مسبقة عن الواقع الاجتماعى . ولقد كان في تحديد هوسرل لتلك الحقيقة المنهجية — التى مؤداها رجوع العالم عند الدراسة الى الأشياء نفسها — صياغة جديدة لموضوع علم الاجتماع ، وهو ضرورة التركيز بالدراسة على عالم الحياة اليومية ، وقد انعكست تلك الرؤية التى طرحها هوسرل على اتجاهات علم الاجتماع لفينومينولوجى والانتوميثودولوجيا ، وظهر ذلك جليا في التشابه بين فكرة هوسرل عن عالم الحياة وفكرة شوتس عن عالم الفهم الشائع التى تشير الى أهمية دراسة العالم اليومى بكل ما يتضمنه من أشياء عامة وواضحة ، أو ملامح غير واضحة تبر بها حياتنا ، إذ أن هذا البحث سوف يكشف لنا عن مدى التحيز غير المقصود لفهمنا الشائع . ولقد أخذ جارفينكل عن شوتس الواقع اليومى كنقطة انطلاق ، وكهدف أساسى للفهم والفحص والتحليل . ولم تنف اسهامات هوسرل الفكرية لعلم الاجتماع الفينومينولوجى والانتوميثودولوجيا عند هذا الحد ، بل تجاوزته الى توضيح العديد من الأفكار حول ماهية العالم الاجتماعى وكيف أنه نتاج للأزمة والثقافة التى نعيشها ، وأن الظاهرة الجديرة بالبحث هى الكيفية التى يتم بها تشكيل هذا العالم وخلقه ، والدور الذى يلعبه العلماء والأفراد في دعم هذا العالم من خلال تصوراتهم عنه ، ووصفهم له على أنه عالم موضوعى وواقعى *Factual* ، وكيف تسهم تلك التصورات في تضليل هؤلاء الأفراد وتجعلهم يقبلون العالم دون تساؤل أو شك .. ويصف هوسرل هذا الموقف من قبل الفرد تجاه العالم بما أسماه بالموقف أو الاتجاه الطبيعى ، ويوضح مدى خطأ ادعان الأفراد لهذا الموقف . ولقد كانت هذه الفكرة هى الأساس الذى بنى عليه شوتس ما عرف في فكره « بالفعل العقلائى » وما تضمنته هذه الفكرة من مقارنة بين الاتجاه العلمى واتجاهات الحياة اليومية . وتعد فكرتا الفعل العقلائى ومخزون المعرفة من أبرز الأفكار التى أخذتها الانتوميثودولوجيا عن شوتس .

نجد تأثيرات هوسرل واضحة اذن في علم الاجتماع الفينومينولوجى والاتجاه الانثومينودولوجى حيث رفضها قبول الطابع الموضوعى للعالم الاجتماعى والتسليم به كشيء معطى ومستقل عن الادراك . اذ يحدد شوتس موضوع بحثه في الطريقة التى يكون بها الانسان عالم الحياة اليومية ، وكذلك نجد أن الاهتمام الرئيسى للانثومينودولوجيا يدور حول دراسة الممارسات والعمليات اليومية التى تشكل ابنية عالم الحياة . كما تظهر الصلة واضحة بين فكر هوسرل وكل من شوتس وجارغينكل في دعوة هوسرل الى البحث من بداية جديدة أو علم جديد يتضمن نقدا جزريا للحياة بأكملها ، وذلك من خلال منهج الرد الفينومينولوجى الذى يعد تعديلا جزريا للوقف الطبيعى : ولقد استند شوتس وجارغينكل على هذا المنهج الذى اوضح ضرورة تبنى الباحث اتجاه الملاحظ الموضوعى ، بمعنى أن عليه أن يخلو خارج المسالم الاجتماعى ، وأن يدع كل مصلحة عملية فيه ، كما أن عليه أن يقصر دوافعه على الوصف الأمين للظاهرة التى يقوم بملاحظتها .

ومما سبق يتضح لنا كيف اقتربت المسلمات والمزاعم الفكرية لعلم الاجتماع الفينومينولوجى والاتجاه الانثومينودولوجى من فلسفة هوسرل ، ولقد دما هذا الالتقاء والتشابه بعض العلماء الى الاعتقاد بأن الانثومينودولوجيا ما هى الا اسم جديد لممارسات قديمة مدللين على ذلك بأن ما جاءت به الانثومينودولوجيا من أفكار لا يختلف كثيرا عما تتضمنه مدرسة الفهم الذاتى Verstehen في علم الاجتماع ، وكذلك أن أفكار شوتس انعكست بوضوح على أعمال كل من جارغينكل وسيكوريل (٢٥) . كما يزعم بعض النقاد مثل جولد ثروب Goldthorpe وآتوال Attewell أن هذا الاتجاه ليس سوى علم اجتماع فينومينولوجى (٢٦) . ويسوق ميرل Mayrl نفس الزعم عندما يرى في هذا الاتجاه محاولة لبناء برنامج منظم وفق مسلمات فينومينولوجية مؤكدا وجهة نظره هذه في الاتفاق الواضح بين وجهتى النظر الفينومينولوجية عند هوسرل والانثومينودولوجية بشأن نقد اتجاه الأول للمسلمات الوضعية واتفاق الاتجاه الثانى في هذا النقد معه (٢٧) .

كما يذهب عالم الاجتماع كوزر Coser أنه رغم الانتقاسات العديدة بالاتجاه الانثوميثودولوجى الا ان ما يجمعهم جميعا هو اتباعهم لفكرة الذات المتعالية *tanscendental ego* من الفلسفة الالمانية المثالية التى استندت عليها فلسفة هوسرل (٧٨) كذلك نجد مولينز Mullins فى كتابه النظرية فى علم الاجتماع وقد ضم كلا من الانثوميثودولوجيين والفينومينولوجيين فى مجموعة نظرية واحدة كأنهم ينتمون الى مدرسة فكرية واحدة .

وامام تلك الآراء التى تحاول النقييل من شأن الاسهامات الفكرية للاتجاه الانثوميثودولوجى ، يستشهد رواد الاتجاه بقول عالم الاجتماع جيندز Giddens من ضرورة التمييز بين الأصول الفكرية التى يبنى عليها العلماء افكارهم وبين المضمون الفكرى لأعمالهم هم ، فاستناد اى فكر جديد على تراث معرفى سابق لا ينتقص من قدره بل ان الطابع التراكمى للمعرفة يحتم هذا الأمر ، وهذا ينطبق على نشأة علم الاجتماع الانثوميثودولوجى (٣٩) .

ويعتقد أصحاب الاتجاه الانثوميثودولوجى انه قد حدث بالفعل تغير أساسى فى تلك الأفكار التى كانت أصلا مستوحاة من أعمال شوتس ، ومن أهم هذه التغيرات اسهام جارفينكل فى تحويل تصور شوتس للعقلانية العلمية وعقلانية الحياة اليومية الى مشكلة سوسيولوجية امبيريقية (٣٠) ولم يقتصر اسهام جارفينكل على التحويل الامبيريقى لهذه الفكرة فحسب ، بل شمل التحويل أيضا افكارا أخرى عند شوتس مثل فكرة عالم الحياة اليومية المكون من أعمال فكرية للومى ، اذ حول جارفينكل هذه الفلسفة الفينومينولوجية الى أنشطة تفاعلية علمية يمكن مشاهدتها ومن ثم اخضاعها للدراسة امبيريقية (٣١) .

وبالإضافة الى ما سبق هناك زعم خاطئ من جانب بعض النقاد بأن الانثوميثودولوجيا تستخدم بالضرورة المناهج الفينومينولوجية ، غير أن خطأ هذا الزعم يتجلى فى ارتباط أعمال بعض الانثوميثودولوجيين مثل سيلكس وغيره - زعم تآثرهم بالفكر جارفينكل المستوحاة من شوتس - بالفلسفة

اللغوية أو الانثروبولوجية بدلا من مصادر فينوميولوجية بالذات . كما نلاحظ أن هناك اتجاهات فكرية مثل التفاعلية الرمزية والفهم الذاتى عند فيبر تركز - مثل الانثوميثودولوجيا - على معنى السلوك للفاعل دون أن يطلق عليها فينوميولوجية .

والى جانب ما ورد عن أصحاب الاتجاه من اختلافات بين الفكر الانثوميثودولوجى واضافات الانثوميثودولوجيا للفينوميولوجية نؤد الإشارة الى انه فى حين تهتم الفينوميولوجية ببنية المعنى على نحو ما يعرفها أعضاء المجتمع (محتوى المعنى بالنسبة للفاعلين ، أى وصف واقع الأفراد كما يبدو لهم) تبحث الانثوميثودولوجيا فى الطرق التى تدعم من خلالها المعانى فى الحياة اليومية بوصفها ظواهر فى حد ذاتها . فلا تقتصر البحث الانثوميثودولوجى اذن على فهم السلوك الانسانى فى ضوء المعانى التى يشكلها الأفراد فى تفاعلهم الاجتماعى فحسب ، بل تتجاوز ذلك الى البحث الامبريقي المنظم فى الطرق التى تؤخذ بمقتضاها المعانى المشتركة بتسليم فى المجتمع . ويعنى ذلك أن التباين الأساسى بين الفينوميولوجية والانثوميثودولوجية يكمن فى بحث الأولى فى المعنى بينما تبحث الثانية فى الطرق . وبعبارة أخرى يمكن القول أن ماهية الأشياء ومعناها التى تنطوى على أداة التساؤل « ماذا » عند الفينوميولوجية تصبح عند الانثوميثودولوجيا أداة أكثر تعمقا ودلالة وهى « كيف » . فبينما تبحث الفينوميولوجية من معنى الواقع الاجتماعى بالنسبة للأفراد تبحث الانثوميثودولوجيا عن كيفية دعم الأفراد لمعان معينة عن الواقع الاجتماعى . كما أضافت الانثوميثودولوجيا البعد الامبريقي الى الفلسفة الفينوميولوجية من خلال اخضاعها لظاهرة الفهم الشائع فى المجتمع والأنشطة والاستدلالات العلمية للدراسة الامبريكية .

ثالثا : الاتجاه الانثوميثودولوجى والتفاعلية الرمزية :

لقد أشرنا فى ثانيا هذا البحث الى أن المدرسة التفاعلية مثلت أحد التيارات الفكرية التى استندت عليها الانثوميثودولوجيا فى تشكيل بعض مزاعمها الأساسية ، ويبدو لنا هذا أمرا منطقيا لما هناك من تشابهات

رئيسية بين التفاعلية الرمزية وبين علم الاجتماع الفينومينولوجي الذي يعد — كما أشرنا فيما سبق — مصدراً رئيسياً للفكر الالفينومينولوجي . وتعد نقاط الالتقاء بين هاتين المدرستين جوهرية من الناحية الالفينومينولوجية الأمر الذي يتأكد فيها ساقه عالم الاجتماع ناتنسن Natanson من أن « التفاعلية الرمزية عند جورج هربرت ميد هي أساساً فينومينولوجية » ، فكل أفكار ميد الرئيسية تتفق بدرجة كبيرة مع فينومينولوجية هوسرل « (٣٢) » وكذلك ما ذهب إليه فيليبسون Phillipson في مقاله « الفلسفة الفينومينولوجية وعلم الاجتماع » من أن التحليل الفينومينولوجي للعلاقة بين الذات intersubjectivity يتفق مع فكرة ميد عن الطبيعة الاجتماعية للذات « (٣٣) » . ولا يقتصر الأمر على ذلك بل تعد أعمال رواد التفاعلية الرمزية مثل تشارلز كولي ووليم تومس وجورج هربرت ميد بتطابقة ومتوازية مع الفينومينولوجية . ويتجلى هذا التطبيق في رؤيتهم للمجتمع في أنه عملية ، وليس بناء ثابتاً ، وأن الفرد والمجتمع في علاقة تبادل وترباط وثيقة ، إذ تنشأ الحياة الاجتماعية وتتكون من التفاعل الاجتماعي . كذلك فإن التنظيمات والقواعد والقيم الاجتماعية تؤثر في الأفراد كما تتأثر بهم ، إذ أن أعضاء المجتمع هم الذين شكلوها وعملوا على الحفاظ عليها . ويزداد الاقتراب بين التفاعلية الرمزية والفينومينولوجية من خلال الرؤية المنهجية التي تدعو إليها التفاعلية تجاه العالم الاجتماعي ووجوب الملاحظة الدقيقة له كما يدركه ويعرفه الفاعلون الذين يعيشون فيه ، وكذا في تركيزها على وجوب حيطة الباحث ومراعاة عدم تأثره بأي افتراضات حول الأبنية الاجتماعية ، سواء كانت هذه الافتراضات مستمدة من نظريات علمية أو معرفة شائعة . وفي تلك المعاني تبدو التفاعلية الرمزية كما لو كانت وجهاً آخر للفينومينولوجية « (٣٤) » . ولعل ما جاء من اتفاق بين هاتين المدرستين في الكثير من الجوانب كالاتهام المشترك بالمعنى ، ونظراً للعق الفلسفي للفينومينولوجيا ، هو ما دعا بعض المفكرين إلى القول بأنه من المتوقع أن تندرج التفاعلية الرمزية تحت مدرسة علم الاجتماع الفينومينولوجي « (٣٥) » .

وما سبق يمكن القول بأن نقاط الالتقاء التي تم إبرازها بين

الانثوميثودولوجيا والفينومينولوجيا تقترب بدرجة كبيرة من تلك التي تبدو بين الانثوميثودولوجيا ومدرسة التفاعلية الرمزية ، والتي تتضح في رؤية الاتجاهين للحياة اليومية ، وللتفاعل الاجتماعي كوحدة التحليل الأساسية. لعلم الاجتماع ، وفي تركيزهما على الذات كموضاع للدراسة . فالباحث موجه نحو دراسة الجوانب الداخلية للسلوك الانساني والتي تأخذ شكلا ظاهريا خلال التفاعل والاتصال الرمزي بين الأفراد . فالعناصر المعرفية والشعورية affective اذن تعتبر محاور أساسية تدور حولها الدراسة . كما يبدو ذلك الاتفاقي جليا في نظرة كلا الاتجاهين الى المجتمع كششاط مستمر لتفاعلات اجتماعية مختلفة ، وليس كتسق أو تنظيم أو بناء ثابت . ويعنى هذا التركيز على العلاقات بين الأشخاص بدلا من التركيز على المجتمع ككل . ولقد كان نتيجة لذلك الرؤية من قبل الانثوميثودولوجيا والتفاعلية الرمزية نحو المجتمع يرفضهم لما ذهب اليه التحليل الوظيفي نحو دور الوحدات الكبرى والأنساق الاجتماعية في تشكيل الوحدات الصغرى (ولقد أنت هذه الرؤية ذاتها الى توجيه بعض العلماء النقد الى الاتجاهين بدموى تجاهلها تحليل الوحدات الكبرى بالمجتمع macro analysis وتركيزهما بالتحليل على المجموعات الصغيرة والأفراد) . ولقد جاء رفض التفاعلية الرمزية للتحليل الوظيفي لاسقاطه دور الفرد باعتباره سلبيا لا حيلة له أمام المحددات الجماعية للسلوك Collective determinism ولذلك نجد وليم توماس William Thomas أحد أعلام المدرسة التفاعلية يرفض المنهج السببي في دراسة الظواهر الاجتماعية ، ويؤكد على ضرورة الاستبعاد التام لفكرة العلة (٣٦) . ويرى أصحاب التفاعلية الرمزية والانثوميثودولوجيا ان التحليل الوظيفي قد تجاوز العلاقة المتبادلة ذات البعدين بين الفرد والمجتمع والتي بدت لجيبها في تفاعل ديناميكي مستمر (٣٧) . ويذهب كولي الى أن هناك وحدة تامة بين المجتمع والفرد وعليه تعتبر دراسة الفرد بمعزل عن المجتمع ، أو دراسة المجتمع باستقلال عن الأفراد ، تعتبر تجريدا غير واقعي (٣٨) .

ومن المسلمات الأساسية التي تستند عليها الانثوميثودولوجيا ، أهمية

السياق بالنسبة لفهم الفعل الاجتماعي ، ويبدو هذا الاهتمام واضحاً كذلك في أعمال رواد التفاعلية الرمزية ، ففكرة ميد من الفعل ، التي تشير الى أن الأفراد يشكلون سلوكهم في ضوء المواقف الاجتماعية المختلفة ، تتضمن رفضاً لفكرة سلبية الأفراد واستجاباتهم الآلية للمثيرات ، فالأفراد يتصرفون وفق ما يرونه وظيفياً وعملياً في انشطتهم الجارية (٣٩) . وكذلك يبرز توماس من خلال الاتجاه الموقفى — وهو اتجاه تؤكد عليه الانثوميثودولوجيا — « أن السلوك في اطار الموقف والتغيرات التي تطرأ على الموقف ، وما ي صاحبها من تغيرات في السلوك ، تعتبر جيباً أفضل منهج يمكن أن يستخدمه العالم الاجتماعى لى التحقق التجربة في البحث الاجتماعى » . فمن العسير فهم السلوك الا بعد دراسته في نسيجه الكلى ، ويتطلب ذلك من الباحث دراسة الموقف كما يبدو للشخص ذاته ، وعندئذ يصبح من الأهمية بمكان أن نعطي وزناً خاصاً للعامل الذاتى في التحليل الاجتماعى (٤٠) .

كما أن الدراسات الانثوميثودولوجية التي عالجت كيفية استخدام القواعد الاجتماعية في الحياة اليومية تتفق مع التفاعلية الرمزية من حيث توضيحها أن هناك علاقة اعتماد وتفاعل متبادل بين الفاعل والقواعد والمواقف الاجتماعية (٤١) . فلا يتسفى تفسير السلوك ما لم يتم فهم واستيعاب الموقف بالكامل ، اذ يصعب فهم الفعل اذا ما جرد من سياقه العام الذى يتبع فيه .

كذلك ومن الجوانب التي ظهر فيها التشابه جلياً بين الانثوميثودولوجيا والتفاعلية الرمزية ، فكرة كل منهما من اللغة ووظيفتها داخل المجتمع ، وبذلك تكن أهمية اللغة في إتاحة الفرصة للأفراد لفهم وإدراك الأبنية الاجتماعية ، كما تجعل من التنظيم الاجتماعى الذى يتسم بالثبات أمراً ممكناً . وعن فكرة التنظيم الاجتماعى نجد التقاء بين الاتجاه الانثوميثودولوجى وما عبر عنه كولى من أن النظام الاجتماعى يوجد داخل الأفراد فنصبه ولا وجود له في غير هذا النطاق (٤٢) .

ولقد أدى هذا التشابه بين الاتجاه الانثوميثودولوجى والتفاعلية الرمزية ببعض النقاد الى اعتبار الانثوميثودولوجيا اتجاها غير جديد كما يزعم أصحابها ، بل هى صياغة جديدة لمسلّمات فكرية قديمة ، فالعلوم الاجتماعية — كما يؤكد أندريسكى *Andreski* لم تحظ بالتجديد حقا منذ فترة طويلة على الرغم من ظهور تلك الصياغات الجديدة مثل الانثوميثودولوجيا ، فدراسة العلاقات الاجتماعية غير الرسمية هى دراسة قديمة ترجع لمدرسة شيكاغو ، وأعمال برجس وبارك ووليم توماس هى فى جوهرها أعمال انثوميثودولوجية ومينومينولوجية وأن كان أصحابها لم يدركوا ذلك . ويؤكد نفس المعنى جولد ثروب *Goldthrope* فى رؤيته للانثوميثودولوجيا على أنها طرح جديد لفكرة قديمة (٤٢) .

وهنا تجدر الإشارة الى أنه اذا كانت الانثوميثودولوجيا قد ارتكزت فى نشاطها على أفكار التفاعلية الرمزية ، الا أنها ليست صورة أخرى منها كما ذهب بعض النقاد . كما نرى أنه ليس من الانصاف تأييد هذا الرأى اذ أن هناك نقاط اختلاف بين الانثوميثودولوجيا والتفاعلية الرمزية رغم التشابه بينهما فى بعض الجوانب الأساسية التى سبق أن اشرنا إليها ، كما أن الانثوميثودولوجيا أضافت الكثير الى مدرسة التفاعلية الرمزية ، وهذا ما يؤكد على أنها اتجاه جديد .

نجد أن تركيز الاتجاهين : المدرسة التفاعلية والانثوميثودولوجيا على الفرد أبعدهما من تقديم أى نظرية أو تفسير سوسىولوجى لأسباب النظام الاجتماعى . وبينما وقفت المدرسة التفاعلية عند هذه النقطة خطت الانثوميثودولوجيا خطوة أبعد ، وأوضحت أن سبب عدم تقديمها تفسيراً يرجع الى أن فردية المواقف الاجتماعية وتميزها يجعلها تتجه بشكل يصعب التنبؤ به ، الأمر الذى يحول دون إمكانية وضع أسباب عامة للنظام . ، أسباب تكون ملازمة للأنشطة والأفعال (٤٤) . كما نجد إضافة انثوميثودولوجية أخرى أغفلتها التفاعلية الرمزية تتعلق بالمعانى والرموز المشتركة ودورها فى تنظيم أنشطة الحياة اليومية فى المجتمع . فعلى حين وقفت التفاعلية

الرمزية عند أخذ الذي كُتبت فيه على الطابع العيناىكى المتغير وعلى
 أهمية المعنى فى تنظيم المجتمع ، خطت الاثنوميثودولوجيا خطوة ابعد من
 ذلك لتوجه بحثها نحو العمليات التى تتحقق بمقتضاها هذه المعانى
 المشتركة . فالنظام الاجتماعى بما يتضمنه من معان ورموز بالنسبة
 للاثنوميثودولوجيا لا يوجد بشكل متغير فحسب بل لا وجود له على الاطلاق
 بنهاى واستقلال عن أنشطة الأفراد وتفسيرهم ووصفهم لها . فاذا كانت
 الاثنوميثودولوجيا قد اتفقت مع التفاعلية فى اهتمامها بالفهم الشائع فى
 المجتمع فإن الاثنوميثودولوجيا قد تجاوزتها فى تركيزها على الطريقة التى
 يتكون منها عالم اجتماعى منظم فى ضوء هذه المعانى الاجتماعية المشتركة ،
 وكذلك فى اهتمامها بالعمليات التى يصف ويفسر بمقتضاها أعضاء المجتمع
 النظام الاجتماعى . ولم تقتصر الاضلافت على تلك الاسهامات الفكرية
 فحسب بل ان الاثنوميثودولوجيا قد اضافت بعض الجوانب المنهجية للمدرسة
 التفاعلية . فلقد استندت التفاعلية بشكل اساسى على المشاهدة بالملاحظة
 . وعلى دراسة الحالات استنادا الى الاعتقاد فى ضرورة دراسة الفعل
 من وجهة نظر الفاعل ، أى ضرورة رؤية الموقف وادراك الأشياء كما يراها
 . ويدركها الفاعل ويعزولها معنى خاصا (٤٥) . وفى حين تتفق الاثنوميثودولوجيا
 مع التفاعلية فى هذا الجانب المنهجى نجدتها تضيف بعدا منهجيا جديدا وهو
 التحذير من عدم انغماس الباحث فى العالم الذى يدرسه — وهو ما يفعله
 الباحث التفاعلى — والحفاظ على مسافة كافية تسمح له بالوقوف على
 القواعد الاجتماعية التى تنظم سلوك الجماعة التى يدرسها والتى يسلم
 بها أفراد الجماعة ، كما كان فى الدراسات والتحليلات اللغوية التى أجراها
 الاثنوميثودولوجيون اضللة أخرى تميزت عن انجازات التفاعلية الرمزية فى
 هذا الشأن . فبالرغم من اشارة ميد الى أهمية اللغة والرموز فى الحياة
 الاجتماعية: إلا ان المؤسسة التفاعلية لم تدرس اللغة فى حد ذاتها وذلك
 بالمقارنة للتحليلات اللغوية الكثيرة التى أجراها الاثنوميثودولوجيون ، كما
 أنها لم تنطرق الى التمييز بين اللغة الطبيعية واللغة العلمية وهو مجال
 اتفقت فيه الاثنوميثودولوجيا قدرا كبيرا من بحثها . وكذا فى مجال التنظيمات

الاجتماعية تبدو لنا تلك الاتجاهات المثلة في الدراسات الميدانية العديدة التي أجراها الأنثروبولوجيون والتي تعد مجالا جديدا لم تطرقه التفاعلية-الرمزية بالبحث .

رابعا : الاتجاه الأنثروبولوجي والانثروبولوجيا المعرفية :

تشابه الأنثروبولوجيا المعرفية أو الأنثوجرافيا الجديدة مع الأنثروبولوجيا في أنها أحد الاتجاهات التي تطورت حديثا في العلوم الاجتماعية . وفي محاولة لتحديد موضوع الأنثروبولوجيا المعرفية أو علم الشعوب *ethnoscience* يرى ستورتيفانت *Sturtevant* أنها نسق من المعرفة والادراك النمطي لثقافة معينة ، وتعنى الثقافة من وجهة النظر هذه مجروع التصنيفات الشعبية لمجتمع معلوم ، فلكل مجتمع طريقته الخاصة في تصنيف عالمه المادي والاجتماعي . وفي ضوء هذا الاتجاه تتحدد مهمة العالم الاجتماعي في الكشف عن كيفية ادراك أعضاء ثقافة معينة لواقعهم الاجتماعي وتعريفهم وتصنيفهم له ، وكذلك في كيفية انجازهم لأنشطتهم والوقوف على المعنى الذي يعطونه للأفعال التي تحدث في سياق ثقافتهم . وفي تعريف أكثر حداثة للأنثروبولوجيا المعرفية يرى جودينيف *Goodenough* أن موضوع اهتمامها ينطوي على فهم لوجهة نظر أفراد المجتمع أنفسهم حيث تتكون ثقافة المجتمع من المعارف التي يجب على الفرد معرفتها والايان بها لكي يتصرف بسلوك مقبول بالنسبة للمجتمع ، وبذلك لا تنحصر مهمة الباحث الأنثوجرافي في وصف الأحداث من وجهة نظره كملاحظ فحسب ، بل يكون عليه أن يتجاوز المرحلة الى الانغماس والتعمق داخل هذه الأحداث ، لكي يتعرف على النظرية التي يستخدمها أعضاء المجتمع لتنظيم الظواهر اليومية في حياتهم (٤٦) .

كما سبق يبدو لنا مدى تشابه أهداف الأنثروبولوجيا المعرفية والأنثروبولوجيا ، وتبنى الأولى لبعض المزايم الأساسية للفلسفة النيومينولوجية ، فالفكرة السابقة تلتقى وما ذهب اليه شوتس من أن الدور الأساسي للباحث يكمن في اكتشافه للكيفية التي يشكل بها الناس الظواهر التي توجد في حياتهم ، كما نجد التقارب واضحا بين رؤية جودينيف-

لمهمة عالم الاجتماع التي تكن في صياغته لنظرية مستمدة من نظريات الأفراد «
وبين مقولة شوتس حول مهمة عالم الاجتماع التي تنبؤ في تشكيل نموذج
لتنبؤات أعضاء المجتمع . كذلك فان اهتمام الانثروبولوجيا المعرفية بالاندراك
النمطي والمعرفة المصنفة ثقافيا يعتبر امتدادا لفكرة شوتس عن وجود
» مخزون من المعرفة النمطية لدى الأفراد يستندون اليها في تفسيراتهم
وتأويلهم للظواهر الثقافية في حياتهم .» هذه المعرفة النمطية تبدو لأعضاء
المجتمع وكأنها أمور موضوعية وحقيقية عن واقعهم « (٤٧) .

ويدور التركيز الأساسي للانثروبولوجيا المعرفية حول دراسة اللغة ،
اذ تهتم كما تهتم الانثوميثودولوجيا بطرق التفسير التي يجعل أعضاء الجاعات
أو الثقافات المختلفة بمقتضاها معنى لأحاديثهم ، الأمر الذي ينجم عنه تشكيل
النظام في عالمهم الاجتماعي . ومن هنا تتحدد وظيفة الانثوجرافى في السعى
بهدف العثور على القواعد والاعتقادات التي تنظم تصنيفات الأفراد ، ومن ثم
سلوكهم ، واكتشاف ما يتضمنه الموقف الاجتماعي من جوانب تفرز وتركز
أنشطة معينة ، وتقع أنشطة أخرى . ويتمنى ذلك كله من خلال الرجوع
الى الطريقة التي يتكلم بها الأفراد ومعرفة تصوراتهم عما يؤدونه . وهنا
نجد اتفاقا بين الانثروبولوجيا المعرفية والانثوميثودولوجيا في أسلوب البحث
من حيث اعتمادها على لغة المواطنين لاستخراج ما بها من مضامين ومعان .
ومن أبرز الانثروبولوجيين الذين يشير اليهم الانثوميثودولوجيون في
مجال دراسة اللغة : هارولد كونكلن Harold Conklin وتشارلز فريك
Charles Franke اللذان اكتشفا من خلال بحوثهما أن معنى الكلمات يتأثر
بشكل ثابت بسياق الموقف ، وبذلك لا يتم فهم تلك المعاني بمعزل عن
الالتزامات والقيود الثقافية السائدة في كل موقف . ويؤكد كونكلن أن الوصف
الانثوجرافى الكافى لثقافة معينة يتطلب تحليلا مفصلا لنسق الاتصال ،
وللمواقف التي تم تعريفها ثقافيا والتي يحدث فيها التمايز بالنسبة لهذا
النسق (٤٨) .

وبمقارنة البحوث التي أجراها فريك وبعض البحوث الانثوميثودولوجية:

تجد التقارب واضحا بينهما . فقد أوضحت إحدى دراسات فريك عن ثقافة سوبانون Subanon مثلا أنه لا يكون كافيا للحصول على نوع من الشراب استخدام القواعد اللغوية المنطوقة التي تتم ترجمتها من الإنجليزية الى لغة السويانون ، بل يتطلب الأمر عمقا أبعد من ذلك . يتمثل في معرفة نوعية الأشياء التي تقال في موقف معين ، وبشكل معين ولشخص بالذات ، ويهتم هذا الأبعد بالطقوس والممارسات التي تقتزن باللغة في موقف معين ، إذ تصبح هذه الممارسات ذات مدلولات معينة عند الجماعات المختلفة . نمثلا عملية شرب « الجازي » gazzi الذي هو نوع من شراب الأرز المخمر ، تتم بطريقة مختلفة تماما عن تلك التي يتم بها شرب البيرة عند الشعب البريطاني (٤٩) . كذلك ، اكتشف أحد الباحثين في دراسة ميدانية له بالهند أن كلمة *anna* التي سميها كوصف للأرز الذي يأكله والتي اعتقد في البداية أنها مطابقة لكلمة أرز في الإنجليزية أنها تشير الى الأرز بين يدي النساء عند إعداد الطعام . ثم اتضح له أن الكلمة لا تنطبق إلا على الأرز المطبوخ ، وأن لكل نوع آخر اسما خاصا به (٥٠) . وتتشابه تلك الدراسة ، إلى حد كبير مع الدراسة الاثنوميثردولوجية التي أجراها كينيث ستودارت حول تحديد الاثنوجرافي للغة الثقافة الخاصة التي أوضحت أن كلمة القاء القبض *pinched* تستخدم بمعان مختلفة في المواقف المختلفة .

ولقد اهتمت الاثنوجرافية الجديدة بالتحليل الدلالي السيمانطيقي *Semantic analysis* وحاولت اكتشاف معاني المصطلحات ومدلول تلك المعاني واستخداماتها في المواقف المختلفة . ومن هنا يبدو التقارب والالتقاء بين الاثنوبولوجيا المعرفية والاثنوميثودولوجيا كما يظهر استنادها على أحد الزاعم الفينومينولوجية الرئيسية وهو الزعم الذي يؤكد على أن العالم المعرفي للإنسان يزخر بالمعاني ، وأن هذه المعاني هي التي يجب فهمها كمدخل الى استيعاب عالم الحياة الخاص بالآخرين ، ولذلك وجدنا تركيز كل من الاثنوبولوجيا المعرفية والاثنوميثودولوجيا على فهم العالم كما يؤوله ويفسره الإنسان في حياته اليومية (٥١) . كما تحدد هدف الاثنوبولوجيا

المعرفية. والانتروبولوجيا في اكتشاف طرق تصنيف اعضاء المجتمع انفسهم لسلوكهم ، ويصبح بذلك محور اهتمامها هو كيفية تشكيل الافراد للعالم بدلا من فرض تصنيفات مسبقة لما يتم ملاحظته . ومن اجل تحقيق هذا الهدف سعى الباحثون المتفهمون للاتجاهين السابقين الى اكتشاف التصنيفات المستخدمة من قبل اعضاء جماعة معينة ، حتى يتسنى لهم عند اجراء بحوثهم توجيه تلك الاسئلة التي تحمل معاني يفهمها الافراد ، وفي ذلك تأكيد من الاتجاهين على أهمية البحث في الجوانب التي يسلم بها افراد المجتمع ، حيث تبحث الانتروبولوجيا المعرفية فيها تطلق عليه المكونات Components والانتروبولوجيا في انتقعات الخلفية back ground expectancies . ويهتم الاتجاهان بتلك الطرق التي يستخدمها الناس لجعل عالمهم ذا معنى .

ورغم جوانب التشابه الواضحة بين الاتجاهين ، التي يؤكدتها العديد من علماء الاجتماع ، الا ان هناك بعض الاختلافات بينهما ، كما ان الانتروبولوجيا قد توسعت في نطاق بحثها وتطرفت الى مجالات اعرق من الانتروبولوجيا المعرفية . فمن الاختلافات الواضحة بين الانتروبولوجيا المعرفية والانتروبولوجيا تركيز الاولى على الجانب الستاتيكي للظاهرة موضوع الدراسة بينما تهتم الانتروبولوجيا بالعمليات التي تتشكل بمقتضاها الأنشطة الاجتماعية . كما ان اهتمام الانتروبولوجيون بالكشف عن وحدات المعنى التي تعمل في العالم الاجتماعي جعلهم يدرسون ظاهرة اجتماعية اكثر تعقيدا مما يدرسه باحثو الانتروبولوجيا المعرفية الذين يحدون انفسهم بدراسة الأبنية المعرفية وما يقابلها من مصطلحات لغوية فحسب . ان اعتماد الانتروبولوجيا المعرفية على تحليل الكيفية التي يتحدث بها اعضاء ثقافة معينة عن عالمهم كوسيلة لفهمه لا يتيح للباحث فهم الجوانب غير اللفظية في الحياة الاجتماعية ، تلك الجوانب التي تعد هامة لأن الافراد يخبرونها في عالمهم الاجتماعي . فهي لا تهتم بكل خبرة الانتماء بل بالتعريف اللغوي فقط ، ومن الجوانب الفكرية التي تميز الانتروبولوجيا عن الانتروبولوجيا المعرفية تركيز الاولى على كيفية تشكيل المعاني وكيفية خلق

الحياة الاجتماعية عن طريق انشطة الأفراد ، وذلك من خلال سسعيها في اكتشاف الملامح الأساسية للتفاعل اليومي (٥٢) .

كذلك ، وبينما تزعم الانثروبولوجيا المعرفية ثبات اللغة واستقرارها في الطار ثقافة معينة ومن خلال هذا الثبات والاستقرار يصبح بالامكان اكتشاف معاني انكلمات وتنظيمها في مجموعات من التصنيفات يكون لها معنى معين . بالنسبة للمنتمين لتلك الثقافة ، فأننا نجد أن هذا الزعم يصبح مشكلة للبحث بالنسبة للانثوميثودولوجيا لاعتقادها في قابلية المعاني للتغير من موقف الى آخر ، واختلاف الدلالات طبقا للسياقات المختلفة . ومن هنا يتضح أن الانثوميثودولوجيا قد أضافت الى الانثروبولوجيا المعرفية بعدا هاما يمثل في تقديم منهج للدراسة يبقى على المزاعم الأساسية للأنثوجرافيا السيميائية ethnographic semantics مع تقديم فكرة المعاني المرتبطة بالسياق داخل الجماعات والثقافات المختلفة ، ويتضمن ذلك التركيز على طرق أعضاء الجماعات في استخدامهم الفعلى للأسماء والتصنيفات والعناوين في مواقف على درجة عالية من التنوع . ويظهر الاسهام الحقيقي للأنثوميثودولوجيا في إبقائها على التصور الموقفى للمعاني مع الاعتقاد في الوقت نفسه أن هناك وسائل للتفسير والتأويل يمكن أن تتجاوز الموقف (٥٣) . وذلك على عكس الانثروبولوجيا التى تستند في دراستها للغة الى « تحليل المكونات » Componential analysis التى تقوم عليها عملية تصنيف الأشياء في ثقافة معينة ، ان اهتمام الانثروبولوجيا المعرفية بالتصنيفات الثابتة Static يعتبر مأخذا على هذا الاتجاه ويبعده عن الانثوميثودولوجيا التى تسعى فى بحثها الى للكشف عن « جوهر » او ماهية essence عمليات الانسان التأويلية والتفسيرية . ان سعى الانثوميثودولوجيا في هذا المجال سيمكثها من اكتشاف ملامح ثابتة في الظواهر (ملامح ثابتة للتفسير والتأويل) يمكن أن تعمم على أكثر من ثقافة (٥٤) .

خامسا : اسهام الاتجاه الانثوميثودولوجى لعلم الاجتماع :
يعتبر الاتجاه الانثوميثودولوجى تطورا هاما في علم الاجتماع ، لأنه يركز

على مجموعة من القضايا التي لم تتم معالجتها بشكل كاف من جانب علم الاجتماع التقليدي . فقد أبرزت الأنثروبولوجيا أهمية الدراسة السوسولوجية الأمريكية . للفهم الشائع (٥٥) واعتبرته موضوعا للبحث في حد ذاته بدلا من اعتباره مصدرا ضئيليا يستخدمه الباحث ويسلم به . ان تركيز الاتجاه الأنثروبولوجي على هذا الموضوع يزودنا ببعد جديد عن هذا الجانب غير المرئي وغير المطروق ، رغم الدور الكبير الذي يلعبه في استمرار التفاعل والتنظيم الاجتماعي ، كما يمدنا بحقائق أولية تؤخذ بتسليم في الحياة الاجتماعية . فالأنثروبولوجيا في سعيها لمعرفة المزايم الخفية والقواعد الضمنية — ذلك الجانب الذي لم تتطرق اليه الدراسات السوسولوجية بعمق ، رغم مسئوليته في تشكيل جوهر الحياة الاجتماعية — يمثل بعدا جديدا في دراسة الواقع الاجتماعي .

لقد جعلت الأنثروبولوجيا العالم المسلم به موضوعا للدراسة ، مما أدى الى ضرورة بحثها فيها يتم في المسرح الخلفي للحياة الاجتماعية ، ويعتبر هذا امتدادا وتطويرا لاتجاه جوفمان المسرحي ، الذي أبرز الطبيعة التحليلية للإنسان : الإنسان الذي يسمى دائما الى اعطاء انطباعات معينة عن نفسه ، والظهور بظهر معين أمام المجتمع . لقد وجهت الأنثروبولوجيا اهتمامها الى هذا العالم المسلم به ، والذي تستند عليه مسرحية الحياة الاجتماعية بانطباعاتها وطقوسها المختلفة .

وكذلك من المجالات الجديدة والأساسية التي يدور حولها البحث الأنثروبولوجي كيفية تقرير الأفراد لعنى القواعد الاجتماعية ومدى ملاحظتها في المواقف الاجتماعية المختلفة . ورغم ان النظرية السوسولوجية تناولت مسألة القواعد الاجتماعية الا انها تناولتها كمسيبات للسلوك — أي انها درست المنيبات الاجتماعية لاستخدام القواعد بدلا من ان تدرس طرق الأفراد وتفسيرهم وتاويلهم لها . فالأنثروبولوجيا تعتبر الاتجاه الوحيد الذي جعل من التفسيرات والتاويلات فيها يتعلق باستخدام القواعد الاجتماعية موضوعا واضحا يخضع للدراسة . وبما هو جدير بالذكر ان

الانثوميثودولوجيا لا تلغى القواعد والقيم والأنماط الاجتماعية ، ولكنها لا تنظر إليها على أساس أنها مسببات للسلوك الاجتماعي ، بل على أساس أنها وسائل تأويلية أو تفسيرية يستخدمها الأفراد لإعطاء معنى لسلوكهم وسلوك الآخرين (٥٦) .

هذا .. ومما هو جديد في هذا الاتجاه أيضا محاولته اكتشاف الملامح الأساسية المشتركة للظواهر الاجتماعية التي تدرسها . فإذا أخذنا موضوع المحلفين على سبيل المثال نجد أن الانثوميثودولوجيا تنظر إلى مشكلة اتخاذ المحلفين لقراراتهم على أنها دراسة لظاهرة علمية ، وهي عملية اتخاذ القرارات ، وتعمل على تحليل إجراءات وطرق المحلفين ، بهدف فهم مضمون وجوهر عملية اتخاذ القرارات في حد ذاتها ، وبذلك يمكنها التوصل إلى كيفية اتخاذ الجماعات لقراراتها ، ويعنى ذلك السعى إلى معرفة القواعد التي تحكم اتخاذ القرارات في كل الحياة الاجتماعية . فالإتجاه الانثوميثودولوجي رغم أنه اتجاه مؤقت ، ويعتمد في فهمه للظواهر على السياق والمواقف الاجتماعية إلا أنه يسمى إلى البحث عن الخصائص الهامة والثابتة في الأنشطة والظواهر الاجتماعية التي يدرسها (٥٧) .

كما يعتبر اهتمام الاتجاه الانثوميثودولوجي بدراسة أنشطة الأفراد واستدلالاتهم العملية بالتفصيل إضافة لعلم الاجتماع . ويؤكد كولتر *Culter* في هذا الصدد أن « إجراء الانثوميثودولوجيا لبحوث وملاحظات عن الطرق العملية لأنشطة الأفراد واستدلالاتهم اليومية يعد لهم وأبرز التطورات في تفكير السوسيولوجي في الأعوام الماضية (٥٨) » .

إن بحث الانثوميثودولوجيا في طرق وإجراءات الأفراد التفسيرية والتأويلية يمكنها من التوصل إلى معرفة حقيقية عن الأبنية الاجتماعية كما هي في الواقع الفعلي وليس كما يتصوره أفراد المجتمع أو حتى علماء الاجتماع عنها .

كما حققت الانثوميثودولوجيا مكانة هامة في مختلف العلوم الاجتماعية

المعرفة لاهتمامها بدور أسس، نشيط العالم الاجتماعي وظاهرة البحث العلمي .
لقد عالجت قضية المعرفة العلمية كموضوع للنقاس في حد ذاته ، وأوضحت
أن علماء الاجتماع يعتمدون في تفسيرهم للعالم وفي اتخاذ قراراتهم في مجال
البحث العلمي على فهم وإدراك شائع . فالبحث الاجتماعي مثله مثل غيره
من الأفراد ، يعتمد في تفسيره للحوادث على فهمه العام للجمهور ، غير واسع
في ذلك أنه تنحى عن الأسلوب العلمي . وهذا الوضع يقوده إلى الاعتقاد
في بعض ما يظنه حقائق ما يجب منه الرؤية الحقيقية للواقع الاجتماعي
ونهم السلوك من وجهة نظر الفاعل ، كذلك فإن الباحث في أبحاثه لبحثه
يقوم بتحديد المشكلة وجمع البيانات ، وتفسير ما تحث مستخدماً لغة
ومفردات يفترض أن من يجري عليهم البحث أو الأخباريين يشاركونه فيها .
هذا الزعم للمعنى المشترك يؤخذ بتسليم ولا يتم أبداً بنظرنا . وهنا يكمن
أسهام الأنثروبولوجيا لعلم الاجتماع في القائه الضوء على ضرورة
دراسة ظاهرة البحث العلمي في حد ذاتها ، وكذا تعميقها في الجذور
الابستمولوجية والفلسفية للعلم من أجل تفسير الظواهر الاجتماعية بشكل
أكثر موضوعية ودقة . وبالإضافة إلى ما سبق أوضحت الأنثروبولوجيا
فكرة على قدر كبير من الإنسانية ، وهي عدم صلاحية تطبيق العقلانية
العلمية على الحياة الاجتماعية . (وهذا عكس الفكر الوضعي الذي يؤكد
على قيمة تطبيق المنهج العلمي على الحياة الاجتماعية) . ولعل من أبرز
إسهامات الاتجاه الأنثروبولوجي توضيحه للمدى الذي فصل فيه علم
الاجتماع التقليدي بين النظرية والواقع . لقد بينت الأنثروبولوجيا أن
المعالجات السوسيولوجية قد تجاوزت الواقع من خلال اصطناع لغة
سوسيولوجية متخصصة ، الأمر الذي ترتب عليه رد فعل سلبي من جانب
أفراد المجتمع الذين لم يجدوا في النظريات الاجتماعية صورة حقيقية عن
واقعهم الاجتماعي . لقد علم علم الاجتماع التقليدي على تحويل الإنسان
وقيمه ومعتقداته وعاداته إلى كم من الارتباطات الفارغة من المضمون والتي
لا وجود لها إلا في أذهان علماء الاجتماع أنفسهم . ولقد أولت الأنثروبولوجيا
اعتباراً كبيراً للبعد الإنساني من خلال تركيزها على رؤية الإنسان لعالمه
الاجتماعي وتصورها له كخلاق لهذا العالم .

كذلك تعتبر اللغة أول نشاط سوسولوجي يجعل منها قضية للدراسة في علم الاجتماع . فبالرغم من أن اللغة شغلت اهتمام العلماء منذ فرويد ، وفوركلين وغيره . . الخ ، إلا أنها أصبحت عند الانثوميثودولوجيا مركزا رئيسيا للدراسة والبحث ، كما أنه تم معالجتها بمنهج يختلف عن المدارس الفكرية السابقة . ويبدو ذلك واضحا في أعمال سيكوريل التي يمكن أن يطلق عليها علم اجتماع لغوي . كما عبر جارفينكل عن أهمية دراسة اللغة من خلال تعبيره التالي « أن فكرة عضو member هي قلب الموضوع ، أننا لا نشير بهذه الكلمة الى شخص بل تشير هذا المصطلح الى السيطرة ، والتمكن من اللغة الطبيعية (٥٩) . لا تعتبر اللغة عند الانثوميثودولوجيا اذن مصدرا للدراسة فحسب ، وإنما تعتبر موضوعا للبحث في حد ذاته . وتكمن أهمية دراسة اللغة في أنها تتضمن تصورات معينة في ذهن الأفراد عن واقعهم الاجتماعي ، الأمر الذي يحتم تحليلها ودراستها للوقوف على حقيقة هذا الواقع . وتشترك الانثوميثودولوجيا مع اتجاهات سوسولوجية أخرى من حيث تركيزها على الأنشطة التي تتضمن معنى اجتماعيا معنا ، فلكونها تتميز عن هذه الاتجاهات في تركيزها على حديث الأفراد بهدف الوصول الى فهم كاف من كيفية تشكيل هذا المعنى .

وبالإضافة الى ما سبق ، يمثل الاهتمام الانثوميثودولوجي بالأبنية المعينة أو القواعد الأساسية أو الخصائص الثابتة التي تنظم الأحاديث ، وتحكم التفاعل والاتصال اللغوي تطورا حقيقيا في علم الاجتماع وتبريرا قويا لاعتباره اتجاها جديدا في العلم . فقد أجرت الانثوميثودولوجيا بحوثا إمبريقية عن اللغة ، واعتبرت تحليل الأحاديث ظاهرة جديرة بالدراسة بغية اكتشاف كيفية انتظام الأبنية اللغوية . فموضوع البحث يدور حول الأنشطة التي يستخدمها الأفراد لتشكيل الأحاديث اليومية ، أي الشكل النمطي للأحاديث ، ويتعبّر آخر السعى الى معرفة كيفية إنتاج الأفراد للأحاديث ومعرفة الطرق الثابتة الخالية من السياق والتي تنطبق على أحاديث متنوعة في مجالات اجتماعية مختلفة .

وبالرغم من اسهامات الفكر الانثوميوثودولوجى واضافاته العلمية
للإبازرة وأنه يمثل تطورا جديدا وهما في علم الاجتماع ، الا أن هذا لا يلغى
بعض المآخذ على هذا الاتجاه ، وفيما يلى نوضح أوجه النقد لعلم الاجتماع
«الانثوميوثودولوجى» .

مسانسأ : نقد الاتجاه الانثوميوثودولوجى :

هناك ثلاثة عوامل تسببت فى عرقله نمو الاتجاه الانثوميوثودولوجى كما
أثرت على مكانته وعلى درجة تقبل عدد كبير من علماء الاجتماع له . ولقد
أدت هذه العوامل الى عجز علماء الاجتماع أو نقاسمهم من فهم المضمون
الفكرى للانثوميوثودولوجيا ، الأمر الذى أدى الى إساءة تقدير هذه الفلسفة
بىل والى شن الهجوم عليها .

وتمثل هذه العوامل فيما يلى :

(أ) شبه التجارب Quasi experiments التى ابتدأ بها جارفينكل
رحلته العلمية .

(ب) الانقسامات داخل الاتجاه .

(ج) صعوبة اللغة والمفاهيم والمصطلحات الانثوميوثودولوجية .

٤ - شبه التجارب :

لقد تحدد هدف جارفينكل فى تصميم شبه التجارب هذه فى جذب الانتباه
لاتجاه جديد ، وتوضيح واستكشاف القواعد والتوقعات التى تؤخذ بتسليم فى
الواقع اليومى وتقف وراء التفاعل الاجتماعى وتحكم فيه . إذ بدت هذه
«التجارب المتطرفة» ، وما تتضمنه من أحداث الاضطرابات والخروج عن المواقف
«الروتينية والطبيعية للتفاعل بدت فى رأى جارفينكل ، مدخلا لاكتشاف القواعد
التي يسلم بها الأفراد . ولقد جذبت هذه التجارب انتباه الناس وعلماء
«الاجتماع الى الحد الذى تصوروا فيه أن الانثوميوثودولوجيا تمثل فى هذه
«التجارب مقطع دون التعمق فى المضمون الفكرى لهذا الاتجاه» . كما كانت شبه
«التجارب» هذه من العوامل الرئيسية التى حدث ببعض النقاد الى الاعتقاد

بشخوذ الفلسفة الانثوميتودولوجية وتطويعها . وبناء على ذلك لم تحقق تلك التجارب الغرض الذي قامت من أجله ، وهو استقطاب العلماء وتوجيه نظرهم الى أهميتها ، بل أدت الى رد فعل عكسي من خلال ما تركته من تأثير سلبي .

ورغم ان هذه التجارب احتلت فترة وجيزة في تاريخ الاتجاه الا انها مازالت تعتبر وصمة فيه ، ويثار تعليق ونقد سلبي ، ولعل النقاد على حق في ذلك . فهذه التجارب تعتبر مدخلا غير انساني لدراسة الانسان . ويؤيد هذه الرؤية المجموعة التي أجريت عليها التجارب والتي عبرت عن غضبها ورفضها لهذا الأسلوب .

(ب) الانقسامات داخل الاتجاه :

من الملاحظ الميزة للاتجاه الانثوميتودولوجي تلك الانقسامات التي ظهرت بداخله ، فلقد اتجه بعض تلامذة جارفينكل وزملائه نحو اتجاهات فكرية مختلفة عنه الى حد ما . ويتطور الاتجاه اتسعت هوة الاختلافات وابتدأ أكثر وضوحا . ويتمثل الاختلاف الرئيسي بين جارفينكل وغيره من الانثوميتودولوجيين في نوع التحليل اللغوي وهدفه . ويرجع هذا الاختلاف أساسا الى أن الانثوميتودولوجيا — كما سبق أن ذكرنا يجب لا تستند الى الفينومينولوجية فحسب ، بل تدعى أيضا لفلسفة ميتجسترن وأوسمبن اللغوية ، وكذلك الى عالم اللغويات تشومسكي . فاختلاف التحليل اللغوي اذن يتوقف على درجة هذه المؤثرات المختلفة . ومن هنا نجد أن أميال جارفينكل التي تستند بدرجة كبيرة الى فكر شومسكي تختلف عن أعمال سبلكس وغيره من الانثوميتودولوجيين الذين ركزوا في مجالتهم الإمبريقية للفسة عن ملاحظ جديدة في تبادل الأحاديث . ولقد ظهر هذا الخلاف جليا في فكرة جارفينكل indexicality التي تطويعها على ربط المعاني بسياق معين ، وفكرة سبلكس invariance التي تشير الى وجود قواعد أو إجراءات تفسيرية تتجاوز المواقف الجديدة ، ومن ثم تتميز بالعمومية . ولقد أدى هذا الاختلاف

الى عجز من هم خارج الاتجاه في رؤية الانثوميثودولوجيا كاطار فكري متجانس .

كما دفعت هذه الانقسامات ذاتها عددا كبيرا من العلماء الى توجيه تقدمهم نحو الانثوميثودولوجيا . ولعل أبرز هذه الانتقادات يتمثل فيما سلفه عالم الاجتماع المعروف كوزر اثناء الخطبة التي القاها عند تعيينه رئيسا للجمعية الأمريكية ١٩٧٥ . لقد شبه كوزر الانثوميثودولوجيا بالجماعات الطائفية ووضح انه بالرغم من حداثة نشأة هذه الفلسفة الا انها تنقسم بالشعب والانقسام . اذ ان انثوميثودولوجية جارفينكل - والكلام لكوزر - تختلف اختلافا جذريا عن انثوميثودولوجية ساكس ، كما ان انثوميثودولوجية ساكس تختلف عن سيكوريل . ويضيف كوزر انه في حين يستند بعض الانثوميثودولوجيين الى هوسرل يستند آخرون الى الفلسفة اللغوية البريطانية ، كما ان بعضهم يركز على تحليل القواعد والخواص الثابتة في الظواهر التي يمكن أن تتجاوز المواقف بينما يرفض آخرون التحليل الذي يتجاوز الموقف ويتحرر من السياق (١٠) .

ومما لا شك فيه ان هذه الانقسامات تعد مصدر ضعف للاتجاه لا دليلا ولا علامة من علامات قوته كما يدعى بعض الانثوميثودولوجيين الذين يرون في هذه الانقسامات انعكاسا لثراء الفكر الانثوميثودولوجي ، أو يعزون وجود هذه الانقسامات الى حداثة تاريخ الفلسفة الانثوميثودولوجية .

« ج » صعوبة اللغة والاصطلاحات والمفاهيم الانثوميثودولوجية :

لقد اشرنا في ثانيا هذا البحث الى مدى صعوبة الانثوميثودولوجية والى رأى علماء الاجتماع فيها من حيث بعدها عن التبسيط ومن اللغة السوسيوولوجية التقليدية . اذ تتميز اللغة الانثوميثودولوجية بغزارة المصطلحات غير المألوفة للقارئ ، الأمر الذي أدى الى احجام الكثيرين من قراءتها . ولقد أوجز العالم كولين Coleman تلك المعاني في عبارته الشهيرة فيما يتعلق بصعوبة اللغة عند جارفينكل بالذات « ان الوقت المستنفد في قراءتها يفوق بكثير الفائدة التي يحصل عليها القارئ » .
« high ratio of reading time to knowledge transfers ».

كما اعتقد بعض النقاد أن عدم استيعاب الفلسفة الأنثوميثودولوجية يرجع إلى شدة الخصوصية التي تتميز بها لغتها . وإذا كان أصحاب الاتجاه قد دافعوا عن هذه المسألة مستندين إلى أن تاريخ الفكر الغربي يمثل بأعلام ومفكرين من أمثال بيكون وفرويد وأينشتاين وغيرهم قدموا لغة جديدة للعلم بدت غامضة في وقتها ثم قبلها العالم بعد ذلك (١٧) . إلا أن ذلك لا يبرر ما تنسب به اللغة الأنثوميثودولوجية من غموض وتعقيد . فإى فكر يكتب بلغة عسرة على الفهم يعد قاصرا . ولو كثرت اللغة الأنثوميثودولوجية سهلة ميسرة لاتاحت الفرصة أمام علماء الاجتماع لقراءتها والتعمق فيها ، ومن ثم فهمها وتقديرها . أن مسألة عدم فهم المضمون الفكرى للاتجاه الأنثوميثودولوجى دار حولها كثير من النقاش ، كما برر رواد الأنثوميثودولوجيا — فى دفاعهم أمام النقد الموجه اليهم — أن هذا النقد يرجع إلى عجز النقد لفهم الفكر الأنثوميثودولوجى . ويعتبر أصحاب الاتجاه هم المسؤولون عن ذلك لعجزهم هم من استخدام لغة سهلة مبسطة .

سابعاً : الأنثوميثودولوجيا وواقع المجتمع المصرى :

إذا كنا بصدد البحث عن أقرب الاتجاهات الفكرية ملائمة للواقع المصرى فمن المنطقى أن يؤخذ الاتجاه الأنثوميثودولوجى فى الاعتبار . إذ تستند الفلسفة الأنثوميثودولوجية إلى مجموعة من القضايا تعتبر ذات قيمة باللغة بالنسبة للمجتمع المصرى . وتمثل إحدى القضايا الأنثوميثودولوجية الرئيسية فى دراسة الحياة اليومية من أنشطة روتينية عادية ، وفى القاء الضوء على المسلمات والأنماط الشائعة فى المجتمع . ويخاطب هذا البحث احتياجا رئيسيا فى المجتمع المصرى ، فطبيعة الحياة فيه والعلاقات بين أفرادها تعكس تأثرها بقيم وأنماط ثقافية تبدو لأفرادها حقائق طبيعية وموضوعية *Factuel* بينما هى فى واقع الأمر نتاج لمراث حضارى يضرب بجذوره فى الماضى السحيق . ومن هنا يمثل أفراد المجتمع لمسلمات ومفاهيم اجتماعية شائعة إلى درجة يصعب معها إدراكهم لآثارهم السلبية على حياتهم وتربية مجتمعهم . ومن ثم تلعب هذه المسلمات دورا أساسيا فى الحد من فرص التغيير والتنمية فى مجتمع يغفل فيه تفسير الأعمال المعتادة الروتينية وما تضفيه من معان عميقة كاهنة فى نفوس الأفراد .

كما تكمن فاعلية الاتجاه الانثروبولوجى فى التركيز على ضرورة الرجوع الى الطرق والاجراءات التى يتبعها الأفراد خلال انشطتهم المختلفة بقصد الوقوف على حقائق الأبنية والتنظيمات الاجتماعية . اذ يقوم أصحاب الاتجاه بدراسة العمليات التى يجمع الباحثون بمقتضاها معطيات الحياة اليومية والكيفية التى يتم بها تحويل هذه المعطيات الى احصائيات وبيانات رسمية ، وذلك لامتناد أصحاب الاتجاه بأن هذه البيانات لا تعبر بصدق عن الواقع الفعلى .

ويبدو هذا الموضوع ذا أهمية بالغة فى المجتمع المصرى والمجتمعات النامية بشكل عام . فالسجلات الرسمية فى التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية المختلفة تعد الى حد ما قاصرة وغير موضوعية . كما أنها تنطوى على قدر من المبالغات والتضليل ، والاعتماد عليها كمصدر أساسى للمعلومات قد يؤدى أحيانا الى نتائج غير سليمة . ومن ثم يعتبر الكشف عن المسارات والعمليات التى تتوسط ما بين الواقع الفعلى وبين هذه الاحصائيات والتى نلهمها أحيانا كثيرة فى الرشوة والمحسوبية والوساطة امرا له دلالة فى هذه المجتمعات .

ويمكن التحقيق من صدق توقعات الاتجاه الانثروبولوجى نحو الجذر من الأخذ بالاحصائيات الرسمية من خلال أمثلة نلاحظها فى المجتمع المصرى . فالوثائق الرسمية مثلا تؤكد على مجانية التعليم واتاحته لجميع أفراد المجتمع وان ما يحكم انتقال الطالب من مرحلة الى أخرى هى شروط موضوعية تنبطل فى مجموع الدرجات . ولكن الوجه الآخر لتلك الحقيقة يكمن فيها يحدث فى الواقع الفعلى ، وفيما يتحكم فى تحصيل الطالب لجوع معين فى العمليات الكثيرة التى تتوسط ما بين اداء الطالب الفعلى وبين المجموع الذى حصل عليه من جهة ، وعن كيفية حصول الطالب على هذا المجموع من جهة أخرى . ان عملية الحصول على مجموع تتم بالنسبة لعند كبير من الطلبة القادرين عن طريق التسابق على الدروس الخصوصية . اما بالنسبة لبعض الطلبة عموما فقد يتم ذلك عن طريق المعرفة الشخصية للأساتذة أو المسؤولين . . . الخ . وليس هذا فقط ، فان ما يحكم تقييم الطالب الى حد ما هو

بعملية التصحيح في حد ذاتها : منهج المدرس في تصحيح وتقييم امتحان طالب .
فليس هناك منهج موضوعي أو ثابت يجمع بين أداء المدرسين لهذه المهمة (من
العبارات الشائعة في المجتمع المصري مثلا أن هذا المدرس ايده سليبة أو ايده
جامدة في الدرجات ، أو أن المدرس كان صافى المزاج أو حاد المزاج وقت
التصحيح ... الخ) .

كما تشير إحدى الحقائق الرسمية الى وجود الخدمات الطبية المجانية
في معظم أحياء المدن والقرى المصرية . وبالفعل يمكن رؤية ذلك مثلا في
المباني والمؤسسات العلاجية ، ولكن بالتمحيص المتأنى لظك الحقيقة نجد أنه
ليس هناك علاج مجاني بالفعل ، لأن معظم هذه المؤسسات العلاجية
المجانية إما أنها لا تؤدي دورها في الغالب مما يدفع بعض المرضى الى اللجوء
الى مستشفيات أو عيادات خاصا طلبا للعلاج أو الى اعطاء العاملين
هناك ما يسمى بـ"مشتريات" حتى يتمكنوا من الحصول على العلاج . وكذلك
نلاحظ في الإحصائيات الخاصة بالمواليد والوفيات أن كثيرا من المواليد
لا يسجل اسمه ، وخاصة إذا لم تكف له الحياة بعد الولادة بأيام ، وتخرج
الإحصائيات غير متضمنة تلك الأعداد التي سقطت بفعل عوامل ثقافية
مختلفة . وكذلك الحال بالنسبة لإحصاءات الرشوة أو الجرائم الأخرى التي
كثيرا ما تخرج الى النور ، وقد أسقط منها ذو النفوذ في المجتمع وتصبح تلك
الإحصاءات قاصرة على أفراد دون آخرين .

وبذلك يمكن القول أن الهوة بين الحقائق كما هي في المجتمع المصري
وبين السجلات الرسمية واسعة الى حد بعيد . ومن ثم يصبح البحث في
الواقع كما هو أمرا ضروريا ، وتلك دعوة الأنثروبولوجيا التي ترفض
التسليم بالحقائق الرسمية دون التحقق منها .

كما يركز الاتجاه الأنثروبولوجي على تحليل لغة الحياة اليومية استنادا
الى الاعتقاد بأن اللغة تلعب دورا هاما في تشكيل التنظيمات والأبنية
الاجتماعية . فالسجلات الرسمية كلها اقنعة تخفي تحتها عمليات لغوية كثيرة
تتعلو عن مفاوضات ومساومات ومجاملات ... الخ وفي مجتمعنا المصري

تجد أن اللغة تلعب دورا كبيرا في تشكيل حياة الأفراد . فهناك عبارات والألفاظ إذا ما استخدمت في مواقف مختلفة تغير مسار الأحداث . فمثلا لفظ « والنبى » أو « الله يخليك » أو « علشان خاطرى » إذا ما وجه الى رجل الشرطة يمكن أن يحو مخالفة مرور . ومن هنا تصبح احصاءات المرور غير للوائح الفعلى . فهناك كثير من الألفاظ التى تستخدم فى الحياة اليومية بغية تيسير الأمور وتحقيق أهداف معينة .١٥

كما نلاحظ أن المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية تحكمها مجموعة من القواعد واللوائح الرسمية . غير أن انتظام هذه المؤسسات فى الواقع الفعلى يتحدد فى ضوء اعتبارات أخرى مثل العلاقات الشخصية والتفعية والقرابة والمحسوبية الخ .

كما يفتقد المجتمع المصرى كمجتمع نام نظرية سوسولوجية تتبع من واقع وظروفه الاجتماعية الخاصة بالنظريات التى يستند عليها الاجتماعيون فى مصر مستمدة اما من علم الاجتماع فى الغرب أو فى الشرق ، ولكل من تلك النظريات مسلماتها وظروف نشأتها التى قد لا تتفق فى تفسير الظواهر داخل المجتمع المصرى بخصائصه المتميزة . ولقد ثار جدال طويل بين علماء الاجتماع حول هذه القضية التى شغلت جزءا كبيرا من تفكيرهم ، وطرح التساؤل التالى : هل ننقل عن المشتغلين بعلم الاجتماع فى الغرب أو فى الشرق أم نطور نظرية جديدة فى علم الاجتماع ، قادرة على خدمة البلد فى معاركها ضد التخلف والفقر والامية والمسلمات المطلقة ؟ ويمكن لعلم الانجاء الاثنوميثودولوجى أن يساهم فى الوصول الى حل لهذه المشكلة . إذ تدرس الاثنوميثودولوجيا الواقع الاجتماعى متحررا من المسلمات والمزاعم المسبقة ، دون فرض رؤية معينة عنه . ويرغم الانتقادات التى انتهت الاثنوميثودولوجيا يقصورها عن اعطاء تصور نظرى للمجتمع الا أننا نعتقد أنه فى وضعنا الحالى ، يعتبر ذلك فى حد ذاته ميزة . فالمجتمع المصرى فى حاجة الى الكشف عن حقيقة واقعة على نحو ما مباشرة دون الاعتداد على وسطاء تتمثل فى النظريات المسوردة . فهو فى حاجة الى صياغة نظرية وطنية لها طابعها التمييز الناتج عن خصوصية المجتمع المصرى ، وقادره على القيام

بدور اجتماعى حقيقى فى مناقشة وتناول مشكلات المجتمع والإسهام فى تنميته . وهنا يظهر جدوى استخدام المنهج الاثنوميثودولوجى فى تزويدنا بمعطيات أصيلة عن الواقع المصرى ، نظرا لدراسته الواقع مباشرة دون صياغات نظرية مسبقة . ويستطيع الباحثون فى ضوء هذه المعطيات أن يقرروا مدى ملائمة النظريات القائمة ، ومدى الحاجة الى نظرية وطنية ، اذ يبدو لنا أنه من غير المنطقى الاستناد على نظرية بالذات فى الوقت الحاضر الذى نفتقر فيه الى معرفة واقعية عن المجتمع المصرى .

ولعل ما يدعم وجهة النظر السابقة ما نشاهده على المسرح الاجتماعى من مرور ما يقرب من قرنين على نشأة العلم دون التقاء بين النظريات المختلفة حول تفسير موحد للظواهر الاجتماعية . ان علم الاجتماع يعانى أزمة تتمثل فى التضارب بين النظريات وعدم الاتفاق بين علماء الاجتماع حول التعميمات التى توصل اليها العلم . لقد تعددت المواقف النظرية فى علم الاجتماع الحديث حتى أصبحت معالجة موضوعاته من خلال موقف نظرى موحد مخاطرة كبيرة على حساب الوضوح والتحليل الصحيح بالاضافة الى عدم التصور المتكامل للحقيقة الاجتماعية (١٢) .

وما سبق ننتهى الى أنه من ناحية موضوعات الدراسة السوسولوجية تصلح الاثنوميثودولوجيا على الأقل فى اتاحة مواد أصيلة يمكن أن يتناولها الباحثون الاجتماعيون من بعد بالدراسة والتفسير . فهذه المواد لم يكن من الممكن أن تعنى بالبحث عنها الاتجاهات الوضعية والتجريبية المعروفة كما أنها يمكن أن تلبيد فى لقاء الضوء على مناطق من المعطيات الاجتماعية ظلت مجهولة للباحث الاجتماعى . أما من ناحية المنهج فلا يمكن أن نغفل أهميتها كتجاه نقدى يبرز للضوء ما كان متضمنا مضمرا فى أجهزة التحليل والتفسير السوسولوجى المألوفة ، وتكشف للباحث أين يكون ملتزما بالموضوعية العلمية ومتى يكون أسيرا لمصادر الفهم الشائع . ولكنها لا يمكن أن تكفى وحدها فى صياغة نظرية سوسولوجية ، بل حسبها أن تمهد الأساس السليم والمتين الذى يمكن لغيرها أن يقوم عليه إبنيته النظرية .

الحواشي والمراجع

- (١) Jack D. Douglas and John M. Johnson eds, *Existential Sociology*, Cambridge Univ. Press, London, N. Y., 1977, p. 154.
- (٢) Ibid., p. 153.
- (٣) سعد الدين ابراهيم ، علم الاجتماع الأمريكي بين التواطؤ والثورة ، دراسات عربية ، العدد ٩ ، يوليو ١٩٧٣ .
- (٤) Alvin W. Gouldner, *The Coming Crisis of Western Sociology*, Heinmann, London, New Delhi, 1970, pp. 373-410.
- (٥) Charles C. Lemert, *Sociology and the Twilight of Man*, Southern Illinois Univ. Press, Carbondale and Edwardsville, 1979, p. 2.
- (٦) Barry Smart, *Sociology, Phenomenology and Marxist Analysis*, Routledge and Kegan Paul, London, 1976, p. 4.
- (٨) Ibid., p. 2.
- (٧) Ibid., p. 4.
- (٩) Ibid., p. xiii.
- (١٠) Groman, op. cit., p. 134.
- (١١) من المصطلحات الأساسية في علم الاجتماع الأنثروبولوجي مصطلح accountability الذي يعنى التفسير .
- (١٢) سمير نعيم ، النظرية في علم الاجتماع ، مكتبة سعيد رافيت ، جامعة عين شمس ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٧ ، ص ٢٤٨ .

- Mullins, op. cit., pp. 202-205. (١٣)
- Monica Morris, Creative Sociology : Conservative or Revolutionary, The American Sociologist, Vol. 10, August, 1975 pp. 173-174. (١٤)
- William W. Mayral, Ethnomethodology : Sociology without Society, Catalyst, No. 7/Winter 1973, p. 28. (١٥)
- Gouldner, The Coming Crisis of Western Sociology, op. cit., p. 394. (١٦)
- W. R. Inge, Sociology, II, op. cit., p. x. (١٧)
- Danis Gleason and Michael Erben, Meaning in Context : Notes Towards a Critique of Ethnomethodology, British Journal of Sociology, Vol. 27, No. 4, Dec. 1976, p. 480. (١٨)
- (١٩) للمصطلح الراديكالي استخدامان تقليديان ، الاستخدام الأول يعنى الرجوع الى جذور الأشياء والظواهر الخ ، في هذا المعنى يمكن القول بأن الاثنوميثودولوجيا هي اتجاه راديكالي من الناحية الابستمولوجية ، فهي تحاول بحث الاساسيات والممارسات التي تنتج هذه الظواهر ، اياها الاستخدام الثاني فيشير الى موقف سياسي موجه الى تغيرات اجتماعية اساسية . وهو يستخدم أحيانا بدلا من مصطلح الماركسية .
- Beng-Haut Chau, Delienating A Marxist Interest in Ethnomethodology, The American Sociology, 1977, Vol. 12, Feb., pp. 29-32. (٢٠)
- Mehan and Wood, The Reality of Ethnomethodology, op. cit., pp. 217-218. (٢١)
- Pradeep Bandyopadhyay : One Sociology or Many Some Issues in Radical Sociology, The Sociological Review, Vol. 19, No. 1, Feb., 1971, p. 19. (٢٢)

(٢٣) مثالا على ذلك صناعة السيارات في الولايات المتحدة حيث نجد انه بعد صدور قانون سنة ١٩٦٦ من تأمين الطرق السريعة Highway safety اجبرت هذه الصناعة عن اعلان ان ٣٦ مليون سيارة من بين ٦٠ مليوناً انتجت في الفترة ما بين ١٩٦٦ - ١٩٧٢ وجد بها عيوب في الصناعة . وتكشف هذه الحقيقة عن مدى فقدان تلك المصانع للرقابة الحكومية ولأى نوع من الضبط لتلك الصناعة الهامة ، كما تعنى ان آلاف الأرواح تزهق بسبب فساد الانتاج .

Timothy Lehman and T.R. Young, From Conflict Theory to Conflict Methodology : An Emerging Paradigm for Sociology, Sociological Inquiry 44 (1), 1974, pp. 15-22. (٢٤)

Bob Gidlow, Ethnomethodology, A New Name for Old Practices, op. cit., p. 385. (٢٥)

Zimmerman, Ethnomethodology, op. cit., p. 7. (٢٦)

William Mayrl, Ethnomethodology : Sociology without Society, op. cit., p. 15. (٢٧)

Lewis A. Coser, Presidential Adress : Two Methods in Search of A Substance, American Sociological Review, Dec. 1975, Vol. 40, No. 6, p. 298.. (٢٨)

Zimmerman, Ethnomethodology, op. cit., p. 7. (٢٩)

Ibid., p. 8. (٣٠)

Mehan and Wood, De-Secting Ethnomethodology, op. cit., p. 15. (٣١)

Douglas ed., Understanding Everyday Life, op. cit., p. 19. (٣٢)

Flimer, New Directions in Sociological Theory, op. cit., p. 127. (٣٣)

George Psathas ed., Phenomenological Sociology, Johan Wiley and Sons, N. Y. 1973, p. 617. (٣٤)

Filmer, op. cit., p. 127.

(٣٥)

٣٦) تيمانشيف ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ .

Jerome G. Manis and Bernard N. Meltzer eds., Symbolic Interaction, Allyn and Bacon, Boston, 1967, p. 137. (٣٧)

Psathas, Phenomenological Sociology, op. cit., p. 5. (٣٨)

Jerome G. Manis, Symbolic Interaction, op. cit., p. 23. (٣٩)

٤٠) تيمانشيف ، مرجع سابق ، ص ٢٢٥ - ٢٢٨ .

Douglas ed., Existential Sociology, op. cit., p. 171. (٤١)

٤٢) تيمانشيف ، مرجع سابق ، ص ٢١٧ .

Monica Morris, Creative Sociology : Conservative or Revolutionary, op. cit., p. 168. (٤٣)

Skidmore, op. cit., p. 256. (٤٤)

Jerome Manis, Symbolic Interaction, op. cit., p. 23. (٤٥)

George Psathas, Ethnomethods and and Phenomenology, Social Research, Vol. 35, 1968, pp. 500-502. (٤٦)

٤٧) من البحوث الميدانية التي استندت الى الانثروبولوجيا المعرفية كإطار فكري للكشف عن ابنية المعاني في أحد مجالات الممارسات الثقافية وهي الصحة والمرض بحث ماتينج وفابريجا

The Experience of Self and Body : Health and Illness in the Chiapas Highland «Peter K. Maning and Harocio Fabrega, in George Psathas ed., Phenomenological Sociology, op. cit., pp. 251-301.

ولقد أوضحت هذه الدراسة من خلال وصفها لاعتقادات وممارسات الأفراد في مجال الصحة والمرض من أجل الوصول الى البناء او الأساس الذي تستند اليه هذه الاعتقادات ، أوضحت علاقة الانثروبولوجيا المعرفية بالانثروبولوجيا والفنيوبينولوجيا كتجاهات فكرية متقاربة .

Harold C. Conklin, Lexicographical Treatment of Folk (٤٨)

Taxonomies, Stephen A. Tyler ed., Cognitive Anthropology, Holt Rinehart and Winston Inc., 1969, p. 41.

Charles O. Frakes, «How to Ask for a Drink in Saban- (٤٩)
up», John J. Gunperz and Dell Hymes eds., The
Ethnography of Communication, pp. 127-132, Quot-
ed from Morris, op. cit., p. 98.

(٥٠) مفتحة محمد ابراهيم ، التأثيرات الثقافية على الأسلوب المعرفي
لدى المرأة المصرية ، دراسة مقارنة في مجتمعين محليين ، رسالة دكتوراه
غير منشورة ، كلية الآداب ، قسم اجتماع ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٩ ،
ص ١١ .

Psathas, Ethnomethods and Phenomenology, op. cit., (٥١)
p. 150.

Ibid., pp. 507-517. (٥٢)

Morris, Creative Sociology, op. cit., pp. 98-99. (٥٣)

Stephen J. Phopl, Social Role Analysis : The Ethnome- (٥٤)
thodology and Social Research, Vol. 59, No. 3,
1975, p. 250.

(٥٥) لابد من الإشارة الى أن الانثوميثودولوجيا ليست اول اتجاه
يتطرق لموضوع الفهم الشائع فلقد تناول هذا الموضوع مثلاً دوركايم في فكرته
عن « العقل الجبى » وكذلك عالم الاجتماع الوضعى لندبرج والتي اشرنا
الى أعماله في الفصل الأول . ولكن ما هو جديد في الاتجاه الانثوميثودولوجى
أنه عالج هذه القضية بشكل أمبيريقى .

(٥٦) لقد تطرق عدد من العلماء قبل الانثوميثودولوجيين الى هذا الجانب
بالنسبة لاستخدام القواعد ، على سبيل المثال وينش Winch في كتابه
(فكرة العلوم الاجتماعية ١٩٥٨) ويلومر في بحثه (المجتمع كتفاعل رمزى
١٩٦٩) غير أن الانثوميثودولوجيا أضافت الى هذه الميادغات من خلال
المعالجة والبحث الأمبيريقى للإجراءات التاويلية التفسيرية التى يستخدمها
الأفراد بالنسبة لاستخدام القواعد .

(٥٧) يختلف هذا النوع من التعميم عن التعميم الاحصائى الذى يستند
الى قوانين احصائية تعتمد فى أساسها على نظرية الاحتمالات والاستقراء
الاحصائى حيث يكون التعميم فى حيز مجتمع سحبت منه عينة ممثلة .

Jeff Coulter, Language, Conceptualization of Meaning, (٥٨)
Sociology, 7, May, 1973, pp. 173-89.

Tirkyan, Theoretical Sociology, op. cit., p. 342. (٥٩)

Coser, op. cit., p. 697. (٦٠)

James S. Coleman, Review Symposium, The American
Sociological Review, vol. 33, 1968, p. 122. (٦١)

(٦٢) عاطف غيث ، الموقف النظري في علم الاجتماع ، دار الكتب
الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٢ ، ص ١ .

« البعد السوسيولوجي في استراتيجية الحرب المحدودة »

بقلم

الدكتور أحمد إبراهيم خضر (*)

نشأت فكرة هذه المقالة بعد أن عثرنا على إحدى الوثائق المنشورة من حرب أكتوبر ١٩٧٣ (١) ، حيث لاحظنا أن نتائج هذه الحرب قد تأثرت بدرجة كبيرة بهذه العلاقات التي كانت تربط بين قادة المعركة . وتكشف لنا أحدث كتب الاستراتيجية العالمية عن القبول الضمني للاتحاد السوفيتي لاستراتيجية الولايات المتحدة في الحرب المحدودة منعا للصدام النووي بينهما على الرغم من رفضه الدعوى لها (٢) ، فكان من المنطقي أن يتبادر إلى ذهن هذا السؤال : « هل يمكن أن تؤثر العلاقات بين قادة الحرب على تحقيق نتائج عسكرية لا تتسق والأهداف الاستراتيجية التي حددتها القوتين العظميتن » ؟

هذا السؤال هو نفسه موضوع هذه المقالة ، لكن الإجابة عليه اقتضت منا تفهم الخط الاستراتيجي للقوتين العظميتين بما جعلنا نخصص لهذا الموضوع مقالة مستقلة كان من الضروري أن تسبق هذه المقالة (٣) . يضاف إلى ذلك ضرورة الوقوف على مدى انطباق خصائص الحرب المحدودة على حرب أكتوبر ، فكان لابد من الاستعانة بالجانب السياسي للمساعدة في تحليل العلاقات بين قادة الحرب . وقد توصلنا في النهاية إلى عدة قواعد وضعناها في صورة تعميمات سوسيولوجية قد تفيد الباحثين في المستقبل ممن يستهويهم هذا النوع من البحث .

(*) مدرس علم الاجتماع بجامعة القاهرة فرع الخرطوم ومحاضر زائر بجامعة ميريلاند بالولايات المتحدة الأمريكية .

وقد وقع اختيارنا على نظرية يوكوف Yocov من الحرب المحدودة للمساعدة في تحليل الوثيقة المذكورة (٤) . أما سبب الاختيار فهو أن يوكوف قد طبق نفس النظرية في تحليله لحرب الاستنزاف المصرية الاسرائيلية ١٩٦٩ — ١٩٧٠ مما يجعل من مقالتنا امتدادا لدراسته مع اختلاف أساسى هو أن يوكوف قد ركز على الجانب السياسى والاستراتيجى فى حين أننا قد استخدمنا هذا الجانب فى إبراز معالم البعد السوسولوجى كما تظهره الوثيقة المذكورة .

الحرب المحدودة مفهوم استراتيجى من صنع الولايات المتحدة . وقد هاجم الاتحاد السوفييتى هذا النوع من الحروب على المستوى الدعائى فقط (٥) . لكن واقع الحال يكشف تأييده الضمنى لها ويرى أنه أجبر الولايات المتحدة على اتخاذ هذا النهج الاستراتيجى بسبب التغير الكيفى فى قوته العسكرية المتزايدة . ويرى المطلون السياسيون والاستراتيجيون أن السوفييت كانوا أذكياء تماما فى عرضهم لهذا الفهم كما كانت نغباتهم الدعائية متسقة مع اعترافهم الحقيق بأهداف الحرب المحدودة . على الرغم من أنهم قدموا هذا الاعتراف بقدر عظيم من البلاغة الدعائية المبينة لاستراتيجيتهم الرادعة . كما تزايد اعتراف السوفييت فى نفس الوقت شعبيا وحكوميا باحتمالات شن الحرب المحدودة بالوسائل التقليدية والنووية دون تضاعفها الى حرب نووية شاملة أى أنهم لا يستثنونها من استراتيجيتهم وعقيدتهم العسكرية بشرط ألا تصل الى مواجهة نووية شاملة (٦) .

من هنا نرى أن خوف القوى العظمى من اندلاع حرب نووية تهدد بإبادة كل الأطراف المشتركة فيها أدى الى تطوير نظرية عن الحرب المحدودة تضبطها وتقيدها وتضع لها مواصفات معينة تراعى فيها ما يترتب عليها من نتائج ومن ثم تكون هناك فرصة أمامها لايجاد مواقف تبنى على 'الحل' الوسط فى علاقتها السياسية والاستراتيجية . وهدف هذه الحرب هو:

تحديد مخاطر الحرب الشاملة بوضع عدة اختيارات أمام الأطراف المحلية المتصارمة تتفق ومصالح الدول العظمى . لكن هذا الهدف بديلا أساسيا عن الحرب الشاملة في العصر النووي ، ودليل ذلك أنه منذ الحرب العالمية الثانية اندلعت أكثر من خمسين حربا محدودة في أجزاء متفرقة من العالم حاربت الأطراف المحلية معظمها وكانت القوى العظمى متورطة فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

وقد تكون الحرب محدودة من جانب القوى العظمى لكنها قد لا تكون كذلك من جانب الأطراف المحلية ، فحروب كوريا وفيتنام — على الرغم من التدخل العسكري المباشر للولايات المتحدة — كانت حروبا محدودة من قبل القوى العظمى لكنها لم تكن كذلك من جانب الأطراف المشتركة فيها حيث كانت الحرب بالنسبة لها حربا شاملة .

ويؤثر نوع القيود والضوابط المفروضة على هذه الحرب وانهاض المناوشات بين الأطراف المحلية ومشاكل انتهاء الحرب على محدودية هذه الحرب أو اتساعها .

وتركز معظم تعريفات الحرب المحدودة على الضوابط التي يدخل المشتركون الحرب عبرها . ولهذا فإنه لكي تكون الحرب محدودة يجب أن تفرض هذه الضوابط على واحد أو أكثر من العناصر الآتية : هدف الحرب — الوسائل العسكرية المستخدمة — الحدود الجغرافية لمنطقة المعركة — الأهداف التي تهاجم (وهي عسكرية بالدرجة الأولى) — المشتركون في الحرب .

وليس من الضروري أن تكون الحرب المحدودة على نسق واحد دائما ، إذ قد تكون محدودة في جانب معين وغير محدودة في الجانب الآخر كل تكون محدودة بالنسبة لمنطقة جغرافية معينة وغير محدودة بالنسبة لوسائل الحرب والأهداف المطلوب تدميرها . وقد يستخدم أحد الأطراف المتحاربة

إمكاناته الاقتصادية والعسكرية كاملة بالرغم من عدم كفايتها في تحقيق الأهداف التي ترمى إليها البلاد وذلك لعدم التكافؤ بينها وبين الطرف الآخر .

وتعتمد ضوابط الحرب أساساً على نهج التفاعل بين القوى العظمى . ويقول بيرنارد بروديس في هذا الصدد Bernard Brodies « لا يطبق مفهوم الحرب المحدودة كتاعدة على الصراعات التي تكون محدودة بطبيعتها أي التي يفتقد فيها أحد الطرفين الحليين المتنازعين أو كليهما القدرة على جعلها شاملة لكن المقصود دوماً هو احتواء الدول العظمى في هذه الحرب كالولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي أو الصين الشيوعية » . إلا أن يوكوفيتش يرى أنه من الأفضل أن يطبق مفهوم الحرب المحدودة على أي حرب قررت فيها الأطراف المتصارعة سواء أكانت عظمى أو صغرى أن تضع قيوداً على استخدامها للقوة وسواء قررت الأطراف المحلية بنفسها أو اقتنعت من قبل آخرين بأن تضع هذه القيود في اعتبارها .

ويميز يوكوفيتش بين قيود الحرب وضوابطها . فيعني بالقيود كافة القيود المفروضة على سلوك الأطراف المتحاربة سواء أكان ذلك ضد رغبتها أو بسبب افتقادها للقدرة على توسيع الحرب أو لاعتقادها بأنه من الخطر عليها أن تجازف بحرب غير محدودة . أما الضوابط فهي هذه القيود التي تضعها الأطراف المحلية في الاعتبار حتى تجعل الحرب محدودة إما من طرف واحد للحفاظ على مصالحه الخاصة أو من خلال الاتفاق المتبادل بين الطرفين المتحاربين .

ويبرز مفهوم الحرب المحدودة في المواقف التي تفرض فيها القوى العظمى قيوداً سياسية في القيود الخارجية . بطريقة ما لتمنع توسيع الصراع حتى لا ينهزم حليفها هزيمة مميته . وليست القيود السياسية الخارجية وحدها ذات أثر حاسم في الحرب بل أن الاعتبارات (السياسية الداخلية) لها ثقلها أيضاً في هذا المفسار وخاصة فيما يتعلق بأهداف ووسائل الحرب .

وقد تتدخل الحرب المحدودة لمعانة الدول الصغرى من نقص قدراتها ووسائلها العسكرية أو الاقتصادية وعدم قدرتها على تطويرها لحرب أكبر أو بسبب الخوف من انتقام العدو الذى يملك قدرات عسكرية اقوى أو خوفا من ردود الفعل من جانب الدول العظمى المؤيدة للعدو أو للرغبة فى الحفاظ على التأييد السياسى والعسكرى والاقتصادى من الدول الكبرى الحليفة أو للخوف ايضا من تصاعد الحرب بأسلوب من شأنه أن يجعل الدول العظمى تضع نهاية عسكرية سياسية للصراع لا ترضاهم الدول الصغرى أو لاثارة العدو وحفزه على الدخول فى الحرب .

وقد تتدخل الحرب المحدودة أيضا بسبب عملية اجتماعية تفاعلية يدرك فيها الطرفان المتحاربان — بوضع الضوابط اللازمة — أن المصلحة تقتضى دخولهما فى تفاعل أو فى اتصال حتى ولو كان ذلك فى شكل صراع عسكرى . ويسمى شيلنج Schelling هذه العملية بالمفاوضات الضمنية Tacit Bargaining ويقصد بها أحد الطرق التى تكون فيها العمليات العسكرية وسيلة الاتصال بين الجانبين المتنازعين ، الا ان الكسندر جورج Alex George يرى أن هذه الضوابط قد توضع بدون مفاوضة وبدون أى اتفاق ومن غير الظروف المشار إليها .

ويمكن القول بصفة عامة أن القيود السياسية الخارجية أكثر من أى مصدر آخر هى أكثر العوامل فعالية فى التأثير على الحرب المحلية وخاصة حينما لا يكون هناك تكافؤ عسكرى بين الأطراف المحلية المتصارعة .

اما الالتزام الاساسية من الضوابط فى الحرب المحلية المحدودة فيمكن

ترتيبها على النحو التالى :

١ — ضوابط على الأهداف : يمكن تعريف الحرب المحدودة بالإشارة الى الأهداف السياسية المحدودة ، حيث تبنى الدولة استراتيجيتها على الاعتقاد بأن الظروف الحالية للبلاد بالإضافة الى القيود السياسية الخارجية لا تساعد على تحقيق نتائج شاملة مطلقة وانما تحقق نتائج جزئية فقط

قد لا تتفق تماما مع الأهداف القومية لكن هذه الأهداف القومية يصعب تحقيقها كلية ، لهذا فإن حريا من هذا النوع تخدم هذا الغرض وتحقق ميزة هامة وهى انها لن تعرض حياة الأمة للخطر . الا ان ذلك لابد ان يتضمن ان الطرف الآخر فى الصراع يقبل أيضا قيود الحرب المحدودة . يضاف الى ذلك ان الوسائل العسكرية تدار وتتفاعل دوما بواسطة الأهداف السياسية التى من الضرورى ان تسود على كل الوسائل حتى يمكن ضبط خطط سير الحرب .

٢ — ضوابط على الوسائل العسكرية : لا توضع الضوابط هنا على الكم المستخدم من الوسائل العسكرية فقط بل على أنساق الأسلحة المستخدمة أيضا لأن المعركة لا تعتمد على الجانب الكلى من السلاح فقط بل على نوعيته أيضا . وقد يستخدم الجانبان المتحاربان هذين الشقين من الوسائل العسكرية استخدامها واسعا ، لهذا يستلزم الأمر وضع ضوابط عليهما . وقد يكون من الضرورى فى بعض الأحيان وضع ضوابط من شأنها التحكم فى السيطرة الجوية المطلقة لأحد الأطراف المحلية حتى لا يدفعه التمتع بهذه الميزة الى توسيع الحرب أو استغلالها لانهاء الحرب بسرعة مما يجعل الطرف الأضعف يسعى بشدة الى البحث عن الوسائل العسكرية الكيلة بايقاف هذه السيطرة الجوية بالحصول على أنساق الصواريخ المضادة للطائرات من الدولة الكبرى الحليفة مما يزيد من فرص توسيع الحرب .

٣ — ضوابط على الأهداف المطلوب تدميرها : ويعنى ذلك الاقتصاد على تدمير الأهداف العسكرية فقط دون التعرض للأهداف المدنية والاقتصادية والا كان ذلك انتهاكا خطيرا لمحدودية الحرب وقد يؤدى الى توسيعها . ومن الأمور الهامة فى هذا الصدد ضرورة عدم التعرض للأهداف العسكرية التى تضم أفرادا تابعين للدول الكبرى الحليفة .

٤ — ضوابط على المنطقة الجغرافية التى تدور فيها المعركة : ويعنى ذلك ضرورة ان يدور القتال فى منطقة معينة تحدد بواسطة خط جبهة محدد

ومعروف بالوسائل الطبوغرافية كالأنهار والجبال . وما أن توضع هذه الحدود بالاتفاق الضمني فإن أى انتهاك لها يعتبر تصعيدا للحرب . ولكى تكون الحرب محدودة لابد من احترام هذه الحدود . وقد يلجأ أحد الطرفين المحليين الى التوسع الجغرافى من جانبه على حساب الطرف الآخر لردعه ومنعة من الاعتماد عليه ولخلق تهديد دائم له برد الفعل المضاد اذا ما اقدم على ذلك .

وتجدر الاشارة ايضا الى أن هناك قيودا أخرى على نهط وعدد المساعدات الاقتصادية والعسكرية الخارجية من تلك الدول التى لا تأخذ دورا فعالا فى الصراع أو تلك الدول التى قد ترغب فى التدخل من غير القوى العظمى .

وقد قسم يوكوف أنماط المفاوضات فى الحرب المحلية الى ستة اقسام على النحو التالى :

- (أ) علاقة تفاوض بين الطرفين المتنازعين .
- (ب) علاقة تفاوض بين الطرف المحلى الأول وحليفه من الدول العظمى .
- (ج) علاقة تفاوض بين الطرف المحلى الثانى وحليفه من الدول العظمى .
- (د) علاقة تفاوض بين الطرف المحلى الأول والدولة العظمى الحليفه للطرفه المحلى الثانى .
- (هـ) علاقة تفاوض بين الطرف المحلى الثانى والدولة العظمى الحليفه للطرف المحلى الأول .
- (و) علاقة تفاوض بين القوتين العظميتين الحليفتين للطرفين المتحاربين .

وتتميز عملية المفاوضات الرامية الى انتهاء الحرب بما يأتى :

١ - أن قدرة الدول المحلية المتصارعة على الكسب أو الخسارة فى المفاوضات لا تتوقف فقط على دورها فى هذه المفاوضات بل على دور القوى العظمى ايضا .

٢ — قد يمارس الطرف المحلى — بسبب تفوقه العسكرى — ضبطا كاملا على المفاوضات الا أن الطرف المحلى الثانى قد يستعيز بضغفه بتهديد مصالح القوى العظمى .

٣ — هناك انباط متعددة من علاقات التفاوض كالتفاوض على سلوك الحرب أو الطريقة التى يجب أن تجرى بها أو على وقف اطلاق النار أو الهدنة أو على أى وسيلة أخرى لانتهاء الحرب أو على التفاوض على سلطة الأطراف المحلية فى هذه العمليات .

٤ — تساعد علاقات التفاوض المحلية والقوى العظمى على الحفاظ على محدودية الحرب وخاصة فى المواقف التى تفشل فيها الأطراف المحلية فى الوصول الى اتفاق .

٥ — تقوم علاقات التفاوض بين القوتين العظمتين المتورطتين فى الحرب المحدودة على هدفين متعارضين أولهما : رغبة كل منهما فى انتصار حليفه وعدم تعرضه لهزيمة كاملة على الأقل . وثانيهما : ادراكهما الكامل لخطر توسع الحرب . ولتحقيق الهدف الأول تؤيد الدولة العظمى حليفها بالسلاح وبالمستشارين العسكرين وبالمعدات الجاهزة لنقل الفورى وبالمساعدات الاقتصادية واستخدام التهديد السياسى . وتعمل لتحقيق الهدف الثانى على تهديد حليفها أو الضغط المباشر عليه أو على القوة العظمى الأخرى . . . وقد يؤدى تأييد القوى العظمى الى تشجيع الأطراف المحلية على توسيع الحرب لكنه يكون فى نفس الوقت عاملا ضاغطا على حليف القوى العظمى الآخر .

ومن هنا نجد أن الدول العظمى تتفاوض فيما بينها وفقا لقواعد اللعبة المحددة لاحتوائها فى الحرب والتزاماتها نحو حيفها فى الصراع وهكذا . . .

٦ — تستطيع الأطراف المحلية المتصارعة المناورة فى المفاوضات

لضمان الحل المناسب الذى ترضاه لجوانب معينة فيها وذلك لادراكها
- خوف الدول العظمى من توسع الحرب . ويمكن للأطراف المحلية بهذه المناورة
- تجنب وتفادى ضغوط القوى العظمى مما يجعلها تتمتع ببعض الحرية فى
- القدرة على الحركة التى تزيد من قدرتها على التفاوض .

ولا تهدف الحرب المحدودة - على عكس الحرب الشاملة - الى تدمير
- واستسلام العدو وانما ضمان الأهداف السياسية المحدودة . هذا ويمكن
انهاء الحرب اذا كانت هذه الأهداف مرنة ومعتدلة أيما كان الشكل الذى
انتهت اليه هذه الحرب من انتصار أو هزيمة محدودة . كما تؤثر الضغوط
الداخلية أيضا فى الاسراع بانتهاء الحرب خاصة اذا زادت معاناة البلاد من
ارتفاع معدلات قتلى الحرب أو تدهور الموقف الاقتصادى أو بسبب
التكاليف الباهظة الناجمة عن الاستمرار فى الحرب .

وهناك ثلاثة أنماط لانتهاء الحرب : الانتهاء الذاتى والانتهاء المتفق عليه
- والانتهاء المفروض . . النمط الأخير هو الذى يفرض من قبل القوى العظمى .
أما النمط الأول فيحدث اذا قرر أحد الطرفين انتهاء الحرب أما اذا قرر
الطرفان انتهاء الحرب فهنا يكون الثانى . ويحدث النمط الأول اذا اعتقد أحد
الطرفين أنه قد حقق أهدافه المحدودة أو لخوفه من الهزيمة الشاملة أو
أو من التدخل المباشر للقوى العظمى أو من الحل الذى قد يفرض عليه .
ويحدث النمط الثانى من نفس العوامل أو من الخوف المتبادل من توسع
الحرب . وتفرض الدول العظمى حلولها فى النمط الثالث اذا فشلت
الأطراف المحلية فى إنهاء الحرب بطريقتها الخاصة وذلك تجنباً للمواجهة
الشاملة بينها أو تجنباً لانتصار حليفها الكامل . . ومن هنا تتفق الدول
العظمى على أن النتيجة التى وصلت إليها الحرب هى أفضل ظرف لبدء
المفاوضات بين الأطراف المحلية . الا أنه لا ننسى هنا أن النجاح العسكرى
فى ميدان القتال يترك تأثيره الواضح على مواقف التفاوض بين القوى
العظمى والأطراف المتصارعة (٧) .

والواقع أن تحليل الوثيقة المذكورة في ضوء نظرية يوكوف يبين أن حرب أكتوبر تعكس العديد من الخصائص التي حددها يوكوف في نظريته على النحو التالي :

اولا : ذكر يوكوف أن الحرب المحدودة قد تتخلل لمعانة الدول الصغرى من نقص قدراتها ووسائلها العسكرية (٨) والاقتصادية وعدم قدرتها على تطويرها لحرب أكبر أو لسبب الخوف من انتقام العدو الذي يملك إمكانيات عسكرية أكبر (٩) أو للرغبة في الحفاظ على التأييد السياسي والعسكري والاقتصادى من الدول الكبرى للحرب .

بالنسبة لنقص القدرات والوسائل العسكرية المصرية تقول الوثيقة :
صفحة ١٤ ، ١٥ .. أنه بعد دراسة إمكانيات القوات المسلحة الفعلية ومقارنتها بالمعلومات المتيسرة عن العدو بهدف الوصول الى خطة هجومية تتمشى مع الإمكانيات الفعلية تبين الآتى :

١ — ضعف القوات الجوية الشديد إذا ما تورن بقوات العدو الجوية وانها لا تستطيع تقديم أى غطاء جدى للقوات البرية لذا قامت هذه القوات بالهجوم عبر أرض سيناء المكشوفة ، كما لا تستطيع أن توجه ضربة جوية مركزة ذات تأثير على الأهداف الهامة فى عمق العدو .

٢ — أن الدفاع الجوى لا بأس به وهو يعتمد أساسا على الصواريخ المضادة للطائرات (سام) ولكن هذه الصواريخ دفاعية وليست هجومية ، وبما أنها جزء من خطة الدفاع الجوى عن الجمهورية فهي ذات حجم كبير ووزن ثقيل وتفتقر الى حرية الحركة وبالتالي لا تستطيع أن تقدم أى غطاء جوى لاي قوات برية متقدمة عبر سيناء فهي سلاح مناسب فى الدفاع فقط ولا بد من أن توفر له الوقاية بوضعه فى ملاجئ خرسانية اما إذا خرج من هذه الملاجئ لمرافقة القوات البرية المهاجمة فانه يصبح فريسة سهلة لقنصات العدو الجوية ومدفيعته .

٣ — تعادل القووات البرية جمع قووات العدو ويحجب ويخفي بعضها التلوق في المدفعية لكن احتواء العدو وراء خط بارليف يجعل مواقعه قادرة على تحمل قذائف المدفعية دون أن يتأثر بالقصف المدفعي كما أن قنطرة السويس والموانع الصناعية الأخرى تقف سدا منيعا بين القوتين .

٤ — أن القووات البحرية المصرية أقوى من بحرية العدو لكن ضعف القووات الجوية المصرية أحال التفوق البحري الى عجز وعدم قدرة على التحرك بحرا . وكان في استطاعة العدو أن يتجول في خليج السويس . ببعض الزوارق الصغيرة المسلحة ببعض الرشاشات دون أن يكون في استطاعة البحرية المصرية ذات القطع الأكثر قوة والأفضل تسليحا أن تعرضه لاعتماده على قوة وتفوق طيرانه وضعف الدفاع الجوي للقوات المصرية .

وتحدد الوثيقة (في ص ١٥) بوضوح تام أن ضعف امکائيات هو الذي ادى الى التفكير في القيام بحرب محدودة . وتقول في ذلك « نتيجة لهذه الدراسة ظهر بأنه ليس من الممكن القيام بهجوم واسع النطاق يهدف الى تدمير قووات العدو وارغامه على الانسحاب من سيناء وقطاع غزة . . وان امكانياتنا الفعلية قد تمكننا — اذا احسنا تجهيزها وتنظيمها من أن نقوم بعملية هجومية محدودة تهدف الى عبور قناة السويس ثم التحول بعد ذلك للدفاع » (١٠) .

اما بالنسبة للخوف من انتقام العدو الذي يملك امكانيات عسكرية اكبر ، تؤكد الوثيقة ان حرب الاستنزاف المصرية قد توقفت بعد أن قام العدو بدفع جماعات التخريب المنقولة جوا الى أعماق مصر وقامت بنسف بعض الأهداف الحيوية ، وتوقفت حرب الاستنزاف مرة أخرى بعد أن دمر العدو الدفاع الجوي في القطاع الشمالي من القناة وفتح ثغرة واسعة في خط الدفاع الجوي ما بين بورسعيد شمالا والاسماعيلية جنوبا . وأصبح في استطاعته أن يعبر بطيرانه عبر هذه الثغرة الى قلب الدلتا (ص ٦) .

أما عن الرغبة في الحفاظ على التأييد السياسي والعسكري والاقتصادي للدول الكبرى فتقول الوثيقة في ص ١٩ « أطلقنا على الخطوة الأولى اسم العملية ٤١ (خطة تهدف الى الاستيلاء على المضائق) وقمنا بتحضيرها بالتعاون مع المستشارين السوفييت بهدف اطلاعهم على ما يجب أن يكون لدينا من سلاح وقوات لكي نصبح قادرين على تنفيذ الخطة » أما الخطوة الثانية فقد أطلقنا عليها الاسم الكودي « المآذن العالية » وكما نقوم بتحضيرها في سرية تامة .. وبناء على الخطة ٤١ قمنا بتحرير كشوف بالأسلحة والعتاد المطلوب الحصول عليها من الاتحاد السوفييتي . وأثبتت الوثيقة في ص ٦٨ أن سحب الدعم العسكري السوفييتي أثر قرار طرد المستشارين السوفييت قد أثر تأثيرا كبيرا على قدرات الدفاع الجوي .

وأكدت السلطة السياسية حرصها على التأييد العسكري والاقتصادي للقوة العظمى في خطابها أمام المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ٣ يونيو ١٩٧١ بقولها « أن استراتيجيتنا يجب أن تكون واضحة لكم .. وهي تقتلخص في نقطتين : النقطة الأولى هي الحفاظ على علاقتنا مع السوفييت والتمسك بها حتى يمكننا بناء الدولة الحديثة اقتصاديا وعسكريا .. ان الحركة الصهيونية هي هجة صليبية وسوف تستمر عشرات السنين وان صداقتنا مع الاتحاد السوفييتي هي التي سوف تساعدنا في التصدي لهذه الهجمة . اما النقطة الثانية فهي الوحدة العربية .. اننا ملتزمون بهذين الهدفين ونسير قدما في اتجاههما » (الوثيقة ص ٩٨) .

ثانيا : ذكر بوكوف ان من عوامل الضيق على الأهداف ان يقبل الطرف الآخر قيود الحرب المحدودة (١١) .

توضح الوثيقة صحة ذلك من خلال تحليلها لأسباب القيام بالهجوم على العدو . فتقول في ص ١٧ « لقد كان العامل الثالث هو الرغبة في أن نرغم اسرائيل على قتالنا تحت ظروف ليست مواتية لها . ان اسرائيل ذات الثلاثة ملايين نسمة تعبى وقت الحرب ٢٠٪ من قوتها البشرية للانضمام

الى القوات المسلحة وقوات الدفاع الاقليمى .. وهى نسبة عالية جدا
لم تستطع اى دولة فى العالم أن تصل اليها وان اسرائيل نفسها لا تستطيع
أن تتحمل مثل هذه التبعة لمدة طويلة لأنها ترهق اقتصادها القومى وتسيب
خدماتها وجميع نشاطاتها الأخرى بالشلل الكامل . ونتيجة لهذا الموقفه
فان لاسرائيل مقتلين : المقتل الأول هو الخسائر فى الأفراد ، والمقتل الثانى
هو اطالة مدة الحرب . ان اسرائيل لا تهتم كثيرا اذا خسرت الكثير من
أسلحة الحرب المتطورة من دبابات وطائرات ولكنها تصاب بالهلع اذا
خسرت بضع مئات من الأفراد لأن لديها رصيذا هائلا من المعدات وهناك
من يقوم نيابة عنها يدفع ثمن فواتير السلاح — أما خسائر الأفراد فان
رصيد الشعب اليهودى من البشر رصيد محدود ؛ ومن الصعب تعويض
هذه الخسائر . كذلك فان اطالة الحرب هو السم الذى يضعف مقاومة
اسرائيل يوما بعد يوم . أن الجندى الاسرائيلى الذى يستدعى فى التبعة هو
نفسه العامل والمهندس وهو نفسه الأستاذ والطالب فى الجامعة وهو
نفسه الذى يقوم بجميع النشاطات الأخرى فى الدولة فكيف يمكن لهذه
الدولة أن تعيش لو امتدت الحرب ستة اشهر فقط ... لقد كانت اسرائيل
فى جميع حروبها السابقة تفضل أسلوب الحرب الخاطفة لذلك فقد كان
من صالحنا أن نفرض عليها حربا بأسلوب ليس فى صالحها فلو أننا توقعنا
شرق القناة بمسافة تتراوح بين ١٠ — ١٢ كم فأننا سنخلق لها موقفا صعبا
فاذا هى قامت بالهجوم على مواقمنا شرق القناة فسيكون لدينا الفرصة
لأن يحدث فى قواتها المهاجمة خسائر كبيرة سواء فى القوات الأرضية أو
القوات الجوية التى تستند لها نظرا لوجود تلك المنطقة تحت مظلة دفاعنا
الجوى . واذا هى عزفت من الهجوم فسوف تضطر الى الاستمرار فى
تبعة قواتها المسلحة وبذلك تستنزف قوتها الاقتصادية » .

يعنى هذا من وجهة نظرنا أن الطرفين المتنازعين قد قبلوا مبدأ الحزب
المجودة فعلى الجانب المصرى لم تكن الإمكانيات تسمح الا بحرب محدودة
وعلى الجانب الاسرائيلى — رغم توفر الإمكانيات له — لم تسمح العوامل
المتعلقة ببناء المجتمع الاسرائيلى له الا بحرب غير طويلة الأمد .

ثالثا : أشار يوكوف الى ان الوسائل العسكرية في الحرب المحدودة قدان، وتتفاعل دوما بواسطة الأهداف السياسية التي من الضروري ان تجسود على كل الوسائل حتى يمكن ضبط خط سير الحرب .

وتبين لنا الوثيقة صحة ما أشار اليه يوكوف بدءا من التخطيط للحرب وحتى نهايتها وذلك على النحو التالي :

١ — حينما تقدم رئيس الأركان المصري بخطة محدودة الى وزير الحرب كان سبب اعتراض الآخر في البداية ان هذه الخطة لا تحقق الهدف السياسي المنشود منها وانه سوف يبقى ما يزيد على ٦٠٠٠ كيلو متر مربع من سيناء بالاضافة الى قطاع غزة تحت الاحتلال الاسرائيلي (١٢) . (ص ١٨) .

٢ — وافق رئيس الأركان المصري ووزير الحرب على ان التصريحات السياسية من الحرب من قبل السلطة السياسية كلعبة أو كخدعة سياسية يتوثر على الوضع العسكري وتحرم القوات المصرية من المفاجأة وتتيح الفرصة للعدو بالقيام بضربة إجهاض أو على أقل تقدير تؤخذ هذه التصريحات بخيرمة لطلب أسلحة جديدة من الولايات المتحدة . (ص ٢٠) .

٣ — طلب وزير الحرب المصري من رئيس الأركان اعداد خطة لتطوير الهجوم والاستيلاء على المضائق على أساس انه اذا علم السوريون بان الخطة هي احتلال ١٠ — ١٥ كم شرق القناة لن يوافقوا على دخول الحرب . وحينئذ ابدي رئيس الأركان استعدادده لدخول قواته بفردا ابلغه وزير الحرب ان هذا مرفوض سياسيا (ص ٢٤) .

٤ — كان اتفاق رئيس الأركان المصري وتائب وزير الدفاع الكوري على استخدام الطيارين الكوريين في مصر متوقفا على نجاحها في اقناع الجانب السياسي بذلك (ص ٦٣) كما كان الاعلان عن بوصول هؤلاء الطيارين الكوريين قرأه منيسو يتوقف على اصطلاح زاي كورتيا قبل اذاعته (ص ٧١) .

٥ - طلبت السلطة السياسية من القوات المسلحة في ديسمبر ١٩٧٠ بيان تكون على أهبة الاستعداد لاستئناف العمليات العسكرية بالأسلحة التي في أيديها : (ص ٩٠) .

٦ - في أكتوبر ١٩٧١، السلطة السياسية المصرية في مؤتمر عام للضباط في مارس ١٩٧١، بيان «المعركة القادمة» يجب أن تحصل على التوازن الحقيق بين مزايا وبدل المعركة وبين نزاي الانتظار وأن المعركة لن تقوم أو تؤخر يوما عن توقعاتها المنطيق (ص ٩١) .

٧ - طلب من القوات المسلحة المصرية بحث موضوع اتحاد الجمهوريات العربية وعقد مؤتمر في ١٨ أبريل ١٩٧١ لبحث هذا الموضوع . (ص ٩٣ - ٩٤) .

٨ - في ١١ مايو ١٩٧١ اشادت السلطة السياسية بالدور الذي تقوم به القوات المسلحة المصرية في تدعيم السياسة الخارجية واجتهدت اهتمامها بالقوات الجوية حتى يمكن تحدى السيطرة الجوية الاسرائيلية (ص ٩٦) .

٩ - اجابت السلطة السياسية في اجتماع المجلس الاعلى للقوات المسلحة في ٣ يونيو ١٩٧١ على سؤال يتعلق بالنقواص التنبوية التي تؤنر على المعركة الهجومية بقولها « انكم مطالبون بالعمل في حدود الامكانيات المتاحة لكم » . « لاولو انكم » ميرتم القناة واخليتم عشرة سنتيمترات فقط شرق القناة فان ذلك سوفه يغير الموقف السياسي » (ص ٩٩) .

١٠ - في ٤ نوفمبر ١٩٧٢، طلب رئيس الدولة نفسه قائدا عاما للقوات المسلحة واعلن بمعية جميع نوازد الدولة لاعتراض الحرب والخرق الزوس بانه لا يخطر على باله ان يتخذ من المتخذة بحكومة الحرب .

١١ - في ٩ اكتوبر ١٩٧٤، طلبت السلطة السياسية بشرح الموقف السياسي للسلطة السياسية في طائفة المشايخ العاجكية . (ص ١٠٠) .

١٢ - في اجتماع مصر لكبار الضباط في ٢٦ يونيو ١٩٧٢ أعلنت السلطة السياسية ضرورة التفرقة بين رجال الحزب ورجال السياسة وأن على المجتمعين أن يركزوا على المعركة القادمة (ص ١١٨) .

١٣ - في ٢٤ أكتوبر ١٩٧٢ اجتمعت السلطة السياسية بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة وكان الهدف هو الاستماع الى رأى القادة عن الموقف العسكرى واستعرضت السلطة السياسية فيه تطور العلاقات مع السوفييت ومع الولايات المتحدة كما تعرضت لموقف بعض الدول العربية وامكانية اشتراكها في الحرب .

ومما تجدر الاشارة اليه في هذا الاجتماع على أن له دلالة خاصة في تأكيد السلطة السياسية لضرورة سيادتها على الاعتبارات العسكرية . . . أن رئيس الدولة قد احتد على اثنين من كبار الضباط حينما أبديا بعض التعليقات على موضوعات متعلقة بالمعركة وطالبتها بعدم التدخل بها ليس في اختصاصاتها وأكد لهما صلتها العسكرية غير السياسية . وقد سئل رئيس الدولة في هذا الاجتماع سؤالا واضحا من قبل أحد كبار الضباط وهو « هل المقصود هو تحرير الأرض أم تنشيط العمليات لاعطاء الفرصة للحل السياسي ؟ » فأجاب : لقد سبق ان قلت لوزير الحزب : أن الهدف هو كسر وقف إطلاق النار (ص ١٢٣ - ١٢٩) .

١٤ - تأثر الدعم العسكرى العربى للمعركة بالعلاقات الشخصية بين رؤساء الدول العربية . (انظر ١٨٣ - ٢١٠) .

١٥ - في ١١ أكتوبر ١٩٧٣ طلب وزير الحزب من رئيس الأركان تطوير الهجوم نحو المضائق وعارضه رئيس الأركان لأن القوات الإسرائيلية قوية وتشكل تهديدا خطيرا لأية قوة برية تتحرك في العراق دون قطاع جوى . وكرر الوزير طلبه مرة أخرى موضحا أن الهدف هو تخفيف الهجوم على الجبهة السورية وأعرض رئيس الأركان بسبب الموقف للعسكرى المصرى وضعف القوات الجوية وأن ذلك من شأنه أن يهدم القوات المصرية .

دون أن تقدم مساعدة للسوريين .. وفي المرة الثالثة أوضح الوزير تماماً بأن القرار سياسى وأنه يتحتم تطوير الهجوم نحو المضائق » (ص ٢٤٥) .

ورغم معارضة كل القادة العسكريين كان رأى وزير الحرب بضرورة الالتزام بالقرار السياسى .. ونصف الوثيقة آثار هذا القرار السياسى بالآتى .. « ولقد كان هذا القرار هو أول غلطة كبيرة ترتكبها القيادة المصرية خلال الحرب وقد جرتنا هذه الغلطة الى سلسلة من الأخطاء التى كان لها أثر كبير على سير الحرب ونتائجها ، لقد كان علينا يوم ١٤ أكتوبر أن نهاجم ٩٠٠ دبابة معادية فى المكان الذى يختاره العدو لهذا اللقاء وتحت سيطرة جوية معادية بقوة ٤٠٠ دبابة مصرية فقط .. ونجح العدو فى استدرج الويتنا المهاجمة الى مناطق قل اختارها بعناية واضحة ونجح فى تدمير معظم دباباتنا .. لقد فقدنا فى هذا اليوم ٢٥٠ دبابة وهو رقم يزيد من مجموع خسائرنا فى الأيام الثمانية للحرب . (ص ٢٤٥ - ٢٤٦)

١٦ - تقول الوثيقة فى (ص ٢٥١) « فى صباح يوم ١٥ أكتوبر اقترح اعادة تجييع الفرقة ٢١ مدرعة والفرقة الرابعة المدرعة غرب القناة حتى يمكن اعادة الاتزان الى المواقع الدفاعية المصرية لكن الاقتراح قد عورض على أساس أن سحب هذه القوات قد يؤثر على الروح المعنوية للجنود . وقد يفسره العدو على أنه علامة ضعف فيزيد من ضغطه على قواتنا ويتحول الانسحاب الى زعر .. » وترى الوثيقة أن السبب الآخر لعدم سحب القوات كان سياسيا حيث كان من المقرر لرئيس الدولة أن يلقي خطبة سياسيا يريد من خلاله أن يسمع صوته للولايات المتحدة واسرائيل من موقع قوة فى حين أن الوضع الحقيقى للقوات كانت تكشفه الأتجار الصناعية وطائرات الاستطلاع . (ص ٢٥١) .

١٧ - عارضت القيادة السياسية بمثلة فى وزير الحرب ورئيس الدولة أى سحب للقوات من شرق القناة الى غربها حتى ظهر يوم ١٦ أكتوبر على الرغم من إجماع القادة العسكريين بضرورة سحب القوات (ص ٢٥٢) .

٤ - تبرز النقاط السابقة ما كنا قد اصررنا اليه من ان رئيس الدولة يجب ان يكون قائدا فعليا لا شكليا للقوات المسلحة (١٤) ، فحينئذ نصعب رئيس الدولة نفسه قائدا ، عليها للقوات المسلحة كان من الصعب قبول خلفيته العسكرية كأساس لقيادة القوات المسلحة. لأن أحتوائه في العملية السياسية لأكثر من ثلاثين عاما جعلت منه رجلا سياسيا فحسب مكان من الضروري أن تؤدي قيادته للقوات المسلحة الى نتائج خطره بالإضافة الى أن الشخصية العسكرية. لوزير الحرب قد ذابت في الإطار السياسي الذي صيها. فيه رئيس الدولة فتدهور الموقف تماما .

رابعا : يرى بوكوفه ان القوى العظمى في الحرب المحدودة تضع ضوابط على الوسائل العسكرية - كما وكيفا - التي تستخدمها الدول المتصارعة ، وأنهم من الضروري وضع هذه الضوابط في حالة السيطرة الجوية المطلقة لأحد هذه الأطراف .

تعالج الوثيقة دور هذه الضوابط بصورة مباشرة فتقول في (ص ٦١ - ٦٢) ، « في البلاد المتطورة وحيث لا يكون هناك أية قيود على شراء السلاح يبدأ تسليح القوات المسلحة بالقرار الذي تتخذه الدولة من حيث تحديد المبالغ المخصصة لمسؤول الدفاع وعلى أثر ذلك يبدأ المختصون يشئون الدفاع في بحث أفضل الطرق لاستخدام هذه الاعتمادات المالية . ومع ان القرار الأول هو قرار سياسي في المقام الأول والقرار الثاني هو قرار عسكري في المقام الأول. فان صانع القرار في كلتا الحالتين يتأثرون بالجوار الذي يجري بين الطرفين قبل اتخاذ هذه القرارات .» هذه مما يحدث في البلاد المتطورة ، أما في البلاد التي ما زالت في مرحلة التطوير أو بكلمة اعم في دول العالم الثالث فان الموقف ليس بهذه السهولة . ان سوق السلاح ، قسبطر ، عليها الكتلتان ، الكتلة الغربية وكتلة الشيوعية ، والكتلة الغربية وأن قرار كل من أمريكا والاتحاد السوفيتي ، هما الذي يحددان الثالث ، يفسح لحوال كثيرة ، أهمها ، الخطط على ، وتأثير القوى بين

مصالح الدولتين العظميتين في المنطقة والتقدم الفنى والتكنولوجى ومدى القدرة على استيعاب الأسلحة المتقدمة ومقدرة الدولة على دفع ثمن السلاح. ومدى التزام الدولة التى تشتري السلاح بالخط السياسى الذى لا يتعارض مع مصالح الدولة المصدرة له . وهكذا فان صانعى القرار فى دول العالم الثالث ليس لديهم الكفة الأخيرة فى تحديد واختيار السلاح الذى يريدونه »

وتقول الوثيقة فى صفحة ١٧٥ أيضا « كان السوفييت هم الذين يحددون حجم ونوعية وتاريخ التوريد الذى يتم توريده الى مصر . لقد كان المفاوض المصرى يستطيع ان يطلب ويناور ويحاول اقتناع الجانب السوفيتى بحجم ونوعية السلاح الذى نطلبه ، وقد ينجح أحيانا ولكن نجاحه يتوقف على درجة استعداد الجانب السوفيتى لقبول وجهة النظر المصرية ، وكان الجانب السوفيتى هو صاحب الكلمة الأخيرة فى القبول أو الرفض »

وتعكس الوثيقة هذا الفهم الكامل لدور هذه الضوابط بقولها فى نفس الصفحة « ان الروس بسيطرتهم على الإمداد بالسلاح يستطيعون التأثير على سير الأحداث بحيث لا يخرج عن المسار الذى رسموه كما أن الخلاف العربى الاسرائيلى ليس مجرد مشكلة محلية اقليمية ولكنه يدخل ضمن الاستراتيجية العالمية وتوازن القوى بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية »

أما على مستوى الواقع العملى المبرز لدور هذه الضوابط فان الوثيقة تظهره فى أكثر من موقع . ففى مواجهة بين قائد القوات الجوية المصرية والمستشار الروسى أعلن الأول أن سرعة الصواريخ التى أمد بها الروس القوات الجوية المصرية هى ١٢٠٠ كم فى الساعة وأنها تكون عديمة القيمة إذا لم تعالج سرعتها سرعة الصوت (ص ١٠٢)

وفى مؤتمر المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى ٢ يناير ١٩٧٢ تقول الوثيقة « أعلن مسئولون عراقيون للهولة ... ان أمريكا تقدم إسرائيل بكل شئ ... فى حين أن الإجماع السوفيتى لم يحدنا بما وعدنا به كما أن الاتفاقية لم تشمل

«الأصناف التي وعدنا بها القادة السوفييت » (ص ١٠٢)

ويقول قائد الدفاع الجوي في المؤتمر المذكور « ان مشكلتي هي انه مطلوب مني ان اقاتل في معركة هجومية بأسلحة دفاعية » وهنا رد عليه قائد القوات البحرية بقوله « يجب ان نمارس الضغط على الاتحاد السوفيتي ، وأن نغلق الموانئ المصرية في وجه الاسطول الروسي ، ويمكن ان يتم ذلك بالتدريج شيئا فشيئا الى ان يتم المنع نهائيا اذا لم يستجيبوا لمطالبنا »

أما قائد المنطقة المركزية فقد علق في نفس المؤتمر بقوله : « ان هناك نواقص كثيرة في القوات المسلحة بالنسبة للمعركة الهجومية أهمها ضعف الطيران والنقص في الحركة وفي وسائل المواصلات واسلوب فتح الثغرات في حقول الألغام »

وطالب رئيس الأركان المصري في المؤتمر المذكور من السلطة السياسية الاتصال بالجانب السوفيتي ومدى موقفه عند القيام بعملية هجومية ويقول أيضا « ان لديهم لواعين من طائرات القتال وفرقة دفاع جوي وهم يسيطرون على امكانيات الحرب الالكترونية ، ويجب ان نعلم كقادة هل سيشارك معنا السوفييت أم لا وفي حالة اشتراكهم فيجب ان نعلم جنود هذا الاشتراك حتى يمكن ان يكون تخطيطنا سليما » (ص ١٠٣)

أما وزير الحرب المصري فلم يخف انتقاده وعدم ثقته بالاتحاد السوفيتي في أحاديثه كلها ويعد ان كانت انتقاداته دائما على المستويات الأعلى خرج عن هذه القاعدة اعتبارا من يناير ١٩٧٢ فخطب في اجتماع عقد في المنطقة المركزية حضره عدة آلاف من الضباط من جميع الرتب وهاجم الاتحاد السوفيتي هجوما عنيفا وأعلن « ان الروس لم يقوموا بتوريد الأسلحة المطلوبة وأنهم يحاولون دون تحقيق رغبتنا في الهجوم » (ص ١٥٦) وبعد زيارة وزير الحرب الروسي لمصر علق نظيره المصري قائلا « ان الروس غير مختصين وغير جادين في التعاون مع مصر » (ص ١٥٧) (١٥)

كل هذه انقاط التي اشترنا اليهلي تؤكد انه مهم، لكن، من حجم المساعدات السوفيتية لمصر فانها تتعرض لضوابط كثيرة فاذا أضفنا الى ذلك انه لا وجه للمقارنة بين هذه المساعدات، وتلك التي تقدمها أمريكا لاسرائيل وخاصة في الأوقات الخرجة من القتال، لأننا الوصول الى نتيجة مؤداها ان استراتيجية الحرب المحدودة التي اتفق عليها الطرفان في منطقة الشرق الشرق الأوسط تقوم على حرصهما على تخلف العسكرية المصرية في مواجهة التفوق العسكري الاسرائيلي والحفاظ على هذا التفوق والدليل على ذلك ما يلي :

١ — اضرار الاتحاد السوفييتي على ان تدفع مصر ثمن الأسلحة التي اتفق عليها كاملا وبالعملة الصعبة وان يتم تسديد الثمن بالعملة الغالبة للتحويل . وتصف الوثيقة هذا الاصرار بأنه « عمل غير مقبول بل يكاد يكون عدائيا » (ص ١٥٨) .

٢ — تقول الوثيقة في (ص ١٧٢) « لا شك ان الكوبرى الجوى السوفييتي — في المراحل الأخيرة من الحرب — يعتبر متواضعا اذا قورن بالكوبرى الجوى الأمريكى الى اسرائيل . لقد نقل الأمريكيون خلال ٦٦ رحلة ٢٢٣٩٥ طنا من الامدادات مستخدمين طائرات س — ٥ وس — ١٤١ . حمولة الاولى ١٠٠ طن والثانية ٤٠٠ طن . وقامت شركة العمال الاسرائيلية بنقل ٥٥٠ طن أخرى وبذلك أصبح اجمالى الجسر الجوى لاسرائيل هو ٢٧٨٩٥ طنا واجمالى المساعدات بما فيها البرية والبحرية بلغ ٦١١٥٣ اطنان . فاذا احطنا في حسابنا أن المسافة من امريكا لاسرائيل هي ٧٠٠٠ ميل والمسافة من الاتحاد السوفييتي الى مصر وسوريا هي ٢٠٠٠ ميل اتضح لنا أن الكوبرى الجوى الأمريكى الاسرائيلي يساوى ٦٥ مرة الكوبرى الجوى على اسناس وحدة الطن / ميل » .

٣ — عثرنا على تقرير مرفوع الى الكونجرس في ١٦ ابريل ١٩٧٥ من قيادة القوات الجوية الأمريكية يوصي فيه بناء على تجربة حارب اكتوبر

بضرورة إنشاء خطة عمليات كاملة جاهزة للطوارئ خاصة باستراتيجية سلاح حاملات الطائرات الأمريكي لتدعيم مصالح الولايات المتحدة في المنطقة ولضمان تدفق الطائرات أثناء العمليات الاستراتيجية وأوصت سكرتارية القوات الجوية وقيادة حاملات الطائرات ببلقه يجب الاستمرار في امداد حكومة اسرائيل بمختلف هذه الاحتياجات سواء باعتبارات مالية أو بدونها (١٦٩) ١٥.

٤ - ذكرت الوثيقة في (ص ١٧٦) من أن الأسلحة الحديثة تدخل في خدمة القوات المسلحة الاسرائيلية والأمريكية في وقت واحد ولذلك فإن الأسلحة المتاحة لاسرائيل خلال الستينات تتقدم جيلين مما هو متيسر لدى العرب وقد ضاقت هذه الفجوة لتصبح جيلا واحدا خلال السبعينات .

٥ - أجاب وزير الخارجية الأمريكي في مؤتمر أمام الكونجرس ردا على سؤال يتعلق بتعبئة القوات الأمريكية في العالم (في أكتوبر ٧٣) بقوله « نحن لا نعتبر أنفسنا حتى الآن في مواجهة مع الروس واعتقد بأننا بإمكاننا المحافظة على هذا الوضع .. ولريد أنؤكد أننا والاتحاد السوفيتي في علاقة متميزة .. نحن اصدقاء ورفقاء في نفس الوقت .. اصدقاء لأننا نجد أنفسنا في مواجهة محتلة وكل منا له أصدقاء يسمون نحو أهداف لا يفكر فيها واحدا منا قط (١٧) » .

أما عن السيطرة الجوية ودورها في طلب الطرق الأضعف أسلحة مضادة للطائرات من حليفه وأثر ذلك في احتمالات توسع الحرب فإن الوثيقة ترجحها على النحو التالي :

١ - السيطرة الجوية الإسرائيلية :

تكثيف الوثيقة في أكثر من موضع للسيادة الجوية الاسرائيلية وضعف القوات الجوية المصرية فتقول في (ص ١٦) « من خلال الاشتباكات المتعددة التي تمت بين طائراتنا وطائرات العدو ظهر تفوق الطيران الاسرائيلي في

غذه الاشتباكات بشكل واضح وحاسم وكانت النتائج دائما في مصلحة العدو .. لم يكن طيارونا تنقصهم الشجاعة ولكن كانت تنقصهم الخبرة والتجربة . لقد كانت الغالبية العظمى منهم تقل ساعات طيرانهم عن ١٠٠٠ ساعة طيران في حين كان متوسط ساعات الطيارين الاسرائيليين تزيد عن ٢٠٠٠ ساعة .. لقد كانت القوات الجوية الاسرائيلية تسبق القوات الجوية المصرية بمقر سنوات على الأقل .. كما كانت طائراتنا اقل كفاءة من طائرات العدو » .

وتشير الوثيقة الى دور هذه السيطرة في الايام الأخيرة للحرب . فتقول في ص ٢٦٠ « ان قوارنا أصبحت مهددة بالتطويق بعد ان دمر العدو الكثير من مواقع صواريخنا سام وبعد ان أصبحت القوات الجوية المعادية قادرة على العمل بحرية من خلال الثغرة التي أحدثها في دفاعنا الجوي » .

وتقول الوثيقة في (ص ٢٧٢) « بحلول يوم ٢٤ أكتوبر أصبح الموقف سيئا للغاية ، لقد اتم العدو حصار قوات الجيش الثالث التي شرق القناة وعزلها عن مركز قيادة الجيش الثالث التي كانت غرب القناة وأصبحت هذه القوة كنها خارج امكانيات شبكة الدفاع الجوي سام وبالتالي أصبحت مهددة بالقصف الجوي المعادي دون أية فرصة لردع الطائرات المهاجمة » .

٢ — امدادات الحليف من القوى العظمى لمواجهة السيطرة الجوية :

كان حجم القوات الجوية والدفاع الجوي لجبهة السيطرة الجوية الاسرائيلية على النحو التالي صباح ٦/١٠/١٩٧٣ .

القوات الجوية : ٣٠٥ طائرة قتال — ٧٠ طائرة نقل — ١٤٠ طائرة هيلوكوبتر . قوات الدفاع الجوي : (١٥٠ كبة صواريخ سام — ٢٥٠ مدفع مضاد للطائرات) وتقول الوثيقة في ص ٦٥ « بدأت الامدادات الروسية قصل الى مصر وأصبحت جاهزة للقيام بهامها القتالية وكانت تشمل جميع العناصر الرئيسية في الدفاع الجوي وكان معها معدات لم يسبق

لمصر ان حصلت عليها » وتحدث الوثيقة عن الصراع بين الطائرة والتذينة
مقتول ، كان الصراع بين الطائرة والتذينة صراعا مريرا خلال حرب
اكتوبر دون ان يستطيع أى منهما أن يدعى بأن له التفوق على الآخر .

**خامسا : مرحلة المفاوضات : سنستعين هنا بأربع نقاط اشار إليها بوكوف
في نظريته :**

١ — خوف القوى العظمى من توسع الحرب واحتمالات المواجهة :

يقول لورانس ميتكالف Metcalf في وصفه للأحداث الأخيرة في الحرب
« لقد بدأت المواجهة المفاجئة بين القوتين العظميتين لأن كلا من مصر
واسرائيل قد انتهكتا وقف اطلاق النار . لقد حصلت اسرائيل على مكاسب
عسكرية لا يسمح بها الاتحاد السوفييتي فقد أخذت حاملات الطائرات
السوفيتية طريقها من البحر الأسود الى البحر المتوسط وأعلم الروس
الولايات المتحدة بأنهم مستعدون الآن لارسال قواتهم الخاصة للمنطقة
لتعزيز وقف اطلاق النار ولأن الولايات المتحدة لا تسمح بذلك فقد رفعت
درجة استعداد قواتها فاذا أرسل الروس قواتهم فتصبح المواجهة حتمية بعد
ان كان الوافق ممكنا فالمصالح القومية الآن لكل منهما في خطر (١٨) .

٢ — استخدام التهديد السياسى من قبل الدول العظمى ..

تقول الوثيقة في ص ٢٧٣ « في صباح ٢٤ اكتوبر انتقد الاتحاد السوفييتى
اسرائيل وهاجم امريكا بصفة علنية في الأمم المتحدة وسلم انذارا للولايات
المتحدة يقول فيه : انه اذا لم يكن من الممكن ان تعملوا معنا في هذا الموضوع
فقد نجد أنفسنا امام موقف يضطرنا الى اتخاذ الخطوات التى نراها
ضرورية وعاجلة ولا يمكن ان نسمح لاسرائيل بان تستمر في عدوانها هكذا ».

٣ — عدم السماح بهزيمة الحليف هزيمة كاملة :

يقول ميتكالف « ان ألاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة قد اتفقتا على
وقف القتال قبل أن تهزم اسرائيل العرب هزيمة كاملة ، لكن اسرائيل تحاول

الحصول على نصر كامل بأي طريقة . . وهذا يعنى أن الاتحاد السوفييتى لم يستطع الحفاظ على كلبته مع العرب وبالنسبة للولايات المتحدة بأنها غير قادرة على وقف القتال الإسرائيلى ومن هنا ضغط الروس على المصريين والأمريكيون على إسرائيل وقبل الطرفان وقفه إطلاق النار مؤقتا فى إطار نظمه وزير الخارجية الأمريكى « (١٩) » .

٤ - دور النصر العسكرى لأحد الأطراف المحلية فى التأثير على المفاوضات : يقول رئيس الأركان الإسرائيلى فى هذا الصدد . . « من وجهة النظر العسكرية البحثية حقق الجيش أنجازا ضخما وعظيما . جعل الحكومة الإسرائيلية قادرة على دخول المفاوضات من موقع قوى وهذا هو الذى جعل المفاوضات تعطى انطباعا بأننا قد تركنا ميدان المعركة منتصرين » (٢٠) .

هذا وقد تمكنت إسرائيل من فرض شروطها فى هذه المفاوضات ولم تعط أى فرصة للطرف المصرى بالمساومة . . تقول الوثيقة فى (ص ٢٧٣) « أنه بعد أن اتت إسرائيل حصار الجيش الثالث طالبت كثن لإمداده بالتعويضات بالآتى :

(٢) الإخراج من الجاسوس الإسرائيلى أنيدان « هذا وقد رافق هذا الجاسوس الممثل المصرى المتفاوض الذى سلمه بنفسه إلى الجانب الإسرائيلى) .

(ب) المطالبة بتسليم الجواسيس الإسرائيليين الذين يقضون أحكاما فى السجون المصرية .

(ج) طالبت بإلغاء الحصار البحرى المصرى عنها وإن يكون ذلك بطريقة علنية يعلم بها العالم أجمع . (انظر ص ٢٨١ أيضا) .

هذا وقد أبرزت هذه الحرب نقطتين أساسيتين لم يشر إليها يوكوف فى نظريته .

الأولى : أن النصر العسكرى الحاسم يمكن الجولة الطويلة من المسالمة
لحسابها الخاص والقضاء على كافة التهديدات من قبل الدول المتحالفة مع
الطرف المحلى الآخر .

تقول الوثيقة فى ص ٢٨١ « ان امداد الجيش الثالث بالتعويضات والمياه
يجب أن يقابله امداد أمريكا والغرب بالوقود ، وقد وضعت أمريكا سلاح
البتترول فى كفة الميزان واتخاذ الجيش الثالث فى الكفة الأخرى .. وكان
على السلطة السياسية المصرية أن تلتبس من العرب وقف استخدام هذا
السلاح .. وهذا ما حدث فعلا » .

الثانية : أن النصر العسكرى الحاسم الذى يقبضه احتلال مناطق ومدن
هامة قد يحول سلوكيات قوات الاحتلال الى عملية منظمة وتسير وفقا
لتعليمات من السلطة السياسية للقوات المحتلة هدفها تدمير سبل الحياة
فى هذه المناطق والمدن والاستفادة بكل ما فيها من امكانيات لصالح الدرامة
المحتلة . وتقول الوثيقة فى ذلك أن القوات الاسرائيلية قامت بعد احتلال
مدينة السويس لمدة ثلاثة اشهر بالآتى :

١ - ردمت ترعة المياه الخطوة التى تنقل المياه من الاسماعيلية الى
مدينة السويس والجيش الثالث .

٢ - فكت مصنع تكرير الوقود ومصنع السجاد الذين يقعان خارج
المدينة ونقلتهما الى اسرائيل ونسفت الأجزاء الثقيلة التى لا يمكن نقلها .

٣ - فكت الروافع والمعدات من ميناء الانبىة .

٤ - فكت خطوط أنابيب المياه وأنابيب البترول التى كانت تمر فى المنطقة .

٥ - نهبت واستولت على المواشى والمحاصيل التى كانت فى حوزة
الفلاحين . (ص ٢٨٢) .

بعد أن بينا الى أى مدى تنطبق نظرية يوكوف عن الحرب المحدودة على حرب أكتوبر ثأتى الى تحليل العلاقات بين قادة هذه الحرب ونلفت الانتباه هنا الى أننا حينما نتحدث عن السلطة السياسية فإننا نقصد بها رئيس الدولة وبعه وزير الحرب وحينما نتحدث عن القيادة العسكرية فإننا نقصد بها رئيس الأركان والقادة العسكريين الآخرين لأننا كما أشرنا سابقا كان وزير الحرب متفقا تماما مع رئيس الدولة فى الخط السياسى للحرب . وكما أشرنا أيضا فى صدر هذه المقالة فإننا سنصيغ تحليلنا فى قواعد وضعناها فى صورة تعميمات سوسولوجية تقتصر بالطبع على الحدود الزمانية والمكانية لموضوع الدراسة .

أولا : القواعد المتعلقة بعلاقة السلطة السياسية بالقيادة العسكرية :

القاعدة الأولى : إذا كان لشخص وزير الحرب دور فعال فى الجهاز السياسى الحاكم بحيث يعتمد عليه هذا الجهاز فى ضمان ولاء القوات المسلحة فإن هذا الجهاز ينشئ وظيفة خاصة تمكن الوزير من احكام السيطرة على القوات المسلحة ولا يحتاج تفقد سلطات هذه الوظيفة الى استصدار قرار بها من قبل الجهاز الحاكم طالما ان لشخص الوزير دور كبير فى الحفاظ على استمرار هذا الجهاز اما فى الحالات الأخرى التى لا يكون فيها لشخص الوزير مثل هذا الدور فإن الأمر يتطلب استصدار مثل هذا القرار الا ان اهم الآثار السلبية لذلك هو خلق تنازع على السلطات بين الوزير ورئيس أركان حرب القوات المسلحة ، كما أن وجود مثل هذه السلطات الواسعة فى يد وزير الحرب قد يجعله فى موقع يمكن أن يتحدى به السلطة السياسية .

تقول الوثيقة فى ذلك « كانت الثورة تعتبر ولاء القوات المسلحة من أهم أهدافها وكان تعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة يهدف فى المقام الأول الى تأمين القوات المسلحة وضمان ولائها .. ووظيفة القائد العام غير موجودة لا فى التنظيم الغربى ولا فى التنظيم الشرقى حيث يعتبر رئيس أركان حرب القوات المسلحة فى كل من الكتلتين الشرقية والغربية هو

قمة الجهاز' العسكري ويتبع وزير الحربية الذي يمثل القيادة السياسية (ص ١٠٨) . هذا بالنسبة الى ايجاد الوظيفة التي تمكن القائد العام من من احكام السيطرة على القوات المسلحة . اما بالنسبة لدور هذه الوظيفة في خلق التنازع على السلطات فتقول الوثيقة في (ص ١٠٨) : « أما في مصر فان ادخال هذا النظام قد خلق تنازعا على السلطات واضاع المسؤولية بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية فبينما لا يوجد خلاف حول شخصية رئيس الأركان من حيث كونه رجلا عسكريا فهناك جدل كبير حول شخصية وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة : هل هو رجل عسكري ام مدني ؟ هل اى خطأ يرتكبه يعتبر خطأ للقيادة السياسية ام لا ؟ هل اى قرار يتخذه يعتبر هو مسؤولا منه كقائد عسكري ام أن مسؤوليته تتوقف عند القرار السياسى » .

ومن كنية احكام السيطرة على القوات المسلحة بمقتضى هذه الوظيفة فتقول الوثيقة في (ص ١٠٩) « وفي سبيل ضمان ولاء القوات المسلحة هناك ثلاثة ادارات وضعها القائد العام في يده بحيث لا يكون لرئيس أركان حرب القوات المسلحة أى سلطات عليها اللهم الا من ناحية الشكل فقط وهذه الادارات هى ادارة المخابرات الحربية وادارة شئون الضباط وهيئة الشئون المالية فعن طريق ادارة المخابرات الحربية يستطيع أن يحدد من هم السامخون ومن هم الموالون وعن طريق ادارة شئون الضباط يستطيع أن يقصر القيادات والمناصب الحساسة على العناصر الموالية له وعن طريق الهيئة المالية والحسابات السرية يستطيع أن يفقد عطاءه على المخلصين والتابعين » .

وعن الحاجة الى استصدار قرار بتحويل هذه السلطات لوزير الحرب تقول الوثيقة في ص ١٠٩ « كان القائد العام يستمد قوته وسلطته من الشرعية الثورية بحكم انتماؤه الى الثورة وكونه عضوا بارزا في مجلس قيادة الثورة فلم يكن في حاجة الى قانون أو قرار جمهورى يحدد له سلطاته »

وعن دور هذه السلطات في تحدى السلطة السياسية تقول الوثيقة في

نفس الصفحة « منذ أوائل السبعينات كان في استطاعة القائد العام أن يتخذى سلطات رئيس الجمهورية » وتري الوثيقة انه في الحالات التي لا يطبع فيها وزير الحرب في تحدى السلطة السياسية فانه يستصدر قرارا جمهوريا يعطى له سلطات ضخمة وجميع هذه السلطات على حساب سلطات رئيس اركان حرب القوات المسلحة » .

القاعدة الثانية : ان تلويد العسكريين للسلطة السياسية ووقوفهم الى جانبها في الازمات السياسية الحرجة يؤدي بهذه السلطة الى دفعهم لتولى مناصب القبة في القوات المسلحة لكنها تتابع في نفس الوقت طموحاتهم السياسية وانجازاتهم العسكرية فلذا ما تولد الشك لديها بتعاظم هذه الطموحات او غلبة انجازاتها على الصورة الشعبية عليها فانها تلفظهم فوراً .

ولبيان سريان هذه القاعدة توضح الوثيقة الآتى :

فيما يتعلق بنخف السلطة السياسية لن يؤيدها من العسكريين الى مناصب القبة : تقول الوثيقة في (ص ٩٦) « حينما قامت السلطة بانقلابها العسكري ضد خصومها السياسيين اشترك في هذا الانقلاب رئيس اركان حرب القوات المسلحة الذي لعب دور المؤيد للانقلاب » والذي عين فيها بعد وزيراً للحرب وتقول الوثيقة في موقع آخر عن رئيس الأركان العامة في زمن الحرب انه عين في منصبه متخطياً ثلاثين رتبة اقدم منه وقد تكون اسباب تعيينه في هذا المنصب هو موقفه المؤيد للسلطة السياسية في أحد اجتماعات المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ١٨ أبريل ١٩٧٨ المتعلق ببيان وجهة نظر القوات المسلحة في مشروع اتحاد الجمهوريات العربية . (ص ٩٣) . وقد طرقت السلطة السياسية وزير الحرب لشعورها بخطورتها وطموحاته السياسية وتوسعه في استخدام سلطاته الى درجة مقلقة .

أما عن دور الانجازات العسكرية في التأثير على الصورة الشعبية للحاكم فتقول الوثيقة في (ص ٢٩٦) حول اقالة رئيس الأركان « أن النية في اقالته

تكونت في فكر السلطة السياسية منذ الأيام الأولى للحرب نتيجة لغنصر
الغيرة» « ثم أخذت الفكرة تختبر اعتبارا من يوم ١٢ أكتوبر نتيجة غنصر
التحدى » . وتقول الوثيقة في (ص ١٤١) « أن السلطات السياسية لو
أقتنعت بما يعرفه رئيس الأركان من حقائق لاهتز موقفها ولأصبح للأخير
شخصية شعبية تهدد الأول . وتوضح الوثيقة أيضا أن السلطة السياسية
كانت تتبع بحذر الأبعاد النفسية في العلاقات بين رؤسها من كبار القادة
العسكريين الذين قلمت بطردهم ما ان شعرت أن هناك ميولا متبادلة بينهم
فاتخذت قرارها بطرد وزير الحرب وقائد البحرية لشعورها بميل كل منهما
الى اطراء تفخيم ومدح الآخر ولشعورها أيضا بميل الأول في أن يكون
له دور اكبر في ممارسة السلطة هذا بالإضافة الى تمتعه ببعض المزايا
الشخصية التي تجعل منه شخصية محبوبة من قبل العسكريين كاهتمامه
باللزمات الانسانية والخدمات وتحسين رواتب ومعاشات الضباط والجنود
ومنحهم أوسمة أو ايفاد بعضهم في رحلات ترفيهية أو الاغداق على المحيطين
به بأموال وامتيازات .

وتبين الوثيقة في أكثر من موقع كيف كانت السلطة السياسية تؤكد
للعسكريين دوما بأنهم عسكريون ولا شأن لهم بالسياسة وكيف أنها كانت
تتابع آرائهم من خلال الاجتماعات العسكرية وكيف أنها كانت تتحين الفرصة
للاطاحة بهم ما ان تشعر بأن لآرائهم هذه طابع سياسى ولا يعنينا في ذلك
كفائتهم العسكرية ذات الأثر الفعال في الحرب فالهمم لا يتدخل العسكريون
من قريب أو بعيد في شئون السياسة . (ص ١٣٦) .

القاعدة الثالثة : تقوم السلطة السياسية باختيار وزير الحرب وفق
مواصفات خاصة أهمها عدم وجود طموحات سياسية لديه ولضمان ذلك
فإنها تبحث في التاريخ العسكري والخلفية النفسية والفيزيكية لمن ترشحه
لهذا المنصب حتى تضمن تبعيته لها تماما .

يشير بيرلر Perlmutter الى ذلك موضحا ان السلطة السياسية

المصرية قد عينت رجالها لى يسروا مقدرات القوات المسلحة وكانوا من الموالين لها ومن المهنيين وغير السياسيين (٢١) . أما الوثيقة فانها تحلل مواصفات وزير الحرب الذى عينته السلطة السياسية لقيادة الحرب فتقول 'من تاريخه العسكرى انه كان يكره بشدة السلطة السياسية السابقة لأنها طردته من القوات المسلحة مرتين ولم تبين سبب الطرد فى المرة الأولى لكنها حددت اسباب الثانية فى قيام العدو باغارة ناجحة فى منطقة عسكرية دون علم وزير الحرب بها .. وتقول الوثيقة أن الآثار النفسية للطرد قد تركت بصماتها على أخلاقياته وخشيته للمسئولية واتخاذ القرار وتفضيله تلقى الأوامر دون اصدارها وحينما تقاعد لمدة تزيد عن عشرين شهرا واستدعى من قبل السلطة السياسية التالية فى منصب حساس ثم عين بعدها وزيرا للحرب كان لذلك اكبر الأثر فى حالته النفسية ومعنوياته فقد عاد الى الحياة العملية من جديد بعد أن اعتقد أنها قد انتهت ومن ثم ضمنت السلطة السياسية هذا الولاء المطلق من وزير الحرب لها . وتقول الوثيقة فى (ص ١٣٧) ان وزير الحربية كان مريضا وأن السلطة السياسية كانت تعلم ذلك قبل تعيينه ولهذا فان خطورة هذا التعيين تكمن فى دلالاته التى تعنى أن السلطة السياسية تعمل بكافة الوسائل على ضمان بقائها واستمرارها والحفاظ على كيائها حتى ولو كان ذلك على حساب المجتمع وحياة أفراده . (ص ١٣٩) .

القاعدة الرابعة : قد تعتمد السلطة السياسية اختيار شخصيتين متناقضتين لتولى أكبر مناصبين عسكريين كوزير الحرب ورئيس الأركان حتى تضمن عدم تحالفهما ضدها وتكون دائما حكما ومنظما للعلاقات بينهما وغالبا ما تقف الى جانب وزير الحرب فى مواجهة رئيس الأركان . هذا وقد لا يكون للتناقض بين الشخصيتين أى أثر فى مرحلة الإعداد للعمليات العسكرية او عند القيام بعمل ناجح لكنه يبرز بوضوح عند القيام بعمليات عسكرية لمواجهة إنجاز عسكرى مضاد يؤثر على الهدف السياسى للحرب وبصورة أخرى عند تعرض القوات لوقف عسكرى خرج تؤثر مواجهته على

الانجاز العسكرى الناجح الذى يكون قد تحقق فى بداية الحرب .

تقول الوثيقة فى تعدد السلطة السياسية هذا الاختيار « أن الخلاف بين وزير الحرب ورئيس الأركان كان من الأسباب القوية التى دعت السلطة السياسية الى تعيين وزير الحرب » (ص ١٣٨) وتشرح الوثيقة أن رئيس الأركان شرح لرئيس الدولة جذور هذا الخلاف فتقول فى (ص ١٣٥) انه عند مرض اسم وزير الحرب الجديد على رئيس الأركان كان هذا الأمر مفاجأة للأخير الذى علق على ذلك موجهاً حديثه الى السلطة السياسية بقوله « أن هناك تاريخاً طويلاً من الخلافات بيننا يمتد الى حوالى ١٢ سنة واعتقد أن التعاون بيننا سيكون صعباً » كما تبين الوثيقة علم السلطة السياسية بجذور هذا الخلاف عند الرد على رئيس الأركان فيقول رئيس الدولة « انى أعلم تماماً بتاريخ هذا الخلاف وتفاصيله ولكننى أؤكد لكم أن علاقتكم به ستكون أفضل من علاقتكم به قبله » . ولم يثن ذلك رئيس الأركان عن اعادة الكرة وأظهر مخاوفه وبيان أن هذه العلاقة قد تؤثر على المرفق العسكرى عند الاعداد للمعركة التى سوف تحدد مصير البلاد لعدة سنوات قادمة ، فان رئيس الدولة قد أكد وجهة نظره بأنه لا ضرر هناك من جراء ذلك . ص ١٣٥ . وتؤكد الوثيقة أن تعدد السلطة السياسية مثل هذا الاختيار لم يكن للمرة الأولى بل حدث قبل ذلك فى فترة حياة عبد الناصر .. (راجع ص ١٣٤) .

وتكشف الوثيقة كيف يمكن أن يكون التحالف بين وزير الحرب ورئيس الأركان مؤثراً على السلطة السياسية فتقول فى ص ١٣٨ .. « أن هذا التعيين لا يخدم مصالح البلاد ، لقد كان فى استطاعتنا أن نحقق خلال حرب أكتوبر أفضل بكثير مما حققنا لو أن هناك قائداً عاماً غيره .. ولو تيسر هذا لكان فى إمكاننا أن نكبح جماح السلطة السياسية ونرفض تدخلها فى الشئون العسكرية البحتة ولاستمر القتال بالأسلوب الذى نريده وليس طبقاً للأسلوب الذى يختاره العدو .

أما عن الدور الذى تلعبه السلطة السياسية فى تنظيم العلاقة بين الطرفين فإن الوثيقة تبين ذلك فى المرتين اللتين حدث فيها هذا الاختيار فى المرة الأولى على سبيل المثال أخبرت السلطة رئيس الأركان حينما عرض وجهة نظره بالاعتماد الثقة بينه وبين وزير الحرب بأنها تفهم وجهة نظره جيدا وتعد بالآ تدعى فرصة للاحتكاك بين الطرفين . (ص ١٣٤) .

ومن أثر التناقض بين الطرفين على سير العمليات العسكرية فتبين الوثيقة أنه قبل بدء العمليات كانت الخلافات خلافاً فى وجهات النظر فقط وغالبا ما كان يصل الطرفان فيها الى اتفاق بسهولة أو يقتنع أحدهما بوجهة نظر الآخر . وتقول الوثيقة فى (ص ١٨ ، ١٩) أنه حينما عرض رئيس الأركان فكرته من الحرب الهجومية عارضها وزير الحرب بشدة ولكنهما بعد مناقشات طويلة وعبر جلسات وأيام متعددة وصلا الى حل وسط واقتنع وزير الحرب بصحة وجهة نظر رئيس الأركان بعدها دون اعتراض .

أما عند بدء العمليات العسكرية فقد بدا هذا التناقض بارزا وأثر على خطط سير العمليات تأثيرا تاما ويرجع ذلك فى تصورنا الى نسيان وزير الحرب صفته العسكرية واستئماله الكامل بصفته السياسية . وتقول الوثيقة فى آثار ذلك على خطط سير العمليات العسكرية أن رئيس الأركان قد علم كثيرا من اعتراض السلطة السياسية ووزير الحرب على كل الاقتراحات التى يتقدم بها وأنها حينما يكتشفان سلامتها يكون الوقت قد فات وإن الوضع قد استمر على هذا الحال منذ ١٣ أكتوبر وحتى وقف إطلاق النار . (ص ١٤١) .

ولم يكن للتناقض بين الطرفين أى أثر على الهدف العسكرى الأساسى للحرب وهو عبور القناة ولكن حينما تطورت الأعمال العسكرية بانجاز مضاد معاد وبدأ أن أى محاولة لجباية انجاز العدو قد يؤثر على الهدف السياسى هذا انتج الموقف وتقول الوثيقة عن ذلك فى صفحة (٢٣٥ - ٢٣٦) « بحلول الساعة الثامنة من صباح يوم الأحد ٧ أكتوبر ١٩٧٣ كانت

شواتنا قد حققت نجاحا حاسما في معركة القناة وعبرت. أصعب مانع مائي في العالم وحطمت خط بارليف في ١٨ ساعة وهو رقم قياسي لم تحققه أية عملية عبور في تاريخ البشرية وتم ذلك بأقل خسائر ممكنة » وتعني هذه الفترة أن الهدف العسكري قد تحقق ومن ثم فلم يبق إلا انتظار رد فعل العدو ، أي أنه حتى هذا التاريخ لم يكن للتناقض بين وزير الحرب ورئيس الأركان أي أثر على العمليات العسكرية لكنه عند مواجهة انجاز العدو المضاد بدأ التناقض بين الطرفين يبرز . وتوضح الوثيقة في صفحة (٢٤٥) كيف كان ذلك مرتبطا بالهدف السياسي للحرب ، فقد طالب وزير الحرب رئيس الأركان أن يطور الهجوم نحو المضائق معارضه الأخير بشدة بسبب السيطرة الجوية الاسرائيلية التي تشكل تهديدا خطيرا لأى قوات برية تتحرك في العراق دون غطاء جوى وأوضح الوزير أن القرار سياسى ويتحتم الهجوم . كما عارض القادة العسكريون هذا القرار ، وكان الإصرار السياسى على تنفيذه كما تقول الوثيقة في (ص ٢٤٦) من الأخطاء التي كان لها أثر كبير على سير الحرب ونتائجها .

وتقول الوثيقة في موضع آخر أن اقتراح رئيس الأركان بإعادة تجبيع بعض القوات غرب القناة لإعادة الاتزان للمواقع الدفاعية للقوات قوبل بالرفض لأسباب سياسية أيضا . كما كان الوزير ضد أى فكرة لسحب القوات من الشرق الى الغرب واشتد الخلاف بينه وبين رئيس الأركان فكان الأخير يرى أن تكون الضربة الرئيسية موجهة الى الثغرة من غرب القناة مع توجيه ضربة ثانوية ضد فتحة الثغرة شرق القناة وكان الوزير يرى عكس ذلك تماما . (ص ٢٥٢) . وحينما استمعان رئيس الأركان بالسلطة السياسية لنقض قرار الوزير عارضه رئيس الدولة بشدة وأيد موقف الوزير . (ص ٢٥٣) فكان من جراء ذلك توسيع العدو في منطقة الدفرسوار . وتقول الوثيقة في (ص ٢٦٧) أن السلطة السياسية أصرت على عدم سحب أى جندي من الشرق . وحدث صدام آخر بين الطرفين في ٢٥ أكتوبر عند اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة حيث كان

الموضوع الرئيسى للاجتماع كيف يمكن إعادة فتح الطريق الى الجيش الثالث واقتراح الوزير تخصيص الفرقة المكلفة بالحيولة دون فتح انطريق امام العدو الى القاهرة بحماية القوات الادارية المتحركة من القاهرة الى الجيش الثالث عبر المسالك والطرق الثانوية والغيث المهمة بعد اعتراض رئيس الأركان والقادة العسكريين . (ص ٢٧٧) .

ونضيف الى ما سبق ان ناييد السلطة السياسية لوزير الحرب قد فاق اهتمامها بالاستراتيجية السياسية والعسكرية للدولة . . وتذكر الوثيقة في هذا الصدد حادثة قام فيها رئيس الأركان برفع قضية تعطيل وزير الحرب لقرار اتخذه مجلس الدفاع العربى المشترك بلجراء مسح هيدروغرافى للسواحل العربية . . ولم تبين لنا الوثيقة آثار خطورة هذا الموقف على السلطة السياسية . . الا انها تقول انه على الرغم من استمرار المواجهة بين وزير الحرب ورئيس الأركان امام رئيس الدولة فان الأخير لم يتخذ أى قرار حاسم ولم تخرج المسألة عن بعض النصائح العامة للطرفين في حين أن القضية المطروحة امامه قضية بالغة الخطورة . . (ص ١١٥) .

ثانيا : في علاقة القيادة العسكرية بالسلطة السياسية :

القاعدة الخامسة : تعتمد القرارات التى تصدرها القيادة العسكرية بصدد المشروعات ذات الطابع السياسى على مدى ادراكها لحجم القوة السياسية في يد رئيس الدولة وليس على تقديرها الفعلى لأهميتها . ويقف وزير الحرب عادة الى جانب من بيده السلطة الفعلية سواء اكان رئيس الدولة ام غيره . . اما رئيس الأركان فانه يتخذ موقفا وسطا وان كان يميل الى ما تجبى عليه قيادته العسكرية ويسمح له هذا الموقف باتخاذ موقف مضاد حال تغير الأمور لصالح من بيده السلطة الفعلية .

اعتمدنا في تنظيم هذه القاعدة على مجريات الأحداث في اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ١٨ أبريل ١٩٧١ وضم هذا الاجتماع ستة عشر ضابطا بالاضافة الى سكرتير المجلس وخمسة هذا الاجتماع لبحث رأى

القوات المسلحة في مشروع اتحاد الجمهوريات العربية الذي يؤيده رئيس الدولة ويعارضه وزير الحرب . وكان المسرح السياسي في هذا الوقت يشير الى ان رئيس الدولة لا سلطات له وان السلطة الحقيقية في يد اللجنة التنفيذية العليا للحزب الحاكم . وتقول الوثيقة في بيان وجهة نظر وزير الحرب وقتها المؤيد للجنة التنفيذية العليا « الملح وزير الحرب في حديثه الى ان الجهات السياسية العليا ترفض هذه الاتفاقية وانه بعد ان ينتهى من اجتماعه سوف يتوجه لحضور اجتماع سيسى على أعلى مستوى وانه سوف يقوم بإبلاغ الجهات السياسية العليا برأى القوات المسلحة التي وقف غالبية قادتها ضد هذا الاتحاد » (ص ٩٤) .

أما عن موقف رئيس الأركان الذي رقى فيها بعد لمنصب وزير الحرب فتقول الوثيقة ان رئيس الأركان لم يسمح رايه في هذا الاجتماع لأن الوزير أعلن في الاجتماع ان موقفها واحد ولكن حينما طلب أحد الأعضاء سماع رأى رئيس الأركان أجاب بوضع تحفظات معينة على ما يحيط بالظروف الخارجية المحيطة بقيام الاتحاد ولولاها لأيد قيامه فرد عليه العضو نفسه انه يريد اجابة صريحة بنعم أولا على الاتحاد في صورته المعروضة فرد بانه يعارض قيامه (ص ٩٤) .

القاعدة السليسة : يترتب على تأييد وزير الحرب للسلطة السياسية ان يسمح لها بالتوسع في سلطاتها التي قد تهدد سلطان هذه السلطة ، وقد يؤدي سوء استخدام هذه السلطة الواسعة الى اضرار على مستوى الأفراد العسكريين وعلى الاستراتيجية العسكرية للدولة ككل .

تقول الوثيقة في (ص ١١١) « ان سلطات وزير الحرب ظلت تتعاظم يوما بعد يوم وارتكب أخطاء من سبقوه نفسها وكان يبطش بأى ضابط يمرض طريقه ويفقد العطاء على من يسير في ركابه ، وأصبح لا يطبق ان يسمح رايها يخالف رايه (ص ١١١) وقام بتحويل ضابطين برتبة كبريتين الى وظائف مدنية لمخالفتهما إياه في رايه ، هذا على مستوى الأفراد

أما على مستوى الإستراتيجية العسكرية للدولة فإن الوثيقة تبين أن وزير الحرب قد قام بعزل أحد كبار الضباط الذين عهد إليهم إتخاذ إجراءات تنفيذ قرار اتخذه مجلس الدفاع العربي المشترك الخاص بشراء لنشئ مسلحة لاجراء مسح هيدروغرافي لجميع السواحل العربية واتخذ ضده إجراءات مشددة منعت من تنفيذ هذه المهمة . (ص ١١٥) .

القاعدة المسماة : قد يعاظم نقيذ وزير الحرب للسلطة السياسية الى درجة تكون فيها القرارات العسكرية مهندفة أساسا لحماية الوضع الأمنى فى البلاد وحماية السلطة السياسية ولو كان ذلك على حساب الكفاء القتالية للقوات المسلحة .

اعتمدنا فى تقرير هذه القاعدة على واقعة توزيع الدبابات التى وافق الروس على امداد مصر بها وهى دبابات ت ٦٢ . وتقول الوثيقة فى ذلك « اجتمعت لجنة برئاسة الوزير لبحث طريقة استيلاء وتنظيم هذه الدبابات ، وكان رأى الوزير وبعض مساعديه أن تسلم هذه الدبابات الى اللوازم المدرعين المستقلين . أما رأى الآخر الذى أيدته بعض المستشارين السوفيت فقد رأى تسليمها الى الفرقتين المدرعتين بدلا من اللوازم المستقلين على أساس أن وجود هذه الدبابات القوية ذات المدفع ١١٥ مم ضمن الفرقة المدرعة وفى احتياط القوات المسلحة يجعل من الممكن توجيه ضربة قوية وحاسمة فى الاتجاه الذى يظهر للقيادة أثناء المعركة ، أما توزيعها على الأولوية المدرعة المستقلة فسوف يترتب عليه أن تستخدم هذه الأولوية فى المراحل الأولى من المعركة وفى اتجاهات قد لا تكون ذات أهمية كبيرة . » وتقول الوثيقة أنه عند مناقشة هذا الموضوع فى اليوم الثانى كان هذا رأى هو رأى المستشارين كلهم « (ص ١١٢ - ١١٣) وتعلق الوثيقة نفسها على سبب معارضة وزير الحرب فتقول « أن السبب الحقيقى الذى دفع وزير الحرب الى المعارضة هو أنه كان يشك فى ولاء أحد قادة الفرق المدرعة ، وأن تسليم ١٠٠ دبابة جديدة ت ٦٢ اليه قد يخل بالتوازن الأمنى الداخلى الذى تضعه القيادة السياسية دوما فى مقدمة

المتطلبات العسكرية للمعركة ٤. وهكذا اتخذ الوزير القرار بتسليم الدبابات
ت ٦٢ الى اللواحين المستقلين » .

ثالثا : العلاقة بين وزير الحرب ورئيس الأركان :
القاعدة الثامنة : تؤثر جذور العلاقة بين وزير الحرب ورئيس الأركان
على علاقتها المستقبلية بالسلب او بالإيجاب .

تقدم لنا الوثيقة حالتين لعلاقة رئيس الأركان بوزير الحرب ، في الحالة
الأولى كانت العلاقة بينها علاقة عدااء .. هذا وقد عرضنا في القاعدة
الرابعة لكيفية تأثير ذلك على مستقبل العلاقة بينهما ويبقى أن نشير هنا
الى الكيفية التي تولد بها هذا العدااء . تقول الوثيقة في (ص ١٣٣) أن
رئيس الأركان لم يكن على علاقة طيبة مع وزير الحرب وانهما كانا شخصين
مختلفين لا يمكن لهما أن يتفقا .. لهما جذور الخلاف فترجع الى الفترة
التي كان يقود فيها رئيس الأركان الكتبية العربية التي كانت ضمن قوات
الأمم المتحدة في الكونجو . ١٩٦٠ وكان وزير الحرب وقتها يرأس بعثة
عسكرية لدراسة ما يمكن أن تقدمه مصر للنهوض بالجيش الكونجولي
الا أنه قبل وصول البعثة سقطت الحكومة التي تؤيدها مصر وكانت ميول
الحكومة الجديدة تتعارض تماما مع مصر فوجدت البعثة المصرية نفسها بلا
عمل منذ اليوم الأول لحضورها . وتقول الوثيقة في ذلك أن البعثة بدلا
من أن تعود الى مصر أخذ وزير الحرب يخلق لنفسه مبررا للبقاء في
ليوبولدفيل على أساس أنه يقوم باعداد تقرير عن الموقف وبقي تحت ستار
هذا العمل مع اللجنة ما يزيد من شهرين . وتقول الوثيقة محددة بداية
الخلاف أن وزير الحرب حاول فرض سلطته على رئيس الأركان باعتباره اقدم
رتبة منه ورفض الأخير أى تعليمات أو توجيهات من قبل الأول ولم يعترف
له بأى سلطة عليه ولا على قواته وأن الطرفين قد تبادلوا الكلمات الخشنة
حتى كادا أن يشتبكا بالأيدي وبعد أن علمت القاهرة بذلك استدعت
اللجنة .. وتحدث الوثيقة عن العلاقات بينهما بعد ذلك في مصر أنها كانت
يتقابلان في بعض المناسبات مقابلات عابرة الا أن كلا منهما كان يحاول أن

يتحاشى الآخر بقدر ما يستطيع حتى حين الوزير في ١٩٦٩ رئيس لأركان حرب القوات المسلحة .. هنا اختلف الوضع. ولم يكن من الممكن للطرفين أن يتحاشيا اللقاء بينهما الى أن تدخلت السلطة السياسية لتنظيم هذه العلاقة . (ص ١٣٣) .

أما في الحالة الثانية فقد كانت جذور العلاقة بين الطرفين ايجابية . فكما تقول الوثيقة أنهما كانا صديقين منذ فترة بعيدة . ويصفه رئيس الأركان آثار ذلك بقوله (انه لا يزال يحبه ويقدره وان كان يختلف معه في كثير من الآراء لكنه ما زال يعتقد انه عنصر وطني يمكن أن يخطيء) . (ص ١١١) . وتبين الوثيقة أن رئيس الأركان وقف الى جانب وزير الحرب في مواجهة اتهامات السلطة السياسية للأخير حتى بعد عزله من منصبه .

القاعدة التاسعة : يعتبر التنازع على الاختصاصات من أهم اسباب الخلاف بين وزير الحرب ورئيس الأركان .

توضح الوثيقة في بيان سريان هذه القاعدة أن وزير الحرب حاول أن يتوسع في سلطاته ، وتقول الوثيقة على لسان رئيس الأركان « كما انه ليس هناك من يشغل رئيس أركان حرب القوات المسلحة وكان على ان أنفه ضده .. كان يعتقد انه بصفته وزيرا للحرب وقائدا عاما للقوات المسلحة فانه هو وحدة الذي له سلطة اتخاذ القرار وانه يتحتم على أن أخطره بكل شيء والا اتخذ أى قرار .. قلت له انك تريدنى أن أقوم بأعمال مدير مكتب وليس رئيس أركان حرب القوات المسلحة وهذا ما لا اقبله » (ص ١١٢) .

وقد دعا رئيس الأركان بعد ذلك لجنة خاصة لدراسة موضوع توزيع الاختصاصات .. وكان رأى اللجنة الآتى « أن تكون هناك شخصية سياسية هي شخصية وزير الحرب تختص باتخاذ القرار السياسي والاستراتيجى أما جميع القرارات ما دون ذلك بما فيها ادارة العمليات الحربية والسيطرة والادارة اليومية للقوات المسلحة فانها تكون من اختصاص

وظيفة عسكرية. هي رئيس أركان حبيب القوات المسلحة » (ص ١١٢) .

**القاعدة العاشرة : يقع الخلاف بين وزير الحرب ورئيس الأركان حينما
يسند الى الأخير مناصب تخرجه عن حدود سلطات الأول عليه (وعادة
بما تكون هذه المناصب خارج البلاد) .**

هناك حالتان مختلفتان مع وزيرين مختلفين ورئيس أركان حرب واحد
شرحنا الحالة الأولى في القاعدة الثامنة . وهي واقعة محاولة وزير الحرب
تقويض سلطاته على رئيس الأركان في الكونجو ورفض الأخير لذلك . أما
الواقعة الثانية فقد أخذت مكانها حينما عين رئيس الأركان أميناً عاماً
بمساعدة عسكرياً بجامعة الدول العربية . كان الأخير يقدم مشروماً جديداً
على المجلس العسكري للدول العربية وكان الأول يحضر الاجتماع مندوباً
عن مصر . ولم يعجبه خط سير رئيس الأركان في اجتماعات المجلس وطلب
إليه تغيير مساره حتى تتفق وجهتا النظر . ورفض رئيس الأركان ذلك
يقوله حسبما جاء في الوثيقة « أنك كوزير للحربية في مصر تستطيع أن
تصدر إلى التوجيهات بصفتي رئيساً لأركان حرب القوات المسلحة المصرية
أما بصفتي الأمين العام المساعد العسكري للجامعة العربية فانه ليس من
حقك أن تصدر إلى أية توجيهات . . أنك تمثل مصر وتستطيع أن تتكلم
باسم مصر كيفما تشاء ويستمع إليك الآخرون ويناقشونك أما أنا فأننى أتكلم
باسم جميع رؤساء أركان حرب القوات المسلحة العربية » تقول الوثيقة
« أن الوزير رد بلهجة غاضبة لا تخلو من التهديد قائلاً . . ولكنك تعلم أن
وظيفة كل أمين عسكري مساعد للجامعة العربية هي نتيجة لكونك رئيس
أركان حرب القوات المسلحة المصرية ، وأجاب رئيس الأركان قائلاً . .
نعم أعرف ذلك ولكننى لن أساوم على حريتى فى العمل كأمين مساعد للاحتفاظ
بوظيفتى كرئيس أركان حرب للقوات المسلحة المصرية وهذه الحقيقة يجب
أن تعرفها جيداً » (ص ١١١)

القاعدة الحادية عشرة : يقع الخلاف بين وزير الحرب ورئيس

**الأركان اذا اختلف تقدير كل منهما لكيفية اذاعة حقائق الحرب على الراى .
العام .**

تبين الوثيقة أن وزير الحرب ورئيس الأركان قد اختلفا حول مسألة:
اذاعة الموقف الحقيقى للقوات المصرية بعد دخول قوات العدو الى غرب
القناة . كان من راي الأول الحفاظ على الزوح المعنوية للشعب وللقاتل .
المسلحة باذاعة بيانات تقلل من حجم القوات الاسرائيلية فى غرب القناة
فى حين كان من راي الثانى أن تعرض حقيقة الموقف كاملة حتى يستطيع
الجنود المصريون بعد معرفة واقع القوات أن يقدموا كل ما لديهم من
امكانيات ومقاتل يمكن أن تؤثر تأثيرا ايجابيا على الموقف العسكرى وخاصة
من قبل التشكيلات والوحدات غير المشتركة فى القتال (ص ٢٨٤) .

**القاعدة الثانية عشرة : يقدم رئيس الأركان استقالته فى حالتين .
الأولى : حينما يرى ضعف احتمالات عدم التعاون بينه وبين وزير الحرب
والثانية : حينما يقف فى مواجهة مع القيادة السياسية تؤثر على مشاعرة
الذاتية ويعرض عن الاستقالة اذا ما وضعت السلطة السياسية ضمانات
تكفى لتنظيم العلاقة بينه وبين وزير الحرب واذا ما راي أن جهوده على
المستوى العسكرى قد تنسب لغيره فى حالة استقالته واذا ما خشى من
تفسير السلطة السياسية للاستقالة بأنها عدم رقبة فى دخول الحرب أو
انها تحالف مع عسكرين لا ترضى عنهم .**

شرحنا فى القاعدة الرابعة سوء العلاقة بين وزير الحرب ورئيس
الأركان ونضيف هنا أن رئيس الأركان بادر بتقديم استقالته لرئيس الدولة
عند سماعه بخبر تعيين وزير الحرب وأصر عليها ، لكنه لم يعدل من
الاستقالة الا بعد أن وعده رئيس الدولة بتنظيم العلاقة بينهما (ص ١٣٣) .
وفى المرة الثانية كان الموقف يتطلب من رئيس الأركان قرارا فوريا اما أن
يقبل التعاون مع الوزير الجديد المعين والعلاقة بينهما غير طيبة أو أن
يستقيل . وتقول الوثيقة فى ذلك على لسان رئيس الأركان « لقد كان على

أن أجرى في ذهني تقديرا سريعا للموقف وأن أصل الى قسرازي ..
 انه ليصعب على أن استقبل وأترك خلفي الجهد والعرق الذى بذلتهما
 دون أن استمتع بنصر تحققه القوات المسلحة .. ولو استقبلت فقد تفسر
 الاستقالة على أنها تضامن مع الوزير السابق وقد يفسرها البعض بأتى.
 لا أريد دخول الحرب في حين أن الحقيقة عكس ذلك تماما « (ص ١٣٥) .
 أما في المرة الثالثة التى أقدم فيها رئيس الأركان على الاستقالة فكانت عند
 مواجهة بينه وبين رئيس الدولة حيث ثار الأخير عليه فيها اثر طلب الأول
 سحب بعض القوات من شرق القناة لمواجهة غزو العدو غرب القناة ..
 وتقول الوثيقة أن رئيس الدولة هدده بالمحاكمة كما تشرح الحالة النفسية
 لرئيس الأركان وقتها فتقول أنه أصيب بجرح عميق وجال بخاطره أن
 يستقيل ولكنه سرعان ما استبعد هذا الخاطر . وتصف الوثيقة على لسانه .
 هذا القول بالآتى « كيف أترك القوات المسلحة في أوقات الشدة ؟ ماذا
 سيقول عنى الخصوم ؟ هرب عند أول أزمة .. لن أقبل ذلك على نفسى ..
 لقد عشت مع القوات المسلحة فترة مجد ويجب أن أقف معها في وقت الشدة
 حتى لو لم أستطع أن أنقذ ما أريد أنقاذه كله .. أبطلت كبريائى .. وتحملت
 الموقف ولو مؤقتا من أجل مصر » (ص ٢٥٣ — ٢٥٤) .

**القاعدة الثالثة عشرة : يقع الخلاف بين وزير الحرب ورئيس الأركان
 حينما لا يكون لديهما تصور مشترك عن دور الدول العظمى في الحرب .**

أشار وزير الحرب في اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذى عقد
 تحت رئاسته في ١٨ مارس ١٩٧٢ الى وجود شائعات حول الخلافات
 بينه وبين الاتحاد السوفييتى .. وأنكر الوزير هذا الخلاف وبين أنه خلاف
 مبادئ فقط (ص ١٠٤) . ويرد رئيس الأركان على ذلك « أن الشائعات
 التى أطلقتها الوزير هى من النوع المتعمد الذى يخدم غرضا معيناً وأنه
 يهدف منها الى اظهار أنه هو الذى يحى مصر من تيار الشيوعية التى
 يكرها هو كراهية شديدة » وتقول الوثيقة على لسان رئيس الأركان « أن

تكراميته هذه فمن يخصه وليس لأحد أن يحاسبه عليها. . . لكن مداوته
،للشيوعية قد أعمت بصيرته فأصبح لا يفرق بين الشيوعية كمذهب أيديولوجي
والاتحاد السوفييتي الذي يقوم بإمدادنا بالسلاح الذي يمكننا من تحرير
الأرض» (ص ١٠٥) - والواقع أن اختلاف وزير الحرب ورئيس الأركان
في تقدير موقف الاتحاد السوفييتي جعل الآخر يتهم الأول بسوء تقدير
الموقف السوفييتي في حين أنه هو لم يكن في نظرنا أفضل تقديرا لهذا الموقف
من وزير الحرب . كان رئيس الأركان يعترض على عدم إعطاء الروس
صورة صحيحة من خط سير العمليات العسكرية وتقول الوثيقة على لسانه
« أن الأسلوب الذي نتعامل به مع السوفييت بصفته حليفنا الرئيسي
يختلف اختلافا كبيرا من الأسلوب الذي تتعامل به إسرائيل مع حليفها . .
فبمجرد اندلاع الحرب كان هناك اتصال مباشر مع وزارة الدفاع الأمريكية
وأطلع الإسرائيليون الأمريكيين على خططهم وأخذوا يطلبون نصيحتهم
وحرصوا أن يظل هذا الاتصال مباشرا طوال فترة احرب . . .

لا شك أن هذا التعاون الإسرائيلي الأمريكي على مستوى القيادة
العسكرية العليا هو الأسلوب الصحيح للتعاون بين الحلفاء إذ كيف يستطيع
الحليف أن يقدم انعون لحليفه إذا لم يكن يعرف حقيقة موقفه » (ص ١٦٨) .
ونرى أنه محق في تصوره لمنطق التعاون بين الحلفاء . كما أنه محق أيضا
في نهجه لاستراتيجية الاتحاد السوفييتي مع الحلفاء فتقول الوثيقة على
لسانه الآتي :

- ١ - أن الخلاف العربي الإسرائيلي ليس مجرد مشكلة محلية إقليمية ،
إنها تدخل ضمن الاستراتيجية العالمية وتوازن القوى بين الكتلتين (ص.١٧٠) .
- ٢ - أن سياسة الاتحاد السوفييتي هي ألا يعطى أفضل ما عنده
لأية دولة أجنبية رغبة منه في الحفاظ على أسرار أسلحته (ص ١٦٧) . .
- ٣ - إذا أخذنا المعونة السوفيتية لمصر والمعونة الأمريكية لإسرائيل

كأساس للمفاضلة في جدوى صداقة كل منهما لحليفه ، كان واضحا ان صداقة أمريكا لإسرائيل كانت أقوى بكثير من صداقة روسيا لمصر . ان الاتحاد السوفييتي لم يكن الصديق المثالي ولكنه كان أفضل صديق في المنطقة العالمية وكان قادرا على التأثير في الأحداث في منطقة الشرق الأوسط . ومعيار ذلك هو الأرقام الخرافية من الأسلحة التي أهد بها الدول العربية (٧.٠٠٠ دبابة — ١٨٠٠ طائرة — ١٨٠٠٠ مدفع — ١٥٠ قطعة بحرية — أكثر من مليوني قطعة سلاح صغيرة) ص (١٧١) .

من هنا نرى أن هناك حلقة مفقودة في تصور رئيس الأركان لموقف الاتحاد السوفييتي ، وهي ما أشرنا إليها من حرص القوتين العظميين بالرغم من كل هذه الإمدادات الهائلة على تخلف العسكرية المصرية من العسكرية الاسرائيلية .. لا فرق بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة .. أما لماذا .. فان هذا يحتاج الى مقالة مستقلة .

بعد تحليلنا لمدي انطباق نظرية يوكوف من الجرب المحدودة على حرب أكتوبر وبعد تحليلنا للعلاقات بين قادة هذه الحرب نأتمم للإجابة على السؤال الذي طرحناه في بداية المقالة :

« هل يمكن ان تؤثر العلاقات بين قادة الحرب على تحقيق نتائج عسكرية لا تتسق والأهداف الاستراتيجية التي حددتها القوتين العظميين ؟ »

ان النتيجة التي يمكن استخلاصها من هذه الدراسة انه لا تأثير بالمرء على العلاقات بين قادة الحرب والخط الاستراتيجي الذي رسمته الدول العظمى لسير ونتيجة هذه الحرب . وما توصلت اليه الأطراف المحلية من اتفاق بعد المفاوضات هو نفسه الذي كان سيحدث حتى ولو أخففت العلاقات بين قادة الحرب خطا مختلفا تبناها عن الخط الذي سارت فيه ونفسا لتحليلنا في المقالة ، وحتى ولو تمكنت القوات المصرية من احتلال المضايق في بداية الحرب أو القضاء على الثغرة في نهاية الحرب ، وذلك

لأن القضية محسومة كما يقول وزير الخارجية الأمريكي « أن إصداقنا يسعون نحو أهداف لا يفكر فيها واحدا منا قط » وبالتحديد كما يقول يوكونف « أن القوى العظمى تضبط وتقيد هذه الحرب وتضع لها هذه المواصفات والنتائج التي تعطيها فرصة إيجاد مواقف الحل الوسط في علاقاتها السياسية والاستراتيجية . وهى بهذه الحرب تسمح بوضع عدة إختيارات أمام الأطراف المحيطة المتصارعة تتفق ومصالح الدول العظمى » ..

ويبين التحليل السابق أن المشركين في الحرب من القادة المصريين كانوا يعلون تماما أنهم يلعبون ادوارا مرسومة ومحددة بدقة وبالرغم من ذلك كانوا يلعبونها بحماس مقتنعين تماما أن الوطنية تقتضى منهم مثل هذا الحماس في حين كما تبين لنا لم تقدم هذه الوطنية أو تؤخر هذا الخط المرسوم لسير ونتيجة الحرب .

ما أردنا بهذه المقالة الا أن نطرح هذا السؤال « أهل هو قدر على بحر أن تضيق طاقات وموارد وحياة أبنائها وفقا لمخطط مرسوم ومحدد من قبل القوى العظمى . وتسير مصر في تنفيذ هذا المخطط تحت دعاوى الوطنية والقومية وغيرها ؟ وإلى متى ؟ وكيف السبيل إلى الخلاص منه ؟ » .

الا تستحق أن تكون هذه القضية قضية كل علماء مصر وباحثيها وقضية كل المصريين ؟ .

الهوامش

(١) تحمل هذه الوثيقة عنوان « حرب أكتوبر » وصدرت في باريس وعثرنا على نسخة مصورة منها بالقسم العربى بجامعة جورج تاون .

Jonahan Samuel Lockwood, The U.S. view of the Soviet Strategic Doctorine Ansaction Books, New Brunswick, 1983, p. 93. (٢)

(٣) انظر مقالنا عن « التحليل السوسيولوجى للعلاقة بين الاستراتيجية العسكرية والبناء الاجتماعى » تحت النشر .

Bar Simon Yacov, The war of Attrition, The Egyptian-Israeli War 1969-1970, N.Y., 1980. (٤)

Lockwood J., Op. Cit., p. 71-75. (٥)

Ibid. p. 93. (٦)

Yacov, op. cit., p. (٧)

(٨) أكد العسكريون المصريون لوزير الخارجية المصرى أن القوات المسلحة لن تستطيع احتلال المرات نور المبور .

Riad, Mahmoud, The Struggle For Peace in The Middle East, Quartet Book, N.Y., 1982 p. 206.

(٩) يقول ايريك شلرون « ان اسرائيل قوة عسكرية عظيمة وان كل -قومية- لوبية اغتسفت منها. وانها تستطيع فى استنوع واحد ان تكتسح المنطقة من الفريظوم الى بغداد فالجزائر ويقول أيضا .. » فى عالم تنف فيه القوى العظمى عاجزة عن التصرف بسبب القوة النووية الميته فان اسرائيل وحدها هى التى لها القدرة على الجادة فى الشرق الأوسط وهى الحكم النفال فى المنطقة .

Insight Team on the Middle East War, By Andre Dente. The Insight Team of The Sunday Times, London, 1974, p. 27.

(١٠) تقول الوثيقة بصورة مباشرة على لسان رئيس الازكان المصرى فى ذلك الوقت « قبل مرور شهرين على تعيينى رئيسا للازكان انعملة كنت قد أصبحت مقتنعا بأن معركتنا القادمة يجب أن تكون محدودة هدفها هو عبور قناة السويس وتدمير خط بارليف واحتلاله ثم اتخاذ اوضاع دفاعية بمسافة تتراوح بين ١٠ — ١٢ كم شرق القناة » ص ١٨ .

وفى حديثه للسلطة السياسية فى اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى ٢ يناير ١٩٧٢ قال . . « على الرغم من النواقص كلها فان القوات المسلحة قادرة على القيام بعملية هجومية محدودة » ص ١٠٣ .

(١١) كتبت اللجنة الفرعية الأمريكية للشرق الأوسط فى الفترة من ١٧ — ٢٤ نوفمبر ١٩٧٢ برئاسة Samuel Stration أن وجود القوات المسلحة الاسرائيلية فى الاحتياط يؤدى مع التعبئة الموسعة الى التأثير بشدة على الاقتصاد القومى .

Report of the special subcommittee on The Middle East
(H.A.S.C. No. 93-321) U.S. Government Printing
Office 1973, p. 9.

(١٢) أجمع المراسلون العسكريون البريطانيون فى حرب أكتوبر أن القيادة السياسية المصرية لم تغير استراتيجيتها الا وهى استخدام الحرب كوسيلة لكسر الجبود الدولى للأزمة ولاقتناع القوى العظمى تماما بأن الموقف فى الشرق الأوسط سيكون خطيرا جدا اذا أبقي بلا حل أكثر من ذلك .
Insight Team, op. cit., p. 119.

M.G., A.H. Farror — Hockley, The October War, in (١٣)
Elizabeth Monoroe and F. Hockley, Adelphi Paper,
N, 111. The Institute for Strategic Studies, London,
1975, p. 30.

(١٤) إنظر مقالتنا « التحليل السوسيوپولوجى للدور السياسى-
للعسكريين » الكتاب السنوى لعلم الاجتماع ، العدد الرابع ، ١٩٨٣ ، اشرافه-
الأستاذ الدكتور محمد الجوهوى ص ٨٢ — ٢٨٥ .

(١٥) ورد في تقرير اللجنة الفرعية الأمريكية السابق الإشارة إليه بأن مما أعطاه السوفييت للعرب لم يكن معتدا ومتطورا لكنه كان كثيرا وأثبت القيادة السياسية المصرية صحة ذلك لأن الضباط المصريين الذين كانوا في الاتحاد السوفييتي ذكروا أنهم راوا أسلحة أكثر تعقيدا من ذلك ومن المعروف أن هذه اللجنة كانت عسكرية في المقام الأول ولم تكن دبلوماسية . ٤. وأكد معهد الدراسات الاستراتيجية بلندن هذه الحقيقة بقوله « لقد كان واضحا منذ البداية هذا الاعتماد العسكري المصري على السوفييت وكانت السلطة السياسية المصرية تعلم تماما أن الروس يمدونها بما تحتاجه من السلاح التقليدي ليجنبوها الهزيمة فقط .. »

Elizabeth Monoroc, op. cit., p. 32.

(١٦) Report to the congress, Airlift operations of the Military command during the 1973 M.E. War By The comptroller general of the U.S., p. 36.

(١٧) U.S. Secretary State H. Kissinger's Press conference Oct., 2, 1973, IDD, M.E.Q. — Arab Israeli Research, N. 1. Sun, 1, 1, p. 45.

(١٨) Lawrence Metcalf, «Crisis in world order, The Cold war and beyond, Random House, Institution of World order, N.Y., 1975 p. 84.

(١٩) Ibid, pp. 54-55.

(٢٠) Shabatai, Tovet, Disregarding the clock, the cease-fire in Egyptian Syrian Political Achievement, In I.D.D.C. Middle East Q., The Arab-Israeli Research and Related Projects no. 1, Jan. 1974, p. 25.

(٢١) Amos Perlmutter, politics and Military in Israel, 1967-1972. Frank Cross.

رؤية سوسيولوجية لمشكلة محو الأمية في المملكة العربية السعودية

دكتور عبد الله الخريجي (✉)

٢ - مقدمة :

تعد مشكلة الأمية في بعض مجتمعات العالم الثالث من المشكلات الحادة ذات الجذور العديدة المتشابكة ، وذات الآثار الاجتماعية والاقتصادية المتداخلة . فهي في نظرنا ليست مجرد مشكلة جهل بالقراءة والكتابة ، ولكنها مشكلة عجز — تتفاوت نسبته — عن الاندماج والتكامل مع نمط الحياة العصرية ، وتخلف عن الانتفاع بكل مكنسبات التقدم الاجتماعي والاقتصادي الحديث .

وقد تعددت المداخل في معالجة مشكلة الأمية وتنوعت ، من حيث التركيز كل مدخل على بعد معين من أبعاد المشكلة . فهناك مدخل يهتم بالأبعاد السيكولوجية للأمية ، وما يعانيه الأمي من احساس بالدونية وربما عدم التكيف مع مجتمعه الصغير أو الكبير . وهناك مدخل يهتم بإبراز الأبعاد الاقتصادية للمشكلة ، مؤكداً على خطورة الأمية على هيكل القوى البشرية ، وعلى حسن اعداد هذه القوى لمواجهة التقدم الصناعي التكنولوجي الحديث . وهناك مدخل اجتماعي يهتم بإبراز جوانب مختلفة من المشكلة ، مثل الخريطة الاجتماعية للأمية ، بمعنى تحديد مناطق انتشارها جغرافياً واجتماعياً ، ففي الأمية ليست كل اقاليم الدولة سواء ، وليست كل

(✉) استاذ علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة الملك عبد العزيز ، بجدة ،
المملكة العربية السعودية .

فئات المجتمع سواء . وانا هناك اقليم تزيد فيه نسبة الأمية عن اقليم ،
وهناك مستوى اجتماعى يرتفع فيه منسوب الأمية عن مستوى آخر ،
وهناك شريحة عمرية يزيد انتشار الأمية بين افرادها عن شريحة أخرى ،
والأمية بين الذكور غيرها بين الإناث وهكذا .

ويهتم المدخل الاجتماعى بتحديد جذور المشكلة ومصادر تغذيتها المستمرة
فى الحاضر — ان وجدت — لكى يستطيع مواجهة المشكلة بكفاءة الكثر
وبفاعلية أشد . ويمكن القول بأن التعرف على هذه الأرضية الاجتماعية
للمشكلة يجعلنا فى موقف أفضل من حيث القدرة على اختيار أسلوبنا فى
مكافحة الأمية . فالتشخيص السليم الناجح هو المقدمة اللازمة للعلاج
الناجح . كذلك تفيدنى معرفة هذه الأرضية الاجتماعية فى تأمل نوع المناهج
التي تدرس للآمين لحو أميتهم ، فربما يرى البعض أن المناهج الملائمة لحو
أمية الكبار (بين الثلاثين والأربعين سنة مثلا) يجب أن تختلف عن المناهج
التي تستخدم لحو أمية الشباب (دون العشرين سنة مثلا) وهكذا . وربما
يرى البعض أن حو أمية العامل الصناعى يجب أن تختلف منهجا عن حو
أمية الجندي فى الجيش أو الشرطة ، أو أن البرامج المخصصة للنساء تختلف
عن البرامج المخصصة للرجال وهكذا ..

حتى المعلم واختياره وتدريبه وسنه وأسلوبه وقربه أو بعده عن المجتمع
كل ذلك يجب أن يأخذ الاعتبارات الاجتماعية فى المقام الأول . فهل من
المناسب مثلا أن أجمع شيخا بدويا متقنما فى السن مع بعض أولاده أو أولاد
أخوته (أو من هم فى مستواهم بالنسبة له) فى فصل دراسى واحد لحو
الأمية ، وهل يصح أن يدرس شاب حديث السن لمجموعة من الشيوخ
المتقدمين فى السن ، هل يقلونه ، هل يسهون له بتعليمهم (أو حتى
مؤاخذتهم) إذا قصروا أو أهملوا .. هل الأفضل أن يكون المعلم العامل
فى ميدان حو الأمية فى مجتمع بدوى أو ريفى منزول من أبناء ذلك المجتمع
لم غريب عنه .. الخ تلك التساؤلات حول شخص المعلم التي لا يمكن

تجاهل الاعتبارات الاجتماعية عند الحكم عليها ، ويدخل هنا أيضا الحواجز التي تستخدم لآراء المعلمين للاقبال على التدريس بفصول محو الأمية . . الخ

اننى لا أريد أن أستطرد في بيان عناصر المخلل الاجتماعي في دراسة مشكلة الأمية ، وبيان أهميته وخطورته ، فان لم يتضح ذلك بالقدر الكافي من تلك المقدمة ، فالأمل أن يزداد انضاحا في ثنايا العرض التالي لبعض قضايا مشكلة الأمية ومكافحتها في المملكة العربية السعودية ومناقشة حول مواجهتها وعلاجها .

٢ - حجم مشكلة الأمية :

لا شك أننا نعلم جميعا مدى ضخامة حجم مشكلة الأمية في المملكة العربية السعودية ، فهي بصفة عامة مشكلة كبيرة مستفحلة ، وان لم تكن تحت أيدينا أرقام دقيقة كل الدقة عن أعداد الأميين وعن انتشارهم في أقاليم المملكة المختلفة ونوعهم (ذكور - إناث) وأعمارهم . . الخ . وكل المتاح أمامنا بعض التقديرات والأرقام الاحتمالية .

فقد أشارت بعض البحوث والدراسات التي أجريت عن حجم الأمية ومن الأميين في بعض المجتمعات المحلية التي اختبرت كمينات لتبثيل بقية مجتمعات المملكة ، أشارت الى أن نسبة الأميين على مستوى المملكة تبلغ حوالى ٧٤٪ . ويجب أن نأخذ في الاعتبار أن نسبة الأمية بين الإناث تفوق ذلك بكثير . وقد قدرت بعض الدراسات الأولية نسبة الأمية بين الإناث بحوالى ٩١٪ (وكان ذلك حوالى عام ١٣٩١ / ١٩٧١) .

ويتفق رأى الخبراء كما تتفق كل التقديرات على أن نسبة الأمية في مجتمع المملكة لا تقل اليوم عن ٧٠٪ باى حال من الأحوال ، أو هي تتراوح بين ٧٠٪ أو ٧٥٪ بالنسبة لمجموع الشعب . أما نسبتها بين الذكور فتتراوح من ٥٥٪ الى ٦٠٪ ولكنها تزيد بين الإناث لتصل الى ما لا يقل عن ٨٥٪ (١) .

والمهم أن نؤكد أننا لسنا بصدد دراسة احصائية دقيقة لحجم المشكلة فهذه الأرقام لم تجع لهذا الغرض ، ثم أنها ان جعت ليست دقيقة ، ولكن هدفنا الوحيد من وراء عرض هذه النقطة أن نبين أن حجم المشكلة خطير اشد الخطورة ويتطلب اقتضى درجات الجدية وكبر قدر من الحماس في مواجهتها . ومن البديهي أنه إذا لم تكن هناك بيانات دقيقة عن اجمالي أعداد الأميين ، فلن تكون هناك بيانات حقيقية عن توزيع أعداد الأميين على المناطق الادارية المختلفة ، أو توزيعهم حسب نوع الأمي (ذكر — أنثى) ، أو مهنة الأمي ، أو حسب الفئات العمرية . . . الخ . ولا نرى بأسا في أن نلفت النظر الى نقص البيانات الاحصائية وانواعها ، لأن ذلك في رأينا عامل من عوامل لفت النظر الى تلك الجوانب ، وإلى أهمية هذه البيانات ، بحيث نستطيع على أساسها في المستقبل تقديم تشخيص افضل للمشكلة .

٣ — التطور التاريخي لحركة محو الأمية في السعودية (١) :

في رأينا أن استعراض الجهود الشعبية والرسمية في مكافحة الأمية يمثل عاملا هاما للكشف عن حجم هذه المشكلة من ناحية ، ومدى الاحساس الحقيقي (لدى القطاعات الشعبية أو الهيئات الحكومية) بخطورتها من ناحية أخرى .

ونلاحظ في البداية أن مجال العمل في تعليم الكبار ومحو الأمية في المملكة العربية السعودية تحكه عدة اعتبارات تتفق وطبيعة وفلسفة واتساع رقعة البلاد الجغرافية وتنوع البيئات السكانية بها من حضر وريف وبدو .

ولذلك فإن الجهود المبذولة في مجال محو الأمية أو تعليم الكبار تختلف من بعض النواحي عما هو مبذول في البلاد الأخرى التي تعاني من مشكلة الأمية . ولقد اقتضى ذلك جهدا مضاعفا من الناحيتين الفنية والمادية على السواء .

ونحن لا نبالغ اذا قلنا ان المملكة قد بذلت وما زالت تبذل الكثير في

هذا المضمار ايماننا منها بأهمية هذا النوع من التعليم في رقى الفرد والمجتمع ،
فعملت كل ما في وسعها لتوصيل العلم والثقافة الى جميع أفراد الشعب في
اليواى والمدن والقرى حيث استطاعت أن تحقق بعض النتائج الإيجابية
في هذا الميدان .

ولقد مرت حركة نحو الأمية وتعليم الكبار في المملكة بخطوات ومراحل .
يمكن لنا أن نسجلها فيما يلى :

(١) مرحلة الجهود والمبادرات الفردية (الأهلية) :

وهى الفترة التى تقع قبل سنة ١٣٦٩ هـ (١٩٤٩ م) وكانت تركز
أساسا على سعى الأفراد لتتبعن من تلاوة القرآن الكريم ، واشباع الرغبة
في تعلم القراءة والكتابة وربما مبادئ الحساب .

واشتهر في هذا النوع من التعليم مدارس التشجيع الليلية ، ومدارس
النجاح ، ومدارس القرعاوى في الجنوب . وكانت الدولة تمد تلك المدارس
بالعمون المادى والأدبى اللازمين لنموها وازدهارها الى أن توقفت منذ أكثر
من عشر سنوات بسبب اتساع وانتشار المدارس الرسمية الحكومية .

(ب) الجهود الرسمية :

وميز عام ١٣٦٩ هـ (١٩٤٩ م) استجابت الجهات الرسمية المشرفة على
التعليم لرغبات الأفراد في تسهيل انتسابهم الى المدارس الابتدائية ففتحت
لهم أبواب بعض المدارس النهارية ليلا لمكافحة الأمية ، وذلك وفق خطة
للدراصة المسائية المنتظمة . وكان الدارسون يأتون الى هذه المدارس بعد
غرافهم من عملهم اليومى .

وكان المنهج المطبق في هذه المدارس هو منهج التعليم الابتدائى وخططه .
وواجهت الدراسة ، الأمر الذى لم يتلام مع طبيعة الدارسين الكبار ، مما
حدا بالجهات المسئولة الى اعادة النظر في وضع هذه المدارس الليلية .
ومناهجها .

٣ (ج) انشاء ادارة الثقافة الشعبية :

واحساسا من وزارة المعارف السعودية بأهمية تعليم الكبار وخطورة مشكلة الأمية فقد أنشأت إدارة خاصة بعمليات محو الأمية في عام ١٣٧٤م (١٩٥٤م) سببت باسم ادارة الثقافة الشعبية . والحقت هذه الادارة في بداية الأمر بإدارة التعليم الابتدائي ، ثم رؤى مراعاة للمصالح العام وتقديرا لرسالة محو الأمية وتدعيمها للجهود التي تبذل في هذا المجال أن تنفصل ادارة الثقافة الشعبية عن الادارة العامة للتعليم الابتدائي وأصبحت ادارة مستقلة .

وقد تم ذلك عام ١٣٧٨هـ (١٩٥٨م) . وأخذت هذه الادارة تشرف منذ ذلك الحين على مجالات تعليم الكبار في المملكة ، الى أن تحولت بعد ذلك بنحو عشرين عاما (سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م) الى الادارة العامة لمكافحة الأمية وتعليم الكبار . وهذا التغيير يعد علامة على اتساع النشاط الحكومي في ميدان المكافحة ونموه نموا ملحوظا .

٤ - تعريف بالأمية والامى :

تهدف جهود المكافحة المبذولة الى تعليم الأمى القراءة والكتابة ، وإيصاله الى مستوى الصف الرابع الابتدائي في المرحلة الأولى ، والى مستوى الصف السادس الابتدائي في المرحلة الثانية (ومدة كل منهما عامان دراسيان) . الا أن اللجنة العليا لمكافحة الأمية لا تريد الاقتصاد على هذا الهدف القريب المحنود ، وإنما تتطلع الى ما هو أكثر من ذلك ، الى التعليم المستمر ، بحيث لا يرتد المواطن الى الأمية مرة أخرى ، بل وبحيث لا تتوقف حملته بالتعليم والدراسة اذا أراد ذلك .

ويعرف المرسوم الملئ الصادر بالنظام الاساسى للجنة العليا (٣) الأمى بأنه من تجاوز سن القبول بالدرسة الابتدائية (ثمانى سنوات) ولم يبلغ بعد الخامسة والأربعين من العمر . الا أن المصوّل به في الممارسة الواقعية أن مدارس محو الأمية لا تقتصر على هذا الحيز الزمنى فقط ، وإنما تحاول أن تلبي طلبات كل من يلجأ اليها ، حتى ولو زاد سنه عن

الخامسة والأربعين . كما أن النظام الرسمي الموضوع يتفق بتعليم الأميين من السعوديين فقط ، ولكن المدارس تستوعب في الواقع أفراداً أميين من غير السعوديين أيضاً .

أما عن تعليم الكبار فيتم على مستويين ، كما سلفت الإشارة . المستوى الأول هو مستوى المكافحة ، ومدته سنتان دراسيتان . والمستوى الثاني هو مستوى المناجعة ومدته سنتان دراسيتان أيضاً ، ويعادل المستوى الأول السنة الرابعة الابتدائية ، ويعادل المستوى الثاني السنة السادسة الابتدائية . بحيث أن من يجتاز امتحان المستوى الثاني يحصل على شهادة المرحلة الابتدائية للكبار . وهي تعادل من الناحيتين الدراسية الابتدائية التي تمنحها المدارس السعودية العامة . وبذلك يحق لمن يحصل عليها متابعة دراسته بالمدرسة المتوسطة . فإذا كان المتخرج دون الخامسة عشر من العمر سمح له بالالتحاق بمدرسة متوسطة صباحية ، أما من جاوز الخامسة عشر فيلتحق بمدرسة متوسطة ليلية .

ولا يصادف الدارس في أثناء ذلك أية صعوبات تفكر ، فيما عدا بعض الصعوبات الطفيفة الناجمة من اختلاف البرامج الدراسية بين مناهج المدرسة الابتدائية العامة ومناهج مدارس المكافحة . ذلك أن مدارس المكافحة كانت تدرس في الماضي — كما أشرنا — مناهج المدارس الابتدائية العامة ، ولكن عندما تبين في الممارسة عدم موائمتها لظروف الكبار ونفسياتهم وحياتهم الاجتماعية وغير ذلك عدلت ووضعت مناهج خاصة لتعليم الكبار . وأن كان قد روعي في ذلك محاولة المواءمة بينها وبين مناهج المدارس المتوسطة العامة (لأن ينوى مواصلة الدراسة) ، وأخذ ظروف التعلم الكبير في الاعتبار ، وخدمة أهداف الدولة والمجتمع .

هذا ويتم نحو الأمية وتعليم الكبار باستخدام عدة أساليب ، أو على امتداد عدة جهات ، نستعرضها في الأتمط التالية :

٥ - اتجاهات تعليم الكبار :

(١) **النظم الأولى :** عبارة عن مدارس مكافحة ليلية منتظمة . وهناك عدد كبير من هذه المدارس ، يتبع الوزارات والهيئات المختلفة كوزارة المعارف (بالنسبة للذكور) ، والرئاسة العامة لتعليم البنات ، ووزارة الدفاع (للجيش) ، والحرس الوطني ، ووزارة الداخلية (للشرطة) الخ .

وقد زاد عدد المدارس التابعة لوزارة المعارف زيادة كبيرة مضطرة بلغت في عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م) حوالي ١٢٠٠ مدرسة يتراوح عدد فصول كل مدرسة من ٢ - ٦ فصول في العادة ، تزيد في بعض الأحيان الى ثمانية فصول . وبلغ عدد الدارسين في تلك المدارس في ذلك العام نحو ٦٥٠٠٠ دراس . وزاد هذا الرقم في عام ١٣٩٩ / ١٤٠٠ هـ الى ٧٥٧٠٠ دارسا ، والمقدر أن يبلغ اجمالي عدد المتحقين في نهاية سنوات خطة التنمية الثالثة (عام ١٤٠٤ / ١٤٠٥ هـ) حوالي ١٤٠٠٠٠ دارسا (٤) .

أما عن الرئاسة العامة لتعليم البنات فقد بدأت جهود مكافحة الأمية منذ عام ١٣٩٢هـ (١٩٧٢م) . وكانت البداية بمدارس فقط ، ثم افتتحت بعد عام واحد ألف فصل جديدة ، وبعد ذلك بعام واحد آخر افتتح ألف فصل جديدة . . وهكذا . وقد كان النهو في عدد الدارسات أسرع وأبعد مدى . مما حدث بالنسبة للذكور . فقد بلغ عدد المتحقات بفصول محو الأمية عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م) حوالي ٣٤٠٠٠ دارسة . وازداد هذا العدد عام ١٣٩٩ / ١٤٠٠ هـ الى ٣٦٤٨٥ . والمقدر أن يرتفع هذا الرقم في نهاية سنوات الخطة الثالثة الى ٤٩٤٠٤ ملتحقة في عام ١٤٠٤ / ١٤٠٥ هـ (٥) .

أما عن الجيش والحرس الوطني فيوجد عدد كبير من المراكز المتخصصة في محو الأمية تزيد على المائة مركز . وهذه المراكز عبارة عن مدارس تنشأ بالوحدات . كذلك تشترك وزارة الداخلية في تعليم الجنود والعاملين بقوات الشرطة والدفاع المدني ، وذلك في نحو ستين مركزا تتبعها .

وتفصل وزارة المعارف بعبد الاشراف على النواحي الفنية في كافة هذه المدارس : كالتعلمين ، والكتب ، والتوجيه والاشراف .. الخ . أما النواحي المالية والادارية المتصلة بعمل هذه المدارس فمتتبع جهاتها التي تخدمها . ويتولى التنسيق بين جهود هذه الجهات جهاز اللجنة العليا لمحو الأمية وتعليم الكبار .

(ب) النمط الثاني : ويتخذ هذا النمط شكل حملات محو الأمية الصيفية . وهذا النوع من نشاطات مكافحة موجه لخدمة البدو اساسا . وتبدو أهمية هذا الأسلوب بالنظر الى حجم هذا القطاع الى بقية سكان المملكة ، حيث كانوا يمثلون في الماضي القريب حوالى ٧٥٪ من السكان . وان كانت الاحصاءات الأخيرة قد أثبتت أن نسبة البدور أصبحت تقل عن ثلث مجموع السكان .

وتتم عمليات مكافحة الأمية ضمن أنششطة التنمية المتكاملة الموجهة الى خدمة البادية : الاقتصادية ، والاجتماعية ، والتعليمية ... الخ . ويتقدر حجم الأمية بين البدو بحوالى ١٠٠٪ . ويمثل تعليمهم مشكلة معقدة وصعبة بسبب اتساع أرجاء المملكة ، وتشتت السكان ، وتنقلهم المستمر . مع الأخذ في الاعتبار أنهم لا يتحركون في وحدات قبلية متكاملة ، بل يمكن أن تتجول القبيلة في أكثر من جماعة في أكثر من اتجاه .

وتشارك وزارة المعارف مع وزارات الخدمات الأخرى ، خاصة الشؤون الاجتماعية والصحة والزراعة ، في تنظيم هذه الحملات الصيفية ، او توالف التنمية المتكاملة .

وتستهدف وزارة المعارف من هذه الحملات تحقيق الأهداف التالية (١) :

١ - محو الأمية لدى قطاع كبير من المواطنين في أثمر وقت ممكن .
(حوالى مائة يوم) .

٢ - تقديم الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية والزراعية لمجموعات

من المواطنين الذين لا تمكنهم ظروفهم المعيشية من الانتفاع بالخدمات الثابتة التي تقدمها الدولة لعدم استقرارهم وبعدمهم عن مصادر المعرفة المختلفة .

٣ - توعية المواطنين من البدو الرحل وسكان المناطق النائية والعمل على تثقيفهم ليكونوا مواطنين صالحين في دينهم ودنياهم .

٤ - المساهمة في انجاح مشروعات التوطين التي تقوم بها المملكة من أجل استقرار البدو الرحل وضمان حياة أفضل لهم .

وقد بدأت حملات وزارة المعارف لمحو الأمية بين أبناء البادية في منطقة الجوف بشمال المملكة في عام ١٣٨٧هـ (١٩٦٧م) (٧) . واستهدفت الوصول بالدارسين الى الحد الأول من التعليم بحيث يمكنهم بعد ذلك اذا تابعوا الدراسة والاطلاع والقراءة في كتب المتابعة التي أعادت لهم من الوصول الى مستوى يعينهم على مواصلة التعليم متى رغبوا في ذلك .

وفي صيف عام ١٣٨٩هـ (١٩٦٩م) أقيمت حملتان احدهما بمنطقة السيق بأبها والثانية بمنطقة الحزمة بالطائف . وقد حققت الحملتان الاهداف المرجوة منهما الى حد كبير . وظلت ترسل حملتان سنويا حتى عام ١٣٩٦هـ زيدت الى اربعة حملات سنويا منذ ذلك التاريخ (٨) .

وقد نجحت هذه الحملات في اثارة وعي الناس الذين حملت بينهم ، وظهر أثرها في سلوك المواطنين وطرق معيشتهم وتغير بعض المفاهيم والعادات غير الصحية والاجتماعية التي كانت سائدة فيما بينهم . بل ان كثيرا من المواطنين قد تغيرت طرق معيشتهم فاستقروا واستوطنوا في المواقع التي اقيمت بها الحملات واقتبلوا على حياتهم الجديدة يعمرون الأرض ويواصلون الانتاج . ولم تقتصر فائدة هذه الحملات على الدارسين فقط ، بل انها استغلت لتدريب المعلمين الذين كانوا يقومون بالتدريس في هذه الحملات على أحدث الطرق المختارة في تعليم الكبار . حيث زودت الحملة

بخبراء وموجهين في عمليات التربية وأساليب التدريب ، مما كان له أثر كبير في تطوير عملية التعليم بمدارس الثقافة الشعبية .

ومع ذلك نستطيع القول بأن أسلوب المحلات هذا لم يقوم بعد تقريبا عليا دقيقا . وإن كان من المؤكد أنها حققت قدرا من النجاح . ولكن نتائجها التعليمية محدودة بسبب قصر المدة التي تمكثها الحلة . وما زال هذا الموضوع في حاجة الى بعض البحوث الميدانية التقييمية .

(ج) النمط الثالث : وهو محو الأمية عن طريق التلفزيون . فلما كان التلفزيون قادر بامكانياته على الاسهام في عمليات عامة وفي مجالات محو الأمية خاصة في بلاد كثيرة ، رأت وزارة المعارف بالملكة ان تسير هذا الاتجاه الجديد في أسلوب مكافحة الأمية ، لا سيما وان ظروف المملكة تتيج للتلفزيون ان يؤدي خدمات أوسع نطاقا وأعمق تأثيرا بالنسبة لوصول دروسه الى المنازل والى أماكن التجمعات بطريقة سهلة ومريحة ، فنستطيع المرأة أن تتلقى دروسها وهي في منزلها ، ويستطيع الشيخ أن يواصل تعليمه بدون أى حرج يصيبه من ذهابه الى المدرسة .

كما ان التلفزيون يستطيع أن يعطى دروسا نموذجية يمكن أن يحاكيها المدرسون في تدريسهم . فيكون بالنسبة اليهم كبرنامج تدريبي مستقل .

وقد بدأ بث برنامج مكافحة الأمية بواسطة التلفزيون مع بداية العام الدراسي ١٣٩١/١٣٩٢ هـ . (١٩٧٢/٧١ م) وأعدت مراكز للمشاهدة في أنحاء المملكة ينظم بها الدارسون لتابعة البرامج تحت اشراف المتخصصين ، ونسق العمل بين مدرسي الشاشة الصغيرة وهؤلاء المشرفين بالشكل الذي رأت انه يحقق للعملية التعليمية فائدها المرجوة بالاضافة الى المنفعين من البرامج داخل المنازل ولماكن التجمعات .

وقد صممت استمارات لعمل استفتاءات خاصة لتقويم ومتابعة البرنامج سواء بالنسبة للدارسين او المدرسين او المشرفين ، وذلك من

أجل تطوير وتقويم العمل بصفة مستمرة ولضمان جدية هذا العمل وفاعليته .
وقد دلت النتائج الأولية لهذه البرامج على اهتمام المواطنين بها في بادئ
الأمر وتطلعهم الى الاستفادة منها .

غير أن الملاحظ أن التليفزيون قد توقف من انتاج أفلام جديدة في هذا
الميدان منذ عام ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤ م) . واستمر عرض الشرائط التي كانت
مسجلة من قبل ، خلال فترة توقف التليفزيون من الانتاج الجديد .

ويبدو أن هذا الأسلوب في المكافحة ، برغم نجاحه في البداية كما
أشرنا ، قد أثار حوله عدداً من المشكلات . ربما يأتي على رأسها صعوبة
تقويم هذه البرامج بسبب عدم وجود العدد الكافي من فصول المشاهدة .
وجدير بالذكر أن وزارة المعارف لم تنشئ فصولاً للمشاهدة ، حيث أن
الدارسين الذين بوسعهم التردد على فصول المنتظم يفضلون وجود مدرس .
وهكذا نجد الدارسين المنتظمين يفضلون المدارس بشكل واضح (٩) .

ومع ذلك فلا زالت هذه البرامج تذاع حالياً لثلاثة أسباب :
(أ) تلبية احتياجات ربات البيوت اللاتي لا تتاح لهن الفرصة للتردد
على مدارس المكافحة .

(ب) لخدمة أولئك الذين يخطون من التردد على مدارس مكافحة
الأمية وخاصة كبار السن أو أصحاب المكانة الخاصة في المجتمع المحلي .

(جـ) يعتبر البرنامج في ذاته نوعاً من النشاط الاعلامي الذي يستهدف
حث الناس وتوعيتهم بأهمية محو أميتهم ، كما قد يفيد في تدريب المدرسين
للمواطنين في مدارس المكافحة على نحو ما أشرنا .

(د) مراكز التنمية الاجتماعية : ويتم مكافحة الأمية وتعليم الكبار من
خلال قناة أخرى هي القطاعات الثقافية بمراكز التنمية الاجتماعية والخدمات
الاجتماعية (١٠) . وتستهدف هذه المراكز الاجتماعية توفير الظروف

والأوضاع الصالحة لنمو المواطن وتوعيته بالوسائل الحديثة في تعليم الكبار .

ويوجد بالمملكة أكثر من ثلاثين مركزاً من هذه المراكز تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية ومنشرة في مختلف المناطق والأحياء الشعبية والريفية في كافة أجزاء المملكة . وتسير هذه المراكز وفق خطة التنمية الاجتماعية بالمملكة (وهي جزء من خطة التنمية الشاملة) ، وجدير بالذكر أن المملكة ستنتهي تنفيذ خططها الخمسية الثالثة خلال العام القادم بائن ١٤٠٥هـ . وتشترك أربع وزارات في الاشراف عليها وهي : وزارة المعارف ، والصحة ، والزراعة ، والشئون الاجتماعية .

وتقوم كل وزارة بجانب النشاط الذي يخصها ، وهكذا نخضع القطاعات الثقافية داخل مراكز التنمية لأشراف وزارة المعارف . ويمكن تلخيص الدور الذي تؤديه فيها إلى :

— انشاء مصول لمكافحة الأمية في مناطق خدمات هذه المراكز والأشراف عليها .

— نشر الوعي الثقافي من طريق تنظيم الندوات والمحاضرات والمسابقات الثقافية وإصدار النشرات والمجلات العلمية .

— انشاء مكاتب ثابتة ومتنقلة في أحياء وقرى منطقة خدمات المراكز و

— التعاون في تنفيذ بعض الأنشطة المدرسية مع المدارس الموجودة في نطاقها كالأشراف على التجميعات التعاونية وإصدار الصحف المدرسية .

— تشكيل لجان ثقافية مركزية وفرعية للأشراف على النواحي الثقافية .

— القيام بالبحوث العلمية لمعرفة فنية الأمية ومعالجتها لوضع خطة بحالية للقضاء على الأمية .

— تنظيم محاضرات ثقافية وصحية واجتماعية في فصول نحو الامة بالتعاون مع بقية الاخصائيين بالمركز .

— الاشتراك مع بعض القطاعات في تنفيذ مشاريعها ومساندتها كالحملات الصحية والخدمات الاجتماعية .

(هـ) النمط الخامس : مراكز التدريب المهني للكتاب وتعليم المتسربين :

تم خلال خطة التنمية الخمسية الثانية احرار تقدم كبير في اقامة شبكة من مراكز التدريب المهني التي تقدم برامج تدريب تمهيدى للتلاميذ المتسربين من المدارس ، بالاضافة الى برامج تدريبية على المهارات (التدريب المهني) ، كما تقدم ايضا دورات مسائية اضافية (تعرف باسم : التدريب التمهيدي الصناعي للكتاب) .

ونبها الى بيان بالطاقة الاستيعابية للمراكز واعداد المتدربين بها على نحو ما يبين الجدول (١١) :

عام ١٣٩٩/٩٨ هـ		عام ١٣٩٦/١٣٩٥ هـ		
المتدربون	طاقة الاستيعاب	المتدربون	طاقة الاستيعاب	
٤٤٠	٦٠٠	٣٠٠	٣٠٠	الاعداد المهني
٢٣٠٠	٣٧٠٠	١٣٩٥	١٧٨٠	التدريب المهني
٣٠٠٠	٨٦٠٠			التدريب التمهيدي
				الصناعي

وفي عام ١٣٩٧ هـ ، صدر قرار استهداف تشييط برنامج التدريب المهني ، وتضمن تصميم وتطوير الارقاف والمعدات ، واعداد برامج التدريب على المهارات طبقا لاحتياجات جهات العمل ، وذلك باستخدام التكنولوجيا التعليمية الحديثة .

وخلال فترة الخطة الخمسية الثانية من ١٩٧٥ حتى ١٩٨٠م اشترك خوالى ٢٦ ألف عامل في الدورات المختلفة للتدريب أثناء العمل (في مشاريع القطاع الخاص الكبرى أساساً) ، إلا أنه لم تتوفر حتى الآن الموارد البشرية والمرافق الانشائية التي تساعد على تقديم مثل هذا التدريب في الشركات الصغيرة — وهو ما نصت عليه المادة ٤٤ من نظام العمل — وإن كانت الإدارة العامة للتدريب المهني قد خطت خطوة مشجعة في مجال تصميم برنامج يحقق هذا الهدف وتوفر احتياجاته من الموظفين ، وسوف يصبح في متناول هذه الشركات خلال خطة التنمية الخمسية الثالثة .

ومن جهة أخرى عملت الشركة السعودية للصناعات الأساسية ، والهيئة الملكية للجبيل وينبع ، على وضع الأسس الكفيلة بتنظيم وترشيد تنفيذ برامج التدريب التي تشتمل عليها المشروعات الصناعية الكبرى التي تنفذ حالياً أو التي سيجرى تنفيذها في القريب العاجل .

من العرض السابق يتضح لنا بكل جلاء أن عمليات تعليم الكبار لا ينظر إليها كمهمة محددة محدودة بمرحلة معينة ، أو مرهونة بتخراط الأمي في هذا المركز أو في تلك المدرسة ، ولكنها وضعت لنفسها مهمة ممتدة تستمر مدى الحياة دعماً للفرد وتوجيهاً له وخدمة للمجتمع في النهاية . وفي رأي أن تأكيد هذه النقطة يتطلب من معالجتنا السوسولوجية أن نفرّد لها مقرة مستقلة تزيدها توضيحاً .

٦ — مهام تعليم الكبار ضمن مفهوم التعليم مدى الحياة :

لا ينظر القارئون على عملية مكافحة الأمية الى انجاز مهمم باعتباره هدفاً بذاته ، ولكنهم ينظرون اليها كوسيلة لتحقيق غايات أكبر تستهدف النمو المستمر للفرد والتكيف مع المجتمع تبعاً لتغير ظروفه وتطوره .

وبن آجل هذا المفهوم أعد منهج جديد للثقافة الشعبية يتضمن بجانب تزويد الدارس بمهام القراءة والكتابة أسباب الاهتمام بيموه من كفاءة

نواحيه العقلية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية عن طريق تقديم الوان من الدراسات المختلفة بقصد تعليمه وتنقيفه ورفع مستواه . كما اهتم بالموضوعات التي تهم المجتمع كالعمل علي زيادة مصادر الثروة وحسن استغلالها وتبنيها وزيادة الدخل القومي وتحسين مستوى الخدمات التي يقدمها المجتمع للأفراد وضمان استفادتهم منها أكبر فائدة ومشاركة الأفراد في حل مشكلات المجتمع .

وتعد برامج تعليم الكبار الدارسين للوصول الى المستويات التالية :
(١) مركز مكافحة الأمية والمتابعة : وهي تستهدف محو أمية الدارسين والوصول بهم الى مستوى الشهادة الابتدائية .

(ب) مراكز حكومية لمواصلة التعليم : وهي تتيح للدارسين مواصلة التعليم في المراحل النظامية لما بعد المرحلة الابتدائية متى رغبوا في ذلك . وقد أعدت وزارة المعارف هؤلاء الكبار مدارس نظامية ليلية تتبع مناهج التعليم العام في المرحلتين المتوسطة والثانوية وتؤهلهم للالتحاق بالتعليم الجامعي بعد ذلك . وهناك بعض الدارسين قد اجتازوا بالفعل هاتين المرحلتين بنجاح وواصلوا تعليمهم في المرحلة الجامعية ، ونالوا الدرجات العلمية منها (١٢) .

(ج) مراكز أهلية لمواصلة التعليم : وهذه المراكز منتشرة في كافة أنحاء المملكة تحت اشراف وزارة المعارف التي تدهم بالعموم اللزام لتحقيق رسالتها . وهذه المراكز يبذل بعضها مناهج التعليم العام ، كما يزود بعضها الدارسين الكبار بتقنيات ومهارات مختلفة .

(د) مراكز التدريب المهني : وقد اشرنا الى هذا الأسلوب في تعليم الكبار في عرضنا للنهط الخامس من أنماط تعليم الكبار ، حيث انشأتها الدولة أعداداً كبيرة — تغطي كافة أرجاء المملكة — للتدريب على أنواع الحرف المختلفة للمعاونة في إيجاد عمل جديد فتقدمهم يشترك بمقدرته ودرأته في النواحي الزراعية والصحية والمهنية .

(هـ) مراكز التنمية الفرد والمجتمع : كمراكز التنمية الاجتماعية ومراكز الارشاد الزراعى والصحى التى تعمل للنهوض بالريف وتحسين احوال المواطنين ورفع كفاءتهم الانتاجية وارشادهم الى الاساليب الحديثة فى عملية تصنيع البلاد واتقان ما يمارس من أعمال مهنية .

وهناك ايضا مراكز رعاية الشباب التى تعنى بنشر النواحي الرياضية والخدمات العامة وأساليب التعامل الى جانب ما تقوم به المساجد والجمعيات الدينية المختلفة من نشر الوعى الدينى وتعميق المفاهيم الاسلامية .

(و) وسائل الثقافة العامة : لا يقتصر تعليم الكبار على المراكز السابقة ، بل تعنى الدولة كذلك بالالوان الثقافية المناسبة التى تقدمها فى اطار محبب الى النفوس وفى صورة تجعلها سهلة المأخذ ، توية التأثير : فمن مكتبات ثابتة فى المدن الى مكتبات متنقلة تجوب الريف والأماكن النائية ، الى محاضرات ومناظرات وندوات ثقافية تعقد فى المواسم والمناسبات . تسابير روح العصر وتتجاوب مع النهضة الشاملة للعمل على رفع مستوى الكبار وتقديم مختلف الوان الثقافة اليهم ، والى عروض سينمائية ثقافية مختلفة تعرض فى أماكن تجمعت الكبار لارشادهم وتوجيههم الى جانب ما يذاع عن طريق التليفزيون والراديو من موضوعات وأحاديث وبرامج متخصصة لتثقيف الكبار .

٧ - الاستراتيجية العامة لحو الأمية :

تقدر خطة التنمية للثانية للمملكة نسبة الأمية بنحو ٧٠٪ من اجمالى عدد السكان ، أى ما يبلغ نحو ثلاثة ملايين نسمة ، وكانت قد وضعت خطة عشرينية (يستغرق تنفيذها عشرون عاما) لحو أمية كل هؤلاء (١٢) . وتدبث من تقييم الخطتين الأولى والثانية ، وعند وضع الثالثة ، أن هذه الخطة العشرينية مبالغة فى الطموح ، وتعذر بالفعل الوفاء بما كان مقررا إنجازة خلال السنوات العشر الأخيرة .

وازاء هذا كلفت حكومة المملكة السعيدية البنك الدولى بإجراء دراسة

كبيرة بهدف دراسة امكانية اختصار مدة العشرين عاما المقررة في الخطة المسبق الاشارة اليها . وتمت الدراسة ، وعرضت نتائجها على وزارة المعارف ، وبدأ منها أن هناك بعض الصعوبات التي تعترض سبيل التجهيل ، بل وقد تؤدي حتما الى اطالة المدة اللازمة للتخلص تماما من مشكلة الأمية على مستوى المملكة .

ويأتى على رأس هذه الاعتبارات (التي تحتم اطالة المدة) :

- ١ - التسرب من صفوف نحو الأمية .
 - ٢ - التسرب من المدرسة الابتدائية (مما يعنى الانخراط في صفوف الأميين) .
 - ٣ - الاحجام أصلا من دخول المدرسة الابتدائية من جانب البعض .
 - ٤ - مشكلة البداوة (خاصة الثقيل المستقر) .
 - ٥ - التشتت السكاني .
 - ٦ - بعض العادات والتقاليد ، ربما كان من امثالها القيود المفروضة على خروج المرأة وترددها على المدرسة .
- يضاف الى كل هذه الاعتبارات عامل هام آخر هو ظسروف الرواج الاقتصادي الذي تعيشه المملكة التي فتحت الأفاق أمام آلاف ، بل وملايين الأعمال الجديدة ، فنجبت الأيدي العاملة اليها ، وصرفتهم عن التعليم ، أو لم تشترجهم على الأقل بأن انتقارهم الى التعليم يمكن أن يؤثر على مستقبلهم أو على فرص الكسب المتاحة لهم .

وهكذا يتضح أن حجم مشكلة الأمية على مستوى المملكة يتزايد وينمو باضطراد مما يجعل الالتزام بالخطة العشرينية أمرا بعيد الاحتمال . وكان البنك الدولي يهدف في الأصل الى اختصار هذه المدة من خلال انتقاص المدة (في كل من المستويين الأول والثاني) الى عشر شهور بدلا من سنتين ، وإلى زيادة عدد المتعلمين الى ٨٠٠ ألف سنويا .

ولهذا طرحت الخطة العشرينية جانباً ، دون أن ترفض أو تعسّل ؛ ورؤى الاتجاه بدلاً من ذلك الى وضع خطط خمسية تراعى الامكانيات البشرية والظروف الواقعية الشديدة التغير (خاصة فيما يتصل بالأوضاع الاقتصادية) . ومن موائد الخطط الخمسية عداً هذا أنه يمكن الاستفادة بنتائج وخبرات كل خطة عند تصميم الخطة الجديدة . وبذلك يتحقق قدر كبير من المرونة ، التى هى عنصر أساسى من عناصر النجاح .

وعلى هذا الأساس طلبت وزارة المعارف من البنك الدولى أن يساعد فى اجراء دراسات لتقويم الخطط والبرامج المتبعة حالياً ، وأن ينقل مركز الثقل فى جهوده من ميدان التعليم الوظيفى (حيث كان البنك يضع مشكلة القوى العاملة فى المحل الأول من اعتباره) ، وأن ينشئ مراكز ونماذج تجريبية يمكن على أساسها البدء ببرنامج موسع .

٨ — التنسيق بين الجهات العاملة فى مجال مكافحة الأمية :

تتولى مهمة التنسيق بين الجهات العاملة فى ميدان مكافحة الأمية اللجنة العليا لمحو وتعليم الكبار ، وذلك بمقتضى المرسوم الملكى الصادر بشأن محو الأمية .

وتقوم الادارة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار بوزارة المعارف بدور السكرتارية الفنية لهذه اللجنة . ويتبع الادارة المذكورة « المركز الوطنى لمحو الأمية » وهو جهاز للبحوث والتدريب . كما يتبع اللجنة العليا لجان فرعية على مستوى المناطق ، تعد كل منها — من حيث تكوينها واختصاصاتها — صورة مصغرة للجنة العليا .

٩ — التعاون مع الهيئات العربية الدولية :

من البديهى طبعاً أن الجهود الوطنية المختلفة التى تبذلها المملكة العربية السعودية فى ميدان محو الأمية وتعليم الكبار هى المعول عليها للنهوض بهذه المشروعات ، الا ان التعاون مع الهيئات المختصة والمنظمات الدولية أمر لابد

منه لتبادل المعلومات والخبرات الفنية التى تسهل سير تلك المشروعات
وتدفع بها قحما الى الامم .

وفى مقدمة تلك المنظمات والأجهزة : منظمة اليونسكو والجهاز الاقليمى
لمحو الأمية ، بالإضافة الى التعاون الثنائى بين المملكة وشقيقتها من الدول
العربية والاسلامية والصديقة .

وتعمل المملكة على تزويد المنظمات والدول بما لديها من معلومات وخطط
ومشروعات ، وما حققتة من تجارب وانجازات فى حقل مكافحة الأمية . كما
انها استفادت من بعض الخبراء الذين ارسلتهم منظمة اليونسكو للعمل فى
ميدان محو الأمية وتعليم الكبار .

كما تشترك المملكة فى المؤتمرات والحلقات الدراسية العالمية والاقليمية
التي تعالج مشكلة الأمية للاستفادة من خبرات وتجارب الأمم الأخرى .

وتهتم المملكة بالمشاركة فى المناسبات الدولية التى تعكس الاهتمام بهذا
المجال الحيوى وخاصة مساهمتها فى الاحتفال باليوم العالمى لمحو الأمية
الذى يحتفل به دوليا فى الثامن من سبتمبر من كل عام . كما ساهمت فى
اليوم العربى لمحو الأمية الذى يحتفل به فى الثامن من يناير من كل عام .
ولقد كانت مظاهر المساهمة باليوم العالمى واليوم العربى لمحو الأمية واضحة
وكبيرة ، حيث تقام الإحتفالات والمهرجانات فى كافة المناطق التعليمية فى
المملكة وتنتشر البحوث والمقالات فى الصحف والمجلات المحلية وتذاع الأحاديث
المنوعة عن طريق الراديو والتلفزيون .

ولا يقتصر الأمر على المشاركة فى الإحتفالات والمهرجانات ، ولكن
المملكة تحرص فى عملها فى مجال محو الأمية على الالتزام بالتوصيات الدولية
والعربية التى تدعو الى بذل المزيد من الجهود فى هذا الميدان . وهى تقوم
بذلك متحملة العبء الملقى على عاتقها وبعيناتها (١٤) ،

كذلك اهتمت المملكة بما قرره المؤتمر الدولي الثالث لتعليم الكبار الذى عقد فى طوكيو عام ١٩٧٢ . وكان ذلك المؤتمر قد اوصى بضرورة التركيز على اهمية القضاء على الأمية فى الدول النامية فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية لأنها تقف عائقا فى طريق التقدم الاجتماعى والتكيف العلمى والتكنولوجى فى العالم المتغير ، مؤكدا أهمية الوسائل الحديثة فى تعليم الكبار وموصيا الدول بالتوسع فى نشر الكتب الرخيصة الثمن والحيوية والمتعلقة بوسائل تعليم الكبار المختلفة من أجل تحقيق الهدف الأسسمى من تعليم الكبار ، وذلك بأن تكون المناهج المعدة لتعليم الكبار محققة لاهتمامات واحتياجات الفرد وتهدف الى توفير الرخاء والرفاهية للمجتمع ككل مع التركيز على رفع معدلات التنمية الاجتماعية والثقافية ، وأن يتم تعليم الكبار لتأكيد القيم الرحبة ونشر مبادئ السلام واعطاء المرأة فرصة للتعليم ولا سيما خارج النطاق الثقافى .

كذلك تساهم المملكة فى ميزانية المركز العولى لتعليم الكبار فى سرس الليان وترسل مبعوثين للتدريب بالمركز المذكور والدراسة فيه . وهناك نوعان من الدارسين : الأول عدد محدود من المنح يقدمه المركز لأبناء الدول المساهمة فيه ، والثانى عدد من الدارسين على منح تقدمها وزارة المعارف السعودية . ويتيح ذلك ولا شك فرص الاستفادة أمام عدد أكبر من المتدربين والدارسين السعوديين . وعلاوة على هذا تتبادل الوزارة الوثائق مع مركز سرس الليان ، وتتعاون معه فى إقامة دورات دراسية وتدريبية مشتركة .

ومن المهم أن نشير فى نهاية قائمة التعاون الدولي الى التعاون الوثيق فى الميدان التنفيذى بين أجهزة مكافحة الأمية فى المملكة وفى بعض بلاد الخليج والجزيرة العربية ، الى حد أن بعض البلاد كعمان واليمن والبحرين تسير على مناهج المملكة فى هذا الصدد .

وانتقل فى الجزء الآخر من هذه الدراسة الى استعراض بعض الجوانب والقضايا الفنية المحددة كمشكلة المناهج الدراسية المستخدمة فى معاهد

ومراكز محو الأمية ، ومشكلة تدبير المعلم الكثر ، وأخيرا مشكلة الدوافع لدى الأميين للالتحاق على المشاركة في هذه البرامج والحاس لحوا أميتهم . ونختتم الدراسة باستعراض المشكلات والقضايا التي تحتاج الى مزيد من الدراسة والبحث .

١٠ - مشكلة منهج التدريس :

وردت الإشارة من قبل الى أن المناهج التي كانت تدرس قبلا في مدارس محو الأمية كانت تطابق تماما المناهج الخاصة بالمدارس الابتدائية العامة . وإزاء ما أثارته هذه الأوضاع من نفور الدارسين الكبار ، بسبب عدم ملائمتها لظروفهم الفكرية والنفسية وضعت مناهج — هي المعمول بها حاليا — تأخذ في اعتبارها تلك الظروف ، ولكنها تحرص في نفس الوقت على أن تتيح الفرصة لمن يرغب من الدارسين الكبار في متابعة الدراسة بالمرحلة المتوسطة .

ويلاحظ المختصون أن التغييرات قد اتجهت الى بعض المواد دون غيرها ، فشملت المحفوظات والقراءة على سبيل المثال ، بينما لم تمتد الى المواد الدينية اطلاقا ، لما اكتنف ذلك من صعوبات . ومن الواضح أن مشكلة المناهج الواجب تدريسها تطرح عديداً من المشكلات وتثير الكثير من التساؤلات الجديرة بالبحث .

وقد طرح البعض اقتراحا يقضى بإمكانية تنويع المناهج حسب أعمار الدارسين ، بحيث نضمن — قدر الامكان — أن يلائم المنهج سن الدارس وخبراته وظروفه النفسية والفكرية . وقد أجرى بعض المختصين دراسة احصائية على أعمال الدارسين ببعض مدارس ومراكز محو الأمية (الاحصائية ترجع الى عام ١٩٧٦ ، ولا تبتل بالطبع حصرا لكل المراكز) (١٥) :

النسبة المئوية	الفئة العمرية
٧ في الألف	دارسين أقل من ١٠ سنوات
١٥٪	دارسين ١٠ - ٢٠ سنة
٢٤٪	دارسين ٢١ - ٣٠ سنة
٣٢٪	دارسين ٣١ - ٤٠ سنة
١٥٪	دارسين ٤١ - ٥٠ سنة
٣٪	دارسين أكثر من خمسين سنة

ومن هذه الإحصائية يتضح أنه لا توجد نسبة كبيرة من الصغار تستلزم وضع مناهج خاصة ، فغالبية الدارسين من الكبار (نحو الثلثين في الفئة العمرية من ٢٠ - ٤٠ سنة) ، وهؤلاء من الأفضل أن تختلف المناهج التي تدرس لهم عن المنهج الذي يدرس في المدارس الابتدائية العالية .

ثم أن هناك مشكلة أخرى تعترض تنويع المناهج حسب فئات العمر ، وهي أن كثافة الفصول لا تتيح عمل مثل هذا التصنيف والتنويع المنهجي ، حيث يضم الفصل الواحد في أكثر الأحوال عشر دارسين فقط من أعمار متباينة ، بها لا يتيح إقامة تصنيف . ومن ثم يتعذر تنويع المناهج .

ومع ذلك فهذه المشكلة من المشاكل الجديرة بمزيد من التأمل ، وربما يمكن الاستفادة من هذا الأسلوب على نحو ما .

وجدير بالذكر أنه لا يوجد أي اختلاف في المناهج التي تدرس في القطاعات المختلفة : المعارف ، ورئاسة البنات ، والحرس الوطنى ، والجيش . الخ . فمناهج التي تدرس في كل هذه القطاعات موحدة توحيدا كاملا . وتتولى وزارة المعارف إعداد هذه المناهج والإشراف على التدريس كما سلفت الإشارة . وقد فكر الحرس الوطنى أخيرا في عمل بعض الإضافات والتعديلات

في المناهج التي تدرس بمدارسه ، بحيث تقوم بنوع من التعليم الوظيفي .
الا ان ذلك مازال قيد البحث ، ولم يخرج الى حيز التنفيذ بعد .

١١ — مشكلة المعلم :

لا شك ان مشكلة المعلم تعد أحد جوانب الموضوع الأساسية ، فاعداد المعلمين المتخصصين المتاحة أقل من المطلوب ، وترغبهم لهذا العمل غير قائم بعد ، ودوائهم الى الاتيالى على الاشتغال في محو الأمية — الى جانب وظائفهم التدريسية الأخرى — مازالت محدودة ... الخ . ولذلك يمكن التأكيد بأن حل هذه المشكلة يمكن أن يدفع العمل في ميدان محو الأمية خطوات جبارة الى الأمام .

والملاحظ بادىء ذي بدء أن اشتراك المعلمين في مكافحة الأمية لا يتم على أساس التطوع ولكنه عمل مدفوع الأجر . ولا يوجد من ناحية أخرى معلم خاص لمحو الأمية ، وإنما يتم الاعتماد كلية على معلم المدرسة الابتدائية النهارية . فيضطلعون بهذا العمل الى جانب معلمهم الأصلي نظير مكافأة .

ويمثل هذا الوضع أحد المشكلات والعقبات البارزة أمام نجاح برامج محو الأمية . إذ أن هناك اختلافا كبيرا بين المعلمين بسبب ظروف الكبار النفسية والاجتماعية واحتياجهم الشديد الى معاملة فكية من نوع خاص . فاهانة دارس كبير السن أو له وضع خاص في مجتمعه أمام بقية الدارسين حتى ولو اهانة طفيفة — يمكن أن تجعله يحجم نهائيا من التردد على المدرسة . وقد اشعلت التقارير بالفعل الى أن معاملة المدرس تاتى على رأس الأسباب المؤدية الى هروب الدارسين الكبار . ولعله من المتعذر عمليا تدبير الأعداد اللازمة من معلمين متفرغين ، وهذا امر واضح . وكذلك يمكن علاج هذا الوضع من طريق اقامة دورات تدريبية للمدرسين العاملين في محو الأمية . ويمكن أن يلعب المركز الوطنى — التابع لإدارة

محو الأمية — دورا كبيرا في عملية التدريب هذه . ويجرى عقد دورات تدريبية بالفعل .

وإذا أخذنا في الاعتبار أن عدد المعلمين العاملين في ميدان مكافحة الأمية يبلغ حسب بعض التقديرات عشرة آلاف مدرس ، فإن الخطط والمعدلات الحالية للتدريب مازالت قاصرة عن أداء هذا الواجب على الوجه الأكمل . إذ يدرب حاليا نحو مائة معلم في خلال العام الواحد ومن المتوقع زيادة الطاقة التدريبية بحيث يتم تغطية هذا العدد في فترة معقولة .

إلا أن الأمر له جانب آخر ، قد يزيد المشكلة صعوبة . فالمعلمون أنفسهم ينفرون من العمل في مدارس تعليم الكبار ، مما دفع المسؤولين إلى التفكير في عدد من الحوافز التي تشجعهم على العمل في هذه المدارس . وقد اقتصرنا حتى الآن على الجوانب المالية فقط ، دون أي جوانب أدبية أو معنوية . وقد تدرجت المكافأة للمدرس الذي يعمل في تعليم الكبار ، حتى أصبحت الآن تمثل ٥٠٪ من الراتب الشهري ، وهو جزاء مادي مناسب في ظل الظروف الحالية .

والحقيقة أن الاهتمام بمشكلة المعلمين امر حيوى ، لأن تحقيق تلك الزيادة الكبرى في أعداد الخريجين يتطلب زيادة أعداد المدرسين ، مع الاهتمام بوضع أهداف قابلة للتحقيق فيما يتعلق بسعودة وظائف التدريس (على أساس أنه من الأفضل أن يكون المدرس العامل في ميدان محو الأمية مواطنا وليس أجنبيا عن المجتمع) . وسوف يساعد على ذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة بزيادة المكافآت المالية ، وتطوير مهنة التدريس .

والمقرر أن يسير النمو في نسبة المدرسين السعوديين في ميدان تعليم الكبار من ٩٤٥٪ عام ١٣٩٩ / ١٤٠٠ هـ إلى ١٠٠٪ عام ١٤٠٤ / ١٤٠٥ هـ ، على حين يتناقض ظاهريا فقط الأعداد الإجمالية للمدرسين العاملين في ميدان مكافحة الأمية (في قطاع تعليم الذكور — أي وزارة المعارف) من ٦٣٠٨ معلما عام ١٣٩٩ / ١٤٠٠ هـ إلى ٣٩٠٦ معلما عام ١٤٠٤ / ١٤٠٥ هـ .

وذلك على أساس أن الرقم الأول يتضمن نسبة كبيرة من مدرسى التعليم الابتدائى الذين يمارسون العمل فى ميدان مكافحة الأمية ألى جانب عملهم الرئيسى (أى بعض الوقت فقط) ، أما العدد الأخير المقرر تحقيقه عام ١٤٠٤ / ١٤٠٥ هـ فيمثل مدرسين مؤهلين فى ميدان تعليم الكبار ، ومتفرغين لذلك العمل بصفة أساسية .

١٢ - مشكلة الدوافع والحوافز :

لا يكفى أن تهتم عمليات مكافحة الأمية وتعليم الكبار بتدبير التسهيلات المادية والقوة البشرية القائمة على التدريس وغير ذلك فحسب ، وإنما لابد أن يؤخذ فى الاعتبار دوافع الدارسين أنفسهم ورغبتهم فى أن تحى أميهم ، ولابد أن تجتهد الإدارة المسئولة من تنمية تلك الدوافع وأخذها فى الاعتبار ، واستخدام طائفة من الحوافز لكسب مزيد من الأميين للالتحاق بمعاهد التعليم .

ويمكن القول على أى حال - ومن واقع الخبرة الميدانية - أن هناك أنواعا مختلفة من الدوافع لدى الدارسين : بعضها من طبيعة دينية ، وأخرى من طبيعة اقتصادية ، وثالثة من طبيعة اجتماعية ... الخ . والشئ الجدير بالاهتمام ما نجده فى نتائج إحدى الدراسات التى أجريت عن دوافع التحريم عند السعوديين ، حيث اتضح أن ٢٪ من عينة ذلك ألبحث يسعون الى التعليم (أى الى محو أميتهم) لأهداف دينية ، لأنهم يريدون قراءة القرآن والتفقه فى الدين وغير ذلك . ويمكن القول بصفة عامة بأن الدوافع للتعليم فى القرى والبهادى يغلب عليها الطابع الدينى ، على حين أن الدوافع فى المدن يغلب عليها الطابع الاقتصادى .

وهناك مجموعة من الدوافع ذات طبيعة خاصة - ربما جاز أن نصفها بأنها وظيفية أو مهنية - لدى الدارسين من أبناء الحرس الوطنى . فنحن نعرف أن الحرس الوطنى يستقبل نسبة أمية عالية بين متطوعيه ، ومن هنا حرص قيادة الحرس الوطنى على حفز الدارسين للتعلم بكل السبل .

فما أصبح المتطوع الذى يحصل على شهادة محو الأمية يحصل فى نفس الوقت على ترقية . ومن هنا نلمس لديهم جميعا جذية فى الدراسة ، برغم الصعوبات التى قد تعترضهم أثناء ذلك .

ومن الواضح أنه يمكن الاستفادة من هذه التجربة المعمول بها فى الحرس الوطنى وتطويرها بالنسبة لمحو أمية الجنود فى الجيش والشرطة وفوت اندفاع المدنى وغير ذلك ، حيث لا يقتصر الحافز على الأمور المادية ، ولكنها تقترن بجوانب أدبية أيضا .

أما من الحوافز العامة على مستوى المملكة ، والتى تنطبق على كل دارس أيا كانت الجهة التى يتبعها ، فيصرف مبلغ خمسمائة ريال لكل متخرج (وهو الشخص الذى أنهى أربع سنوات من الدراسة) . ومع أن هذه المنحة المالية قرار حديث ، ألا أن الخبر بشئون الحياة فى المملكة يعرف أن هذا المبلغ لا يمثل أى اغراء بالنسبة للشباب الأمى الذى يعمل فى إحدى المهن التى ندر عليه عائدا كبيرا ، وهى القاعدة تقريبا . فهل يقبل ذلك الشاب أن يقطع أربع أمسيات من كل أسبوع لمدة أربع سنوات ليحصل على الخمسمائة ريال ؟ ..

ومن النقاط المتصلة بموضوع الدوافع والحوافز الاعتبارية التى تراعى عند انشاء المدارس والمراكز الجديدة لمحو الأمية وتعليم الكبار . هل يتم ذلك حسب أعداد السكان فى كل منطقة ، ومدى كثافتهم ، أم يترك ذلك للظروف ؟ يمكن أن نجيب على ذلك بأن مدرسة الكبار — كتاعدة — لا يمكن أن تفتح إلا حيث توجد مدرسة ابتدائية صباحية على الأقل . ذلك المدرسة هى التى تقدم المكان والمعلمين والتسهيلات المخفضة . ولا تقدم الهيئات الحكومية المدنية على افتتاح مدرسة أو فصول لمحو الأمية إلا بناء على طلب عدد من أبناء المنطقة الذين يرغبون فى ذلك . ولأنك إن ذلك يعطى المسؤولين جدا أدنى من الثقة فى وجود دوافع لدى أبناء المجتمع المحلى للاقبال على التعليم . ويفيد

على أى حال أن هذه المؤسسة لم تفرض عليهم ، وأنها هى وليدة مشيئتهم
التي عبروا عنها بشكل رسمى .

١٢ - مشكلات أخرى فى حاجة الى مزيد من الدراسة :

يمكن أن نوجز فيما يلى بعض المشكلات التى تحتاج الى أن نتوقف
عندها ونأملها ونقترح الدراسات الملائمة القادرة على القاء الضوء عليها .
وهذه المشكلات هى :

(أ) مشكلة التسرب : والمتصود هنا التسرب من مدارس المكافحة ،

حيث يتم فى البداية تسجيل عدد من الدارسين ، وعند أواخر العام الدراسى
ينخفض عدد الذين يواصلون منهم بالفعل الى الربع أو نحو ذلك فقط .
وليس معروفا بعد ما إذا كان ذلك التسرب راجعا الى طول مدة الدراسة
(أربعة أعوام على مرحلتين) أم الى نقص أعداد المدرس تربويا ، أم الى
عدم ملائمة المنهج ، أم الى غير ذلك من العوامل .

ومن الواضح أن هذه القضية يجب أن تربط على النحو السليم
بموضوع الدوافع الى التعليم بصفة عامة . والمعروف أن دوافع المواطنين
السعوديين للتعليم لم تدرس بالشكل الملائم حتى الآن .

(ب) مكافحة أمية المرأة : أشرنا الى أن نسبة الأمية بين النساء تفوق

النسبة بين الرجال بشكل ملحوظ ، مما يجعل العمل فى هذا القطاع أكثر
أهمية ، فضلا عما يكتنفه من صعوبات . ورغم كثرة أعداد المدارس التى
افتتحت لمحو أمية النساء خلال السنوات العشر الأخيرة ، فما زال تردد
النساء عليها يخضع لبعض القيود : بسبب القيود المفروضة على خروج
المرأة ، وضرورة أن يسبق ذلك اقتناع ولى أمرها الرجل وموافقته . لذلك
يتوقع أن تكون الظروف والعوامل الاجتماعية مسئولة فى الغالب عن
اعلاقتهم من مواصلة التعليم ، مما يتطلب الوقوف عند هذا الموضوع
ودراسته .

(ج) مشكلة مكافحة الأمية البدو : هناك طائفة من الصعب من طبائع متنوعة تتوغل العمل في ميدان مكافحة الأمية عند البدو . ربما يأتي في مقدمتها تنقل البدو الدائم من مكان لآخر وظروف العمل الشاقة التي تتم هذه المكافحة في ظلها ، وحتية اختلاف المناهج التي تدرس لهم بسبب اختلاف الظروف الايكولوجية والاقتصادية ... الخ . ومن النقاط البارزة ما اشارت اليه احدى الدراسات المبدئية من أن دوافع التعليم لدى حوالي ٩٠٪ من البدو دوافع ذات طبيعة دينية ، على خلاف طبيعة تلك الدوافع لدى أهل الحضر . وهو أمر في حاجة الى مزيد من الدراسة والتحصيل .

وربما يرتبط بهذه النقطة مشكلة التشتت السكاني ، بمعنى عدم وجود مراكز تجمع بشرية ضخمة . وهو أمر يجعل انشاء المدارس صعبا ، وهو مسئول كذلك من جعل الحياة صعبة في بعض المناطق ، خاصة المناطق الجبلية المرتفعة .

(د) مشكلة التسرب من المدارس الابتدائية : لا تدخل هذه النقطة في صميم اهتمام المشتغلين بمكافحة الأمية ، الا من حيث أنه يساهم في توريد جيوش من الأميين ، فيزيد من صعوبة المهام الملقاة على عاتق العاملين في مكافحة الأمية . والمعروف أن نسبة الاستيعاب تتراوح بين ٧٥ - ٩٠٪ ، والمستهدف أن تصل نسبة الاستيعاب الى ١٠٠٪ . هذا علاوة على احجام بعض الأطفال أصلا عن الالتحاق بالمدرسة الابتدائية ، وكلها جيبها جوانب لصيقة الاتصال ببؤسومنا .

(هـ) مشكلة الارتداد الى الأمية : اوضحت بعض الدراسات التي أجريت في مصر وفي بعض البلاد العربية الأخرى أن بعض الذين انتموا دراساتهم بمدارس محو الأمية قد ارتدوا الى الأمية مرة أخرى بعد فترة غير طويلة . ويعتقد المسئولون من مكافحة الأمية حاليا أن من ينهى السنوات الأربع يقل احتمال ارتداده الى الأمية مرة أخرى حيث يكون قد حصل تقديرا من الدراسة يوازي شهادة لتعلم الدراسة الابتدائية . هذا علاوة على اتاحة

الفرصة أمام من يبلغ ذلك المستوى أن يواصل الدراسة بمدارس متوسطة (اعدادية) ليلية ، ثم بعد ذلك بمدارس ثانوية ليلية . ويوجد بضعة عشرات من كل نوع من هذه المدارس تابعة لوزارة المعارف السعودية . ومع ذلك فلا بد من اجراء دراسات خاصة لتابعة الخريجين من مدارس محو الأمية ، من أجل تقييم تجربة استمرار الخريجين ومثابرتهم على التعليم وعدم ارتدادهم الى الأمية .

(و) الاعلام عن جهود مكافحة الأمية : لا شك انه من الضروري أن يكون هناك اعلام كاف عن السبل المتاحة أمام الأمي لينهل من العلم ، وليختار الطريق الذي يتلاءم وامكانياته وظروفه في الحياة والعمل . والملاحظ عموما ضعف الجهود المبذولة حاليا في الاعلام عن نشاط مكافحة الأمية وامكانياته والفرص المتاحة أمام الراغبين في الدراسة .

هذا على الرغم من أن اللجنة العليا لمكافحة الأمية تضم بين أعضائها ممثلا لوزارة الاعلام هو مدير التلفزيون السعودي . ويقتصر النشاط الاعلامي حاليا على مناسبتين سنويتين فقط هما : اليوم العربي لمكافحة الأمية (الثامن من شهر يناير) ، واليوم الدولي لمكافحة الأمية (الثامن من سبتمبر من كل عام) .

الحواشي والمراجع

(١) انظر احصائيات التعليم ، وزارة المعارف ، المملكة العربية السعودية ، نشرات سنوية ، وانظر كذلك وزارة الخطيط ، بالمملكة العربية السعودية ، خلاصة خطة التنمية الثانية (١٩٧٥ - ١٩٨٠ م) ١٣٩٥ - ١٤٠٠ هـ ، وكذلك خطة التنمية الثالثة ، (١٩٨٠ - ١٩٨٥ م) ١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ . الأقسام الخاصة بالتعليم .

(٢) انظر : الدار العربية للموسوعات ، الموسوعة الحديثة للملكة العربية السعودية ، انقاهرة ، بدون تاريخ ، الجزء الثالث ، من صفحة ١٦٠ حتى صفحة ١٧٠ .

(٣) الاشارة الى المرسوم الملكي الصادر عام ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢ م) وسوف نستعرض أهم ملامحه في سياق هذه الدراسة فيما بعد .

(٤) انظر : خطة التنمية الثانية ، مرجع سابق ، صفحة ٤٠٨ وما بعدها (مواضع متفرقة) . وكذلك خطة التنمية الثالثة ، مرجع سابق ، صفحة ٢٥٤ وما بعدها (مواضع متفرقة) .

(٥) خطة التنمية الثالثة ، مرجع سابق ، ص ٢٥٨ .

(٦) الموسوعة الحديثة للملكة العربية السعودية ، مرجع سابق ، ص ١٦١ .

(٧) اتخذت الحملة شكل قافلة للتنمية المتكاملة ضمت اطباء وأخصائيا زراعيًا ، ومدرسين ، وأخصائيين اجتماعيين ووعاظا .. الخ . وتنزل الحملة على احدى الجماعات البدوية التي تحط في احدى المناطق . وتؤدي عملها

لمدة مائة يوم ، تمارس فيه التعليم والإرشاد الدينى والزراعى والاجتماعى والصحى والعلاج الطبى .

(٨) انظر عبد الله الخريجى ، بعض تجارب التنمية فى الوطن العربى ، دار رامتان للطباعة والنشر ، جدة ، ١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م .

(٩) وذلك لاعتبار هام آخر وهو أن المدرسة ستمنح شهادة فى نهاية البرنامج على حين أن ذلك لا يحدث بالنسبة للمتابعة من طريق التلفزيون .

(١٠) حول المراكز الاجتماعية ، وفلسفتها ، وتنظيمها ، وحركة توسعها والمعلومات الأساسية عنها انظر : عبد الله الخريجى ومحمد الجوهري ، علم السكان ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، دار رامتان ، ١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م .

(١١) الجدول تولا من خطة التنمية الثالثة للملكة العربية السعودية ، مرجع سابق ، ص ٢٤٩ . وانظر كذلك ص ٢٤٨ .

(١٢) انظر : الموسوعة الحديثة للملكة العربية السعودية ، مرجع سابق ، ص ١٦٤ .

(١٣) انظر مرضنا مفصلا لها فى المرجع السابق ، ص ١٦٥ — ١٦٦ .

(١٤) يؤكد ملاحظتنا هذه أن الملكة السعودية كانت قد أعدت خطتها العشرينية لمكافحة الأمية تنفيذا لتوصيات المؤتمر الإقليمى العربى الذى عقد فى مدينة الاسكندرية عام ١٩٦٤ ، حيث تضمنت التوصيات أن يقوم كل بلد عربى بوضع خطة شاملة لمحو الأمية بين المواطنين الأبيين فى عدد من السنين وفقا لظروفه وامكانياته .

(١٥) انظر ، المرجع السابق ، صفحة ١٦٩ .

دور القرآن الكريم في تشكيل اتجاهات الراى العام المسلم نكتور محى الدين عبد الحليم (١٠)

اجتهد الخبراء والمفكرون في دراسة موضوع الراى العام وتحديد مفهوم هذا المصطلح الحديث في حقل الدراسات الاجتماعية ، وبالتالي عملوا على وضع تعريف محدد المعالم له ، وعلاقته بالنظم والأيدولوجيات المختلفة التى تسود العالم والدور المنوط به .

ثم تقدمت دراسات الراى العام لتضع تصنيفات محددة وأنواعا مميزة للجواهر الراى العام ، وأحدثت هذه الدراسات اهتمام الساسة والمسئولين والخبراء في مختلف شروعات العلم والمعرفة حين اكتشفت الطرق العلمية لقياسه وأهمية استطلاع اتجاهاته بعد أن غدا نبض الجواهر وآمالهم وآلامهم وطموحهم يشكل هدفا رئيسيا لهؤلاء الساسة والخبراء ومطلبا حيويا لخطط العمل وبرامج التنمية في مختلف ميادين الحياة .

ولم يقتصر اهتمام الخبراء والمفكرين على هذه الجوانب ولكنهم حفلوا كثيرا بعملية تشكيل الراى العام والعوامل الكامنة وراء تكوين اتجاهات الجواهر وتحديد مواقفهم نحو متغيرات الحياة من حولهم وأخذ كل منهم يسهم في هذا الموضوع ويجتهد في تحديد هذه العوامل والسمات المميزة لكل عامل ، بعد ما تبين أن الجمهور لا يقبل على راى نحو مسألة ما الا من خلال هذه العوامل التى تتصافر على توجيه اتجاهات أفرادها على هذه الصورة أو تلك .

وهكذا أصبح من الأهمية بمكان الاهتمام بعملية تكوين الراى العام ،

(١٠). قسم الدراسات الاعلامية بجامعة الأزهر .

وأصبح من الضروري أن يعرف الخبراء كيفية تكوين رأى الجماعات وذلك حتى يتسنى لهم التحكم فى هذه العملية بصورة سليمة من أجل مصالح الجماعة ، ذلك ان الثبوت العامة التى تحفل بها كالسياسية ، والحكم ، والتربية والتعليم ، والانتخابات والاصلاحيات وغيرها تتأثر بها يتصوره الناس حول هذه المسائل وبذلك الصور التى يكونونها فى رؤوسهم سواء عن انفسهم أو من حاجاتهم وأهدافهم وعلاقاتهم ببعضهم البعض حيث أن هذه الصور التى توجد فى رؤوس الناس عن انفسهم وعن الآخرين ما هى الا آراؤهم العامة ، ومجموعة هذه الآراء تكون بدورها ما يسمى بالرأى العام ، ويرجع ذلك الى أن تصرفات الناس لا تكون نتيجة لملاحظات موضوعية عن العالم الخارجى بل تكون فى حقيقة الأمر مبنية على تصوراتهم او الصور التى فى رؤوسهم عن هذا العالم الذى يعيشون داخله (١) .

وقد فسرت الدراسات العلمية الحديثة من أن الرأى العام يتكون نتيجة عوامل عديدة هى بمثابة مقومات أساسية فى عملية تكوين الرأى وتشكيل الاتجاه ، ويتكون رأى الفرد الذى هو بمثابة الوحدة الأولية للرأى العام بعد انصهار العناصر التى تصنع أفكاره وعواطفه . ويرى علماء الاتصال أن هذا الرأى يتكون بفعل العوامل التالية :

- ١ - تأثير وسائل الاتصال وفنون الاعلام والدعاية (٢) .
- ٢ - البيت والمدرسة ؛
- ٣ - الطبقة الاجتماعية التى ينتمى اليها الفرد .
- ٤ - النشأة والبيئة .
- ٥ - العادات والتقاليد الموروثة .
- ٦ - التجارب الامتسائية الماضية .
- ٧ - الزعماء والسياسيون والمصلحون الاجتماعيون ومن على شكلتهم (٣) .
- ٨ - المشكلات اليومية السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

٩ - حملات الهمس والشائعات .

١٠ - التربية والتعليم .

١١ - التراث الحضارى للأمة ويشمل العادات والتقاليد ونوعية الثقافة

والقيم المتوارثة والآداب الشائعة فى المجتمع .

١٢ - الأوضاع القائمة للدولة سياسية واجتماعية واقتصادية .

١٣ - الأوضاع الدولية القائمة .

واذا كانت هذه الدراسات تعمل على وضع اطار عملى لمختلف جوانب هذا الموضوع من منظور على الا انها لم تلخذ فى اعتبارها الظروف والعوامل التى تحكم حركة الجماهير المسلمة والتى تنطلق فى تكوين اتجاهاتها وفى تشكيل آرائها من منطلق اسلامى ، يحكمها فى ذلك ما جاءت به تعاليم الاسلام من عقائد وعبادات ومعاملات ، وما عالجه الدين الاسلامى من قضايا ومسائل قابلة للجدل وما سنته الشريعة الاسلامية من قوانين ونظم وقواعد غير قابلة للنقاش بين الجماهير اى انها ليست موضوعات جدلية controversial على طول الخط كما قرر بذلك مكتوجال حين تعرض لتعريف انراى العام قائلا انه تعبير عن موضوع جنلى (٤) .

ذلك ان الشريعة الاسلامية تحدد القضايا التى يجوز فيها الاجتهاد والجدل والقضايا التى لا تقبل الجدل والاجتهاد ولكنها معدة للقبول والتنفيذ عن رضى وطوعية وليس عن قهر وارغام يحركها الايمان بما حوته هذه الشريعة .

والجمهور المسلم - وأن اختلفت درجات ايمانه قوة وضعفا - الا ان دينه هو الذى يحدد موقفه نحو كافة أمور الحياة التى يحياها ، انه يرتدى منظور الاسلام ويرى من خلاله ما هو صالح ليقبله ، وما هو طالح ليرفضه ، وما هو قابل للتعديل او الاصلاح لميتعامل معه من هذه الزاوية وتختلف استجابة هذا الجمهور لنداء الاسلام بحسب قوة ايمانه ، وعمق فهمه لاصول دينه واستعداده للاستجابة لتعاليم هذا الدين .

وليس الجمهور المسلم فقط هو الذى يبنى تصوراته على ضوء تعاليم دينه ذلك أن العقيدة الدينية تلعب دورها المؤثر والفعال فى تشكيل اتجاهات الجماهير وتكوين آرائهم بصفة عامة ، وفى ذلك يقول ليونارد دوب (٥) Leonard : « ان الكاثوليكي سوف يتشبث بوجهة النظر الكاثوليكية فى نظره لكافة القضايا سواء أكانت سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية أم دولية وكذلك بقية أصحاب المذاهب والديانات الأخرى » . والجمهور المسلم يؤمن بأن الله عز وجل تكفل لمن عمل بما اشتملت عليه آيات القرآن الكريم أن يسعد فى حياته الدنيا وفى الآخرة ، وتوعد لمن أعرض عنه ولم يأخذ به بالشقاوة فى الدنيا وفى الدار الآخرة (٦) .

ويؤكد الدكتور أحمد سويلم العمري (٧) أن العقيدة الدينية تعتبر من أهم العوامل المعنوية التى تؤثر فى الراى العام وتوجهه ، حيث أن الجذور المتأصلة فى نفوس الجماهير وعقولهم بفعل عقيدتها الإسلامية تجعل أية دعوة مخالفة لهذه العقيدة ضعيفة أو لا جدوى لها فلن يقبل الراى العام المسلم دعوة بتناول لحم الخنزير مهما بلغت قيمته الغذائية أو لعب الميسر أو غير ذلك من الكبائر التى حرمها الإسلام . ذلك أن هذه الدعوات لن تنال القبول فضلا عن نبذ المجتمع الإسلامى للقائمين بها ، وهذا يشير الى الأثر الكبير الذى تتركه المعتقدات الدينية فى تكوين الآراء وتشكيل الاتجاهات .

وهذا يوضح لنا أن تأثير المعتقدات الدينية فى تشكيل الآراء وتكوين الاتجاهات أمر لا شك فيه وتزيد أهمية الدين على مر الأيام ولا يقل نفوذه . أى أن تأثير عامل الدين على الآراء لا يمكن عزله عن العوامل الأخرى الاجتماعية والمهنية والاقتصادية والعرفية وغيرها ، وتتم عملية اقتناع واستمالة الجماهير من خلال الدين من طريق الترغيب والترهيب (٨) .

وفى الحقيقة ان الإنسان يعيش بعقيدته لأن الفرد لا يستطيع ان يتحقق من صحة كل الآراء المعروضة عليه من مثل الأشياء فى الحياة . ان

الإنسان بمعتقداته الراسخة دينيا لا يمكن أن يقبل أية دعوة لا تتسجم مع معتقداته أو تتعارض معها ، وأنه ليس من الصعب استئالة الجماهير أو اقناعهم بالانضمام على فعل ما يتوقون إليه . كما أنهم لا يقدمون على تحمل نتيجة صفحت قرعوها أو خطب سبعوها ، وإنما تكون تصرفاتهم إذا انسحبت مع ما يؤمنون به من معتقدات (٩) .

وتعمل هذه الدراسة التي نحن بصددتها الآن على تحديد العوامل التي تسهم بشكل أو بآخر في عملية تكوين الرأي العام المسلم وتجعله يكون الصور الذهنية لما يدور حوله من قضايا وأحداث بشكل ما ، ويضفي على العالم المحيط به معنى ونظما ويفسر ظواهر الحياة بجملها وقبحها . ذلك أن الإنسان يفسر هذه الظواهر لأنه يتعلم كيف ينظر إليها بعين انتقائية ويصنفها ويعطيها مغزى معينا .

فالفرد ليس جهاز تسجيل سلبي يقوم باستقبال المنبهات التي تنتقل إليه من خلال حواسه ليتم تخزينها في عقله ، ذلك أن الفرد هو الذي يحدد الطريقة التي يتم بها ادراك المنبهات ، ويحدد أيضا النتائج التي سيخرج بها من تلك المنبهات وهو الذي يأخذ المبادرة ويوجه هذه العملية . والمرء هو الذي يقوم بتحديد ما سيدركه ، ويعمل تصوره عن العالم واتجاهاته وتجاريه وتوقعاته عن المستقبل كمرشح تمر من خلاله تلك المنبهات ، ويعدل هذا المرشح ادراكه لأية تجربة من التجارب ، والناس تقوم بتشكيل مدركاتها بحيث تبنى لعالمها صورة وتحاول أن تضع الأشياء في أماكنها أو تعاون التجارب السابقة على بناء تصور للعالم ، ويتكون هذا التصور في المعتقدات ، ووجهات النظر ، والاتجاهات وتعمل الجماهير على اختيار المدركات التي تدعم ما تؤمن به أصلا (١٠) .

ويؤكد والتر ليبمان Walter Lipman على وجود اختلاطات كثيرة في انطباعات الناس وتصوراتهم نحو العالم ، كما تختلف اهتمامات الجماهير وتوقعاتهم . ومن هنا تأتي أهمية علاقة بين ما يوجد داخل رؤوس هذه الجماهير وبين الواقع العملي الذي يحيونه (١١) .

وسنبدا هنا بالقرآن الكريم لندرس الأثر الذي يمكن أن يحدثه في تكوين الرأي العام باعتباره من أهم عوامل تشكيل اتجاهات الجماهير المسلمة وذلك لعدة اعتبارات سنذكرها بشيء من التفصيل إلا أنه يجب أن يكون واضحا لدينا أن درجة اسهام القرآن الكريم في عملية تكوين الرأي العام يحكمها درجة أيمان الفرد وقوة عقيدته ، وبالتالي مدى تمسك الجماعة المسلمة بما احتواه هذا الكتاب المقدس من شرائع وتعاليم ، فمن غير المعقول أن يحدث القرآن الكريم أثره لدى كل المسلمين بنفس الدرجة وعلى نفس المستوى ذلك لأنه بقدر الايمان به ، ولقدرة على فهم محتوياته واستيعاب مدلولاته والاستعداد للعمل به بقدر حجم الأثر الذي يحدثه في هذا الصدد ، فمعدل استجابة الجماهير المؤمنة الحريصة على الانزام بما اشتملت عليه آياته يختلف عن معدل استجابة الجماهير المترددة أو العصاة من المسلمين . وقد أبرز القرآن نفسه هذه الحقيقة مؤكدا أن معدل التأثير بها ورد فيه وقوة الاستجابة لما اشتملت عليه تعاليمه وما سنته شريعته يحكمها قوة العقيدة ودرجة الايمان والاستعداد للعمل بها جاء به وتذكر محتوياته لكده الله عز وجل في آية واحدة تكررت ثلاث مرات في سورة واحدة ، وذلك في قوله تعالى : « ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مذكر » (سورة القمر : الآيات ١٧ ، ٣٣ ، ٤٠) .

أى أن قوة الأثر الذي يتركه القرآن في تشكيل الرأي العام يتوقف على درجة اقتراب منه فكما كان الجمهور قريبا من القرآن الكريم قارنا له ، غاملا به متعاشيا معه كان أثره على تكوين اتجاهاته فعلا والعكس صحيح . أى أنه كلما كان المرء بعيدا عن كتاب الله غير عامل به ، لا يخل بتعاليمه وشرائعه أضحت بتأثيره على فكره واتجاهاته . ويرتفع معدل تأثير القرآن الكريم على من استجمعوا صفات أربع هى الايمان ، والاسلام ، والاحسان ، والتقوى . فمن جميع بين تلك الصفات فان تأثيره بها في القرآن سيكون متعاطفا لن يتكون له رأى أو ينشكّل له اتجاه الا اذا نبع من القرآن واتسق مع ما اشتملت عليه آياته .

وتأسيسنا على ذلك فالتنا نستطيع القول بأن القرآن الكريم هو بمثابة المنظار الذي يرى المسلم من خلاله كافة مميزات الحياة من حوله فيرى الخير خيرا ليتبعه ، والشر شرا ليتجنبه أى أن الرأى العام المسلم يحكم على ما يحيط به من منظور قرأنى أولا وقبل كل شىء .

يأتى القرآن الكريم على رأس العوامل التى تسهم فى تشكيل اتجاهات الجاهل المسلمة ، وإذا كانت كافة العوامل الأخرى التى اتفق عليها الخبراء والباحثون ، والتى تتفاعل سويا لتشكيل هذه الاتجاهات تلعب دورا مؤثرا فى هذا الصدد إلا أن الأثر الذى تحدثه هذه العوامل محدود ومحكوم بنظرة الجمهور الى كل عامل منها وفى مدى ثقته وتفاعله معها ، وقد يتهرب الجمهور على هذا العامل أو ذاك أو يتشكك فيه أو يأخذ منه موقفا مضادا . وبالتالي ينسقطه من حسابه فقد يرغب نصيحة قائد أو زعيم أو لا يهتم بقضايا أو أحداث ، وقد يشك فى الرسالة التى تحملها وسيلة إعلامية أو أخرى وقد يتهرب على العادات والتقاليد الموروثة . الخ .

ولكن الموقف مع القرآن الكريم يختلف ذلك أنه إذا طرحت قضية من القضايا أو فرضت إحدى المشكلات نفسها على بساط البحث والنقاش ، أو أثارت إحدى المسائل اهتمام الجاهل واضطرب الرأى العام بشأنها ، ولم يستطع الوصول الى موقف تتفق عليه الأغلبية وتؤيده الأقلية ، فإن النص . القرآن . أقدر على القضاء على هذه الاضطرابات ، وحسم هذه المواقف ومنع البلبلة فى الأفكار ، وعلى سبيل المثال إذا تفشيت جرائم السرقة فى أحد المجتمعات الإسلامية وزاد نشاط اللصوص ، والاعتماد على الجاهل فى مركبات النقل وأختطف ما يحمله الرجال من نقود وما تحمله النساء من ذهب ومجوهرات ، وحوادث السطو على المنازل لسرقة محتوياتها من أثاث ، وحلى ومتاع وسادت ظاهرة السرقة فى هذا المجتمع . واصبحت هذه المسألة مثار اهتمام الرأى العام والمسؤولين ، ولم تستطع أجهزة الأمن القضاء على هذه الجريمة فى المجتمع ، وعجزت القوانين

الوضعية عن وضع حد لها ، واضطربت الجواهر بشأنها وعاش هذا المجتمع المسلم في رعب نتيجة لذلك ، فان القرآن الكريم قادر على استئصال شائنة هذه الجريمة حيث يجد الرأي العلم المسلم ضالته في قول الحق جل وعلا «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا» (سورة المائدة: آية رقم ٣٨) .

ولا يجد المجتمع المسلم سبيلا للخلاص الا من خلال تطبيق هذا النص القرآني ولا يتردد في تنفيذ ما أمر الله ، لأن ما أمر به هو الحق وهو الخير دائما طالما هو مؤمن بكتاب الله متمسك بما جاء به ، وإذا حدثت فتنة طائفية بين المسلمين وغير المسلمين واشتعلت بعض العناصر نار الكراهية والحقن بين المسلمين وغيرهم كما حدث في لبنان من أحداث كادت تقتضي على الحرث والنسل بفعل هذه الفتنة والتي استمرت آثارها المدمرة منذ عام ١٩٧٤ وإلى الآن ، وكما كاد يحدث في حى الزاوية الحمراء بالقاهرة فلن يستطيع قائد أو زعيم ، ولن تستطيع الروابط الوطنية والمصالح الاقتصادية والموامل السياسية أن تقتضي على هذه الفتنة ولن يتكون رأى عام مسلم صحيح نحو هذه الأحداث الا من خلال ما ذكره الله الذى يستطيع ان يجمع الجواهر المسلمة على كلمة سواء في مواجهة هذه الأحداث منطلقا في ذلك من قول الحق جل وعلا « خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين » (سورة الأعراف : آية ١٩٩) . وقوله سبحانه « لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي » (سورة البقرة : آية ٢٥٦) .

ولن استطرد في الحديث عن القضايا والمشكلات التى يثور فيها الرأى وتضطرب الجواهر ، وتطرح فيه الأفكار والآراء التى قد لا تصل بالمسألة موضوع الجدل والنقاش الى حل يرضى كل أو أغلب أفراد الجماعة ، لأن الأفكار البشرية والمواقف الانسانية لن تصل في قوتها المؤثرة مهما بلغت في الرفعة والسمو الى ما تصل اليه كلمات الحق تبارك وتعالى من هذه القوة المؤثرة . فقد ترفض الجواهر أوامر الزعماء القادة ، وقد تنمرد على

العوادات والتقاليد المسائدة فى المجتمع ، وقد لا تتفق فيها تعرضه وسائل.
الاتصال من اخبـار وافكار ولكنها لن تتجرا ابدا على اعادة النظر فيها انزل
الله « ان هذا القرآن يهـدى للـتى هـى اقوم » (سورة الاسراء : آية ٩) .

ان القرآن الكريم يحل مكانة مقدسة ويـبـوـأ منزلة سامية فى قلوب
وعقول جماهير المسلمين واذا حدد القرآن الكريم منهاجا معيناً نحو مسألة
ما فان الراى العام المسلم لن يتفعه قانـون وضعى او حجة فلسفية او
مرسوم ملكى او قرار جمهورى الا اذا انسجم مع ما ورد فى القرآن ،
ولا اولوية لشيء على كتاب الله ، وبالتالي فان الجاهـير المسلمة تظل ملقة
غير مستقرة ، مضطربة بشأن هذه المسألة الى ان يسود ما ورد فى القرآن
الكريم فـينتهى القلق ويسود الهدوء وتهدأ النفوس وتستريح العقول فى
المجتمع المسلم الصادق الايمان .

كان القرآن الكريم يترك الامة المسلمة تتصدى للمشكلات الاجتماعية
والاقتصادية والسياسية والعقائدية التى تعترض حياتها ، فاذا عيت حلها
وعجزت عن مواجهتها وتشابه الامر عليها اسعفها القرآن الكريم بايات
بينات تثير ما اظالم ، وتهدى من ضل وتفضح من خان ، وتنزل العقوبة
بمن اجرم .

ويرجع الدور المؤثر الذى يحدثه القرآن الكريم فى عملية تكوين الراى
العام وتشكيل اتجاهات الجماهير المسلمة الى الاعتبارات التالية :

اولا : الدستور الشامل الجامع لكافة امور الجاهـير المسلمة :

ان القرآن الكريم هو الدستور الشامل الجامع المنظم لشئون المسلمين
فلم يترك هذا الكتاب امرا من الامور التى تتصل بحياة الجماهير المسلمة من
قريب او بعيد الا وتناولها سواء بشكل مباشر او غير مباشر وادلى بدلوـه
فيها تصريحاً او تلويحاً يؤكد ذلك قول الحق جل وعلا « ما فرطنا فى الكتاب
من شيء » (سورة الانعام : آية ٣٨) وهذا يعنى ان القرآن الكريم

يحوى كل ما يهم الجماعات المسلمة في يومها وغدها ، ويرد على تساؤلاتها في شتى الأمور .

ويمكن أن نقدم عرضاً مجزئاً لما احتواه القرآن الكريم على النحو التالي :

١ - **العقائد** : التي يجب الإيمان بها في الله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وهو الحد الفاصل بين الإيمان والكفر ، وفي ذلك يقول تعالى « آمين الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا تفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا . غفرانك ربنا وإليك المصير » . (سورة البقرة : آية ٢٨٥) .

٢ - **الفضائل الإسلامية** التي تهذب النفوس وتصلح من شأن الفرد والجماعة وتحذر من الأخلاق السيئة التي تؤدي بمعاني الانسانية الباضلة ، وتسبب الشقاء في الحياة .

ولسنا في مجال ذكر ما اشتمل عليه القرآن الكريم من أوامر وتعاليم وإرشادات تهتء مناخاً صحياً لولّد الأخلاق الإسلامية ، فهو الذي منع الكذب وحذر من النفاق وحرم القتل والسرقة وتطيف الكيل ، وحث على العدل والمساواة ، وبيّث روح الأخوة الإسلامية وكرّم الانسنان ، وزفّع من شأن المرأة ، ومنع اكل أموال الناس بالباطل ، وحض على المروءة والكرم ، وغير ذلك من مبادئ الفضائل الأخرى التي حوتها آيات الكتاب والتي تكفل خلق رأى علم مسلم مزود بمفهوم خاص نحو مختلف الشؤون . نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الصدق والأمانة والمروءة والعفو والمقفرة والتسامح والاحسان . وإذا استعرضنا آيات القرآن الكريم التي اشتملت على قيم أخلاقية سيغجز هذا البحث من حصرها والقاء الأضواء عليها منها على سبيل المثال قوله تعالى في القول الطيب : « قول معروف وبخفة خير من صدقة يتبعها أذى والله غنى حليم » (سورة البقرة : آية

(٢٦٣) ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن » (سورة النحل : آية ١٢٥) « وعبد الرحمن الذين يمشون على الأرض هونا. وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما » (سورة الفرقان : آية ٦٣) « ولا تستوى الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذين بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم » (سورة فصلت : آية ٣٤) .
« يا أيها الذين آمنوا لا تاكلوا أموالكم بينكم بالباطل » (سورة النساء : آية ٢٩) .

وينهى القرآن عن التباغض والتحاسد والكراهية فليس للمسلم ان يحسد أحدا أو يغيظه على شيء أتاه ، بل هو مشفق على الناس مالم فيه من غفلة ، فيحدثه قلبه قائلا « لا يغررك تقلب الذين يكرهوا في البلاد ، متاع قليل ثم مأواهم جهنم وبئس المهاد » (سورة آل عمران آية : ١٩٦) ، ويقول تعالى « أychسبون إنما نهدمهم به من نال وينين ، تسارع لهم في الخيرات بل لا يشعرون » (سورة المؤمنون آية : ٥٥ ، ٥٦) ويقول « إنما نملئ لهم ليزدادوا اثما (آل عمران - ١٧٨) .

وعمل القرآن على ترسيخ دعائم الصبر كقيمة من القيم الإسلامية وكجزء لا يتجزأ يكمل به المسلمون إيمانهم بكوله تعالى « والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون » (سورة البقرة آية : ١٧٧) وقوله « ولئن صبرتم لهو خير للصابرين » (سورة النحل : آية ١٢٦) وقوله كذلك « يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون » (سورة آل عمران : آية ٢٠٠) .

كل هذه الفضائل وغيرها مما اشتمل عليها القرآن قلادة على الاسهام النهمال في ترسيخ اتجاهات معينة للرأى العام المسلم رائدتها الرئيسى هو هذا الكتاب المبين .

٣ - الأحكام العملية التى وأضعها أو وضع أصولها وهى المسجلة فى فقه

القرآن » . نجاء في العبادات على اختلاف أنواعها من صلاة وصوم وزكاة وصحقة وحج وجهاد ويمين وتذر ما يقرب من مائة وأربعين آية ، وجاء في أحكام الزواج والطلاق وما يتبعها من مهر ونفقة وحضانة ورضاع ، ونسب ، وعدة ووصية وارث ما يقرب من نحو سبعين آية ، وجاء في أحكام المعاملات المالية كالبيع والإجارة والرهن والمداينة والتجارة ما يقرب من نحو سبعين آية ، وجاء في أحكام الجنايات كالقتل والسرقة ومحاربة الله في أرضه أو الزنا والتدليس ما يقرب من ثلاثين آية . كما جاء نحو هذا تقريبا في أحكام الحروب والنسب وما يجب على الحكام من الشورى والعدل والمساواة ، وسائر ما يجب عليهم للناس أو ما يجب على الناس لهم . كما جاءت آيات يصح أن تكون أساسا لتنظيم الحياة الاجتماعية ، وعلاقة الأغنياء بالفقراء ، والقيام بحقوق العمال ما يعرفه الناس اليوم باسم « العدل الاجتماعي (١٦) » .

٤ - **التفريعات العلمية :** يرشد القرآن الكريم الناس الى النظر والتدبر في ملكوت السموات والأرض ، وما خلق الله للتعرف على أسرار الله في كونه وإبداعه في خلقه ، ويحثهم على طلب العلم والمعرفة الواعية عن نظر واستدلال لا عن تقليد ومحاكاة . يقول تعالى : « ان في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس ، وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون » (سورة البقرة : آية ١٦٤) كما أنه فتح للناس بهذا الإرشاد باب البحث عن خواص الأجسام في أرضه وسمائه ، وهوائه ، ومائه ، فينتفعون بها في حياتهم ، ويستخدمونها في مقاصد التعمير والإنشاء .

ويشتمل القرآن الكريم على العلوم الكونية والتشريعية والقانونية

والحربية والسياسية وغيرها مع انه نزل على رجل أمي لم يقرأ ولم يكتب
قط (١٤) .

انه مصدر ثراء ومعين لا ينضب للباحثين في مختلف فروع العلم والمعرفة
في شتى المجالات ومنالحى الحياة .

والقرآن الكريم هو المنبع الاصيل الذي خرجت منه نظريتا المعرفة
الاسلامية ، والمنهج العلمى التجريبي والذي استمد منه ابن الهيثم نظرية
الضوء وابن خلدون مفاهيمه عن بناء المجتمعات ونموها وسقوطها وهو الذى
هدى الخليل بن احمد الى قوانين اللغة والموسيقى والشعر (١٥) .

وقد تعرض القرآن لكثير من عوالم السماء والأرض واستعرضها كثر
من آثار الالهوية في طريق الاستدلال الى الله ، فالعلوم التى تبحث عن
السموات والأرض والنجوم ، وتقلبات الليل والنهار من علوم القرآن .
وما يبحث عن الانسان ومبدأ تخليقه وأطواره في حياته وعوامل التأثير فيه
هداية واختلالا في علوم القرآن ، وما يبحث عن الحيوان والنبات والجهد من
علوم القرآن ، كل في الدائرة التى تخصه ويقدر الحاجة التى تتطلبها هداية
القرآن ، وقد تعرض القرآن لكل هذا كما تعرض لكثير مما يتصل بأبحاث
الفلاسفة والأخلاقين (١٦) .

وهذا الثراء العلمى الذى احتوى عليه القرآن الكريم كفيل بالاسهام
في ايجاد شكل منفرد للرأى العام المسلم يجعل نظريته للعلم وأهله نظرة
يملؤها الاحبار والاجلال قد تختلف عن مفهوم الرأى العام غير المسلم له ،
فليس الاسلام دين مناسك تؤدى وشعائر تقام فقط ولكن العلم من دعائمه
الرئيسية التى لا يستطيع اغفالها أو الاستغناء عنها .

• — قصص الاولين أفرادا وأما ، وقد أورد القرآن الكريم في ذلك كثيرا
مما يثير الاعتبار ويرشد الى سنن الله في معاملته خلقه الصالحين منهم
والمفسدين ، وهذا هو بقصد القرآن الكريم من ذكر هذه القصص .

والقرآن الكريم هو المصدر الصحيح لأخبار جميع الرسل والأنبياء الذين آمنوا . وقد حدد القرآن الكريم في هذه القصص وبشكل تفصيلي منهج أولى العزم من رسل الله في دعوتهم للاستفادة منها ، كيف طبق كل رسول دعوته مع قومه وما يستفاد من منهج كل رسول (١٧) « لقد كان في قصصهم عبرة لأولى الألباب » (سورة يوسف : آية ١١١) .

وترد قصص الأنبياء في القرآن كجزء من نسيج الدين ، أى أن القصة التى ترد في القرآن تكون مقيدة بفرض ديني وتأتى أساسا للدعاية لهذا الغرض ، بينما هى في نفس الوقت عمل فنى معجز ، ويستحيل على بشر أن يقدم فنا معجزا ودموة مباشرة في نفس الوقت ، غير أن قصص الأنبياء في القرآن تفعل هذا كله بشكل ناعم لا تحس فيه بالجهد ، وفي قصص القرآن يروعك أن ترى الله يحكيها عشر مرات ، أو خمس عشرة مرة بنفس المستوى ، وبتأثير مختلف ويظل مستوى القصة في الذروة رغم تكرارها ، وفي كل مرة يحكى الله القصة يعطيك تأثيرا معينا ، ويملؤك بإحياء خاص يختلف عما سبق أن أعطاه لك وهذه مجزأة في فن الكتابة لا ترى لها مثيلا في أى كتاب على الأرض غير هذا الكتاب (١٨) .

وأذا أمعنا النظر في موسى — على سبيل المثال — وتأملنا لقاء موسى بكلمات ربه ، وموقفه أمام النار المقدسة في وادى طوى ، فإن القرآن يحكى هذه الواقعة أكثر من مرة ، يملؤك في أحداها بالخوف والرهبة والجلال ، ويملؤك مرة أخرى بالحب والحنان والأمل وهكذا .

وعلى الرغم من أن القرآن قد نزل منذ أربعة عشر قرنا من الزمان ، ولم يكن عالم الأدب قد اكتشف قواعد القصة القصيرة أو أصول الدراما ، أو فن السبنيما إلا أنه قدم هذه القصص في قوالب أدبية وأنماط فنية متقدمة ومؤثرة (١٩) .

وهكذا نرى أن القرآن الكريم يثرى الراى العام بأخبار القرون السالفة

والأمم البائدة كقصص الأنبياء مع اقوامهم ، خبر موسى ، والخضر ويوسف وأخوته أصحاب الكهف ، وذى القرنين ، ولقمان وابنه ، وأشباه ذلك من الأنبياء ، كما يكون اتجاهاته نحو بدء الخلق ، وما فى التوراة والإنجيل والزيور ، وصحف إبراهيم وموسى (٢٠) .

كما يزود الراى بخلفية تاريخية عن الأمم السابقة فذكر معاشهم ، ووصف حياتهم ونشاطهم ، وبين عقائدهم ومذاهبهم ، وأوضح مواقفهم من رسل الله إليهم وبذلك حفظ لنا مادة طيبة للقصة القرآنية المشتغلة على الأحداث والأشخاص وهى تشتمل على أحداث حقيقية سابقة ، تلك جميع عناصر القصة الفنية للأشخاص والحوادث موضوع الحوار واضح فيها ، وهو ما يمنحها عناصر التأثير على الراى العام لا سيما أن آيات القصص جاءت على أسلوب القرآن الكريم وهو أسلوب خاص ، لم يسبق إليه ولم يلحق به ، فهو لم يلتزم أسلوب المؤرخين ولا طريقة الكتاب فى تنسيق الكلام وترتيبه على حسب الوقائع التى فى القصة الواحدة ، وإنما ينسق الكلام فيه بأسلوب يأخذ بمجايع القلوب ، ويحرك الفكر إلى النظر تحريكا ، ويهز النفس للاعتبار هذا . والقصة القرآنية من النوع الهادف الغائم على الحق الذى يهدف إلى تحقيق خير الجماعة المسلمة (٢١) .

كما تهدف القصة القرآنية إلى بث مجموعة من المعانى والقيم فقصص آدم تدعو إلى انقزام طريق الله وطاعته والتحذير من إبليس وفوائته ، وقصة نوح تدعو إلى الهدى والنفق والطاعة وتكره الجدل والمراء والغرور ، وقصة مدين تدعو إلى العدل وتكره التطفيف ، وقصة لوط ويوسف تدعو إلى التمسك باطهر والعفة ، وقصة إبراهيم ترسخ أدلة التوحيد وتبطل الشرك والشركاء ، وقصة فرعون تكره الظلم والجبروت وتدعو إلى الاستقامة والأمان . وهنا نرى أيضا أن القصص القرآنى يعمل على تصحيح مسار العقائد لغير المسلمين على اختلاف عقائدهم وتنوع بيئاتهم ومستوى انهماءهم (٢٢) .

٦ - لم يقتصر القرآن الكريم على تزويد الراى العام بأخبار الأولين

واثرء الجمهور بقصص الأنبياء والرسل ، ولكنه تميز بقدرء كبيرة على **الأخبار بأنباء المستقبل** ، مما لم تقع أحداثه وقت نزول الآية التى تحمل الحدث فجاء ذلك شاهد صدق على صحة هذه الآية مما يجعل الجمهور يزداد ثقة وإيماناً بكل ما يحمله القرآن من أنباء الغيب وذلك شأن قوله عز وجل مخبراً المسلمين برؤيا رسول الله مؤكدا دخوله مكة « لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين لا تخافون » فعلم ما لم تعملوا فجعل من دون ذلك فتحة قريباً « (سورة الفتح : آية ٢٧) وقد تحقق ما أنبأ به القرآن فى هذا الصدد .

وكقوله تعالى متنبئاً بهزيمة الفرس على يد الروم أهل الكتاب فى المعارك التى كانت تدور رحاها بينهما آنذاك « غلبت الروم فى أدنى الأرض ، وهم من بعد غلبهم سيفلبيون » (سورة الروم : آية ٢ ، ٣) . وقد اثبتت نتائج الحرب وسير المعارك صحة ما ورد فى القرآن الكريم .

وكوعده المؤمنين بالنصر على كفار مكة ، وقد تحقق هذا الوعد يوم بدر « وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم ويريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين » (سورة الأنفال : آية ٧) .

وهذا النوع المتفرد من الاعلام ، الذى تميز به القرآن الكريم ، ولم تأت الأيام على مدى الأربعة عشر قرناً التى مضت منذ نزول القرآن الكريم بما يناقض أو يخالف خبراً واحداً من أخباره يزيد الرأى العام يقيناً وتصديقاً ، وبينه ثراء فكرياً يصعب على أى رافد آخر من روافد الفكر والمعرفة أن يجاريه فى ذلك .

ثانياً : الاطار المنظم للسلوك الإنسانى فى الاسلام :

انه من خلال النظرة العلمية المثانية — ويعيدا عن أية مشاعر دينية — يستطيع الباحث فى الجانب السلوكى للقرآن الكريم أن يقرر بأن القرآن

الكريم قد وضع للفرد والمجتمع ، وبالتالي للرأى العام ، اطارا سلوكيا معيناً املتته عليه جوهر العقيدة الاسلاميه . وهو مجال على درجة كبيرة من الثراء للعلماء والباحثين فى العلوم الاجتماعية بصفة عامة ، والعلوم السلوكية بصفة خاصة ليستقبلوا منه موسوعة شاملة عن « السلوك القرآنى » او « السلوك الإسلامى » وهذا الاطار لا يقتلض من قريب أو بعيد مع الطبيعة الانسانية ، ولكنه ينسجم مع فطرة الانسان ويسد حاجاته ، ويهذب غرائزه ، ويرتقى برغباته فلم يطلب منه ان يعزل عن واقع الحياة ، ويعيش فى معبد أو دير ويحرم نفسه من أداء الدور المنوط به فى هذه الدنيا وهو خلافة الله على هذا الكوكب ، ولم يطلق له العنان ليفسد فى هذه الأرض ويقضى على الحرث والنسل أو يعيش كما تعيش البهائم بكل ويشرب ويتناسل غير مدرك لحق الله عليه ولكنه وضع ميزانا دقيقا لهذا وذاك ، ولم يدع احدهما يطغى على الآخر « وكان بين ذلك توما » (سورة الفرقان : آية ٦٧) .

وهذا بدوره يدفع الرأى المسلم الا يصدر حكمه على الأشياء الا فى واقع هذا الموقف القرآنى نحو كل مشكلة تعترض حياته ، دون المغالاة على جانب على حساب الجانب الآخر ، فلا مغالاة فى العمل على حساب العبادة كما هو الحال فى المجتمعات الشيوعية ، ولا طغيان لشهوات الجسد على حساب مطالب الروح كما هو الحال فى المجتمعات الغربية ولا مغالاة فى العبادة على حساب مطالب الحياة كما هو الحال فى مجتمعات الأديرة من المعابد وبيوت النار ، ولكنه السلوك الوسيط « وكذلك جعلناكم أمة وسطا » (سورة البقرة آية : ١٤٣) .

ولم نكشفه الدراسات العلمية والبحوث الاستكشافية على مدى التاريخ سواء على الصعيد الاجتماعى أو الاقتصادى أو السياسى ما يناقض بما أتى به القرآن من مبادئ ونظريات ، ولكنها حتى الآن تؤكد حتى بما احتواه من سلوكيات تنسجم مع الطبيعة البشرية وتتسق مع أوضاعها ، فنذكر من ذلك على سبيل المثال لا الحصر النقاط التالية :

— حث القرآن الكريم على الزواج ورغب فيه ، وعالج كل الآثار السلبية التي قد تترتب عليه بشكل يحقق صالح الطرفين ولا يضر بأى منهما ، وأوجد صيغة عملية نظمية لعلاقة الرجل بالمرأة أثبتت كافة التجارب ان ما عداها هو الباطل والدمار للصحة والمال والمستقبل .

— اهتم القرآن بعلاقة الانسان بأخيه الانسان محركا ان الانسان مدنى بطبعه لا يستطيع الحياة بعيدا عن بنى جنسه ، فاهتم بصلة الرحم وأكد على دعمها واهتم بعلاقة الجوار ودعا لها ، وأوجد صيغة العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين سواء اكانوا اهل كتاب أم ملاحدة وجعل كثيرا بعلاقة المسلم بأخيه المسلم في اى موقع وهو ما نسميه اليوم بمن العلاقات العامة ، وفي ذلك يقول تعالى « محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا (سورة الفتح آية : ٢٩) .

— شجع القرآن الكريم على العلم والعمل ، ورفع منزلة العلماء ، وجعلهم في مصاف الأنبياء والرسل انطلاقا من القاعدة الأصلية التي تنفد بان الانسان لا يسترد قيمته الا من اسهامه في الحياة العامة ، وأن المجتمع المسلم لن يستطيع ان يتقدم ويعبر عن نفسه الا اذا كان العلم هو منهاج حياته واطار سلوكه . يقول الحق في ذلك « انما يخشى الله من عباده العلماء ان الله عزيز غفور » (سورة فاطر : آية ٢٨) .

— وضع القرآن الكريم للمسلمين من التنظيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ما يشكل اطارا سلوكيا متميزا للجماعة المسلمة بما يغنيهم عن البحث عن نظم أخرى ، ولم تثر البشرية على نظام له طابع الشمول والاستمرارية على مر الأقطاب كالنظام الإسلامى ، والقرآن هو رافدة الأساس . انه الاسلام الكافى به الله فقد ما سواه « كما أكد ذلك حاطب بن أبى بلتعنة في حديثه للمقوقس وهو يدعوهم الى الاسلام (٣٣) .

وإذا استعرضنا تاريخ الشعوب الإسلامية منذ بزوغ فجر الدعوة الإسلامية إلى الآن سنجد أن فترات الضعف والهوان والتردي التي عاشت فيها هذه الشعوب كان سببها الرئيسي هو جنوح هذه الشعوب عن السلوك الإسلامي القويم ، وعن منهج القرآن الكريم في العمل والحياة .

— وضع القرآن أطارا سلوكيا شاملا لكل مسلم في مجال عمله نجعل العدالة منهج عمل القاضي انطلاقا من قوله تعالى « وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » (سورة النساء آية : ١٣٥) وجعل حسن الإدراك وبعد النظر ولين الحديث منهج عمل الداعي حتى مع قساة القلوب غلاظ السلوك شأن فرعون ، فقال تعالى موجهها حديثه إلى موسى وهارون « اذهبوا إلى فرعون أنه طغى ، فقولوا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى » (سورة طه آية : ٤٣ ، ٤٤) وقال على لسان سيد الدعاة محمد بن عبد الله « قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني » (سورة يوسف آية : ١٠٨) .

وجعل دقة الميزان واستقامة القسطاس منهج عمل التاجر « والسماء رفعا ووضع الميزان . لا تطغوا في الميزان ، وأقيموا الوزن بالقسط لا تخسروا الميزان » (سورة الرحمن : آية ٧ ، ٨ ، ٩) وحدد للخليفة أو الحاكم منهج عمله « وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين » (سورة المائدة : آية ٤٢) ، « وإن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم » (سورة المائدة : آية ٤٩) . وحدد للطبيب والمعلم والصانع والزارع والمهندس والعامل وغيره ، لكل منهج عمله ، وحدد للجبيع أطارا سلوكيا إسلاميا لعمل كل منهم أجمله في قوله عز من قائل « من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة » (سورة النحل : آية ٩٧) .

ووضع القرآن أطارا سلوكيا للجواهر المسلمة نحو القتاتل والسارق والزاني وغيرهم ، فمن القتاتل قال « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص

في القتل الحر بالحر والعبد بالعبد ، والأثني بالأثني » (البقرة : ١٧٨) .
وعن السارق والسارقة قال « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء
بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم » (سورة المائدة : آية ٣٨) وعن
الزاني والزانية قال « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
ولا تأخذكم بهما رافة في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد
عذابهما طائفة من المؤمنين » (سورة النور : آية ٢) .

كما وضع القرآن منها للعبادات الاسلامية كالصلاة والزكاة والصوم
والحج وغيرها يؤكد ذلك قوله :

« قد افلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون ، والذين هم عن
اللعو معرضون ، والذين هم للزكاة فاعلون » (الايات ١ - ٤) .

« والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا » (سورة آل
عمران : آية ٩٧) .

« يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم
لعلكم تتقون » (سورة البقرة : آية ١٨٣) .

— نهج القرآن الكريم نهجا خاصا في تكوين اتجاهات جماهير المسلمين نحو
غير المسلمين سواء اكانوا نصارى أم يهودا أم مشركين أم ملاحدة ، أم
وجوديين أم صائبة . ولن يتسع المجال هنا لذكر الآيات القرآنية التي
تحدد المنهج الاسلامي للسلوك مع غير المسلمين ، ولكن القرآن الكريم
حدد موقف الاسلام من الأديان التي سبقته بقوله تعالى : « قولوا آمنا
بالله وما أنزل إلينا وما أنزل الى ابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب
والأسباط ، وما أوتى موسى وعيسى ، وما أوتى النبيون من ربهم
لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون » (سورة البقرة : آية ١٣٦) .

ورسم السلوك الاسلامي مخاطبة أهل الكتاب من خلال قوله عز

وجل : « لا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتي هي احسن الا الذين ظلموا منهم »
 وقولوا آمنا بالذى انزل الينا وانزل اليكم والاهنا والاهكم واحد ونحن له
 مسلمون » (سورة العنكبوت : آية ٦٤) وحسم القرآن الكريم علاقة
 المصاهرة بين المسلمين والمسلحات بالمشركون والمشركات فى قوله عز وجل
 « ولا ننكحوا المشركات حتى يؤمن ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم ،
 ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو اعجبكم
 أولئك يدعون الى النار ، والله يدعو الى الجنة والمغفرة باذنه ويبين آياته
 للناس لعلهم يتذكرون » (سورة البقرة : آية ٢٢١) . الا ان هذا لا يمنع
 المسلم من الوقوف الى جانب غير المسلم فى محنته « وان أحد من المشركين
 استجاركم فاجره حتى يسع كلام الله ثم ابلغه بأئنه ذلك بانهم قوم لا يعلمون »
 (سورة التوبة : آية ٦) .

— حض القرآن الكريم على ترسيخ قيم ومعانى معينة ينطلق من خلالها
 الراى العام المسلم فى معالجته لمختلف جوانب الحياة فهو الذى حض
 على الصدق ورغب فيه « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع
 الصائقين » وقال « وقل رب ادخلنى مدخل صدق وأخرجنى مخرج
 صدق واجعل لى من لدنك سلطانا نصيرا » (سورة الاسراء : آية ٨٠) .

كما حث المسلمين على تحقيق العدل ، وجعله قاعدة أساسية لنظام
 الحكم الإسلامى ، وهو قيمه من قيم الاسلام الكبرى . فلقد القرآن على
 اشاعتها بين الناس ولو كان بيننا وبينهم من البغضاء ما يملأ القلوب
 بالضيق والكراهية « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط
 ولا يجرمنكم شنآن قوم على الا تعدلوا ، اعدلوا هو اقرب انتوى »
 « واتقوا الله ان الله خبر بما تعملون » وقال « واذا قلتم فاعدلوا ، ولو
 كان ذا قربى ويمهد الله أولوا ذلك وصاكم به لعلكم تذكرون » (سورة
 الأنعام : آية ١٥٢) .

من أجل ذلك نجد القرآن يحارب نزعة الهوى والبغضاء والميل

الشخصية التي قد تخرّفه بالسلوك الانساني عن جادة الصواب والحق .

ووضع القرآن اطارا معيناً للسلوك الاسلامي في القتال ونزع الأسرى .
وضع اليتامى والأرامل والنساء واليتيم والوالدين والأبناء والرؤساء
والمرعوسين والأزواج والزوجات والمؤمنين والعصاة ، وأهل العلم والجهلاء
وغير ذلك من الفئات التي وضع لها القرآن الكريم معالم واضحة وكيفية
تكييفها اسلاميا خاصا ينسجم مع طبيعة هذا الدين .

ورغب القرآن الكريم في احترام المواثيق والوفاء بالعهود في وقتها دون
منقص أو مماطلة ليتم الفوز بهجة الله « بلى من أوفى بعهده وأتقى فإن الله
يحب المتقين » (سورة آل عمران : آية ٧٦) والذين هم لأماناتهم وعهدهم
راعون ، والذين هم على صلواتهم يحافظون أولئك هم الوارثون » (سورة
المؤمنون : آية ٨) .

في حين انذر وتوعّد الذين يتركون عهد الله الذي عاهدهم عليه من
آداء الحقوق والقيام بالتكليفات فانهم لا يجنون الا شيئا قليلا من أعراس
الدنيا مهما عظم في نظرهم ، ولا نصيب لهم في متاع الآخرة ، ويعرض
عنهم ربهم ، ولا ينظر اليهم يوم القيامة نظرة رحمة ، ولا يغفر لهم آثامهم
ولهم عذاب مؤلم مستمر الايلا . « ان الذين يشتركون بعهد الله وأيمانهم
شيئا قليلا أولئك لاخلاق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم يوم
القيامة ولا يذكهم ولهم عذاب اليم » (سورة آل عمران : آية ٧٧) . وقال
عز وجل « الذين يتقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به
أن يوصل ويفسدون في الأرض أولئك هم الخاسرون » (سورة البقرة :
آية ٢٧) .

من هذا العرض المجل نجد أن ما اشتمل عليه القرآن الكريم لسلوك
الجهامير المسلمة كقيلة بأن تطبع الرأي العام بطابع معين من خلال غرس
اتجاهات ومعاني مميزة لدى الجهامير المسلمة تجعل القرآن هو الرافد

الرئيسي لمعلوماته وإفكاره ، وإلغادر على تحديد موقفه وتشكيل نظرته
لخلف الشئون العامة والخاصة التي تكتنف حياته .

ثالثاً : العامل المؤثر في تكوين الاتجاهات العقلية :

يوجه القرآن الكريم العقل البشري ، وهو العضو الذي يميز
الانسان عن سائر الكائنات الأخرى ليزوده بما يجهل ، ويعلمه ما لم يعلم ،
ويشكله تشكيلا يتسق مع نهجه ومحتواه وتعاليمه ، فالقرآن هنا يسهم
بصورة لا يرقى اليه عامل آخر مهما بلغت قوة تأثيره في تشكيل فكر الأمة
المسلمة وفي مخاطبة الجماهير على اختلاف مشاربها .

يمدو القرآن الكريم المرء كي يفكر ويتدبر ويستخلص الحقيقة الخالدة
بما يدور حوله ، ولا يدخل هذا الدين الا على ما يصل اليه عقله السليم
وفكره الناضج ويرفض توارث العقيدة من الآباء والأجداد والقادة وغيرهم
دون بحث او تمحيض لأن في ذلك تعطيلاً للعقل عن أداء واجبه . بل أن
القرآن شدد النكير على الذين اهلوا عقولهم ، وبالح في تزيغ أولئك الذين
لم يحكموا عقولهم أو لم يطلقوها من قيود التقليد الأمي (٢٤) .

وفي ذلك يقول « أملا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها » (سورة
محمد آية رقم ٢٤) وقد كانت أول مسورة نزلت على رسول الله ﷺ
بمثابة نداء الى العقل للتمعن في خلق الانسان « اقرأ باسم ربك الذي خلق ،
خلق الانسان من علق » (مسورة العلق : آية رقم ١ - ٢) وما أكثر
الآيات القرآنية التي تطلب من الانسان أن يفكر ويتدبر ، ويطلق سراح
عقله ليستنبط ويعتبر من خلال النظر الى ما حوله من ظواهر طبيعية أو
حقائق علمية ، وما أكثر هذه الآيات التي توجه الى أولى العقول ، وأولى
الآليات ، وأولى البصيرة منها على سبيل المثال :

« نبشّر عباد ، الذين يستمعون القول فيستمعون أحسنه ، أولئك الذين
هداهم الله ، وأولئك هم أولو الألباب » (سورة الزمر : آية رقم ١٧ ، ١٨) .

« ان في خلق السموات والأرض ، واختلاف الليل والنهار ، والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس ، وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها ، وبث فيها من كل دابة ، وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض آيات لقوم يعقلون » (سورة البقرة : آية رقم ١٦٤) .

« وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا ، وما يذكر إلا أولو الألباب » (سورة آل عمران : آية ٧) .

« وإنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم ، ولعلمهم يتفكرون » (سورة النحل : آية ٤٤) .

وهكذا نرى أن القرآن الكريم قد خاطب العقل واعتمد على كثير من المسلمات في مناقشته للرأى العام ، وإنطلق من الجدل الذي يستنتج النتائج بعد ذكره للمقدمات الصادقة فيعرض أمام العقل نتائج ثابتة صادقة ، او هي نتائج ذات تأثير نفسي بالغ فهي لا تقف عند شككية القياس ، بل تجعل المجادل كلها وصل الى نتيجة ازداد ايمانا وتصديقا ، كما يعتمد القرآن على الجدل العقلي الذي يثمر ايمانا وطاعة من أجل الوصول بالعقل الى اقتناع كامل بالشئ الذي هو محل الجدل ، فيأتى بالأمر موضوع النقاش ويحلله الى منتهى اقسامه ويرد كل اقسامه ويرد كل قسم على حدة لينتهى أخيرا الى الرأى الحق (٢٥) .

والقرآن هو الذى اعطى علماء المسلمين الضؤ الكاشف الذى هداهم الى النظر في الطبيعة ، والبحث في الأرض « قل انظروا ماذا في السموات والأرض » (سورة يونس : آية ١٠١) وهو الذى مضى بهم حتى أنشأوا المنهج العلمى التجريبي الذى كشف آفاق المجهول ، فقدموا من خلاله اضافاته جديدة تقدمت بها الانسانية .

وهذا يوضح لنا ان القرآن الكريم يخاطب العقل ويحترمه ، ويجعل

دعوته في تناول قوى العقول لتكون جزءاً من الحياة التي يحياها الجهور المسلم ويدعوا المؤمنين به أن يقربوه وأن يأخذوا تعالىه عن بحث واقتناع ، ومن لم يقتنع بعد البحث وتقليب وجوه النظر فهو في حقل من قبول دين الإسلام ، كما أن الإسلام ليس في حاجة إليه .

وبناء على هذه الحقيقة فإن الله تعالى يقول على لسان نبيه « قل هذه سبيلي ادعوا الى الله على بصيرة انا ومن اتبعني وسبحان الله وما انا من المشركين » (سورة يوسف : آية ١٠٨)

وهكذا نرى ان دعوة القرآن الكريم أساسها البصيرة او العقل ، وهي حين تخاطب العقول فانها لا تريد من الناس قبول شيء دون برهان او دليل ذلك ان ما جاء في رسالة الاسلام التي يتضمنها القرآن الكريم يوافق العقلاء المجرد (٣٦) .

ان قبة المرء في القرآن ترتفع كلما ارتفعت اهتماماته العقلية ، وهو كتاب أجدر بعلماء العلوم الحديثة ان ينكبوا على دأسته وانعمل بنواحيه ذلك ان كل ما فيه يوافق آخر ما استطاع ان يصل اليه العقل البشرى حيث انه من اهم الأهداف الإصلاحية للقرآن تحرير العقل البشرى من رق التقليد والخرافات وتوجيهه نحو الحجج المنطقية من خلال التفكير الحر ، وقد حارب القرآن الوثنية لانها انحطاط بالعقل وعمى في البصيرة (٢٧) .

وأصبح القرآن بالتالى جديرا بقدرته على تشكيل الاتجاهات العقلية لجماهير الراى العام ، قادرا على تكوين آرائهم نحو كائنة ما يعترض حياتهم من وقائع وأحداث يقف الراى العام غير المسلم متحيرا امامها .

رابعا - يلعب الدور الفعال في البناء النفسى والروحى والجسمى :

لا يقتصر الدور الذى يقوم به القرآن الكريم على تشكيل عقل الجماعة المسلمة وتكوين فكرها ، ولكنه يسهم في شفاء نفوسها ، وتكليف وجدانها وطبائنة قلوبها « الذين آمنوا وتطمئن قلوبهم بذكر الله الا بذكر الله تطمئن

القلوب» (سورة الرعد : آية ٢٨) . بل الجاهل المسلمة تزداد إيماناً كلما سمعت ما حوته آيات القرآن « أنبا المؤمنون الذين اذا تكبر الله وجلت قلوبهم ، واذا نزلت عليهم آياته زادتهم إيماناً وعلى ربهم يتوكلون »

ويذهب القرآن الكريم في هذا الصدد الى مدى بعيد في تشكيل اتجاهات الرأي العام حيث يقوم باستئالة افئدة المسلمين وهوايتهم بما يتضمنه من اسلوب رائع ومعان سامية ، وحكم بالغة ، وبيان الهى ، وقبس ريانى ، وياخذ القرآن الكريم طريقه الى القلوب ، ويستولى على النفوس فيهدد كبريائها ويزيل جاحها ، ففتحت له القلوب واذعن له اهل الفصاحة والبيان ومحه الجبارة (٢٨) .

ويرى الشيخ محمود شلتوت أن القرآن الكريم أنزله الله دواء لأمراض القلوب وشفاء لما في الصدور ذلك أن أمراض القلوب أمراض معنوية وشفاؤها بأدوية معنوية والقرآن قد عالج مرض الجهل بالعلم ، ومرض الشبهة بالبرهان ، ومرض الشهوة بالحكمة (٣٩) .

والقرآن هو النور الكاشف لجميع الظلمات القلبية ، والمبدد لسائر الجهالات والمبين لسائر الحقائق والأسرار الكونية ، فيأخذ على عاتقه الشفاء التام لجميع الأمراض العقلية ، والنفسية ، والقلبية شفاء من الكفر والشرك والقلق والاضطراب والحيرة والخوف والكبر والحسد ، والكسل والمعجز ، والبخل والشح والظلم (٢٠) .

وقد ذكر القرآن في اثبات هذا الشفاء وتقريره قوله تعالى : « وننزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين » (سورة الاسراء : آية ٨٢) وقوله « ياايها الناس قد جاءكم موعظة من ربكم وشفاء لما في الصدور » (سورة يونس : آية ٥٧) وقوله « قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء » (سورة فصلت آية ٤٤) وقوله « ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين » (سورة التوبة : آية ١٤) .

ويرى القرآن في ذلك أن النفس المختلفة تثير الفوضى في احكم النظم

وتستطيع النفاذ منه الى أغراضها الدنيئة ، والنفس الدنيئة ترنع الفتوق في الأحوال المختلة ، ويفترق ميلها من داخلها فتحسن التصرف والسير وسط الأتواء والأعاصير (٣١) .

ويصل القرآن الكريم في العديد من آياته على تحقيق الهدوء النفسى للجماهير المسلمة ، وتحقيق السكينة والثقة في حكمة الله وعمله وتمريقه . فالله عادل رحيم لا يقضى بأثر إلا لسبب ولحكمة أو فائدة أو استحقاق عادل ، يقول تعالى « وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم ، وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم ، والله يعلم وأنتم لا تعلمون » (سورة البقرة : آية ٢١٦) فلا يفرح المسلم لكسب إثم ، ولا ييأس بسبب خسران أصابه . ويعين القرآن في تحقيق الراحة والهدوء النفسى للجماهير المسلمين حتى في مواجهة أقسى الظروف ونهاية المطاف في الحياة الدنيا وهو الموت فيقول تعالى في ذلك « ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها ان ذلك على الله يسير . لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم والله لا يحب كل مختال فخور » (سورة الحديد : آية ٢٢ ، ٢٣) . « قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا » (سورة التوبة : آية ٥١) .

والرأى العام المسلم مطالب بترك أهواء النفس الى وجه الحق ، ويكتف عن التلطف والحركة وراء الأغراض والمنصب والرياسات والمغانم ، ويسكن الى جنب الله وهل بعد الله مغنم ، ويمثل المسلمين هنا كلما تركوا شهوة من شهواتهم وجدوا لها عوضا حلوة في قلوبهم وراحة لنفوسهم ، ونورا في بصائرهم .

وكما اقتررب الجماهير المسلمة من القرآن الكريم كلما تشكلت اتجاهاتها وعبرت هذه الاتجاهات عن نفسها تعبيرا ينسجم مع ما ورد في ذلك الكتاب الذى حدد الدواء لكل داء في الفكر والنفس ولا يسهم القرآن فقط في البناء الذهنى والنفسى والروحى للجماهير المسلمة ولكنه يسهم أيضا في البناء

الجسمى لهذه الجماهير ، وقد تعرض القرآن الكريم..لسائل صحية هامة في الاعتناء بالصحة وسلامة الأجسام ، وقد كان لتوجيهاته في التحليل والتحريم في الامعال والاطعمة والأشربة ما ساعد المعرفة العلمية على الكشف عن بعض جوانب حكمتها ، وقد استخدم لفظ الشفاء في ستة مواضع في القرآن الكريم (٣٧) .

ولو تمعنا الزاوية الصحية للدين الاسلامى سنرى ان تعاليمه تهدف الى خلق مجتمع سليم البنية ، صحيح الجسم ، فهو يحرم اكل الميتة والدم ولحم الخنزير لما فيها من مؤثرات ضارة على صحة الناس ويحث على اكل الطيبات ويمنع الزنا لما له من مساوئ وشروء تؤثر على صحة المرأة والرجل في الوقت الذى يشجع فيه الزواج بهدف خلق علاقات طبيعية وصحيحة ، ويطالب باعتزال النساء في الحيض وعدم الاقتراب منهن حتى يطهرن . ويحرم الخمر لأنها تذهب بأعلى ما منح الخالق لعباده ، تذهب بعقله الذى يميزه عن سائر الكائنات ، وهو الذى يحث دائما على النظافة واعتبرها احدى شعب الايمان .

وقد كتب ابن القيم الجوزية من الفوائد البدنية للصوم على سبيل المثال فقال ان منافعه البدنية والقلبية والروحية تفوق الاحصاء ، وله تأثير عجيب في حفظ الصحة وانثابة الفضلات وحبس النفس من مؤذيلها (٣٢) .

وهكذا يهيىء القرآن الكريم المناخ المناسب لتشكيل اتجاهات جماهير مسلمة تتواءم في اتجاهاتها العقلية وصحتها النفسية وقدراتها الجسمية مع ما نضمنه هذا الكتاب من مبادئ وما اشتمل عليه من تعاليم .

خامسا : القوة المعجزة لكافة القدرات البشرية :

تبرز المكانة المقدسة والقيمة الكبيرة للقرآن الكريم في اعجازه لكل من حاول او يحاول التصدى لشيء مما ورد فيه .

والمعجزة هى خرق لنواميس الكون ، يعطيها الله سبحانه وتعالى لرسله

ليدل بها على منهجه ويثبت أقدابهم ، ويؤكد للناس أنهم رسله تؤيدهم
السماء وتنصرهم ، والسماء حين تؤيد وتصر ، تقب قوانين البشر عابزة
لا تستطيع أن تفعل شيئاً (٢٤) .

والقرآن هو معجزة دالة على صدق الرسول في دعوى الرسالة ،
والتبليغ عنه سبحانه ، وقد أمر الله رسوله أن يتحدى به القوم متحداهم
حتى ظهر عجزهم وتمت عليهم الحجة (٢٥) .

ذلك أن كل نبي قد جاء الى قومه بمعجزة من جنس ما نبغوا فيه ،
فقوم موسى نبغوا في السحر فجاء موسى عليه السلام بمعجزة السحر ،
وتحدى قومه ، فكان أول من آمن به هم السحرة « والقي السحر ساجدين ،
قالوا آمنا برب العالمين » رب موسى وهارون « (سورة الأعراف آية :
١٢٠ - ١٢٢) .

وجاء عيسى الى قومه وقد نبغوا في الطب فأبرأ الأكمة والأبرص وزاد
على ذلك بإحياء الموتى بإذن الله . فكان التحدى من جنس ما نبغ فيه قومه
كما اقتضت حكمة الله أن تكون معجزة محمد من جنس ما اشتهر العرب
بالنبوغ فيه .

ومحمد ﷺ جاء والعرب قوم بلاغة وفصاحة فجاء اليهم بمعجزة من
جنس ما نبغوا فيه ، وهو بلاغة القرآن التي تحدثهم وأعجزتهم (٢٦) .

وليس أدل على اعجاز القرآن من عجز العرب وهم ملوك الكلام عن
معارضته وبهذا العجز يثبت أنه ليس من كلام البشر ولا من صناعة المخلوقين ،
وليس وراء ذلك إلا الله (٢٧) .

وقد تحدى الله عز وجل أهل الكفر والنفلق أن كانوا في ريب من صدق
ما به فليدهم الحجة الظاهرة التي تبين لهم الحق ، مطالباً إياهم أن يأتوا
بسورة مماثلة من سور هذا القرآن في بلاغتها وأحكامها وعلومها وسائر
هاديتها وطالبهم أن ينادوا الذين يشهدون لهم ليستعينوا بهم فلن يجدوهم

ولن يستطيعوا الاثيان بسورة مبالغة لسور القرآن بحال من الاحوال لانه
ليس من طاقة المخلوقين (٢٨) .

وفى ذلك يقول عز من قائل « وان كنتم فى ريب مما انزلنا على عبدنا
فانوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله ان كنتم صادقين ،
ان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التى وقودها الناس والحجارة أعدت
للكافرين » (سورة البقرة : آية ٢٣ ، ٢٤) ويؤكد عز وجل هذا الامجاز
فى مواجهة الثقلين انفسهم وجنهم بقوله « قل لئن اجتمعت الانس والجن
على أن ياتوا ببطل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا .
(سورة الاسراء : آية ٨٨) .

ووجوه الامجاز القرآنى كثيرة تشهد أنه وحى الهى منها فصاحته فى
كل الواضع ، ووفرة بلاغته وسلامته من التناقض ، وغزارة معانيه واشتغاله
على أنبياء قبيية وما تضمنه من قصص (٢٩) .

واذا كانت سائر معجزات الأنبياء قد انقضت بانقضاء أوقاتها ولم يبق
الا خبرها فان القرآن الكريم ذا المعجزة الظاهرة لا تزال حجته قاهرة
ومعارضته ممتنعة كما كان عليه منذ أول نزوله وطوال أحقاب التاريخ
وتعاقب الأمم .

ذلك أن معجزة القرآن تختلف عن معجزات الرسل السابقين التى
خرقت قوانين الكون وتحدث وأثبتت أن الذى جاءت على يديه رسول صادق
جاء من عند الله ، الا انها معجزات كونية تقع مرة واحدة لا يؤمن بها الا من
يشاهدها ، ولن لم يرها تصبح عنده مجرد نبأ ان شاء صدقه وان شاء
لم يصدقه ، ولو لم ترد هذه المعجزات فى القرآن لكان من الممكن انكار
حدوثها أو الشك فى ذلك ، فهى لا تتكرر أبدا (٤٠) .

ولكن معطاء القرآن متجدد دائما ، ويختلف عطاؤه من جيل الى جيل ،
فهو لكل الأجيال ولكل الأمم ، فهو للبشر جميعا فى كل الأزمان وكل

الأمكان ولو افترغ القرآن عطاؤه الإعجازى ، وبالتالي تأثيره على الراى العام
المسلم ، فى قرن من القرون لاستقبل القرون الأخرى بلا عطاء ، وبذلك
ينضرب معينه ولكنه متجدد لا يجمد أبدا ثرى لا ينفذ أبدا (٤١) .

وتفسر سمة الخلود والاستمرارية التى تميز الإعجاز القرآنى من
معجزات الرسل السابقين بأن العقل البشرى بعد أن ترقى ، وترتب عليه
كثرة المعارف ، ثم دخول الشبهات على الأديان فان تأثير هذه المعجزات
قد ضعف على اتباع هذه الأديان أو بالأحرى ضعف الإيمان ، ولاحت أوكل
الإلحاد مما جعل الدين بحلجة الى دلائل وبراهين تثبت صحته تختلف من
الأدلة والبراهين السابقة . ففسر الإسلام على غير سمت الأديان التى
سبقته وسن نهجا جديدا فى البرهان على صحته ، وعلى التدليل سلى انه
من عند الله ليصير الكتاب المعجز للبشر بهويته وأسلوبه ومعانيه التى
تنهيز بخلودها وبقائها على مر الزمان ، فقد أنزل القرآن بعد أن ترقى
العقل الإنسانى ، فكان البرهان الذى أتى به يتفق مع هذا الرقى العقلى (٤٢) .

ومن هذا المنطلق جاء القرآن الكريم معجزة عقلية بيانية خالدة تخاطب
القلوب والعقول معا ، بعد أن كانت معجزات الرسل السابقين حسية
تعتمد على خوارق العادات من الدلائل المادية الملموسة مسيطرة للعقل
البشرى الذى كان لا يزال فى مرحلة الطفولة ، والطفل لا يؤمن الا بما تدركه
حواسه تمام الإدراك ، فلئلا تكون بردا وسلايا ، والعصا تنقلب ثعبانا ،
والجبل يرتفع فوق الرغوس ثم يغود الى مكانه والبحر ينفلق الى شقين
كل شق منهما كالطود العظيم ، وميسى يبرىء الأكبة والإبرص والأعمى ،
ويحىي الموتى باذن الله ، وهكذا كانت تتوالى المعجزات الحسية لتأييد
الرسالات بدلا من أن تتوالى الأدلة العقلية ، والبراهين المنطقية والشواهد
العلمية ، لأن الله اخبرها الى أن يبلغ العقل البشرى مرحلة النضج والكمال
فتعبط عليه رسالة الإسلام ، واتضعت حكته أن تكون المعجزة الكبرى
لمصاحب الرسالة هى القرآن الكريم تقوم على النظر العقلى ، والتدبر
الفكرى ، والاستدلال العلمى بهما اختلفت الصور ، وبهذا يتحقق للقرآن
اسباب الإعجاز (٤٣) .

ومن خلال هذا الفهم للقرآن الكريم ذلك الكتاب، المعجز الذي أنزله رب العالمين على خاتم رسله ، ونسخ بأحكامه سمائر الأحكام في الكتب السماوية السابقة فان الجمهور المسلم لا يملك الا الايمان بكل ما تنهّل عليه (٤٤) .

وتأسيسا على ذلك فان تأثير القرآن الكريم في تشكيل اتجاهات الراى العام الاسلامى ، وفي صنع فكر الجماهير المسلمة يصبح من القوة لدرجة لا يرتى معه أى عامل آخر الى مستواه فى تحقيق هذا الهدف ، ولا تملك الجماهير المسلمة الا الخضوع والتسليم والامتثال لكل ما ورد فيه بعد ان أكد الحق جل وعلا قدرته النافذة على تحقيق الخضوع للجلال التى لا عقل ولا قلب لها :

« لو أنزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعا متصدعا من خشية الله ، وتلك الأمثال نضربها للناس لعلهم يتفكرون » (سورة الحشر : آية ٢١) .

سادسا : تسليم الجمهور المسلم وقبوله عن رضى وطواعية بكل ما جاء به :
ان ما جاء به القرآن الكريم من عقيدة وشريعة ومعاملات ، كل ذلك بمثابة أوامر الهية من رب العالمين الى البشر جميعا ، هذه الأوامر المقدسة واجبة الاتباع ، وبالتالي فلا مجال للجدل والنقاش بشأنها ، او الاجتهاد حول ما احتوته هذه الأوامر طالما جاءت محددة المعالم واضحة التفاصيل لا لبس فيها ولا غموض « وما كان لمؤمن .ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم » (سورة الأحزاب : آية ٣٦) ونص القرآن على ان « من يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا » (سورة النساء : آية ٦٩) . ويقول « قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول فإن تولوا فإن الله لا يحب الكافرين » (سورة آل عمران : آية ٣٢) ويؤكد الحق سبحانه وتعالى على ضرورة العودة لله فى حالة وجود خلاف أو نزاع بين المسلمين بعضهم والبعض الآخر بقوله « فان تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا » (سورة النساء : آية ٥٩) .

وهذه الأوامر الإلهية الصريحة والواضحة تبغرس في العقل المسلم اتجاهات معينة وتكيف حياته ونظراته للأمر تكييفاً قرآنياً خاصاً ، وتجعله يقبل أوامر الله عن رضى وقناعة مما يهىء مناخاً خاصاً لتشكيل رأى عام بمسلم مميز نحو أى قضية تطرح أمامه ، وتوجهه فى كافة ميادين الحياة بالشكل الذى ينسجم مع روح القرآن وأهدافه ، ويجعل النهج القرآنى يمثل إطاراً يلتزم به الرأى العام المسلم فى حياته ، ومنه تنسب قواعده وتوضع شرائعه .

وهذا معناه أن القرآن الكريم له دور فعال ، حيث يترك أثراً عميقاً فى توجيه الرأى العام المسلم فى شتى ميادين الحياة الاجتماعية كانت أو اقتصادية أو سياسية امثالاً لقول الحق فى قرآنه « إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون » (سورة النور : آية ٥١) متجنبين مغبة عصيانتهم لأى مما أنزل الله « ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكاً ونحشره يوم القيامة أعمى . قال ربي لم حشرتنى أعمى وقد كنت بصيراً قال كذلك آتت آياتنا غفليتها وكذلك اليوم تنسى » (سورة طه : آية ١٢٦) .

وبناء على ذلك يصبح القرآن الكريم هو المنطلق الذى يكيف حياة المسلمين حاضريهم ومستقبلهم لا يخطون خطوة من حياتهم الا وفق ما رسمه لهم ، بل لا يملكون التصرف فى أمور حياتهم الخاصة والعامة بما يخالف هذا الدستور الشامل لحياتهم والا اعتبروا من العصاة « ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً » (سورة النساء : آية ١٤) .

وحين بين القرآن الكريم المبادئ الدستورية العليا للدولة الإسلامية فليس لا حد بعد ذلك — مهما بلغت قوته ، وسطوته أن يعدل من هذه المبادئ مهما تغيرت الظروف أو تطور الزمان فالمبادئ الدستورية التى نص عليها القرآن صالحة لكل زمان ولكل مكان (٤٥) .

وليس هذا قهراً لإرادتهم أو سلباً لحريتهم ، ولكنه تنظيم لاتجاهاتهم

وتشكيل لآرائهم لأنهم يؤمنون به طواعية وبلختيارهم الحر وإرادتهم الكاملة أمثالاً لقوله تعالى « تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ، ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين » (سورة النساء : آية ١٣ ، ١٤) .

سابعاً : الثقة المطلقة في مصدره ومحتوياته :

لا يشك الرأي العام المسلم في أن القرآن الكريم هو كتاب الله الذي لم تمسه يد السوء ، ولم تتمكن منه معاول الهدم ، ولم يعبث بالفاظه ومعانيه فحوا الأفراس الخبيثة ، ولم نفل منه قوى الشرك والاحاد . « ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين » (سورة البقرة : آية رقم ٢) .

وقد ثمد الله عز وجل بأن يحفظه حتى آخر الزمان « انا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » (سورة الحجر : آية رقم ٩) . قيس له رجالاً أمناء حفظوه في صدورهم فلم تقو يد الزمان ، ولا يد العدوان على أن تزيد فيه حرفاً ولا أن تنقص منه حرفاً ، بخلاف غيره من الكتب وخاصة التوراة التي ضاعت كلها في غزوة بختنصر البابلي لملكة بنى اسرائيل ، ولم يعثر عليها فيما بعد ، ثم ما أن جمعت والله أعلم بصحة ما جمع — حتى تسلط عليها عبدة المادة — فحرقوها وبخلوها حسب مصالحهم وأهوائهم . أما الانجيل ، فيكفي في الدلالة على عدم حفظه انه اليوم خمسة أنجيل بعد أن كان يوم نزوله أنجيلاً واحداً (٤٦) .

ولا يكاد يختلف اثنان من ذوى الفكر الناضج والعقل المستقيم والنظر الثاقب في أن القرآن الكريم ، الموجود بين أيدينا الآن ، هو نفسه كلام الله الذي أنزله قبل ألف وأربعمائة عام على آخر أنبيائه وخاتم رسله محمد بن عبد الله ﷺ . وطالما أن ما يضمه هذا الكتاب بين فثتيه من عقائد وعبادات ومعاملات هي الحق بعينه فانه ليس لأحد أن يجادل في مدى صحتها ، أو في قدرتها على معالجة كافة الأمور ، وبالتالي فان الرأي العام المسلم غير

مستعد أن يستمع إلى أية حجج أو براهين تبرر عدم صلاحية ما جاء به القرآن لمعالجة قضايا العصر أو تشكك في كتابته للتعامل مع بتغيرات الحياة المعاصرة بما اشتملت عليه من علوم وفنون وتكنولوجيا... الخ ذلك أن القرآن الكريم هو كلام الله الذي تفرّد بكل صفات الكمال والجلال .

وفي هذا يقول الشيخ محمد أبو زهرة أننا معشر المسلمين لا نعرف مصدرا صحيحا جديرا بالاعتقاد والثقة غير القرآن الكريم والحديث الشريف فهما المصدران المعتمدان للمسلم في هذا الصدد (٤٧) .

كيف يقبل الرأي العام المسلم قانونا وضعه بشر ويرفض تشريعا سنه الخالق ؟

إن الأثر الذي تتركه آيات الكتاب ترداد معنا وقوة في تشكيل اتجاهات الجماهير المسلمة لأن هذه الآيات من المسلمات التي لا تقبل جدلا في صحتها أو نقاشا في جدواها يؤكد ذلك قول الله تعالى « وأنه لكتاب عزيز ، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد » (سور فصلت : آية ٤١ ، ٤٢) ويصفه عز وجل بأنه « قرآنا عربيا غير ذى عوج لعليم يتقون » (سورة الزمر : آية ٢٨) .

ثامنا : سمو منزلة أهله :

كرم الله عز وجل أهل القرآن ، وميزهم على سائر الخلق ورفع منزلتهم ، كما بوأهم مكانة سامية ووعدهم بخير الدارين ، وفي ذلك تأكيد منه وترسيخ لنهج القرآن في تكوين اتجاهات الجاهات المسلمة .

فقال تعالى فيهم « أن الذين يطون كتاب الله وأقاموا الصلاة وأنفقوا مما رزقناهم سريا وعلانية يرجون تجارة لن تبور ، ليوفيهم أجورهم ويزيدهم من فضله أنه غفور شكور » (سورة فلطر : آية رقم ٢٩ ، ٣٠) .

كما أثنى رسول الاسلام ﷺ على حلقى القرآن ، ومستمنى القرآن ،

والعاملين بالقرآن ، ومعلمي القرآن ، وقارئ القرآن ، وتحسين الصوت بالقرآن والتفنى به .

وفي هذا حفز للجمهور المسلم الذي يحب رسول الله ان يجعل القرآن منهج حياته واطار سلوكه ورافد فكره ، ومصدر اتجاهه ، وينطلقا رئيسية لتكوين آرائه .

ومن أقوال رسول الله في فضل أهل القرآن الكريم « خيركم من تعلم القرآن وعلمه » وقال أيضا « ان الله يرفع بهذا الكتاب أقواما ويضع به آخرين » . وحث جماهير المسلمين على قراءة القرآن والتفنى به فقال صلوات الله وسلامه عليه « اقرءوا القرآن فانه يأتي يوم القيامة شفيعا لأصحابه » . وقال أيضا « من لم يتقن بالقرآن فليس منا » (٤٨) .

ورفع منزلة قارئ القرآن مع الذين ينفقون في سبيل الله وجعلهم أهلا للحسد على ما كرمهم الله به فيقول ﷺ « لا تحاسدوا الا في اثنين ، رجل آتاه القرآن فهو يطؤه آتاء الليل والنهار يقول لو أوتيت مثل ما أوتي هذا لفعلت كما يفعل ، ورجل آتاه الله مالا ينفقه في حقه فيقرأ لو أوتيت مثل ما أوتي لفعلت كما يفعل » (٤٩) .

وأوصى الرسول ﷺ بالتمسك بكتاب الله وتقرير آياته واحلال حلاله وتحريم حرامه والانتقياد لأوامره والانزجار بزواجره والاعتبار بأهله والاعتناظ بقصصه والعمل بأحكامه والوقوف عند حدوده والنصيحة له بكل معانيها والدعوة على بصيرة وفي ذلك يقول ﷺ « خذوا بكتاب الله وتمسكوا به » (٥٠) .

وفي أقواله أيضا ﷺ (٥١) « ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم الا نزلت عليهم السكينة وغشيتهم الرحمة وحفتهم الملائكة وذكرهم الله فيمن عنده » ويقول « مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن مثل الأرنجة ريحها طيب وطعمها طيب ، ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن مثل الثمرة لا ريح لها وطعمها حلو ، ومثل المنافق الذي يقرأ القرآن مثل

الريحانة ريحها طيب وطعمها مر (٥٢) . ويقول ﷺ « الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة » ، والذي يقرأ القرآن ينتفع فيه ، هو عليه شئناق له اجراف (٥٣) .

ويقول صلوات الله وسلامه عليه مرغبا في القرآن (٥٤) .
« من استمع الى آية من كتاب الله كتبت له حسنة مضاعفة ، ومن تلاها كتبت له نورا يوم القيامة » .

« عليك بتلاوة القرآن فانه نور لك في الأرض ونخر لك في السماء » .
« اهل القرآن هم اهل الله وخاصته » .
« من قرأ القرآن فاستظهره فاحل حلاله وحرم حرامه ادخله نله به الجنة وشفعه في عشرة من اعله كلهم قد وجبت لهم النار » .

وترهيا من ترك القرآن ونسيانه قال ﷺ (٥٥) :
« ان الذي ليس في جوفه شيء من القرآن كالبيت الخرب » ..
« ان اصفر البيوت بيت ايس فيه شيء من كتاب الله » .

وتترك احاديث الرسول آثارا بعيدة المدى على الراى العام المسلم وتلعب دورا كبيرا في ترسيخ اتجاهات معينة في اذهان الجماهير لا سيما وقد امر الله المسلمين بأن يطيعوا الرسول في كل ما اتى به « وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا » (سورة الحشر آية : ٧) .

تاسعا : الموسوعة الشاملة لكل التساؤلات والمسائل الجلية :
رد القرآن الكريم على تساؤلات الراى العام حول مختلف المسائل التي تمن له ولا يجد لها جوابا شلنيا فكان يرد على مختلف التساؤلات التي يثيرها الناس (٥٦) :

— يسألونك عن الاهلة قل هي موافيت للناس والحج (سورة البقرة : آية ١٨٩) .

— يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير (سورة البقرة : آية ٢١٧) .

— يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما اثم كبير ومنافع للناس واللهما اكبر من نفعهما (سورة البقرة : آية ٢١٩) .

— ويسألونك ماذا ينفعون قل العفو كذلك يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون (سورة البقرة : آية ٢١٩) .

— ويسألونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير وان تخالطوهم فآخوانكم (سورة البقرة : آية ٢٢٠) .

— ويسألونك عن المحيض قل هو اذى فاعتزلوا النساء في المحيض (سورة البقرة : آية ٢٢٢) .

— ويسألونك ماذا احل لهم ، قل احل لكم الطيبات (سورة المائدة : آية ٤) .

— يسألونك عن الساعة ايان مرساها ، قل انما علمها عند ربى (سورة الاعراف ، آية ١٨٧) .

— يسألونك من الانفال قل الانفال لله والرسول (سورة الانفال : آية ٨) .

— يسألونك عن الروح ، قل الروح من امر ربى (سورة الاسراء : آية ٨٥) .

— ويسألونك من الجبال قل ينسفها ربى نسفا (سورة طه : آية ١٠٥) .

— ويسألونك عن ذى القرنين قل سائلو عليكم منه ذكرا (سورة الكهف : آية ٨٣) .

وفي اجابة القرآن على هذه التساؤلات ردود شافية تزود الراى العام بمعلومات يصعب عليه الحصول عليها من اى مصدر آخر . ويعمل افكاره ويشكل لديه اتجاهات عقلية معينة نحو الموضوعات التى تناولها .

ولن نستطيع هنا أن نحصى ما تنفسه القرآن الكريم من الهداث وقضايا وقوانين ووصايا وتوجيهات وشرائع ، وكيف لمداد القلم أن يتمكن من ذلك وقد عجز البحر عنه . « قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفذ كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا » سورة الكهف : آية ١٠٦ . »

وبناء على ذلك فإن جواهر المسلمين ستجد في القرآن الكريم ردودا وإغية لكل ما يعن لها من تساؤلات ، وما يثار بشأنها من قضايا لتستخلص فيه مواقفها نحو هذه التساؤلات وتلك القضايا التي تفرضها متطلبات حياتهم . فإذا كان يبحث في موضوع الجهاد فسيجد من آيات القرآن الكريم ما تعرضت له ، وحددت أصوله وإذا ثارت قضية سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو علمية فإن الرأي العام سيجد ما يسعفه بشأن هذه القضايا من آيات الكتاب ما عالجتها وتعرضت لها بشكل مباشر أو غير مباشر .

عاشرا : المصدر الرئيسي لتراث الأمة وحضارتها ولغتها :

والقرآن الكريم هو الذي حفظ لغة العرب فحافظ بدوره على تراثهم الحضاري والثقافي والعلمي والفني ، وغدا على كل من يود أن يصحح معلومة لديه أن يعود إلى أصلها اللغوي في القرآن الكريم ، ويؤكد علماء الاتصال على الدور الحيوي الذي تلعبه اللغة في حياة البشر ، وفي اتصالهم بعضهم ببعض وفي ادراكهم لمعاني الأشياء المحيطة بهم .

وتؤثر اللغة تأثيرا كبيرا على الإدراك فنتفكرنا وأدراكنا وجودنا كله متصل بشكل مباشر بمعاداة اللغة التي نستخدمها . فاللغة تهي علينا الطريقة التي نرى بها العالم ونفسر بمقتضاها تجاربنا ، فكل فرد يدرك الأمور التي دريته لفته على البحث عنها في تجاربه ، واللغة لا تعيد فقط تقديم التجربة ، بل إنها تشكل التجربة . معنى هذا أن بناء لغة الفرد سيحدد كيف سيقوم هذا الفرد بإدراك الواقع ، فتصورنا للعالم متصل بشكل عضوي بلغتنا وبالصفات التي نستخدمها في تصنيف مذكراتنا ، وما نقوله لأنفسنا عما ندركه يخضع بشكل مباشر لميطرة عادات استخدامنا للغة (٥٧) .

« ولغة القرآن بضعة خاصة تطغى دوراً كبيراً في تشكيل فكر الجاهل
 المسلمة الناطقة بالعربية لما تتميز به من الثام الكلية والفصاحة والبلاغة
 الخارقة ، فهو كتاب حكمت آياته ونصحت كلماته ، وبهرت بلاغته العقول ،
 وظهرت فصاحته ، وظهر اعجازه ، وحوت كل البيان جوامعه وبدائعه ويكى
 ما قاله فيه الوليد بن المغيرة لحد اعداء الله ورسوله معتقفاً « والله ان له
 لحلاوة وان عليه لطلاوة وان اسفله لمغنى وان اعلاه لمهر ، ما يقول هذا
 بشر » ويقول فيه اكثر ائمة السنة « انه جمع في قوة جزالته ، وصناعة
 الفاظه ، وحسن نظمه ، وبديع تأليفه واسلوبه ، ما لا يصح ان يكون
 في مقدور البشر ، وانه من باب الخوارق الممتعة عن اقدار الخلق عليها » (٥٨) .

ولهذا جاءت لغة القرآن عاملاً هاماً اضاف الى قوته المؤثرة في تشكيل
 اتجاهات الراى العام . ولا شك ان هذا التأثير يزداد فعاله كلما ازداد
 الاقتراب من العربية والفهم لأصولها والادراك لابعادها ويضهل هذا
 التأثير كلما زاد بعد الجاهل عن هذه اللغة ويقل هذا التأثير حتى يكاد ينعدم
 لدى غير الناطقين بها .

حادى عشر : القدرات الاعلامية التى يختص بها :

يتميز القرآن الكريم بشمات اعلامية تمنحه قدرة هائلة على التأثير في
 الراى العام تجعل ثوره في تكوين اتجاهات الجاهل ابرز من الدور الذى
 يؤديه أي عامل آخر من أهم هذه السمات :

١ - يتميز القرآن الكريم بالبساطة والوضوح في عرض الحقائق التى
 احتواها والبعيد عن الغموض فيما يعرضه من تعاليم او يعالجه من قضايا
 او يحكيه من قصص واثباء . ومنهج القرآن الكريم في هذا الصدد هو
 مخاطبة الناس على قدر عقولهم فعلى الوقت الذى يجد فيه العالم المثقف
 بغيته في البحث والمزس واستخلاص الحقائق واشتباط الأحكام واستقراء
 ما وراء كل آية وكل كلمة ، فان الرجل البسيط بل والأبى يستطيع فهم
 المعنى الضمنى لما تحويه معانى القرآن أى ان قراء ومستمعى القرآن

الكريم ، على كافة مستوياتهم الثقافية والذهنية والتعليمية يستطيعون فهم ومتابعة ما تعنيه آيات الكتاب بقدر ما لديهم من طاقات فكرية ويمكنون من استيعاب أبعاد الموضوعات التي تناولها هذه الآيات فلا تضارب بين آية وأخرى ولا تناقض بين موضوع وآخر أو بينه وبين نفسه في مواقع مختلفة ولا لبس في ادراك معنى من المعاني ولكن الهدف واضح ، والمعنى مائل في الأذهان والعرض سهل مبسط « ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مذكر » (سورة القمر : آية ٣٢) .

يقول المشرقى خوزي في كتابه « نظرات في تاريخ الإسلام » ان الانتشار السريع للإسلام يرجع الى سهولة هذا الدين وبسره وخلوه مما هو موجود في الديانات الأخرى من المتناقضات والفواض ، كمل مسلم يستطيع ان يعرف اصول الإسلام في بضعة كلمات سهلة (٥٩) . ويهتم هذا بمسورة جلية في آيات القرآن الكريم .

وهذا المنهج القرآني أقدر على جذب انتباه الجماهير والوصول إلى عقولهم ووجدانهم دون صعوبة مما يجعله أقدر على تكوين اتجاهات الرأي العام ، لا سيما اذا ادركنا أن رغبة الجمهور شديدة في الوقوف على تبريرات مفهومة وبسيطة ونهائية للقضايا والمسائل العالمة التي تثار في المجتمع ، وهذا يفسر السبب الذي يجعل الناس مستعدين لتقبل التبسيط الذي يقدم إليهم لا سيما عندما يأتي هذا التفسير المبسط من مصدر موثوق به (٦٠) .

لقد أراد الله عز وجل ان ييسر الأمور على الناس « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » (سورة آل عمران : آية ١٢٨) فجاء قرآنا بياناً واضحاً للرأي العام حتى يتمكن الجماهير من فهمه واستيعابه والعمل به « هذا بيان للناس وهدى وموعظة للنجدين » (سورة آل عمران : آية ١٢٨) . وقد سار الحق تبارك وتعالى على هذا النهج مع سائر الرسل فكان يبعث في كل لغة رسلاً منهم ليقدر على فهمهم وأفهامهم من خلال معاشته

لهم « وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم » (سورة ابراهيم : آية ١) ويقول جل شانه « ولقد أرسلنا نوحا الى قومه انى لكم نذير مبين ان لا تعبدوا الا الله » (سورة هود : آية ٢٥) ويقول فى شأن صالح وشعيب « والى ثود اخاهم صالحا » (سورة هود : آية ٦١) والى مدين اخاهم شعيبا « (سورة هود : آية ٨٤) . « والى عاد اخاهم هودا » (سورة هود : آية ٥٠) .

وثانى هذه الرسالة القرآنية سهلة التناول والفهم لأنها تعالج أمور الدنيا التى يحياها الناس ، وتنظم شئونهم وواقع حياتهم ولا تقتصر على الغيبيات وتطلق سراح عقولهم ليتأملوا حولهم ويستخلصوا الحقيقة البسيطة الميسرة « وآية لهم الأرض الميتة احييناها وأخرجنا منها حيا فمنه ياكلون ، وجعلنا فيها جنات من نخيل واعناب وفجرنا فيها من العيون لياكلوا من ثمره وما علمته ايديهم افلا يشكرون سبحان الذى خلق الأزواج كلها مما تنبت الأرض ومن انفسهم وما لا يعلمون ، وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فاذا هم مظلمون ، والشمس تجرى لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم ، والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم ، لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وكل فى فلك يسبحون » (سورة يس الآيات : ٣٣ - ٤٠) .

وطالما كانت رسالة القرآن بطبيعتها رسالة ميسرة سهلة الفهم والتناول فإن قدرتها على التأثير لا بد وأن تكون ضخمة اذا أضفنا اليها ما تتجذع به من قداسة وتقدير خاص لدى الرأى العام المسلم .

٢ - أسلوب التكرار المرغوب :

يتبىز الأسلوب القرآنى بالتكرار فى عرض الفكرة بعبارات مختلفة على الرغم من أن أصل المعنى واحد كالذى يكون فى بعض قصصه والهدف هنا هو بسط الموعظة وتثبيت الحجة وكذلك تحقيق الزجر والوعيد كما يهدف

كذلك في بعض عباراته الى بيان النعمة وترديد المنة والتذكير بالنعمة واقتضاء شكره .

والحقيقة ان أسلوب التكرار في مخاطبة الجماهير هو احد الأساليب الشائعة التي يستخدمها الاعلام في كل زمان ومكان وخاصة حين نتجه الى مخاطبة العواطف واثارة المشاعر. بهدف تثبيت مفاهيم وإنكار معينة وقد وصف جويلز هذا الأسلوب الدعائي قائلا ان سر الدعاية الفعالة يكمن لا في اذاعة بيانات تتناول آلاف الأشياء ولكن في التركيز على بضع حقائق فقط ، وتوجيه أذان الناس وابصارهم اليهما مرارا وتكرارا (١١) .

ويرى عدد كبير من علماء الاتصال بان تكرار الرسالة من العوامل التي تساعد على الاقتناع ، وينعكس هذا الرأي في الحملات الاعلانية التي تعيد الى تكرار الرسالة الاعلانية ، ويتفق هذا الرأي بشكل عام مع رأى بعض علماء النفس ، ويقوم التكرار المرغوب بتذكير المستمع او القارئ باستمرار بالهدف الذي ترمى اليه الرسالة ويثير في نفس الوقت احتياجاته ورغباته ، وتؤكد الأبحاث بشكل عام أن التكرار بتنويع يساهم في حرض الجمهور على الاقبال على عمل ما او شراء شيء بعينه . وقد وجد لازرسفيلد وجوديه أن تنويع الاستمالات قادر على تحقيق النجاح بشكل خاص في الحملات الاعلامية (١٢) .

وفي القرآن الكريم يتبين للباحث في مضمونه أن ترديد الكلام حول معنى واحد في آيات مختلفة تشابه لفظا ومعنى وفصاحة وبلاغة ، سر من أسرار القرآن وضرب من ضروب القدرة الكلامية اختص بها هذا الكتاب حيث تبلغ المقاصد التي سبق لها الكلام قمم الرفعة والسمو ، الأمر الذي لمظه يستطيع التكرار . وقد كرر بعض معاني آياته في موضع على طريقة الانطاب ، وفي آخر على طريقة الإيجاز ليتجلى اعجازه وتظهر فصاحته ورسالة لفظه . والتكرار أيضا من أفضل سبل الاقتناع ، وأقوى الوسائل لتركيز الرأي والمقيدة في النفس البشرية ، ولهذا نرى في عصرنا الحاضر

أصحاب الدعيات يعمدون إلى التكرار في دعياتهم مع التنوع في عباراتها للوصول إلى هدفهم (١٣) .

ولهذا أكد رسول الله ﷺ المسلمين على منصر التكرار في قراءة القرآن واعتبرها من أشرف الوسائل وخير ما يطلب به القرب من الله تعالى إذ قراءة الحرف منه بعشرة حسنات ، كما أن مجالس قراءته ومدارسته تنزل عليها السكينة ، وتحفها الملائكة وتخشاها الرحمة ، كما أن تعليمه وتعلمه للناس يكسب صاحبة خيرة يفوق بها سواه من سائر المؤمنين . . كما يجعله في معية الكرام البررة (١٤) وفي ذلك يقول رسول الله ﷺ « من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة ، لا أقول الم حرف ، ولكن ألف حرف ولام حرف ، وميم حرف » (١٥) .

وهكذا يتضح لنا أن الله تعالى أراد بتكرار الفاظ معانى القرآن الكريم ترسيخ الأفكار التى تتضمنها آياته وبالقلى تكوين اتجاهات الجماهير نحو الأفكار ، وهكذا تسهم هذه الطريقة القرآنية فى تشكيل الرأى العام اسئها فعالا .

٣ - الترغيب والترهيب :

تهج القرآن منهج الترغيب والترهيب لاثبت قيم وغرس معانى معينة فى اذهان الجماهير ، واقتلاع مفاهيم أخرى من اذهانهم والترغيب يقصد به كل ما يشوق الناس الى الاستجابة أما الترهب فيقصد به كل ما يخيف الجماهير من غضب الله اذا لم يستجيبوا للحقائق التى جاء بها القرآن ، او عدم الثبات على المبدأ .

ويهدف القرآن الكريم من وراء استخدام هذا الأسلوب الى تحبيب الناس فى طاعة الله وتنفيذ أوامره بعد ان انعم عليهم بالعديد من النعم ليردها لهم فى الدنيا والآخرة . والتحذير من فقدان هذه النعم ومن انتقام الله اذا امتنعوا عن الاستجابة لأوامر الله ، لأن نتيجة ذلك زوال هذه النعم وحلول غضب الله .

ويتأتى استخدام القرآن الكريم لأسلوب الترغيب والترهيب انطلاقاً من تشبث الإنسان بالحياة ومغرياتها ، فهو يعيش في هذه الدنيا ويتعرض لما بها من أغراءات ، وقد تجرّه هذه الأغراءات الى التعلق بها ونسيان الآخرة ، وقد يدفعه هذا الى سلوك الطريق غير المستقيم من فرط ما يلمسه باستنزاف من عناصر الجذب والأغراء فيصبح من الضروري إيجاد وسيلة لأحداث توازن بين متطلبات الإنسان في الحياة الدنيا بما يجعلها لا تطفئ على الحقيقة الخالدة وهى الموت والبعث والحساب على عمله في الحياة الآخرة ذات النعيم المقيم . وهذا يجعل أى عامل لا يؤثر الدنيا على الآخرة إذا استوعب هذه الحقائق وأدرك معانيها ، وقد وضع القرآن أمام الناس ونصب أمينهم ناتج عملهم خير وشره (١٦) .

وما أكثر الآيات القرآنية التى نهجت أسلوب الترغيب والترهيب لاتساع الرأى العام والتأثير فيه . فمنها على سبيل المثال :

« ان الله يدخل الذين آمنوا وعملوا الصالحات جنات تجري من تحتها الأنهار والذين كفروا يتمتعون ويكفون كما تاكل الأنعام والنار مثوى لهم » (سورة محمد : آية ١٢) .

« ومن يتق الله يجعل له من أمره يسرا » (سورة الطلاق : آية ٤) .
« والذين كفروا وكذبوا بآياتنا ، أولئك أصحاب النار خالدين فيها وبئس المصير » (سورة التعين : آية ١٠) .

« ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا ، يكفر عنه سيئاته ويدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا ذلك الفوز العظيم » (سورة التغابن : آية ٩) .

وهكذا نرى أن الترغيب في الشيء من خلال آيات الكتاب ، والترهيب من الإقدام على عمل لا يرضى عنه الله يعتبر من أبرز الأساليب الإعلامية التى استخدمها القرآن الكريم للتأثير على الرأى العام وتشكيل اتجاهاته .

٤ - الالتزام بالجدالة الحسنة والكلمة الهادئة :

التزم القرآن بالسباحة ولين الحديث في مخاطبة الراى العام وهو أسلوب الحكمة والموعظة الحسنة والبعد عن الغلظة والعنف لاقناع الجماهير وزرع الاتجاهات الإسلامية في نفوسهم ، واعتمد على الحجج القوية والبراهين السليمة يؤكد ذلك قول الحق جل وعلا « ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن » (سورة النحل : آية ١٢٥) .

وهو لهذا طلب من رسوله أن يسلك الطريق الذى يناسب كل واحد منهم فيدعو الخاصة نوى المدارك العالية بالقول الحكيم المناسب لقولهم ، ويدعو العوام بما يناسبهم في إبراز المواقف ، وضرب الأمثال التى توجههم الى الحق وترشددهم من اقرب طريق يتلاءم مع افهامهم ، ويحار أصحاب الملل السابقة من اهل الكتب بالمنطق والقول اللين والجدالة الحسنة التى لا يشوبها عنف حتى يمكن اقناعهم واستمالتهم (١٧) .

والقرآن الكريم في هذا يعلم الجماهير المسلمة أن حرية الراى اذا كانت حقا من الحقوق الإنسانية فان التعبير عن هذا الراى يجب أن يأخذ الشكل الذى ينسجم مع رسالة القرآن حتى لا يأخذ التعبير عن الراى شكلا موضوعيا أو عنيفا أو هجيا ، وتطاولا وخروجاً به عن المغزى المقصود الى اشكال وقوالب يرفضها الاسلام ويباهاها منهج القرآن (١٨) .

ذلك أن الاسلام منذ ظهوره هو دين دعوة وقناعة ، وقد نهى القرآن عن الاكراه في الدين ، وقد كانت حياة النبى محمد ﷺ الذى تخلق بأخلاق القرآن تمثل هذه التعاليم تمثيلا صادقا ، وقد كان الرسول نفسه يقوم على رأس طبقات منعاقبة من الدعاة المسلمين وهنا ينبغى أن تلبس روح الدعوة الإسلامية في تلك الأعمال الوفيعة الهادئة التى قام بها الدعاة والتجار وغيرهم الذين حملوا عقيدتهم الى كل صقع في الأرض (١٩) .

وقد حذر القرآن في العديد من آياته من استخدام العنف لنشر العقيدة

الاسلامية وحض على الاعتقاد على الكلية الهادئة ، والحجج المنطقية مستنكرا
اكراه أحد على اعتناق دين الاسلام دون قناعة ورضى أساسهما الاختيار
السليم والارادة الحرة ومن آياته في هذا الصدد قوله تعالى .

« لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي » (سورة البقرة : آية ٢٥٦)
« ولو شاء ربك لآمن من في الأرض جميعا ، أفأنت تكره الناس حتى
يكونوا مؤمنين » (سورة يونس : آية ٩٩) .

« فذكر إنما أنت مذكر ، لست عليهم بمسيطر » (سورة الغاشية :
آية ٢١) .

« فيما رحمة من الله لنت لهم ، ولو كنت فظا غليظ القلب لاتفضوا بن
حولك » (سورة آل عمران : آية ١٥٩) .

٥. — التوقيت الزمني الملائم :

إذا استعرضنا القرآن الكريم سنجد أن الكثير من آياته كانت تتحرى
واتعة معينة تحدث في وقت معين فنزل الآية على رسول الله ﷺ في هذا
الوقت بالذات فتجلى الحقيقة حول هذه الحادثة فتؤدي هذه الآية دورا مؤثرا
على الرأي العام في ذلك الوقت وحيث أنه يتكون حول قضية معينة في وقت
بمعينه ، فإذا لم يتم توجيه هذه الرسالة في ذلك الوقت فإن الأثر سيكون ضعيفا
في أغلب الأحيان وبالتالي فإن الهدف لن يتحقق بالصورة المأمولة . ونستطيع
أن ندرك هذه الحقيقة إذا أدركنا حركة الرأي العام وأمعنا النظر في مفهومه
الذي يركز على عنصر الوقت فهو « مجموعة من الأفكار والمعتقدات التي
تكونها الشعوب عادة في مسألة معينة وفترة معينة » (٧٠) .

وقد كان القرآن الكريم ينزل موقوتا بتوقيت الأحداث ، وما أكرر الآيات
التي نزلت على النبي في أوقات بعينها ، ومناسبات معينة لتحقيق هدف
بعينه في ظرف يلائم هذا الوقت بالذات مثل حادثة الرجل الأعمى الذي جاء
النبي يطلب منه أن يعلمه ما علمه الله فاعرض عنه الرسول كي يتفرغ لهداية

مُسادة القوم آنذاك. فنزلت عليه هذه الآية تستنكر هذا الاغراض ، وتعاتبه على افعال هذا الرجل « عيسى وتولى ان جاءه الاعمى ، وما يدريك لعله يزكى او ينكر . فتفنعه الذكرى » (سورة عيسى آية ١ - ٤) . ويتضح لنا من هذه الآية ان الله سبحانه وتعالى يطلب من رسوله في هذا الوقت بالذات الذى حدثت فيه هذه الواقعة عدم افعال أحد بسبب فقره ، او وضعه الاجتماعى بين قومه ، فقد يكون هذا الرجل الاعمى احق وأولى بالهداية والموعظة من هؤلاء المعرضين .

كما نزلت الآية الكريمة في موقعة بدر تهدف الى رفع الروح المعنوية للمسلمين « يا ايها النبى حرض المؤمنين على القتال ، ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين ، وان يكن منكم مائة يغلبوا الفا من الذين كفروا » (سورة الأنفال : آية ٦٥) .

وهذا الموقف يختلف عن الموقف الذى حدثت فيه موقعة حنين وكان المسلمون قد كثر عددهم ، وزادت امكانياتهم في مواجهة عدوهم ، وانعكس ذلك عليهم ، فسيطر الغرور عليهم وقالوا أننا لن نغلب اليوم عن قلة متناسبين ان العبرة في النصر ليس بالكثرة او القلة ، ولكنها بقوة الايمان ، فاعطاهم الله درسا قاسيا وموقوتا ليؤكد لهم ان النصر في المعارك التى يخوضها جند الله ليس مرتبطا بكثرة العدد قدر ارتباطه بقوة الايمان بدليل ما اصابهم من نكوص ، وهربوا امام عدو كان اضعف منهم قوة وعددا فقال تعالى « لقد نسركم الله في مواطن كثيرة ، ويوم حنين اذ احببتكم كثرتم فلم تمنع منكم شيئا وضائق عليكم الأرض بما رحبت ثم وليتم مدبرين » (سورة التوبة : آية ٣٥) .

وهكذا نرى ان آيات القرآن الكريم نزلت نجوما على الحوادث لتعالجها في ابانها ، وتقرر الشكل الاسلامى لها ، ليكون ذلك عبرة للاجيال المتعاقبة من الجاهل المسلمة وتبنى على ضوئها اتجاهاتها وتكون آراءها ذلك ان الوقائع تتكرر ، والحوادث تعود ، والتاريخ يفرض نفسه مرة اخرى ،

سواء تم ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر والجمهور المسلم يعيش عليها
ويكون اتجاهاته بشأنها ويشكل آرائه نحوها .

مرحلة الدعوة القرآنية :

نهج القرآن الكريم النهج المرحلي في محاربة للرذيلة وللقضاء على
الأخلاق السيئة التي تاصلت في النفوس بحيث يصعب عليها تركها مرة
واحدة ، فإنه حينذاك لم يكن ليأخذ هذه النفوس بالعنف والمفاجأة ، بل
أنه يتلطف في السير بها على مراحل مترتبة متصاعدة حتى يصل بها إلى الغاية .

ولقد سلك القرآن مسلك التدرج في كثير من الأحكام رفقا بالعباد ،
وتيسيرا عليهم وثبينا للإيمان في قلوبهم ومن ذلك مسلكه في استئصال شائنة
الربا ففي المرحلة الأولى نزل قوله تعالى « وما آتيتم من ربا ليربو في أموال
الناس فلا يربو عند الله » ، وما آتيتم من زكاة تريدون وجهه الله فأولئك هم
المضعفون » (سورة الروم : آية ٣٩) ففي هذه الآية يتبين أن الربا لا خير
فيه ، وإما الزكاة فخير كلها ، ففي هذه الآية تلميح بخور حول الربا ، ولكنها
لم تذكر حكما ولم تشر إلى عقاب (٧١) .

وفي المرحلة الثانية نزلت آيات الربا على خطوات ثلاث هي :

أولا : نزل قوله تعالى « وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس
بالباطل واعتدنا للكافرين منهم عذابا أليما » (سورة النساء :
آية ١٦١) . ولازلنا مع كتاب الله في دور التلميح بخطورة الربا .
ولكن الله تعالى ذكر صراحه أنه نهى الأمم الماضية عن الربا فخالقوا
حكمه ، واستحقوا بذلك غضبه وعذابه الأليم ، وهكذا هيأت النفوس
المؤمنة كاملة لتطيق حكم الله في شأن الربا .

ثانيا : نزل قول الله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا
مضاعفة واقفوا الله لعلكم تفلحون » (سورة آل عمران : آية
١٣٠) . فجاءت هذه الآية تنهى من الربا نهيا حازما ، وتحذر المؤمنين

من جوائبه « واتقوا النار التي أعدت للكافرين- » (سورة آل عمران : آية ١٣١) .

ثالثا : نزل قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين » ، فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله ، وان تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون » وبهذه الآية رقم ٢٧٩ من سورة البقرة نصل الى الحلقة التي ختم بها التشريع في الربا .

وحين شرع القرآن الاقتلاع من عادة شرب الخمر نزلت الآيات الخاصة بذلك بموقوته توقيتا مرحليا تتناسب كل مرحلة مع الطرف الذي نزلت فيه .

لغى المرحلة الأولى نزل أولا قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون » (سورة النساء : آية ٤٣) .

وفي المرحلة الثانية نزل قوله تعالى « يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما اثم كبير ومنافع للناس واثمهما اكبر من نفعهما » (سورة البقرة : آية ٢١٩) .

ثم نزل ثالثا قوله تعالى « انما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه » (سورة المائدة : آية ٩٠) .

كما تدرج القرآن في محاربة الرق وغير ذلك من الرذائل فكان له دور فعال في التأثير على الرأي العام وفي تشكيل اتجاهاته بصورة سلسلة ميسرة غير منفرة للجهامير مما لو جاءت في صورة أوامر مباشرة بالاتسلاع عن عيبرات متصلة في النفوس متعايشة معها .

ثاني عشر : يضفى القرآن الكريم طابعه وتعاليمه وروحه على كل العوالم التي تسهم في تكوين الرأي العام المسلم ، فهو المصدر الرئيسي الذي تستقى منه كافة العوالم التي ذكرها الخبراء وراوا انهما

تؤثر بصورة أو بأخرى في تشكيل اتجاهات الجماهير المسلمة كالزعماء والساسة والمصلحون وقادة الرأي ومن على شاكلتهم . وكالاعلام والدعاية ، والتربية والتعليم ، وتراث الأمة الاسلامية الحضارى من عادات وتقاليد وآداب شائعة . كما يلقي القرآن الكريم بظلاله على المشكلات والأحداث اليومية التي تدور في الأمة الاسلامية ، وفي علاقات الشعوب الاسلامية مع الأوضاع الدولية القائمة التي تخص الجماهير المسلمة ، او يكون العالم الاسلامي طرفا فيها ، كما تنطلق الأوضاع القائمة في الأمم الاسلامية سواء اكلت أوضاعا سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية من منطلق قرائى ويكنى أن نعرف أن اجاع المسلمين قد انعدت على أن القرآن هو أساس الدين والشريعة في عقائده واحكامه وأخلاقه وذلك في كل زمان ومكان .

وسوف نقدم في دراسة قادمة عرضا تفصيليا لكل عامل من العوامل التي تلعب دورا حيويا في حركة الجماهير المسلمة وتكوين اتجاهاتها نحو متغيرات الحياة من حولها .

المراجع

- (١) إبراهيم امام العلاقات العامة والمجتمع . ط ٢ . القاهرة . مكتبة الانجلو المصرية . ١٩٦٨ من ٢٠٥ ٢٠٦ .
- (٢) عبد القادر حاتم : الاعلام والدعاية . القاهرة . مكتبة الانجلو المصرية . ١٩٧٨ من ١٢٨ .
- (٣) محيى الدين عبد العليم : الاعلام الاسلامى وتطبيقاته العملية . القاهرة . مكتبة الخانجي . ١٩٧٩ - من ١٢٢ .
- (٤) Macdougat, Curtis : Understanding public opinion. New York. The Macmillan company. 1952. p. 29.
- (٥) Leonard, Deeb : Public opinion and propaganda. Second edition. New York. Holt, Rinehart and Winston Inc. 1966 p. 49.
- (٦) أبو بكر الجزائري : منهج المسلم . القاهرة . مكتبة الدعوة الاسلامة . ١٩٦٤ من ٣١ .
- (٧) أحمد سويلم العمري : الراى العام والدعاية . القاهرة . الدار القومية للطباعة والنشر . د . د . ت من ١٩ .
- (٨) أحمد بدر : الراى العام . طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة : القاهرة . مكتبة غريبه د . د . د . ت من ١٧٤ .
- (٩) علي عجمو : الاسس العلمية للعلاقات العامة . ط ٢ . القاهرة . عالم الكتب . ١٩٧٨ . من ١٥٣ .

- (١٠) جيهان رشتي : الأسس العلمية لنظريات الاعلام — القاهرة .
دار الفكر العربى . ١٩٧٨ . ص ٩٦ ، ٩٧ .

(١١) Walter Lippman, Public opinion. New York, The free press 1965, p. 125,

- (١٢) أحمد محمد جمال : القصص الرمزية فى القرآن الكريم . ط ٢ .
١٩٧٩ . ص ٦ .

- (١٣) محمود شلتوت : الاسلام عقيدة وشريعة . ط ١٠ . بيروت .
دار الشروق . ١٩٨٠ . ص ٤٨٠ .

- (١٤) أبو بكر جابر الجزائري : المرجع السابق . ص ٣٢ .

- (١٥) أنور الجندى : نوايخ الفكر الاسلامى . بيروت . دار الرائد
العربى . ١٩٧٢ ص ٧ .

- (١٦) على سرور الزنكلونى : الدعوة والدعاة . القاهرة . مكتبة وهبة .
١٩٧٩ . ص ٢٤٢ .

- (١٧) آدم عبد الله الألوثرى : تاريخ الدعوة الاسلامية بين الأمس
واليوم . القاهرة . مكتبة وهبة . ١٩٧٩ . ص ٤٦ .

- (١٨) أحمد بهجت : قصص الأنبياء . ط ٢ . القاهرة . دار الشروق .
١٩٨٠ . ص ٢٢ .

- (١٩) المرجع السابق : ص ٢١ ، ٢٣ .

- (٢٠) على سرور الزنكلونى : المرجع السابق . ص ١٦٩ .

- (٢١) أحمد خلوش : الدعوة الاسلامية : القاهرة . دار الكتاب المصرى .
١٩٧٨ . ص ٢٨٢ ، ٣١٤ .

(٢٢) المرجع السابق . ص ٢٩٩ .

(٢٣) السيوطى ، جلال الدين عبد الرحمن : حسن المحاضرة في تاريخ
بحر والقاهرة . القاهرة مطبعة البابى الحلبي واولاده بمصر . د . ت ص ٩٨ .

(٢٤) عبد الله غوشه في محمد خلف الله : الثقافة الاسلاميه والحياه
المعاصره . القاهرة . مكتبة النهضة المصريه . ١٩٦٢ . ص ١٠١ ، ١٠٣ .

(٢٥) أحمد غلوش : المرجع السابق . ص ٤٠٤ .

(٢٦) أحمد أمين : التكامل في الاسلام . ط ٤ . ج ١ . النجف الأشرف
دار النعمان للطباعة والنشر د . ت . ص ٢٢ .

(٢٧) مصطفى أحمد الزرقاني محمد خلف الله ، المرجع السابق . ص ١٤١

(٢٨) عبد الله شحاته : الدعوه الاسلاميه والاعلام الديني : القاهرة .
الهيئة المصريه العامه للكتاب ١٩٧٨ . ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

(٢٩) محمود شلتوت : الفتاوى . ط ١ . بيروت . دار الشروق .
١٩٨٠ . ص ٢٠٩ .

(٣٠) أبو بكر جابر الجزائري : عقيدة المؤمن . القاهرة مكتبة الدعوه
الاسلاميه . د . ت ص ٢٠٤ ، ٢٠٦ .

(٣١) محمد الغزالي : خلق المسلم : ط ٦ . قطر . مكتبة قطر الوطنيه .
١٩٧٤ . ص ٢١ .

(٣٢) ابن القيم الجوزية : الطب النبوي . القاهرة . دار التراث .
١٩٧٨ . ص ١٨ .

(٣٣) المرجع السابق . ص ٣٨٩ .

(٣٤) محمد متولى الشعراوى : معجزة القرآن . القاهرة . دار أخبار
اليوم . د . د . ت . من ٧٠ . ١٠٠

(٣٥) محمود ثلثوت : الاسلام عقيدة وشريعة . المرجع السابق ..
ص ٤٧٧ .

(٣٦) محمد متولى الشعراوى : المرجع السابق . ص ٥ .

(٣٧) على سرور الزنكلونى : المرجع السابق .. ص ٢٠٠ .

(٣٨) المجلس الأعلى للشئون الاسلامية : المنتخب فى تفسير القرآن
الكريم . ط ٣ . القاهرة . ١٩٧٣ . ص ٧٠ .

(٣٩) عفيف عبد الفتاح طيارة : روح الدين الاسلامى . ط ١٦ .
بيروت . دار العلم للملايين . ١٩٧٧ . ص ٤٠ ، ٤٧ .

(٤٠) محمد متولى الشعراوى : المرجع السابق . ص ٨ .

(٤١) المرجع السابق . ص ٢٣ .

(٤٢) عفيف عبد الفتاح طيارة : المرجع السابق . ص ٢٩

(٤٣) عبد العزيز عبد المعطى عرفة : الإعجاز القرآنى . مجلة الزهراء ..
العدد الاول . يولية ١٩٧١ . القاهرة . دار الرسالة للطباعة والنشر ..
ص ٢٣٣ ، ٢٣٤ .

(٤٤) أبو بكر جابر الجزائري : منهاج المسلم . المرجع السابق . ص ٣١ ..

(٤٥) محمود حلمى : نظام الحكم الاسلامى مقارنا بالنظم المعاصرة ..
القاهرة . ط ٦ . ١٩٨١ . ص ١٢٢ .

(٤٦) أبو بكر الجزائري : عقيدة المؤمن . المرجع السابق . ص ٢٠٢ .

(٤٧) محمد أبو زهرة :. النصرانية القاهرة . دار إنشكر العربى ..
١٩٦٦ . ص ٤ .

(٤٨) أبو زكريا يحيى بن شرف النووي :. رياض الصالحين من كلام
سيد المرسلين . د . د . ت . ص ٣٨٩ .

(٤٩) البخارى : أبو عبد الله محمد بن اسماعيل : من البخارى .
ج ٢ . ج ٣ . القاهرة . مكتبة النهضة الاسلامية . د . ت . ص ٢٥٠ .

(٥٠) عبد العزيز محمد السلمان : الكواشف الحلية عن معاني
الواسطية . ط ٤ . د . ت . مكتبة مكة للطباعة والاعلام . ص ٣٨ .

(٥١) صحيح مسلم : بشرح النووي . ج ٦ . ج ١٧ . د . ت . ص ٧١٠ .

(٥٢) المصدر السابق : ج ٢ . ج ١٦ . د . ت . ص

(٥٣) نفس المكان .

(٥٤) المنذرى : الترغيب والترهيب . مج ٢ ج ٢ . القاهرة . مكتبة
الدعوة الاسلامية . ص ٢٠٦ ، ٢١٥ .

(٥٥) المصدر السابق . ص ٢١٢ ، ٢١٥ .

(٥٦) ابن كثير : تفسير القرآن العظيم . ج ١ . القاهرة مكتبة الدعوة
الاسلامية . ١٩٨٠ . ص ٢٢٥ .

(٥٧) جيهان رشتى : المرجع السابق . ص ١٠٢ ، ١٠٤ .

(٥٨) على سرور الزنكلونى : المرجع السابق ص ١٥٨ ، ١٦٤ .

(٥٩) على حسنى الخربوطلى : تاريخ العالم الاسلامى . القاهرة ..
دار نافع للطباعة . ١٩٧٦ ص ١٠١ .

- (٦٠) أحمد بدر : المرجع السابق . ص ٦٧، ١٠٠
- (٦١) مختار التهامي : الرأي العام والحرب النفسية . ج ١ . ط ٤ .
القاهرة . دار المعارف ، ١٩٧٩ . ص ٩٨ .
- (٦٢) جيهان رشتي : المرجع السابق . ص ٥٠١ .
- (٦٣) عفيفي عبد الفتاح طيارة : المرجع السابق . ص ٤٠ .
- (٦٤) أبو بكر جابر الجزائري : المرجع السابق . ص ٢٠٥ .
- (٦٥) رياض الصالحين : المرجع السابق . ص ٣٨٩ .
- (٦٦) المجلس الأعلى للشئئين الاسلاميه : المصدر السابق . ص ٤٠٧ .
- (٦٧) عبد الكريم زيدان : اصول اندموة . بغداد . مطبعة سلمان
الأعظمي . ١٩٧٢ . ص ٢٤٨ ، ٤٣٠ .
- (٦٨) محيي الدين عبد الحلیم : الرأي العام في الاسلام . القاهرة .
مكتبة الخانجي . ١٩٨٢ . ص ١٢٣ .
- (٦٩) توماس ، ارنولد . الدعوة الى الاسلام : ترجمة حسن ابراهيم
حسن وآخرين . القاهرة . مكتبة النهضة المصرية . ١٩٧١ . ص ٢٩ .
- (٧٠) حسن الحسن : الاعلام والدولة ، بيروت . مطابع صادر .
١٩٧٥ ص ٣٠٤ .
- (٧١) يوسف قاسم : التعامل التجاري في ميزان الشريعة الاسلامية .
القاهرة . دار النهضة العربية . ١٩٨٠ . ص ١٠٢ .

المدخن المراهق : البيئة ، والشخصية ، والسلوك (**)

دكتور زين العابدين درويش (**) (١)

تقديم :

تستهدف الدراسة الحالية القاء بعض الضوء على مجموعة من المتغيرات ، « النفسية - الاجتماعية » الى يمكن أن تتدخل كموامل متفاوتة التأثير ، في الدافع الى (أو الدفع عن) سلوك ندخين السجائر وتعاطي المخدرات . وما ، بين المراهقين ، كما ترمى الى الكشف عن بعض سمات الشخصية . الميزة للمدخن المراهق بوجه خاص ، مما يمثل متغيرات نفسية ، ترتبط بهذا السلوك ، أو تدفع (مع غيرها من المتغيرات) الى الاشكال المختلفة له .

اما المتغيرات « النفسية - الاجتماعية » فتشير الى عدة عناصر ، مما يدخل في البيئة المحيطة بالمراهق المدخن ؛ سواء في ذلك بيئة الأسرة ، بنشاطها الضيق ، أو البيئة الاجتماعية خارج هذا النطاق ، وتركز فيها على بيئة الأصدقاء والزلاء ؛ بما تشتمل عليه من متغيرات نفسية واجتماعية ، أبرزها ما يتعرض له المراهق في كنفها من ضغوط مختلفة ، وما يتاح له فيها من عناصر التعليم الاجتماعي بمختلف صورته وتأثيراته ..

(**) قدم ملخص لهذه الدراسة في « ندوة بحوث مشكلة المخدرات » ، المنعقدة بكلية الآداب ، جامعة المنيا ، يومي ٣ و ٤ أبريل ١٩٨٣ ، في اطار المؤتمر الدولي الثامن للاحصاء والحسابات العلمية والعلوم الاجتماعية والسكانية ..

(**) استاذ علم النفس المساعد ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ..

جدول ١

توزيع عينة الدراسة على أساس متغير تدخين السجائر

النسبة المئوية	العدد	مبيان
٢٧.٥ %	٥٦	مدخنون
٧٢.٠ %	١٤١	غير مدخنين
١.٥ %	٣	غير مبين
١٠٠ %	٢٠٠	المجموع

وفيما يتصل بمجموعة المدخنين يوضح الجدول (٢) تصنيف أفرادها بحسب عدد السجائر التي يتم تدخينها يوميا .

جدول ٢

تصنيف المدخنين على أساس الاستهلاك اليومي من السجائر

النسبة المئوية	العدد	السجائر المستهلكة يوميا
٣٤ %	١٩	أقل من ٦ سجائر يوميا
٤١ %	٢٣	من ٦ - ١٢ سيجارة
١٦ %	٩	من ١٣ - ٢٤ سيجارة
٩ %	٥	أكثر من ٢٤ سيجارة يوميا

أدوات الدراسة :

استخدم في تجبّع بيانات الدراسة ، الأدوات التالية :

- (١) اختبار ايزنك للشخصية (EPQ) ، ويتيسر سيات الشخصية التالية : العصبانية (١) ، والانبساط (٢) ، والذهانية (٣) (أو الاستعداد للرض العقلى) ، والميل لتجربة (٤) (أو الاندفاعية (٥)) ، ثم ما يمكن اعتباره سمة « الجرق الاجتماعي » (أو عدم المجارة (٦)) ، ومؤشرها درجة الفرد على « مقياس الكذب (٧) » بهذا الاختبار .

(See Eysenck and Eysenck, 1975; Eysenck and Eaves, 1980)..

(ب) اختبار مقنن ، يشتمل على مجموعة كبيرة من الأسئلة حول بعض الظروف البيئية والنفسية والاجتماعية المصاحبة لصور التعرض لخبرة تدخين السجائر وتعاطى المخدرات والكحوليات عموما . ويمثل هذا الاختبار الاداة الرئيسية المستخدمة اصلا فى الدراسة الوبائية الأشمل التى أُلحنا إليها فى موضع سابق (*) ، وقد استفيد جزئيا من بنوده فى استخلاص بعض

(*) فيها يختص بمضمون هذا الاختبار ، واجراءات تقنيته ، وما قدم من تدريب لتطبيقه . . الخ . انظر التقرير المفصل عن الدراسة الوبائية التى أجريت على طلاب الثانوى العام فى القاهرة الكبرى . (Soueif, et al., 1982) . مع النص الكامل للاختبار فى الملحق (١) بنفس التقرير .

neuroticism	(١)
extraversion.	(٢)
psychoticism	(٣)
criminality.	(٤)
Impulsiveness	(٥)
Non-conformity.	(٦)
Lie scale.	(٧)

العلاقات المكنة بين التدخين وبعض متغيرات البيئة ، والمتغيرات النفسية - الاجتماعية ، وفي الربط بين هذه المتغيرات وبين سمات الشخصية التي تم قياسها لأغراض هذه الدراسة فقط .

المتغيرات موضع الدراسة :

اختيرت المتغيرات التالية ، في جوانب الدراسة الثلاثة : البيئة ، والشخصية ، والسلوك ، لتكون موضع التحليل والمقارنة بين المدخنين وغير المدخنين من الطلاب :

- (١) جانب البيئة ، وركز فيه على المتغيرات الديموجرافية التالية :
 - إقامة الطالب مع الأسرة ، أو بعيداً عنها .
 - المستوى « الاجتماعي - الاقتصادي » للأسرة ، وقد تم تقديره على أساس مهنة الأب .
 - مستوى تعليم الوالدين .
 - ترتيب ولادة الطالب بين أخوته .
- وكان موضع الاهتمام أيضاً ، في هذا الجانب ، بعض المتغيرات النفسية - الاجتماعية « الأخرى » هي :
 - وجود نموذج يتعامل المخدرات بأنواعها ، في نطاق الأسرة المحدود (الأب والأم والأخوة) ، أو بين الأقارب وثيقى الصلة بالأسرة (العم ، والعمة والخال والخالة ... الخ) .
 - وجود نموذج يتعامل المخدرات في محيط الأصدقاء وزملاء الدراسة .

(ب) جانب الشخصية ، والتركيز فيه على ما يأتي :

- ١ - بعض السمات الأساسية للشخصية هي :
 - الانفتاحية : وتبذل مفهومها يشير إلى الارتباط المتبادل (٨) بين مجموعة

Interrelation,

(٨)

من السمات الصغرى يحفل فيها القلق ، والتوتر ، والانفعال المفرط ،
والانشغال الزائد على أمور عديدة بغير مبرر معقول (Eysenck and
Evans, 1980) ، وعموما يقصد بانعصابية الاشارة الى محور
تنظيم جميع جوانب النشاط الانفعالي ، « من حيث تحقيقها لشعور
الفرد بالاستقرار النفسي ، او اختلال هذا الاستقرار ، وبالرضى عن
نفسه ، او باختلال هذا الرضى ، وبقدرته على التحكم فى مشاعره ،
او بافلات زلم السيطرة من يديه . والمحور بهذه الصورة يمتد بين
قطبين ، أحدهما يمثل أعلى درجات الاتزان او الاستقرار النفسي
(ومؤشر له الدرجة المنخفضة على المقياس) .. والآخر يشير الى
أكبر قدر من الاختلال (ومؤشره الدرجة العالية على المقياس) يأخذ
شكل تقلبات وجدانية عنيفة متلاحقة ، ليس لها ما يبررها .. وتكون
فى أغلب الأحيان مصحوبة بضعف القدرة على ضبط النفس ، او انسيطرة
على تلك التقلبات .. وبين هذين القطبين يحتل الأشخاص المختلفون
مواقع مختلفة .. تتفاوت قريبا من أحد الطرفين وإبتعادا عن الطرف
الأخر » . (سويف ، ١٩٦٨ ، ص : ٢٥٢ ، ٢٥٣) .

— الانبساط : هو أيضا مفهوم ملخص يشير الى الارتباط المتبادل بين
سمات مختلفة مثل : الميل الى مخالطة الناس ، والاندفاع ، واللامبالاة ،
والميل الى النشاط والحركة .. الخ (Eysenck and Eaves, 1980).
وهو بهذا الوصف يمثل قطبا متقبلا للانطواء (٩) ، الذى يشير الى
عكس هذه السمات غالبا ، ومؤشر له الدرجة المنخفضة على مقياس
هذه السمة .

— الذاتية (او الاستعداد للمرض العقلى) ، وهو مفهوم ملخص كذلك

Emotional coldness.

(٩)

لجموعة سمات مرتبطة ببعضها ، تمثل : البرود الانفعالي (١٠) ،
والعدوانية (١١) ، والقسوة ، وعدم التعاطف مع الآخرين ، وضعف
الاحساس بهم (Eysenck and Eaves, 1980) . ويحير الطب النفسي ،
يمكن أن يوصف الشخص الذى يحصل على درجات عالية على مقياس
هذه السمة بأنه اقرب ما يكون الى الشخص « الشبيه بالفصامى » (١٢) ،
أو « السيكيوباتى » (١٣) ، أو « المضطرب سلوكيا » (١٤) ،
(Eysenck and Eysenck, 1973)

١- **الميل للجريمة** : ومؤثر وجود هذه السمة ، الدرجة العالية على مجموعة
من بنود اختبار EPQ فى أبعاد : العصبية ، والانبساط ، والذهانية
معاً ، تبين أنها تميز بكفاءة عالية بين المجرمين وبين الأشخاص الأسوياء
(Eysenck and Eysenck, 1971) ولذلك ضمت جميعاً فى مقياس واحد ،
هو المقياس (أو الميل للجريمة) (١٥) . وعموماً فإن اندرجة
العالية على هذا المقياس تعتبر مؤشراً تنبؤياً للجناح ، أو الميل الى
انتهاك القانون ، أو النزوع الى السلوك الإجرامى (Eysenck and
Eysenck, 1975) ، بما ينطوى عليه هذا السلوك من سمات
العدوانية ، والانتقام ، والاضطراب السلوكى . الخ .

٢- **التجرب الاجتماعى** : أو عدم الميل الى الامتثال للمواضعات الاجتماعية
السائدة ، ومؤشره الدرجة المنخفضة التى يحصل عليها الفرد فى
« مقياس الكذب » بالاستخبار ، والأصل فى هذا المقياس الكشف
عن مدى التزييف أو الخداع (١٦) الذى يمكن أن يلجأ اليه المفحوص

Introversion.	(١٠)
Hostility.	(١١)
Schizoid.	(١٢)
Psychopathic.	(١٣)
Behaviour disorder.	(١٤)
Criminality.	(١٥)
Dissimulation.	(١٦)

في اجاباته على بنود الاستخبار عموما ، لكن تبين أن هذا الوصف يتغير
 بغير الظروف التجريبية التي يتعرض لها المفحوص ، والتي تؤدي بالتالى
 الى تغير دافعيته الى الخداع والتزييف في الاجابة . ومع التسليم
 بأن طبيعة هذه السمة ما تزال حتى الآن تفتقر الى التحديد الدقيق
 (المرجع انسبق نفسه) ، هناك ميل الى اعتبار الدرجة العالية على
 هذا المقياس (بقياس الكذب) مؤشرا لسمة « المجارة » (١٧)
 و « المحافظة » (١٨) ، والعكس صحيح في حالة الدرجات المنخفضة ،
 والتي يمكن أن تعتر مؤشرا للسلوك اللااجتماعى (١٩) ، والميل الى
 التمرد (٢٠) ، أو عدم المجارة للأنماط الاجتماعية السائدة
 (See : Eysenck and Eaves, 1980). وهذه المعانى الأخيرة تؤكد
 بحوث عديدة توغرت على دراسة العلاقة بين سمات الشخصية وتكوين
 السجاير عند الأطفال والمراهقين والراشدين

(e.g. : Steward and Levison, 1966; Jacobs and Spilken, 1971;
 Jamison, 1978; Powell et al, 1979).

وانتهت الى ما يؤكد ارتباط سلوك التخمين هذا بالسلوكيات اللااجتماعية
 المشار اليها .

٢٠ — الاستهداف للمرض الجسدى والنفسى ، بدالة تكرار تعرض المفحوص
 لهذه الامراض عموما .

٣٠ — الدافعية للتحصيل المدرسى ، ومؤشرها نسبة نجاح الطالب في الشهادة
 الاعدادية .

(ج) جانب السلوك : ويقارن فيه بين المجموعتين من الطلاب (المخزون

Conformity.	(١٧)
Conservatism	(١٨)
Antisocial.	(١٩)
Rebelliousness.	(٢٠)

وغير المدخنين) على أساس اتجاههم نحو المخدرات بأنواعها المختلفة ، ومؤشره الاعتقاد فيها يمكن أن يترتب عليها من آثار ضارة ، ثم على أساس تعرضهم المباشر لخبرة تعاطي المخدرات والكحوليات .

وبهذا الترتيب للمتغيرات موضع الاهتمام سيكون عرضنا لنتائج الدراسة فيها يلي :

نتائج الدراسة ومناقشتها

بيئة المدخن المراهق :

تشير النتائج في هذا الجانب الى تشابه المجموعتين من الطلاب : المدخنون وغير المدخنين ، في ظروف الإقامة مع الأسرة ، فبين أن ٨٧٪ من المدخنين يقيمون مع أسرهم ، مقابل ٨٦٪ من مجموعة غير المدخنين ، ولذلك فالفرق بينهما من هذه الناحية ضئيلة الى حد يمكن معه تجاهلها .

من ناحية أخرى توضح البيانات الواردة بالجدول (٣) التشابه القائم بين المجموعتين أيضا في المتغيرات الديموجرافية الأخرى ؛ ويدخل فيها مستوى تعليم الوالدين ، وحجم الأسرة (على أساس عدد الأبناء) ، والمستوى الاجتماعي — الاقتصادي . الخ ؛ فالفرق بين المجموعتين في كل متغير منها غير دالة احصائيا بدرجة يمتد بها .

جدول ٢.

المقارنة على أساس المتوسط والانحراف المعياري للمتغيرات الديموجرافية المختلفة بين الدخنيين وغير الدخنيين

المتغيرات	الدخنيون (ن=٥٦)		غير الدخنيين (ن=١٤١)		دلالة الفرق
	ع	م	ع	م	
حجم الأسرة (الأبناء فقط)	٤٦٦	٢٤٥	٤٤٨	٢١٨	غير دال
المستوى الاجتماعي الاقتصادي للأسرة	٥١٧	١٢٤	٥٢٥	١٢٢	غير دال
مستوى تعليم الأب	٢٠٥	١٦٨	٣٠٨	١٧١	غير دال
مستوى تعليم الأم	٢٠٥	١٤٠	٢٠٣	١٤٣	غير دال
ترتيب ولادة المفحوص	٢٣٨	٢٨٦	٣١٨	٢١٧	غير دال

ويمكن أن يثور هنا تساؤل حول موضع المفحوص بين أخوته الذكور والاناث ، وما إذا كان وحيد أسرته ، أو الأول من حيث ترتيب ولادته بين الأخوة ، و مصدر هذا التساؤل ارتباط الموضوع الذي يحمله المراهق بين أخوته في الأسرة ، بعدد من المؤشرات حول طبيعة وأسلوب التنشئة الاجتماعية (٢١) التي تعرض لها في طفولته ، وما يمكن أن يترتب على ذلك من تأثير مشجع أو ، يبط لاتجاه هذا المراهق نحو التدخين على الأقل ، ونحو تعاطي بقية

Socialization.

(٢١)

المخدرات الأخرى غالباً ، وفي حدود الحراسة الراهنة ، لا يبدو ثمة تأثير واضح لموضع الفرد في الأسرة على اتجاهه لسلوك تدخين السجائر ، نفع التفاوت في النسبة بين المجموعتين من هذه الناحية (جدول ٤) إلا أن هذا التفاوت لا يشير إلى فرق دال إحصائياً ، وبالتالي لا يمكن أن نرتب عليه تعميماً ما .

جدول ٤

المقارنة بين المدخنين وغير المدخنين بحسب وضع المقوص في الأسرة
(الأول أو وحيد والديه)

المدخنون	غير المدخنين	النسبة المئوية
٢٧٪	٢٢٪	٧٥٪

ثم نأتى إلى « السياق النفسى - الاجتماعى » الذى يعيشه الطالب المراهق في نطاق الأسرة ، ومدى توافر أو غياب « ثقافة المخدر » (٢٢) في محيطها ، أو ما يمكن اعتباره « المناخ » المشجع على المخدر ، أو يزيد من جراءة المراهق على التعرض لخبرة تدخين السجائر أول الأمر ، ثم يعطى المخدرات والكحوليات بعد ذلك ؛ ومؤشر له وجود نموذج يدخن أو يتعاطى المخدرات في محيط الأسرة أو بين الأقران . من هذه الناحية يقدم الجدول (٥) صورة رمزية لهذا السياق ، تكشف عن اختلاف المجموعتين في جانب من جوانبها على الأقل ، ويشير هذا الاختلاف إلى أبعاد أكبر لانتفاء مجموعة المدخنين إلى أسر يوجد فيها نموذج يتعاطى المخدرات المجرم تعاطيها بحكم القانون . وعموماً يمكن أن نخرج من هذه الصورة بدلالة معينة مؤداها أن

ما هو مجرم (اجتماعيا على الأقل) من سلوكيات التعاطي (كعاطي العقاقير النفسية المخلفة والكحوليات) ، لا فرق في نسبته بين المجموعين ، أما النموذج المجرم اجتماعيا وقانونيا معا (ويتمثل في تعاطي الحشيش والأفيون . . الخ) ، فتوافره بنسبة أعلى في مجموعة المدخنين .

جدول ٥

وجود نموذج يتعاطى المخدرات في الأسرة أو بين الأقارب

النسبة الحرية	غير المدخنين		المدخنون		المادة المخدرة التي يتعاطاها النموذج
	%	العدد	%	العدد	
٠.٦	٩	١٣	٩	٥	العقاقير النفسية المخلفة (٢٣) مهندنة ومنشطة ونومة)
٢٣٤ (*)	١٧	٢٤	٢٢	١٨	المخدرات الطبيعية (٢٤) (حشيش ، أفيون الخ)
١٥٢	١٣	١٨	٥	٣	الكحوليات بأنواعها

(*) فرق دال عند مستوى ٠.٥.

أما ما يمكن أن نخلص إليه من ذلك فهو أنه لا يمكن أن يكون هناك نموذج يتعاطى المخدرات أو الكحوليات في الأسرة ، وأنها أن يتوافر هذا النموذج الذي يمثل بتعاطيه خروجاً صريحاً على القانون ، وانحرافاً عن

Synthetic psychoactive drugs.

(٢٣)

Natural drugs.

(٢٤)

مواضع اجتماعية ينشأ الفرد على احترامها ، والدلالة « النفسية - الاجتماعية » وراء هذا كنه أوضح من أن يفصل فيها بالنسبة للمراهق المدخن ، الذى يتعلم من خلال تمثله لهذا النموذج صورا عديدة من السلوك « اللاجتماعى » ، بدءا من تدخين السجائر ، ومرورا بالكحوليات ، وانتهاء بالمخدرات الطبيعية وغيرها ، مما يجرم القانون تعاطيها .

مناظر لهذا المحيط الداخلى للبيئة (الأسرة والأقارب) هناك المحيط البيئى الخارجى بالنسبة للمراهق ، ونعنى به محيط الزملاء والأصدقاء ، من يشكلون قوى ضاغطة فى اتجاه تدعيم السلوك اللاجتماعى ، وتأكيد صور التعلم التى أتاحت للمراهق المدخن من نموذج التعاطى فى الأسرة . فى هذا الجانب توضح بيانات الجدول (٦) كيف يتفوق تأثير هذا المحيط على تأثير الأسرة ، ومدى قوته فى تشكيل أنماط السلوك المحبذ للتدخين ، فى أبسط صور تأثيره ، الى سلوك تعاطى المخدرات فى اشكاله المتنوعة بعد ذلك .

جدول ٦

نموذج تعاطى المخدرات بين الأصدقاء والزملاء
فى مجموعة المدخنين بالمقارنة مع غير المدخنين

النسبة الحرجة	غير المدخنين		المدخنون		المادة المخدرة التى يتعاطاها النموذج فى الأصدقاء والزملاء
	%	العدد	%	العدد	
*** ٢٠.٢	١٣	١٩	٣٢	١٨	العقاقير النفسية المخلقة (مهدئة ومنشطة ومنومة) المخدرات الطبيعية (حشيش ، أفنيون الخ) الكحوليات بأنواعها
*** ٧٦.٥	٢٧	٣٨	٧١	٤	
*** ٢٦.٧	٤٠	٥٦	٦١	٣٤	

(***) الفرق دال احصائيا عند مستوى ٠.٠١ .

(*) دال عند مستوى ٠.٠٥ .

ويجب التنبيه هنا إلى مغارقة بسيطة ، لكنها هامة جداً في توضوح أبحاثنا لهذا الموقف « النفسي - الاجتماعي » المشكل لسيلوك المخزن المراهق ، وتتلخص هذه المغارقة في أن بيئة الأسرة (بما يمكن أن يوجد فيها من نماذج تشجيع على تعاطي المخدرات ، وعلى الاجترار على القانون صراحة أو ضمناً) يمكن أن تمثل قدراً محتملاً على الطفل أو المراهق ، ليس من السهل الفكك منه ، أو لاسبيل المقاومة تأثيره ؛ لكن الأمر غير ذلك قطعاً بالنسبة لمجموعة الأصدقاء والزلاء التي يسمى المراهق باختياره إلى الانتهاء إليها . بعبارة أوضح ، أن حدود تأثير محيط الأسرة ، بما تقدمه من نموذج لتعاطي المخدرات (في مجموعة المخزن) لا يقتصر على تيسير تعلم المراهق صور السلوك الملا اجتماعي نحسب ، بل تمتد لتسهم في تشكيل اختياره لعناصر المحيط الاجتماعي الأوسع ، ونقصد به محيط الأصدقاء والزلاء وغيرهم من الأقران ؛ ممن تتوافر فيهم غالباً خصائص النموذج المقبول لديه ؛ وهو نموذج المدخن بطبيعة الحال ، والذي يتفق معه في الاتجاه وفي السلوك بالنسبة لتعاطي المخدرات موما ، وفي تبني قيم « ثقافة المخدر » أصلاً ..

المراهق المخزن وسببات شخصيته :

هناك تسليم بأن الظروف البيئية السيئة لها تأثيرها في دفع المراهق إلى التدخين وتعاطي المخدرات والكحوليات . مع ذلك فإن النتائج السابقة (وخاصة ما يتصل منها بوجود نموذج تعاطي المخدرات في الأسرة ، أو في محيط الأصدقاء والزلاء) تطرح سؤالاً هاماً ومشروعاً في نفس الوقت ، وهو : هل يكفي مجرد أن تتوفر مثل هذه الظروف ، لكي يتجه المراهق إلى التدخين على الأقل ؟ ، أم أن هناك عوامل أخرى (يدخل فيها سمات شخصية الفرد نفسه) يمكن أن تسهم ، بدوكة أو بأخرى ، في تشكيل سلوكه هذا نحو التدخين ، ثم اتجاهاه بعد ذلك إلى تعاطي المخدرات الأخرى ؟ .

أما الآن عدد من سمات الشخصية ، مما تشير دراسات عديدة إلى ارتباطها الوثيق بسلوك تدخين السجائر
(see : Matarazzo and Saslow, 1960; Eysenck and Eaves, 1980) ،

لها ما تشبهه بالدرجة الزائفة ، منخفضة ביותר (الجدول ٧-١) من
 تميز مجموعة « المدخنين » بدرجة من العصبية (أو عدم الانفعالي) (٢٥)
 أعلى من مجموعة « غير المدخنين » ، وهي نتيجة تؤكد هذا الاعتقاد المختلفة
 التي تشير إلى وجود هذه النسبة بدرجة عالية نسبياً في بعض السجائير
 على الخصوص (Cherry and Eisman, 1978) ، أكثر من ذلك أن بعض
 الباحثين يرى أن توغرها بهذه الدرجة يمكن أن تمثل سبباً دافعاً إلى تدخين
 السجائر (Eysenck and Evans, 1980) ، كوسيط يقلل من حدة التوتر
 أو القلق (وهو أوضح مظاهر هذه النسبة) ، ويضيق من تأثيرها السلبي
 على « التوافق النفسي مع الاجتماعي » للفرد المدخن .

٧. جدول

ويوضح حدود التشابه أو الاختلاف بين المدخنين وغير المدخنين
 في سمات الشخصية موضع الدراسة

سمات الشخصية	المدخنون		غير المدخنين		مستوى دلالة الفرق
	ع	م	ع	م	
العصبية	١٤٤٣	٣٨٩	١١٩٤	١٠٦	٠.٠١
الانسياس	١٣٥٥	٣٥٥	١٢٩١	٣٤٢	غير دال
الذهانية	٥٣٨	٢٨٩	٤٥٢	٢٨٤	غير دال
الميل للجريمة	١٥٤١	٤١٠	١٢٤٠	٤٦٢	٠.٠١
المجاعة (٢٥)	١٢٦١	٣٦٠	١٤٣٤	٣٨٥	٠.٠٥

(٢٥) *Conformity* وعكسها الميل إلى عدم المجاعة ، أو الميل إلى
 عدم الامتثال للوصفات الاجتماعية البائدة ، ومؤشرها الدرجة المنخفضة
 على مقياس الكذب في استبيان EPQ ..
 emotional instability

أما من حيث الانبساط ، فلم تكشف النتائج عن وجود تباين واضح بين
المدخنين وبين غير المدخنين في هذه السمة . وهي نتيجة مقابلة لما تشير
إليه بحوث عديدة تؤكد أن المدخنين يميلون إلى الانبساط والعصبية غالبا ،
بالمقاييس إلى غير المدخنين (Cherry and Kiernan, 1978; Eysenck and
Eaves, 1980) لكن ليس هناك ما يؤكد هذا المعنى بالنسبة للمراهقين المدخنين
بوجه خاص ، مما يسمح باعتبار هذه النتيجة مؤشرا لتغير المدخن في سنين
المراهقة بالعصبية الزائدة ، مع قدر معقول من سمة الانبساط ، بالمقاييس
إلى المدخن الراشد الذي يتسم بدرجة عالية في السمتين .

أدنى إلى القبول ، على أي حال ، هذه النتيجة التي خرجنا بها فيما
يتعلق بالعصبية والانبساط ، إذا أدخلنا في الاعتبار أننا بصدد مجموعة
من الأفراد المدخنين في سن المراهقة ، ومتوقع أنهم أقرب إلى قطب التوتر
الانفعالي ، في هذه المرحلة من العمر ، من الراشدين ، ولذلك كانت
العصبية هي العنصر الغالب على الموقف .

وفيما يتعلق بسمة « الذهانية » (أو الميل للمرض العقلي) ، لا يبدو
أن هناك فرقا واضحا بين المجموعتين من هذه الناحية ، وهي نتيجة تختلف
أيضا عن ما كشفت عنه بعض الدراسات على المدخنين الأطفال والمراهقين ،
في هذه المنطقة ، (Powell, et al. 1979; Jamison, 1978) وإن يكن
هناك دراسات أخرى تنفي وجود علاقة بين التدخين والاستعداد للعصابة
بالأمراض النفسية (انظر : الدمرداش ، ص ٢٦٤) .

ثم يبقى ما يختص بدلالة الدرجة على « مقياس الكذب » باستخبار
الشخصية ، فالواضح هنا أن متوسط درجة المدخنين على هذا المقياس
أميل إلى الانخفاض النسبي من أقرانهم غير المدخنين (بفارق دال احصائيا
عند مستوى ٠.٠٥) ، وقد انتهت بعض الدراسات إلى هذه النتيجة عملا ،
بالنسبة للأطفال والمراهقين على الأمل (Powell, et al., 1979; Jamison, 1978)
لكن الباحثين لا يرون في انخفاض درجات المدخنين على هذا المقياس

حليلا على ميل المدخن المراهق الى قول الصدق (٤) ، بقدر ما يعتبر مؤشرا « للتجرب الاجتماعي » كملح من ملامح شخصيته ، بكل ما ينطوي عليه هذا التعبير من مغان يتخلل فيها عدم المجازاة ، وعدم الاهتمام بأن هذا السلوك مؤضع القبول اجتماعيا او محل رفض .. الخ .

أهمية « الميل الى الجريمة » فلها نفس دلالة سمة العصابية غالبا (٥) ، وإن اوضحت ملح الانفعالية (٦) في شخصية المراهق المدخن .

جانب آخر في شخصية المدخن المراهق ، هو انخفاض دافعيته للحصول الأكاديمي ، ومؤشر ذلك مجموع الدرجات التي حصل عليها في الشهادة الاعدائية (٧) ، حيث تكشف البيانات الواردة في الجدول (٨) عن ميل نسبة « غير المدخنين » الى الارتفاع في الدرجات الدالة على التفوق في الدراسة ٨٠٪ من مجموع الدرجات على الأقل (بالقياس الى « المدخنين » .

جدول ٨

توزيع المجموعتين على اساس النسبة المئوية لمجموع الدرجات في منحان الشهادة الاعدائية كمؤشر لمستوى الدافعية في التحصيل الدراسي وكفاءة هذا التحصيل

مستوى دلالة الفرق	غير مدخنين		المدخنون		مستوى النجاح في الاعدائية
	العدد	٪	العدد	٪	
ر.٥	١١٧	٨١	٩٥	٥٣	حاصلون على مجموع من ٥٠ - ٧٩ ٪
ر.٥	٢٤	١٧	٥	٢	حاصلون على ٨٠ ٪ فأكثر

(٥) خاصة وأن العصابية تمثل عنصرا غالبا في هذه السمة ، لدخول عدد كبير من البنود التي تقيس العصابية ، في الاستخبار ككل ، في مقياس الميل الى الجريمة هذا ، بالاضافة الى بنود أخرى من مقياس الذهانبة والانبساط أيضا .

Impulsiveness.

(٢٦)

ثم نعرض لجانِب ثالث يدخل في شخصيَّة المدخِّن أيضًا ، هو مدى استعدادِه ، أو استهدافِه للأمراض الجسدية والنفسية ، وفي هذا لم تكشفه نتائج الدراسة عن فرق ذي دلالة احصائية يعتد بها بين المدخِّين وغير المدخِّين ، وهى نتيجة تتفق جزئيا مع ما انتهت اليه دراسات متعددة لا تشير الى وجود فروق حاسمة بين الفئتين في الاستهداف للأمراض النفسية ، وإن أكدت الفروق الواضحة فيما بينها في مدى التعرض للأمراض الجسدية (see : Eysenck and Eaves, 1980, p. 18). لكن هذه الدراسات تركز اهتمامها على المدخِّين الراشدين غالبا ، ممن تعرضوا للتدخين فترة أطول ، ومن ثم لآثاره المؤكدة على صحتهم الجسدية عمومًا ، بينما نحن في الدراسة بصدد شباب في مقتبل حياتهم ، وتعرضهم لخبرة تدخين السجائر أقل كبرًا ، وزمنيا بطبيعة الحال ، بالمقارنة مع الراشدين .

سلوك المدخِّن المراهق :

الواقع أن الصورة الوصفية السابقة ، عن بيئة المدخِّن المراهق وسمات شخصيته ، تثل مدخلا طبيعيا للحديث حول سلوكه الفعلي ، فيما يتصل بتعاطي المخدرات والكحوليات ، كامتداد متوقع لخط التدخين الذى بدأه ، وقطع فيه شوطا لا رجعة فيه إلا في حالات قليلة غالبا . ويرتبط بهذا السلوك الصريح بسلوك آخر ضمنى يمهِّد له ويبرزه ، وهو هنا « الاتجاه المعرفى » (٢٧) نحو هذه المخدرات بأنواعها ، ولحد مظاهره ما يمتدده المدخِّن في مدى الضرر (النفسى والجسمى) الذى يمكن أن تحدثه هذه المخدرات في متعاطيها . فيما يتصل بهذا الاتجاه نحو المخدرات توضح نتائج الدراسة (جدول ٩) أن المدخِّين لميل الى تبرير تعاطي المخدرات الطبيعية بالقياس الى غير المدخِّين ، فنسبة الغائلين بالتأثير الضار لهذه المخدرات أقل منها (بمستوى دلالة احصائية ٠.٠٥) في مجموعة المدخِّين . أما تصور الضرر في العقائير النفسية (مهتدة ، ومنشطة ، ومنومة) ، والكحوليات بأنواعها ، فلا يبدو ثمة فارق جوهري بين المجموعتين من هذه الناحية .

جدول ٩

الاعتقاد في التأثير الضار للمخدرات المختلفة والكحوليات
بين المدخنين وغير المدخنين

نوع المخدر	المدخنون		غير المدخنين		مستوى دلالة الفرق
	العدد	%	العدد	%	
المعتقدات النفسية المهدئة	٤٤	٧٩	١٠٣	٧٢	غير دال
المعتقدات النفسية المنشط	٤٤	٧٩	٩٧	٦٩	غير دال
المعتقدات النفسية المنومة	٤٣	٧٧	١٠٧	٧٦	غير دال
المخدرات الطبيعية (الحشيش والاميون الخ)	٤٣	٧٧	١٣٢	٩٤	دال
الكحوليات بأنواعها .	٤٩	٨٧	١٢٩	٩١	غير دال

وفيما يبدو فإن انخفاض نسبة المدخنين القائلين بالتأثير الضار للمخدرات الطبيعية ، يمكن أن يعكس أيضا حقيقة أن مخاوف المدخنين المراهقين من مخاطر هذا النوع من المخدرات أقل ، وخاصة إذا قارنا نسبتهم هذه (٧٧٪) بنسبة القائلين بالتأثير الضار لهذه المخدرات في جمهور أوسع من الطلاب في مرحلة التعليم الثانوي (مدخنين وغير مدخنين) ، حيث بلغت ٩١٪ (Soueif, et al., 1982) ، مما يبرر القول بأن عينة المدخنين في هذه الدراسة أكثر اجترأ على المخدرات الطبيعية (الحشيش بوجه خاص) وأكثر ميلا إلى التهوين من خطرها ، بالنسبة لأنفسهم في المقام الأول .

من ناحية أخرى ، يمكن تفسير التشابه بين المدخنين وغير المدخنين في تصور مدى الضرر من تعاطي المعتقدات النفسية ، بأن هذا التصور متأثر ، على الأرجح ، بما يعرفه أفراد الفريقين عن القيمة الطبية والآثار الجانبية

لهذه الفئة من المخدرات ، والإهمن غير ذلك فيما يبدو ، بالنسبة للكحوليات (ويوجه خاص البيرة) ، حيث يرتبط الاعتقاد في تأثيرها الضار بهدى القبول الاجتماعي لتعاطيها غالباً .

ثم نأتى الى السلوك التعلّى ، لو التعرض المباشر لخبرة تعاطى المخدرات والكحوليات بأنواعها من جانب الدخن المراهق .

الواقع أن ما توضحه النتائج في الجدول (١٠) يتسق مع ما هو معروف في دراسات سابقة ، تشير الى أن ٢٣٪ من المدخنين جربوا بالفعل تعاطى المخدرات بأنواعها ، في مقابل ٣٪ من غير المدخنين (الدرداش ، ١٩٨٢) مع ذلك فإن ما تكشف عنه نتائج هذه الدراسة أكثر إثارة للقلق على الطلاب المدخن في وطننا ؛ فواضح أن نسبة التعرض المباشر لخبرة تعاطى المخدرات الطبيعية (الحشيش أساساً) في مجموعة المدخنين تصل الى ٥٠٪ ، مقابل ٦٪ في غير المدخنين (بفارق مقداره ٤٤ نقطة) ، وهو نفس الفرق بين المجموعتين ، فيما يتصل بتعاطى الكحوليات أيضاً (٧١٪ — ٢٨٪) .

جدول ١٠

مدى التعرض لخبرة تعاطي المخدرات والكحوليات وحجم الاستمرار في هذه

الخبرة بين المدخنين وغير المدخنين

نوع المخدر الذي تعرض المفحوص لخبرة تعاطيه	مدخنون		غير مدخنين		النسبة الحرجة
	العدد	%	العدد	%	
عقاقير نفسية مهدئة	٩	١١٦	١١	٨	١٧٣
عقاقير نفسية منشطة	٤	٣٥	٧	٥	٤٢
عقاقير نفسية منومة	٤	٧	١٠	٧	—
مجموع المتعاطين للمعاقير النفسية مموما	١١	١٩٦	١٨	١٢٨	٢٢٣
مستثمرون في التعاطي	١	٩	٢	١١	—
الحشيش	٢٨	٥٠	١٠	—	٦٨٩
الأفيون	٣	٥	—	—	—
مخدرات أخرى	٢	٣٥	٧	—	—
مجموع المتعاطين لهذه المواد	٢٨	٥٠	١٠	٧	٦٨٩
مستثمرون في التعاطي	٩	٣٢	١	١٠	—
البيرة	٤٠	٧١	٤٠	٢٨	٥٥٥
النبيذ	١٥	٢٧	١١	٨	٣٥٥
الريسكي	١٢	٢١	١٤	١٠	٢١٥
كحوليات أخرى	١٠	١٨	٥	٤	٣٥٢
مجموع المتعاطين للكحوليات بأنواعها	٤٠	٧١	٤٠	٢٨	٥٥٥
مستثمرون في التعاطي	١٠	٢٥	١٣	٣٢	—

(**) الفرق دال احصائيا عند مستوى ٠.٠٥

(*) الفرق دال عند مستوى ٠.٠٥

وأسسوا ما في الأمر أن الموقف هنا ليس موقف تجريب عارض لهذه الأنواع من المخدرات ؛ إذ توضح النتائج أن نسبة لا يستهان بها من المدخنين المتعاطين للمخدرات الطبيعية (٣٢٪ مقابل ١٠٪ من غير المدخنين) مستهترون في تعاطي هذه المخدرات حتى وقت إجراء الدراسة ، والأمر نفسه غالبا فيها يتصل بالكحوليات (٢٥٪) ، والمدعش أيضا أن نسبة المستبرين في تعاطي الكحوليات في مجموعة غير المدخنين بلغت ٣٢,٥٪ لكن ذلك لا يهون من تفوق نسبة المدخنين في تعاطي المخدرات والكحوليات أصلا .

ملخص وخاتمة

لعله يمكن الآن أن نوضح أكثر معالم البيئة المحيطة بالمدخن المراهق (في قطاع طلاب المدارس بوجه خاص) ؛ فهو من ناحية يعيش أوضاعا ديوجرافية في الأسرة ، لا يختلف فيها من زميله غير المدخن ، لكنه يختلف عن هذا الزميل في بعض الظروف الأخرى التي تشكل حدود « المناخ النفسي الاجتماعي » الذي يحيط به داخل النطاق الضيق للأسرة ، والذي يمكن أن تنعكس آثاره بشكل مباشر على تنشئته ، كما يتدخل في تشكيل قيمه واتجاهاته ، ويحدد مدى قبوله للثقافة المخدر فيها بعد ، كما يؤثر في اختياره لأصدقائه أيضا ؛ ومن هذه الظروف — مثلا — أن يتوافر في نطاق الأسرة نموذج لسلوك مجرم (فيها يتصل بتعاطي المخدرات على الأقل) ، حيث ينتقل المراهق من هذا التعرض المباشر للنموذج في محيط الأسرة الضيق ، إلى نمطه كخبرة ومعاشية حية للثقافة المخدر بصورة ما ، إلى محالته له في سياق اجتماعي آخر بعيد عن رقابة الأسرة غالبا ؛ هو عالم الأصدقاء والزملاء ، بكل ما يتضمنه من مؤثرات. محبذة ودافعة لسلوك تعاطي المخدرات عمومها ، وليس تدخين السجائر فحسب .

كذلك يمكن أن نجيب أطراف، شخصية المدخن المراهق ؛ بعضها إلى

جواز بعض ، لتفنيها في صورة أكثر تماسكا إلى خدمتها ؛ فواضع من التنازع اننا بصدد تخطاف له دلالة في شخصية هذا المخن الصغير إذا ، قورن بينه وبين زميله غير المخن) ؛ فهو غالبا الميل إلى التوتر الانفعالي ، أو عدم الاستقرار النفسي ، والقلق ، والميل إلى الاندفاع في السلوك ، كما انه أكثر اجترأ على تحدى المواضعات الاجتماعية السائدة ، أو أقل اهتماما بما يمكن أن يصدر على سلوكه من أحكام تحمل معنى القبول أو الرفض . من ناحية أخرى يمكن القول أنه أقل دافعية (وليس بالضرورة أقل ذكاء) (١٠) ، فيما يتصل بالتحصيل والتفوق الدراسي .

أما فيما يخص بالسلوك ، فيمكن تلخيص الموقف هنا في أن « ثقافة المخن » لها بالنمل وجودها السلوكي ، الضمني والصريح ، في الحياة اليومية لقطاع لا يستهان بحجبه من طلاب مدارسنا ، وبصورة لا يمكن التهوين من خطرهما ؛ ومع أن الحاجة ما تزال قائمة لمعرفة المزيد من العوامل المرتبطة بالتدخين وتعاطي المخدرات والكحوليات بالنسبة للطلاب المراهق بوجه خاص ، أو المؤدية إلى الاعتماد عليها ، مع ذلك فإن الصورة المقدمة هنا — بكل ما سبقتها من ظلال حول بيئة المخن المراهق وسهات شخصيته — توجه النظر إلى ما ينبغي عمله للتقليل من حدة الظهرة بالنسبة له ، وآثارها على سلوكه ، أو تنبه — على الأقل — إلى عناصر « الموقف ثلاثي الأبعاد » الذي يعيشه هذا المراهق ، وهذا أضف الإيمان ! .

(١٠) وهو وصف يتفق مع ما يشير إليه بعض باحثين (see : Matarazzo and Saslow, 1960) من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المدخنين المنتظمين وبين غير المدخنين فيما يتصل بسمة الذكاء هذه .

مراجع الدراسة

- ١ — مادل الدرداش ، الايمان : مظاهره وعلاجه ، سلسلة عالم المعرفة (٥٦) ، الكويت ، أغسطس ١٩٨٢ .
- ٢ — مصطفى سويف : علم النفس الحديث : معاهله ونماذج من دراساته ، القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٦٧ .
3. Cherry, N. and Kiernan, k. E., A longitudinal study of smoking and personality. In : R.E. Thornton (Ed.), *Smoking behaviour : Physiological and psychological influences* London : Churchill Livingstone, 1978.
4. Eysenck, H. J., and Eaves, L. J. *The causes and effects of smoking* : London : Maurice Temple Smith, 1980.
5. Eysenck, S. B. G. and Eysenck, H.J. comparative study of criminals and matched controls on three dimensions of personality, *Br. J. Soc. Clin. Psychol.*, 10, 362-366, 1971.
6. Eysenck, H. J. and Eysenck, *Manual of the Eysenck Personality Questionnaire*. London : Hodder and Stoughton, 1975.
7. Jacobs, M.A. and Spilken, A.Z., Personality patterns associated with heavy cigarette smoking in male college students, *J. of Consulting and Clinical Psychology*, 37, 428-432, 1971.
8. Jamison, R.N. Personality, antisocial behaviour and risk perception in adolescents. London : University of London, unpublished Ph. D. thesis, 1978, (see : Eysenck and Eaves, 1980).

9. Matarazzo, J.D. and Saslow, G. Psychological and characteristics of smokers and nonsmokers, *Psychological Bulletin*, 57, 493-513, 1960.
10. Powell, G. E.; Steward, R. A. and Grylls, D. C. The personality of young smokers, *Brit. J. of Addiction*, 74, 311-315 1979.
11. Soueif, M.I., El-Sayed, A.M., Darweesh, Z.A., and Hannourah, M.A., The extent of nonmedical use of psychoactive substances among secondary school students in Greater Cairo, *Drug and Alcohol Dependence*, 9, 15-14, 1982.
12. Steward, L. and Levison, N. Smoking and rebelliousness, *J. of Consulting psychology*, 30, 225-229, 1966.

اعتراف بالفضل

يشكر الباحث الأستاذة هند سيد طه ، الباحثة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، على ما تقدمته من عون في اعداد بيانات هذه الدراسة .

كما يعبر عن امتنانه للأستاذ ماجد جورج ، مخطط البرامج بوحدة الاحصاء الرياضى ، على ما بذله من جهد قيم في تحليل بيانات هذه الدراسة على الحاسب الالىكترونى بالمركز ، بموافقة كريمة من الأستاذ الدكتور مهاد الدين سلطان معييز المركز .

تؤسس مستشفاة

من بحوث تعاطى المخدرات في مصر (١)

دكتور مصطفى سويف (X)

مقدمة :

رأيت أن أنسب ما أتقدم به في محاضرة عامة ، في إطار هذه الندوة ،
ولهام هذا الجبع من المستمعين ذوي التخصصات المتباينة ، والاهتمامات
المتشعبة ، هو الحديث فيها يمكن أن يسمى بالدروس العامة المستخلصة
من بحوث تعاطى المخدرات في مصر ، التي شاركت فيها ، مع زملاء أمراء ،
على مر الخمس والعشرين سنة الماضية (١٩٣٣-١٩٥٧) ■

وغنى عن البيان أنني لن أستطيع أن أحيط بهذه الدروس احاطة
شاملة ، في هذه المحاضرة المحدودة بساعة من الزمان ، وبالتالي أبادر غاثير
أن ما سأقدمه لا يعدو أن يكون نخبة قليلة العدد من هذه الدروس ؛ بعضها
يرقى الى مستوى القضايا العامة التي يمكن الامتداد بها الى ما وراء الحدود
الضيقة لجال البحث في تعاطى المخدرات ، والبعض يبقى داخل هذه الحدود ،

(١) ألقى هذه المحاضرة في ندوة بحوث مشكلة المخدرات ، المنعقدة
بكلية الآداب بجامعة المنيا ، يومى ٢ و ٣ أبريل سنة ١٩٨٣ م

(X) يشرف كاتب هذا الحديث على البرنامج الدائم لبحوث تعاطى
المخدرات بالمركز . ويعاونه في هيئة البرنامج الدكتور : زين العابدين درويش ،
ومصرى حنورة ، وعبد الحليم محمود السيد .

(*) كانت البداية الأولى لمشروع بحوث تعاطى المخدرات في أكتوبر
سنة ١٩٥٧ تحت الرعاية الأدبية والمالية للمركز القومى للبحوث الاجتماعية
والجنائية .

ليكتشف من الدلالة الاجتماعية الخطيرة ، لمعلومات يمينها ، أمكننا التوصل إليها .

ولئن كان الواجب الأول على الباحث العلمى أن يتقن أداء البحث ، بالدقة التى يسمح بها التقدم المعاصر لأدوات الدراسة ، وبإزالة التى يقتضيها الدستور الأخلاقى للعلم والعلماء ، المكتوب منه وغير المكتوب ، فإن من اللزم مستلزمات هذا الواجب ، وما يتوجه فى نهاية المطاف ، أن يكون الباحث قادرا على استخلاص الدلالات الاجتماعية والفكرية العلمية لما كشف عنه من حقائق ، ولما توصل إليه من استنتاجات .

وليس من شك فى هذه الخطوة محفوفة بالكثير من الصعوبات ، ومثيرة للكثير من الخلافات ، لكن يخفف من هذه الصعوبات ويقال من الآثار الضارة لبعض جوانب الخلاف ، أن يقتسم الباحث ومجتمعه ، مسؤولية توير المناخ الصالح للقيام بهذه الخطوة ، هذا المناخ الذى يجب أن يتميز أولا وقبل كل شيء باحترام العلم كقيمة ، وبالرؤى العقلية ، وبالتسامح المتبادل .



تختلف طبائع الدروس التى خرجنا بها من رحلتنا العلمية الطويلة ، فبعضها يتعلق بالشكل العام للبحث العلمى ، من حيث العالمية والقومية ، أو من حيث القيم التى تحكم موقف الباحث من بحثه ، أو من حيث التدابير المساعدة والعمليات المعوقة لمسيرة البحث ، والبعض الآخر يتعلق بمضمون نتائج البحث وما تنطوى عليه من معان اجتماعية ، وما تشير به هذه المعانى من ضرورة اتباع سياسات معينة من النظر الى المشكلة ، وفى معالجتها على المدى القصير والمدى الطويل . ويمكن القول بوجه عام ، أن العبرة التى استخلصناها تنقسم الى فئتين : احدها خاصة بالشكل ، والاخرى خاصة بالمضمون . ولذلك رأيت أن تكون العينة التى اقدمها فى هذا المقام

، ممثلة لهذا التنوع ، حتى تتكون لدى المستمع (والقارئ) صورة صادقة ، للخبرة ، والرؤية ، والتوجه ، التى نعيشها الآن (**) ، ونعغل بمقتضاها .

والدرس الأول الذى توصلنا اليه من هذه الرحلة أنه عند النظر فى مشكلة كمشكلة تعاطى المخدرات ، لها ما لها من ابعاد قومية ترتبط بالتاريخ السياسى والتشريعى للبلاد ، كما ترتبط بترائها الشعبى وبعاداتها وبنيته الاجتماعية ، لابد من أن يكون القائمون بالبحث فى هذا المجال باحثين وطنيين .سواء على مستوى المخططين للبحث ، أو القائمين بالخطوات التنفيذية فى الميدان (١) .(**) ، وذلك لأسباب متعددة ، منها :

(١) أن الصورة التى تظهر بها المشكلة صورة محلية ، رغم عالمية مشكلة تعاطى المخدرات ، وبالتالي فإن استيراد وصف المشكلة من الباحثين الغربيين ، أو استيراد النقاط التى يجب الاهتمام بها ، أو استيراد الاستنتاجات والدلالات النفسية الاجتماعية التى نخرج بها من مشاهداتنا لممارسات بعينها ، أقول أن الاستيراد عن طريق الباحثين الغربيين فى هذا المضمار لن يؤدى بنا الى المعرفة بالأبعاد الحقيقية للمشكلة وسيكون بالتالى مضللا لنا فى التخطيط لمواجهةها بعدد من الاجراءات العلاجية أو الوقائية . ومن اوضح الأدلة على أهمية هذا

(*) لا يزال المشروع يواصل تقدمه ، ولكن أحدثنا تغييرا فى حدود المساحة التى نحاول أن نغطيها من خلاله ، وذلك اعتبارا من أوائل فبراير سنة ١٩٧٥ ، إذ تغير اسم المشروع منذ ذلك التاريخ ، فأصبح « البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات » ، بعد أن كان « بحث تعاطى الحشيش فى مصر » . (أنظر التقريرين الأول والثانى الصادرين عن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ديسمبر ١٩٦٠ ، ومارس ١٩٦٤ . الأول مطبوع بدار المعارف ، والثانى بدار ومطبع الشعب) .

(**) هذا الرقم بين قوسين (أعلى السطر) والأرقام التالية يشير الى تعليق تفصيلى أفردنا له مساحة خاصة فى آخر الدراسة .

الدرس أن ظاهرة تعاطى القنب أو الحشيش في مصر إذا نظرنا في جانب هام منها وهو الازدياد Chronicity ، وجدنا أن لدينا متعاطين مضى على استمرار تعاطيهم لهذا المخدر عشرون عامه أو أكثر ، وهو جانب لم يتوفر بعد في الظاهرة بأبعادها الوبائية كما تعاني منها المجتمعات الغربية ، لأن العصر الاجتماعي للظاهرة لديهم لا يمتد خلفا إلى أبعد من منتصف الستينات . وبالتالي فتكوين الظاهرة لدينا يختلف عن تكوين الظاهرة لديهم في هذا البعد على الأقل . وثمة دليل آخر ، وهو أن الفئات الاجتماعية التي ينتشر بين أفرادها تعاطى القنب تختلف عن الفئات التي ينتشر بينها تعاطيه في مصر (٦) ، وقد أملى ذلك على علماء الغرب توجها معينا في استنتاجاتهم التي أقاموها على ما توصلوا إليه في بحوثهم .

ومادام الواقع الاجتماعي يتدخل في توجهات مستوى معين من الاستنتاج العلمي ، وواقعنا الاجتماعي يختلف عن واقعهم فالراجح أن استيراد استنتاجاتهم لن يفي بحاجات واقعنا الاجتماعي . وبالتالي فلا طرح المشكلة واستكشاف أبعادها ، ولا الاستنتاجات التي نقيمها على نتائج هذا الاستكشاف ، لا شيء من هذا كله يبيح الاستيراد عن طريق باحث أو خبير أجنبي . هذا هو الدرس الأول .

والدرس الثاني الذي انتهينا إليه هو أننا ، كباحثين وطنيين ، إذا التزمنا بالقواعد المنهجية العامة للبحث العلمي ، وعرفنا كيف نلائم بينها وبين المتعضيات التي تقتضيها نوعية مجال البحث في تعاطى المخدرات ، وعرفنا كيف نعرض أفكارنا وخطواتنا بالشكل التنظيمي واللغوي الذي نواضع عليه علماء العصر ، إذا عرفنا ذلك والتزمنا به استطعنا أن نظهر باعتراف دوائر المتخصصة العلمية العالمية ، وبترحيب هذه الدوائر ، مما يظهر أثره في قبول نشر تقارير البحث في الدوريات المتخصصة (٧) ، بل ويصل الاعتراف إلى مستوى استكتاب الباحث ، ودعوته إلى تقديم خبرته في

- المؤتمرات والمجالس ذات الصلة العالمية (٥) ، وهو ما يعنى في مجموعه الاعتراف باسهام هذا البحث في تقدم المعرفة العلمية بوجه عام . وجدير بالذكر في هذا الصدد أن جمهور العلماء في العالم ، كأي جمهور مريض ، فيه كثير من الشوائب التي تعكر صفو النزاهة العلمية أحيانا ، وتغلب مشاعر التفوق الحضارى ، بل والعنصرى أحيانا ، على أحكام العقل المنهجي المنزه (٦) . لكن خبرتنا علميا أن جمهور العلماء يحتوى كذلك اشخاص فضلاء يقرن عندهم العلم بالفضيلة ، وحب الحقيقة بالتواضع ، وبالعامل الشجاع على نشر المعرفة بها مهما يكن مصدرها (٧) .

والدرس الثالث الذى وعيناه ، هو أننا ما كنا ندعى أننا نجرى بحثا علميا ، فلا يجوز أن يعوقنا عن الوفاء بمقتضياته المنهجية أى عائق . يسرى أحيانا كلام مؤداه أن اتباع الأصول المنهجية في البحث ترف لا يقوى عليه الباحثون في بلد نام مثل مصر ، لأنه مكلف في الوقت والمال . وهو قول لا يزيد على أن يكون تبريرا للتسبب الفكرى ، واختلال الضمير العلمى ، وضعف الشعور بالمسؤولية الاجتماعية للباحثين . ليس هناك اقتران ضرورى بين منهجية البحث وبين التكلفة العالية ، سواء في المال أو في الوقت ، انها يكون الاحدار الحقيقى للمال العام وللطاقة البشرية بإجراء بحوث متسيرة لا تضبطها الموضوعية والدقة ، لأننا لا نعرف في نهاية الأمر الى أى مدى تصور الواقع وبالتالي تعين على وضع السياسات الملائمة لجابته بالوقاية أو العلاج . هناك طرق مشروعة لاختصار الاجراءات البحثية ، ولإجرائها على عينات صغيرة لتوفير الوقت والمال ، لكن الاختصار العلن والمشروع شيء له قواعد المعروفة والمتداولة ، أما التسبب بخيانة لأمانة العمل التى ياتهننا المجتمع عليها ، وهى خيانة لا تجلب الا الخسارة في التطبيق ، مقرونة بسوء السمعة للباحثين الوطنيين ، على الصعيد المحلى والعالمى .

ان الوعى بهذا الدرس ، والامتداد بمعانيه الى ما وراء حدود المجال النوعى لتعاطى المخدرات ، قد يكون بداية للسير قدما نحو تكوين ضمير علمى يحد شيئا فشيئا من المغالطات المحبة غير المسؤولة التى شاع

أمرها في مصر في السنوات الأخيرة تحت شعارات تعددت بتعدد ألوان الانتهازية التي تخفيها (٨) .

والدرس الرابع الذي تعلمناه ، خلاصته أنه لابد من التعاون بين الباحث أو فريق البحث وبين كثير من الجهات غير البحثية في المجتمع ، وأنه بدون هذا التعاون قد يتعذر إجراء الكثير من جوانب البحث . وأغلب الظن أن هذه الحقيقة ليست وقتنا على البحث في ميدان تعاملات المخدرات بل تتعداه الى كثير من ميادين البحث النفسى الاجتماعى الأخرى (٩) .

وعندما نعود بذاكرتنا الى مراحل في دراستنا للتعاطى أنجزناها في الستينيات المتأخرة ، نعترف بصدق وإمانة بالفضل الكبير لعدد من جهات التنفيذ في الدولة علينا بما أنجزناه ، ومن المناسب هنا أن نخص رجال مصلحة السجون ، فقد فتحوا لنا أبواب السجون ومنحونا من ضمانات حرية الحركة في سجون مصر جميعا ما أسهم بنصيب بالغ الأهمية في تمكيننا من إنجاز البحث على ٨٥٠ مسجوناً محكوماً عليه في قضايا التعاطى ، وحوالى ٨٥٠ مسجوناً آخر محكوماً عليه في قضايا أخرى غير التعاطى نتخذهم بمثابة مجموعة ضابطة ، وقد اقتضى فحص كل مسجون على حدة ما لا يقل عن ساعتين ونصف الساعة مع ضمان العزلة والسرية التامة لوقت الفحص الذي يجتمع بين الفاحص والمفحوص وحدهما (١٠) .

وعندما نعود بذاكرتنا الى مراحل أخرى في بحثنا أنجزناها في أواخر السبعينات ، نذكر بالعرفان تعاون سلطات وزارة التعليم معنا ، مما جعل باستطاعتنا أن نجبع المعلومات اللازمة من عينتين من طلاب المدارس الثانوية العامة والفنية يبلغ حجم الأولى ٥٥٣٠ تلميذاً ، والثانية ٣٦٨٦ تلميذاً ، موزعين على فصول محددة في مدارس بعينها ، تنتشر في أحياء ذات مواصفات خاصة في القاهرة الكبرى (١١) .

وعلى رأس قائمة أصحاب الفضل الذين تعاونوا معنا في جميع مراحل البحث ، ولا يزالون يتعاونون معنا ، رجال الإدارة العامة لمكافحة المخدرات .

وثبة جهات أخرى لا يمكن اغفالها من هذه القائمة ، ولكن ليس القصد هنا حصر من يدخل في هذه القائمة ، ومن يخرج منها ، ولكن ما يهمنا هو تأكيد أهمية التعاون هنا مع جهات في المجتمع يغلب عليها الطابع التنفيذي ، لأنه بدون تعاون هذه الجهات لا يمكن القيام بهذا النوع من البحوث الاجتماعية .

هذه الحقيقة تضع مسؤولية كبرى على الباحثين ، وعلى تلك الجهات سواء بسواء ، كما تضع مسؤولية لا يمكن اغفالها على جميع أجهزة المجتمع التي تسهم في خلق المناخ الثقافي الذي يحيط بالباحثين وغير الباحثين على حد سواء ، ولكن في رأينا مسؤولية الباحثين هنا بالغة الخطر ، فلا بد من أن يدخل في مهاراتهم البحثية كيف يروضون النفوس من حولهم بحيث ترضى التعاون وترحب به ، ولابد أن يستقر في وعيهم أن جزءا مما يتسلحون به عندما يتقدمون الى مهبة استشارة التعاون عند الغير هو حسن سمعة العلم والعلماء ، وحسن سمعتهم العلمية بوجه خاص (كاشخاص وكعاهد) .

ثم نأتى الى الدرس الخامس ومؤداه أن البحث العلمى فى مشكلة تعاطى المخدرات جزء من طريق طويل ، لابد من أن ينتهى الى « عمل فعلى » لتغيير الواقع ، أى لحل مشكلة التعاطى ، أما بالتقليل من حجبها وحجم الأضرار الناجمة عنها ، أو بالقضاء عليها . ولكى يتم هذا العمل لابد من تضافر قوى اجتماعية متعددة ، تدخل فيها المكافحة الفعلية ، والتشريع ، والأجهزة التربوية والإعلامية . . . الخ . ولهذا التصور على بساطته نتائج متعددة بالغة الأهمية منها أن البحث العلمى جزء محدود من السير فى طريق حل المشكلة ، ومن ثم فلا يجوز أن يتسرب الى تصور الباحثين ولا الى تصور أجهزة التنفيذ فى الدولة أن اللجوء الى الباحثين العلميين سوف ينتهى الى القضاء على المشكلة دون جهود أخرى تالية ، كأنها البحث تيمية سحرية . ومن ثم كذلك لابد من التفكير فى كيفية الانادة التطبيقية من نتائج البحوث ، ليستفاد بها فى تعديل وترشيد السياسات العلاجية والوقائية ، ذات الطابع التشريعى أو التربوى أو الإعلامى . . . الخ . وقد يقتضى الأمر هنا التنبيه الى أن هذه إحدى المشكلات المستعصية فى مجتمعنا .

والسؤال المهم هو كيف يمكن شق القنوات التى من شأنها أن تصل بين ينباع البحث العلمى وبين حقول التنفيذ فى واقعنا الاجتماعى ؟ ويقتضى الأمر هنا كذلك التفكير فى مدى مسئولية العلماء عن هذا التوصيل ، وجودته أو رداءته ، وبالمثل يحسن التفكير فى مدى مسئولية القيادات التنفيذية فى تيسير هذه المهمة .

وفى هذا المجال يطرح البعض الآن اقتراحا بإنشاء ما يسمى « بالمجلس النقومى لعلاج مشكلة تعاملى المخدرات » ، ليكون بمثابة مصدر للطاقة ينشط فيحرك الآليات الاجتماعية المخالفة بأسلوب يكامل بين هذه الآليات بدلا من تهديد الطاقة بفعل عوامل الصراع والازدواج والاهدار . وسواء أفلح هذا أم احتاج الأمر الى صيغة أخرى للوصول الى الهدف المراد ، فالذى نريد التنبيه اليه هو أن اجراء البحوث شئ وترجمة نتائجها الى عناصر فى تحريك المجتمع نحو اجراءات علاجية ووقائية شئ آخر . وهبوط الهمة فيما يتعلق بالتطبيق الاجتماعى ليعنى أن نقل من شأن البحث العلمى الذى نقوم به ، فقد يكون هذا البحث ذخيرة يستفاد بها فى المستقبل عندما تزول أو تتحسن ظروف محبطة للمجتمع ، وقد يستفاد بها كجزء من التراث العلمى بوجه عام لا سيما فى الإجابة على أسئلة تهم موضوع المقرنات الحضارية .

وقد استخلصنا كذلك درسا سلفيسا ، تعلمنا منه أن مشكلة تعاملى المخدرات فى منظورها التاريخى متعددة الأوجه ، فهمى تكسب أبعادا جديدة فى المراحل التاريخية المختلفة ، فحتى أواخر الستينات كانت أهم أبعاد المشكلة مصر تتعلق بالمخدرات الطبيعية : القنب والاميسون . ولكن فى السبعينات المبكرة بدأت العقاقير النفسية المخلفة تضيف بعدا جديدا الى مشكلتنا ، تشير الى ذلك قوائم المضبوطات وأحجامها كما تنشرها الادارة العامة للكفاحة ، وتقارير الحالة التى تتفضل بها علينا هذه الادارة كلها طلبناها ، وتشير الى ذلك أيضا سلسلة البحوث الوياتية التى بدأنا فى القيام بها منذ سنة ١٩٧٧ . وفى عينة ممثلة لطلاب المدارس الثانوية العامة فى القاهرة الكبرى تبلغ ٥٥٣٠ طالبا تبين أن حوالى ٦٪ من أفراد هذه

العينية جربوا (ولو مرة واحدة) ، وبطريقة أو بآخرى أن يتعاملوا أحد العقائق المخلقة دون توجيه طبي . وفي عينة ممثلة لطلاب المدارس الثانوية الفنية في القاهرة الكبرى أيضا تبين لنا أن حوالي ٥٠٪ من الأفراد فعلوا انشيء نفسه . ولا يخفى أننا هنا بصدد شباب صغار السن ، متوسط العمر فزهم حوالي ١٧ سنة. ، وأنهم يهطلون المسادة البشرية الخام التي يصوغ منها المجتمع قيادته المهنية والادارية والفنية في المستقبل . والمهم أن هذا الوجه جديد علينا كما هو جديد على العالم ، وأنه أخذ في النمو المطرد عندها وعند كثير من الأمم . ويبدو أننا مقبضون كذلك على بعد آخر جديد للمشكلة ، وهو البعد الخاص بتعاطى الكحوليات ، ففي العينة الأولى (عينة طلاب المدارس الثانوية) وجدنا حوالي ٤٣٪ ، وفي العينة الثانية حوالي ٣٣٪ ، هؤلاء جربوا أن يتعاملوا احدى المواد الكحولية .

وفي رأينا أن الاستفادة العملية من هذا الدرس تقتضى التبرش بتصور جديد لما يمكن أن يسمى « بالبحث الدائم » أو « البحث الدورى » ، يرصد الصورة الوبائية للتعاطى كل فترة محدودة ، ويتبع ما تكثف منه الصور المتتالية من اتجاهات للظاهرة مما قد يساعد على فهم كثير من الجوانب الفاضة لمشكلة التعاطى ، وربما على التنبؤ بمسارها في المستقبل القريب .

واستخلصنا أيضا دراسا سابعا ، نستطيع بقتضاه أن نقرر أن للمشكلة أبعادا ظاهرة تتعلق بالتعاطى والمتعاطين بالفعل ، لكن لها أبعادا أخرى خفية تتعلق بغير المتعاطين ممن لديهم الاستعداد النفسى والمؤهلات الديموجرافية لأن يتعاملوا إذا سمحت الفرصة بذلك . هؤلاء جميعا نسميهم « المستهدفين » (*) . وهؤلاء أنواع منوعة ، وقد وجدنا من هؤلاء في دراستنا الوبائية نسبة لا يستهان بها تبلغ حوالى ١٠٪ من الطلاب غير المتعاطين يقررون (بدرجة عالية من الثبات) أنهم على استعداد للتعاطى إذا أتاحت لهم الفرصة . .

Vulnerable

أما القيمة العملية للتعرف على حجم هؤلاء المستهدفين فتبدو في ضرورة الاهتمام بحسن التخطيط للبرامج الوقائية ، وخاصة ما يعرف بالوقائية من الدرجة الأولى (*) .

والدرس الثامن والآخر ، ما رأيناه من وجه مأساوي للمشكلة ، يتمثل في أن نسبة كبيرة ممن يبدؤون التعاطي من الشباب ، يبدؤون كضحايا لعمليات ضغط مباشر ، وترويض ملح يمارسه عليهم أشخاص معينون ، هؤلاء الضحايا لا يستطيعون الفكك من تأثيرهم .

فبين من جربوا التعاطي من عينة المدارس الثانوية العامة كانت النسب . لمن دفعوا دفعا الى هذا التجريب ، وذلك بطرق تتراوح بين التشجيع والتهديد : ٥٥٪ بالنسبة للمخلفات ، و ٩٠٪ بالنسبة للحشيش والأميون ، و ٨٠٪ بالنسبة للكحوليات . ينظر ذلك في عينة طلاب المدارس الثانوية . الفنية ٥٣٪ ، و ٨٨٪ ، و ٧٨٪ على التوالي .

وربما كانت لهذا الدرس دلالات بالغة الأهمية ، فقد يوحى بسياسات . وقائية متبصرة بما يتعرض له الشباب ، وقد يوحى بتعديلات تشريعية في المستقبل ، بل وإعادة النظر في فلسفة القانون كما يطبق على المتعاطي ، هل من الملائم هنا أن تظل الفكرة المسيطرة هي فلسفة الردع ؟ وفي هذه الحالة ردع من ؟ ردع الضحية ؟ أم الأولى ردع الجاني ؟ .

هذه هي بعض الدروس التي استخلصناها : ضرورة أن يكون الباحثون في هذا الميدان وطنيين لا خبراء أجانب ، وإمكان الاعتراف العالي ببحوثنا الوطنية إذا توفرت لدينا شروط الانضباط المنهجى ، وأن هذا الانضباط لا يقتصر حتما بكثرة النفقة لا في المال ولا في الوقت ، وأنه لا غنى عن التعاون بين الباحث في هذا الميدان وبين جهات غير بحثية حتى يمكن إنجاز الدراسات المرجوة ، وأنه بعد البحث لابد من تضافر القوى الاجتماعية المختلفة لكي

تستغل نتائج البحث في التطبيق ، وإن مشكلة التعاطى تكسب أبعاداً مختلفة في المراحل التاريخية المختلفة وبالتالي فلا بد من التبشير بمفهوم « أبحاث الدائم » أو « الدورى » ، وإن بعض أبعاد المشكلة ظاهرة وبعضها خفى وبالتالي لابد من التنبه الى الفرق بين الحجم الظاهر والحجم الخفى لجمهور المتعاطين ، وفي نهاية المطاف يجب علينا ألا نغفل الوجه الماسلوى لموضوع التعاطى وهو أن نسبة كبيرة من بين المتعاطين دفعوا دفعا الى هذه الممارسة وكانت حرية الاختيار المتروكة لهم تتفاوت في إقدارها على أساس التناسب العكسى مع أحجام الضغوط التى يتعرضون لها .

هذه الدروس وغيرها ، تقدم لنا صورة مصغرة ، ولكنها صادقة ، للخبرة ، والرؤية ، والتوجه التى نعيشها الآن ، ونعمل بمقتضاها ، نحن العاملون في هيئة البرنامج الدائم لبحوث نعطى المخدرات بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . ”

تعليقات تفصيلية :

١ — في الثوب الذى أمددنا فيه هذا الحديث كان الجو العلمى في مصر يوج بالحديث عن البحوث العلمية المشتركة ، أى التى يشترك في إجرائها في مصر عدد من الباحثين المصريين والباحثين الأجانب . وكانت ثمة تساؤلات كثيرة مطروحة حول ما يمكن أن يؤدي إليه هذا الاشتراك من تجاوزات لمقتضيات الموضوعية والأخلاقية في إجراءات البحث . وما يمكن أن يترتب على ذلك من آثار قريبة وبعيدة في تشكيل فكر الباحث المصرى وولائه القومى وقيمه بوجه عام . وكان « الأهرام الاقتصادى » من أكثر الصحف اهتمامها بمناقشة هذا الموضوع ، وخاصة طوال شهرى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٨٢ . كما نشرت أكاديمية البحث العلمى (على لسان رئيسها) رأيها في هذا الموضوع ، وذلك في جريدة الأهرام بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٨٢ .

٢ — عندما بدأنا مشروع البحث ، في لوائل أكتوبر سنة ١٩٥٧ ، كان

الاهتمام بالدراسة العلمية للعوامل المؤدية الى والاكثر المترتبة على تعاطى القنب (الجشيش) اهتماما محدودا جدا في الدوائر العلمية الأوروبية والأمريكية . وبالتالي كان ادراكنا للمشكلة وابعادها يكاد ان يكون مملئ املاء تاما بوساطة ظروفنا المحلية وقدرتنا ووسائلنا العلمية المتاحة . ولكن بدءا من منتصف الستينات اخذ المشاهد العالمى يتغير ، وفي اواخر الستينات كان المعنيون في أوروبا وأمريكا وفي هيئة الصحة العالمية (في جنيف) يتكلمون عن انتشار وبائى للقنب بين فئات الشباب وخاصة أبناء وبنات الطبقة المتوسطة بهوامشها المختلفة . وبذلك تكون المشكلة قد أصبحت عالمية . الا ان الصورة المحلية ظلت مختلفة اختلافا واضحا عن الصورة العالمية .

٣ - فقد ورد في عدد من البحوث الوبائية التى أجريت في الولايات المتحدة . وفي كندا ما يشير الى أن معظم انتشار تعاطى القنب بين الشباب البيض من أبناء الطبقة المتوسطة ، وخاصة المتوسطة العليا . وهو ما يخالف الصورة لدينا في مصر . ففى مصر رغم أن الانتشار يشمل جميع فئات الشباب الذكور . رغم ذلك فاننا نجده اشد كثافة في الشباب الذكور من أبناء الطبقة العاملة (الحرفيين والصناعيين) . كذلك تبين في كثير من الدراسات الوبائية الأمريكية والكندية أن الانتشار قائم بين الذكور والاثنتى بنسبة ٢ : ١ ، كذلك توحى مؤشرات كثيرة بأن الوضع كان كذلك في غرب أوروبا (خاصة في ألمانيا الغربية وهولنده) في اواخر الستينات واولئ السبعينات . وهذه الصورة تختلف أيضا عن الصورة في مصر . فالؤشرات تكاد تجمع على أن معظم الانتشار كان ولا يزال بين الذكور وان كنا نعلم أن أعدادا محدودة جدا من الفتيات من بنات الطبقة المتوسطة العليا تعاطين القنب على سبيل التجريب .

٤ - جدير بالذكر أن جميع تقارير البحث (فيما عدا التقريرين الأول والثانى اللذين نشرنا في مصر بالعربية) نشرت في عدد من الدوريات الأوروبية والأمريكية ، وهى :

1. Bulletin on Narcotics.

الصادرة عن الأمم المتحدة بإشراف هيئة الصحة العالمية .

2. Annals of the New York Academy of Sciences

3. Drug and Alcohol Dependence.

وتبلغ هذه التقارير حوالى خمسة عشر تقريراً . والجدير بالذكر أن عددا كبيرا من هذه التقارير نشر بدعوة خاصة من العلماء المشرفين على تحرير هذه الدوريات ،

٥ - جدير بالذكر أننا دعينا ، بناء الى ما نشرناه من بحوث ، الى الاسهام فيها لا يقل عن عشرين اجتماعا دوليا ، وفي معظم هذه الاجتماعات كان الاسهام المطلوب القاء بحث من واقع المشروع المصرى . وجدير بالذكر أيضا أن هذا الطريق نفسه ادى الى دعوتنا كمضو دائم فى هيئة خبراء بحوث الاعتماد على المخدرات ، التابعة لهيئة الصحة العالمية ، وذلك بدء من مايو سنة ١٩٧١ ، ولا تزال هذه العضوية قائمة تطلب هيئة الصحة العالمية تجديدها كل سنتين .

٦ - صادفتنا ايملة على هذا الطراز من الباحثين . نذكر من بينهم على سبيل التوثيق (حتى لا يظل الحديث من قبيل الكلمات الشائعة الجواء) هازلتون S. Hasleton ، وذلك أثناء اجتماع علمى محدود فى لندن فى اواخر ابريل ١٩٧٤ نظمته مؤسسة مييا الدوائية . وكان هازلتون مدعوا من قسم علم النفس بجامعة سيدنى بأستراليا . ونذكر كذلك روزنكرانتس H. Rosenkrantz . وذلك أثناء اجتماع علمى عقد فى تورنتو بكندا تحت رعاية مؤسسة بحوث الادمان بالتعاون مع هيئة الصحة العالمية (Addiction Research Foundation/WHO) وذلك فى المدة من ٣٠ مارس الى ٣ ابريل سنة ١٩٨١ . وكان روزنكرانتس مدعوا من قسم الفارماكولوجيا E&g Mason Research Institute فى وركستر بماساشوستس فى الولايات المتحدة . ونذكر ايضا ويج N.N. Wig . وذلك أثناء عدد من اجتماعات الصحة العالمية فى جنيف ، وخاصة الاجتماع العلمى المحدود المنعقد فى جنيف فى ديسمبر سنة

١٩٧٠ . وكان ويج مدعوا من معهد الدراسات العليا للتعليم والبحوث .
الطبية في سانتيجار في الهند .

٧ — التقينا بعدد كبير من هذا النوع من الباحثين . نذكر من بينهم : باتون .
W. D. M. Paton أستاذ الفارماكولوجيا في جامعة أكسفورد بانجلترا ،
التقينا به في أكثر من اجتماع ، منها اجتماع لندن المذكور في البند
السابق ، وكذلك أثناء ادلائنا بالشهادة العلمية أمام إحدى لجان
الكونجرس الأمريكى في شهر مايو سنة ١٩٧٤ ، وهاردين جونز
H. B. Jones . وكان أستاذا للفيزيولوجيا بجامعة كاليفورنيا — باركلي ،
التقينا به في اجتماع الادلاء بالشهادة العلمية أمام الكونجرس الأمريكى ،
ونورست نانت F. S. Tennant من جامعة كاليفورنيا — لوس .
أنجلوس ، وجابريل نحاس G. Naâhas من كلية الطب بجامعة
كرولومبيا في نيويورك ، وهارولد كالانت H. Callant من مؤسسة
بحوث الادمان في تورنتو بكندا ، وريز جونز R.T. Jones أستاذ الطب
النفسي بجامعة كاليفورنيا — لوس أنجلوس .

٨ — التسبب المنهجي شيء والتزييف العلمى شيء آخر تماما . التزييف
المنهجي هو ادعاء الوصول الى مشاهدات حيث لا مشاهدات ،
أو ادعاء العثور على وثائق حيث لا وثائق . ونحن لا نشير الى هذا
المستوى من الفساد . أما التسبب المنهجي فالمقصود به الاتباع
الجزئى لقاعدة أو لقواعد منهجية دون التقيد ببقية أجزاء القاعدة أو
بالقواعد الكاملة لها . ويمكن لهذا التسبب أن يحدث في أى مرحلة من
مراحل البحث ، ابتداء من صياغة الفروض مع ما تقتضيه من أن تكون
قابلة للاختبار ، الى تجميع المشاهدات ومراعاة أن تكون محققة لشروط
انتخاب العينات ، واختيار الأدوات التى سيستخدمها الباحث والتأكد
من دقتها وصلاحتها ، الى تطبيق طرق التحليل الاحصائى أو الرياضى
المناسبة ، مع مراعاة القواعد التى تضمن سلامة تطبيق هذه الطرق ،
الى التعميق على نتائج هذه التحليلات بما يحلها من المعانى ما هى
مؤهلة له لا لتفنن ولا أقل .

وقد رأينا من خلال معاشتنا للبحث والباحثين أن التسبب يكون أحيانا ناتجا عن جهل بقواعد المنهج ، لكنه يكون أحيانا أخرى ناتجا عن تجاهل لها . وما يؤسف له أن المناخ الاجتماعى السائد فى مصر فى الفترة الراهنة ينطوى على عناصر كثيرة تيسر له التسبب والمتسببين . وتدخل دراسة هذا الموضوع فى باب اجتماعيات البحث العلمى . والرسائل العلمية الجامعية ، وما يدور فى لجان الامتحان فيها من مناقشات ، والبحوث التى تقدم الى اللجان العلمية الدائمة فى الجامعات ، وما يدور داخل هذه اللجان من نقاش وما يقدم اليها من تقارير تعتبر جميعا وثائق بالغة الاهمية لمن أراد الدراسة الموضوعية لهذه الظاهرة الخطيرة .

٢ - هذه حقيقة لابد للباحثين فى العلوم النفسية والاجتماعية من أن يتنبهوا لها ، ما داموا مضطرين لاجراء بحوثهم الميدانية (البحتة والتطبيقية) على فئات او قطاعات من ابناء المجتمع . اذ يلزمهم عندئذ أن ينفذوا الى هذه الفئات او القطاعات خلال قنوات محددة (مثال ذلك : التلاميذ ننفذ اليهم من خلال مدارسهم ، والمرضى من خلال مستشفياتهم وعياداتهم ، والعمال من خلال تجمعاتهم فى المصانع ، والشباب من خلال النوادي ... الخ) ، ومن الحكمة أن يكون الباحث على استعداد منذ وقت مبكر لأن ينفذ من خلال هذه القنوات ، أى أن يكون لديه رصيد من المعلومات والعلاقات الانسانية التى يستختمها كمفاتيح لهذه القنوات . وجدير بالذكر أن هذه المفاتيح متفاوتة فى كماعتها ، وربما كان أغلبها شأننا المفاتيح ذات الطابع الرسمى أو البيروقراطى للبحث ، فى حين أن أعلاها كفاءة ما استند الى العلاقات الانسانية غير الرسمية بالاضافة الى الاعتماد على السلطة البيروقراطية .

(١٠) انظر فى هذا الصدد الفصول ٢ و ٤ و ٧ و ٨ و ١٠ من المرجع

الآتى :

Souelf, M.I., El-Sayed, A.M., Darweeah, Z.A. and Hannourah,

M. A. The Egyptian study of chronic cannabis consumption, Cairo : National Center for Social and Criminological Research, 1980.

(١١) انظر في هذا الشأن :

- Souief, M. I., El-Sayed A.M., Hannourah, M.A. & Darweesh, Z. A. The nonmedical use of psychoactive substances among male secondary school students in Egypt : An epidemiological study, **Drug & Alcohol Dependence**, 1980, 5, 235-238, (A preliminary report).
- Souief, M.I. et al. The extent of nonmedical use of psychoactive substances among secondary school students in greater cairo, **Drug & Alcohol dependence**, 1982, 9, 15-41.
- Souif, M. I. et al. The nonmedical use of psychoactive substances by male technical school students in grater cairo : An epidemiological study, **Drug & Alcohol Dependence**, 1982, 10, 321-331.

الوضع الاجتماعي للأقباط في عصر سلاطين المماليك

دكتور قاسم عبده قاسم (✽)

لا شك في أن النظرية السياسية للدولة الإسلامية ، أو حتى تطبيقاتها ، لم تضع عقبات أمام الرعايا من غير المسلمين ، وقد انسحب هذا المفهوم ، بطبيعة الحال ، على عصر سلاطين المماليك في مصر . ولكن طبيعة العلاقات بين الدولة ورعاياها اختلفت في عصر المماليك عنها في العصور السابقة بشكل أو بآخر ، إذ لم تكن النظرية السياسية لدولة المماليك قائمة على مبدأ الحكم الوراثي ، كما أنها لم تستند إلى مبدأ التفويض الشعبي أو الانتخاب وفقا لمبدأ الشورى الإسلامي ، وإنما قامت على أساس التنافس بين الأمراء على السلطة التي يفوز بها أقواهم وأقدرهم على الإيقاع بالآخرين ؛ ومن ثم اتخذت العلاقة بين سلاطين المماليك ورعاياهم مسارين أساسيين يستند أحدهما إلى الدعامة الدينية المتمثلة في إحياء الخلافة العباسية من جهة ، وطبقة «أرباب العملة» من جهة أخرى ، أما المسار الثاني فيعتمد على قوة السلطان الذاتية ممثلة في ممالكه وقدرتهم العسكرية .

وقد حرص سلاطين المماليك على تقرير التزامهم بالعدالة تجاه غير المسلمين من رعاياهم ، بيد أنهم من ناحية أخرى كانوا يمارسون عليهم الضغوط من حين لآخر لأسباب متنوعة (١) . ولكن هذه العلاقة الرسمية كانت تختلف اختلافا جذريا عن علاقة أهل الذمة المصريين باخوانهم المسلمين في ذلك العصر . ويهنا في هذا البحث أن نلقى الضوء على الوضع الاجتماعي للأقباط في مصر آنذاك .

(✽) أستاذ التاريخ المساعد بكلية الآداب جامعة الزقازيق .

شارك المسيحيون المصريون في أحداث عصر سلاطين المماليك ونشاطاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مشاركة ايجابية في غالب الأحوال ، مما ينهض دليلا على أنهم كانوا آنذاك جزءا لا يتجزأ من المجتمع المصرى . يتأثرون بأحداثه الجارية ويخضعون لنفس الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى خضع لها المجتمع ككل ، والى شكلت ملامح الحياة فى ذلك العصر من ناحية ، ويؤثرون بقدر أو بآخر فى مجريات الأمور فى عادات وتقاليد المجتمع من ناحية أخرى . ويغض النظر عن بعض الحالات التى تعرض فيها أهل النمة لبعض الضغوط أو القيود ، لسبب أو لآخر ، فإنهم فى أغلب الأحوال مارسوا حياتهم اليومية ، بشتى جوانبها ، داخل اطار الحياة العامة للمجتمع المصرى آنذاك .

وفى بعض المناسبات ذات الطابع السياسى ، مثل مظاهرات الاستقبال التى كان وفاة الأمور ينظمونها بكثرة لاستقبال السلاطين عند عودتهم من السفر أو الصيد والتى كانوا يصدرون أوامره إلى الرعية بالمشاركة فيها بتزيين الحوانيت والأسواق) كان المسيحيون يشاركون سائر أبناء الشعب المصرى فيها . ومن الأمثلة الدالة على ذلك ما حدث سنة ٦٥٨ هـ (١٢٦٠م) حين أعاد السلطان الظاهر بيبرس احياء الخلافة العباسية بمصر ، فقد خرجت كافة طوائف المصريين للقاء الخليفة العباسى « أبا القاسم أحمد » وبينهم النصارى يحملون الأتاجيل (٢) . وأثناء عودة الظاهر برقوق إلى عرش السلطنة فى سنة ٩٧٢ هـ (١٣٩٠م) تكررت هذه الظاهرة السياسية التى رتبها لآتمصاره وشارك فيها المسيحيون الذين كانوا بلنجليهم ومعهم الشموع الموقدة فى استقبال السلطان (٣) . وفى نفس العام لقي السلطان الظاهر برقوق استقبالا مماثلا لدى عودته من إحدى رحلات الصيد ، واجتمع المسيحيون مع كافة المصريين ومعهم الشموع لاستقباله (٤) . كما تكرر خروج المسيحيين ضمن سائر طوائف المصريين للقاء برقوق عند عودته من الشام سنة ٧٩٤ هـ (١٣٩١م) (٥) . وفى مناسبة مماثلة خرج المصريون سنة ٨٨٠ هـ للقاء السلطان الأشرف قايتباى لدى عودته من إحدى رحلات

الضيد وكان النصراني من بين سائر الطوائف التي خرجت لاستقباله ومعهم الشموع الموقدة (٧) .

وسواء كان خروج المسيحيين في مثل تلك المناسبات ، التي تحفل المصادر التاريخية بالكثير من أخبارها ، راجعا الى ميادير ذاتية منهم ، أو كان بسبب أوامر السلطات الحاكمة (وهو ما نرجحه) فإن ما يهمنا انهم في هذا قد شاركوا المجتمع كله في مثل تلك المظاهرات السياسية المصطنعة بقصد اظهار التأييد الشعبي للسلطان الحاكم .

ومن الناحية الاقتصادية يبدو دور المسيحيين واضحا ، فمن المعروف ان النشاط الزراعى في مصر ، من حيث مواعيد الدورات الزراعية ، وأوقات البذر والرى والحصاد ... وما الى ذلك كان ، وما يزال ، مرتبطا بالتقويم القبطى الشمسى المتوارث عن قديم المصريين ، وقد أوردت لنا المصادر التاريخية أصناف الفواكه والخضروات وغيرها من المزروعات ومواعيد زراعتها ونضجها وجنيها في كل شهر من شهور السنة القبطية (٧) .

ومن ناحية أخرى ساهم الأقباط في أعمال صيانة مرافق الرى وضبط النهر ، مثل حفر الترع وبناء الجسور وغيرها . وكان اشتراكهم في مثل هذه الأعمال يتم برغبتهم أحيانا ، أو بإجبارهم وتسخيرهم أحيانا أخرى . شأنهم في ذلك شأن المصريين .

فى سنة ٧٤٩هـ (١٣٤٨م) حدث أن جفت مياه النيل تجاه ساحل القاهرة بحيث صارت المياه ضحلة وملوثة لا تصلح للشرب مما أدى الى ارتفاع أسعار المياه . واتفق الحكام على بناء جسر على شاطئ النيل من ناحية الجزيرة لينفع المياه باتجاه القاهرة . وتقرر جمع تكاليف بناء هذا الجسر من كافة المصريين بما فيهم الأقباط بطبيعة الحال ، وفرضت هذه الضريبة الطارئة على الجميع ، بل ان الدولة جنبها أيضا من الجوامع والمساجد والخوانق والزوايا والأديرة والكنائس فضلا عن المساجد والحوانيت (٨) . وفى سنة ٨١٨هـ (١٤١٥م) ركب السلطان المؤيد شيخ

المجودى الى موقع العمل فى شق خليج جديد من النيل ونودى بخروج الناس للعمل فى هذا المشروع ، ولزم والى القاهرة المسيحيين بأن يخرجوا ضمن طوائف الرعية للمساهمة فى أعمال الحفر (٩) وتحمل المصادر التاريخية بالكثير من الأمثلة المشابهة التى يضيق المقام عن تتبعها .

ويغلب على الظن أن الأقباط قد ظلوا يقومون بدور رئيسى وهام فى النشاط الزراعى فى البلاد ، باعتبار أن الزراعة هى المهنة الرئيسية للمصريين منذ اقدم العصور . وقد احتفظ الأقباط الذين لم يعتنقوا الاسلام بأرضهم على مر السنين منذ أمر الخليفة عمر بن الخطاب بأن يعامل المصريون على أساس أن بلادهم تمتعت صلحا (١٠) ، وهو ما يعنى أن يحتفظوا بالأرض على أن يدنعوا للحكومة الخراج المستحق عنها . أما جوانب النشاط الاقتصادى الأخرى التى مارسها الأقباط ؛ فقد تنوعت ما بين التجارة والصناعات الصغيرة ، وبعض الحرف المتصلة بالحياة اليومية .

ويبدو أثر الأقباط واضحا فى النشاط التجارى الداخلى فى مصر زمن سلاطين المماليك ، مثلا ، فيها أوضحته بعض كتب الحسبة من أن بعض مثاقيل الموازين كانت تحمل كتابة عربية على أحد وجهيها وتحمل على الوجه الآخر كتابة قبطية (١١) . كما يتضح من وثائق دير سانت كاترين أن المسيحيين المصريين ، من الملكانيين واليعاقبة (١٢) قد عملوا فى النشاط التجارى الداخلى والخارجى على حد سواء (١٣) . كما تكشف احدى وثائق بطريركية الألوذوكس أن بعض المسيحيين قد اشتغلوا بالبيطرة ؛ اذ تذكر الوثيقة اسم « المعلم شحاته النصرانى اليمتوى البيطار بالفحامين » (١٤) .

وهكذا يتضح لنا من هذه الأمثلة ، ومن أمثلة أخرى عديدة ، أن الأقباط قد مارسوا كل المهن التى مارسها المسلمون تقريبا فى تلك العصور . ومن ناحية أخرى ، فإن الوثائق والمصادر التاريخية المعاصرة تشير فى وضوح الى أن النصارى قد تملكوا العقارات من الأراضى والمنازل والحوانيت فى شتى أنحاء البلاد ؛ أما عن طريق البيع والشراء ، وأما عن طريق

«لوراثة» (١٥) . كما تدل الوثائق على أنهم قد مارسوا حريتهم في التعامل في عمليات البيع والشراء مع بعضهم البعض أو مع المسلمين واليهود المصريين في ظل القوانين الحاكمة آنذاك (١٦) . بل إن لدينا وثيقة تشير إلى أن الدين ، وهو مسيحي ، قد أحال الدائن ، وهو مسيحي أيضا ، على أحد تجار مدينة الطور ، وهو مسلم ، لكي يضمنه في تأجيل سداد دينه . وتكشف الوثيقة عن أن الدائن رضى بالفعل بتأجيل سداد الدين للسنة التالية « ... لعلمه بحاله أنه لا يقدر عليه ... » (١٧) ولدينا مزيدا من الوثائق التي توضح أن التعامل في مسائل البيع والشراء كان يتم بين المسلمين والأقباط ، وغيرهم من أبناء الأقليات الدينية في عصر سلاطين المماليك ، بصورة طبيعية تكشف عن أنهم جميعا تساووا في حقوقهم في هذا المجال (١٨) .

كذلك كانت تصرفات الأقباط القانونية مثل البيع ، والشراء ، والرهن ، والوقوف ، والمصادقات الشرعية ، واستيفاء الديون ، وتصفية التركات ... وغير ذلك تتم على أيدي القضاة المسلمين الذين كان الأقباط يلجأون إليهم باختيارهم في مثل هذه الأمور القانونية (١٩) . ويتضح من وثائق دير سانت كاترين ووثائق بطريركية الأقباط الأرثوذكس ، أنه في بعض الأحوال كان الشهود الذين ترد أسماؤهم على هذه الوثائق من المسلمين كلهم ، وفي أحوال أخرى كان بعضهم من المسلمين وبعضهم من المسيحيين (٢٠) .

ومن الناحية الاجتماعية تشير المصادر التاريخية المتوفرة لدينا إلى أن الأقباط قد تمتعوا بحرياتهم الاجتماعية داخل إطار الحياة العامة للمجتمع ككل . بيد أن هذه الحريات كانت تخضع ، من حين لآخر ، لبعض القيود التي كان السلاطين يفرضونها لسبب أو لغيره . ولكن ذلك لم يكن لينعكس الأقباط من القيام بدورهم في المجتمع والمشاركة الإيجابية في الحياة اليومية التي يؤثر فيها بقدر ما تسبح ظروف تعدادهم وأوضاعهم الاجتماعية .

ولعلنا لا نغالي إذا قلنا إن الظاهرة الطبيعية والجغرافية الأولى في مصر هي نهر النيل انذى شكل حياة المصريين منذ العصور السحيقة وحتى

الآن . وفي جميع العصور أدرك المصريون ومن جاورهم أو خالطوهم أهمية نهر النيل باعتباره الشريان الرئيسى لحياة البلاد وسكانها .^{١٠} ومن ثم فإن القلق الذى كان يسود البلاد إذا انخفضت مياه النهر أو تأخر الفيضان كان يشمل الأقباط وغيرهم من المصريين بطبيعة الحال فيخرجون مع غيرهم من أبناء مصر الى الصحراء لأداء صلاة الاستسقاء ومعهم كتبهم المقدسة ، ويبتهلون الى الله تعالى أن يجرى مياه الفيضان . وقد أمدتنا المصادر التاريخية بالكثير من الأمثلة التى تؤكد ذلك (٢١) .

وقد ظهر تأثير الأقباط واضحا فى عادات وتقاليد المجتمع المصرى آنذاك فيها أشار اليه « ابن الحاج » من أن بعض نساء المسلمين كن يأتين بعض النصرانات فى حياتهن اليومية تبدو فيها التأثيرات المسيحية واضحة تماما . فقد اعتادت بعض النساء ألا يشتغلن بشيء فى ليلة الأحد (٢٢) . ويبدو أن التأثير المسيحى فى العادات والتقاليد المصرية فى عصر سلاطين المماليك واضحا لدرجة أنثرت استياء ابن الحاج الذى يشكو آسفا من أن المصريين المسلمين « ... وضعوا تلك العوائد موضع السنن ... » (٢٣) .

ولعل من أكبر الدلائل على أن روح الوثام الاجتماعى قد سادت بشكل عام بين المسلمين والأقباط فى ذلك العصر ما حدث سنة ٧١٤ هـ (١٣١٤م) حين استعمار الأقباط بعض قناديل وأثاث مسجد عمرو بن العاص لكى يستخدموها فى أحد اجتماعاتهم الدينية فى الكنيسة المعلقة بمصر القديمة (٢٤) . وهو ما يبعث على الاعتقاد بأن شبة علاقة ودية وطيدة كانت تربط بين أبناء الأقليات الدينية وغيرهم من المصريين فى ظروف الحياة اليومية العادية . وتحفل مصادر ذلك العصر بالكثير من الأمثلة الدالة على روح الوثام الاجتماعى بها لا يمكن تجاهله .

ومن ناحية أخرى ، كان للأقباط نصيبهم من الأمراض والعيوب الاجتماعية المدمية آنذاك ؛ وهو أمر طبيعى باعتبارهم جزءا يرتبط ارتباطا عضويا بالكل المصرى . وبدبى أنهم خضعوا لنفس العقوبات التى كانت توقع

على المسلمين في حالة ارتكابهم لهذه الجرائم . بيد أن هناك اختلافا بين عقوبة المسلم وعقوبة غير المسلم ، وهو ما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية . ففى إحدى الحوادث زنى نصرانى بمسلمة فرجم الاثنان حتى الموت ، وأحرقت جثة النصرانى ودفنت المرأة (٢٥) . كذلك كان على المحتسب من الناحية القانونية النظرية على الأقل ، إذا رأى مسلما يشرب الخمر علنا ، أن يريقها ويؤدبه ، أما إذا كان الفاعل من المسيحيين يكتفى المحتسب بتأديبه لأنه يشربها علنا (٢٦) . ويبدو أنه على صعيد الواقع لم تكن هذه العقوبة تنفذ في كثير من الأحوال ؛ إذ يذكر « ابن الحاج » أن النصارى كانوا يشربون الخمر علنا في عيد النيروز ، ويقلدهم في ذلك بعض العامة من المسلمين (٢٧) .

ويبدو أن الانقباط في عصر سلاطين المماليك قد كونوا الثروات الطائلة ، وتباهوا بمظاهر العز والرفاهية نتيجة لعملهم في الجهاز المالى والإدارى لدولة سلاطين المماليك مما جعلهم هدفا لمطامع السلاطين وأمرأء المماليك التواقين الى جمع المال من ناحية ، وعرضهم لأحقاد عامة المسلمين المطحونين تحت أعباء « المظالم » و « المغارم » التى كانت أعباؤها تتزايد عليهم في ذلك العصر من جهة أخرى . فضلا عن أن الأوبئة والأزمات الاقتصادية التى أرهقت كاهل المصريين جميعا ، والتى زاد معدل حدوثها في أواخر ذلك العصر ، جعلت الفقراء يتطلعون بعين ملؤها الحسرة والحقد تجاه أولئك الانقباط الذين رأوا فيهم أدوات السلطة في ابتزازهم واستغلالهم .

وينهض دليلا على ذلك ما ذكره المقريزى من أن النصارى « ... قد تزيد ترغهم بالقاهرة ومصر ، وتفتنوا في ركوب الخيل المسومة ، والبغلات الرائصة بالحلجى الفاخرة ، ولبسوا الثياب السرية ، وولوا الأعمال الجليلة ... » (٢٨) . كما أن ابن الأخوة الذى عاش في الفترة التى تحدث عنها المقريزى (القرن الثامن الهجرى / الرابع عشر الميلادى) يقرر أن دور المسيحيين في مصر كانت ترتفع فوق دور المسلمين ومساخدمهم ، كما ذكر ابن النصارى عن مؤلفى الدولة كثر يسير بدابته والمسلم يجزى في ركابه

مطلباً لتضاء حاجة نه . أما النساء المسيحيات فكان يتم من باجترام الجميع في الصهايات والأسواق ، لأن ملابسهن كانت هي نفس ملابس النساء المسلمات (٢٦) .

ويستفاد من احدى وثائق دير سانت كاترين انه اذا اشترى احد أبناء الأقليات الدينية داراً تعلق على دور جيرانه المسلمين ، كان من حقه أن يحتفظ بها كما هي دون أن يهدم الجزء العالى الذى يتيح له كشف عورات جيرانه (٢٠) كما أن المؤرخ « ابن تغرى بردى » يذكر في حوادث سنة ٨٥٦هـ (١٤٥٢م) أن والى القاهرة أمر المسيحيين باحضار ما لديهم من الجوارى المسلمات ، بعد أن بلغه أنهم يملكون الجوارى المسلمات « ... فمن وجدها مسلمة في الأصل ، أو سابيحها ، ردها الى الاسلام ، وأمر صاحبها ببيعها ... » (٢٦) . وهو ما يدل على أن الأقباط كانوا يعيشون في حبوكة من انعيش تسمح لهم باقناء الجوارى . ومن المنطقى أن نقرر أن هذا لا يمثل الحقيقة بالنسبة لجميع الأقباط ، وإنما ينطبق على الأغنياء منهم فقط .

وإذا كنا في السطور السابقة قد عرضنا لبعض الأمثلة الدالة على أن روح الوثائق والوثائق الاجتماعية كانت هي السائدة بين المصريين جميعاً ، مسلمين وأقباط ، في ذلك العصر فإنه يجدر بنا أن نشير الى أن هذه الحال لم تكن هي السائدة على الدوام في العلاقات بين المسلمين والمسيحيين . فالواقع أن حوادث المشاحنات بين الفريقين كانت تقع من آن لآخر لكى تعكس من صفو العلاقات بينهما (٢٢) . ولكن مثل هذه الحوادث ، التى اتخذت طابعاً فردياً على الدوام ، يمكن تفسيرها في ضوء المفاهيم التى حكمت الناس في تلك العصور من ناحية ، وفي ضوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر آنذاك من ناحية ثانية . كما أن هذه الحوادث التى لم تأخذ طابع الاستقرار لا يمكن أن تقلل من قيمة الحقيقة انقائلة بأن الأقباط عاشوا في «حلب المجتمع المصرى كجزء عضوى فيه . ومن الطبيعى دائماً أن تحدث بعض المشاحنات بين أبناء البلد الواحد الذين تجمعهم ديانة واحدة لأسباب اقتصادية واجتماعية . وسياسية وفكرية وغيرها ، فما بالنا بالذين يتبنون

بديانات مختلفة داخل وطن واحد ، وفي زمن مكان للدين فيه قوة تأثير
طاغية على سلوك الفرد والجماعة بسواء ؟ .

وفي ذلك العصر كان المفروض ، نظريا على الأقل ، أن يتمايز المسيحيون
بملايس معينة حتى يمكن التفرقة بينهم وبين اليهود أو المسلمين في زحام الحياة
اليومية . وهنا ينبغي أن نشير الى أنه من الثابت أن « أهل الذمة » ،
عموما ، لم يلزموا بارتداء الملابس المميزة « الغيار » في صدر الاسلام .
ومن البديهي ، كذلك ، أن المسلمين في بداية حركة الفتوح الاسلامية كانوا
يختلفون بملايسهم عن أهل البلاد التي فتحوها ؛ وعن ثم لم تكن هناك
ضرورة لفرض أية قيود خاصة بالملايس على غير المسلمين ، فضلا عن أن
ذلك كان يجافي روح الاسلام التي كان الفاتحون حديثي العهد بتطبيقها المثالي
على يد الرسول وخلفائه . الا أنه بمرور الزمن بدأ المسلمون يأخذون
بأسباب الترف والرفاهة من جهة ، كما أخذت الهوية تتسع بين المثل والقيم
التي يطرحها الاسلام والممارسات الفعلية من جهة ثانية ، فضلا عن أن
بعض أبناء البلاد المفتوحة أخذوا يحاكون المسلمين ، شأن جميع انشعوب
المغلوبة في محاكاة الغالبين في عاداتهم .

ويجدر بنا أن نشير الى أن القيود على ملايس أهل الذمة ومساكن
ما يتعلق بمظاهر حياتهم اليومية إنما تنسب الى « العهد العبري » أو
« الشروط العبرية » المنسوبة الى عمر بن الخطاب . بيد أن هذا « العهد » ،
بصورته التقليدية التي تناقلتها معظم المصادر العربية لم يبدأ في الظهور
سوى في أواخر القرن الثاني للهجرة ، وهو ما يعنى عدم صحة نسبته الى
الخليفة الثاني . وعلى أية حال ، فإن هذا « العهد » كان هو الأساس
الذي فرضت بهقتضاه قيود الملابس على أهل الذمة ومظاهر حياتهم اليومية .
مقد كان على النصارى اتخاذ اللون الأزرق للملايسهم فضلا عن الزنار الذي
يشدون حول أوساطهم (وهو خيط غليظ من الكتان) فوق الثياب . ويبدو
أن هذا الزنار كان كافيا في بعض الأحيان لتمييز الأقباط . ولكن طريقة حياكة
الملايس وطرزها كانت واحدة للجميع : مسلمين ومسيحيين (٣٣) .

كذلك كان من المفروض أن تكون لأهل الذمة القابهم الخاصة بهم ، ومن الطريف أن غالبية هذه الألقاب تبدأ بكلمة الشيخ ، وكان منهم من يحمل لقباً مضافاً إلى الدولة مثل « ولى الدولة » و « شمس الدولة » ، ومنهم من يحذف المضاف ويعرف بالألقاب بالآلف واللام مثل « الشيخ الصفى » ، و « الشيخ الشمسى » . فإذا أسلم أحدهم تغير لقبه ليصبح « ولى الدين » . مثلاً ، أو « شمس الدين » . إلا أن هذا التحديد النظرى لألقاب أهل الذمة لم يوجد فعلاً سوى بين سطور الصفحات التى سطرها المتعصبون من الفقهاء وغيرهم ؛ فما هو أحد الفقهاء المعاصرين يشكو آسفاً من أن اليهود والمسيحيين « ... يدعون بالنعوت التى كانت للخلفاء ويكون بأبى الحسن وهو على بن أبى طالب ، وبأبى الفضل وهو العباس عم رسول الله عليه الصلاة والسلام ... » (٢٤) وهو ما يشير إلى أن المجتمع المصرى لم يكن يرى ضرورة إلى تطبيق هذه القيود ، كما يكشف ، من ناحية أخرى ، عن أن الحكام لم يكونوا يتذكرون هذه القيود إلا تحت وطأة ظروف معينة . ومن الواضح أن الالتزام بمثل هذه الأمور فى الحياة اليومية كان أمراً مستحيلاً للغاية .

وبوسعنا أن نؤكد ، اعتماداً على المصادر التاريخية لذلك الفترة ، أن مثل هذه القيود لم تعرفها مصر فى عصر سلاطين المماليك قبل سنة ٧٠٠ هـ (١٣٠٠ م) . ففى هذه السنة زار مصر وزير مغربى ، وهو فى طريقه إلى الحجاز . وراعه مدى تمتع الأقباط بكل مظاهر الحريات الاجتماعية والسياسية ، وتقلدهم لأعلى وظائف الجهاز المالى والإدارى للدولة ؛ وهو أمر لم يكن مألوفاً بالنسبة للأقليات الدينية فى تلك العصور . ومن ثم أخذ الوزير المغربى فى شن حملة ضد الأقباط آزره فيها الفقهاء وأهل العمامة ، وساعد على نجاحها رغبة السلطان الناصر محمد بن قلاوون فى إظهارهم بظهور حامى الإسلام والمسلمين (وهو هدف عام لجميع سلاطين المماليك الذين اعتدوا على ذلك لتدعيم هزيمتهم) ، كما أن ممارسات الأقباط الصالحين فى الإدارة والمالية ضللت الرعية وهزمت الجور نفسياً لئلا يحتاج الوزير المغربى ؛ وأتت هذه الحملة ثمارها فى تلك الضغوط التى تعرض لها اليهود .

والمسيحيون في ذلك العام . فقد ألزم الأقباط بلبس المعنجم الزرقايم ، وحزم عليهم ركوب الخيول ، وفرض عليهم أن يرتكبوا للبحر « بالاكف عرضا » أى من جهة واحدة ، كما تجددت تلك القيود الواردة في تلك الشروط المنسوبة الى عمر بن الخطاب وأعتب ذلك طرد المسيحيين من وظائفهم في دواوين الدولة والأمراء (٢٥) .

وأصدر السلطان الناصر محمد مرسوما في هذا الشأن ، ولكن حدة لهجة المرسوم كانت أكثر شدة من تطبيقاته ، وما لبك التهوان والتفاضى عن مخالفات أهل الذمة لهذا المرسوم أن غلب على تصرفات الحكومة . وفي سنة ٧٠٩ هـ حاول الوزير « ابن الخليلي » أن يقضى على ما تبقى من مظاهر حيلة سنة ٧٠٠ هـ ، وحاول اقتناع السلطان بأن يسمح لهم بالعودة الى ارتداء المعنجم الأبيض بالعلامات ، وهو الأمر الذى يؤكد ما ذهبنا اليه من أنه لم يكن هناك قيود على ملابس أهل الذمة قبل سنة ٧٠٠ هـ .

وفي سنة ٧٠٢ هـ تجددت أوامر فرض قيود على أهل الذمة . وجاءت هذه المرة نتيجة لرد الفعل الغاضب من قبل الناس والعلوة تجاه الحريق الذى دبره بعض الرهبان ، والذى اتهم أجزاء كبيرة من أحياء مدينة القاهرة ، كما أثار الرعب والسخط في نفوس الناس الذين تملكهم المشاعر الدينية الجارئة ، فمارسوا ضغوطهم على الحكومة التى استجابت لهم بعد عدة مصائدات دامية شهدها شوارع القاهرة بين الناس وفرسان المالك (٢٦) .

وكان من القواعد المرعية في ذلك العصر أن يتناسب حجم العماة تناسباً طردياً مع مكانة الفرد في المجتمع ، بحيث لا يجوز لشخص ذى مركز اجتماعى متواضع أن يضع على رأسه عماة كبيرة . ولذا كان الغضب يستبد بالمتمسكين من فقهاء المسلمين وقضاة عماة الذمى الحد المألوف ، لأن في ذلك عدواناً على حقوقهم . ومن ناحية أخرى فإن كثرة البراسيم الصادرة في عصر سلاطين المالك بشأن فرض القيود على

١٢٠ بناء الألقاب الدينية يؤكد بوضوح على أن تلك القنود لم تكن مطبقة على الدوام في تلك العصر ؛ والا فما هو الداعي لإصدار مثل هذه المراسيم إذا كانت القنود مطبقة فعلا ؟ كما أن فرض تلك القنود غالبا ما كان يأتي ضمن حملة عامة ضد أهل الذمة لسبب أو لآخر . ومن المهم أن نورد في هذا المقام ما قرره القلقشندي (القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي) من أن كل ما كان يميز النصارى عن المسلمين في ذلك الوقت هو لون عمامتهم وطريقة ركوبهم الحمر (٢٧) .

وينهض دليلا على قوة العلاقات الاجتماعية بين المسلمين وأهل الذمة في مصر آنذاك أن بعض المواسم والأعياد الخاصة بالاقباط اتخذت طابعا شبه قومي على حد تعبيرنا المعاصر ، وقد ارتبطت بعض تلك الأعياد بنهر النيل مما يشير إلى جذورها الممتدة إلى أيام قدماء المصريين . كما شارك المسلمون اخوانهم الأقباط الاحتفال ببعض الأعياد المسيحية الخالصة بمظاهر الجاملة وتبادل الأطعمة والحلوى وغيرها من الهدايا (٢٨) . ويطول بنا المقام لو حاولنا تتبع كل الأعياد والمواسم الخاصة بأهل الذمة والتي شارك فيها المسلمون ، ولكن الواضح أن المشاركة في أعياد أهل الذمة لم تقتصر على العادة فقط بل شملت « بعض من ينتسب إلى العلم » ، وأصحاب النفوذ من كبار موظفي الدولة ؛ فكانوا يزيّدون النفقة في تلك الأعياد لإدخال السرور على أهلهم ، كما كانوا يتبادلون الهدايا مع الذميين في أعيادهم (٢٩) .

كذلك ارتبطت بعض عادات المصريين الاجتماعية ببعض الأعياد المسيحية ، فقد اعتاد أهل مصر في ذلك الزمان أن يصنعوا نوعا من العصيدة في « عيد الميلاد » وكانوا يعتقدون أن من يأكل منها لا يصاب بالبرد طوال السنة (٤٠) . كذلك اعتاد المسلمون مشاركة المسيحيين عادة غمس أطفالهم في المياه الباردة في عيد الغطاس الذي يحل في الشتاء اعتقادا منهم أن ذلك يقيهم شر المرض طوال حياتهم (٤١) . . وكان من عادة النساء أن تطلقن البخور في بيوتهن في « خميس العهد » بزعم أنه يصرف عنهم العين والكسل والأمراض ، وفي « سبت النور » كان البعض يتكحلون بالكحل الأسود على أساس أن ذلك يكسبهم نورا زائدا في أبصارهم (٤٢) وهكذا يتضح أن المسيحيين كانوا جزءا

عن النسيج الاجتماعي في مصر زمن سلاطين المماليك يدخلون في لحيته
وسداه .

ورب قائل بأن الأقباط في مصر آنذاك مصريون مثل المسلمين تملأها ،
ومن ثم فإن لهم كافة الحقوق التي للمسلمين باعتبارهم أبناء وطن واحد .
والواقع أن هذا الكلام صحيح تماما في ضوء مفاهيمنا المعاصرة التي تنسم
بالعلمانية الى حد كبير . بيد أنه يجزنا الى منزلق الخطأ التاريخي اذا
حاولنا تطبيقه على تلك الفترة التاريخية . اذ ينبغى علينا أن نعيش
الحدث التاريخي من داخله لكي نتفهمه بشكل يقربنا الى الحقيقة تفسر
الامكان . ويعنى هذا أن نحاول ان نمثل المفاهيم والقيم والمثل التي كانت
تتحكم في الناس في تلك العصور ، وأن نحاول تقييم الحدث التاريخي أو
الظاهرة التاريخية في ضوء مفاهيم العصر الذي وجدت فيه . ومن الميث
المضلل أن نحاول الزام الناس في العصور الوسطى بمفاهيمنا وقيمنا
ومثلنا المعاصرة ، ونحاسنهم اذا لم يدعروا على أساسها ؛ لسبب
بسيط هو أنهم لم يكونوا يعتقدون هذه المفاهيم والقيم والمثل التي نطلبهم
يها .

وفي العصور الوسطى عامة كانت فكرة « الوطن » فكرة دينية بحتة ،
وتتعلق بجماعة المؤمنين أكثر مما تتعلق بالأرض بحدودها الجغرافية .
أي أن « الوطن » الذي يجمع الناس في الحياة الدنيا — التي هي مقام
زائل — لم يكن هو الأرض كتعبير جغرافي ، بقدر ما كان هو الدين والعقيدة
التي تربط بين أبناء الأمة . وتعيش الأقليات الدينية في حماية جماعة المؤمنين
يشرط ألا تعلق مكانتهم فوق مكانة المؤمنين ، ولهم أن يتمتعوا بكافة حقوقهم في
الحرية الدينية والاجتماعية والسياسية .

واذا وضعنا في اعتبارنا الى جانب هذا . تراث الاحتكاك الحضاري
الطويل بين المسلمين والغرب المسيحي ، بما تخلله من حروب طويلة وعنيفة ،
منها تلك السلسلة المعروفة باسم الحروب الصليبية وما نتج عن ذلك من
شنوع بالمرارة تجاه غير المسلمين ، استطعنا أن نقرب من الرؤية الحقيقية

بخطوات أوسع . كما أن ترويض الأقباط التي كونوها بفضل عملهم في الجهاز المالي والإداري لدولة سلاطين الممالك جعلت الناس يعبرون عن موقفهم الاجتماعي دينيا . وبعبارة أخرى فإن العوامل الاقتصادية والاجتماعية قد ألبيت ثوبا دينيا لكي تخلق هذا الموقف الاجتماعي . وعلى هذا الأساس . يمكن ، في تصورنا ، أن نفسر النظرة التي كانت تفترض ألا يكون أبناء الأقليات الدينية في مصر من الممالك أعلى في مكانتهم الاجتماعية من المسلمين .

وعلى أية حال ، فالواضح أن المسيحيين قد عاشوا حياتهم بشكل عادي داخل إطار المجتمع المصري وغالبا ما كان واقع حياتهم يتجاوز هذه المفاهيم التي ظلت في كثير من الأحيان كلجنة في الصدور ولا تعبر عن نفسها سوى في لحظات الاثارة أو الغضب .

أما عن دور الأقباط في الحياة الثقافية والعلمية في عصر سلاطين الممالك ، فالواقع أن المعلومات المتاحة بهذا الشأن لا يمكننا سوى - إعطاء صورة عامة عن نشاط المسيحيين في هذا المضمار .

فقد اشتهر عدد من المسيحيين من تميزوا في الساحة الثقافية وإن كانت معظم مؤلفاتهم تدور حول الاهتمامات ذات الطبيعة الدينية أو اللاهوتية ، كما أن بعض تلك المؤلفات اتخذت شكل الردود على اليهود ، أو المسلمين ، أو جاءت دفاعا عن مذهب بعينه من المذاهب المسيحية ، مما يوحي بأن نوعا من النقاش والحوار الثقافي قد دار في تلك الفترة بين أبناء الديانات الثلاث .

وقد اشتهر من مثقفي الأقباط أسرة « أبناء العسال » ، ومنهم « أبو إسحق بن فخر الدولة بن أبي البشر العسال » ، وله عدة مؤلفات دينية ، كما ألف كتابا في قواعد اللغة القبطية ، وكان إخوة « الأسفند أبو الفرج هبة الله » و « الصفي أبو الفضائل مباح » - الذي ألف كتابا في الرد على ابن تيمية - يسهرا على حربه (١٢٦) . كذلك عاش في القرن السابع الهجري (١٢٣ م) كاتب آخر هو (ابن العمري القبطي) الذي ألف كتابا في أصول

«اللغة القبطية . وفي تلك الفترة نفسها عاش المؤرخ النصراني المعروف بابن العميد (ت ١٣٧٣ م) وقد ألف عددا من الكتب في التاريخ منها كتاب لا يزال مخطوطا يبدأ بالخليفة وينتهي بالهجرة النبوية . وله كتاب آخر مختصر لتاريخ الطبري ، وعليه تنمى حتى عصر السلطان المعز أيك . ومن المؤرخين الأقباط الذين عاشوا في مصر زمن المماليك المؤرخ « الفضل بن أبي الفضائل » الذي ألف كتابا في التاريخ قصد به أن يكون ذيلًا على تاريخ « ابن العميد » كما ذكر هو نفسه في مقدمة كتابه (٤٤) . وفي القرن الثامن الهجري (١١٤ م) ألف أحد مثقني الأقباط ، وهو « بطرس أسقف ملبج » بعض الكتب للدفاع عن المذهب اليعقوبي ضد أصحاب المذاهب المسيحية الأخرى ، كما ألف كتابا يرد فيه على المسلمين دفاعا عن المسيحية (٤٥) ..

والواضح أن معظم المؤلفات التي كتبها المسيحيون في عصر سلاطين المماليك قد كتبت باللغة العربية ، باستثناء ما كان متعلقا منها بقواعد وأصول اللغة القبطية التي لم تكن لغة التخاطب اليومي بين الأقباط بشكل عام ، كما أنها من ناحية أخرى لم تكن معروفة للمسيحيين الملكانيين . والواضح أيضا أن هذه المؤلفات كانت تتناول موضوعات دينية في أغلب الأحوال ، وهو ما يمكن أن يفسر لنا سبب عدم إشارة المؤرخين المسلمين المعاصرين إلى كثيرين من الكتاب النصارى ، كما أن حقيقة تركيز معظم هذه الكتاب حول المواضيع الدينية واللاهوتية جعل التأثير المسيحي في النشاط الثقافي العام محدودا بدرجة كبيرة .

وفي بعض الأحيان تماهت العلاقات الطيبة بين المفكرين المسلمين والمفكرين من أهل الذمة ؛ فقد ذكر السخاوي أن المؤرخ « تقي الدين المقرئ » كان قلما بمذاهب أهل الكتاب حتى أن الفضلهم كانوا يتردون عليه للاستفادة منه (٤٦) ، كما أن الشيخ تقي الدين بن قيمية يذكر أنه ألف كتابا « . . ردا على كتاب ورد من قبرص فيه الاحتجاج لدين النصارى » (٤٧) مما يوحى بأن الحوار الدائر بين المسلمين والمسيحيين في الساحة الثقافية قد تعدى حدود البلاد إلى خارجها .

ومن ناحية أخرى ، كانت مشاعر التزمت والتعصب تفرض نفسها على الحوار بين المسلمين والنصارى ، فيأخذ شكل الهجاء والسخرية من معتقدات الطرف الآخر . وقد بلغت العلاقة بين المثقفين المسلمين من جهة ، والمثقفين المسيحيين من جهة أخرى درجة من التزمت وصلت إلى حد الأئمة في بعض الأحيان ، بحيث نجد البعض بهارضون مظاهر التقارب والوفاق الاجتماعي بين المسلمين وإنشاء الأقليات الدينية ؛ بل أن البعض كانوا يعتبرون هذا التقارب خروجاً على الدين (٨٤) . وفي تصورنا أن هذا الموقف من جانب المثقفين من كلا الجانبين كان نتاجاً طبيعياً للتعليم الذي كانت علوم الدين محوره في تلك العصور ، سواء عند المسلمين أو عند المسيحيين .

ولا بأس من أن نكرر ما سبق ذكره من أنه من الخطأ أن نحكم على تلك الأمور بفهم عصرنا ، وإنما يجدر بنا أن نحاول تقييم تلك المظاهر في ضوء ظروف العصر الذي وقعت فيه . وعلى أية حال فإن المثقفين كانوا من فئة المعممين من القضاء والفقهاء الذي كان بعضهم يرى أن من واجبه أن يصبى دينه ، وأن هذه الحماية تتأتى بفرض بعض القيود على أهل الذمة . كما أن الطابع الخاص لدولة سلاطين المماليك وحرص السلاطين على الواجهة الدينية أتاح للمعممين نفوذاً واسع النطاق . فضلاً عن أن بعض المثقفين كانوا يريدون أن يستأثروا بوظائف الإدارة المالية التي نافسهم فيها أهل الذمة بما لهم من خبرة متوارثة في هذا المجال ، فادعوا أن في استخدام المسيحيين في هذه الوظائف مخالفة صريحة لتعاليم الدين الإسلامي .

على أن هذا لا يعنى بأى حال من الأحوال أن رجال العلم المسلمين اتخذوا من أهل الذمة موقف العداء الأعمى على الدوام ، فالواقع أن لدينا من الشواهد والأدلة ما يؤكد عكس ذلك . فقد كان بعض القضاة يرفضون مجازاة المشاعر العامة ضد المسيحيين في أوقات الاضطرابات (٤٩) . هذا عدا الوثائق التي تشير بعدم جواز تعرض المسلمين لأهل الأئمة أو أموالهم وتقرر أن على الحاكم منع ذلك حتى ينال ثوابه عند الله تعالى (٥٠) . كذلك نشهد بعض وثائق دير سانت كاترين على أن الحماية كانت تتوفر للمسيحيين

ولأبلاكهم وأموالهم من خلال الأحكام التي كان القضاة المسلمون يصدرونها:
لصالحهم (٥١) .

هذه اذن صورة عامة لمكانة الأقباط في المجتمع المصرى فى عصر سلاطين
المماليك ، وهى صورة فيها من الألوان الزاهية والمساحات المضيئة أكثر
مما فيها من الألوان القاتمة والظلال . فقد كان الأقباط ، وما يزالون ،
جزءا يرتبط بالكل المصرى ارتباطا عضويا لا يمكن فصله بحال من الأحوال .

الهوامش

- (١) من العلاقة بين السلاطين ورعاياهم من أهل الذمة انظر : فانسم عبده تاسم ، أهل الذمة في مصر العصور الوسطى : دراسة وثائقية ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٧٧ ، صص ٦٣ — ١٠١ .
- (٢) ابن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (طبعة دار الكتب المصرية) ، ج ٧ ، ص ١٠٩ .
- (٣) ابن الفرات ، تاريخ الدول والملوك ، ج ٩ ، ص ١٩٩ ؛ ابن تغرى بردى ، المصدر السابق ، ج ١٢ ، ص ١٣ ؛ ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ١ ، ص ٢٨٩ .
- (٤) ابن الفرات ، المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٢٣٥ .
- (٥) المصدر نفسه ، نفس الجزء ، ص ٢٩٥ .
- (٦) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ١٦١ .
- (٧) المقرئى ، الخطط ، ج ١ ، صص ٢٦٩ — ٢٧٢ : التلقتشندى ، صبح الاعشى ، ج ٢ ، صص ٣٧٣ — ٣٧٩ ؛ ابن اياس ، نزهة الأعمى ، ق ٢٧ — ق ٣٤ (مخطوط) .
- (٨) المقرئى ، الخطط ، ج ٢ ، ص ١٦٧ .
- (٩) المقرئى ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ٤ ، صص ٣١٣ — ٣١٤ ؛ العيني ، السيف المهند في سيرة الملك المؤيد ، ص ٣٢٢ .
- (١٠) البلاذرى ، فتوح البلدان ، صص ٢١٦ — ٢٢٠ .

(١١) ابن بسلام ، نهاية الرتبة في طلب الحسنة ، ص ١٨٦ .

(١٢) عن طوائف المسيحيين في مصر زمن المماليك ، انظر قاسم عبده قاسم ، اهل الذمة ، ص ١٠٣ وما بعدها .

(١٣) وثائق دير سانت كاترين ، وثيقة رقم ٢٥٦ (تاريخها سنة ٨٨١ هـ) ؛ ورقم ٢٦٢ (سنة ٨٥٤ هـ) ؛ ورقم ٢٩٥ (سنة ٨٨٢ هـ) ؛ ورقم ٢٥٨ (سنة ٨٤٩ هـ) .

(١٤) وثائق البطيريكية ، وثيقة رقم ٢٣ .

(١٥) وثائق دير سانت كاترين ، رقم ٢٥٢ (٨٨٩ هـ) ؛ رقم ٢٥٤ (٩٠٧ هـ) ؛ رقم ٢٥٨ (٨٤٩ هـ) ؛ رقم ٢٩٥ (٨٨٢ هـ) ؛ رقم ٢٦٢ (٨٥٤ هـ) ؛ انظر كذلك السخاوي ، التبر المسبوك في ذيل السلوك ، ص ٣٦ — ٣٨ ؛ ابن ديقاق ، الانتصار لواسطة عقد الابصار ، ج ٤ ، ص ٤١ — ٤٢ .

(١٦) وثائق دير سانت كاترين ، أرقام ٢٥٥ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٨٠ ، ٢٨٤ ، ٢٨٦ .

(١٧) وثائق دير سانت كاترين رقم ٢٨٣ (وثيقة مصادقة شرعية ، محرم سنة ٨٠١ هـ) .

(١٨) وثائق سانت كاترين رقم ٢٥٢ (مصادقة شرعية ، ١٦ صفر ٨٨٩ هـ) .

(١٩) وثائق دير سانت كاترين ، رقم ٢٤١ (بيع) ؛ ٢٦٢ (بيع) ؛ ٢٥٥ (بيع) ؛ ٢٥٠ (بيع) ؛ ٢٥٤ (بيع) ؛ ٢٤٤ (مصادقة شرعية) ؛ ٢٥٩ (وقف) ؛ ٢٦١ (بيع) ؛ ٢٨٣ (اقرار بدين) ؛ انظر كذلك وثائق بطيريكية الأقباط الارثوذكس أرقام ٨ : ١٥ : ١٦ : ٢٣ (كلها وثائق وقف) .

٣٨٥ /

(م ٢٥ الكتاب السنوى)

(٢٠) سالت كاترين ، لرقم ٢٤١ ، ٢٥٢ ، ٢٦٢ ؛ البطريركية ، أرقام
٨ ، ١٦ .

(٢١) ابن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة (طبعة كاليفورنيا) ، ج ٧ ،
صص ٢٠٦ — ٢٠٧ ؛ ابن اياس ، بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، ج ١ ،
ص ٢٢٩ .

(٢٢) ابن الحاج ، المحظا ، ج ١ ، صص ٢٧٨ — ٢٧٩ ، ج ٢ ، ص ١٨ .
(٢٣) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٦٥ .

(٢٤) ابن حجر ، انباء النعم ، ج ٣ ، ص ١١١ ؛ المقرئى ، السلوك ،
ج ٤ ، ص ٤١٠ ؛ السيوطى حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢١٨ .

(٢٥) النويزى ، نهاية الارب ، ج ٣ ، ق ٢٩٦ — ق ٢٩٩ (مخطوط) ؛
المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، صص ١٣٥ — ١٣٦ .

(٢٦) ابن الاخوة ، معالم القرية فى احكام الحسبة ، ص ٣٢ .
(٢٧) ابن الحاج ، المحظا ، ج ٢ ، ص ٥١ .
(٢٨) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، صص ٩٢٣ — ٩٢٥ .

(٢٩) ابن الاخوة ، معالم القرية ، صص ٤٢ — ٤٣ .
(٣٠) وثائق دير سالت كاترين ، رقم ٢٨٦ (١٣ جادى الاولى سنة
٨٨٣ هـ) .

(٣١) ابن تغرى بردى ، حوادث الدهور ، ج ١ ، ص ١٢٤ ؛ وانظر
السخاوى ، التبن المسبوك ، ص ٢٨٥ .

(٣٢) انظر عن هذا الموضوع قاسم عيد قاسم ، اهل النمة ، صص ١٥٤
— ١٥٩ .

(٣٣) ابن الأخوة ، معالم القرية ، صص ٤١ — ٥٣ : ابن بسبام ،
نهاية الرتبة ، صص ٢٠٧ — ٢٠٨ : القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ١٣ ،
صص ٣٦٢ — ٣٦٥ : باير ، الملابس الملكية ، ص ١١٦ .

(٣٤) ابن الأخوة ، معالم القرية ، ص ٤٢ .

(٣٥) ابن أبيك الدوادار ، الدر الفاخر في سيرة الملك الناصر ،
صص ٤٧ — ٥١ : السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢١١ .

(٣٦) المقرئزي ، السلوك ، ج ٢ ، صص ٢٢٢ — ٢٢٨ : العيني ،
عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان (مخطوط) حوادث سنة ٧٠٢ ، السيوطي ،
حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢١٢ .

(٣٧) صبح الأعشى ، ج ١٣ ، ص ٢٦٣ .

(٣٨) عن هذه الأعياد انظر قاسم عبده قاسم ، دراسات في تاريخ
مصر الاجتماعية — عصر سلاطين المماليك ، دار المعارف ١٩٧٩م ، ص ١١٧ ،
ص ١٤٦ .

(٣٩) ابن الحاج ، المحفل ، ج ٢ صص ٤٦ — ٤٨ .

(٤٠) المصدر نفسه ، ج ٢ ، صص ٥٨ — ٥٩ .

(٤١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٥٩ .

(٤٢) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٥٤ ، ص ٥٨ .

(٤٣) لويس شيخو ، المخطوطات العربية لكتبة النصرانية (بيروت
١٩٤٢م) ، ج ٤ ، صص ١١ — ١٣ .

Patrologia Orientalis, XII, pp. 347—349.

(٤٤)

- (٤٥) لويس شيخو ، المرجع السابق ، ج٤ ، ص٦٢ .
- (٤٦) السخاوى ، التبرك المسبوك ، ص٢٣ .
- (٤٧) ابن تيمية ، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (القاهرة ١٣٢٣هـ) ، ج ١ ، ص ١٩ .
- (٤٨) ابن الحاج ، المدخل ، ج ٢ ، صص ٤٦ — ٤٨ ، ج ٣ ، ص ٥٦ .
- (٤٩) ابن النفلان ، المزمة فى استخدام اهل الذمة (مخطوط) ، ق ٩٩ .
- (٥٠) وثائق دير سانت كاترين ، أرقام ٢٣٠ ، ٢٣٥ ، ٢٢٨ (فتاوى) .
- (٥١) وثائق دير سانت كاترين ، رقم ٢٦٨ ، ورقم ٢٦٦ .

نحو أسلوب جديد لمواجهة مشكلات التنمية في العالم الثالث

الدكتور عبد الوهاب إبراهيم (✽)

يعتبر موضوع التنمية من الموضوعات التي حظيت باهتمام المثقفين — خصوصاً رجال الاقتصاد والاجتماع والسياسة — منذ بداية العقد الخامس من هذا القرن ، وكتب فيه عدد كبير من المؤلفات والدراسات ، وعقد بشأنه عدة مؤتمرات دولية وإقليمية ومحلية ، وتطور بخصوصه معارك في كافة أنحاء العالم تستهدف تحقيق سيطرة نظام سياسى ومن ثم اتجاه فكرى على نظام آخر وبالتالي اتجاه مخالف .

وعلى الرغم من تلك الأهمية الكبيرة التى تختص بها العملية التنموية والتى انعكست جوانبها على الإنسان العادى فى مجتمعات العالم الثالث ، حيث يقوم هذا الإنسان من خلال عمله وفكره فى القيام بها وتنفيذ إجراءاتها ، بل وأحياناً فى رسم واعداد برامجها وسياساتها ، وفى النهاية يستفيد من نتائجها الإيجابية أو تقع عليه آثارها السلبية ، على الرغم من ذلك ، فإن هذه العملية لم تحقق النتائج المرجوة منها فى معظم هذه المجتمعات . ويرجع ذلك الى أسباب عديدة بعضها تختص به المجتمعات المتخلفة ذاتها ، والبعض الآخر يرجع الى طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية المعاصرة .

وإذا كانت الصنفوة فى مجتمعات العالم الثالث تركز فى تحقيق وإنجاز مصروفاتها، التنموية على حاجاتها للمساعدات المالية أو التقنية ، فإن تلك الحاجة « ما زالت تحكم بواسطة » النظريات السياسية والعسكرية « فى

(✽) مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة الرقازيق .

مجال العلاقات الدولية ، تلك النظريات التى وضعتها الدول المتقدمة ، والتى يعتقد البعض فى الدول المتخلفة — وهم على حق فى رأينا — أنها تعمل على « خدمة الفوضى الاقتصادية الدولية » .

ومن علامات هذه الفوضى :

● أهال تقرير لجنة « برانت » عن تضاييا التنمية الدولية .

● فشل الدعوة الى مفاوضات شاملة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف على المسائل الأساسية للتنمية .

● عدم توصل اجتماعات الدورات المتعلقة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الى أية نتائج ، وكذلك دورة الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا والتنمية التى عقدت فى فيينا فى أغسطس ١٩٧٩ ، ودورة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية التى عقدت فى نيودلهى فى أكتوبر ١٩٨٠ .

والنتيجة — فى رأى هؤلاء — ترمى الى تأمين استيعاب أوسع والرسخ ل« اقتصاديات العالم الثالث فى الاقتصاد المسيطر للدول الصناعية ، أكثر مما ترمى الى وضع حد لنظام استغلالى .

ومن ناحية أخرى ، فإن بعض حكومات العالم الثالث تجد فى هذه المسألة خبرا جيدا لمشكلات مجتمعاتهم ، ويحاولون اقتناع شعوبهم بذلك . بل ان بعض حكومات العالم الصناعى (المتقدم) تجد فى ارتفاع أسعار المواد الأولية (خصوصا البترول) وزيادة موجات المهاجرين مبررات كافية لاستحالة اصلاح النظام الاقتصادي الدولى ، ومن ثم صعوبة مواجهة مشكلات التضخم والبطالة التى تعاني منها مجتمعاتهم . ولا تخرج عن هذه الدائرة « مجتمعات التكتل الاشتراكى » التى تحاول اثبات عدم مسؤوليتها عن الصراع الدائر بين مجتمعات الجنوب والشمال ، ومن ثم وقونها سلبيا من المشكلات الاقتصادية الدولية . (١) .

ولكن هل يعنى ذلك ان تصل جهود التنمية سواء على المستوى الفكرى
أو المستوى الواقعى الى طريق مسدود ؟ .

قبل الاجابة على هذا السؤال ، تجب الاشارة الى اننا نفهم التخلف
على انه ظاهرة تصيب البناء الاجتماعى الكلى لمجتمع ما فى مرحلة معينة من
مراحل تطوره بسبب عوامل خارجية — أساسا — بحيث يصبح هذا البناء
غير قادر — فى هذه المرحلة — على اشباع حاجات الغالبية العظمى من
أفراده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بما ينتج عنه تشوهات فى مكونات
هذا البناء الديموجرافية والايكولوجية والاقتصادية والطبقية والسياسية
والعائلية والقبلية والتعرقية .

وعلى ذلك ، فان دوافع عملية التنمية تكمن فى تلك الاجراءات التى
يقوم بها المجتمع لمعالجة مظاهر أو سمات التخلف فيه . ومن أبرز هذه
الدوافع بناء مكانة الأمة من خلال تحقيق الاستقرار السياسى ، وزيادة
الانتاجية (وهى عملية اقتصادية) ، وأخيرا دافع اجتماعى يستهدف اشباع
حاجات أفراده من خلال توصيل الخدمات لكل المناطق الجغرافية والتطاعات
السكانية والجماعات الاجتماعية فى المجتمع ، بما يؤدى الى اعادة تشكيل
البناء الاجتماعى (٢) .

واذا أردنا تحديدا لسمات أو مظاهر التخلف التى تعاني منها غالبية
مجتمعات العالم الثالث ، فانها تتمثل فى :

١ — سيطرة الانتاج الواحد على الاقتصاد ، وغالبا ما يكون هذا الانتاج
اوليا أو وسيطا ، ويقوم مجتمع آخر (أكثر تقدما) بتحويله الى
منتج نهائى .

٢ — انخفاض مستوى الانتاجية فى القطاعات المختلفة .

٣ — ارتفاع نسبة المشتغلين فى قطاعات غير انتاجية مثل الخدمات ، وأعمال
التجارة الوسيطة ، والحرف التابعة ... الخ .

٤ - سوء توزيع الدخل القومى (المتدفق أصلا) .

٥ - عدم وجود تراكم رأسمالى فى المجتمع ، بسبب الفقر أساسا ، وانتشار القيم الاستهلاكية فى المراحل التنموية اللاحقة .

٦ - سيادة العلاقات الاجتماعية التقليدية التى تستند الى بناء اجتماعى يقوم على المكائات الموروثة .

٧ - ازدياد الاعتماد على العالم الخارجى (٣) .

وبهذا تكون التنمية - فى واقعها - هى محاولة التخلّب ، أو على الأقل التخفيف من حدة هذه السمات أو المظاهر . وبعبارة أخرى ، فإن التنمية كمعملية تعنى تغيير وتحديث الهيكل أو البناءات الاجتماعية والاقتصادية: والسياسية القائمة فى مجتمع ما ، على ضوء معطيات أو عناصر محددة ، تتضمن :

(أ) الامكانيات المادية والبشرية المتاحة .

(ب) ظروف أو أحوال المجتمع التاريخية والمعاصرة .

(ج) نمط العلاقات الدولية السائد .

(د) الأفكار أو الايديولوجيات التى تقود وتوجه العمل التنوى .

ولما كانت أحوال المجتمعات المتخلّفة تظهر - كما سبقت الإشارة - أن ما حققته من انجازات للسيطرة على عوامل أو سمات التخلف فى أى منها يعتبر محدود النطاق ، بل تشير البيانات الكمية والكيفية المتاحة عن عدد من هذه المجتمعات الى ارتفاع معدلات الأمية ، ووفيات الأطفال ، وانخفاض المحصولات الزراعية الغذائية ، وازدياد التلّال السياسية ، وازدياد حجم الدين وأعباء خدمتها ... الخ . ويرجع ذلك - فى اعتقادنا - الى عاملين أساسيين هما :

١ - اعتناق مدبروا العملية التنموية (سواء كانوا سياسيين أو / اقتصاديين

أو / مثقفين) في هذه المجتمعات لأفكار أو ايديولوجيات رأسمالية ،
أو اشتراكية ، أو مهجنة منهما .

٢ - نبط العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية المعاصر الذى يفرض .
التبعية على مجتمعات العالم الثالث ، الى درجة يمكن معها الدّعم بأن .
مسألة التبعية قد حسمت ليس - للأسف - لصالح الاستقلال والتحرر ،
ولكن لصالح التبعية ذاتها ، واصبح السؤال الذى يواجه أى مجتمع .
من هذه المجتمعات - متمثلا فى صفوفه - هو : من نتبع ؟ الشرق .
أم الغرب ؟ .

لقد سبقت الاشارة الى أن المحاولات التى تبذل لاقامة نظام اقتصادى .
دولى جديد ، أو على الأقل اصلاح النظام الاقتصادى الحالى لم تسفر عن
شئ يعتمد به ، لأن الأغنياء من المجتمعات لن يتنازلوا ببساطة عن اجزاء
من ثرواتهم - التى حصلوا عليها - أو بالأحرى نهبوها - فى فترات
استعمارهم - للقراء . ولذلك ، فإن على هذا الجنوب المتخلف أن يأخذ زمام
المبادرة لازلاته - أو على الأقل - التخفيف من حدة تخلفه ، ومن ثم تبعيته .

ويأتى ذلك ، بالتخلص أساسا من تلك الأطر الفكرية أو الايديولوجية
للتبعية ، واللتى سادت العمل التنوى فى هذه المجتمعات منذ بداية الخمسينيات .
من هذا القرن .

إن السائد حتى يومنا هذا هو اتباع نماذج تنمية رأسمالية غربية ،
أو اشتراكية ، أو خليط منهما . وكما سبقت الاشارة ، فإن هذه النماذج .
لم تثبت نجاحات تذكر فى مجال تنمية هؤلاء المتخلفين .

إننا ندعو راسمى السياسات النموية فى مجتمعات العالم الثالث الى .
تبني فكرة أو مبدأ الخصوصية *Specificity* (٤) . وتشير هذه الفكرة الى :

١ - عدم الالتزام المسبق بمقولات نظرية معينة ، واتخاذ الواقع كأساس .
لانتقاء المفاهيم التى تتلاءم معه . وتجب الإشارة الى أن عدم

الالتزام المسبق بنظرية معينة يعنى ضربا من ضروب العدمية ، بل ان الالتزام بمبدأ الخصوصية فى حد ذاته يعنى الالتزام برؤية عامة للمجتمع .

٢- إمكانية انتقاء المفهومات التى تلائم واقعنا مجتمعيا معينة من أكثر من نظرية سواء فى صياغة جديدة للمفهوم ، أو فى نفس الصياغة التى ظهر فيها داخل نظرية معينة ، مع عدم الالتزام بمساقه داخل هذه النظرية . ولا يعنى انتقاء المفهومات من نظريات مخلفة ضربا من ضروب التأليف النظرى ، بل ان ذلك الانتقاء يعنى فحصا لهذه النظريات ، وبالتالى الكشف عن نجاحها أو فشلها فى تفسير الظواهر الاجتماعية فى واقع اجتماعى معين ، وفى مرحلة تطويرية بالذات .

ولتوضيح فكرة أو مبدأ الخصوصية ، يمكن القول ان هذا المبدأ قد يظهر كتعبير عن اغتراب النظريات الكبرى (البنائية الوظيفية والمادية التاريخية) عن تفسير وقائع الأحوال فى المجتمعات النامية . كما ان هذه النظريات تحمل فى ثناياها دعاوى ايديولوجية تدمم أحيانا فكرة محاكاة الغرب باعتبار أنه « مركز العالم » ، وفى أحيان أخرى ، يؤكد بعضها على خلق مظاهر الانشقاق العرقي والسلالى فى مجتمع من المجتمعات ، أو تدعيم انشقاقات موجودة بالفعل (كما حدث فى إفريقيا) ، وفى أحيان ثالثة .. تبرز هذه النظريات ارتباطا ميكانيكيا بين مجتمعات العالم الثالث والمجتمعات الغنية وهكذا .

ولهذا نؤكد على ضرورة تنقية الفكر الايديولوجى لمكتفى العالم الثالث ، «ويتأتى ذلك من خلال نشر وتبني فكر جديد يناسب هذا العالم .

وترجع « فكرة الخصوصية » فى بداياتها المبكرة الى مفكرين عرب ، «وجهوا اليها ، دون أن يقوم بعضهم — فى اعتقادنا — بمحاولات لبلورتها . ومن بينهم « إبراهيم عامر » فى عام ١٩٥٨ (٥) ، ثم « أنور عبد الملك » فى

١٩٦٢ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٢ (١) ، ثم « محمد الجوهري » في علم
١٩٧٢ (٧) .

ومن بين المفكرين الغربيين الذين أشاروا إليها — ولكن في إطار
اشتقاقى من الفكر الماركسى — رايت ميلز C.W. Mills في علم ١٩٦٢ ،
وكارل كورش Karl Korsch في علم ١٩٧٨ .

وفي أواخر عام ١٩٨١ ظهر أول عمل علمى عربى متكامل يعتمد على
« فكرة الخصوصية » كنظرية علمية في كتاب « أحمد زايد » عن البناء
السياسى فى الريف المصرى ، وتبعه فى يناير ١٩٨٢ بحث لنا عن التركيب
الطبقي ومعوقات التنمية فى القرية المصرية ، ولكن فى إطار نقدى لكل من
البنائية الوظيفية والمادية التاريخية كنظريات كبرى فى علم الاجتماع .

هذا هو الإطار الفكرى — الذى ندعو اليه مع الداعين — للعملية
الانموية فى مجتمعات العالم الثالث . أما من حيث الإطار التطبيقي فلان
« فكرة الخصوصية » تصلح كإطار منهجى للبحث فى مكونات البناء الاجتماعى
المختص بالدراسة ، للتعرف — من خلال مجموعة من الدراسات الامبيريقية
تجرى فى إطار واقعى — تاريخى ومعاصر — على تلك السمات أو
الخصائص أو المخبرات الدافعة للتنمية ، وتلك التى تعوقها .. عند هذه
المرحلة ، يصبح لعلم الاجتماع — فى رأينا — « رؤية » يستطيع أن يقدمها
لإدبى العملية التنموية فى المجتمع ، لتساعدهم فى إعداد استراتيجياتهم ورسم
سياساتهم وخططهم للتنمية .

ومن ناحية أخرى ، فانه يمكن اقتراح استراتيجيات — مرحلية — محددة
تخلق عليها .

« الالتزام بالتنمية كسلوب حياة ، وعدم تبديد الموارد المتاحة لها فى
ممارك غير تنموية ، وذلك فى إطار من الاعتماد على الذات » .

وتقوم هذه الاستراتيجية على المحاور التالية :

١ - مشاركة كل الموارد البشرية والاقتصادية المتاحة في المجتمع ، بالتعاون .
الاساسا مع المجتمعات النامية الأخرى ، من خلال اقامة تنظيم نموى .
دولى من هذه المجتمعات .

ويستند هذا المحور الى « أن عملية التنمية القائمة على نطاق ضيق .
من المشاركة سوف تتعثر نتيجة اتساع الفوارق داخل البناءات السياسية
والاجتماعية » (٨) . كما يستند الى ما سبقته الاشارة اليه من أن التعاون .
القائم بين الدول الغنية والفقيرة يرسخ التبعية ، ومن ثم يجب على هذه .
الدول الأخيرة أن تتحالف فيما بينها للتخلص من عوامل فقرها وتخلفها .

٢ - اعداد وتنفيذ برامج لتثنية الوعي بالتنمية على اساس مفهوم « التنمية :
كاسلوب حياة في اطار من الاعتماد على الذات » .

ويعنى ذلك أن وعى الأفراد في المجتمع بأهمية التنمية ، وبأنها مسألة .
حياة أو موت بالنسبة لهم سوف يدفعهم ليس فقط الى مزيد من العمل .
والإنتاج ، بل أيضا الى مزيد من الخلق والابتكار لتطوير واقعهم الاجتماعى .
ويشير هذا المحور الى ضرورة أن تتضمن خطط التنمية التدابير التربوية التى .
تدعم مفهومات العمل الانتاجى ، والاعتماد على النفس سواء فى اسلوب .
التفكير أو العمل . يضاف الى ذلك تضمين هذه الخطط لبرامج عن اثاره أو
تنمية الوعي بالتنمية ، تلك التنمية التى يمكن انجازها بمشاركة الجماهير .
(التى تقوم اصلا بالعمل التنموى وتستفيد من عوائده) فى كل المراحل .
ابتداء من وضع الخطة وانتهاء بتقييم نتائجها .

٣ - القدوة السلوكية من الطبقات الحاكمة والغنية ، ومن راسى سياساته .
التنمية . ويظهر هذا المحور عندما تمارس قيم الإنتاج والإدخار
والاستثمار والغربة من جانب الطبقات الاجتماعية العليا ، وخاصة :
الصفوة السياسية والاقتصادية في المجتمع . عند هذه المرحلة يمكن .

استشارة اهتمام الطبقات الأدنى بهذه القيم . ان التقليد والمحاكاة هو من الأمور الأساسية في المراحل المتعددة للعمل التنموي .

٤ - تسييس أجهزة التنمية ، اى ربط المشتغلين في هذه الأجهزة بالأهداف السياسية للمجتمع والتي تتركز على هذه الاستراتيجية المقترحة .

ويقوم هذا المخور على ضرورة الاهتمام - وخاصة في المراحل الأولى للمخل التنموي ، بتسييس الكوادر المخططة والمنفذة ، وذلك بأعداد برامج محددة لهذه الكوادر . وقد يعتدّ البعض في إمكانية انحراف هذه الكوادر عن مبدأ « التنمية كأسلوب حياة » ، ولكن ضمان عدم حدوث ذلك يكمن في طريقة اختيار هذه الكوادر ، وفي أسلوب مواجهة انحرافاتهم الشخصية أو العملية ، وايضا في طريقة اعدادهم اخلاقيا ومهنيا .

وفي هذه الحالة لا يكون مهما ان تكون التنمية « راسمالية » أو « اشتراكية » ، ولكن المهم ان تقوم التنمية على أساس الظروف والاحوال الخاصة بالمجتمع نفسه .

٥ - عدم تبديد موارد المجتمع في معارك غير تنموية سواء كانت داخلية أو خارجية .

ويعنى ذلك ، تبنى أسلوب يتسم بالاعتدال في اجراءات التنمية ، ويتضمن هذا الأسلوب العمل على تحييد (أو استتلاب ان أمكن) تلك القوى المعارضة (أو المعوقة) للتنمية داخل الوطن وخارجه ، وذلك من خلال عدم الدخول في « حروب » سياسية أو ديموية مع تلك القوى المعارضة (أو المعوقة) ، لأن الدخول في مثل هذه الحروب سوف يعوق - بلا شك - الوصول الى الهدف ، لأن نمط العلاقات السياسية الاقتصادية الدولية المعاصر سيفرض تدخلا بشكل أو بآخر لتوجيه هذه الحروب في اتجاهات معينة لخدمة أصحاب المصالح سواء في شبكة العلاقات المحلية (داخل الوطن) أو الدولية (١) .

وبهذا يمكن البدء في عمل تنموى يعتمد بالجمع ايدولوجيا ، وتطبيقها
عن الوقوع في آسار التبعية الدولية التى تهدد غالبية — ان لم يكن كل —
مجتمعات العالم الثالث في عالمنا المعاصر ، بما يفقد هذه المجتمعات
استقلالها وسيادتها .

وتؤكد أهمية هذه الاستراتيجية المقترحة للتنمية ، من خلال عرض
بعض نتائج محاولات التنمية التى تمت تجربتها في المجتمع المصرى (منذ
بداية الخمسينيات من هذا القرن وحتى نهاية السبعينيات) والتى توصلنا
اليها بعد دراسة واقعية أجريناها عن معوقات التنمية في القرية المصرية (١٠):

١ — عدم مشاركة الأغنياء بمخدراتهم في الاستثمارات المطلوبة للتنمية ،
أو المشاركة بصورة تؤدي الى ما يسمى « بالتنمية الخاطئة أو غير
الموثوق فيها misdevelopment » (١١) . وهذا ما حدث في مصر
عندما اضطرت حكومة عام ١٩٥٢ الى الاتجاه نحو التمسير ، ثم
التأميل لتمويل مشروعات التنمية ، بعدها الحجم « الرأسماليون...
الوطنيون » من القيام بذلك ، ويحدث الآن في السلوك الاستثمارى،
لكبار الملاك الزراعيين (في قريتى البحث) ، وهو سلوك فردى في
طابعه ، واستهلاكى في مظهره .

٢ — عدم مشاركة المفكرين الاقتصاديين والسياسيين والاجتماعيين بأفكارهم
لدفع التنمية ، أو المشاركة بصورة تؤدي — أيضا — الى تنمية
خاطئة (١٢) . وتركيز هؤلاء على قضايا ومسائل قومية أو دولية:
لا تتصل بالقضية الرئيسية : التنمية .

٣ — نقص معدلات الانتاج الزراعى للمحاصيل التقليدية ، مع التوسع
في زراعة محاصيل الحدايق ، مما ترتب عليه أن أصبحت مصر دولة
مستوردة للحبوب الغذائية ، أى أنها لم تعد تنتج غذاءها .

٤ — الاتجاه نحو الأنماط الاستهلاكية من جانب متوسطى وصغار الملاك

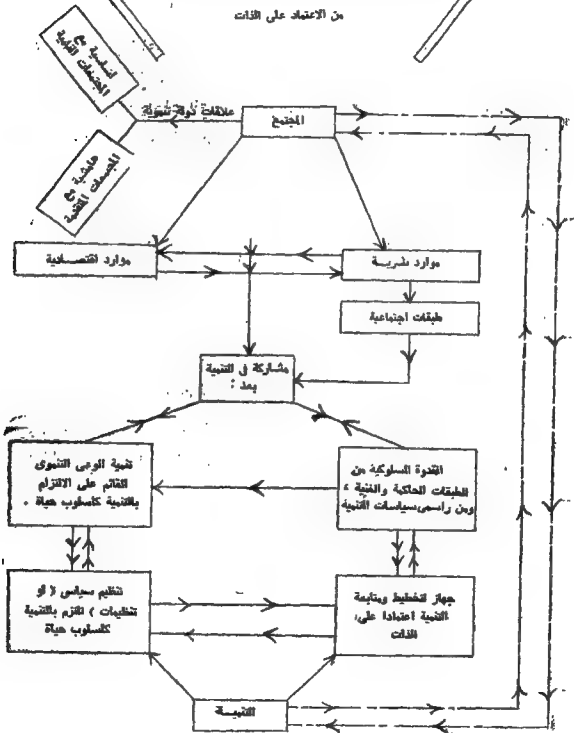
الزراعيين ، بالإضافة الى المعدمين (وأصلا كبار الملاك الزراعيين) ،
وفى هذا تعميق لمظاهر التشويه الثقافى ، وتغيير لمستويات التقييم .
الشعبى ، ومعايير الحكم على الأفراد ، بالإضافة الى ما يؤدى اليه -
ذلك من تدعيم للاستقطاب الطبقي ، ومن تعطيل للتنمية .

٥ - وضوح ظاهرة الهجرة الخارجية من جانب القرويين بحثا عن ظروفه .
حياتية أفضل فى البلاد العربية نتيجة عدم اشباع البناء الاجتماعى .
القائم لاحتياجات القرويين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وغنى .
عن البيان ، ما كان يعرف عن الفلاح المصرى من تمسك بالأرض .
والأهل والبلد .

٦ - الانتظار الدائم لما تقوم به الحكومة من برامج ومشروعات للتنمية .
ويتضمن ذلك عدم القيام بأى جهد من أجل التنمية . وقد أشارت .
الدراسة (فى واحدة من نتائجها) الى أن أكثر من ٨٥٪ من أفراد
العينة يفضلون « السكوت » ، أو القاء التبعة على الحكومة ممثلة فى .
رئيس الوحدة والعمدة ، لتنفيذ مشروع تنبؤ له أهمية لمجتمعهم (١٢) .

وتبين من ذلك ، أن « استيراد » نظريات ونماذج للتنمية ، دون الانطلاق .
من الواقع الاجتماعى الموضوعى ، يؤدى الى ما سبقت تسميته « بالثنية
الخاطئة أو غير الموثوق فيها » .

شكل توضيحي يبين محاور استراتيجية التنمية كمنسب حياة مع عدم تبديد الموارد المتاحة لها في معاركة غير تنموية في اطار من الاعتماد على الذات



المراجع والحواسن

- ١ — جورج قرم ؛ تدويل مشكلة التنمية في خلية النظم الاقتصادية الدولية ، (مقال في) الفكر العربي المعاصر ، العددان ٨ و ٩ ديسمبر ١٩٨٠ .
يناير ١٩٨١ ، مركز الإنماء القومي ، بيروت . ص ١٠٤ - ١١١ .

٢ — J. A. Ponsioen; National Development - A Sociological Contribution; Institute of Social Studies, The Hague, Holland, Vol: XVII, 1968.

- ٣ — انظر في « مؤشرات التخلف » ، محمد الجوهري ؛ مقدمة في علم اجتماع التنمية ، ط ٢ ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ١٩٧٦ .

٤ — انظر في هذه الفكرة :

- أحمد زايد ؛ البناء السياسي في الريف المصري — تحليل لجماعات الصفوة القدينة والجديدة ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، الكتاب رقم ٤١ دار المعارف ، ١٩٨١ . وايضا :

- عبد الوهاب إبراهيم ؛ ايدولوجيا للتنمية أم تنمية للايديولوجيا ، (تقرير في) مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، العدد الثالث ، السنة العاشرة ، سبتمبر ١٩٨٢ .

- ٥ — إبراهيم عامر ؛ الأرض والفلاح — المسألة الزراعية في مصر ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

- ٦ — أنور عبد الملك ؛ المجتمع المصري والجيش ، (ترجمة محمود حداد وميخائيل خوري) ، دار الطليعة ، بيروت ، يناير ١٩٧٤ ، الفصل ... الحادي عشر

- ٧ — محمد الجوهري ؛ منهج في دراسة بناء المجتمع المصري ، (مقال في) ، الكتاب ، السنة الثانية عشر ، العدد ١٣٧ ، أغسطس ١٩٧٢ .

٨ — U. N. Economic and Social Council; Unified Approach to Development Analysis and Planning, A Progress Report, Confer. of African Planners, 5th. Session, Addis Ababa, 19-28 June, 1974.

{٠١

٢٦ — الكتاب السنوي)

- ٩ — عبد الوهّاب إبراهيم ؛ التركيب الطبقي ومعوقات التنمية في قريتين مصريتين ، رسالة دكتوراه ، (تحت النشر بعنوان : معوقات التنمية في العالم الثالث — مع دراسة للحالة المصرية) . وتؤكد أهمية هذا المحور بالنظر إلى ما حدث ويحدث في بعض بلدان العالم مثل كوريا وفيتنام ولبنان وجنابا وغيرهم في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .
- ١٠ — المصدر نفسه .

١١. — Aidan Foster Carter; Neo-Marxist Approaches to Development and Underdevelopment, (in) Emanuel De Kadt and Gavin Williams (eds.), Sociology and Development, Tavistock Pub., London, 1978, p. 74.

وقد ذكر في تفسيره لهذه المصطلح ، أنه شيء لا يصلح حتى كأساس متقدم لشيء آخر ، والأكثر من ذلك ، فإنه لا يلاحظ لقصر أجله .

١٢ — انظر في ذلك : محمد الجوهري ؛ علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، دار المعارف ، ١٩٧٨ ، صص ٢٥٢ — ٢٦٥ . وأيضاً : حمود العودي ؛ المثقفون في البلاد النامية ، عالم الكتب ، ١٩٨٠ .

١٣ — تتأكد أهمية تلك النتائج عند مقارنتها بما جاء في الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تحدثت أبعاد المشكلة الاقتصادية في مصر كما يلي : ١ — التضخم ، ٢ — العجز الكبير في ميزان التعامل مع العامل الخارجي ، ٣ — عجز الاستثمارات والمخزرات القومية عن الوفاء بالمتطلبات اللازمة للتنمية ، ٤ — قصور معدلات التغير الفكري في استراتيجية التنمية بما يتماشى مع احتياجات الشعب ، ٥ — نقص انتاجية العاملين ، ٦ — زيادة السكان ، ٧ — النقص في النظام الإداري والقدرات القيادية في كثير من المواقع في معركة التنمية .

انظر : وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية ٧٨ — ١٩٨٢ ، المجلد الأول ، الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أغسطس ١٩٧٧ . ومما يذكر أن هذه الخطة لم يقدر لها أن تنفذ .

المختصات العربية للمقالات المنشورة

بلفات أجنبية

ملخص

ملاحظات على الأسرة الأمريكية والمصرية المعاصرة

دكتورة سامية مصطفى الخشاب (✱)
دكتور أدرج بتلر (✱✱)

تعتبر فترة السبعينات من أواخر الفترات المليئة بالتغيرات ، وقد أثرت تغيرات هذه الفترة على الأسرة . فحركات الشباب والحركات النسائية عارضت كثير من الأنماط التقليدية للأسرة والزواج ، كما لعبت وسائل الاعلام دورا كبيرا في معارضة الآراء التقليدية المتعلقة بالجنس والزواج والأسرة .

وتتناول هذه الدراسة التغيرات التي طرأت على كل من الأسرة الأمريكية والأسرة المصرية في فترة السبعينات وذلك عن طريق التركيز على مستويين :

— المستوى الوصفى : فمن خلال الإحصاءات نصف ونحدد « لماذا » حدثت للأسرة المعاصرة .

— المستوى التفسيري : تحاول الدراسة أن تفسر « لماذا » حدثت هذه التغيرات .

يتناول الجزء الأول من الدراسة الظواهر الجديدة التي طرأت على

(✱) سامية مصطفى الخشاب ، مدرس بقسم الاجتماع — كلية الآداب — جامعة القاهرة .

(✱✱) أدرج بتلر ، رئيس قسم الاجتماع بجامعة كاليفورنيا — ريفرسايد

الأسرة الأمريكية خلال فترة السبعينيات . ويركز الجزء الثانى على التغيرات التى حدثت للأسرة المصرية .

الجزء الأول : ماذا حدث للأسرة الأمريكية ؟

١ - المعاشرة بدون زواج :

شهدت فترة السبعينيات زيادة هائلة فى عدد حالات معاشرة الرجال للنساء بدون زواج . (انظر جدول رقم ١) . فقد أشارت الاحصاءات أن عدد هؤلاء قد بلغ فى عام ١٩٧٠ ٥٢٣.٠٠٠ واصبح ١٥٦٠.٠٠٠ عام ١٩٨٠ . ومما يزيد هذا الأمر خطورة زيادة انتشار هذه الظاهرة فى الطبقة الوسطى ، وقبولها لدى ثقافة الأغلبية .

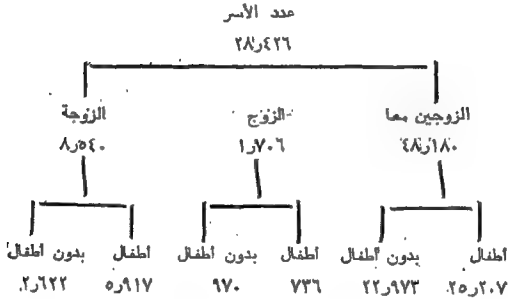
جدول رقم (١)

المسنة	حالات المعاشرة بدون زواج	حالات المعاشرة بدون زواج ولديهم أطفال	حالات المعاشرة بدون زواج وليس لديهم أطفال
١٩٨٠	١٥٦٠.٠٠٠	٤٢٤.٥٥٠	١١٣٦.٠٠٠
١٩٧٩	١١٣٤.٦٠٠	٣٦٠.٠٠٠	٩٨٥.٠٠٠
١٩٧٨	١١٣٧.٠٠٠	٢٧٢.٠٠٠	٨٦٥.٠٠٠
١٩٧٧	٩٥٧.٠٠٠	٢٠٤.٠٠٠	٧٥٤.٠٠٠
١٩٧٠	٥٢٣.٠٠٠	١١٦.٠٠٠	٢٢٧.٠٠٠

٢ - الأسرة ذات الوالد الواحد :

تعتبر ظاهرة الأسرة ذات الوالد الواحد من الظواهر التى تغلب على الأسرة الأمريكية فى هذه الاوقات . فقد أشارت احصاءات عام ١٩٨٠ الى أن فترة السبعينيات تعتبر من الفترات التى انتشرت فيها وبصورة عالية الأسرة ذات الوالد الواحد . فعند النمط الأسرى الجديد يشكل ٢٢.١٤٪ من الأسر الأمريكية . فهو يمثل ما يقرب من نصف أسر الملونين ، وخمس أسر البيض والطبقة الوسطى .

جدول (٢) يوضح توزيع الأسر حسب نوع
عائل الأسرة ووجود أطفال عام ١٩٨٠ ميلادي



٣ - الطلاق :

رغم أن الطلاق من الظواهر التي توجد في جميع المجتمعات ، وتسمح
بها كثير من الثقافات . إلا أن هذه الظاهرة تشتد خطورتها في الولايات المتحدة
نظرا لارتفاع معدلاتها بصورة كبيرة - فقد ارتفع الطلاق من ٥٠ لكل ألف
في عام ١٩٠٠ إلى ٢٥٠ لكل ألف في فترة السبعينات .

جدول (٣) يشير إلى نسبة الطلاق
لدى الإناث في الأعمار المختلفة

السنة	٢٠-٢٤	٢٥-٢٩	٣٠-٣٤	٣٥-٤٤	٤٥-٥٤	٥٥-٦٤	٦٥-٧٤
١٩٥٠	١٤	٢٦	٢٦	٣٤	٢٩	٢٢	٩
١٩٥٥	١٤	٢٢	٢٨	٣٨	٢٣	٢٢	١٤
١٩٦٠	١٧	٢٥	٣١	٣٨	٢٩	٣١	١٧
١٩٦٥	٢٠	٣٤	٣٣	٤٤	٢٦	٣٩	٢٢
١٩٧٠	٢٢	٤١	٤٧	٥٣	٥١	٤٤	٢٩
١٩٧٥	٢٣	٦٧	٧٣	٧٧	٦٩	٥٥	٣٣
١٩٧٨	٢٦	٨١	١٠٥	١٠٢	٧٩	٦٤	٣٩

ويوزع ارتفاع الطلاق في الولايات المتحدة إلى عديدين من العوامل هي :

- ١ - زيادة التعليم والعمل لدى المرأة .
- ٢ - صغر حجم الأسرة .
- ٣ - ارتفاع الدخول .
- ٤ - الطرب الفيتنامية .
- ٥ - القبول الاجتماعي والديني للطلاق .
- ٦ - إصلاخ قانون الزواج .

٤ - الوحدانية :

تتشر ظاهرة الوحدانية في المجتمع الأمريكي في عام ١٩٨٠ نجد ما يزيد عن ٥٨ مليون بالغ يعيش بمفرده . وهذا القطاع يشكل ٣٤٪ من الرجال و ٤٠٪ من الإناث . ويضم هذا القطاع فئات مختلفة منها : غير المتزوجين ، المنفصلين ، المطلقين والأرامل .

جدول رقم (٤) يشير إلى الحالة الزوجية لسكان الولايات المتحدة من (١٨ - فما فوق) عام ١٩٨٠ في الألف

النوع	الجملة	المتزوجون	غير متزوجين	المطلقين	الأرامل	المنفصلين
الإناث	٧٤١٠١	٤٨٧٥٢	١٧٤٣٤	٣٨٧١	١٩٧٢	٢٠٧١
الذكور	٨٢٠٥٤	٤٨٦٢٧	١٢٩٧٧	٨٣١	١٠٤٧٩	٣١٤٠

٥ - عدم الانجاب الاختياري :

قد لقيت ظاهرة عدم الانجاب الاختياري مزيد من الاهتمام في الولايات المتحدة ، والذي ظهر بدوره فيما نشر في الكتب والمجلات . ففي عام ١٩٧٨ وجد أن ١٨٪ من السيدات في الفئة العمرية (١٨ - ٢٤) يرغبن أن يكن

بدون أطفال طوال فترة حياتهم . وقد حدد ليفر سمات الذين تسودهم هذه الظاهرة في لآتى :

« أن هؤلاء الأفراد يرغبون في الأقلية في المناطق الحضرية الكبيرة . وهم يقبلون علي الزواج في سن متأخر ، كما أن الاتجاه الدينى لديهم منخفض . واثبات هذه الفئة ذات تعليم عالى . ويشغلون مناصب وظيفية عالية كما أن لديهم دخل مرتفع » .

— لماذا حدثت كل هذه التغيرات على الأسرة الأمريكية :

يرجع كثير من الكتاب هذه الظواهر الأسرية الى عديد من العوامل هي :

١ — نمو الفردية .

٢ — عدم انساق القيم والمعايير التقليدية مع التغير السريع .

٣ — قصور سياسة الأسرة .

٤ — الحركة النسائية .

الجزء الثالث : التغير في الأسرة المصرية :

لقد تعرضت الأسرة المصرية لعديد من التغيرات في فترة السبعينيات ونجمل هذه التغيرات فيما يلى :

أولا : حجم الأسرة :

(١) ظهور الأسرة الصغيرة في المناطق الريفية ، وانحسار الأسرة الممتدة .

لقد أصبح من الواضح في الحقبة الماضية انحسار الأسرة التقليدية أى الأسرة الكبيرة الحجم في الريف المصرى ، وانتشار الأسرة الصغيره وهذا يرجع الى العوامل التالية :

١ — ارتفاع نسبة التعليم لدى سكان الريف .

٢ — تغير قيمة الأرض في نظر الفلاح .

٣ — الهجرة الريفية الى المدن ، والهجرة الخارجية وخاصة الى الدول العربية .

٤ - زيادة الاتصال بين الريف والمدينة ، مع زيادة انتشار وسائل الاعلام
في الريف . . .

(ب) عودة ظهور الأسرة الممتدة في المناطق الحضرية .
هناك ظاهرة ملفتة للنظر ظهرت في المجتمع المصري في فترة السبعينيات ،
وهي عودة الأسرة الممتدة إلى قلب الحضر . ولا شك أن هذه الظاهرة
هي نتيجة ظروف اجتماعية واقتصادية . مغنى عن البيان أن المجتمع المصري
يتعرض للعديد من المشاكل وتعتبر مشكلة الاسكان إحدى المشاكل الرئيسية
التي يعاني منها المجتمع المصري . فصبوبة حصول الإنشاء على مسكن
مستقل ، جعلهم يقيمون مع أسرة التوجيه . ولذلك نجد أن النمط التقليدي
الممثل في الإقامة المشتركة مع أسرة التوجيه أخذ يعود ويظهر في المدن .

ثانيا : العلاقات الاجتماعية في الأسرة :

١ - الزواج :

من الظواهر الأسرية البادية على الأسرة المصرية هو ارتفاع سن
الزواج سواء بالنسبة للرجل أو المرأة ، كما تغير الشكل التقليدي للزواج
من حيث طريقة الاختيار ، ومراسيم الاختقال والأعباء للاقتصاد للزواج .

٢ - تركز المرأة للأسرة :

من الظواهر التي جنت على الأسرة المصرية في فترة السبعينيات
تمركز المرأة في الأسرة . وليس هذا راجعا إلى تطور وضع المرأة ، أو
تغير دورها التقليدي الذي هو نتيجة لخروجها للعمل . وإنما هو راجع إلى
ظاهرة هجرة الرجال . فقد أصبح من الظواهر الملموسة في أوقائنا المعاصرة
ارتفاع معدلات الهجرة المؤقتة للرجال (الاعارات والأجازات الخاصة) والذي
يترتب عليه قيام الزوجة بهام الأسرة سواء داخل المنزل أو خارجه ،
وتصبح هي - في غياب زوجها - المسؤولة الأولى والراعية لأبنائها .

٣ - تطور مكانة الأطفال وانحسار السلطة الأبوية :

من الظواهر الملفتة للنظر في الأسرة المصرية المعاصرة هو زيادة امتياز

الأطفال وتراجع سلطة الوالدين . ففى القديم كانت سلطة الوالدين (وخاصة الأب) على الأبناء واضحة ، وكان تدخلهم فى شئونهم الخاصة سواء ما يتعلق باختيارهم مجالات التعليم أو اختيارهم للزواج قويا . ولكن حدث تغير فى مكانة الطفل داخل الأسرة . ف أخذت تزداد السيطرة الفردية ، وتراجع سلطة الوالدين .

الخلاصة :

يرتبط التنظيم الأسرى بالأوضاع الاجتماعية والثقافية فى المجتمع .
فالقول بأن الأسرة هى شيئا واحدا فى كل المجتمعات ليس صحيحا .
فالأسرة تختلف من مجتمع الى آخر ومن ثقافة الى أخرى . فهى تتباين من حيث تنظيمها ، أعضائها ، دورة حياتها وايدولوجيتها . لذلك فإن الظواهر التى طرأت على الأسرة الأمريكية تختلف كليا عن ما حدث للأسرة المصرية نظرا لاختلاف الثقافات والمجتمعات التى توجد فيها كل منهما .

ملخص

فعالية الوحدة الصحية الريفية في مجال تنظيم الأسرة

دراسة البطلانية القرية الجنادون

بكتوره. اعتماد. علام (ب)

قبل أن أبدأ في استعراض موجز لدراسة فعالية الوحدة الصحية الريفية في مجال تنظيم الأسرة داخل إحدى قرى محافظة بنى سويف ، فانه يجب التنويه أولا الى أهمية تلك الدراسة :

١ - تعتبر الوحدة الصحية الريفية تنظيما رسميا له دور مؤثر وبارز في مجال تنظيم الأسرة وان نجاح هذا المشروع يعتمد بالدرجة الأولى على فعالية الوحدة الصحية القائمة في المجتمع المحلي .

٢ - ان اختيار إحدى قرى محافظة بنى سويف لم يأت عشوائيا بل اختيرت قرية الجنادون بصفة خاصة من بين مجموعة قرى برنامج السكان والتنمية والمرشحة لاجراء دراسات متعمقة . وكما سيوضح من خلال استعراضنا للدراسة ان قرية الجنادون تعد مثالا واضحا للقرية البطلية. وانها تعتبر مجتمعا منفلقا تلعب فيه العلاقات الفرعية السائدة دورا بارزا ومؤثرا خاصة في مجال تنظيم الأسرة .

ان دراسة الفعالية التنظيمية للوحدة الصحية كتخطيط اجتماعى يستلزم من الناحية النظرية تحديدا لها يتناسب ونوع الدراسة والوقت المحدود المتاح لاجرائها . اما من الجانب الامبيريقى فانها تستلزم أولا التعرف على

(*) مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب - جامعة المنيا .

السمات الاجتماعية الثقافية لمجتمع البحث حتى يأتى استخلاص النتائج بصورة أكثر دقة في ضوء السياق الاجتماعى الثقافى للمجتمع — وفى نفس الوقت اهتمت الدراسة ببلقى التنظيمات الأخرى الموجودة فى المجتمع المحلى مثل المدرسة الابتدائية المختلطة ، المسجد وأيضاً دور الرائدة الريفية . ذلك بهدف التعرف على أوجه التكامل أو التماسق بين تلك المؤسسات الرسمية بهدف انجاح مشروع تنظيم الأسرة . وبالتالى يسهل تحديد ديناميات الرغص والقبول لفكرة تنظيم الأسرة . لذلك فإن الدراسة تناولت بصورة وصفية سريعة باقى التنظيمات الأخرى الموجودة الى جانب الوحدة الصحية .

ان مفهوم الفعالية التنظيمية الذى اعتمدت عليه الدراسة يتضمن المصادر والامكانيات المتاحة لدى التنظيم لتحقيق اهدافه وأيضاً أساليب تحقيق تلك الاهداف داخل اطار التكيف مع المجتمع المحلى والى أى مدى يستطيع التنظيم ان يحقق للمجتمع متطلباته . ومن الجانب الايمبريقي ، فإن هذا المفهوم استلزم دراسة الوحدة الصحية كنسق اجتماعى من حيث :
(١) الامكانيات البشرية المتاحة ، (٢) الامكانيات المادية المتاحة ،
(٣) الاهداف الأساسية وفى مقدمتها تنظيم الأسرة وذلك من خلال :

١ — معرفة اتجاهات المسميدين بالخدمة المتنوعة التى تقدمها الوحدة الصحية .

٢ — معرفة اتجاهات القائمين بالخدمة ذاتها .

٣ — أسلوب وكيفية تقديم الخدمة وهل تقدم على قدم المساواة لأفراد المجتمع أم ان هناك دوافع تؤدي الى التمييز فى المعاملة .

منهج الدراسة :

لكى يتسنى دراسة الجوانب المختلفة للفعالية التنظيمية والتى اشرنا اليها آنفاً وجب استخدام المنهج الانثروبولوجى الذى يحقق المعايير والملاحظة المستديرة . ونظراً لما يتسم به المجتمع الجبلانى من ثقافات فرعية جاء فريق البحث مكوناً من بلطين وباحثات حتى يتسنى لنا عمل

لقاءات على الترددات على الوحدة الصحية . هذا وقد استعانت الدراسة
بأدوات متعددة لجميع البيانات هي : الملاحظة ، المقابلات غير المقتنة ،
الملاحظة ، الاختباريون والأدلة .

نتائج الدراسة :

كشفت الدراسة عن سلبية دور الوحدة الصحية في مجال تنظيم الأسرة
وأن الثقافات الفرعية السائدة ذات تأثير مضاد وقوى . وبدأت فعالية الوحدة
الصحية غير مؤثرة بسبب عدة عوامل أهمها افتقاد الوحدة الصحية كنسق
اجتماعي لعدد من السمات التنظيمية والمهنية ، بالإضافة الى نقص كبير في
الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة . ومن ثم جاء دور الوحدة الصحية ثانويا
في مجال تنظيم الأسرة والذي تؤكد النتائج التالية التي كشفت عنها
الدراسة :

١ - غبوض الدور الذي يمكن أن تؤديه الوحدة الصحية وغيرها من
المؤسسات . أيضا تبين نوع الخدمة الطبية بسبب عوامل شخصية
 واجتماعية . هذا بالإضافة الى ما تسم به السلطة داخل الوحدة
الصحية من مركزية كان لها الأثر السيء على العلاقات الاجتماعية
داخل تنظيم الوحدة الصحية لا سيما بين رئيس الوحدة والمرضات .

٢ - ثبوت عدد الأسر مع قلتها النسبية التي تستجيب لفكرة تنظيم الأسرة
من واقع السجلات الرسمية فقط يشير الى افتقاد الوحدة الصحية الى
دور مساعدة المولدة الذي من خلاله يمكن تحقيق نتائج أفضل ايجابية
للوحة الصحية داخل المجتمعات الريفية .

٣ - الانجاه السلبي الجماعي للعاملين في الوحدة الصحية نحو فكرة تنظيم
الأسرة لأسباب عدة تأتي في مقدمتها انتفاء كل العاملين باستثناء الطبيب
الى نفس المجتمع أو مجتمعات أخرى مماثلة . ومن ثم لم نلاحظ اختلافا
في الاتجاه لكل من أفراد المجتمع أو العاملين في الوحدة الصحية تجاه
مشروع تنظيم الأسرة .

٤ - أن البناء الاجتماعي للمجتمع يلزمه تهيئة مسبقة لتقبل مشروع تنظيم الأسرة من خلال -أحوال التنظيمات- الرسمية -الأخرى- وفق مقدماتها المدركة والتي تكشف عن -الدراسة- عن -مناخية دورها- لنفس السبب -الموضح- في البند السابق . وأيضا بسبب رفض الثقافة لمشروع تنظيم الأسرة بسبب العوامل الاقتصادية ، انخفاض مكانة المرأة الجفادونية ، ارتفاع نسبة الأمية ، ارتفاع نسبة الوفيات الرضع والتي لا تعكسها المسجلات الاحصائية بالوحدة الصحية نتيجة لاحجام الأهالي عن تسجيل المواليد عقب الولادة مباشرة خوفا من الوفاة المبكرة .

٥ - عدم انتظام وقلة الاتصال الراسي بين الوحدة الصحية والمستويات الطبية العليا من جهة والمسؤولين من جهاز تنظيم الأسرة من جهة أخرى . ولعل هذا يفسر نوعية وكمية الامداد بالأدوية والمهمات الطبية والتي لا تأتي متناسبة سواء من ناحية الكيف ومتطلبات العلاج . وأيضا من ناحية الكم حيث أن ما يرد الى الوحدة الصحية لا يتأثر بتزايد السكان في المجتمع الجفادوني والقرى المجاورة . ولعل هذا يفسر من ناحية رداءة الخدمة المقدمة بالمجمل .

٦ - حاجة المجتمع الجفادوني لدور الزائدة الريفية المدركة حيث كشفت الدراسة عن أن القائمة بهذا الدور كعمل اضافي الى جانب عملها الأساسي كمرضة بالوحدة الصحية - لا تمتلك مقومات الزائدة الريفية مما جعل دورها ناشلا في مجال تنظيم الأسرة .

٧ - انعزالية المؤسسات المحلية عن قضايا المجتمع وعدم وعي العاملين بها بتلك القضايا .

التوصيات :

توصي الدراسة بضرورة اعادة تقييم مشروعات تنظيم الأسرة خاصة في المجتمعات الريفية حيث يبلغ تأثير الثقافات الفرعية ذروته وذلك على أساس :

١١ — ضرورة ضمان تهيئة المجتمع المحلى لتقبل الأفكار المستحدثة خاصة تلك التى تضاد اتجاه الثقافات الفرعية السائدة وهذا يستلزم بالضرورة الدراسة المتعمقة للسماات البنائية لمعرفة انجح أسلوب تطبيقى لتنظيم الأسرة يلائم تلك السماات .

٣ — عدم التقيد بأنواع معينة من الأساليب تنظيم الأسرة بل يجب دراسة أنسب الوسائل وأكثرها تقبلا من المجتمع المحلى ذاته . كما توصى الدراسة بضرورة التنسيق العرضى بين المؤسسات المحلية والمرتبطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بتنظيم الأسرة .

٣١ — ضرورة الاهتمام بدور مساعدة المولدة خاصة فى المجتمعات الريفية المخلفة . حيث يساعد هذا الدور على تتبع حالات الولادة والتقليل من نسبة الوفيات الرضع والذى يعانى منها مجتمع الدراسة .

٤ — ضرورة الاهتمام الرسمى بالحلالية العاملين فى الوحدات الصحية من فترة أخرى لزيادة الاحتكاك الثقافى — حيث كشفت الدراسة عن خطر طول فترة البقاء فى أداء عمل يزيد من خضوع العاملين لمؤثرات الثقافة السائدة فى المجتمع المحلى .

القسم الثاني

دراسات نقدية : عرض كتب وبحوث ومقالات

- ١ - علم الاجتماع في مصر تأليف دى يونج
عرض د. محمد الجوهري
- ٢ - نهضة مصر تأليف د. أنور عبد الملك
عرض د. محمد حافظ دياب
- ٣ - المرأة والصنيع في الدول النامية اصدار منظمة الأمم المتحدة للتربية
الصناعية .
عرض د. اعتقاد علام .
- ٤ - جناح الأحداث والطبقة العاملة تأليف وعرض عدلى محمود السمرى
- ٥ - اتخاذ القرار الأسرى تأليف سكاتزونى وزينوفاتش
عرض على المكاوى
- ٦ - نحو علم اجتماع جديد تأليف ت . اندرسون
عرض د . محمد عبد ربه
- ٧ - دراسة انثروبولوجية للممارسات الطبية الشعبية في الريف المصرى
مع التطبيق على احدى القرى
اعداد : فوزى عبد الرحمن اسماعيل
عرض : د. حسن أحمد الخولى

علم الاجتماع في مصر

تألیف : دی یونج

عرض وتعليق : دكتور محمد الجوهري

أعد هذه الدراسة دارس هولندي كان يجمع مادة بحثه الدكتوراه في مصر في أواخر الستينات ، وهي تحمل عنوان : « علم الاجتماع في بلد نام : الجمهورية العربية المتحدة : التوجهات والخصائص » (١٠) .

وهذه الورقة رغم ما يشوبها من بعض الأخطاء في الأسماء والتواريخ، وبعض اللبس بين الأشخاص ، وهى أمور من اليسر أن يقع فيها باحث غريب ، لم يقض أكثر من عاين أو نحو ذلك فى مصر ؛ أقول رغم ما يشوبها من أخطاء نهى جهد واع ، وتشخيص فيه كثير من الصدق وبعد النظر، لواقع علم الاجتماع المصرى فى نهاية الستينات . (سلمت الورقة مخطوطة لكتاب هذه السطور فى أوائل عام ١٩٧٠ ، ونشرت بعد ذلك بكثير من عام) .

وتنقسم هذه الورقة الى ثلاثة أقسام فرعية يتناول المؤلف في أولها: تدريس علم الاجتماع في مصر (كحرج أكاديمي) ، وفي الثانية مكانة وظروفه هذا العلم خارج الجامعات ، وأخيرا تقييما لموضع علم الاجتماع ودوره ، وسنعرض للورقة حسب هذا الترتيب ..

(١) تدريس علم الاجتماع في مصر : ويعرض في كلمات سريعة لكافة:

(*) F. de Jong, «Sociology in a Developing Country, The United Arab Republic : Orientations and Characteristics», in : *The Sociological Review*, 1971, May, Vol. 19, No. 2, pp. 241-252.

هذا العلم في اطار انجامة المصرية القديمة ، ثم بعد استقلالها عام ١٩٢٥ ،
واخيرا استقلالها باقسام مستقلة منذ أوائل الخمسينات بدءا بجامعة القاهرة .
ثم لمحة سريعة من تطور اقسام الاجتماع في جامعتي الاسكندرية وعين شمس .
وقد اهتم في هذا العرض بالحديث — السريع — عن برامج الدراسة
وخطة المواد في تلك الاقسام ، مبينا تاثيرها بالعلوم الدينية والشرعية في كلية
ينات الأزهر ، وارتباطها (حتى ذلك الحين) بالدراسات النفسية في
عين شمس وبالدراسات الفلسفية والسياسية في الاسكندرية ، وهكذا .

ويوزع بعض الملاحظات العامة عن اتجاهات الرسائل المقبلة للحصول
على الماجستير والدكتوراه في الاقسام المختلفة ، وموقفها من البحث الميداني ،
وانتقالها من الطابع النظري الخالص الذي كان سائدا في مدرسة قسم
الاجتماع بجامعة القاهرة (ايام د . علي محمد الواحد وفي ود . عبد العزيز
عزت) الى الطابع الإمبريقي الذي أصبح سائدا . إلى رسالة : " أن تعتمد
على مادة ميدانية يجمعها الطالب . وهو في اثره لكل تلك القضايا يتم من
وعى . حقيقة . وضع . هذا العلم . وظروفه . وملابسات تطوره .

(ب) علم الاجتماع خارج الجامعات : وهو يتناول الجهود العلمية
المبذولة لدراسة المجتمع المصري ، أو الاتصال بمشكلاته خارج الجامعة .
ويبدأ بالحديث عن الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية (سلتى) تأسست
عام ١٩٣٦) والدراسة التي أجرتها من الفقر في دور هذه الجمعية ، في
إعداد دراسات تمهيدية لفتحون للضمان الاجتماعي : (الذي صدر عام
١٩٥٠) ، وتأسيس هذه الجمعية . لكتب للبحوث الاجتماعية : (عام
١٩٤٣) والدراسات التي أجراها على بعض أحياء القاهرة . وافتتاح مدارس
للخدمة الاجتماعية بالقاهرة ثم بالاسكندرية بعد ذلك .

ثم انوار محمد فلاح في دور الاجتماع في خدمة السياسة الاجتماعية
في بعض المجلات تقريبا في الجامعة ، كل مجلة التخطيط القومي : (لم يصدر سوى
يونج التي هي لوزارة التخطيط ١٩٦٢ ، ولأبواب فضاءات التخطيط) ،
والادارة العامة للتخطيط الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية .

"وينشئ 'اشارة تفرقة' الى 'تأسيس' الجمعية الاضرية لـعلم 'الاجتماع' ،
وفشلها في تحقيق اى غرض 'من اغراضها' . او تنفيذ 'اى مشروع' (كانت
يرئاسة د. منصور فهمي ، وسكرتارية د. على عبد الواحد واتى) .

بعد ذلك يتناول المؤلف مراكز البحث الاجتماعى في مصر فيشيد
بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، والبحوث التى أجريت في
اطارها ، والتوريتين اللتين تصدران عنه .. الخ . اما المركز الثانى الذى
يشير اليه فهو مركز تنمية المجتمع في العالم العربى بـرسس اللبان (تأسس
عام ١٩٥٢) ، ومركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة
(تأسس عام ١٩٥٣) .

(ج) تقييم عام لـعلم الاجتماع في مصر : يبدؤ المؤلف هذا التقييم بان يؤكد
مرة اخرى على البدايات المتقدمة لتدريس علم الاجتماع في مصر ، بشكل
جعله اسبق من كثير من الجامعات الاوربية . وهو يؤكد ايضا ان هناك
عوامل متنوعة كانت مسئولة عن تعويق نمو علم الاجتماع وتطوره . فقبل
ثورة ١٩٥٢ كان التعليم الجامعى محدود العدد ، وكان عدد من يختارون
علم الاجتماع كـميدان للتخصص محدودا ايضا (انظر في فقرة الملاحظات
الملاحظة الخاصة بهذا الموضوع) .

ولكن بعد ثورة ١٩٥٢ اتسعت قاعدة التعليم الجامعى ، واشتد الطلب
على الاختصاصيين الاجتماعيين والباحثين الاجتماعيين وزادت شعبية علم
الاجتماع . فزادت أعداد الطلاب باقتسام الاجتماع ، وزادت أعداد الكتب
المنشورة باللغة العربية في علم الاجتماع ، ولكنه ينتهى الى ان النتيجة
التي خلص اليها بان استغراض هذه المؤلفات العربية وان القليلة باستاذة
الاجتماع هي ان هذا العلم لم يطلع في تطوير اطار نظري وعلمي له لا يوجد
اى دليل على ان ذلك سيتم في المستقبل القريب (دى بونج كتب مقاله هذا

عام ١٩٦٩ ، ونحن الآن في عام ١٩٨٤ . مازلنا نردد نفس الشكوى : (*) ...
وهذا يرجع السبب في ذلك الى بعض السمات المميزة للوسط الأكاديمي
أو العلمي الذي نما وتطور فيه علم الاجتماع المصري . وهي عوامل لها
تأثيرها على تطور بعض فروع العلم الأخرى في مصر . ويحدد تلك السمات
فيما يلي :

١ - عدم وجود التنسيق والتعاون : فالمسرح السوسيولوجي في مصر
زاهر بالراكز والمعاهد والأفراد الذين يعملون في ميدان البحث الاجتماعي ،
أو المهتمين بعلم الاجتماع على نحو أو آخر . ولكن الملاحظ أنه لا يوجد أي
نوع من التنسيق فيما يختص بمشروعات البحوث ، بل وليس هناك أي
قدر من التعاون بين تلك الأطراف العاملة في نفس الميدان ، وأحيانا لا يوجد
اطلاعا أي نوع من الاتصال بين بعضها . وهناك على الأقل هيتان آتشتنا
على الأقل للمساهمة في تحقيق قدر من التنسيق الأولى هي المركز القومي
للبحوث الاجتماعية ، والجناحية ، والثانية هي الجهاز المركزي للتتعة العامة
والاحصاء ، ولكنها فشلا فشلا تاما في تحقيق هذه المهمة . فالمؤسسة
الأولى (المركز) انشغل بالنضال من أجل توفير الباحثين وتوفير الاعتمادات
المالية ، بينما تحول الجهاز الثاني الى مؤسسة بيروقراطية تمنح الموافقات
على اجراء البحوث ، او ترفض منح الموافقة . أما الجمعية المصرية لعلم
الاجتماع التي كان يمكن أن تضطلع — على المستوى غير الرسمي —
بمثل هذا الواجب ، فقد عقدت في أوائل الخمسينات بعض الاجتماعات عقب
تأسيسها ، وناقشت عددا من القضايا ، وفشلت في تحقيقها جميعا على

(*) يقول المؤلف في هذا الموضع تعليقا على من يدعى وجود مدرسة
فكرية متميزة في علم الاجتماع المصري ما يلي بالحرف :

«In this context the article of Hasan al Saati, who speaks
constantly about the Egyptian school of sociological
thought, cannot be seen as anything but a manifestation
of hypertrophic nationalism, de Jong, op. cit., p. 252,
Fn. No. 24.

نحو ما سلفت الإشارة . فالتنسيق والتعاون غائبان كائلا من على
مشرح علم الاجتماع المصرى . وهذه سمة للبيئة العلمية التى كان يعيش
فيها هذا العلم طوال العقود الثلاثة السابقة على كتابة تلك الورقة (١٩٤٠ -
١٩٧٠) .

٢ - **غياب الاهتمام الشخصى بالتقدم العلمى** : لقد وضع المؤلف ،
يده فى هذه الفترة على عدد من الظروف اليومية التى يعمل فى ظلها علماء
الاجتماع وطلابه (ولو انهم ليسوا وحدهم فى هذا ، فذلك حال كل المصريين ،
وهم بالطبع أحسن حالا من كثير من المصريين) . فيشير الى انخفاض
المرتبات ، وضالة الميزانيات المخصصة للبحوث ، وصعوبة الحصول على
الدوريات والمراجع الأجنبية (علاوة على ارتفاع أسعارها مؤخرا) ، ونذرة
التيسيرات العلمية وعدم وجود من يقوم بأعمال السكرتارية لانخفاض
الميزانيات ، كل ذلك يدفع كثيرا من المشتغلين بعلم الاجتماع الى قبول
أعمال اضافية كى يستطيعوا الوفاء باحتياجاتهم المالية وتحقيق طموحاتهم
المهنية . كما أمنت تلك الظروف الى التأثير بشكل ضار على مستوى التدريس
فى الجامعات وساهمت الى حد بعيد فى اثاره المنافسات الشخصية بين
المشتغلين بهذا العلم بسبب حرصهم على الترقى فى السلم الأكاديمى .
والوظيفى . كذلك ترتب على هذا الوضع تضائل عملية تبادل المعلومات
بينهم الى ادنى حد ممكن . ولذلك يلاحظ دى يونج أنه ليس مما يثير الدهشة
ازاء تلك الظروف الا تكاد تجد اثراء للظواهر الدالة على فكرة العلم كونه
وكرسالة وكجهد لزيادة المعرفة الصحيحة .

٣ - **غياب التصور الواضح لدور علم الاجتماع** : يمثل القدر الأكبر
من المكتبة العربية فى علم الاجتماع (حتى عام ١٩٦٩ تاريخ ذلك المقال) فى
كتب مدرسية للتدريس ولاعتبارات ملحية كتبها الأساتذة لطلابهم . ولا يستخدم
تلك الكتب الا صاحبها عادة ، فمن النادر أن يستخدمها زملاؤهم فى جامعات
أخرى فى التدريس ، وهى مليئة بالنقل عن الكتب الدراسية الأمريكية

والأوربية . وهى تعكس فضلا عن هذا عدم وجود تصور واضح لدور عالم الاجتماع والإخصائى الاجتماعى .

فيلاحظ المؤلف أن خريجي معاهد الخدمة الاجتماعية ليست لديهم أى خلفية فلسفية ، ويؤكدون عدم ميلهم على الاطلاق الى المشكلات النظرية . وتبع ذلك فهم يشاركون على قدم المساواة خريجي أقسام الاجتماع فى ممارسة هذه المهنة . ويعنى بالمشاركة على قدم المساواة أنه لا يوجد أى تمييز بين الفئتين (ذلك أن الخلفية مختلطة ، والأعداد مختلطة ، فكان المنطقي أن يقبلين ميدان العمل لكل فئة منهما من الأخرى) فى الحصول على الوظائف الحكومية أو فى الاستعانة بهما فى البحوث ، سواء البحوث الممولة من جهة معينة ، أو الممولة من الميزانية العامة . وقد أدت المنافسة الضاربة بين الفئتين ، حيث تمتد كل منهما أنها أصلح من الفئة الأخرى فى ممارسة أعمال معينة ، قد ساهم فى التقهقير والتشتت الذى نلمسه اليوم (١٩٦٩) على مسرح علم الاجتماع المصرى .

٤ - إهمال العامل البشرى فى البحوث : من الحقائق التى لفت انتباه المؤلف وأثارت دهشته البالغة غياب البحوث التقييمية ، أو بحوث تقويم المشروعات الاجتماعية (انظر الفصل الخاص ببحوث تقويم المشروعات فى الباب الخاص لعلم الاجتماع التطبيقي فى كتابنا المدخل الى علم الاجتماع) ، كما لفت انتباهه الإهمال العام للعامل البشرى . وهو يقصد بذلك عدم الاهتمام بالتعرف على ما إذا كان الناس الذين يتصل بهم المشروع راضين عن تلك الإصلاحات الاجتماعية التى مستهم أم لا ، هذا من ناحية . كما يقصد بذلك ، من ناحية أخرى ، عدم وجود أى بحوث لدراسة أثر تلك الإصلاحات على الناس الذين انماؤا بها . فالبحوث تقتصر أساسا على تحديد الشروط اللازمة لإجراء بعض الإصلاحات الاجتماعية وتنفيذها ، دون أى اعتبار لتقييم أى مشروع بعد بحثه العمل عملا .

٥ - إضعاف علم الاجتماع للأفراض السياسية : وهو يوضح فى بدء

منه من هذه النقطة. إن الدراسات الميدانية في علم الاجتماع المصري (باللغة العربية) مليئة بتعدد ضخم من الاتجاهات النظرية والعملية . ولكننا لا نلمس في تلك البحوث أى جهد لمحاولة تطوير إطار نظرى عام . ومع ذلك تلك البحوث الميدانية تنهل أطرافه وأهم المتشور باللغة العربية في علم الاجتماع . كما يلاحظ (لا أدري كيف توصل الى ذلك) سيطرة النسق السياسى بالبيدولوجيته على النسق العلمى والأكاديمى فى مصر من خلال تلك الأعمال . ويستشهد بفقرات من ميثاق العمل الوطنى الصادر عام ١٩٦٢ ، والننى تتصل بدور البحث العلمى فى التغيير ، ولكن السؤال الذى نطرحه على صاحبنا دى يونج ، وهل تأثر كتاب الدراسات الاجتماعية فعلا فى بحوثهم أو كتاباتهم بشئ من هذا . تلك قضية فى رأينا أكبر من قدرات المؤلف إزاء الوقت الضيق الذى قضاه فى مصر ، والمدى الذى حققه فى الإطلاع على التراث ، وبلغ دراسته باللغة العربية . فهذه ملاحظة يحتاج تأكيدها إلى معاناة وجهد ، لم يبلغه صاحب تلك الدراسة .

ولكنه يؤكد فى نهاية هذه الفقرة على ملاحظة هامة هى غياب الكتاب النقدية الاجتماعية من المجتمع المصرى ، لأن طبيعة النظام القائم (فى الخمسينات والستينات) لم يكن يسمح لأى عالم اجتماع أن يجرؤ — مثلا — على تناول مشكلات وقضايا التدرج الاجتماعى فى المجتمع المصرى بشكل مباشر ، أو يجرؤ على إلغاء الضوء على العلاقات بين الموقف التاريخى والأبنية الاجتماعية والقوى التى تتحكم فى تلك الأبنية .

ويلخص رؤيته لعلم الاجتماع فى مصر فى ذلك الوقت بأنه يتميز بدقة إيميرية واضحة ، ولكنه ينطلق بدون تحديد مؤسس فلسفى لموضوعه ، وبدون فروض يعمل بها محددة تحديدا دقيقا ومصاغة صياغة واضحة . وهو يستجبل وجود حاجة قوية الى التلهل النظرى والبحث التقويى ، ولكن هذا أهمل — تماما من جانب مشروعات التنمية التى أقمتهما الثورة ، بل إن كل شئ — طبقته كان يفتى به بعد الدعاية التقويمية (يقصد الخطوات السياسية والاقتصادية ، وليس الاجتماعية فقط) . وهو يعلق على

ذلك بأن بعض الناس قد يتعللون بأن الثورة ما زالت مستمرة ، وإن وقت التقويم لم يحن بعد ، ولكن الرأي الذى يؤكد عليه ويبرزه أن أحجام علم الاجتماع المصرى من عمل ذلك سوف يفقده الكثير من قدرته على التأثير ، ومن المؤكد أنه سوف يكسب الكثير لو اتجه الى الاهتمام بالبناء النظرى ، فذلك لن يعود بالخير فقط على علم الاجتماع عموما ، ولكنه سيعود بالخير أول ما يعود على علم الاجتماع المصرى نفسه .

تعليق :

اتضح من عرضنا لدراسة دى يونج أنه قد قدم صورة دقيقة تتسم بالموضوعية والوصف الناضج بواقع العلم ومشكلاته فى مصر ، واستطاع أن يضع يده على سمات ومشكلات حقيقية لم تنتبه الى بعضها أى من الأوراق الأخرى التى تناولت تأريخ علم الاجتماع فى مصر ، على الأقل لم تنتبه إليها بهذا القدر من الوضوح . وقد كان هذا العرض الجيد ثمرة اهتمامه المركز بأسرة علم الاجتماع ، واتصاله الشخصى الوثيق بكثير من قضايا التنمية .

ولكن الورقة تتميز عدا هذا العرض العام ببعض الإيجابيات المحددة ، فقد أبدى دى يونج اهتماما ملانها بالدراسات العليا ، والدور الذى يمكن أن تلعبه لو احسن الاهتمام بها وتطويرها ، وهى بالقطع يمكن أن تمثل نقطة الانطلاق نحو رفع مستوى البحث ، ثم رفع مستوى التأليف ، وبالتالي رفع مستوى التدريس ، وأخيرا زيادة فاعلية دور علم الاجتماع فى خدمة قضايا التنمية .

كذلك انتبه المؤلف بشكل ممتاز لم يشاركه فيه أحد من أصحاب الدراسات التى تعرض لها من وضع علم الاجتماع المصرى المعاصر بقضية بحوث تقويم المشروعات ، وجمع فى معالجته بين موقفاتنا العلمية والسياسية الاجتماعية فى نفس الوقت .

ولكن لكل شيء إذا ما تم نقصان ، فقد وقعت هذه الورقة في عدد من الأخطاء المادية، التي ما كان يجب أن تقع بمبها ، والتي يمكن أن نقدم لها تصحيحا في هذا المقام (*) . ولكن القصور الموضوعي الواضح خلط المؤلف بين علم الاجتماع والخبرة الاجتماعية بدون مبرر في ثانيا حديثه عن الوضع التنظيمي للعلم ومن تدريس العلم في الجامعات ومن وضع العلم خارج الجامعات .

(*) • اسقط المؤلف الإشارة الى أن قسم الاجتماع بكلية البنات جامعة عين شمس مسبق على قسم بنات الأزهر ، ويرجع الى أوائل الستينات ، وكان يضم وقت كتابة الورقة أربعة أعضاء هيئة تدريس ، وحوال سبعة من المعيدين والمدرسين المساعدين ، (صفحة ٢٤٢) .

• أخطأ في تسمية المعهد العالي للعلوم الاجتماعية التابع لكلية الآداب بالاسكندرية ، وكتب المقابل العربي له المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، ولكنه يقصد الأول (صفحة ٢٤٢) .

• أخطأ عندما قرر: أنه لم تقدم بقسم الاجتماع بآداب القاهرة رسائل دكتوراه أو ماجستير قبل الثورة ، ويتضح من العرض التاريخي أن هناك على الأقل سبع رسائل ماجستير ودكتوراه أجازت من ذلك القسم قبل الثورة (عبد العزيز عزت دكتوراه ١٩٤٣ - على عيسى ماجستير ١٩٣٧ ، مصطفى الخشاب ماجستير ١٩٤٤ ، مصطفى الخشاب دكتوراه ١٩٤٨ ، محود جبال الدين حمدي ماجستير ١٩٣٤ ، رشاد فتح الباب محمود ماجستير ١٩٣٦ ، أحمد الخشاب ماجستير ١٩٤٨) .

• د. عاطف غيث لم يحصل على رسالته للدكتوراه تحت إشراف د. وافي ولكنه حصل على الماجستير من معهد العلوم الاجتماعية بالاسكندرية وعلى الدكتوراه تحت إشراف د. على عيسى .

• وقت كتابة البحث لم يكن مصطفى الخشاب في عمان ، ولكنه كان معارا الى الكويت ، والذي كان معارا من نفس القسم الى عمان هو طلعت عيسى ، ولكنه في حديثه كان يقصد الخشاب وذكره بالاسم . (ص ٢٤٣) .

• على عبد الواحد وافي لم يتقاعد سنة ١٩٦٩ (وهذه معلومة مغلوطة أصلا لأنه من مواليد ١٩٠١) ، والصحيح أنه أحيل الى التقاعد في يناير عام ١٩٥٣ (بعيدا عن حملة تطهير اساتذة الجامعات التي أجرتها حكومة الثورة بعد ذلك) .

محدثين. المفصلين عن الجبهية المصرية. للدراسات الاجتماعية. ومعالجة الخدمة الاجتماعية بعيد عن السياق، والمجيب لانه يفتقر الى حقوق مستقلة التي ان، البراجم والإعلام بين الفريقين مختلفا اختلافا كبيرا ، بينما لا تتركز القوة بينهم في نوع الوظائف التي يتولونها ، ويربط ذلك قضية عدم وجود تصور واضح لدور رجل الاجتماع على نجره ما عرفت.

ويبدو أنه قد انساق في هذا الخطأ وراء كتاباته الأستاذ الدكتور حسن سمعان والأستاذ الدكتور السليمان ، خاصة للسلامات الذي أفرد للحديث عن الخدمة الاجتماعية (ان صراحة لو ضمنا) خيزا كبيرا في معالجته . وهذه قضية تحتاج الى مراجعة لأن الملاحظ أن عرض نشاط الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ونشاط مركز البحوث الاجتماعية التابع لها في اجراء البحوث على احياء القاهرة ... الخ يساهم في اعطاء صورة وردية متفائلة للوضع ، وذلك على خلاف الحقيقة الواقعة التي تبدو كما رأينا اقل إثارة للتأمل .

نهضة مصر : (*)

تأليف : د. أنور عبد الملك (***)

عرض : د. محمد حبيب جباب (***).

نادرة هي الأعمال التي تحس التاريخ بوعى ، فلا تحيله الى تصور ذهنى ، أو وهم معرفى ، أو تعميم مجرد معزول عن حركة الأحداث والناس ، بل تعيشه رؤية متفتحة ، وتعاطفا حيبا ، ومنهجية علمية .

واعترافا بأخلاص المحاولات التي قدمت وتقدم دراسات فى التاريخ المصري بنظرة شاملة الى حد ما ، فثمة بلا جدال تصور ضئلى يحد من وصولها الى اجابات متأسكة . فهذا التاريخ لم يدرس حتى الآن دراسة دراسية كلية بصفة ، بل يندر أن نجد تكليلا فى مجموعة الكتب التي حاولت دراسية مرحلة تاريخية واحدة من سلسلة المراحل التي صهرت كينونة الشخصية المصرية وهويتها ، وأغلبها توقف عند مجرد رصد الأحداث المتتامة ، وهو نوع من التسجيل العام الذى يخلو من التحليل والتفسير ، ومن وجهة النظر الحقيقية من تشكيلات الصراع التي تدور فى المواقف التاريخية المختلفة ، ومثل هذا التاريخ السردى له إهميته بلا شك ، لأنه يحتفظ بالوثائق وبالمواضيعات الأولية للأحداث ، لكنه فى النهاية تاريخ

(*) د. أنور عبد الملك : نهضة مصر : تكوين الفكر والإيديولوجية فى نهضة مصر الوطنية (١٨٠٥ - ١٨٩٢) ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٣ .

(**) أسبناذ علم الاجتماع ، والمشرى على فريق البحث الاجتماعى بالمركز القومى للبحث العلمى فى باريس .

(***) مدرس الأنثروبولوجيا بكلية آداب بنها — جامعة الزقازيق .

خام فغل ، لا يمكن أن يؤثر تأثيرا موضوعيا على العقل ، أو يغير مجرى
فى التفكير العام .

ذلك أن قراءة التاريخ — والوطنى منه بالأخص — لابد أن تكون عملية
فاعلة ، يخرج قارئها بفهم صائب وصحيح لطبيعة الكفاح الشعبى ، وخطورة
«التفصيلات المادية التى قدمتها الجباهير» ، وطبيعة القوى التى «مطلت تطورها
وعاقته» ، وهو ما يمكن أن نتمسكه عبر صفحات كتاب « نهضة مصر » ،
الذى صدر حديثا عن الهيئة المصرية العامة للكتاب .

صاحبه — د. أنور عبد الملك — باحث مصرى جاد ، يجمع بين تجربة
القوى السياسى ، وخصائص المعرفة العامة المكتسبة من الدراسة والمهارات
المتخصصة والمنهج العلمى . تخرج من كلية الآداب عين شمس فى مطلع
الستينات ، ويعمل الآن أستاذا لعلم الاجتماع ، وبشرافا على فريق البحث
الاجتماعى بالمركز القومى العلمى فى باريس . قد يختلف معه البعض حول
عدد من التهجيات أو الآراء الذاتية فيها يتعلق بمسيرة الحضارة الحديثة
ودوائرها ، لكن أحدا لا يختلف حول جدية إسهاماته فى محاولات إعادة النظر
بوتوضيح رؤية التجربة المصرية المعاصرة .

ولا شك أن أقلته الممتدة فى فرنسا قد أفادته كثيرا فى الاطلاع على
أعمال مدرسة « حوليات » *Annales* التى ظهرت هناك فى الثلاثينات ،
واهتمت بما يطلق عليه « التحليل الاجتماعى لتاريخ المجتمعات » ، والذى
يستهدف دراسة وتحليل الظواهر الاجتماعية لمجتمع معين فى فترة زمنية
محددة من وجهة النظر التاريخية .

والكتاب (نهضة مصر) يمثل الطبعة العربية المتتخة لبحث تقدم به
صاحبه لنيل درجة دكتوراه الدولة فى الآداب من جامعة السوربون عام
١٩٦٦ ، وصدر فى طبعته الأولى باللغة الفرنسية فى نفس العام ، وإهداءه
إلى شعب مصر وبإسسه ، ممثلا فى الشيخ رفاعة الطهطاوى ، وإبراهيم
مينا ، وعبد الله النديم .

تقع هذه الطبعة العربية في نحو ٦٠٠ صفحة ، وتتضمن ستة أبواب ، منهم في مجملها يبحث الخصائص البنائية للتجربة المصرية الحديثة ، وتعيين الديناميات والقوى التي أحدثت أثرها صعودا وهبوطا ، في إطار خصوصية هذه التجربة ومضامينها وشروط نضالاتها ومنطلقاتها وصيغها وإطرها ، وذلك في الفترة ما بين ١٨٠٥ — ١٨٩٢ .

واختيار كلا هذين العاملين بالذات يمتلك دلالة عبر تاريخ الحركة المصرية الحديثة . ففي عام ١٨٠٥ ، كانت وثبة مصر الشعبية ضد حملة الغزو الفرنسي ، والتي تجسدت على أرض مصر وبين يدي طلائع أبنائها معا في إعادة تكوين الدولة الوطنية المستقلة حول محمد علي .

أما عام ١٨٩٢ ، أي عشر سنوات بعد الاحتلال البريطاني ، « فهي السنة التي اتفق عليها الرأي على اعتبارها بداية لتحرك الحزب الوطني والحركة الوطنية الجديدة ، اإذانا بفتح مرحلة تاريخية ثانية ، وعلى وجه التحديد المرحلة الثانية لنهضة مصر الوطنية » .

ولم تخلُ فصول الكتاب من أشارات منهجية وإيراد نصوص بكلها للشيوخ الطهطاوي ، ومحمد عبده ، وعبد الله النديم .

❦ في البحث عن منهج :

وقد يكون من المناسب هنا في البداية أن نتصدى لكيفية المعالجة المنهجية التي حاول من خلالها الباحث تحديد رؤيته ، و طرح قضاياها . والواقع أن هذه المعالجة تتوقف الى حد كبير على الهدف الذي يسعى الكتاب الى تحقيقه من ناحية ، وعلى طبيعة الموضوع المدروس من ناحية أخرى . وكما قدم عبد الملك ، يتمثل هذا الكتاب في محاولة « الاهتمام الى مفااتيح التمايز بين المدارس التكوينية للفكر والعمل في قلب نهضة مصر في إطارها العربي والشرقي » .

أما طبيعة الموضوع فهو « خصوصية التجربة المصرية التي تمتع بعق

مجالها التاريخي .. مبعثر في هذا المقام .. الوحيدة دون غيرها من حيث استراتيجيتها كوحدة اجتماعية قوية ثابتة مبركة » .

من منطلق هذا الهدف ، وتلك الطبيعة ، يرى الباحث أن منهج التحليل الاقتصادي الاجتماعي ، وكذلك منهج التحليل السياسي ، لا يكتفيان للإجابة على تساؤلات عديدة يطرحها موضوع البحث ، وأن التحليل الثقافي الفكري الأيديولوجي جدير بهذه الإجابة ، « على أساس أن مصر ، أم الدنيا ، تتمتع بعق لبحال التاريخي لاجد وأن يكون قد أعطى لكوناتها معينا من الخصوصية علينا أن نتكثفها » . وإذا كان عبد الملك يركز على البناء الثقافي القوي في علاقته بخلف الأنساق المجهية الأخرى ، فإن ذلك لا يهين أن دراسته تنصب على مجرد تتبع لأفكار وآراء ، بل أنه في الأساس ، مهتم كمفكر ، بتوفير المكونات الثقافية العميقة للنهضة المصرية ، وتعميق فهم أبعاد قضايا الحرية والفكر والمصنع ، وتوفير عوامل النجاح الثابت فيها ضمن إطار ثقافي .

وفي الفكر الاجتماعي المعاصر ، يشغل التحليل الثقافي لتاريخ المجتمعات مكانا متمائيا وفعالا ، خاصة بسبع تصفية نظريته ، وتعميق رؤاه ، وتجذير رؤيته .

وقد أزعج أن هذا التحليل يمكن أن يشكل التيار الذي يحمل مزيدا من الحظ والفاعلية في مستقبل الدراسات الاجتماعية ، وهو ما تنبه له مبركاً عبد الملك .

ويمكن هنا تحديد الخطوط الرئيسية لهذا التيار ، كما شاء لها الكاتب في « نهضة مصر » كالآتي :

١ - أن التحليل الثقافي لتاريخ المجتمع المصري يستطيع أن يصوغ للتجربة المصرية مجراها التاريخي ، حيث يستحيل أن تكون هذه التجربة ذات المضامين انسياسية والاجتماعية والاقتصادية والأيديولوجية تجربة فوق التاريخ . ومن ثم ، فإن تحليلا من هذا الصنف يسمح لنا برؤية أوضح لأبنية هذا المجتمع الحديثة ، وتعبراتها الطبقية ، ومرامها الأيديولوجية ..

٢ - انضمامنا مع هذا ، فإن الإطار المايخى للتجربة المصرية لا يتحدد بشروطه المادية. وحدها ، وما يرافقتها من وقائع الخلف والهيمنة ، بقدر ما يتطوره كالك: صورة الانتاج النظرى ومضامينه ، الماكبة لتلك الشروط ، والمعبرة عن هتسليها .

٣ - ومن ثم فإن هذا التحليل يتجاوز سرد الأخبار والجواث .. يتوقف عندها ليتجاوزها الى دراسة الانتاج النظرى والاحالات الذهنية فى مدى اوسع ، لا تصح دونه كتلة التاريخ .

٤ - من هنا ، يعتمد هذا التحليل على قاعدة اكاديمية رصينة ، سواء فى الأسلوب والاستشهاد والاسناد ، او فى التفتيش عن المصادر والوثائق ، وغير ذلك من الشروط العلنية ، مما يبعده عن التسطيح والآراء الجاهزة .

على أية حال ، فهناك وقفة هنا ازاء استخدام عبد الملك لهذا المسلك المنهجى ، نوردها فيما يلى :

١ - انه قد يكون صحيحا كون المكونات الثقافية والفكرية والايديولوجية تسهم فى رسم مشاهد التجربة المصرية المعاصرة ، لكن الصحيح كذلك أن هذه المكونات لا تعدو أن تكون تعبيرا لمكونات أخرى تختفى فى العمق ، هى فى الأساس مكونات اجتماعية اقتصادية .

٢ - أن التحليل الثقافى للتجارب الاجتماعية الراهنة ، يظل يصل نذرا غير يسير من مخاطرة التعامل مع واقع هى سىال ، مازال يعطى وينتقى ويتخطى ويخطئ ويتجاوز ويصيب . فالتحليل يميل صوما الى مدرسة هذه التجارب حين تكون قد فقدت على الأقل راهنتها ، واكملت - او كادت - مسيرتها التاريخية ، او بالآخرى جاوزت انعطافا فى هذه المسيرة . فذلك يوفر فى الحق امكانية بحث ، وتوجه حكم ، على نحو افضل ، يمكنه من تلمس ملبسات اللحظة الآتية ، فلا يقع أسير فخاها ، بله يستشرف ضلالتها المحتبلة .

٣ - أن الاستناد الأكاديمي العلمي لهذا الصنف من التحليل ، تبين
مابعاد الباحث عن طابع اللغة الانشائية ، من مثل : « ١٠٠٠ كى تأتى هذه
الدراسة صادقة » ، وقد خضبها آلام وحاء المسيرة ، وجلاء الانتجازات
الشعبية والوطنية ، وصدى التساؤلات والتناقضات ، وأسئ الاتكسار
والهزيمة ، والاصرار على الإيجابية التاريخية » ، الى مثل ذلك من العبارات
التي تمتلئ بها صفحات الكتاب . فللقاعدة تقول : حيث يوجد تحليل علمي ،
تبتدى اللغة العلمية .

❦ النهضة المصرية الحديثة :

نتحمل لعبد الملك انشائية عباراته ، فالموضوع بقوله هو « مضر ..
نهضة مصر .. مصر الوجدان والفكر ، والأهل والصحب » ، ونتجاوب معه
فى تعاطفه ، ونزيد القول بأن الباحثين الشبان فى مصر بانتظاره . قد يختلفون
معه فى رأى ، أو يرفعون أصبعهم أمامه فى تساؤل ، لكنهم أبدا لا يختلفون
على حبه واعتزازهم به .

ان الكتاب قد تراود بود مع موضوعه ، فأتى محاولة مثيرة تطرح
أسئلة صعبة ، يتم الجواب عليها مفصلة فى ستة أبواب .

يستعرض الباب الأول فيه تاريخ المجتمع المصرى منذ عهد محمد على
حتى الاحتلال البريطانى من منظور التطور الاقتصادى .

ذلك أن كتابة تاريخ المجتمعات لابد أن يستند فى الأساس الى تحليل
الابنية المادية ، اذ لا يمكن أن يتضح بجلاء تنظيم الفئات والنكتلات
والقطاعات ، ولا طبيعة العلاقات بينها ، ولا وضعية الأفراد فى هذه الشبكة
من العلاقات ، دون أن تتجمع كل المؤشرات التى تتيح إعادة بناء الحيز الذى
يشغله الناس وأعدوه .

وهكذا يقوم الفصل الأول لهذا الباب على دراسة التطور الاقتصادى
فى مجالات الزراعة والملكية الزراعية التى تقوم على هيئة الدولة ، والتصنيع
ولجوء محمد على الى أسلوب احتكارها ، مع مقاربات حول بدايات التدخل
الأجنبى ، ومشروع القناة ، والقروض والاستثمارات الأجنبية .

ويتكامل الفصل الثانى بدراسة التطور السكانى الذى شهد فى هذه الفترة زيادة فى العدد وتنظيها للتسجيل ، وتضاعف عدد الجاليات الأجنبية من يونانيين وإيطاليين وفرنسيين وإنجليز ومجزيين وألمان ، ومحاولات ادماج الريف فى القطاع الرأسمالى وأثرها فى زيادة معدلات الجرائم ، واحتلال القاهرة مركز الصدارة فى عملية التحول ، وظهور طبقات اجتماعية جديدة فى المدن والريف ، مثل القادة العسكريين ، والمثقفين ، والعمال ..

أما الباب الثانى فيتصدى لدراسة أسس النهضة الثقافية ، حيث « أن اقابلة البنية الأساسية الوطنية الثقافية لمصر الحديثة يمثل عنصرا رئيسيا فى هذه النهضة نفسها » . ولأن التدخل الأوربى لا يقتصر على مجالات الاقتصاد والسياسة وحدهما ، يتتبع الكاتب عمليات الاتصال الثقافى بين مصر وأوربا منذ البعثة العلمية التى صاحبت الحملة الفرنسية ، وموجات البعثات الدراسية الى أوربا لمواجهة متطلبات التحديث ، ثم ينتقل الى حركة الترجمة التى مثلت احدى نتائج الانبعاث ، ويلاحظ أن تأثير هذه الحركة كان ضعيفا على الشعب المصرى ، لأن الكتب المترجمة كانت تختار بواسطة السلطة . وفى حديثه عن التعليم ، باعتباره البنية الأساسية للحركة الثقافية ، يتابع تطور معدلاته بدءا من نهضته فى عهد محمد على ، مروراً باغلاق معظم مدارس فى عهد عباس ، وقيام مدارس البعثات الأجنبية فى عهد سعيد ، وانتهاء بمحاولات اصلاحه فى عهد اسماعيل ، ودور على مبارك فى إنشاء المدارس المتخصصة والعليا .

وينهى هذا الباب بذكر ظروف الصحافة والنشر ، والتى يرى أهم ملامحها ، ظهور الوثائق المصرية عام ١٨٢٨ ، وانشاء مطبعة بولاق ، وتزايد الصحافة الأوربية .

ويحتوى الباب الثالث على دراسة العناصر التكوينية لأيدولوجية الحركة المصرية ، ويرى أن الدولة مثلت نقطة الانطلاق فى نهضة مصر الوطنية ، ويومئ نجاح تصنيع المجتمع الى السكسهيونيين * الذين يعتبرهم حملة فرنسا الفكرية الثانية .

ولاحظ الكاتب أن : « تطير التاريخ يمثل خلفية الوعي القومي السابق على تكوين الأيديولوجية الوطنية والفكر الاجتماعي في مصر النهضة » ،
يدأ من مدرسة التاريخ التسجيلي عند الجبرتي ، حتى مدرسة التاريخ العلمي .

وفي حديثه عن مفهوم « الوطن » ، يقرر أن : « الطهطاوي هو الذي تمكن من التمييز بين الوطن والأمة ... وهو أول مفكر في العالم العربي والإسلامي يرى ذلك ويعبر عنه بوضوح تام » ، معتزلاً كتابه « مناهج الألباب المصرية » الذي قدمه عام ١٨٦٩ ، « أكمل تعبير عن البناء النظري للقومية المصرية في أوج حكم اسماعيل » . ذلك أن هذا الكتاب : « يحفل من أوله إلى آخره بمعاني الولاء والتكريم للوطن المصري والشعب المصري » ، والعودة فيه إلى التاريخ وهي كثيرة ومتكررة ، لا تقتصر على المجال العاطفي بحسب ، أنها تدعم بالنقد والمحيص .

وينتهي الكاتب هذا الباب بدراسة الاستقلال الوطني وحركة الدستورية ، فيورد أن المظفر يعقوب « الذي كانت دوائمه في المقام الأول تبدو مناهضة للأنارك » ، كان أول من صاغ عبارة (مصر المستقلة) في تاريخ البلاد الحديث » ، ثم يقدم تحليلاً للمضمون الفكري لحركة الاتجاه الدستوري والنظام النيابي ، « التي تعتبر أحد الوجهين المكونين لأيديولوجية الحركة الوطنية » ومصادرها الأيديولوجية ولسستها الاجتماعية وتلاحمها مع نهضة الوطن واستقلال الدولة المصرية » ، يبدأ من الديوان العام في عهد الحملة الفرنسية ، حتى تشكيل مجلس الأعيان ، وتكون الجمعيات العلوية التي طغت فيها السياسية على العمل الثقافي .

والكتاب الرابع « وهو بعنوان « التحديث الليبرالي ومشكلة الثقافة » ، يتحدث فيه الكاتب عن التغيرات التي طرأت على مركبات الثقافة المادية والثقافية « من مشاكل « وملبس » ، نتيجة ظروف التحديث . ورغم ذلك فإن « وحدة الشعور المصري التي أصبحت بمرزق شديد بسبب الموجة

الغربية والمتطلبات المتناقضة للوطنية، تتجلى ، ويستمر تواصلها في هذه التسمية التعليمية الخائفة للحياة ، في مواجهة ، وشد كلفة الأجلان ، ١٨٩٢ .
ويتمى الباب بدراسة عن تطور الحركة النسائية والأدبية والفنية .
واللغوية .

وفي الباب الخامس ، يعالج الباحث آثار الاحتلال في تمايز الأيديولوجية الوطنية الناشئة في الفترة ما بين ١٨٧٩ - ١٨٩٢ ، والتي لعبت السياسة التعليمية لسلطة الاحتلال فيها دورا هاما ، بهدف القضاء على الطابع الوطنى في الثقافة المصرية من جهة ، وتحويلها في اتجاه الارتداد الى الوراثة والنزوع الى السلفية من جهة أخرى ، وقصر وظيفتها على تخريج مجموعة من الموظفين . ويلاحظ عبد الملك أن التحول الجذرى في الأيديولوجية الوطنية والفكر الاجتماعى ، قد أخذ شكل الأصولية الإسلامية عند محمد عبده ، والاشتراكية في آخر مراحل تطور فكر الطهطاوى ، وقيام الحزب الوطنى ، وظهور الحركة الفكرية الشعبية الثورية عند عبد الله النديم .

ويلاحظ الباحث في هذه الفترة تمايز تيارين فكريين أساسيين هما : التيار التقليدى والتيار الليبرالى ، أو التيار السلفى والتيار المتقرب ، وكلاهما تغير عن مصالح طبقية محددة .

ويرى عبد الملك أن متقنى التيار السلفى قد أنتجوا مشروعا إصلاحيا متجاوبا مع الطموح التاريخى لبورجوازية الريفيّة ، وللزعماء الدينيين ، إضافة الى الجرنبيين والتجار الصغار ، وقد شكل هؤلاء ركيزة العروة الوثقى ، والمنار ، والاخوان المسلمين ، والقومية الإسلامية .

لما انتفى الفكر الليبرالى ، فانهم يشكلون جناح المثقفين المتأثرين بصورة أو بآخر بأوضاع التحول الإقتصادي ، التي ظهرت على أثر الهيمنة الاستعمارية والتوحيد الذى مارسه هذه الهيمنة على كل البلاد المتأخّصة لها ، ومن ثمّ هم يعكسون الطموح التاريخى لبورجوازية الصناعة والمصرية ، أى لأطر أجهزة الدولة ، ثم لأصحاب المشاريع والمهن الحرة .

أما الباب السادس والأخير ، وهو بعنوان : « نهضة مصر الحضارية : التحديات والرؤيا » ، فيقدم فيه الباحث كشف الحساب النظري لمسحه التطيلي في الأبواب السابقة ، مقنما عددا من الاستخلاصات والنتائج التي اتضحت من خلال الدراسة والمرتبطة بموضوعاتها .

✽ ملاحظات نقدية :

ذلك هو مجمل أبواب الكتاب ، التي تحتاج في الحق دراسة موسعة: واستقراء أكثر اناة . ولا ريب أنه من الأهمية أن يتواصل الجدل حول الأطر المعرفية والمنهجية التي يحتويها ، وأيضا حول أسلوبيه العاطفي، الشغيف في الكتابة التاريخية .

وتتبقى لنا بعض ملاحظات ...

١ - نمئذ الوهلة الأولى ، يسترمينا الحاج عبد الملك على تثبيت العلاقة بين المكونات الأيديولوجية وواقع التنظيم الاجتماعي . ذلك أن اعادة بناء هذه المكونات ، انطلاقا من جزئياتها ، وتتبع آثار التحولات التي طرأت عليها ، ليسا في الحقيقة سوى مقارنة عمل ، يقوم على تحديد العلاقات التي تحافظ عليها الأيديولوجيات ، عبر تاريخها ، مع الواقع المعاش ، وواقع التنظيم الاجتماعي . فالأيديولوجيات تظهر عادة وكأنها تفسر. لوضع عيني ، ومن ثم فهي تنحو الى اعطاء صورة عن المتغيرات التي طرأت على هذا الوضع . لكن الأيديولوجيات محافظة من حيث طبيعتها ، لذا فهي تتأخر في اعطاء هذه الصورة ، والتوافق الذي يحدث فيها بعد بين الأيديولوجيات والواقع ، يحدث بعد فترة طويلة ، انها يبقى دائما توافقا جزئيا . أما الفوارق بين تاريخها وتاريخ الجماعات الاجتماعية المعاشة فيسهل قياسها دياكتيكيا ، أكثر من قياس وقع نظم التصورات على حركة الأبنية المادية والسياسية بالذات .

عند هذا الحد يترامى لى أنه من الملائم الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات

بول فينيه P. Vinet النقدية من سير ومخاطر العمل التاريخي . اذا انها تساعد على التدقيق في الاهداف وحدود البحث ، وعلى تعيين الاساليب المؤدية الى الاهداف ، هذه الملاحظات تدعو الى التاني والاحتراس . انها تجعلنا نقيس اتساع المسافات التي تقصل في كل مجتبع ، تصرف الناس وسلوكهم ، عن تصوراتهم الذهنية ، او عن نظم القيم التي يحلو لهم العودة الى يناييمها . هذه التصرفات تنمذج يقسم منها في طقوس ، وهي تعاش كطقوس ، ولا يكن البتة اعتبارها تعبيراً عن معتقدات او افكار . من جهة اخرى ، لا تخضع هذه التصرفات الا جزئياً لقواعد الاخلاق .. نعلم الاخلاق لا يمثل في الواقع سوى قطاع في مجموعة ، يعمل وسطها بطرق متنوعة ، وفقاً لمستويات الثقافة ، وتبعا للمجتمعات والعصر .

ويجب الاقرار كذلك انه يوجد دائماً « بون شاسع بين المعلن منه على انه رسمي ، من تيار تحديثي او حتى ، والجو الذي يخيم عليه . هذا الجو الذي يعيش المشاركون فيه دون ان يعوه ، ولا يترك اثاراً مكتوباً ، لهذا لا يطاله البحث ، ولا يقع تحت العين ، لكنه بالذات هو الذي يؤثر مباشرة على التصرفات اكثر مما تؤثر الوثائق الرسمية .

اضافة الى ذلك ، تحذر هذه الملاحظات من محاولات تقديم عمل النظم الايديولوجية على حركة التاريخ ، فالايديولوجيات ليست سوى « اعلام » . ويجب قبول ان « الغطاء الايديولوجي لا يخدع احدا ، ولا يفتح سوى المقتنعين ، وان الرجل التاريخي لا يسلم ابداً بحجج خصمه الايديولوجية عندما تكون مصالحه مهددة وفي خطر » .

٢ — كذلك فانه ، ورغم تحديد عبد الملك هدف الدراسة من كونها « الاهتمام الى مفاتيح التمايز بين المدارس التكوينية للفكر والعمل في قلب نهضة مصر الوطنية في اطارها العربي والشرقي » ، فانها تعاملت مع مجريات الاحداث القومية ضمن حدود قطرية ، دون محاولة الكشف عن تشابكاتها وتعالقها مع بقية اجزاء الوطن العربي ، مهما حاول صاحبها الحديث مما اطلق عليه « الخصوصية التاريخية الالمانية التي تتمتع بها مصر » .

ان هذا التوجه المحدود ، رغم ما يمكن أن يقدم من مبررات ، يعود إلى عوائق أساسية ، تقف على رأسها غياب النظرة الأفقية الشاملة والتصور الواضح لحركة تاريخ الأمة العربية . والنتيجة هي القطع وعدم التواصل مع التاريخ الموحد الشامل ، الذى تشكل أحداث مصر جزءا منه وفيه على امتداد العصر الحديث ، وذلك هو الدرس التاريخي الذى تراكمت خبرته في الوعي المصرى عبر عشرات السنين .

ان هذا لا معنى بحال إلا تنصدى للكتابة عن تاريخ الاقطار العربية ضمن مكوناتها الوطنية ، باعتبار أنه لا يمكن تجلوز خصوصية كل قطر عربى ، فهو واقع يفرض نفسه .. لكنا في الوقت ذاته نجب ألا نغفل شراكة الحركة التاريخية بين هذه الاقطار .

٣ - وبالإشارة إلى الشيخ رفاعة الطهطاوى ، الذى يحتل عند عبد الملك مكنانا جديرا ، باعتباره أول مفكر مجدد في الفكر المصرى الحديث ، والرائد الحقيقي للاشتراكية المصرية ، يسترعينا اغفاله للجانب الآخر من فكره .

لقد كان الطهطاوى ابن عائلة تعيش على نظام الالتزام الزراعى في الصعيد ، وقد عاصر وقوف الحلف الزراعى الأوروبى ضد محمد على ، وعاصر شق قناة السويس ، ونهب مصر على أيدي سماسرة بيوت المال الأوربية ، ورغم ذلك ، لم تبد له أوروبا خطرا سياسيا . بل أنه أبان احتلال الجزائر ، كان الطهطاوى يقيم في فرنسا ، فكتب عن الحدث في كتابه « تظليض الأبريز » ، غير أنه لم يعتقد أن هناك معنى للقول بأن أوروبا خطر سياسى .. ذلك أن فرنسا وأوروبا لم تسعيا في نظره وراء القوة السياسية والتوسع ، بل وراء العلم والعلم والتقدم المادى .. ذلك التقدم الذى أدته « محطته يخص قطار البخار بمسيدة مدح عامرة . والطهطاوى بحجة الدهوة للانصلاح والاصلاح ، كان يتحدث عن واجب تسهيل الأمور للأجانب ، وتشجيعهم على الاستيطان في مصر ، وعلى تعليم المصريين ما باستطاعتهم تعليمهم أيضا .

٤. — كذلك فانه في حديث عبد الملك عن التيارين السلفى والليبرالى ، ألح على ابراز التناقضات بينهما ، دون محاولة تتبع التغيرات التى طرأت عليها . فالواقع يشهد أن تناقضات هذين التيارين ، والتى برزت فى مطلع القرن الحالى ، بدأت فى الانحلال مع تعمق ارتباط القطاعات الاقتصادية بالسوق الرأسمالى .

فإذا كان التيار السلفى قد أبدى مقاومة لآلية الإلحاق فى البداية ، ممبراً بذلك عن استعصاء الحاق الريف ، وتحطيم الأبنية الموروثة ، فانه بما لبث أن انتهى الى الإلتحاق بالقطاعات الأخرى ، وتحويل الى تيار (عصرى) ، ممبراً بذلك عن واقع انضمامه الى جيش التبعية ، وهو بما يفسر التقاء التوجهات التقليدية من سلفية واصلاحية مع توجهات الليبراليين المتفريين فى تبنى أساسيات ثقافية مفارقة لتجربة المجتمعات العربية . . تجربة الإلحاق والتبعية بوجهها البارز ، القائم على تطويع تخلف فعاليات المجتمع المصرى .

ففى الوقت الذى يلجأ فيه المثقف التقليدى الى التعامل الجامد مع صور التراث ، يطمح المثقف المتفرب الى الاستيحاء المستهوى صور الغرب . والنتيجة فى الحالى تشويه وعى تجربة الواقع المصرى وإخفاء خصوصيته .

وتبقى ملاحظة أخيرة حول حماس عبد الملك لهذا العمل ، باعتباره كما أورد فى مقدمته : « جزء من سلسلة الأعمال الفكرية التكوينية ، التى صيغت من أجل مصر وفى سبيلها ، على مستوى رفيع ومتعمق » ، وأنه « شأنه فى ذلك شأن أى بحث جاد متعمق عن مصر » . . وهو حماس مقدر لا شك ، وإن كان فى النفس أن يتركه للقارئ ليستبينه .

ورغم أى شيء ، يبقى « نهضة مصر » عملاً أكاديمياً جاداً ومسئولاً ، ويريد حركة نضال الشعب المصرى بتطبيقات واستنتاجات عميقة المحتوى ، وبذات ارتباط جوهري بتطلعاته نحو التحرير والتطوير .

المرأة والتصنيع في الدول النامية (*) الذى أصدرته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

عرض : دكتورة اعتماد علام (**)

مقدمة :

يعتبر هذا المؤلف — والذي يقع في احدى وثمانين صفحة — واحدا من أهم المؤلفات التي اهتمت بقضية مساهمة المرأة في التنمية الصناعية داخل الدول النامية . وترجع الى ما يتضمنه من أسس علمية تتطلبها برامج التخطيط والتنسيق التي يهتم بها صانعو القرارات المتعلقة بعمل المرأة في التصنيع . كما يتناول بوضوح ما تعانيه الدول النامية بصفة عامة من مشاكل اجتماعية مثل النمو الهائل في تعداد السكان بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة واثار ذلك على المكثفة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة . وتأتى مناقشة هذا الموضوع من عدة أوجه ترتبط بمستويات المهارة عند المرأة وأثرها على انخفاض دخلها كمرأة عاملة ، وكيف ان اتجاهات أصحاب الأعمال تلعب دورا هاما عند تحديد انساب انماط العمل الذى يصلح للمرأة على أساس اعتبارات عدة أهمها ازدواج دور المرأة في الحياة .

كذلك يتناول هذا الكتاب العلاقة بين متطلبات الصناعة والتنسيق التعليمي وكيف ان علاقة الصناعة بباقي الانساق الاجتماعية الأخرى تنقسم بها يعرقل زيادة مساهمة المرأة في الصناعة داخل الدول النامية .

يضم الكتاب ثلاثة أجزاء عدا المقدمة : الجزء الأول وعنوانه اللقاء

(*) UNIDO, Women and Industrialization in Developing Countries, 1981.

(**) مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب — جامعة المنيا .

التحضيرى حول دور النساء فى العملية الصناعية داخل الدول النامية .
ويضم هذا الجزء ملخصا للمناقشات التى دارت فى المؤتمر والتوصيات الدائمة
التي أصدرتها UNIDO على أساس ما تم التوصل اليه من خلال المناقشات.
فى مؤتمر « ليما » :

١ - أن الدول النامية يجب أن تخلق أو تقوى من الأساليب القومية المتعلقة
بالتخطيط والتنظيم التى تكفل بصفة عامة وعلى مختلف المستويات.
العلمية مشاركة المرأة فى العملية الصناعية .

٢ - يجب مراجعة التشريع القومى بحيث لا يحقق أى تفرقه سواء فى
الترقية أو فى فرص العمالة أو المعاملة بين الرجل والمرأة .

٣ - يجب أن تأخذ الدول النامية بجدية نتائج وتوصيات الهيئات الدولية
خاصة بمنظمة العمل الدولية فيما يتعلق بمنع التفرقة بين الرجل والمرأة.
فى مجال العمل .

٤ - يجب على الحكومات تهيئة الوسط الاجتماعى الداخلى على المستوى
القومى والمحلى بما يكفل القضاء على العوائق التى تقف حائلا أمام
المرأة والانتاجات السائدة نحوها فى مجال الصناعة .

٥ - تهيئة الرأى العام بما يحقق مساهمة الرجال بشكل متكافئ فى مسئوليات
الأمرة بما يحقق وفرا كافيا من الوقت للمرأة يسمح لها بمشاركة فعلية
فى الصناعة ..

٦ - عند تقييم الصناعات القومية القائمة بأحجامها المختلفة (صغيرة ،
متوسطة ، كبيرة) فإنه يجب على الحكومات دراسة سماتها بما يشجع
النساء على زيادة المشاركة فى سوق العمل سواء فى المناطق الريفية
أو الحضرية مع الأخذ فى الاعتبار مستوى التكنولوجيا وتقييم الانتاج
والإمبويق .

٧ - عند طلب الحكومات للاستثمار الأجنبي فانه يجب عليها فحص السياسات الموجودة بالفعل والتي نذتهجها المشروعات الأجنبية خاصة تلك التي تؤثر على النساء العاملات لا سيما في الصناعات ذات الحجم الكبير .
يجب التخلص من ممارسة أى تفرقة في مجال العمل .

٨ - يجب عمل قياسات على مختلف المستويات بما يحقق المشاركة الفعالة للمرأة في صنع القرارات والخطط .

٩ - يجب على الحكومات أن تنتهج الأساليب والسياسات التي تحسن من ظروف العمل والمعيشة للمرأة العاملة وتقديم التسهيلات اللازمة لها مثل مراكز رعاية الأطفال .

١٠ - يجب على الحكومات أن تضع المقاييس التي تكفل تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في مجال التعليم والتدريب .

١١ - يجب على الحكومات أن تعطى الأسبقية لتبني المشروعات الصناعية في المناطق الريفية حيث تكون الاستفادة للشريحة الكبرى والأكثر فقرا من السكان مع مراعاة تنمية امكانية تشغيل المرأة .

١٢ - يجب على الحكومات أن تزيد وتقوى من الوحدات المعاونة الخاصة بالنساء صاحبات المشروعات الصناعية خاصة الصغيرة والمتوسطة منها ، حيث تكلف تلك الوحدات بمساعدة المرأة على اختيار نوع التكنولوجيا المناسبة تبعاً للظروف المحلية وإيضاً المعاونة في مجال تقديم القروض البنكية للنساء .

١٣ - تنمية نظميات نسائية في شكل تعاونيات وتنظيمات صناعية لها يساعدن على تولى المشروعات الصناعية الخاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم .

١٤ - لتحقيق خطط صناعية أفضل فان البيانات يجب استخلاصها على

أساس المساهمة الفعلية للمرأة في العملية الانتاجية "متضمنة ما تقوم به من أعمال داخل المنزل .

الجزء الثانى وعنوانه النساء في العملية الصناعية : تحليل للمقاتلات التي قدمت في المؤتمر التحضري . وينقسم هذا الجزء الى قسمين : يتناول الأول الموضوعات التالية :

- ١- — الزيادة المطردة في عدد السكان .
- ٢- — القيود الاجتماعية والثقافية .
- ٣- — التفرقة بين الرجل والمرأة في مجال العمالة .
- ٤- — المسئولية المزدوجة .
- ٦- — النساء في السلم الرئاسي المهني .
- ٧- — التشريع .
- ٨- — الفرص المتاحة .
- ٩- — النقابية .

أما القسم الثانى من هذا الجزء وعنوانه عمالة النساء في الصناعة فيضمون :

- ١ — عملية التصنيع في الريف .
- ٢ — العمالة الذاتية .
- ٣ — الاستراتيجيات .

وفي الجزء الثالث يتناول الكتاب عرضا سريعا لثلاث مقالات منتقاة من المقالات التي قدمت في مؤتمر ليما نظرا لأهميتها العلمية من جهة وتنوع موضوعاتها من جهة أخرى وذلك على النحو التالى :

المقالة الأولى حول النساء والتنمية الصناعية وفيها تتناول ماري بوشفيلد Mary Boesveld فشل السياسات الاقتصادية للدول النامية خاصة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في تقليل حدة الفقر وكذلك في تحسين مستوى المعيشة لجزء كبير من سكان العالم .

هذا وقد تمت الباحثة حولا للتغلب على مشاكل التضخم الاقتصادى الذى تعاني منه الدول النامية من خلال وضع اطار عمل يتضمن اعادة توزيع العوائد الاقتصادية والفوائد الاجتماعية بأسلوب مقبول على مختلف قطاعات السكان .

كذلك تناولت الباحثة بالوصف انخفاض مساهمة المرأة فى الصناعة داخل الدول النامية حيث اشارت الى ان تلك النسبة آخذة فى الانخفاض حيث بلغت ١٥.٣ ٪ بالنسبة للعمالة الصناعية الدولية كما اشارت الى سوء توزيع النساء فى القطاعات الصناعية واقتاده الى التجانس .

بالاضافة الى ما تقدم تناولت المقالة مناقشة بعض قوانين العمل والتشريعات السائدة والتى تؤثر على عمالة المرأة فى الصناعة واعطت مثالا لذلك كل من ماليزيا وسنغافورة .

هذا وتشير المقالة الى التفرقة على أساس النوع فى برامج التدريب وانخفاض مستوى الوظائف التى تتقلدها النساء والتى اشارت اليها الاحصائيات وما يصاحب ذلك من انخفاض اجورهن وان النقابات العمالية يمكن لها ان تلعب دورا كبيرا فى الظروف التى تعمل فى ظلها النساء .

اشارت الباحثة للعلاقة بين التعليم والمرأة واثره فى معدل مساهمة المرأة فى القوى العاملة وأن كل من الرجال والنساء على السواء يعانون من مشكلات الدول المتخلفة والنلجبة عن عدم التقسيم المتكافئ للقوى السياسية والاقتصادية فى العالم .

وتضمنت المقالة فى النهاية بعض التوصيلت التى تكلل مشاركة المرأة فى العمل خاصة فى العملية الصناعية .

وتتناول المقالة الثانية مكانة المرأة وأنماط الخصوبة والعمالة الصناعية فى البلدان النامية حيث تناولت انديرا سبر ماتيام Indira Subramaniam عاملين أساسيين يؤثران على مشاركة المرأة فى القوى العاملة الصناعية داخل الدول النامية وهما :

١ - التقاليد الثقافية التي تؤثر على مكانة المرأة .

٢ - النتائج الاقتصادية لارتفاع معدل الخصوبة .

فى الجزء الأول من المقالة تناولت الباحثة التقاليد الثقافية بمعنى الأنماط العقائدية والاجتماعية التي يمكن ملاحظتها في عملية تقسيم العمل على أساس النوع Sex ، التباين في اتخاذ القرار ، أنماط السلطة للرجال والنساء ، اتجاهات النساء والتي تنعكس في التشريعات الاجتماعية التي تؤثر على مكانة المرأة وفي وجود التنظيمات النسائية أو عديمها والتي تحمي حقوق المرأة . كما اشارت المقالة الى تأثير الصناعة على ادوار ومكانة المرأة والتفرقة في الوظائف تبعاً للنوع كعامل مؤثر على مساهمة المرأة في العمالة الصناعية .

وفي القسم الثاني من المقالة تناولت الباحثة الجوانب الاقتصادية لمعدل الخصوبة العالي على المستوى الاقتصادي العام والمحدود ، واثار ارتفاع معدلات الخصوبة على مساهمة المرأة في القوى العاملة بسبب رعاية الاطفال والجل ، وان الاتجاهات الدينية والتقاليد لهما تأثير قوى على كل من النساء والرجال من انصاف المتعلمين .

وقد اشارت الباحثة بصفة عامة الى ان المرأة لا تنال فرص عمل كافية سواء داخل الدول النامية أو الدول المتقدمة وان معظمهن يشغلن مكانات منخفضة ويكفن بأعمال تنتم بالروتينية في المناطق الحضرية أو القيام بأعمال زراعية لا تتقاضى عنها أجراً في المناطق الريفية .

كذلك فان الحاجة الى المرأة في سوق العمل تعتمد على مستوى التنمية الاقتصادية والبناء التحتية infrastructure للمؤسسات .

وفي النهاية تقدم المقالة بعض التوصيات لعل من أهمها ما يلي :

١ - الدراسات المحدودة النطاق التي تتناول اتجاهات النسيب والمبادئ الضغوط المحلية والأسرية عليهن داخل اطار ثقافي معين .

٢. — زيادة الاهتمام بأهمية مساهمة المرأة في القوى العاملة داخل اطار
ثقافي على مختلف المستويات الاجتماعية لا سيما بين صانعي القرار
وواضعى خطط التنمية الاقتصادية وأولئك الذين يؤثرون على قرارات
مشاركة المرأة في العمل .

أما المقالة الثالثة فتتناول دور النساء في عملية التصنيع : دراسة حالة في
المغرب مقدمة من غاطمة الزهراء بناني . وفيها تتناول النقاط الأساسية
التالية :

يعتبر التعليم عملية أساسية للنساء والرجال على حد سواء وأن هذا
يزيد من دور المرأة ويحقق لها المساواة مع الرجل في مختلف الأعمال
في عملية التنمية الصناعية . وأعطت مثالا لذلك في المغرب حيث أشارت الى
أن مشاركة النساء في الاقتصاد بصفة عامة وفي الصناعة بصفة خاصة يعتبر
موضوعيا على الرغم من كونه محدودا وأن المشكلة ترجع أساسا الى نقص
التعليم بين النساء حيث يبلغ معدل الأمية على المستوى القومي ٧٦٪ بينما
بالنسبة للنساء بلغ ٨٦٪ على المستوى القومي ، ٩٨٪ في المناطق الريفية ،
ثم تناولت الباحثة في صورة موجزة تطور التعليم منذ عام ١٩٤٣ مع مقارنة
بزيادة معدلات السكان حتى عام ١٩٧٧ ثم ناقشت نتائج نقص فرص
التعليم للنساء وأثره على عدم تحقيق المشاركة الكلية في التنمية الاجتماعية
والاقتصادية لهن في المغرب .

وفي مناقشة وصفية لعملية المرأة في المجال الصناعي تناولت الباحثة
نسب النساء العاملات في صناعات النسيج والملابس والكهرباء والإلكترونيات ،
والصناعات الكيماوية والدوائية .

هذا ويتناول الجزء الأخير من المقالة المقاييس التي تنشط من مساهمة
المرأة في المغرب من خلال استعراضها لمحددات تلك المشاركة ومناقشتها
للخطط والسياسيات القومية التي تهتم بالدور الفعال في المغرب .

جناح الأحداث والطبقة العاملة

مناقشة لنظرية البرت كوهن في ضوء دراسة

مبدئية عن الجناح والطبقة العاملة في

مدينة القاهرة (**)

تأليف وعرض : على محمود السبرى (**)

أولا : موضوع الدراسة :

تتناول الدراسة نظرية البرت كوهن عن الثقافة الخاصة الجانحة لأحداث الطبقة العاملة الجانحين . ويذهب كوهن الى أن الثقافة الخاصة الجانحة تعد طريقة في الحياة ، صارت نمطا أساسيا تقليديا بين بعض جماعات الأحداث الجانحين . فهم بناء يحوى مجموعة من المعتقدات والقيم والرموز ، ونمطا معيناً من المعرفة ويتم اكتساب هذه الثقافة من خلال التفاعل مع حملتها ، ومشاركتهم في معتقداتهم وأنماطهم السلوكية . وهى كذلك تمثل إحدى استجابات أحداث الطبقة العاملة الجانحين لمشكلة التكيف مع المجتمع .

حدد كوهن نظريته عن الثقافة الخاصة الجانحة في قضيتين ، يمكن صياغتهما في التساؤلين التاليين :

١ - ما هى الأسباب التى تدفع بحدث الطبقة العاملة الى تبني الثقافة الخاصة الجانحة كحل لمشاكله ، بينما لا يفعل ذلك آخر من نفس الطبقة ، ويواجه ذات المشاكل ؟ .

(*) رسالة ماجستير أجيزت من قسم الاجتماع بكلية آداب القاهرة .
إشراف أ.د. محمد الجوهري .
(**) محرس علم الاجتماع المساعد بآداب القاهرة .

٢ — لماذا تحتل ثقافة خاصة ، ذات طابع مميز ومضمون خاص ، مكانا أساسيا في قطاع اجتماعي ، من قطاعات المجتمع دون غيره ؟ .

ولكى يجيب كوهن عن هذين التساؤلين ، حُكِدَ الظروف التي تنشأ في ظلها الثقافة الخاصة الجانحة ، وكذلك الوظيفة الأساسية لها ، وفي هذا السدد يحدد وظيفتين رئيسيتين لها وهما :

- ١ — إيجاد نسق مكانة بعيل عن النسق القائم في المجتمع .
- ٢ — اتاحة الفرصة لأحداث الطبقة العاملة الجانحين للثأر لأنفسهم من المجتمع ، من خلال رفضهم لقيمة ، ومعايره ، ونسق المكانة فيه .

وقد حدد كوهن سمات الثقافة الخاصة الجانحة فيما يلي :

- ١ — سمة السلوك اللانفعلي ؛
- ٢ — سمة الحقد .
- ٣ — سمة السلبية .
- ٤ — سمة المتعة اللحظية .

ولقد حاولت الدراسة في ثقتها الأول تحقيق الهدف النظري وهو اخضاع نظرية الثقافة الخاصة الجانحة للتحقيق النظري من حيث مدى كفاءتها وقدرتها على الوصف والتفسير ، ثم سمعت في ثقتها الثاني الى اختبار درجة الصئق الابريقي لنظرية كوهن فيما يتعلق بسمات الثقافة الخاصة الجانحة ، ومحاولة تحديد سمات الثقافة الخاصة الجانحة لدى أحداث الطبقة العاملة المصرية الجانحين .

وقد وضعت الدراسة في اعتبارها أمرين هامين هما :

الأمر الأول : وهو متعلق بنظرية البرت كوهن عن الثقافة الخاصة الجانحة ، حيث ينبغي ذكر حقيقة هامة وهى أن تلك النظرية لم يتوصل اليها كوهن من خلال دراسة امبريقية ، بل تم له ذلك من خلال مسح

التراث المتعلق بالموضوع . ومن ثم يبرز أهمية الدراسة الامبريقية الحالية ؛
فهى تعد أول اختبار امبريقى لسمات الثقافة الخاصة الجائحة كما حددها
كوهن ، بالإضافة الى اسهامها الأساسى فى دراسة الثقافة الخاصة لدى
أحداث الطبقة العاملة الجائحين فى مصر .

ولعل ذلك الهدف — وهو الاختبار الامبريقى لاستنتاج نظرى ، ثم محاولة
استكشاف ملامح الثقافة الخاصة الجائحة فى إطار مجتمع معين يتسم
بخصوصية معينة — بمثابة رد على النقد الموجه لاستخدام نظرية أنبثقت من
دراسة مجتمع فى دراسة مجتمع آخر . فبالرغم من أن النظرية تعد تعبيراً
عن واقع مجتمع ما ، إلا أن اختبارها فى مجتمع آخر يصل بهذه النظرية الى
أحد أمرين : إما أن تتشابه النتائج فى كلا المجتمعين ، الأمر الذى يزيد
النظرية قوة ، أو أن تتباين النتائج فيصبح من الضرورى تفسير هذه النتائج
فى إطار مجتمع البحث نفسه ، وإن كان ذلك لا يعنى خطأ النظرية بصورة
مطلقة .

الأمر الثانى : وهو خصوصية البناء الطبقي للمجتمع المصرى . فهو
مجتمع انتقالى من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، فلم يعرف مرحلة
الاقطاع بشكلها الكلاسيكى ، ولم يعرف بعد السيطرة الكاملة للنظام
الرأسمالى . وتطرح خصوصية المجتمع المصرى هنا مشكلة بالنسبة للوضع
الطبقي للطبقة العاملة وخاصة للعمال الصناعيين المهرة . فئة العمال
الصناعيين المهرة داخل البناء الطبقي للمجتمع المصرى اذا وضعت فى المدينة
فى أدنى الهيكل الاجتماعى ، فلا يعنى ذلك أنها اقتصادياً واجتماعياً تشغل
أدنى مراتب البنيان الاجتماعى ، فهى فى كثير من الأحيان فى وضع قريب
من وضع فئات صغار ومتوسطى الموظفين (بحكم الدخل) . وهى ذات وضع
يختلف اختلافاً شديداً عن العمال الزراعيين ، وفى وضع أكثر تميزاً من عمال
الحكومة والقطاع العام كالسماة وعمال النظافة والمرافق :

وقد اتخذت الدراسة من المهنة ومستوى التعليم معيارين للطبقة
العاملة على النحو التالى :

(٤) معيار المهنة ويضم الفئات التالية :

- ١ - العمال الصناعيون المهرة .
- ٢ - المشرطون .
- ٣ - العمال الحرفيون المهرة .
- ٤ - الكتّابيون .
- ٥ - العمال شبه المهرة .
- ٦ - العمال غير المهرة .
- ٧ - عمال الحكومة والقطاع العام .
- ٨ - البائعون .
- ٩ - الباعة الجائلون ومن في حكمهم .

(ب) معيار التعليم ويضم المستويات الآتية :

- ١ - أمي .
- ٢ - يقرأ ويكتب .
- ٣ - مرحلة ابتدائية .
- ٤ - مرحلة إعدادية .

وانتخبت الدراسة من التعريف القانوني للحدث الجانح تعريفا إجرائيا .

ثانيا : الجوانب المنهجية للدراسة الميدانية :

تتضمن الجوانب المنهجية للدراسة الميدانية العناصر التالية :

١ - **المجال الجغرافي :** تقع الدراسة الميدانية داخل نطاق كردون مدينة القاهرة الكبرى . فضلا عن أحياء مدينة القاهرة الاثنى عشر ، فان مدينة القاهرة لا تنفصلها عن محافظتى الجيزة والقليوبية فواصل أو حواجز طبيعية بحيث يمكن القول باتصالها من هاتين المحافظتين .

٢ - **المجال البشرى :** أجريت الدراسة الميدانية على أحداث الطبقة العاملة الجانحين داخل دور التربية بالجيزة .

٢ - **المجال الزمني** : ينقسم المجال الزمني للدراسة الميدانية الى ثلاث مراحل هي :

- (أ) المرحلة الاستطلاعية لاجتماع الدراسة .
- (ب) مرحلة تصميم استمارة البحث .
- (ج) مرحلة تطبيق استمارة البحث .

ثالثا : أدوات الدراسة الميدانية :

اعتبرت الدراسة الميدانية على الأدوات والمصادر الآتية لجمع البيانات وهي :

- ١ - استمارة البحث .
- ٢ - الملاحظة المشاركة .
- ٣ - المقابلة المتعمقة الفردية والجماعية .
- ٤ - الزيارات الميدانية لبعض أسر الأحداث .
- ٥ - السجلات والوثائق .

رابعا : مجتمع وعينة الدراسة :

١ - **مجتمع الدراسة :**

أجريت الدراسة الميدانية على الأحداث المودعين بدور التربية بالجيزة ، وتعد تلك الدور من أقدم مؤسسات رعاية الأحداث في مصر . وهي تتبع حاليا الادارة العامة للدفاع الاجتماعي بالديوان العام بوزارة الشؤون الاجتماعية .

٢ - **وحدة التحليل المستخدمة :**

تتسم ظاهرة جناح الأحداث بالطابع الاجتماعي ، فهو ليس ظاهرة فردية ، ويؤكد ظهور الثقافة الخاصة الجانحة هذا الطابع الاجتماعي لجناح الأحداث ، فالثقافة الخاصة الجانحة أسلوب متميز ، وطريقة خاصة في الحياة والفكر يتبنها الأحداث الجانحون . وتنمو الثقافة الخاصة الجانحة نتيجة تفاعل افراد الجماعة الجانحة مع بعضهم البعض ، أو بين الجماعات

الخاصة وبعضها البعض ، أو بين هذه الجماعات الجائحة وبين غيرها من جماعات المجتمع الأخرى . وتحمل الثقافة الخاصة طابع التفاعل الاجتماعي بمستوياته المختلفة ، فدراسة الجناح لا بد وأن تتم من خلال الطابع الاجتماعي للجناح ، وما يصدر عن الجماعة من سلوك ، وما تتسم به من ثقافة خاصة تميزها عن سائر جماعات المجتمع . وقد اتخذت الدراسة من الجماعة وحدة للدراسة ، وما يصدر عنها من سلوك ، وما تتميز به من ثقافة خاصة تميزها عن بقية جماعات المجتمع .

٣ - حجم العينة :

بلغ حجم عينة الدراسة ٢٠٠ حالة ، وقد تم اختيار العينة على الأسس التالية :

(أ) استبعاد الأحداث المقيمين بدار الملاحظة ، نظرا لأن إقامة الحدث بها تعد إقامة مؤقتة بقصد التحفظ والملاحظة لحين الفصل في أمره .

(ب) استبعاد الأحداث الذين تقل أعمارهم عن ١٢ سنة .

(ج) استبعاد الأحداث الذين ينطبق عليهم لفظ « الأحداث المشردون » .

٤ - خصائص عينة الدراسة :

وقد حاولت الدراسة - من خلال تلك الخصائص - رسم صورة متكاملة لعينة الدراسة من حيث معدلات السن بها ، ونوعية المسكن ومدى توافر المرافق به . هذا فضلا عن أنها تعطي صورة واضحة لمعيارى الطبقة ، وهما مستوى التعليم والمهنة . وتحدثت أهم خصائص العينة فيما يلي :

(أ) تتركز غالبية أفراد العينة حول فئتي السن (١٢ -) ، (١٤ -) حيث بلغت نسبتهم ٧٦٪ من إجمالى العينة .

(ب) يمثل المسلمون الغالبية العظمى من العينة ، حيث بلغت نسبتهم ٩٨٪ .

ج) تحتل المدينة المركز الأول كجبل ميلاد واثابة للأحداث ، حيث بلغت نسبة من ولدوا بها ٨٥٪ ، بينما نسبة من يقيمون فيها ٩٨٪ .

د) ارتفاع نسبة الأمية بين آباء الأحداث ، حيث بلغت نسبة الأمية بينهم ٧٠٪ ، بينما بلغت نسبة الأمية بين أمهات الأحداث ٨٥٪ ، بينما بلغت نسبة الأمية بين الأحداث ٣٤٪ .

هـ) ارتفاع نسبة العمال شبه المهرة والعمال غير المهرة بالنسبة لمن يقومون بأعماله حيث بلغت ٧١٪ .

و) لا يزال الأب هو العائل الأساسي للحدث ، بالرغم من انخفاض نسبته عند مقارنته بنسبة الآباء الأحياء ، فبينما بلغت نسبة الآباء الأحياء ٧٣٪ فإن نسبة من يقوم بدوره كممثل للحدث بلغت ٤٧٪ .

ز) تتميز مساكن العينة بتوافر المرافق فيها إلى حد ما ، وإن كانت لا تزال تنقصها بعض الخدمات .

ح) بلغت نسبة الأحداث التي تقيم في حجرة أو حجرتين ٧٣٪ من إجمالي العينة .

ط) تتوافر الأجهزة المنزلية لدى أسر أفراد العينة بصورة ملحوظة .

ي) ارتفاع نسبة ملكية المنازل بين أسر أفراد العينة بصورة ملحوظة .

ك) تتركز غالبية القيمة الإيجارية حول فئتي الإيجار (أقل من ٥ جنيه) و (٥ — ١٠) حيث بلغت نسبتهما ٦٦٪ .

خامسا : فروض الدراسة :

تضمنت الدراسة مجموعتين من الفروض :

المجموعة الأولى : تتضمن الفروض المستخلصة من مناقشة أهم الاتجاهات النظرية في دراسة الجناح ، والدراسات الإمبريقية في هذا المجال ، ونحدد تلك الفروض فيما يلي :

١ — تتناسب درجة تعليم الحدث الجائح وكذا درجة تعليم والديه أو المائل تناسباً عكسياً مع جناح الأحداث .

٢ — تتناسب درجة تعليم الحدث تناسباً طردياً مع إدراك أهمية التعليم كقيمة أساسية .

٣ — تتناسب درجة التصدع البنائى والوظيفى للأسرة تناسباً طردياً مع جناح الأحداث .

٤ — يتناسب المستوى المهارى والفنى لمهنة الحدث ومهنة والديه أو المائل تناسباً عكسياً مع جناح الأحداث .

المجموعة الثانية : من الفروض وتتصل بصورة مباشرة بنظرية الثقافة الخاصة الجائحة ، وهى ذات هدف استطلاعى ، تسمى الى التحقق من مدى الصدق الإبريقى لسمات الثقافة الخاصة الجائحة فى ضوء المجتمع المصرى وثقافته . ولذلك فإن تلك الفروض ليست فروضاً بالمعنى المتعارف عليه ، ولكنها مجرد مقولات تسعى الدراسة الى التحقق من صحتها أو زيفها إمبريقياً وهذه المقولات هى :

١ — يعد السلوك الجائح سلوكاً نفعياً تحكمه وتوجهه معايير النفعية .

٢ — يتسم السلوك الجائح بأنه سلوك مخطط ، عادة ما يسعى الى تحقيق أهداف وغايات أحياناً ما تكون بعيدة المدى .

٣ — هناك علاقة طردية بين الرغبة فى الانتقام من الآخرين والحدق عليهم وبين اتسام السلوك الجائح باللاتنفعية .

سادساً : نتائج الدراسة :

١ — أكدت الدراسة انخفاض مستوى تعليم عينة البحث ، مضمناً المستوى التعليمى للاب والأم والحدث ، فقد أوضحت الدراسة ارتفاع نسبة الأمية بين أفراد العينة ، حيث بلغت نسبة الأمية بين الآباء ٧٠٪ ،

وبين الأمهات ٨٥٪ ، وبين الأحداث ٣٤٪ . كما أوضحت الدراسة وجود تناسب عكسي بين المستوى التعليمي ، وبين زيادة درجة الانحراف .

٢ — أوضحت الدراسة انه ليس ثمة علاقة واضحة ومحددة بين المستوى التعليمي للأحداث الجاهلين ، وبين النظر الى التعليم باعتباره قيمة اجتماعية يسمون الى تحقيقها ، فبينما ثبت أن هناك علاقة عكسية بين الأمية والاتجاه نحو التعليم — حيث تبين أن نسبة الأميين الذين نضلوا احترام العمل المهني منذ البداية عن التعليم قد بلغت ٥٦٫٥٢٪ من أجمالي الأميين ، وبينما ثبت أيضا وجود نفس العلاقة العكسية بين من واصلوا تعليمهم للمرحلة الابتدائية ، حيث تبين أن نسبة من فضلوا العمل المهني عن التعليم قد بلغت ٥٤٫٤٧٪ — نجد أن هناك علاقة طردية بين من واصلوا تعليمهم للمرحلة الإعدادية وبين الاتجاه نحو التعليم ، حيث بلغت نسبة من فضلوا دخول المدرسة واتلم تعليمهم الى النهاية ٨٧٪ من أجمالي من في المرحلة الإعدادية .

٣ — أوضحت الدراسة ارتفاع معدلات الهروب من المدرسة أو العمل ، وقد تبين أن من أهم أسباب ترك الحدث للمدرسة هو كثرة الهروب منها ، وميل الحدث الى تعلم صنعة — وأحيانا ما يكون ترك الحدث للمدرسة بسبب رغبة الأهل في أخراجه منها سواء نتيجة لتكرار هروب الحدث أو لفشله في التعليم ، أو لعدم قدرتهم على الاتفاق عليه .

ويعد الهروب من المدرسة هو أول مراحل الانحراف ، وهنا تلعب البيئة الخارجية دورها الهام في جذب الحدث إليها . وتعد السينما أحد عوامل الجذب القوية للأحداث .

٤ — أثبتت الدراسة أن ترك العمل بالنسبة للأحداث ، يعد أحد الأسباب الأساسية للانحراف ، فالبطالة قد تدفع بصاحبها ، أن لم يكن الى الانحراف بصورة مباشرة ، فاتها تدفعه الى مرافقة زملاء السوء والاختلاط بهم ، الأمر الذي يؤدي به في النهاية الى الانحراف .

٥ - من أكدت الدراسة أن هناك عوامل طارئة تكمن في العملية التعليمية ، ويتصد بها هنا طبيعة المواد الدراسية ، وإسلوب معالجة المدرسين للطلبة ، فقد تدفع قسوة بعض المدرسين التلاميذ الى الهروب من المدرسة ، كما تلعب عدم القدرة على المثابرة والبقاء في المدرسة دورا كبيرا في الهروب منها .

٦ - اوضحت الدراسة أن الغالبية العظمى لمن الآباء تتركز حول الأعمال الحرفية ، الأعمال شبه الماهرة والأعمال غير الماهرة . بينما تتركز من الأمهات حول الأعمال شبه الماهرة والأعمال غير الماهرة ، في حين تتركز من الأحداث حول الأعمال شبه الماهرة والأعمال غير الماهرة . كما أظهرت الدراسة أن نسبة العمال الصناعيين المهرة ضئيلة جدا ، حيث لم تتجاوز بين الآباء نسبة ٣٥٪ ، وبين العائل نسبة ٢٪ من إجمالي العينة ، وكذلك كانت نسبة المشتغلين بالأعمال الكتابية ضئيلة ، حيث لم تتجاوز بين الآباء نسبة ١٪ ، في حين بلغت نسبتها بين العائل ٢٪ . وبلغت نسبة الباعة الجائلين بين الآباء والعائل ٥٪ من إجمالي العينة لكل منهما .

٧ - اوضحت الدراسة أن غياب أحد الوالدين أو كلاهما بسبب الطلاق أو الوفاة ، يعد أحد العوامل المسببة لانحراف الأحداث . ولا يعنى ذلك أن وجودهما معا يقرأ عن الأحداث الانحراف ، فان المشاجرات والخلافات داخل الأسرة تسبب تصدعا اجتماعيا ونفسيا في العلاقات سواء بين الوالدين ، أو بينهما وبين الأبناء .

وقد كشفت الدراسة أنه بالرغم من وجود الأب فلم يعد يقوم بدوره الأساسي كممثل للأسرة ، حيث اضطلع بهذا الدور آخرون فاحيانا تقوم الأم بدور العائل أو يكون أحد الأخوة أو الأقارب هو العائل أو ربما كان الحدث نفسه مستقلا . ولقد أدى ذلك الى اهتزاز مكانة الأب لدى الأبناء ، خاصة بين الأبناء الذين خرجوا للعمل وتحملوا مسئولية أسرهم وأصبحوا المصدر الأساسي للدخل ، الأمن الذي متجهم القوة لمعارضة الآخرين — أيا كانوا —

والنزوع نحو الاستقلال ، ذلك الاستقلال الذى أن لم يكن موجها ورشيدا ، فإنه سرعان ما يهوى بصاحبه الى هاوية الانحراف .

٨ — أوضحت الدراسة أهمية الدور الاشرافى والتوجيهى الذى تلعبه الأسرة فى المراحل المبكرة من حياة الحدث ، فما زالت سلطة الأب هى أحد العوامل الأساسية المانعة للانحراف ، كما بينت الدراسة أيضا أهمية ممارسة الأسرة لدورها العقابى تجاه الأبناء عند ارتكابهم للخطأ .

٩ — كشفت الدراسة من أن العقاب البدنى من أكثر أنماط العقاب شيوعا بين أسر أحداث الطبقة العاملة الجانحين بصفة خاصة ، وأسر الطبقة العاملة بصفة عامة . بينما يعد الحرمان من المصروف والطرود من المنزل عقابا غير ذى تأثير .

١٠ — كشفت الدراسة من الظروف والأحوال السكنية السيئة التى يحيا فيها أحداث الطبقة العاملة . فتلقد تبين أن نسبة عالية من مساكين أحداث عينة الدراسة تنقصها المرافق العامة ، كما يعانون من ضيق المسكن .

١١ — كشفت الدراسة عن أن معظم السلوك الجانح للأحداث كان موجها للأفراد وليس موجها للممتلكات العامة ، بل كان موجها بصفة خاصة للأفراد الأغنياء ، ولعل ذلك يوضح أن الحرمان وما يتولد عنه من شسوع بالعداوة والحقن تجاه الأغنياء يعد دائما قويا ومبررا للحدث لسرقة الأغنياء دون الفقراء فى أحيان كثيرة .

١٢ — أوضحت الدراسة أن الاهتمام الأساسى بين الأحداث الجانحين ينصب على امتلاك الثروة التى يستطيع من طريقها أن يصل الى المكانة المرتفعة ، بصرف النظر عن الطريقة التى يحصل بها عليها ، وهذا يتناقض مع ارتفاع قيمة العمل الشريف الذى يحظى باحترام الآخرين بين الأحداث الجانحين . ويمكن القول أن السلوك الشريف أو السوى يلقى التأييد على المستوى العقائدى ، ولكنه ليس كذلك على مستوى الفعل ، فهناك تباين

بين القول والفعل ، فإذا اصطدم القول السسوى بالفعل المنحرف كانت الغلبة للفعل المنحرف ، فليس هناك يأس من التشقق بقيم الأمانة والاستقامة والعمل الشريف ، ولكن إذا لم تحقق تلك القيم الهدف المنشود منها ، فسرعان ما يتخلى الفرد عنها في سبيل تحقيق أهدافه ومآربه .

١٣ — أوضحت الدراسة أن السلوك الجائع هو سلوك نفعى توجهه معايير النفعية فالسلوك الجائع يسعى الى تحقيق هدف معلوم مسبقا للحدث ، لذا فإن القول بأن الأحداث يسرقون طعاما لن يأكلوه وملابس لن يرتدوها ولعبا لن يلها بها هو قول ثبت زيفه أمبريقا ، فعادة ما يسرق الحدث الأشياء ذات القيمة المادية المرتفعة ، والتي يستطيع في نفس الوقت أن يستخدمها إذا لم يتمكن من بيعها . وفي هذه الحالة فإن السلوك الجائع — وهو السرقة هنا — يسعى الى تحقيق هدف — وهو الاستفادة المادية أو الاستخدام — حنده الحدث الجائع قبل القيام بالسرقة .

١٤ — أثبتت الدراسة أن السلوك الجائع أو الأعمال الجائعة بصسنة عامة هي أعمال مخططة ، لا يقوم بها الحدث فجأة لمجرد أن فكرتها لمعت في ذهنه للحظة ، أو لأن احدهم اقترح عليه القيام بها . فالسلوك الجائع لا يتسم بالعشوائية أو الاندفاعية بفرض تحقيق متعة وقتية . فقد أوضحت الدراسة أن التخطيط للمستقبل ووضعه في الاعتبار من الأمور الهامة لدى الأحداث الجائحين ، فهم عادة ينظرون الى المستقبل من خلال وجهة نظر تخطيطية ، لا من وجهة نظر ارتجالية تسعى الى الاستمتاع بالحاضر بغض النظر عن المستقبل وما قد يحمله من خير أو شر .

١٥ — كشفت الدراسة عن أن السلوك الجائع يتسم بالحدق ، والعدوانية ، ويتضح ذلك بصفة خاصة في الجرائم ضد الأشخاص . والشعور بالحدق والعدوانية هو نتيجة من نتائج الاحباط ، أو أحد دالاته ، أو حتى وظيفة من وظائفه . ويتضح الشعور بالعداوة والحدق تجاه الآخرين لدى الأحداث الجائحين في سلوكهم الجائع إزاء من ينظرون اليهم باعتبارهم أغنياء .

١٦ - أوضحت الدراسة أن الثقافة الخاصة الجانحة ليست مجرد استقطاب سلبي لقيم ومعايير المجتمع السائدة ، فهناك بعض قيم ومعايير المجتمع تلقى قبول وتأييد الأحداث الجانحين . وإذا كانت هناك قيم مضادة للمجتمع تحكم سلوك الثقافة الخاصة الجانحة فإن الأحداث لا يتبنونها إلا حينما تفشل قيم المجتمع في تحقيق أهدافهم وطموحاتهم .

واستخلاصا من تلك النتائج ، وفي ضوء فروض الدراسة ثبت ما يلي :

(أ) تتناسب درجة تعليم الحدث الجانح وكذا درجة تعليم والديه أو العائل تناسباً عكسياً مع جناح الأحداث .

(ب) تتناسب درجة تعليم الحدث تناسباً طردياً مع إدراك أهمية التعليم كقيمة أساسية .

(ج) تتناسب درجة التصدع البنائي والوظيفي للأسرة تناسباً طردياً مع جناح الأحداث .

(د) يتناسب المستوى المهاري والفني لمهنة الحدث ومهنة والديه أو العائل تناسباً عكسياً مع جناح الأحداث .

وبالنسبة لمجموعة الفروض المتصلة بسمات الثقافة الخاصة الجانحة تفقد أوضحت الدراسة ما يلي :

(أ) أكدت الدراسة أن السلوك الجانح سلوك نفعية تحكبه وتوجهه معايير المنفعة ، فعادة ما يسعى الحدث المنحرف الى سرقة ما يعود عليه بالنفع ، وما يحقق من ورائه عائداً مادياً مرتفعاً .

(ب) أكدت الدراسة أن السلوك الجانح - سلوك مخطط ، وليس سلوكاً عشوائياً ، فعادة ما يسعى الأحداث الى تحقيق أهداف معلومة لهم مسبقاً ، وقد تكون تلك الأهداف - أحياناً - بعيدة المدى .

(ج) أكتت الدراسة الى حد ما وجود علاقة طردية بين الرغبة في الانتقام من الآخرين والحدق عليهم ، وبين اتسام السلوك الجانح بالانفعالية . ويشكل ذلك النمط من السلوك اللانفعلي جزءا يسيرا من النسبة الكلية من السلوك الجانح التفعلي ..

اتخاذ القرار الأسرى (*)

تأليف : جون سكازوني وماكسيميليان زينوفاتشي

عرض : على المكاوي (**)

يعد اتخاذ القرار عملية بالغة الأهمية في حياتنا الاجتماعية والثقافية ، فالقرار يوجه مسار علاقاتنا وتفاعلاتنا مع الآخرين ، ويترك بصماته على مؤسساتنا ونظمتنا المختلفة ، ويضفي عليها طابعها المميز . ويتجلى ذلك في مجموعة النظم الاقتصادية والأسرية والتعليمية والسياسية والترويحية التي يلعب فيها اتخاذ القرار دورا حاسما . ففي المجال الاقتصادي — على سبيل المثال — يعمل القرار على ظهور نظم انتاجية واختفاء أخرى ، وتحديد علاقات الانتاج بشكل ما ، يترتب عليه تغير التوجيه الاقتصادي من النمط الاشتراكي الى النمط الرأسمالي — أو العكس — وما يترتب عليه في كلتا الحالتين من نتائج اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية ملموسة . كذلك يضطلع القرار بدور هام في تشكيل حياة الأسرة ؛ بدءا من اختيار شريك الحياة ، مروراً بالانجاب ونمط التنشئة الاجتماعية للأبناء ، وتحديد العلاقات بين الذكور والاناث والأدوار النوعية ، وصولا الى زواجهم واستمرارهم مع الأسرة أو استقلالهم عنها . وتطبق أهمية القرار أيضا على حياتنا التعليمية ، فقد يحدد القرار مجانية التعليم ، أو يجعله حكرا على القادرين وحدهم ، كما يشجع التعليم العام حيناً ، ويهمل التعليم الفني ، وفي أحيان أخرى يحدث العكس وهكذا .

(*) John Scanzoni and Maximilian Szinovacz, Family Decision — Making : A Developmental Sex Role Model, Vol. III, Sage Publications, London 1980.

(**) مدرس علم الاجتماع المساعد بجامعة القاهرة .

وليس اتخاذ القرار عملية فجائية وليدة اللحظة ، وإنما هو تعبير عن خلفيات وامتداد لمؤثرات وأطر سابقة ، نشأ عليها الإنسان ، وعاشها وتمثلها ، حتى صار طرفا في حوار معها لا يستقيم أحدهما بدون الآخر . وعلى هذا فنحن لا نتخذ قرارا من فراغ ، ولا يعدم قرارنا رد فعل مباشر ، أو غير مباشر . ومن ناحية أخرى قد يستهدف القرار تغييرا لوضع معين داخل البناء الاجتماعي ، أو تثبيتا له . ولكن الحكم النهائي — على القرار — لا يصدر إلا بعد تقييم له من حيث الأسباب والنتائج ، ودرجة الانساق مع الأطار الاجتماعي والثقافي المساند . ولتتلاءم هذا القرار مع ذلك الأطار وحقق المستهدف منه ، فلا غبار عليه ، ولكن لو تعارض ، وخالف الهدف ، فإنه لا يحظى بقبول أو اقرار .

وفي ضوء ما يتميز به اتخاذ القرار من أهمية بالغة في حياتنا ، فقد صدرت بعض المؤلفات والدراسات الأجنبية لتعالج ديناميات اتخاذه ، وتشرح آثاره ونتائجه ، وذلك بالتطبيق على القرار الأسرى . ومن تلك الدراسات ، هذه الدراسة الرائدة التي نعرض لها الآن ، والتي طالعناها بها مكتبة ساج Sage للبحث الاجتماعي بلندن في عام ١٩٨٠ ، وتدور حول « اتخاذ القرار الأسرى » . وليست هذه الدراسة أول عمل يشترك فيه جون سكانزونى Scanzoni وزينوفاتز Szinovacz — مؤلفا الكتاب الحالي — ولكن يسبق لهما إصدار كتاب آخر عن « المساومة النوعية » Sexual Bargaining في عام ١٩٧٢ شرحا فيه نواحي الانساق والاختلاف والمساومات بين الذكور والإناث . غير أنه أثار عبيدا من التساؤلات على مسرح الفكر السوسيولوجي ، ومن الأمثلة عليها ما يلي :

١ — ماذا يحدث في عالم الذكور ، الذي لم يحظ بقدر من الاهتمام والدراسة مثلما حظى — ويحظى — عالم الإناث ؟ .

٢ — لماذا لا يوجه الاهتمام لدراسة الشيفرات التي تنظرها نساء : أحوال الرجل في حياته المختلفة : عزبا ، ومتزوجا ، وكهلا ؟ .

٣ — ماذا عن العزيب والمطلتين والمنفصلين والأرامل من الذكور والانتكاس ، وأنوارهم النوعية وتغيراتها المخططة ؟ .

٤ — كيف تظهر الاختلافات في دورة الحياة ؟ وكيف تنعكس على الأدوار التي تختلف باختلاف الفروق العمرية ؟ .

٥ — ألم تحدث تباينات في السيلاق المجتمعى خلال الثمانينيات عن العقدين السابقين ؛ الستينيات والسبعينيات ؟ .

٦ — لماذا لا نتوسع في تناول نظريات تبادل القوة ، والصراع ، في دراسة الأسرة واتخاذ القرار ؟ .

لقد كانت هذه التساؤلات نقطة البداية لدى المؤلفين للبدء في وضع هذا الكتاب — المعروف الآن — حاولا فيه الإجابة عليها بقدر الامكان من خلال صياغة نموذج لاتخاذ القرار الأسرى ، وتطبيقه على عينة من الباحثين .

ولكن قبل العرض التفصيلى ، تحسن الإشارة الى العناصر الرئيسية التى سنعرض لها ، وذلك على النحو التالى :

أولاً : نبذة عن مؤلفى الكتاب واهتمامتهما .

ثانياً : استعراض لفصول الكتاب .

ثالثاً : النموذج التصورى للدراسة .

رابعاً : منهج الدراسة .

خامساً : نتائج الدراسة واستخلاصاتها .

أولاً : نبذة عن مؤلفى الكتاب واهتمامتهما :

يعد جون سكاتزونى عضواً فعالاً في مركز البحوث الأسرية بإيركا ، وهو أستاذ العلاقات الأسرية وعلم الاجتماع بجامعة نورث كارولينا — جرينسبورو . كما شغل — من قبل — منصب أستاذ علم الاجتماع بجامعة

«نديانا - بلومنجتون . وقد سبق له اصدار مؤلفات هامة عن « الأدوار النوعية » Sexroles ، و « عمل المرأة والصراع بين الزوجين » و « المساواة بين الذكور والاناث » ، و « الأسرة السوداء في المجتمع المعاصر » .

أما زميلة سكاتزونى في تأليف الكتاب - موضع العرض - فهي ماكسيميلان زينوناتز أستاذة علم الاجتماع بجامعة فلوريدا بأمريكا . ومن بين اهتماماتها الرئيسية دراسة الأسرة بوجه عام ، والمرأة على وجه الخصوص ، ودراسة الشيخوخة . ولهذا فقد أصدرت جموعة مؤلفات - تسير في هذا الاتجاه - عن : « ادارة الصراع - النظرية التطورية للأسرة » ، و « الوضع الاجتماعى والمهنى والأسرى للمرأة » ، وكذلك « سوسيولوجيا الشيخوخة » ، والاشتراك مع سكاتزونى في كتاب « المساواة بين الأنواع » .



ثانيا : استعراض محتويات الكتاب :

يحاول الكتاب صياغة نموذج لاتخاذ القرار الأسرى ، ويسمى للتحقق منه في الواقع الامبريقي . وعلى هذا فقد ضمه المؤلفان بابين ، خصصا الباب الأول منهما لتوضيح فكرة النموذج وصياغته وعناصره الرئيسية ، على حين كرسا الباب الثانى للدراسة الميدانية المطبقة على سبع وعشرين حالة ، تضم الحالة الواحدة زوجين « فكر وانثى يشكلان معا أسرة نووية » .

ويسمى المؤلفان - عبر الباب الأول - نحو هدفين : الأول : هدف بوصفى وتفسيرى ، وهنا تستعرض الدراسة بالوصف والتفسير التغيرات التى تطرأ على الأدوار النوعية ، فتتسبب بالتالى فى حدوث تغير فى عملية اتخاذ القرار الأسرى . أما الهدف الثانى فهو هدف تحليلى يبنى تحليل طبيعة عملية اتخاذ القرار الأسرى فى الوقت الحاضر .

... وعلى هذا فقد تضمن الباب الأول خمسة فصول ومقدمة عامة تهجد

٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٢٠
٦٢١
٦٢٢
٦٢٣
٦٢٤
٦٢٥
٦٢٦
٦٢٧
٦٢٨
٦٢٩
٦٣٠
٦٣١
٦٣٢
٦٣٣
٦٣٤
٦٣٥
٦٣٦
٦٣٧
٦٣٨
٦٣٩
٦٤٠
٦٤١
٦٤٢
٦٤٣
٦٤٤
٦٤٥
٦٤٦
٦٤٧
٦٤٨
٦٤٩
٦٥٠
٦٥١
٦٥٢
٦٥٣
٦٥٤
٦٥٥
٦٥٦
٦٥٧
٦٥٨
٦٥٩
٦٦٠
٦٦١
٦٦٢
٦٦٣
٦٦٤
٦٦٥
٦٦٦
٦٦٧
٦٦٨
٦٦٩
٦٧٠
٦٧١
٦٧٢
٦٧٣
٦٧٤
٦٧٥
٦٧٦
٦٧٧
٦٧٨
٦٧٩
٦٨٠
٦٨١
٦٨٢
٦٨٣
٦٨٤
٦٨٥
٦٨٦
٦٨٧
٦٨٨
٦٨٩
٦٩٠
٦٩١
٦٩٢
٦٩٣
٦٩٤
٦٩٥
٦٩٦
٦٩٧
٦٩٨
٦٩٩
٧٠٠
٧٠١
٧٠٢
٧٠٣
٧٠٤
٧٠٥
٧٠٦
٧٠٧
٧٠٨
٧٠٩
٧١٠
٧١١
٧١٢
٧١٣
٧١٤
٧١٥
٧١٦
٧١٧
٧١٨
٧١٩
٧٢٠
٧٢١
٧٢٢
٧٢٣
٧٢٤
٧٢٥
٧٢٦
٧٢٧
٧٢٨
٧٢٩
٧٣٠
٧٣١
٧٣٢
٧٣٣
٧٣٤
٧٣٥
٧٣٦
٧٣٧
٧٣٨
٧٣٩
٧٤٠
٧٤١
٧٤٢
٧٤٣
٧٤٤
٧٤٥
٧٤٦
٧٤٧
٧٤٨
٧٤٩
٧٥٠
٧٥١
٧٥٢
٧٥٣
٧٥٤
٧٥٥
٧٥٦
٧٥٧
٧٥٨
٧٥٩
٧٦٠
٧٦١
٧٦٢
٧٦٣
٧٦٤
٧٦٥
٧٦٦
٧٦٧
٧٦٨
٧٦٩
٧٧٠
٧٧١
٧٧٢
٧٧٣
٧٧٤
٧٧٥
٧٧٦
٧٧٧
٧٧٨
٧٧٩
٧٨٠
٧٨١
٧٨٢
٧٨٣
٧٨٤
٧٨٥
٧٨٦
٧٨٧
٧٨٨
٧٨٩
٧٩٠
٧٩١
٧٩٢
٧٩٣
٧٩٤
٧٩٥
٧٩٦
٧٩٧
٧٩٨
٧٩٩
٨٠٠
٨٠١
٨٠٢
٨٠٣
٨٠٤
٨٠٥
٨٠٦
٨٠٧
٨٠٨
٨٠٩
٨١٠
٨١١
٨١٢
٨١٣
٨١٤
٨١٥
٨١٦
٨١٧
٨١٨
٨١٩
٨٢٠
٨٢١
٨٢٢
٨٢٣
٨٢٤
٨٢٥
٨٢٦
٨٢٧
٨٢٨
٨٢٩
٨٣٠
٨٣١
٨٣٢
٨٣٣
٨٣٤
٨٣٥
٨٣٦
٨٣٧
٨٣٨
٨٣٩
٨٤٠
٨٤١
٨٤٢
٨٤٣
٨٤٤
٨٤٥
٨٤٦
٨٤٧
٨٤٨
٨٤٩
٨٥٠
٨٥١
٨٥٢
٨٥٣
٨٥٤
٨٥٥
٨٥٦
٨٥٧
٨٥٨
٨٥٩
٨٦٠
٨٦١
٨٦٢
٨٦٣
٨٦٤
٨٦٥
٨٦٦
٨٦٧
٨٦٨
٨٦٩
٨٧٠
٨٧١
٨٧٢
٨٧٣
٨٧٤
٨٧٥
٨٧٦
٨٧٧
٨٧٨
٨٧٩
٨٨٠
٨٨١
٨٨٢
٨٨٣
٨٨٤
٨٨٥
٨٨٦
٨٨٧
٨٨٨
٨٨٩
٨٩٠
٨٩١
٨٩٢
٨٩٣
٨٩٤
٨٩٥
٨٩٦
٨٩٧
٨٩٨
٨٩٩
٩٠٠
٩٠١
٩٠٢
٩٠٣
٩٠٤
٩٠٥
٩٠٦
٩٠٧
٩٠٨
٩٠٩
٩١٠
٩١١
٩١٢
٩١٣
٩١٤
٩١٥
٩١٦
٩١٧
٩١٨
٩١٩
٩٢٠
٩٢١
٩٢٢
٩٢٣
٩٢٤
٩٢٥
٩٢٦
٩٢٧
٩٢٨
٩٢٩
٩٣٠
٩٣١
٩٣٢
٩٣٣
٩٣٤
٩٣٥
٩٣٦
٩٣٧
٩٣٨
٩٣٩
٩٤٠
٩٤١
٩٤٢
٩٤٣
٩٤٤
٩٤٥
٩٤٦
٩٤٧
٩٤٨
٩٤٩
٩٥٠
٩٥١
٩٥٢
٩٥٣
٩٥٤
٩٥٥
٩٥٦
٩٥٧
٩٥٨
٩٥٩
٩٦٠
٩٦١
٩٦٢
٩٦٣
٩٦٤
٩٦٥
٩٦٦
٩٦٧
٩٦٨
٩٦٩
٩٧٠
٩٧١
٩٧٢
٩٧٣
٩٧٤
٩٧٥
٩٧٦
٩٧٧
٩٧٨
٩٧٩
٩٨٠
٩٨١
٩٨٢
٩٨٣
٩٨٤
٩٨٥
٩٨٦
٩٨٧
٩٨٨
٩٨٩
٩٩٠
٩٩١
٩٩٢
٩٩٣
٩٩٤
٩٩٥
٩٩٦
٩٩٧
٩٩٨
٩٩٩
١٠٠٠

٤. والفصل الأول. منها يتناول الأدوار النوعية والقرارات الأسرية ، ويعرض الثاني لمراحل اتخاذ القرار في داخل الأسرة يناقش الفصل الثالث مواقف الصراع والتفاوض حول اتخاذ القرار . أما الفصل الرابع فانه يعالج أثر القوة في عملية اتخاذ القرار . ويختتم المؤلفان هذا الباب بالفصل الذي يحاولان فيه سبر أغوار عملية اتخاذ القرار في الأسرة ، وما يسبقها من ترتيبات سرية في بعض الأحيان ، وإجراءات خفية تمارس دورها في صياغة هذا القرار بشكل معين ، وتوجيهه وجهة محددة .

والملاحظ أن هذه الفصول الخمسة يجمعها خط فكري متسق وواضح ، بحيث يسهم كل فصل في توضيح هذا الخط بشكل معين . ويلفت الباب . نظرننا الى أن علماء الاجتماع المائلين في الوقت الحاضر ، ينطلقون في دراساتهم للأسرة من نظريات : التفاعلية الرمزية *Symbolic interaction* ، والتبادل الاجتماعي *Social exchange* ، والصراع الاجتماعي *Social Conflict* . وذلك لكي يفهموا العلاقات القائمة بين ديناميات الأسرة والتغيرات المتلاحقة على المجتمع الأكبر .

ولم يقف الكتاب عند حد عرض هذه النظريات والاتجاهات المستخدمة في دراسة الأسرة ، وإنما حاول مؤلفاه صياغة اتجاه جديد يؤلف بينها . ومن ثم نلمس حدود هذا الاتجاه التركيبي *Synthesize* فيما أطلقا عليه « مدخل المنفعة الذاتية » *Subjective utility approach* . وهما يوضحان أن هذا المدخل صار معروفا في الوقت الحالي ، ويكسب أرضا جديدة مع مرور الزمن .

أما الباب الثاني من الكتاب ، فهو يعرض تطبيق النموذج على الواقع الإمبريقي من خلال دورة الحياة *life circle* وعلى حالات ممثلة للمراحل العمرية المختلفة ، مع المقارنة بين أزواج مضى على زواجهم عقدان أو ثلاثة عقود من الزمن . ويحوى هذا الباب سبعة فصول وخاتمة ، وكلها تتور حول التعرف واتخاذ القرار فيما قبل الزواج — في الفصل السادس — أما

الفصل السابع فاته يوضح عملية اتخاذ القرار في الأسرة حديثة الزواج ، ويركز الفصل الثامن على استعراض اتخاذ القرار بعد الانجاب ووجود الأطفال في الأسرة النووية . ويعرض الفصل التاسع للعلاقة بين الآباء والأبناء المراهقين ، وتأثيرها على اتخاذ القرار وتوجيهه نحو غايات معينة ، وما يحدث في هذه العملية من تغيرات نتيجة لنمو الأبناء ونضجهم . ويصل الفصل العاشر لتناول مرحلة في دورة حياة الأزواج ، في منتصف العمر ، ثم يناقش عملية اتخاذ القرار بين الزوجين في هذا السن . ويتناول الفصل الحادي عشر مرحلة التقدم في السن وطبيعة اتخاذ القرار خلالها ، وديناميات هذه العملية ، وتأثير زواج الأبناء وانفصالهم عن الأسرة ، واستقلالهم المعيشي ، على الآباء في هذه المرحلة العمرية المتقدمة من دورة الحياة . وأخيرا يستجمع الفصل الثاني عشر جوانب عملية اتخاذ القرار في الأسرة . ويمرّح دورة الحياة ، ويربطها بالسياسية الاجتماعية بشكل عام ، وما يستتبع ذلك من علاقات جدلية بينهما . وينتهي الكتاب بخاتمة تضم نتائج الدراسة الميدانية بإيجاز ، علاوة على قائمة ببليوجرافية وافية عن الأسرة واتخاذ القرار .

ويقدم هذا الباب الميداني وصفا لطريقة فهم عملية اتخاذ القرار وتفسيرها من خلال النموذج التصوري المعد في الباب الأول . وهنا يتضمن التطبيق الميداني ثلاثة أوجه رئيسية هي :

١ - الاستخدام الثري لدراسات الحالة ، والتعمق فيها على نحو يسمح بالتعميم . وقد تبدي ذلك في تطبيق النموذج على سبع وعشرين حالة .

٢ - التركيز على الأحداث الهامة في حياة الحالة ، واستيضاح مدى تأثيرها على اتخاذ القرار ، من خلال تناول ثورة حياة حالات الدراسة .

٣ - مضمون التطبيق لعدد من الجماعات العمرية *age cohorts* وتوضيح أوجه الخلاف في عملية اتخاذ القرار ، ودينامياتها بين جماعات

المسنين والمحدثين ، وبين الآباء وأطفالهم ، وبين الآباء وأبنائهم المراهقين . وتحاول الدراسة الميدانية استجلاء الفروقات بين هذه الجماعات في فترة زمنية محددة ، وفي ضوء المناخ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي تعيش فيه .

ثالثا : النموذج التصوري للدراسة :

تبنى المؤلفان اتجاها نظريا تركيبيا في دراستهما ، يجبع في آن واحد . بين نظريات التفاعلية الرمزية ، والتبادل الاجتماعي ، والصراع الاجتماعي . وصار هذا الاتجاه التركيبى الجديد معروفا الآن « بمحفل المنفعة الذاتية » ، وخلصته وجود أعضاء أسرة واحدة ، لديهم مجموعة من العناصر المادية واللامادية ، ويتوقع كل عضو أن يقدمها للآخر ، ويتلقاها منه ، في صورة تبادلية للأخذ والعطاء على مستوى الأسرة وبالمجتمع الأكبر . ويعتقد الارتباط بطرف تبادلي فيها على امكانية الوفاء للطرف الآخر . ولعل تنظيم هذه التوقعات المتبادلة في شكل نموذج model مقنع ، هو ما يشير الى . العناصر التي يتضمنها اتخاذ القرار وقد سعى المؤلفان الى تبين كيفية فهم اتخاذ القرار ، ومحلولة ، ودراسته ، في ضوء النموذج المطروح .

ويمكن تلخيص النموذج في النقاط التالية :

- ١ — البدء بالفاعل الفرد ، مراعاة العوامل الذاتية الدافعة لسلوكه . كالتبادل والقوة ، والوصول الى تحليلات عديدة من أبسط المواقف الى أكثرها تعقيدا ، وذلك على المستوى العام للأفراد والجماعات . ويشكل هذا الاطار جزءا مستهدا من علوم النفس والاجتماع والاقتصاد ، على اساس أن التوجهات الذاتية هي تفضيلات للأهداف او المصالح المنشودة .
- ٢ — تختلف تفضيلات الرجال والنساء حول ديناميكيات اتخاذ القرار ، حسب المنافع الذاتية كالميول والأهداف والمصالح والمكافآت والتكاليف . . . الخ .

٣ - تحديد بعض أنماط الاستجابة لعناصر ديناميات اتخاذ القرار في شكل نموذج يطبق على دور الزوجة مثل : رعاية الزوج ، أو العمل لمساعدة الأسرة والزوج في مهنته ، أو أن تترك الزوجة العاملة عملها إذا كان على حساب راحة الزوج ، أو لا تسلك مسلك الزوج ولا تتبع طريقة لتعلو عليه .

٤ - تطبيق أنماط عديدة للاستجابة - على غرار البند (٣) - على الأدوار الأخرى للزوج والأم والأب ، مع مراعاة التفضيلات التي ترجع الى اختلافات في الميول والاتجاهات والمنافع والأهداف والمصالح ... الخ .

رابعاً : منهج الدراسة :

أسلم الاطار التصوري للدراسة الى صياغة نموذج يمكن تطبيقه امبريقيا على عينة البحث ، وقد تبلورت هذه المرحلة في تطبيق النموذج على سبع وعشرين حالة تضم الحالة الواحدة أسرة نووية . وهنا استخدم المؤلفان دراسة الحالة ، وحددا المتصود بها ، وشروط الاختيار .

وقد استفاد المؤلفان من دراسة الحالة في استعراض تاريخ الحياة ونمقا لتسلسل زمني يبدأ من الماضي ، ويمر بالحاضر ، وينطلق الى المستقبل . ويتضح الاستخدام المنهجي هنا ، في وصف جوانب طفولة الحالة ، وعلاقتها بالوالدين والأخوة ، والتاريخ التعليمي والصحي ، والوضيعة الطبقي ، والممارسات الدينية في مرحلة التنشئة الاجتماعية ، وعبر مراحل دورة الحياة المختلفة ، وعلى جماعات متباينة .

وتجدر الإشارة الى حصافة الشبكة المنهجية في اجراء الدراسة ، فقد اعتمد المؤلفان على دراسة الحالة ، وما فيها من أدوات وأساليب منهجية ، ويربط علوم النفس والاجتماع والانثروبولوجيا بشكل يثرى الدراسة ويزيدها عمقا . ولهذا يتضح للقارئ على الفور مدى نجاحها في فهم ديناميات (ماذا

يجدث فعلا) في علاقات الذكور بالاناث (وبالتالى النوع - الزواج - الأسرة -
تربية الأطفال ... الخ) من خلال القاء المزيد من الضوء على الأدوار النوعية
من ناحية ، وعملية اتخاذ القرار فى الأسرة من ناحية أخرى .



خامسا : نتائج الدراسة :

توصلت دراسة سكانزوني وزميلته الى عديد من النتائج المصوبولوجية
التيية ، نتيجة لاستخدامها منهج دراسة الحالة ، والمقارنات التطليلية لهم
ديناميات اتخاذ القرار . ويكن أن نوجز هذه النتائج العامة هنا ، تتركبن
التفاصيل لمن يريد الاستزادة بالرجوع الى الكتاب الاصلى . ومن هذه
النتائج ما يلى :

١ - كشفت الدراسة عن اختلافات فى اتخاذ القرار نتيجة للتطبيق
الميدانى والمقارنات فى ضوء التنشئة الاجتماعية ، والوضع الطبقي . ويتضح
ذلك فى حالة فنسنت وكارول (صص ١٢٧ - ١٢٨) ، حيث نشأت كارول
فى أسرة انثوية دون الأب ، وانخرطت الأم فى أعباء الحياة واصرت على
تعليم ابنتها . ولكن الابنة رسبت وتكرر رسوبها فبحثت عن عمل وتعرفت
على زميلها فنسنت الذى نشأ فى ظروف اجتماعية افضل . فلبوه موظف
بالجيش ، وامه ربة بيت ، والأسرة يسودها تقسيم عمل نوعى صارم
بين الذكور والاناث . وقد انعكس طابع تنشئة فنسنت على سلوكه منع
زوجته كارول ، فكانت ترضع لمعظم ما يأمرها به ، وما يعرضه عليها .

٢ - اكدت الدراسة ايضا على تأثير نمط التنشئة الاجتماعية ، المتبع
فى الأسرة ، على الابناء (ص ١٣١) وخاصة فيما يتصل بالعلاقات بين
الذكور والاناث ، والتعارف بينهما قبل الزواج .

٣ - يغلب تركز القرار فى يد الأسرة ، حيث تغرس فى ابنتها مجموعة من
القيم والمعايير تحدد لهم : اختيار الاصدقاء ، والتعارف والصداق : علاوة

على أن الأبوين يبديان رأيهما في الأصحاء مبحضان بعضهم ، ويتنكران .
للبيض الآخر . إذن تنحصر عملية اتخاذ القرار هنا في يد الأسرة غالبا
(ص ١٣٦) .

٤ - أوضحت الدراسة أن السجلات الحكومية تبين وتوقع معظم حالات
الطلاق ، فيما بعد الزواج بـ ١٠ سنوات (ص ١٤٧) .
ولهذا تكشف الدراسة بعض أسباب وقوع الطلاق بعد الزواج مباشرة ، ومن
هذه الأسباب :

(أ) الاختلاف في نظرة كل من الزوج والزوجة للأدوار النومية .

(ب) الاختلاف في النظرة للعوامل المرتبطة بتقسيم العمل في ضوء
النوع كالتعليم والدخل .

(ج) اختلاف تقييم الخبرات والتجارب السابقة للأسرة الأصلية
للزوجين ، وبالتالي اختلاف طريقة الحياة لكل منهما .

(د) التجارب السابقة في اتخاذ القرار ، والتنفيذ الحالي للقرارات .
التي يتخذونها .

٥ - أثبتت الدراسة عظم تأثير وجود الأطفال في الأسرة ، على
الآباء في عملية اتخاذ القرار . وبالمثل يؤثر حجم الأطفال فيها على عملية

(*) نلاحظ هذه الظاهرة أحيانا في ريف مصر ، ففي قرية التوفيقية
بالفيوم تجرى دراسة من « أدوار المرأة والتغيرات الديموجرافية » ، وقف
خلالها كاتب العرض على ارتفاع معدل الطلاق في سن الزواج الأولى .
واتضح أن السبب يرجع إلى تلف الزوج إلى الإنجاب ، فإن تأخرت الزوجة
طلقها ، علاوة على إلقاء الثقالة السائدة فيها من شأن الإنجاب والعزوة
والزواج المتعدد ، كما تتضاعف تكاليف الزواج ، نظرا لانخفاض المستوى
الطبقي في القرية ، وبالتالي تزداد المرونة في الزواج والطلاق والنفقة ويقل
اللبؤء إلى المحاكم . فيتواري الخوف من قوانينها ، ومن ناحية أخرى فإن
المطلقة سرعان ما تتزوج بالقرى بعد العدة مباشرة .

الاتخاذ ، ونوع القرار ، ودينامياته ، بشكل يميز أسرة ذات أطفال عن نظيرتها بلا أطفال (صص ١٦٤ - ١٨٢) .

٦ - أكتت الدراسة على أن وجود المراهقين في الأسرة ، يؤثر تأثيراً كبيراً في اتخاذ القرار فيها ، فمرحلة المراهقة هي مرحلة الضغوط والعواصف الناجمة من حرمان المراهقين من المشاركة في العمل المنتج ، ومن ثم انخراطهم في فراغ يفرضه عليهم مجتمع صناعى حضري حديث (ص ١٨٦) .

كما يرجع تأثير المراهقين في اتخاذ القرار ، الى رفضهم لقيم ومعايير الآباء . وهي قيم ومعايير كانت تصلح للحياة منذ عقدين أو ثلاثة عقود سابقة ، وأصبحت لا تصلح لمراهقى اليوم . ولهذا لا يتوافق الأبناء مع الأنماط السلوكية السائدة ، وانما يواجهونها بالتمرد والرفض ، مما ينعكس على عملية اتخاذ القرار أسرهم .

٧ - تدل دراسات اتخاذ القرار بين الآباء وأبنائهم المراهقين على الغفاضى من الأنوار النوعية ، وتركز على الأساليب التى يتبعها الآباء لتشكيل القرار واتخاذها في الأسرة . وتستعرض الدراسة الحالية أربعة أساليب حددها رايس Rice على النحو الآتى :

(١) أسلوب القرارات الأتوقراطية التى يتخذها الأب للمراهق .

(ب) أسلوب القرارات الديموقراطية التى يتخذها الآباء والأبناء بالشورى بينهم .

(ج) أسلوب التساهل مع المراهق ، بحيث يتخذ معظم قراراته بنفسه .

(د) الأسلوب الشارد أو الضال erratic ، حيث لا يتوجد نفوذ الأب

بشكل نهائى ، فهو نفوذ تسلطى تارة ، وديموقراطى تارة

أخرى ، وشارد ضال من ناحية ثلاثة وهكذا (صص ١٩٠ -

١٩١) .

ويرى المؤلفان أن أساليب رايس تتشابه مع نظيرها المستخدم في وصف

عملية اتخاذ القرار في الأسرة بين الزوج والزوجة — في الدراسة الحالية —
كسيطرة الزوج ، أو سيطرة الزوجة ، أو الشورى بينهما في اتخاذ قرارتهما
الأسرية .

٨ — حلت الدراسة كذلك على أن زواج الأبناء واستقلالهم عن الأسرة ،
يحدث فيها عدة تغيرات : في الأعمال اليومية ، والواجبات المنزلية ،
والأنشطة المهنية والعائلية الكثيرة ، والانخراط في وقت الفراغ ومحاولة
قتله . وتستعرض الدراسة موقف الرجل والمرأة في هذا الصدد ، فترى أن
المرأة التقليدية تواجه بتضاؤل حجم الأسرة ، وبالتالي تتضاؤل حاجاتها
ومسئولياتها . أما الرجل التقليدي — من الطبقة الوسطى — فانه ينخرط في
عمله ، وينهمك في أنشطته المهنية .

ومن ناحية أخرى ، فقد جدد المؤلفان تأكيدهما لصحة الدراسات
السابقة التي ذهبت الى أن الأبناء لا يزالون يؤثرون في اتخاذ القرار في
الأسرة ، حتى بعد زواجهم وانفصالهم عنها .

٩ — حددت الدراسة مؤشرات التقليدية في اتخاذ القرار في ضوء
تفضيلات الشخص للدور النوعي . فهو شخص تقليدي لو كان يبحث عن
المكافآت (ومنسند لقبول الواجبات) التي ترتبط بتقسيم العمل في المجتمع
والبيت ، وترتبط بتنظيمه من طريق النوع (ذكور — أنثى) (ص ١٩) .

وتؤكد الدراسة أيضا على أن تزايد السكان قد أدى الى اتجاه الميول
والتفضيلات حاليا نحو إعطاء المرأة فرصا متزايدة ، ومسئوليات أكبر — في
مكان العمل — بالمقارنة بما سبق . كما تتجه التفضيلات بالمثل نحو إعطاء
الرجل مسئوليات أكبر ، وفرصا أكثر في البيت .

١٠ — تصف الدراسة تنوع التفضيلات للدور النوعي بالتشاور
التعليم . فكلما قضى الإنسان سنوات طوالة يتعلم ، كلما تمثل أنماط
السلوك المعاصرة ، وجذب التفضيلات المتساوية . ويستشهد المؤلفان في

هذا الصدد بخراسة سيدل Sidel عن نساء الطبقة العاملة (١٩٧٨) ،
التي أكدت « أن دور المرأة المتزوجة يتمثل في رعاية بيتها في المقام الأول ،
وهذا ما يحدث دائما . أما لو أنها لم تهمل بيتها ولا أطفالها ، فمن الصواب
تلميح أن تخرج الى مجال العمل وتعمل » .

١١ - وفي النهاية يقدم المؤلفان رايًا طريفا (ص ١٩ - ٢٠) هنا
مستندا من دراسة سيكستون Sexton عن المرأة الجامعية (١٩٧٩) ،
خلاصته أن كثيرا من الرجال المتعلمين تعليما عاليا ، يريدون امرأة خارقة
Super Woman أي امرأة قادرة على أعمال الطهي والنظافة والغسيل
والكنس ، والكى وتربية الأطفال ، والمحافظة على الأصدقاء وزيارة المعارف ،
علاوة على انخراطها الكلى في عملها الأصلي طبل الوقت وحيدة ، بحيث
لا يشد أزرها فيه أى انسان . ولا تخل بإحدى الأعباء المذكورة ... ومن
النادر أن تجد المرأة رجلا يرغب في مساعدتها في أعبائها المنزلية ، أو أعبائها
في العمل . وفي التحليل النهائي لابد من وجود شيء ما للوصول الى أحد
-وقفين ؛ فاما ان تتبع المرأة الرجل وتنصاع له « كأمراة خارقة » ، واما
ان تعيش في حالة عزلة ذاتية مفروضة عليها ، طالما أنها تستمر في الاضطلاع
بأعبائها العديدة .



وأخيرا فقد نجح هذا الكتاب في توضيح ديناميكيات اتخاذ القرار في
في الأسرة الأمريكية في ضوء دورة الحياة مطبقة على سبع وعشرين حالة ،
يستعرض هذه الديناميكيات في شتى المواقف الاجتماعية ؛ في الزواج ،
والانجاب ، والتعليم ، والعمل ، والأدوار النوعية ، والتعارف و-من
الزواج ، والتعامل مع المراهقين ، والتنشئة الاجتماعية ، والاستقلال
عن الأسرة ، أو الاستمرار في المعيشة ، أو الاستمرار معها ، وتأثير
الأبناء على اتخاذ القرار في أسرهم الأصلية بعد الانفصال عنها ... الخ -

وفي ضوء هذه القضايا التي أثارها الكتاب ، تتحدد لنا مدى أهميته ،
بولعل أطلها يتمثل في حظه للدارسين والباحثين لأجراء المزيد من الدراسات
عن الأسرة وعن المرأة وأدوارها وتعليمها واشتغالها ، والصراع المترتب
على الخروج للعمل ، والخصوبة وتنظيم الأسرة ، ونمط تنشئتها لأطفالها .
ومما يدعو للفخر أن مصر تسير هذا التيار العالمى أن لم تكن تسبقه في
هذا المجال . فقد انبرى مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى بجامعة
القاهرة لدراسة « أدوار المرأة والتغيرات الديموجرافية » فى محافظة الفيوم ،
تتبع مكتب العمل الدولى ، وشرف عليها الأساتذة الدكتور عياء شكرى .
وهذه الدراسة استجابة سريعة لبذل المزيد من الاهتمام بتناول الأسرة
المصرية فى الريف والحضر ، وسوف يظهر التقرير النهائى لها فى القريب
مبأذن الله .

نحو علم اجتماع جديد

تأليف : تشارلز هـ. أندرسون (*)

عرض : د. محمد عبد ربه (***)

يعد كتاب « نحو علم اجتماع جديد » لمؤلفه تشارلز هـ. أندرسون واحدا من أبرز المؤلفات العلمية التي عانجت لوجه القصور في النظريات المفسرة للواقع الاجتماعي ، وذلك من خلال تحليل الظواهر الاجتماعية التي صاحبت النظام الرأسمالي في المجتمع الأمريكي ، وتقديم تفسيرات مقبولة للمشكلات التي تلمست في ذلك المجتمع .

وقد ناقش الكتاب اتجاهات كل من كارل ماركس ، وتشارلز رايت ميلز ، و ثورستين فيبلن ، ومكس فيبر ، والدور الذي لعبه كل منهم في التأثير على اتجاهات النظرية في علم الاجتماع ، وتفسير الواقع الاجتماعي . ثم يعرض لأوجه القصور التي شابته البناء النظري للاتجاه الوظيفي ، وهو الأمر الذي أبعده ذلك الاتجاه عن نقد أخطاء النظام الرأسمالي . ويضم الكتاب خمسة عشر فصلا .

يحدد المؤلف — في الفصل الأول — أسس اتجاهه النظري في نقاط متدرجة . فيذهب أندرسون الى أن الأفراد — وهم أعضاء في جماعات صغيرة أو كبيرة — هم المحددون لشكل وطبيعة المجتمع والتاريخ ، والقادرون على تغيير الواقع الاجتماعي والعمليات التاريخية . كما يرى

Charles H. Anderson, Toward A New Sociology, The (*)
Dorsey press, Illinois, 8th, 1977.

(**) د. محمد عبد ربه ، محرس علم الاجتماع . كلية الآداب — بنها .
جامعة الزقازيق .

أن الواقع الاجتماعي يعد نتاجا لسلوك فئة من الأفراد تمتلك الجانب الأكبر من الثروات والمزايا المادية ، ويفرض هذا الواقع الاجتماعي — بدوره — نظاما يحقق استمرارية تميز تلك الفئة : ويحدث الصراع نتيجة لسمي الأفراد للحصول على أكبر قدر من الاحتياجات والمزايا المادية.

وبعد ظهور الاتجاهات النقدية ، ومحاولات التغيير من أجل تحقيق نظام جديد في مجالات الحياة وأنماط العلاقات بين جماعات المجتمع استجابة طبيعية إزاء فشل الرأسمالية في تحقيق ما نادى به . فبعد أن حققت الرأسمالية التقدم العلمي والتكنولوجي ، فشلت في تحقيق الحرية والمساواة بين البشر في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية . فقد اتسم المجتمع الرأسمالي باستخدام أسلوب القهر والقوة والقمع ، وأصبحت فئة قليلة تتحكم في كافة مجالات الحياة ، من أجل تحقيق أكبر قدر من النفع الخاص بصرف النظر من الوفاء بالاحتياجات الضرورية للقطاع الأكبر من المجتمع .

ولقد ظهر الاتجاه الوظيفي كمحاولة لإيجاد التوافق بين بيئة المجتمع الإنساني وبين التكوين البيولوجي للكائن الحي . وارتبط هذا الاتجاه ارتباطا منطقيا بالنظام الاقتصادي الرأسمالي الذي ينادى ببداية الاستقرار والمحافظة على الانساق الاجتماعية القائمة ، دون التفات لمشكلات القطاع الأكبر من فئات المجتمع . ويسعى الاتجاه الوظيفي الى تبرير الأوضاع الراهنة في المجتمع الرأسمالي .

١ ومن هذا المنطلق يذهب المؤلف الى نقد أنصار الاتجاه الوظيفي ، فيوجه النقد الى أوجست كوفت ، والى هربرت سبنسر الذي أكد قانون البقاء للأصلح ، والى إميل دوركايم الذي رأى أن الحقائق الاجتماعية لا يستطيع الأفراد تغييرها أو تعديلها . ثم يتجه المؤلف الى نقد فرويد ، حيث يذهب الى أن فرويد قام بحراسة أثر الضغوط الاجتماعية والقهر الاجتماعي على القوى النفسية للفرد فقط ، ولم يبد اهتماما بمصادر ذلك القهر في المجتمع الحديث ، ولم يوضح أثر الخلل الحاد في توزيع الثروات وحيازة القوة

بين ثنائيات المجتمع الرأسمالي ، فضلا عن اغفاله وتجاهله لاتعدام المساواة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع ، وأثرها على القوى الفيزيكية والعقلية للأفراد . ويرى أندرسون أن تصور فرويد المحدود قد تاده الى اختزال مصادر التفكير الاجتماعي في المجتمع الرأسمالي الى تلك المواجهة بين عدوانية الفرد الفطرية ، وكبت المجتمع لنزعات الفرد وشهواته الغريزية .

وعلى الرغم من سيادة ذلك الاتجاه الوظيفي فقد ظهر بعض العلماء الذين تناولوا بعض الأمراض الاجتماعية المصاحبة للنظام الرأسمالي مثل البطالة ، والفقر ، وانعدام المساواة ، والحروب ، والتمييز العنصري ... الخ . فلقد أسهم العديد من العلماء — مثل تشارلز رايك ، وثورستين فيلن ، ورايت ميلز ، و جالبريث وغيرهم — في تحليل الأخطاء والمشكلات التي صاحبها النظام الصناعي .

وفي نهاية هذا الفصل يوضح الكتاب الأهمية المتزايدة لنمو النظرية النقدية في علم الاجتماع ، من أجل البحث في كيفية توظيف التقدم العلمي لتحقيق تنمية الفرد والمجتمع .

ويناقش الفصل الثاني موضوع المجتمع والثقافة ، حيث يتناول ما تاله كارل ماركس من أن الجماعات البشرية — بالرغم من أنها — هي صانعة التاريخ والواقع الاجتماعي الا أنها لا تشعر بالرضا التام عن محتويات ذلك الواقع الذي يتضمن شكل وتوزيع الثروة على الجماعات ، وسبل سيطرة الجماعات التي تحوز القوة والثروة على وسائل الانتاج ، ومقدرات المجتمع السياسية .

ويذهب المؤلف الى أنه لا يمكن دراسة الفرد والمجتمع منفصلين ، فالفرد نتاج للمجتمع ، وهو في نفس الوقت صانع ذلك المجتمع . ومن المؤشرات الهامة لفهم وتفسير الواقع الاجتماعي هي مدى ما تحوزه كل جماعة من قوة ، ومدى تحكمها في وسائل الانتاج ، ومصادر الثروات ومائداتها .

ثم يتناول المؤلف الاتجاه الغائل بتحكم وسيطرة التنظيمات البيروقراطية على المجتمع ، حيث يشير الى اسهام ملكس فيبر الذى أكد أن نجاح التنظيمات يرجع الى قيامها على مجموعة من العلاقات الرئاسية المتدرجة ، والى سيادة العلاقات الرسمية ، واللوائح الصارمة ، والتحديد الدقيق لاختصاصات ومسؤوليات كل عامل ، والاستعانة بالخبراء .

ثم يعرض لموقفه البيروقراطية فى المجتمع الرأسمالى ، حيث يرى أن الرأسمالية قد استخدمت التنظيم البيروقراطى لتحقيق أكبر قدر من الأرباح ، والتحكم فى طاقات العاملين وكبت مواهبهم الإبداعية وطاقاتهم الخلاقة . ومن ثم فالتنظيم البيروقراطى يعد أداة تستخدمها الفئة الرأسمالية للتحكم فى مجريات الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

ويناقش المؤلف مفهوم الثقافة وما تتضمنه من معان وتوقعات ومدرجات تبدو فى الواقع المادى وفى الظواهر السيكولوجية ، والتي يستوعبها الأفراد من خلال وسائل الاعلام المختلفة . ويتخذ من التوزيع العادل للثروة والفرص بين جماعات المجتمع معيارا للحكم على كفاءة الثقافة للقيام بدورها . ثم يناقش أندرسون مقولة الثقافات الفرعية ، ويرى أن جماعات الثقافات الفرعية لا تمثل تهديدا للثقافة الأصلية أو العابة .

يتناول الفصل الثالث العلاقة بين المجتمع والفرد ، وفيه يعرض المؤلف للملاحظة جونار ميردال من وجود تناقض بين الأدوار العلنية وبين الأدوار الواقعية فى ثقافة المجتمع الأمريكى . ولما كانت المعايير السائدة فى المجتمع الأمريكى تدعم الملكية الخاصة فقط فإن حركات التمرد والمناذاة بالمساواة والنحر — فى ضوء تلك المعايير — تعد سلوكا منحرفا يعاقب أفرادها .

ويشير هورفتر و ليبوفتر أن الجماعات التى تعد منحرفة من وجهة نظر الثقافة السائدة ، إنما تدافع عن الحقوق المشروعة وتطالب بمقومات النظام الديوقراطى الحقيقى . وأن التعقيد فى دراسة لظاهرة الاجرام يجد أنها تنتشر بين الفئات العليا بنسبة أكبر من انتشارها بين الفئات الدنيا .

ثم يعرض المؤلف لظاهرة اللامعيارية - أو الأنومي - عند دوركايم الذى يرجع ظاهرة الأنومي الى ضعف المعايير التى تحكم السلوك فى المجتمع الصناعى المعقد وغموضها ، ويؤدى تفكك المعايير الى اغتراب افراد المجتمع . وقد اوضحت الدراسات التى أجريت على المجتمع الأمريكى أن سبب انتشار ظاهرة الاغتراب السلوك الاستبدادى وكبت الحريات الذى يمارسه كبار القادة فى التنظيمات البيروقراطية ، وفشل الأفراد - فى تحقيق ذواتهم من خلال السياق الاجتماعى الذى تحكمه وتسيطر عليه فئة قليلة تمتلك القوة الاقتصادية والسياسية - يؤدى الى انعزال هؤلاء الأفراد وتمردهم .

يناقش اندرسون فى الفصل الرابع الطبقات فى المجتمع الصناعى ، من خلال استعراض آراء كارل ماركس ، وما يراه أريك فروم من أن كارل ماركس كان ييغى تحرير ارادة الفرد من القيود التى أبعثته عن علاقات الوحدة والتكامل والانسجام مع أعضاء المجتمع ، وتوجيه انتاج السلع المادية لاشباع الحاجات الانسانية وتنمية قدرات الفرد . ولذلك يناقض النظام الرأسمالى الذى يوجه الفائض لفائدة فئة قليلة .

واذا كانت ثمة اختلافات حول تفسير وتطبيق نظرية كارل ماركس ، إلا أن هناك اتفاقا عاما على أن مبادئ النظام الرأسمالى تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأن مظاهر الاغتراب سوف تستمر وتقوى ما لم يحصل الأفراد على حقوق متساوية من جملة الانتاج ، واتاحة الفرصة لاداء الراى والتعبير ، واشباع الاحتياجات الانسانية الأساسية .

ويعرض الفصل الخامس لاتعدام المساواة الاجتماعية . حيث يسود المجتمع الرأسمالى مبدأ انعدام المساواة بين الفئة التى تملك وتتحكم وبين الفئات التى تعمل من أجل توفير ضروريات الحياة . فبالرغم من حصول عمال المجتمعات الأوربية على بعض حقوقهم لجهود نقابات العمال - إلا أن ظاهرة انعدام المساواة لا زالت سائدة فى تلك المجتمعات أيضا .

ويتخذ الاتحاد السوفيتي من مدى ما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطنى من أداء العمل مقياسا لتحديد أجور العاملين ، وفى الصين يحدد العمال بأنفسهم مستويات الأجور فى مجالات الإنتاج الزراعى والصناعى .

خصص المؤلف الفصل السادس لمناقشة موضوع الطبقة الاجتماعية . حيث يعرض للتقسيم الطبقي فى المجتمع الأمريكى ، فيطرح تقسيم ميلز للبناء الطبقي للمجتمع الأمريكى الذى يكشفه عن أن حوالى ٤٥ ٪ من اجمالى القوى العاملة يتضمن فئتين ذوى الياقات البيضاء والطبقة العاملة الجديدة من ذوى المهن التخصصية ، وخريجي الجامعات من القائمين بوظائف الإدارة ، وأطلق ميلز على هاتين الفئتين الطبقة الوسطى الجديدة . ولقد أدى انتشار مظاهر انعدام المساواة الاجتماعية — فى المجتمع الرأسمالى الأمريكى — الى انضمام فئة ذوى الياقات البيضاء الى العمال ذوى الياقات الزرقاء ، مكونين معا الطبقة العمالية التى تمثل حوالى ٦٠ ٪ من اجمالى القوى العاملة فى المجتمع الأمريكى . وإذا اتحدث تلك الطبقة العمالية مع مجموعة الفئات المقترية الأخرى ؛ مثل الأقليات والشباب والفقراء والنساء ؛ فانها تكون كتلة واحدة ذات اتجاهات محددة مضادة للنظام الاقتصادى والاجتماعى السائد فى أمريكا .

ويناقش المؤلف فى الفصل السابع العلاقة بين التعليم وظاهرة انعدام المساواة بين الطبقات ، حيث يرى أنه بالرغم من أن التعليم أحد العوامل التى تتيح للفرد تحقيق حياة أفضل والتمتع بمستوى أرقى ، إلا أن هناك حقيقة استثنائية — تبدو ملاحظتها واضحة — وهى أن النسق التعليمى فى المجتمع الأمريكى — رغم مظاهر انعدام المساواة — لم يسهم فى خلق المزيد من فرص المراك الاجتماعية ، وبمعنى آخر لم يرق بدوره المنتظر فى تحقيق حياة أفضل للمتعلمين ، حيث يتوقف التحاق الشباب بالجامعات على الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية لأسرهم ، الأمر الذى جعل من ضعف المستوى الاقتصادى — لا من ضعف المستوى العلمى — حجر عثرة يحول دون الالتحاق بالجامعة . وقد ترتب على ذلك أن أسر الطبقة الدنيا قنعت

بحصول ابنائها على مؤهلات متوسطة متوافقة في ذلك مع واقعها الملبوس
الذى تشعر بعجزها عن تغييره ، وبالتالي تحاول الابتعاد عن الاحساس
بمشاعر الاحباط والتمزق .

وتعد ظاهرة انعدام المساواة في النسق التعليمي داخل المجتمع الأمريكى
جزءا من ظاهرة اعم تسود ثقافة ذلك المجتمع ، حيث يبرر ذلك النسق
شرعية وعدالة النظام الاجتماعى والاقتصادى والسياسى السائد .

ويتناول الفصل الثامن الأحوال الاجتماعية للفقراء في المجتمع الأمريكى .
وتبلغ نسبة الفقراء في المجتمع الأمريكى حوالى ٢٠٪ من اجمالى السكان . ويواجه
الفقراء مشكلات نقص الغذاء ، وسوء الأحوال السكنية ، وانخفاض مستوى
التعليم ، واهتلال العلاج والرعاية الصحية . ويعمل بعضهم في وظائف ذات
أجور منخفضة ، بينما يعانى البعض الآخر من البطالة ، فضلا عن ضالة
المبالغ المخصصة لمساعدتهم ورفعتهم .

وتتسم طبقة الفقراء — بصفة عامة — بالانسحاب من المجتمع ، وعدم
الانكراث بالأمور السياسية ، وعدم الرغبة في اقامة علاقات مع الآخرين ،
واحتراف جماعات منهم الجرمية نتيجة للظروف الاقتصادية السيئة التى
تحيط بهم .

وعادة ما يتسم رد فعل قادة المجتمع الأمريكى بالاستياء والاستنكار
ازاء محاولات الفقراء اصلاح أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية . الأمر
الذى دفع روبرت تشيريل الى القول بضرورة اجراء تغيير في كلفة جوانب
الحياة الاجتماعية في أمريكا لكسر الحدود التى وضعتها الطبقة الرأسمالية .

يتحدث المؤلف في الفصل التاسع عن بناء القوة في المجتمع الأمريكى ،
فيشير الى ارتباط البيروقراطية بظاهرة التخلف وتقسيم العمل ، ثم
ارتباطها بالتقدم التكنولوجى لتحقيق المزيد من الإنتاج والعائد . ويذهب
فيخلص الى ان القيادات البيروقراطية في المؤسسات الرأسمالية الضخمة ،

وفي الأجهزة الحكومية ، وفي الجيش تمثل الطبقة أو الصفوة الحاكمة في المجتمع الأمريكي . وتحيط تلك القيادات نفسها بمجموعة من المساعدين الأكفاء ، كما تنشأ روابط وثيقة بين الأسر المالكة وبين فئات القيادات العليا للتنظيمات البيروقراطية .

وعلى حين تبلغ نسبة الطبقة الرأسمالية ٥.٨ ٪ من اجمالي السكان ، فانها تملك تلك الثروات الخاصة في المجتمع الأمريكي ، وبالتالي تتحكم في كافة مجالات الحياة في المجتمع ، فهي تؤثر في تحديد نوعيات وحجم الوظائف والمهن المطلوبة للعمل ، وتحديد مناطق العمل ، ومستويات الأجور ، ونوميات التخصصات الدراسية والمستويات العلمية المطلوبة ، وفي تقدير القوة الشرائية للمستهلكين واتجاهاتهم .

ويتناول أندرسون في الفصل العاشر موضوع العمل والحرية ، حيث يعرض لمشكلة وحجم البطالة في المجتمع الأمريكي . وينتقد أندرسون التقارير الرسمية التي حددت البطالة بنسبة تتراوح ما بين ٥ : ٦ ٪ من اجمالي القوة العاملة ، حيث ان الواقع الفعلي تزيد فيه نسبة البطالة كثيرا عن تلك التقارير ، فهناك مجموعات كبيرة من الطلاب ترغب في العمل من اكمال الدراسة ، ونسبة كبيرة من السيدات في المنازل ترغب في الالتحاق بالوظائف العامة ، كما ان هناك مجموعات من الرجال — في منتصف العمر — أصيبت بفقد الثقة في نفسها بعد تكرار الاحباط .

ويقدر المؤلف حجم البطالة بنحو ٢٥٦ مليون شخص من اجمالي القوى العاملة المقدرة بنحو ١.٤ مليون شخص . ولا يقتصر تأثير البطالة على فئات العمال ذوي الياقات الزرقاء فقط بل يمتد تأثيرها الى فئات الموظفين ذوي الياقات البيضاء ، والعاملين بالمهن الفنية العليا والمهندسين .

وفي نهاية هذا الفصل يشير المؤلف الى ان استهوار التقدم التكنولوجي وتطور الآلة سيزيد من مظاهر الإغتراب بين الطبقة العمالية ، كما ان معدلات البطالة الحقيقية ستبهر في الارتفاع بين كاتبة مستويات (القوى) العمالة .

ويخصص المؤلف الفصل الجادى عشر للحديث عن موضوع الأقليات العنصرية ، محاولا التعرف على اتجاهات تلك الأقليات نحو ثقافة المجتمع الأمريكى بعد بقائها لعدة أجيال فى الحياة داخل ذلك المجتمع . ثم يتناول بالدراسة والتحليل دور الدين فى تقريب المسافة بين الأقليات وبين الطبقة الرأسمالية العليا ، حيث يكشفه التاريخ أنه على حين اتبعت جماعات البروتستنت — المنحدرة من الجنس الأنجلوسكسونى — الحزب الجمهورى ، اتبعت جماعات الكاثوليك واليهود وبعض الأقليات العنصرية الحزب الديموقراطى .

ويرى أندرسون أن تأثير الدين كان ضعيفا بالنسبة لأثر الروابط العنصرية ، حيث اعتبرت جماعات البروتستنت الأنجلو سكسونية أنها الأصل ، وبالتالي توافقت الاهتمامات والمبادئ السياسية مع التبايزات العنصرية لعدة أجيال ، ثم بدأ تأثير الدين يتدمج مع تأثير الاعتبارات العنصرية فى مجالات الحياة السياسية ولكن بدرجة ضعيفة .

ويتناول المؤلف فى الفصل الثانى عشر مشكلة الأمريكين السود ، من حيث ظروفهم واتجاهاتهم وتوقعاتهم ، وتبلغ نسبة الأمريكين السود حوالى ١١٪ من اجمالى سكان الولايات المتحدة ، يتركزون فى الأحياء المتخلفة (الجيتو) — مع غيرهم من الجماعات العنصرية — ذات الكثافة السكانية المرتفعة ، ولا يحصل الأمريكيون السود على نصيب عادل من الدخل ، ويتوسط الأجر الذى يحصل عليه الرجل الأسود يميل الى نسبة ٦٠ ٪ فقط من أجر الرجل الأبيض رغم التكافؤ فى المعايير الموضوعية .

وتشير الدراسات الى أن لهم اتجاهات السود هى الرغبة فى أن يصبحوا جزءا أساسيا من النظام الاقتصادى الأمريكى ، كما يرغبون فى إقامة علاقات ودية وطيبة مع البيض ، هذا فضلا عن المطالبة بالمساواة مع البيض فى كافة مجالات الحياة الاجتماعية من حيث توزيع الثروة والاحساس بالأمان والحرية والاستقرار ، وهو ما يستكره الرأى العام الأمريكى .

ويعتبره تحدياً وبن الزنوج يطالبون بأكثر من اللازم ويتعدون الحدود
المعتولة .

وبصفة عامة فإن الطبقة الرأسمالية العليا ترى أن من صالحها توافر
أعداد كبيرة من الزنوج العاملين في بعض المهن الشاقة أو المهنية ، وذلك
من أجل المحافظة على مستويات الأجور المتواضعة التي يرغبها العمال
البيض ، الأمر الذي يحقق هدفين أساسيين للطبقة الرأسمالية :

- ١ - ضمان تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح .
 - ٢ - إيجاد حالة من التصدع داخل صفوف الطبقة العمالية بوجه عام .
- ويتساءل أندرسون - في نهاية الفصل - عن قدرة حركة المسلمين
للسود في أحداث تغيير للواقع الاجتماعي للجمبع الأمريكى ، حيث أنها
تقوم على مبادئ العدالة والنقاء والمساواة ، الأمر الذى يسهم في ظهور
مجتمع رأسمالى انسانى ، بدلا من النظام الرأسمالى الحالى .

ويناقش الفصل الثالث عشر مشكلة التضخم السكانى وارتباطها بتغيير
مقاهيم الأسرة والقيم المتعلقة بها ، مع التركيز على بلاد العالم الثالث نظرا
لأن الزيادة الطبيعية في تلك البلاد تزيد عن مثيلتها في المجتمعات المتقدمة
بمقدار الضعف .

ويرى أندرسون أن من أهم الأسباب التى أدت الى التضخم السكانى
بمجتمعات العالم الثالث النظر إلى الأطفال باعتبارهم قوة اقتصادية أساسية
للأسرة ، وحماية للآباء وعونا لهم في مواجهة المخاطر . هذا فضلا عن أن
مكانة الزوجة تعتمد الى حد كبير على قدرتها على الإنجاب وتربية الأبناء
وخاصة الذكور منهم ، كما يلعب الدين - في تلك المجتمعات - دوراً هاماً
في مقاومة فكرة تنظيم النسل ، وكذلك يحول ضعف إمكانيات الأسرة
الاقتصادية دون شراء وسائل تحديد النسل . وأخيراً وجود شائعات في
بعض مجتمعات العالم الثالث تقول بأن تحديد النسل هو هدف استعمارى
لاضعافها .

ويتناول المؤلف في الفصل الرابع عشر مشكلات دول العالم الثالث ، حيث يذهب الى أنه بعد جلاء الاستعمار تقوم طبقة من أبناء المجتمع بأداء الدور الذى كانت تقوم به الطبقات الرأسمالية الاستعمارية . وعندما تلجأ الحكومات الأجنبية الى استخدام العنف والارهاب فانها فى الواقع تتيح للمستثمر الأجنبى تحقيق أرباح طائلة . فالحكومة الوطنية تواجه مشكلتين بعد الاستقلال الأولى تتعلق بالتخلف العلمى والثقافى والصحى والاقتصادى . مع زيادة الاحتياجات الانسانية بافراط ، والثانية تتعلق بكيفية تنمية الطاقات البشرية من أجل رفع المستوى الانتاجى . وحتى تتغلب الحكومات الوطنية على تلك المشكلات فلا بد من الاعتماد على الإستثمارات والمخبرات الوطنية بصورة اختيارية أو اجبارية ، مع تقليل الاسراف وترشيد الانفاق ، وتشجيع الرأسمالية النامية على تبنى اتجاهات وطنية .

ويرى أندرسون أنه كلما توثقت العلاقة والروابط بين القيادات الوطنية المختلفة وبين الجاهير — من خلال الأسس الديمقراطية الحقيقية — كلما حققت تلك المجتمعات المستقلة أهدافها بدرجة أكبر ، الأمر الذى يمكن قوى الثورة من التغلب على الثورة المضادة .

ويعرض المؤلف فى الفصل الخامس عشر — الأخير — ثلاثة أسئلة طرحها رايت ميلز يجب الاجابة عليها حتى نتعرف على الاتجاه الصحيح والمطلوب لعلم الاجتماع ، وهذه الأسئلة هى :

١ — ما هى مكونات بناء المجتمع ؟ وما شكل العلاقات بين أجزائه ؟ ومقارنة سمات النظم الاجتماعية من حيث التماثل أو التباين مع أجزاء الأخرى .

٢ — ما هو تاريخ ذلك المجتمع ؟ وما هى العوامل التى أدت الى تغيره ؟

٣ — ما هى أسباب نشأة الجماعة الحاكمة وعوامل استمرارها ؟

وما هي الجماعات التي يتوقع لها قيادة المجتمع ؟ وما هي سمات الجماعات الإنسانية التي يتكون منها بناء ذلك المجتمع ؟ .

وفي النهاية ينتقد أندرسون النظريات الاجتماعية التي تحاول إضفاء الشرعية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة على مبدأ انعدام المساواة واستخدام القوة . ويرى أنه يجب على علم الاجتماع المتخصص أن يتناول بالتحليل والدراسة الآثار الناجمة من التنظيمات الاجتماعية الظالمة ، وتوضيح الآثار المترتبة على استخدام العنف ، وكبت حرية الإنسان .

وتعد تلك أهدافا مثالية ينبغي على علماء الاجتماع أن يسعوا إلى تحقيقها بإخلاص ، إذا ما أرادوا تحقيق النفع لمجتمعاتهم بصفة خاصة ، وللمجتمع الإنساني بصفة عامة .

دراسة أنثروبولوجية للممارسات الطبية الشعبية في الريف المصري مع التطبيق على إحدى القرى (**)

اعداد : فوزى عبد الرحمن اسهاميل
عرض : د. حسن أحمد الخولى (**)

تطالعنا الكتابات الأنثروبولوجية الوفيرة في مجال دراسة الثقافة بأمثلة تجل عن الحصر فيما يتعلق بتنوع السلوك الإنساني واختلافه من بيئة إلى أخرى تبعا للاختلافات الثقافية ، والخصائص البنائية للمجتمع الذى يعيش الناس فى إطاره . كما تطالعنا هذه الكتابات أيضا بأن الإنسان يستجيب بطرق ثقافية لمقتضيات البيئة التى يتعامل معها من أجل التغلب على المشكلات التى تواجهه وقد تهدد بقاءه ، فضلا عن تهيئة الظروف الملائمة التى يمكن للإنسان أن يحقق فى كنفها نوعا من الأمان والاستقرار والتقدم . وغنى عن البيان أن التكيف الإنسانى مع البيئة على هذا النحو يتخذ درجات ومستويات مختلفة تدخل فى تحديدها اعتبارات بنائية كثيرة . منها مدى تقليدية الثقافة أو حداثةها ، ومدى تقدم المجتمع أو تخلفه من النواحي الاجتماعية ، والاقتصادية ، والتكنولوجية ، والعلمية ، ومدى انعزالية المجتمع أو انقسامه على العالم الخارجى ، .. وهكذا . وثبة كثير من الصواهد

(*) فوزى عبد الرحمن ، « دراسة أنثروبولوجية للممارسات الطبية الشعبية فى الريف المصرى مع التطبيق على إحدى القرى » ، رسالة ماجستير (غير منشورة) أشرف الأستاذة الدكتورة علياء شكرى رئيسة قسم الاجتماع بكلية البنات - جامعة عين شمس (وماون فى الإشراف د. حسن الخولى) جامعة عين شمس ، ١٩٨٤ .

(**) مدرس علم الاجتماع والأنثروبولوجيا بكلية البنات - جامعة عين شمس .

على أن الإنسان يسلك في تكيفه مع البيئة (بمعناها الواسع) بطرق تقليدية كلما كانت هناك سطوة لعناصر التراث التقليدي ، وكلما كان المجتمع أكثر تميزا بالعزلة النسبية . وهكذا يواجه الإنسان مشكلات الصراع مع المرض بأساليب عديدة تتلاءم والظروف التي يحيا في ظلها . والصراع مع المرض مسألة انسانية يشترك فيها بنو البشر جميعا أينما كانوا ، ومهما كانت الفروق والاختلافات بينهم من الناحية الثقافية . فهذا لون من السلوك والفكر الأساسي الذي يميز الناس جميعا بحكم اشتراكهم في وحدة الجنس البشري . غير أن هناك على الرغم من ذلك أساليب مختلفة ومتنوعة لمواجهة المرض تمثل بدائل مطروحة يتلاءم كل منها مع خصائص الثقافة والبيئة التي يعيش في إطارها الإنسان .

ومن هنا فإن الدراسة التي نعرض لها تركز اهتمامها على الممارسات الطبية الشعبية في الريف المصري ، مع التطبيق على إحدى القرى كما هو واضح في العنوان . تقع الدراسة في مائتين وسبعين صفحة ، وتنقسم إلى قسمين رئيسيين يضم كل منهما ثلاثة فصول ، عدا مقدمة ، وقائمة بالمراجع ، وبعض الملاحق .

وفي مقدمة الدراسة يبرز الباحث كيف أن التطور الذي أصابه علم الفولكلور في مصر في السنوات الأخيرة ، واحكام مناهجه وأدواته في العمل الميداني ، كان حلقا له على المضي في اجراء هذه الدراسة . إذ أن التسليح بإمكانات هذا العلم من شأنه أن يسهم في لقاء الضوء على أساليب حياة الناس وطرق تفكيرهم آزاء كثير من القضايا والموضوعات مع ادراك البعد التاريخي الذي يكشف عن تطور هذه الأساليب وتغيرها تبعا لتغير الظروف الاجتماعية . ومن جهة أخرى ، فإن الجهود التي تبذل في مجال توفير الخدمات الطبية والرعاية الصحية في مصر على المستوى الرسمي الحكومي لا تكتفى احتياجات الناس ، وخاصة في كثير من المجتمعات المحلية الريفية . ونظرا لذلك فإن الأمر يفرض بالضرورة وجود نسق طبي غير رسمي يرتقى الناس في أوضاعه كميلا بلوفون به في غيبة النسق الطبي الرسمي . ونما يزيد من

جدة المشكلة ، أن التعليم الطبى الرسمى لا يفسح مجالاً للاعتبارات الاجتماعية والثقافية المحيطة بالمرضى . وهكذا نجد الطبيب . مغتربا في كثير من الأحيان من دقائق الثقافة الريفية ، وأنماط التفكير فيها ، . أونساق القيم ، وطبيعة النظرة للمرض ، وتحديد اسبابه ، وكيفية علاجه . ومن هنا يلاحظ ازدهار الطبى الشعبى ورواجه حيثما يقل وجود النسق الطبى الرسمى وحيثما تتضاءل الخدمات الصحية الرسمية .

ثم يعرض الباحث لمفاهيم الدراسة وقضاياها الأساسية في الفصل الأول . فيتحدث عن مفهوم الطبى الشعبى ، مستفيدا في ذلك من الكتابات الواردة حول هذا الموضوع . فالمقصود بالطب الشعبى « معتقدات وسلوك الناس نحو المرض ، والأفكار السائدة حوله ، ومسبباته ، وردود الأفعال التى تبدو في سلوكهم وتصرفاتهم لمواجهة ، وذلك خارج نطاق الطب الحديث .. » .

ثم يتحدث في فقرة أخرى عن الممارسات العلاجية الشعبية . وكيف انها تنقسم الى نوعين أو فئتين ، اولاهما ذات طبيعة سحرية تركز على استخدام التعاويذ والأحبة والرقى . وهى تتم في أغلب الأحيان على يد متخصصين في هذا النوع من العلاج . لها الفئة الأخرى فانها تضم الممارسات العلاجية ذات الطابع الطبيعى حيث يستخدم فيها بعض المواد كالأعشاب ، والمعادن ، والأجزاء الحيوانية ، .. الخ . وتؤدي هذه الممارسات على يد المعالجين المتخصصين ، كما تؤدي أيضا داخل المنزل بالاعتماد على النفس . من خلال الخبرات والمعارف المتوارثة »

كما يتحدث في هذا الفصل أيضا عن ممارس العلاج الشعبى في ثقافات مختلفة . وكذا عن الممارسين العلاجيين الشعبيين في المجتمع المصرى كما تناولتهم طائفة من الدراسات المصرية التى أجراها باحثون مصريون وشملت تفاصيل حول الحلاق ، والدابة ، و « المجرأتى » ، والمعالجون بالكى ، والسعرة ، .. الخ .

ثم يتقدم في الفصل الثاني عرضاً لمعتقدات العلاج في بعض الثقافات القديمة والمعاصرة . فيتحدث عن معتقدات العلاج في **بابل وآشور** ، وكيف اختلطت معتقدات العلاج في هذه الحضارة بالتنجيم ، كما اختلط الطب بالسحر والعرافة والكهانة . وكان تفسير حدوث المرض يركز على الشيطان الذى يتقمص جسم المريض عندما يقترب ذنباً . وكان العلاج يتخذ طابعاً يتناسب وهذه الأسباب ، حيث كان يقوم على العزائم والسحر والصلوات لطرد الأرواح الشريرة التى احشنت المرض . وهكذا كان العلاج السحري على هذا النحو يمارس على يد الكهنة نظراً لارتباطه بالدين ارتباطاً واضحاً . ومع ذلك فقد كانت هناك أيضاً استخدامات علاجية طبية عن طريق وصلات تستخدم فيها مواد عشبية تجرى عليها بعض التعازيم لاسبابها قوة سحرية .

أما المصريون القدماء فاتهم أسهوا مساهمة بارزة في مجال العلاج . حيث اهتموا بدراسة الأدوية ، وزراعة النباتات الطبية ، وكيفية تجهيز العقاقير النباتية والحيوانية المعدنية واسلوب استخلاصها من مصادرها ، وفوائدها في علاج الأمراض . وتحفل البرديات المختلفة التى تتناول العلاج بالكثير من الوصفات الطبية التى تستخدم فيها مواد نباتية كالخروع ، والينسون ، والرمان . الخ . وكان المرض في اعتقادهم يرجع الى تأثير الروح الخبيثة . فكان العلاج يتخذ أيضاً طابعاً سحرياً أيضاً الى جانب استخدام المواد والعقاقير الطبية .

وأما في الثقافة اليونانية ، فقد كثرت ممارسات العلاج ممارسات سحرية تختلط فيها العناصر النباتية والحيوانية مع بعض الطقوس السحرية . وكان يقوم بها عادة رجال الدين داخل المعابد حيث كان الناس يعتقدون أن زيارتهم للآلهة سوف تشفيهم من علتهم في رؤياهم أثناء النوم ، كما مستحدد لهم الدواء المناسب . وقد حقق الطب والعلاج مع ذلك ازدهاراً على يد أبو قراط ، وديسقوريدس ، وجالينوس . اذ حاول هؤلاء تخليص العلاج وممارسته من الأوهام والمعتقدات التى سادته . وقدم أبو قراط نظريته التى

جاءت زالت تشكّل قوام تفسير بعض الثقافات والجماعات المعاصرة ونظرتها للبرص . ويقوم هذه النظرية على ثلاثة مبادئ هي مبدأ الحيوية ، ومبدأ الأخلاق ، والمبدأ الطبيعي .

وأما عن معتقدات العلاج في الثقافة العربية القديمة فقد سادت المنطقة العربية في وقت مبكر بعض المعتقدات حول الأمراض وأسبابها وكيفية الشفاء منها . وكان هناك تخصص في العلاج من جانب أفراد بعينهم ، حيث كانوا يجيدون استخدام الكي بالنار والحجامة . كما تضمنت معتقداتهم حول المرض وأسبابه ما يتعلق بالأرواح الشريرة ، وتأثير النجوم ، وتأثير النعائم ، والقال السيئ . كما عرفت أساليب العلاج لديهم الكهانة ، والعراة . وعرف بينهم زجر الطير ، والسحر ، والشعوذة . وقد شهد الطب ازدهارا على يد أطباء عرب لهم شهرتهم أمثال حنين بن أسحق العبادي ، وأبو بكر الرازي الذي لقب بجالينوس العرب ، وابن سينا ، وابن ميمون ، وابن البيطار ، وكوهين العطار ، ودادو الأنطاكي ، والزهرای ، وغير هؤلاء كثيرون ممن ألفوا مؤلفات في تصنيف الأدوية والعقاقير ذات الأصل النباتي والحيواني والمعنى .

وفي الهند والصين ، لم تكن معتقدات العلاج قديما تختلف كثيرا عن ذلك أيضا . فقد عرفت الحضارة الهندية عقاقير نباتية لعلاج الأمراض ، وعقاقير حيوانية ، الى جانب بعض العمليات الجراحية كالقص والحجامة . وقد اختلطت هذه الأساليب العلاجية أيضا بالممارسات الدينية التي كان يقوم عليها رجال الدين وخاصة من طائفة البراهمة . أما في الصين القديمة فكان الطب مزيجا من الشعوذة والفلسفة . ثم تحول الى الطب شعبي بالتجربة ، وباستخدام العقاقير النباتية .

ثم جاء الإسلام ، وأكد الرسول ﷺ فعالية بعض الأساليب والممارسات العلاجية وأوصى بها أصحابه . ومن ذلك مثلا استخدام الكي ، والحجامة ، والقص ، والعلاج بالرقى ، واستخدام بعض المواد والعناصر العلاجية النباتية والحيوانية . وقد ظهرت هذه المعاني في الأحاديث النبوية .

وبعد هذا العرض لبعض ملامح الاعتقاد في المرض والعلاج لدى الناس في مختلف الثقافات والحضارات القديمة ، ينتهي الباحث الى أن هناك تشابها وتقاربا بينها حول تفسير أسباب المرض ، وكيفية مواجهته . وفي هذا المجال يشير الى الأفكار الأساسية التي يشترك فيها الناس جميعا على امتداد العالم بحكم اشتراكهم في وحدة الجنس البشرى كما ذكرنا من قبل . كما ينوه أيضا الى أن مثل هذه الممارسات القديمة انها هي مقدمات للأساليب والممارسات العلاجية التي يقوم عليها الطب الحديث .

ثم يمضى الباحث في تناول معتقدات العلاج من منظور اثنولوجى . معاصر . فيوضح أن هناك فروقا بين الجوامع والثقافات في النظرة الى الأمراض وتفسير أسبابها وكيفية معالجتها والوقاية منها . وإن الأمر يتعلق بادراك الانسان للكون ، وعلاقته بالكائنات الأخرى وخاصة الكائنات فوق الطبيعة ، فضلا عن معرفته بخصائص البيئة التي يعيش فيها ومكوناتها . وعناصرها المخلفة . ويقدم نماذج مختلفة في هذا المجال من مناطق وثقافات مختلفة على امتداد العالم . وفي هذا المقام يشير الباحث الى النموذج الطبى الاثنولوجى ، والنموذج الطبى الحيوى أو الرسمى ، وكيف أن النموذج الأخير (أى الرسمى) ينظر الى الانسان وإلى المرض نظرة آلية ميكانيكية بمنعزل عن السياق الاجتماعى والثقافى . بينما يقوم النموذج الأول على اعتبارات هامة لها دلالاتها فيما يتعلق بتشكيل نظرة الناس وسلوكهم نحو المرض . ومن هذه الاعتبارات : التسمية التي تطلق على المرض ، والضغط الاجتماعى التي يفرى اليها التعجيل بحدوثه ، وأنماط التوتر التي تصيب العائلة من جرائه ، ونظرة الآخرين للمريض ، واستجاباتهم وتقديرهم لظروفه المرضية ، والقرارات العلاجية التي يحسن اتخاذها ، والوسائل العلاجية المقترحة ، والمعالجين الذين تسند اليهم مهمة العلاج .

ويستخلص الباحث في نهاية حديثه حول هذا الموضوع أن النموذج الطبى الاثنولوجى يفسح مجالا للمعالجين الشعبيين ، وأنه يمثل افرازا

متسقا مع خصائص الثقافة ومقتضياتها . ومن ثم فإنه يكون مقبولا ويكتب له البقاء جنبا الى جنب مع النموذج الطبى الرئيسى الاكاديمى الحديث .

وفى الفصل الثالث ، يقدم الباحث غروضا موجزة لنماذج من الدراسات التى اجريت فى مجال الطب الشعبى على المستويين العربى والاجنبى ، سواء انصبت الدراسة اساسا على الموضوع او تناولته ضمن موضوعات اخرى . فقد عرض لدراسة بلاكمان - « **فلاحو مصر العليا** » ، واشار الى دراساتها لممارسات الحمل والىالاد والطفولة ، والامراض الجلدية ، وعلاج الروماتيزم ، والقائىاضواءا حول بعض المعاليج الشعبية كالكسحة ، ومعالجى العيون . كما عرض لدراسة لىلى الجاهصى عن « **دور الداية فى المجتمع القروى** » ، وكيف انها تمثل استمرارا للدور التقليدى فى اطار مجتمع آخذ بالتحديث ، وكيف انها تعمل على تطوير ممارستها حتى تتلاءم مع المجتمع الريفى وتتمكن من البقاء والاستمرار فى أداء دورها الى جانب النسق الطبى الرئيسى الحديث ، مع ذكر الاعمال والخدمات التى تقوم بها الداية تجاه النساء خلال فترة ما قبل الولادة ، واثناء الولادة ، وبعدها ، بالاضافة الى ممارسات السبوع ، وختان البنات .

ثم عرض لدراسة **جامعة القيا للخدمات الاصلية فى خمس قرى بمحافظة القيا** . وكيف أن المعاليج الشعبية فى هذه القرى اكثر قبولا لدى الاهالى نظرا للاعتبارات الثقافية المحلية ، ولأنهم متاحون دائما عند الحاجة ، فضلا عن نقص الخدمات الطبية الرسمية . وان كان الباحث قد اغفل فى عرضه لهذه الدراسة الاشارة الى انها لم تتطرق من قريب او بعيد الى الممارسات العلاجية فى حد ذاتها ، او الممارسين العلاجيين من حيث خصائصهم واساليبهم العلاجية . ثم عرض لدراسة نوال المسرى « **الرعاية الصحية فى الريف المصرى** » وتناولها الموجز لنسقى الرعاية الصحية الرسمية وغير الرسمية فى اربع قرى بمحافظة القليوبية ، حيث تناولت الوحدة الصحية والمشكلات التى تعوق عملها ، ونظرة الاهالى نحوها ، واسباب اعراضهم عنها . كما تناولت الحلاق ، والداية والقت اضاءا على ادوارها العلاجية

التقليدية . وقدم الباحث عرضاً لدراسة حسن الخولى « الفروق الريفية - الحضرية في بعض عناصر التراث الشعبى » دراسة اجتماعية على الأولياء والطب الشعبى في الريف والحضر » ، فأبرز أن هذه الدراسة قد أفادت من مناهج علم الفولكلور ، وقدمت أسهما في تطبيق فكرة الأطلس حيث شمل النطاق الجغرافى لهذه الدراسة الوحدات الريفية والحضرية من عينة أطلس الفولكلور المصرى بمحافظتى القهيلية والفيوم . كما أشار الى تناول الدراسة للمعالجين الشعبيين في هذا النطاق الجغرافى المتسع ، وتخصصاتهم ، واساليبهم العلاجية ، والممارسات العلاجية المنزلية التى يستخدمها الناس العاديون لعلاج بعض الأمراض ، وكيف تتحدد الأولويات والبدائل العلاجية في ضوء إبعاد معينة كالغنى والفقير ، والمستوى التعليمى ، والطابع الأيكولوجى للمجتمع المحلى ، ونوع المرض نفسه .

أما الدراسات التى أجريت خارج المجتمع المصرى ، فقد أشار الباحث الى بعضها مثل دراسة « باسكال جيمس إمبراتو » Imperato حول المعتقدات والممارسات لدى جماعات البيمبارى والجماعات الأخرى في مالى بمنطقة غرب إفريقيا . ودراسة فان دير فين Van der Veen للرعاية الصحية الريفية في منطقة هندية . ودراسة مجبوعة بحوث الخدمات الصحية بمعهد التخطيط القومى للتغطية الصحية في ثلاث مجتمعات بمنطقة شرق البحر المتوسط (شملت مصر ، واليمن الشمالى ، والبحرين) . وأخيراً عرض لدراسة « باربارا بلسبيورى » pillsbury لطقوس الشهر بين سيدات الصين بعد الولادة وأثرها على صحة النساء والأطفال .

وينهى الباحث عرضه لهذه الدراسات باستنتاجات واستخلاصات نظرية ومنهجية ، حيث وضع يده على جوانب الاتفاق والاختلاف بين هذه الدراسات بعضها وبعض ، وتطور المنهج فيها يتعلق بتناول موضوع الطب الشعبى وخاصة عبر نطاقات مكاتبة متسعة ، مع الاستفادة من إمكانات علم الفولكلور في إقامة تعاون بين هذا العلم وغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى في مجال دراسة الظواهر الثقافية والاجتماعية .

وفي الفصل الرابع فقد قدم فيه الباحث مخططاً لدراسته الميدانية ، حيث تحدث عن المجال الجغرافي لدراسة واختياره لقرية « الجفادون » مركز الفشن بمحافظة بني سويف . وقد نوه الى انه قد اعتمد في اختياره لهذه القرية ، وفي الاجراءات المنهجية التي اتبعها في جمع المادة الميدانية ، وفي اختيار عينة من أسر القرية للدراسة الأنثروبولوجية ، اعتمد في هذا كله على البحث الذي اشرفت عليه الدكتور علية شكرى وموضوعه دراسة أنثروبولوجية متعمقة لديناميات تنظيم الأسرة بقريتين من قرى مشروع السكان والتنمية . وهو مشروع للبحث تم في اطار تقويم مشروع السكان والتنمية . وأجرى في قريتين كانت احدهما قرية الجفادون مجال دراستنا هذه . فقد كان الباحث عضواً بفريق البحث الميداني بهذه القرية . يعرض الباحث في هذا الفصل كيفية اختيار الأسر العشر التي شملتها الدراسة ، كما يعرض للأمراض التي يعوز حولها البحث في هذه الأسر بالاضافة الى المجتمع المحلي والمنطقة المحيطة به . فقد اختار عشرة أمراض هي : تآخر الحمل ، والحصبة ، واسهال الأطفال ، والتهاب العيون ، وأمراض الأذن ، والروماتيزم وآلام المفاصل ، وأمراض الجلد ، والضمف العام للكبار ، وكسور العظام ، ولسع العقرب وعضة الثعبان . مع تقديم مبررات لاختيار هذه الأمراض .

وفي الفصل الخامس ، يتناول الملاح العامة لمجتمع الدراسة ، فيعرض للموقع الجغرافي لقرية الجفادون على مسافة ١٨٠ كيلو متراً من القاهرة في اتجاه الجنوب حيث تقع جنوب بني سويف . ويبلغ عدد سكانها وتوابعها ٦٢٢٧ نسمة طبقاً لتعداد عام ١٩٧٦ . كما يقدم لمحة تاريخية عن القرية وتوابعها ، وخصائص الموقع الجغرافي وما يتميز به من عزلة بكانية ، كما يتحدث عن التركيب السكاني والديموجرافي للقرية ، والطابع الثقافي التقليدي الذي يميزها ، والمؤسسات الموجودة بها ، والمعالجين الشعبيين وأضرحة الأولياء بالمنطقة المحيطة

وفي الفصل السادس ، وفي الأخير يتناول الملاحظات الطبية التيسيرية في

القرية ، فيتحدث عن المعالجين الشعبيين ، كالمجبراتي ، والداية ، والشيخ (الساحر) ، وحلاق الصحة . وفي تناوله لكل منهم يوضح لمحة عن خصائصه الشخصية والاجتماعية ، وكيفية اكتسابه خبرة العلاج ، وكيفية أدائه للعلاج ، والجمهور الذى يتردد عليه ، وكيفية تقاضيه للأجر .

ثم يتحدث الباحث عن الممارسات العلاجية الشعبية التى تتبع فى القرية حيال الأمراض العشرة التى ذكرناها سابقا ، مع الاستشهاد فى ذلك بالأسر العشر التى أشرنا إليها . وجدير بالذكر أن الباحث لم يقتصر فى دراسته على هذه الأسر فقط وإنما اتخذ من القرية برمتها وكذا من المنطقة المحيطة بها مجالا للملاحظة الميدانية .

ويمكن أجمال نتائج الدراسة بوجه عام فيما يلى :

١ - أن المعتقدات الشعبية السائدة بالقرية حول الأمراض وكيفية علاجها ، تضايفرت لايجادها عوامل تاريخية واجتماعية ، كما تساعد على وجودها واستمرارها الطابع الايكولوجى والعزلة الفيزيائية ، وانتشار الأمية ، ونقص الخدمات الطبية الرسمية .

٢ - أبرزت هذه العوامل الثقافية مجموعة من المعالجين الشعبيين تولوا مهمة الترويج للعديد من المعالجات حول المرض وأسبابه بما يكفل لهم هم انفسهم ضمان الاستمرار فى أداء وظائفهم العلاجية التقليدية .

٣ - يروج بعض أفراد مجتمع الدراسة حكايات حول مهارة المعالجين الشعبيين ، وكيف انهم قد اكتسبوا هذه المهارات من مصادر فوق طبيعية . ويؤدى هذا بدوره الى زيادة الاقبال على هؤلاء المعالجين والانصراف عن الوحدة الصحية . اذ ان احدا من المعالجين بالوحدة لا يستطيع ان يواجه مثل هذه الأمراض التى يتطلبها الممارسون للشعبيون ذوو المواهب والقدرات الخاصة .

٤ - ما زالت الداية تحتفظ بمهم حالات الولادة فى مجتمع الدراسة

نظرا للثقة فيها وفي مقدرتها ومهارتها في التوليد . وما يدعم دورها بالقوية أن هناك اعتقادا مؤداه أن النسق الطبى الرسمى ممتلا في الوحدة الصحية لا يتدخل في الولادة الا اذا كتبت متعسرة وفي حالة خطيرة . ومن ثم فانهم يتشامون منها في هذا المجال . يضاف الى ذلك أن كثيرين من الأهالى لا يثقون كثيرا في مهارة المولدات الحكيمات بالوحدة الصحية . خاصة وأنهن لا يمارسن الطقوس للهامة التى تقوم بها الداية وخالصة في مرحلة ما بعد الولادة ، والسبوع .

٥ - أصبح الحلاق لا يقتصر في أدواره على تلك الأدوار التقليدية ، وإنما زاد عليها في الوقت الحاضر أشياء جديدة في مجال العلاج ، كاعطاء الحقن ، وطهارة الأولاد ، ومداواة بعض الجروح .

٦ - لم تظهر الدراسة دورا واضحا للزار في مواجهة بعض الأمراض بمجتمع الدراسة .

٧ - كشفت الدراسة عن وجود فروق في بعض ممارسات العلاج الشعبي بين منطقة الصحراء المحيطة بالقرية وبين الجزء الزراعى . وهكذا يتضح أن عناصر التراث الشعبى المتصلة بالأمراض والتداوى منها نبت بيئتها . أو نبت بسلام وطبيعة البيئة التربيت فيها . وتتفق الدراسة في هذا المجال مع دراسة حسن الخولى حيث انتهى الى أن الممارسات العلاجية تتحدد وفقا للطابع الايكولوجى وخصائص البيئة المحلية .

٨ - لوحظ أن النساء أكثر ترددا على المعالجين الشعبيين . وخاصة فيما يتعلق بالأمور الخاصة بوفيات الأطفال - الرضع ، وحالات العمم . ويمكن أن يكون وراء ذلك عوامل ثقافية حيث تتصل المرأة في الغالب بمسئولية تأخير الحمل أو وفاة الأطفال .

٩ - لا تزال بعض الممارسات العلاجية تستخدم حتى الآن بالمنطقة

المحراوية ، كالكي والخرت لمعالجة الروماتيزم والأسهال مثلا ..
ولكن هذه الأساليب اختفت في الوقت الحاضر من المنطقة الزراعية بعد
أن كانت موجودة بها أيضا . منذ عشر سنوات . ويوضح ذلك أن
عناصر العلاج الشعبي تشهد تغيرا بدورها تبعا لتغير الظروف العامة
للمجتمع المحلي .

وبعد ، فإن هذه الدراسة قد ألقت بعض الضوء على الممارسات
العلاجية الشعبية في إحدى القرى التقليدية بمنطقة مصر الوسطى . ولو
اطلعنا على التفاصيل الواردة بها لأدركنا كيف أن هناك المزيد من الشواهد
الواقعية التي تدعم القول بأن الطب الشعبي يوجد دائما في صراع مع
الطب الرسمي . وأن الغلبة تكتب لأيهما على الآخر بقدر ما تتميز الثقافة
بالمرونة ، والقابلية للتغير ، واستقبال العناصر الجديدة . فطالما أن
الاجتماع المحلي يتميز بالثقافة التقليدية ، وسطوة التراث ، والعزلة الفيزيائية
النفسية ، فسوف يبقى الطب الشعبي مزدهرا وفي وضع قوى . خاصة
وأن النسق الطبى الرسمي لا يفرض وجوده بشكل قوى ضمن إمكانيات
المسود خلال هذه المواجهة على أرض الواقع .

وقد يبدو للبعض أن النتائج التي يمكن أن تنتهى إليها دراسة كهذه في
مجال الممارسات العلاجية الشعبية المستخدمة في قرية من القرى قد لا تختلف
كثيرا مع نتائج دراسات أخرى في هذا المجال ، حيث أجريت دراسات مماثلة
في قرى أخرى . ولكن في حقيقته ليس هكذا ببساطة . فكل مجتمع — وحتى
على المستوى المحلى — ظروفه الخاصة التي تميزه عن غيره من المجتمعات .
وفي ضوء هذه الخصوصية توجد بعض الفروقات والاختلافات بين المجتمعات
الريفية بعضها وبعض في مختلف الشكليات السلوك وفي مختلف المواقف .
ولعل الأمر هكذا يدعو إلى ضرورة السعي نحو اتخاذ الخطوات الإجرائية
الكفيلة بضمان عمل أطلس فولكلور مصري متخصص . يعمق إنجاز أطلس
فولكلور يوضح توزيعات عناصر الطب الشعبي على مختلف أقاليم المجتمع
المصري . وأخيرا يوضح توزيعات هذه العناصر التصنيفية على سجل

الأولياء ، أو السحر ، أو بعض جوانب دورة الحياة كالميلاد ، أو الزواج ، أو الموت ، .. وهكذا . لقد توغرت لدينا الأساسيات اللازمة لتنفيذ هذا الأطلس . ومنها اختيار العينة القومية للوحدات الريفية والحضرية ، ودليل العمل الميداني لجامعى التراث الشعبى فى مجال العادات والتقاليد الشعبية ؛ عادات دورة الحياة) ، وفى مجال المعتقدات الشعبية . **أتنى أوجه الدعوة هنا الى البدء فى اعداد خطة شاملة لتجار هذا الأطلس كواجب على وقومى .**

هام . بحيث تتضمن هذه الخطة ما يتعلق بالباحثين أو الجامعين ، من حيث خصائصهم ، ومواصفاتهم ، وكيفية اختيارهم ، وكيفية تدريبهم ، .. الخ . وما يتعلق بعناصر التراث التى يبدأ جميعها ، أو بمعنى آخر تحديد الأولويات فى عملية الجمع فى ضوء عوامل التغير المتزايدة وخشية أن يفوت الأوان ويصعب فيما بعد متابعة عناصر شعبية معينة وجمعها . وما يتعلق بأسلوب الجمع وكيفية الإشراف والمتابعة ، والمسئولية أو الاضطلاع بالقيام على هذا المشروع الكبير من جانب بعض مراكز البحث العلمى الاجتماعى والجامعات ، والميزانية اللازمة ، ... الخ .

وليس هذا من قبيل الترف . فهناك كثير من الدول المتقدمة التى انجزت فعلا اطالس فولكلورية مثل ألمانيا والدول الاسكندنافية . وغنى عن البيان أن التخطيط للتغير ، وبرامج التنمية الشاملة ائسد ما تكون حلجة الى الامادة من هذه الأطالس الفولكلورية المتخصصة اذا كان للأمر أن توضع فى نصابها الصحيح ، وإذا كان هناك عزم صادق على النهوض بهذا الوطن . والأخذ بيده لتجاوز عوامل ومظاهر التخلف .

المسوّات

أولا : مرشد لكتابة أصول المقالات المقدمة للنشر في هذا الكتاب .

ثانيا : تقارير عن بعض المؤتمرات والندوات العلمية التي عقدت خلال العام الأكاديمي .

١ - مؤتمر علم الاجتماع وقضايا الإنسان العربي ، الكويت ، ٨ - ١١ أبريل ١٩٨٤ .

٢ - سينار القوات المسلحة والمجتمع ، شيكاغو ، ٢١ - ٢٣ أكتوبر ١٩٨٣ .

٣ - المرأة ومقد التنمية الصناعية في افريقيا ، المؤتمر التحضيري ، انيس أبابا ٦ - ٨ فبراير ١٩٨٤ .

٤ - المؤتمر الإفريقي الثالث لمكافحة المخدرات ، الاسماعيلية ، ١٢ - ١٤ مارس ١٩٨٤ .

ثالثا : بيان برسائل الماجستير والدكتوراه المسجلة والمجازاة بانقسام الاجتماع والأنثروبولوجيا بالجامعة في مصر خلال عام ١٩٨٣/٨٤ .

أولاً : مرشد لكتابة أصول المقالات المقدمة للنشر في هذا الكتاب :

ترحب هيئة تحرير الكتاب السنوى لعلم الاجتماع بتعاون الزملاء المتخصصين في هذا العلم والمنتبين له ، وتدعوهم لتقديم اسهاماتهم القيمة والبناءة وذلك بمشاركتهم في الجهد العلمى الذى يبذل من خلال هذا الكتاب لرفع مستوى التخصص . واذا كتبت المادة الرئيسية في الكتاب تمثل في « المقالات » ، فان هناك بعض القواعد التى تعارف عليها المشرفون على اخراج المجلات العلمية من حيث كتابة المقال ، وما يرتبط بذلك من جوانب شكلية هى في الواقع شديدة الأهمية من حيث الاخراج العام للعمل العلمى ، فوق أنها ميسرة ولا حرج على القارئ لكى يفيد منها ، وهو الهدف النهائى من وراء اصدار هذا الكتاب .

وبكنا تلخيص هذه القواعد فيما يلى :

١ - إن يظهر المقال جهدا علميا رفيع المستوى في مجال تخصص علم الاجتماع ، وان لم تكن كذلك فيمكن لهيئة التحرير أن ترد المقال الى صاحبها .

٢ - لا ينبغي أن يزيد حجم المقال - بأى حال من الأحوال - على عشرين صفحة من حجم الكوارتو ، منسوخة على الآلة الكاتبة ، وأن تتميز بالوضوح ، والخلو من الأخطاء المطبعية تماما .

٣ - تقدم ثلاث نسخ من المقال الى هيئة التحرير التى تقوم بحفظ نسخة منها بملف تخصصه لكل زميل مساهم في النشاط العلمى للكتاب .

٤ - يفرق بالمقال ملخص لها باللغة العربية اذا كان بلغة أجنبية ، وباللغة الانجليزية اذا كان باللغة العربية ، على الا يزيد حجم الملخص على ثلاث صفحات من حجم الكوارتو منسوخا على الآلة الكاتبة ، وخاليا من الأخطاء المطبعية تماما .

٥ - يوضح على صفحة غلاف المقال عنوانها واسم المؤلف ، وتاريخه

الشخصي ، واهتماماته العلمية . أما الصيغة الأولى فيوضح فيها فقط عنوان المقال (بدون ذكر المؤلف أو أية بيانات عنه) حيث تعرض المقال خالية من اسم مؤلفها على مستشارى التحرير بالكتاب .

٦ - تلحق المراجع ، والملاحظات بنهاية المقال — وليس بحواشى الصفحات — وذلك بوضع أرقام مسلسلّة فى نهاية الفقرات التى نبغى إحالة القارئ إليها ، أو إبداء ملاحظات عليها . ونلفت النظر الى ضرورة كتابة المرجع بالطريقة التهجية المعروفة ؛ حتى تأخذ شكلا واحدا ، ومنسقا .

٧ - فى حالة وجود جداول ، أو خرائط ، أو أشكال توضيحية ، أو رسوم بيانية يوضح كل واحد منها فى صفحة مستقلّة ، ويكتب أسفله : جدول رقم (-) ، يوضح —

٨ - يبلغ عادة المشاركون فى إصدار عدد ما ، بقبول مقالاتهم وصلاحيّتها للنشر خلال فترة لا تقل عن شهرين قبل إصدار العدد . أما أولئك الذين تحتاج مقالاتهم الى بعض التعديلات والتصحيحات فتتد اليهم مشفوعة بالملاحظات الواجبة ، خلال فترة لا تقل عن أربعة شهور قبل إصدار العدد . ولا يملك حق رفض المقال ، أو قبوله بعد إضافة التعديلات ، أو قبوله تماما سوى رئيس التحرير ، وهيئة مستشارى الكتاب .

٩ - أن تقديم مقال للنشر بالكتاب يعنى ضمنا أن مؤلفه لم ينشره قبل ذلك فى كتاب ، أو مجلة أو بحث ، كما أنه لن يقدمه الى مجلة أخرى قبله أن يعرف موقف مقاله من النشر .

مؤتمر

علم الاجتماع وقضايا الإنسان العربي

الكويت ٨ - ١١ أبريل ١٩٨٤ (*)

دعت الى هذا المؤتمر جامعة الكويت ، وعقد في الفترة المذكورة تحت رعاية وزير التربية الكويتي الرئيس الاعلى لجامعة الكويت .

واضطلع بمهمة الاعداد له لجنة مكونة من السادة الدكتور محمد الحداد رئيس القسم ، والاستاذ الدكتور سمير نعيم أحمد أمين المؤتمر والدكتور ابراهيم عيسى عثمان والدكتور خلدون النقيب المقررين العلمين للمؤتمر .

وشارك في أعمال المؤتمر بصفة اعضاء حوالي ٦٠ عضوا يمثلون ثلاثة عشر بلدا عربيا : الكويت ومصر والبحرين والسودان وقطر والامارات العربية المتحدة وسوريا وتونس والمغرب والأردن والعراق ولبنان وليبيا .

وامتدت جلسات المؤتمر على مدى سبع جلسات نوقش فيها ثلاثة وعشرون بحثا ودراسة فطت على وجه التقريب الميادين التالية :

- ١- علم اجتماع التنمية وقضاياها في الوطن العربي .
- ٢- الاتجاهات والمشكلات النظرية والمنهجية في علم الاجتماع العربي .
- ٣- دراسات قطرية لوضع علم الاجتماع في عدد من الدول العربية .
- ٤- انثروبولوجية المجتمعات العربية والانثروبولوجيا (كعلم) في المجتمعات العربية .

(*) كتب هذا العرض الدكتور محمد الجوهري .

- ٥ - دراسة بعض المشكلات الاجتماعية العربية .
٦ - بعض علوم الاجتماع الخاصة في الوطن العربي : كعلم الاجتماع العائلي ، والحضري ، والتربوي .. الخ .

وقد أثمرت جلسات المؤتمر حصيلة ثرية من الحوار الفكري ، واللقاءات الشخصية على هامش المؤتمر ، والحوار المثمر بخول أحياء وتجديد تنظيم قومي عربي يجمع المستفيدين بعلم الاجتماع على امتداد رقعة الوطن العربي . كما شدد المؤتمر على قضية التزام عالم الاجتماع العربي بقضايا مجتمعه والوعى بمشكلاته على الصعيدين القومي والقطري .

واتضح تلك الاتجاهات وغيرها في توصيات المؤتمر التي ننشرها فيما يلي مع ديباجتها لتكمل الفائدة من عرض أخبار هذا المؤتمر :

التقرير الختامي عن المؤتمر

علم الاجتماع وقضايا الإنسان العربي

أدراكا من المشاركين في المؤتمر لمخاطر القضايا والمشاكل التي تهدد كيان الأمة العربية ، التي تتمثل في غرس بذور التفرقة والتجزئة ، وتكريس التخلف ، وهدر الامكانات ، والغزو الإمبريالي والصهيوني الاقتصادي^(١) والسياسي ، والثقافي والحضاري ، والاستغلال والتفاوت ..

واقترعا بما تملكه الأمة العربية من قدرات وطاقات كبيرة بالتصدي لهذه الأخطار ، وتحقيق تنمية مستقلة تنطلق من الاعتماد على الذات^(٢) .

وارتباطا بالمواثيق العربية التي أكدت هذه المخاطر الخارجية ، كميثاق العمل الاقتصادي العربي المشترك الذي وقعته الملوك والرؤساء العرب^(٣) والميثاق العربي للتنمية الاجتماعية الذي أقرته اللجنة المنبثقة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ..

وايماننا من المشاركين بضرورة الوحدة في مواجهة التجزئة ، والاستقلال ، والتحرر ردا على التبعية ، وترشيد توظيف الموارد والحيلولة دون هدرها ، والاسهام الحضارى ردا على تشويه الخصوصية الحضارية ، وترسيخ العدالة الاجتماعية ..

فان مسئوليات علماء الاجتماع وباحثيه يجب أن تنصب على رصد ، وتنسيق وتحليل واقع القضايا والمشاكل الجوهرية التي يعاني منها الوطن العربى ..

ومن المسلم به أن تحقيق أهداف الأمة العربية في التقدم والرفاهية ، والاستقلال والوحدة والخلاص من التبعية وتحرير الاراضى المحتلة وتحقيق حرية وكرامة الانسان العربى يتطلب اجراء بحوث حول :

١ — الجذور التاريخية للتخلف وعوامل نشأته وأسباب استمراره .

٢ — الابنية الاجتماعية للبلدان العربية وآليات حركتها .

٣ — واقع خطط التنمية في الاقطار العربية من حيث مكوناتها الاجتماعية — الاقتصادية ، وعوامل نجاحها أو فشلها ، وخاصة فيما يتصل بهدى تلبية الحاجات الأساسية للمجتمعات العربية .

٤ — دراسة أشكال التفاوت الاجتماعى في الوطن العربى والآثار التى تترتب عليه .

٥ — دراسة أشكال التنظيمات الاجتماعية القائمة ومدى تحقيقها للتكامل العربى فضلا عن القيم واتهام السلوك التى اثبتت ناعليتها والتى يمكن توظيفها في انجاح التنمية وتحقيق التقدم .

٦ — اشكال الغزو الفكرى واساليهه ..

تكشف النظرة النقدية ان مساهمة علم الاجتماع في معالجة القضايا

الجوهرية في الوطن العربي ، وفهم المشكلات الحقيقية التي يعاني منها
الإنسان العربي محدوده .

ومن أبرز المجالات التي تبدو فيها محدودية تلك المساهمة ما يبدو في
قضية التنمية . ومن الواضح أن تعامل علماء الاجتماع مع إشكالية التنمية
يبرز اتجاهين نظريين ومنهجيين يدوران حول المفاضلة بين خصوصية العلم
و أهميته ، بين الإبداع الفكري والنقل الحرى ، بين التبعية المعرفية والتحرر ،
بين الجوهري والثانوى ..

هذا ويتطلب الموقف في علم الاجتماع بالوطن العربي ، ضرورة القراءة
النقدية لنظريات علم الاجتماع ، وتشجيع الممارسات النظرية المتحررة ، كطريق
لإرساء دعائم مدرسة متميزة لعلم الاجتماع تعبر عن خصوصية الواقع
العربي ، في إطار علاقتها بالقوانين العامة لتطور المجتمع البشرى ، وتتوجه
نحو المساهمة انفعالة في خدمة القضايا العربية الأساسية ..

ان الأبعاد المختلفة للحقيقة الاجتماعية ذات ارتباط عضوى بحقائق
السياسية والاقتصاد ، والتاريخ ، والصراع الإيديولوجى ، والسياق
التكنولوجى ، ومراكز القوى العالمية مما يستتبع بالضرورة التأكيد على التداخل
بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى .

ولا جدال في أن اغتراب العلم عن قضايا الواقع المعاش يجعله عديم
الجدوى في عمليات التنمية ، كما أن اغتراب العالم عن مادة بحثه يجعله
يقف مكتوف الأيدى عن الإسهام بجهوده العلمية في مسبيل المجتمع الذى
ينتمى إليه .

وأما على المستوى المنهجى ، فإن الأمر يتطلب جهوداً جماعية مكثفة
ل تطوير أساليب البحث وابتداع أدواته وفقاً لما يقتضيه الواقع العربى ..
ولتحقيق ما تقدم من أهداف يوصى المؤتمرون بما يلى :

١ - إقامة تنظيم قومى لعلماء الاجتماع بالوطن العربى يوحد كاتبة:

الجهود المحبودة التي بذلت في هذا الاتجاه يكون مقره الدائم دولة الكويت .
وشكل لجنة تحضيرية من خمسة اشخاص لاقامة هذا التنظيم وابعثته .

٢ - وضع ميثاق مهني أخلاقي يلتزم به المشتغلون بعلم الاجتماع في
الوطن العربي . وينبثق من الالتزام بقضايا الانسان العربي والتقدير
بالاعراف العلمية .

٣ - انشاء مركز عربي لاجراء البحوث الاجتماعية القومية وتنسيق
ودعم البحوث القطرية .

٤ - التأكيد على حرية البحث العلمي ، وحرية الفكر والانطلاق
المبدع .

٥ - مناقشة الأجهزة والهيئات المسؤولة توفير كافة المعلومات وكذلك
البيانات الاحصائية للمشتغلين بعلم الاجتماع في الوطن العربي .

٦ - مقاومة الغزو السياسي والثقافي الامبريالي والصهيوني للوطن
العربي باستراتيجية عربية شاملة واضحة المعالم ترصد لها الامكانيات
المالية اللازمة .

٧ - نشر أعمال المؤتمرات والمؤتمرات القادمة في كتاب سنوي لعلم
الاجتماع في الوطن العربي .

٨ - اصدار مجلة علمية عربية لنشر بحوث ودراسات علماء الاجتماع
العرب .

٩ - تطوير برامج تدريس علم الاجتماع في الجامعات العربية بحيث
ترتبط بحاجات التقدم الاجتماعي في كل قطر ، وعلى مستوى الوطن العربي
بوجه عام ، كما ترتبط بالتطورات الحديثة في ميدان هذا العلم على المستوى
العالمي .

١٠ - التأكيد على ضرورة التنسيق والتكامل بين أجهزة ومؤسسات البحث العلمى فى الوطن العربى من ناحية ، وبينها وبين المؤسسات الانتاجية من ناحية أخرى .

١١ - التأكيد على توثيق الصلة بين العلوم الاجتماعية بحكم اهتمامها بحقيقة واحدة هى الحقيقة الاجتماعية .

١٢ - المبادرة الى عقد مؤتمرات وندوات ذات موضوعات محددة .

١٣ - اعتبار انعقاد هذا المؤتمر بجامعة الكويت فى الفترة من ٨ - ١١ أبريل ١٩٨٤ بمثابة دورته الأولى على أن تعقد دورته التالية فى صيف عام ١٩٨٥ بمدينة الاسكندرية بالتعاون بين جامعة الكويت وغيرها من الجامعات العربية .

ملاحظات حول المؤتمر الدولي لسمنار القوات المسلحة والمجتمع لعام ١٩٨٣

بقلم الدكتور

أحمد إبراهيم خضر (ج)

يعتبر هذا المؤتمر من أكبر المؤتمرات التي عقدها سمنار القوات المسلحة والمجتمع منذ انشائه في عام ١٩٦٠ (١) تحت اشراف مورييس جانووتز *M. Ganowitz* رئيس قسم الاجتماع بجامعة شيكاغو وتشارلز موسكس *C. Maskas* استاذ علم الاجتماع بجامعة نورث وسترن بالولايات المتحدة (٢)

حضر هذا المؤتمر ما يقرب من مائتي عضو يمثلون أربع عشرة دولة هي الولايات المتحدة وكندا وألمانيا وفرنسا واليونان وإيطاليا وهولندا وإسرائيل والدانمرك وتشيلي ويوغسلافيا ونيجيريا وبلجيكا والنرويج ، وأكثر من خمس وعشرين جامعة أمريكية وممثلين عن وزارة الخارجية الأمريكية والدفاع وقيادات الجيش والبحرية والطيران والشرطة العسكرية ومشاة البحرية والاكاديميات العسكرية بدروعها المختلفة وممثلين عن هيئة الأركان ومراكز البحوث كمركز الدراسات القتالية والحروب الخاصة وبحوث أفراد.

(*) مدرس علم الاجتماع بجامعة القاهرة فرع الخرطوم ومحاضر زائر بجامعة ميرلاند بالولايات المتحدة الأمريكية .

(١) عقد هذا المؤتمر بمدينة شيكاغو — ولاية إلينوى في *Palmer house* في الفترة من ٢١ — ٢٣ أكتوبر ١٩٨٣ .

(٢) راجع نشأة وتطور هذا السمنار في كتابنا علم الاجتماع العسكري .
التحليل السوسيوولوجي لتسوق السلطة العسكرية : دار المعارف ١٩٨٠ .
ص ٤٥ — ٤٧ .

البحرية والصحة البحرية ومركز تكنولوجيا وعلوم الجيوش الأجنبية ومركز بحوث التاريخ العسكري الأمريكى وممثلين عن لجنة المسرحين الأمريكين وعن اللجنة الاستشارية لشؤون المرأة في القوات المسلحة وممثلين عن مركز بحوث الكونجرس بمكتبة الكونجرس الأمريكية والارشيف والمحفوظات الأمريكية . وقد ساهم كل هؤلاء في نشاط المؤتمر ببحوث مرتبطة بمجال تخصصهم .

وبالإضافة الى مشاركة اساتذة الجامعات في اندول التي ساهمت في المؤتمر شاركت وزارة الدفاع الألمانية وقيادة الجيش الألماني بممثلين عنها وكذلك مركز بحوث الأفراد التطبيقي بكندا ومركز بحوث علم الاجتماع العسكري بفرنسا ومعهد علم الاجتماع ببلجيكا والقيادة العامة للدفاع بالنرويج وقيادة البحرية بشيلي .

ولأول مرة منذ تاريخ نشأة هذا السمينار لم يشترك فيه مؤسسه الأول موريس جانوتز لسوء حالته الصحية . هذا وقد دعا المؤتمر الأستاذ لايونبنج هورتز Horwitz استاذ الاجتماع والعلوم السياسية بجامعة Rutgers ليتحدث في محاضرة خاصة عن النتائج العكسية لنظريات الحروب منذ عام ١٩٦٣ وحتى ١٩٨٣ .

كان الموضوع الاساسى الذى طرحه المؤتمر للمناقشة هو علاقة القوة البشرية والتكنولوجيا بالأمن القومى . ورغم قصر الفترة التي انعقد فيها المؤتمر فقد تكونت ست عشرة حلقة لمناقشة البحوث العديدة التي تقدم بها الأعضاء وفيما يلى خلاصة ملاحظتنا حول خط سير المؤتمر :

أولا : لم يكن أمرا مفاجئا لنا ترأس موشية ليزاك M. Lissak استاذ علم الاجتماع بالجامعة العبرية بإسرائيل الحلقة الخاصة بمناقشة نتائج الخبرة الأوربية في قضايا علاقة الجيش بالمجتمع . فموشية ليزاك أحد الأسماء المعروفة في ميدان علم الاجتماع العسكري لإسرائيل ذاتها وضع خلاص في قضية علاقة الجيش بالمجتمع . لكنه على أية حال مؤشر جديد آخر يؤكد

مطور إسرائيل في مجالات مازالت مصر تتلمس طريقها فيها بحجة اعتبارات الأمن والسرية التي تسببت في تخفنا عن اللحاق بهذا الركب العالمي لأكثر من ثلاثة وعشرين عاماً . وتناولت بحوث هذه الحلقة دراسة الخبرة الألمانية في دور السلاح النووي في العلاقات المدنية العسكرية وعن فهم الألمان وتقييمهم لتقائيد العسكرية والمدنية وموقفهم من أزمة الأسيرة العسكرية . أما الخبرة الفرنسية فقد حطت في ضوء أدوار وصراعات ومعايير زوجات ضباط الصف وعلاقة الديوجرافيا العسكرية بحجم القوات المسلحة الفرنسية . كما تناولت الخبرة البلجيكية بمشاكل ومداخل القوة البشرية . أما الخبرة النرويجية فقد عرضت في ضوء أزمات حلف شمال الأطلسي وحللت الخبرة اليونانية نتائج تطبيق نموذج موسكى - توماس على الجيش اليوناني وركزت الخبرة الدانمركية على دور الجيش المهني في حين ركزت الخبرة الإيطالية على المؤسسات المهمة للعسكريين عرضاً وتحليلاً .

ثانياً : لاحظنا في هذا المؤتمر هذا التفاعل والامتزاج بين الخبرة الأمريكية والدراسات الأوربية في علم الاجتماع العسكري . ولم يكن غريباً علينا أن نرى الجيش اليوناني يختبر نموذج موسكس وهو الأستاذ الأمريكي ذو الخلفية اليونانية بل لاحظنا كذلك تبادل الخبرات الأمريكية والأوربية فقد تراسس الحلقة الخاصة بعلم الاجتماع العسكري الأولى ميشيل مارتين الأستاذ بجامعة العلوم الاجتماعية بتولوز بفرنسا بجامعة شيكاغو في ذات الوقت . وقدم الأساتذة الفرنسيون بحوثهم إلى هذه الحلقة في الآثار السوسولوجية لبعض الجوانب المتعلقة بالجيش والعقيدة العسكرية والاتفاق العسكري . أما الأساتذة الألمان فقد قدموا بحوثهم حول إعادة تعريف الحالة العسكرية وايدولوجية القيادة العسكرية ودور الجيش في تحقيق الأمن وعلاقة الاستراتيجية العسكرية بالنظام الاجتماعي والدولة . وجددير بالذكر أن تشارلز موسكس شارك في مناقشات هذه الحلقة .

ثالثاً : ركز المؤتمر على علاقة التكنولوجيا بالأمن القومي نعمدت ثلاثة حلقات لدراسة هذا الموضوع تناولته على النحو التالي :

الحلقة الأولى : كان موضوعها الأساسى علاقة التكنولوجيا المتقدمة بالقيادة العسكرية وتناولته البحوث المقدمة فى علاقته بالتفاعل الإنسانى وأثره على المعركة وعلى التنظيم العسكرى وعرضت فى هذه الحلقة تجربة القوات الأمريكية فى هذا الصدد .

الحلقة الثانية : ناقشت هذه الحلقة علاقة التكنولوجيا المتقدمة بالعقيدة العسكرية وبالإنجاز القتالى والاعداد للسلم . وتناولت الموضوع من زواياه التاريخية وحتى علاقته بالأسلحة النووية فى حلف شمال الأطلسى واعتبرت الخبرة الفرنسية فى هذا الصدد نموذجا لتكامل العقيدة مع التكنولوجيا .

الحلقة الثالثة : ناقشت هذه الحلقة علاقة التكنولوجيا بالثقافة وبالكفاءة العسكرية وعرضت فيها خبرات الجيوش البريطانية من ١٧٥٦ - ١٨٥٥ وتجربة الجيش الروسى فى الحربين العالميتين الماضيتين وعلاقة ذلك بتباسك وكفاءة القوات المحاربة . كما عرضت أيضا التجربتين الفرنسية والفيتمانية فى هذا الصدد .

رابعاً : يعتبر التحاق المرأة بالقوات المسلحة أحد القضايا الساخنة التى تشغل اهتمام علماء الاجتماع العسكرى فى هذه الأيام ولذلك لم يكن غريباً أن نلاحظ اهتمام هذا المؤتمر المتزايد بهذه القضية وكثرة عدد البحوث المقدمة فيها وعدد الهيئات والأساتذة المشتركين فى مناقشتها وكان طبيعياً أن نلاحظ أيضاً هذا الدور النشط الذى لعبته الاستانيتين المتخصصتين فى الموضوع وهما نانسى جولدمان N. Goldman ومادى سيجال M. Segal . وكانت الأخيرة قد كلفت فى وقت قريب بعرض تقرير على الكونجرس حول هذا الموضوع .. ونانسى جولدمان هى استاذة الاجتماع بجامعة شيكاغو أما مادى سيجال فهى استاذة الاجتماع أيضاً بجامعة ميرلاند . ونظمت عدة حلقات لمناقشة دور المرأة فى القوات المسلحة ودارت الحلقات الثلاث على النحو التالى :

١ - طرح جون فورد Ford عضو لجنة التسليح الأمريكية ورئيس.
الحلقة الأولى، موضوع العوامل المشجعة والمعوقة لدور المرأة في القوات
المسلحة الأمريكية وتأثير الخدمة العسكرية على مكانتها الاجتماعية والاقتصادية.
وكيانتها الاجتماعى والنفسى وتقدمها فى السياق المهنى العسكرى ودورها.
القتالى وآثار خدمتها العسكرية على مكتسباتها المهنية عند التسريح .

٢ - ترأست نانسى جولدمان الحلقة الثانية التى دارت حول دور المرأة
فى الاستعداد القتالى وتناولت الموضوعات الآتية (كيفية الانتفاع بالوقت.
الضائع للمرأة - الأعمال غير التقليدية للمرأة فى القوات المسلحة .. درجة.
رضاء المرأة عن العمل فى البحرية والسفن غير التقليدية وفى الوحدات
العسكرية التقليدية وغير التقليدية - بحوث حول خريجات أكاديمية حرس
الشواطىء - المكاتب الصحية والصحة العقلية للمرأة) .

٣ - ترأست الحلقة الثالثة دونالد هاريسون D. Harrison بهيئة الأرشيف.
والمحفوظات الأمريكية وقد قدم للمناقشة المصادر المختلفة لدراسة المرأة
فى الجيش الأمريكى المعاصر .. كما تناولت بحوث هذه الحلقة اتجاهات.
الانتفاع بالمرأة فى القوات المسلحة منذ عام ١٩٨٠ وحتى الآن ودور الفحص.
الطبى فى انتقاء العمل المناسب لها وكيفية تدريب الضباط وضباط الصف
على القيادة العسكرية ودورهن فى جيش الاحتياط وتأثير العمل والأسرة
على صفار الضباط منهن وأخيرا دور الاختلافات السلالية فى اختيار العمل.
العسكرى والمدنى عند المرأة .

خامسا : لاحظنا وكان هناك تبديلا فى المواقع بين تشارلز موسكس.
ودانيد سيجال اذ ترأس الأول حلقتين عن بحوث التنظيم العسكرى والخدمة
الوطنية وترأس الأخير حلقة خاصة من قوات حفظ السلام الدولية التى
هى المحور الأساسى فى اهتمامات موسكس (١) ويسؤال الدكتور دانيد سيجال.

(١) انظر موسكس وعلم اجتماع قوات حفظ السلام الدولية فى كتابنا
المشار اليه ص ٤٣ ، ٦٦ - ٧٠ .

عن ذلك أجاب بأن اهتمام كليهما بموضوع التنظيمات العسكرية اهتمام
مقدم لكنه في هذه المرة ركز بعضنا من بحوثه على التحليل السوسيولوجي
للقوات حفظ السلام الدولية وخاصة في سيناء كموضوعات لم يسبق له
مناولها من قبل . وناقشت الحلقتين اللتين ترأسهما موسكس موضوع
التغيرات التي حدثت في التنظيم العسكري وعلاقته بالمهنية والسياق المهني
والعلاقات السلافية ونظام الأفراد وانتشار العقائير الطبية فيه ثم العنصر
الانسانى في المعركة ثم أثر الخدمة الوطنية التطوعية على قوات التجنيد
التطوعى والأمن والدفاع القومى بالاضافة الى تحليل نتائج الخبرة الألمانية
حول علاقة الخدمة العسكرية بالخدمات الوطنية البديلة .

أما الحلقة التى ترأسها دافيد سيجال فقد دارت حول علاقة قوات
حفظ السلام الدولية بالأمن القومى ولعل أهم ما نلاحظه هنا هو التحرك
السوسيولوجى السريع لتناول قضايا قوات حفظ السلام الأمريكية في لبنان
وقد سبق ذلك دراسة سوسيولوجية أجراها الدكتور سيجال عن تماسك
الجماعات الدولية بسيناء والتغير في اتجاهاتها كقوات حافظة للسلام .

سادساً : نالت الموضوعات التقليدية في علم الاجتماع العسكرى نصيباً
ملحوظاً من اهتمام المؤتمرات خاصة وقد اشترك في المؤتمر أحد الأساتذة
كما نظمت حلقتين أخرتين ترأس الأولى سببثيا كاننزو **M. Needler**
الأستاذ بجامعة ميكسيو . وترأس نيدلر حلقة عن الاختلافات السياسية
الداخلية في الجيش حللت فيها تجارب البرازيل والسلفادور والاكوادور .
كما نظمت حلقتين أخرتين ترأس الأولى سببثيا كاننزو **S. Cannizzo**
الأستاذ بجامعة كالجارى بكندا وعرض فيها الخبرة الأمريكية والكندية في
مقضية توحيد القوات المسلحة وترأس الثانية بيرنارد يوديس **B. Udis**
الأستاذ بجامعة كولورادو وناقش فيها العلاقة بين الدفاع والاقتصاد
وارتباط ذلك بسياسة الأمن القومى وميزانية الدفاع والنمو الاقتصادى .

سابعاً : عقدت أربع حلقات تشكل في مجموعها برنامجاً كاملاً لمناقشة

استراتيجية الولايات المتحدة المرتبطة بحماية مصالحها حول العالم وعلاقتها
بإستراتيجية الاتحاد السوفيتى وخاصة في أفريقيا ويمكن تحديد الخطوط
الأساسية لهذا البرنامج على النحو التالى :

١ - بالنسبة للشرق الأوسط : عقدت حلقة تحت عنوان المتطلبات
العسكرية المترتبة على الحقائق الجيوبوليتكية في الشرق الأوسط .. لاحظنا
فيها أن البحوث المقدمة تناولت المنطقة من زواياها الانفجارية كقضية الغزو
الإسرائيلي على حركة المقاومة الفلسطينية ودور الراديكالية العسكرية في
في الشرق الأوسط والبحر المتوسط، وعالجت الأخير كمنطقة تقليدية وأخرى
نووية .

٢ - مصالح الولايات المتحدة في شرق آسيا في التسعينات : درس
هذا الموضوع مرتبطا بكوريا وتأثير توحيدها على أمن المنطقة والأمن الأمريكى
ثم علاقات الأمن اليابانية الأمريكية بشمال شرق آسيا .

٣ - بالنسبة للاتحاد السوفيتى : عقدت حلقتين ترأس الأولى روبرت
جولدش **R. Goldish** بمركز بحوث الكونجرس بمكتبة الكونجرس وناقشت
هذه الحلقة علاقة الاتحاد السوفيتى بأوروبا الشرقية وقواعد اللعبة بينه
وبين الولايات المتحدة وكيفية استغلال أحداث أوروبا الشرقية في الحروب
الأوربية المستقبلية ثم عرضت دراسة خاصة في هذا المؤتمر عن الحياة اليومية
للجندى السوفيتى أما الحلقة الثانية فقد ترأسها جوزيف سمالدون
J. Smaldon بوزارة الخارجية الأمريكية وتناولت الوجود السوفيتى في
أفريقيا وعلاقة ذلك بالسلاح الأفريقى والمكتسبات الاشتراكية وقضية تنوع
السلاح الأفريقى وحدود وتأثير السلاح الأمريكى في أفريقيا .

هذا وقد خصص المؤتمر أعماله لمناقشة البحوث المقدمة من الأعضاء
بحون إصدار أية توصيات أو نتائج .

المرأة وعقد التنمية الصناعية في افريقيا

المؤتمر التحضيري (انيس لاجا ٦ - ٨ فبراير عام ١٩٨٤)

بقلم دكتوراه اعتماد علام (✽)

مقدمة :

تحتل القارة الافريقية حاليا باهتمامات علمية ورسمية على المستويين الاقليمي والدولي فيها يختص بعمليات التنمية الصناعية التي تنقسم بالاستقلالية وتحقق في الوقت ذاته نوعا من الاكتفاء الذاتي لشعوب تلك القارة . ويأتي محور الاهتمام هنا بما تملكه القارة من مصادر مادية وبشرية ضخمة تعد ركيزة هامة لتحقيق التنمية الصناعية . ونظرا لما تنقسم به القارة الافريقية من رخص الأيدي العاملة وكثرتها وفي نفس الوقت تمثل الاثك اغلبية تعداد السكان في معظم الدول الافريقية ، جاء الاهتمام بدور المرأة الافريقية في سوق العمل خاصة في العملية الصناعية التي تعتبر أداة اساسية لتحقيق التنمية المنشودة للقارة الافريقية .

ولا يعتبر هذا الاهتمام الحادث وليد اللحظة بل دمت اليه ومهدت له عدة مؤتمرات على المستوى الاقليمي والمستوى الدولي . فبح اواخر سبعينيات هذا القرن عقدت عدة مؤتمرات كان آخرها مؤتمر لاجوس والذي أسفر عن خطة عمل سميت بـ LAGOS ACTION PLAN وايضا المؤتمر السادس لوزراء الصناعة لدول افريقيا والذي أسفر عن عدة توصيات أهمها : ضرورة وضع أطر عمل لاعداد وتنفيذ بعض البرامج المتعلقة بالتنمية الصناعية بالقارة الافريقية ، وذلك من خلال مرحلتين متتاليتين :

(✽) مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة المنيا .

- ١ - المرحلة التحضيرية : وتبدأ من عام ١٩٨٢. وحتى عام ١٩٨٤ .
- ٢ - المرحلة التنفيذية : وتبدأ من أوائل عام ١٩٨٥ وحتى ١٩٨٩ .

أما على المستوى الدولي فقد عقدت عدة مؤتمرات شاركت فيها منظمات دولية ثلاث تابعة للأمم المتحدة وهم **ECA OAU** وأيضا **UNIDO** ويأتى فى مقدمة تلك المؤتمرات المؤتمر الذى عقد فى ليما عام ١٩٧٨ والذى تناول السياسيات والاستراتيجيات الخاصة بالتنمية الصناعية خاصة للصناعات، الأصيلة **Indigenous Industries** وأيضا للصناعات ذات الطابع الأمريقى، المستقل **Autonomous Industries** وذلك من عام ١٩٧٨ وحتى المتوقع عام ٢٠٠٠م .

والحقيقة أن اهتمام المنظمات الدولية بهذا الموضوع يرجع الى ما كشفت عنه العديد من الدراسات حول اغفال دور المرأة فى عدد من الأنشطة الاقتصادية التقليدية مثل صناعات الأغذية ، النسيج ، والصابون ، دون أن تتوفر لهن فرص أخرى بديله للعمل وذلك على مستوى القارة الأفريقية بصفة عامة . وكذلك ما كشفت عنه دراسات أخرى مثل دراسة صناعة السمك، فى ليبيريا ، وكيف أن العمالة النسائية فى هذا المجال غير مدفوعة الأجر خاصة فى القطاع غير الرسمى **Informal Sector** ، على الرغم من أهميته فى القطاع الرسمى **Formal Sector**

ومن وجهة نظرى ، استطيع القول أن مؤتمر ليما كان السبب الأساسى وراء عقد المؤتمر الأخير فى اديس أبابا هذا العام خلال الفترة من السادس الى التاسع من فبراير الماضى والذى اختيرت له دول أفريقية أربعة تمثل جغرافيا القارة الأفريقية وهم مصر ، ساحل العاج ، تانزانيا ، نيجيريا . ويؤيد وجهة نظرى تلك المناقشات التى دارت بيننا كممثلات للدول الأفريقية الأربعة وبين المتخصصين والمحاضرين من قبل المنظمات الدولية خاصة منظمة **ECA** ومنظمة العمل الدولية **ILO** أيضا فان المحاضرات الثلاثة وما تضمنته من قضايا سوف أتناولها فيما بعد والنسألقاها كل من بىكى

PIRI واوجينا يكت وفيكتور شينجيرو Victor Shingiro تدل على أهمية التوصيات التي أسسها عنها مؤتمر لهما والتي تضمنتها كإلمة عدد من المنشورات والدوريات التي تصدر من تلك المنظمات ولعل من أهمها في هذا المجال كتاب المرأة والتنمية في الدول النامية ، والذي قدمت له عرضا مفصلا في هذا الكتاب .

جدول أعمال المؤتمر :

جاء المؤتمر التحضري الذي عقد في اديس أبابا بمضينا سلسلة من الأعمال المكتبة التي تتعلق بقضية مساهمة المرأة الإفريقية في جال التنمية الصناعية والتي تأتي ضمن إطار العقد الصناعي للقارة الإفريقية . وسوف نتناول الهدف الأساسي لهذا المؤتمر. ثم نعرض للمناقشات وما قدم من أعمال. تضمنها جدول الأعمال خلال فترة انعقاد المؤتمر والتي استمرت ثلاثة أيام .

تضمن اليوم الأول بعد افتتاحية المؤتمر بكلمة ألقها الدكتور هانسي هافكن Nancy Hafkin مديرة البحث والنشر للمركز الاقتصادي الإفريقي. لشئون المرأة ، وقد حددت فيها أسباب الدعوة لانعقاد المؤتمر والغرض منه ثم تناولت في إيجاز أهداف المؤتمر في النقاط الأساسية التالية :

ان الحاجة العلمية أصبحت ملحة لتحديد أطر منهجية لدراسة دور المرأة الإفريقية في التنمية الصناعية ، خاصة وأن المكتبة العلمية أصبحت تزخر بالعديد من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في مجال عمالة المرأة. الا انها تعتبر دراسات وصفية .

ولتحقيق هذه الغاية التي تتطلب جهدا كبيرا من الباحثين قدمت الدكتورة هانسي هافكن تصورا لأسلوب العمل الذي يحقق الهدف يتضمن الأنشطة التالية :

✱ للاعتداد على المقابلات الرسمية المفتوحة مع المسؤولين في مختلف مجالات تشريعات عمالة المرأة وأنشطتها الرسمية والاجتماعية بهدف.

الحصول على بيانات واتجاهات تخدم الهدف الأساسي للؤتمر ، سواء من هؤلاء من يهتم بشكل مباشر أو غير مباشر بعملية المرأة في المجال الصناعي .

* اللقاءات بالعناصر النسائية في مواقع العمل الرسمية والشعبية المتميزة والمرموقة في المجال الصناعي للتعرف على اتجاهاتهن وآرائهن حول عمالة المرأة في هذا المجال .

* تحليل البيانات المتوفرة حول عمالة المرأة في التنمية الصناعية سواء من خلال الإحصائيات الرسمية التي تصدرها الجهات الرسمية المسؤولة وأيضا من خلال ما تحفل به مكتبة التراث من بيانات وإحصائيات في هذا الموضوع .

ثم تلى ذلك محاضرة ألقاها الأستاذ بيكي لفلان مسؤول المنظمة الدولية ECA للشئون الاقتصادية في افريقيا ، حيث أثار بعددا من القضايا الهامة التالية :

(أ) ان افريقيا تعتبر أقل قارات العالم تقدما .

(ب) تدهور الوضع الاقتصادي للقارة الافريقية بصفة عامة على الرغم مما تتمتع به تلك القارة من كثرة الأيدي العاملة مع رخص أجورها اذا قورنت بدول أخرى .

(ج) ان من أسباب تدهور الوضع الاقتصادي في افريقيا زيادة معدل التضخم بين السكان .

(د) ان ادخال وسائل تكنولوجيا حديثة للقارة الامريكية أصبح أمرا يهدد ما تنسم به دول القارة من انخفاض تكلفة الأيدي العاملة من جهة خاصة بالنسبة للمرأة التي لا تزال تقاوم قيودا متنوعة في مجال المصادر الاقتصادية وفي سوق العمل .

ولذلك يوصي بضرورة وضع أسلوب عمل لتحليل المكتبة السيادية للمرأة ودورها الموجود في العملية الصناعية إذا كان الهدف هو أحداث تغيير ايجابي في دورها الفعلي .

اما في اللقاء الثاني لليوم الأول فقد تحدثت ممثلات الدول الاربعة عن مساهمتهم العملية في هذا المجال ورؤية كل منهن في تناول موضوع عمالة المرأة داخل وطنها الذي تمثله خاصة في المجال الصناعي . مع اشارة لبعض القضايا أبرزتها الدراسات السابقة في مجال عمالة المرأة خاصة في مصر التي تحفل المكتبة الاجتماعية فيها بالعديد من الدراسات في هذا المجال .

وتضمن اللقاء الثالث في نفس اليوم محاضرة ألقتها الدكتوراه أوجينا دات Eugenia Date-Bah ممثلة منظمة العمل الدولية ILO في افريقيا لشيئون العلاقات والبرامج . تناولت في تلك المحاضرة بعض الخطوات المقترحة التالية كإكسرس لدراسة مشاركة المرأة في التنمية الصناعية .

- ١ - دراسة طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة داخل محيط الأسرة وخارجه .
- ٢ - دراسة الأنشطة الاقتصادية التي شاركت فيها المرأة خاصة تلك التي تحقق الاكتفاء الذاتي من متطلبات أساسية للأسرة .
- ٣ - أثر التشريعات السياسية المتعلقة بالعمل على مشاركة المرأة في الصناعة .
- ٤ - مدى مساهمة المرأة في الصناعات المختلفة كما وكيف .
- ٥ - معرفة أوجه التباين في مرض العمل الممنوحة لكل من الرجل والمرأة .
- ٦ - مدى مشاركة المرأة في النقابات العمالية حيث تشير الاحصائيات الى انخفاض مشاركة المرأة في الاتحادات العمالية والنقابات بشكل عام على مستوى القارة .

اما بصدد المنهج المقترح للدراسة فقد أوصت بتنجاه الطرق التالية :

- ١ - استخدام المنهج الانثروبولوجي الذي يتيح الرؤية الكلية الشاملة للظاهرة Holistic approach لدراسة وتحليل مساهمة المرأة في التنمية الصناعية في القارة الافريقية .

٢ - على المستوى الثقوى أوصت بضرورة التركيز على الجوانب الاقتصادية «
السياسية» والاجتماعية وذلك للدراسة الموضوعات التالية :

(أ) مستوى البطالة وأسبابها في ضوء سياسات الدولة في قطاعات
التعليم ، التفتيش ... الخ .

(ب) ترمين العمل المتفتح بالفعل أمام المرأة .

(ج) التغييرات التي طرأت على اتجاهات المرأة نحو مشاركتها في
التنمية الصناعية .

٣ - تعدد مستويات التحليل لتكون على مستوى المجتمع ، الأسرة والفرد .

٤ - استخدام منهج متعدد التخصصات *Interdisciplinary approach*

وفي اليوم الثاني للمؤتمر القى الدكتور فيكتور شينجرو Victor Shingiro
ممثل منظمة ICA لشئون المؤسسات الصناعية محاضرة تناول فيها دور
الشركات المتعددة الجنسية *Transnational Corporations* في الإشراف على
مزارعها ومقرعولها الاستثمارية في مختلف دول القارة الأفريقية وأثر هذا
الدور على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول افريقيا . أشار أيضا
الى أسلوب دراسة وتحليل هذا الأمر بأسلوب فعال من خلال استراتيجيات
التنمية الأفريقية خلال فترة العقد الصناعي للتنبؤ في افريقيا والتي سبق
تحديد ملامحها في خطة عمل لاجوس . لوصت تلك الخطة بضرورة اعتماد
افريقيا بدرجة كبيرة على الصناعات الأفضلية لا يمكن تمويل الأنشطة
انتاجية والصناعية . ولوضح أن تحقيق ذلك يتطلب وضع خطط قومية
طويلة ومتوسطة المدى لتحقيق المتطلبات الأساسية التالية :

١ - زيادة الانتاج الزراعي والغذاء والمناجم مع الاهتمام بالقطاعات الريفية .

٢ - إحداث تغييرات بنائية من خلال ادخال برامج تدريب وتنمية إدارية مع
التوسع في تخريج الفنيين .

نلا تلك مناقشة مكثمة شاركت فيها ممثلات الدول الأربع في المؤتمر التحضيري حيث تركزت في الموضوعات الأساسية التالية كمنطلق نحو التوصل لآطار منهجي مقترح يصلح للتطبيق في الدول الأربع عند دراسة مساهمة المرأة في التنمية الصناعية . وتلك الموضوعات هي :

- ١ - أنماط التصنيع والسياسة الصناعية .
- ٢ - مساهمة المرأة في القوى العاملة الصناعية .
- ٣ - العوامل الاجتماعية الاقتصادية التي تؤثر على تلك المساهمة .
- ٤ - العلاقة بين المتطلبات الصناعية ومهارات المرأة .
- ٥ - المرأة كصاحبة مشروع أو كمدبر لمشروع اقتصادي .
- ٦ - المرأة في الصناعات التي تعتمد كلية على الزراعة .
- ٧ - المرأة في الصناعات الصغيرة .
- ٨ - الاختيار الاستراتيجي للصناعة (الاستيراد والتصدير) وأثره على
- ٩ - تنوع ملكية المشروعات الصناعية (قطاع عام ، خاص ، متعددة الجنسية multi-national وأثره ذلك على عمالة المرأة .
- ١٠ - العلم والتكنولوجيا والمرأة في المجال الصناعي .

مساهمات الدور المصري في المؤتمر :

ان دور مصر في هذا المؤتمر التحضيري كان هاما ومتميزا لاعتبارات عدة ترتبط بالتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها المجتمع المصري على غترات متلاحقة . ولعل القوانين المصرية الحديثة بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ سواء في مجال التعليم وتثقيف العمل أعطت للبرأة المصرية فرصة كبرى للمساواة بالرجل في التعليم والتعيين . ايضا تشغل المرأة المصرية مناصب قيادية رسمية وشعبية تدل على ما حقته المرأة من مكاسب ، وان كان هذا لا يعد كافيا اذا ما قيس بنسبة النساء في تعداد السكان ، كما ان الغالبية العظمى من نساء مصر يقطن في الريف .

واذا ما أضفنا الى هذا العامل المتميز والذي اثار اهتمام ممثلي الدول

الاميريقية الثلاثة الأخرى في المؤتمر ، عاملا آخر هو سياسة الانفتاح التي انتهجتها مصر منذ عام ١٩٧٤. والتوسع الواضح في القاعدة الصناعية ككداة للتنبية في مصر وكيف أن دور المرأة في هذا القطاع الاستثماري لا يزال ضعيفا وغير ملموس لأسباب عدة. تفرضها عوامل فسيولوجية للمرأة وأخرى تتعلق بآزواج دورها في الحياة ونظرة المستثمر الى المرأة في ضوء الاعتبارين السابقين .

وإذا نظرنا الى مكانة المرأة ودورها خاصة في المجال الصناعي لراينا ضالة هذا الدور ، الأمر الذي يفرض علينا بالضرورة دراسة العوامل التي أدت الى هذا الوضع مثل الأبعاد السياسية الصناعية ، ومستوى التكنولوجيا ، والتعليم ، والعوامل الاجتماعية - الثقافية وأثرها جميعا على مساهمة المرأة في العملية الصناعية .

وفي محاولة لاستقطاب أبعاد القضية كان لزاما أن نعرض لدور المرأة المصرية في القطاع غير الرسمي Informal Sector والذي يعتبر مصدرا لأعداد الصناعات الكبيرة بما يلزمها سواء من عمالة ماهرة أو مواد أولية . ومن جهة أخرى فإنها تحقق اكتفاء ذاتيا للأسرة بما يتيح للمرأة مجالا لزيادة مشاركتها في دخل أسرتها وأيضا يزيد من اتجاه الآباء خاصة في المجتمعات الريفية المغلفة نحو تعليم البنات والذي يعد بحق أهم خطوة على طريق زيادة مساهمة المرأة في مجالات العمل المختلفة .

وانطلاقا من تلك الموضوعات السابقة والتي أثارت حولها عدة مناقشات سواء من جانب ممثلى منظمة ECA أو ممثلات الدول الاميريقية الثلاث الأخرى، تقدمت بتصوير منهجى لدراسة مساهمة المرأة المصرية في التنمية الصناعية . ويتضمن النموذج المقترح عدة عوامل ترتبط فيما بينها بعلاقات ذات مسارات متباينة الاتجاهات بحيث تحدد الى درجة كبيرة مدى مساهمة المرأة في العملية الصناعية . وقد روعى في اختيار العوامل القضايا الأساسية التي

أثرت إليها خاصة السياسة الصناعية ، التعليم ، التكنولوجيا ، التدريب
والعوامل الثقافية والاجتماعية السائدة .

ولكى يمكن الاستفادة بالنموذج المقترح كخطوة لتحقيق الهدف الأساسي
كان يجب الاهتمام بالتعريفات المستخدمة ومشكلاتها بين التعميم والتخصيص
وأيضا ما يجب اتخاذه تجاه البيانات الإحصائية غير الدقيقة التى تخص تعداد
النساء ومهلاتهن خاصة فى المناطق الريفية .

خاتمة :

ترجع أهمية هذا المؤتمر في الحقيقة الى تركيزه الكلى حول قضايا المرأة العاملة والخطوات المنهجية لدراسة تلك القضايا في الدول الافريقية . فمن خلال المناقشات التي دارت في هذا المؤتمر وضح أن الطريق الاساسى لتحقيق التنمية الناجحة لدولة نامية يعتمد اساسا على الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية والمتاحة لكل دولة . أن الدول الافريقية لم تجد لها مخرضا بديلا لاستغلال طاقاتها البشرية نظرا لما تتسم به من زيادة سكانية . تلك الطاقة البشرية تمثل قوة عاملة رخيصة اذا ما قورنت بسوق العمالة الدولية ، أيضا تؤكد الاحصائيات أن المرأة تمثل نسبة كبيرة من عدد السكان في القارة الافريقية ، الأمر الذي يستلزم انشاء بنك للمعلومات يهتم اساسا بقضايا المرأة لبيد الباحثين والأجهزة المعنية بهذا الموضوع ببيانات واحصائيات تصلح لمعالجة القضية ومتابعتها من حين لآخر .

أيضا أثار المؤتمر قضايا منهجية هامة حيث أوصى بضرورة الحد من استخدام الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات والاعتماد على المنهج الانثروبولوجى في دراسة قضية المرأة العاملة وبدى مساهمتها في التنمية الصناعية مع استخدام المناقشات المفتوحة خلال المقابلات غير المقتنة والاستعانة بمنهج دراسة الحالة للحصول على بيانات متعمقة حول هذا الموضوع . أوصى المؤتمر أيضا بتعدد مستويات التحليل عند دراسة دور المرأة في التنمية الصناعية في ضوء السياق الاجتماعى الاقتصادى لكل دولة على حدة .

تقرير عن

المؤتمر الاقليمي الثالث لمكافحة المخدرات

الاسماعيلية من ١٢ - ١٤ مارس ١٩٨٤ (*)

يعد هذا المؤتمر هو المؤتمر الثالث في سلسلة المؤتمرات الاقليمية التي تنظمها الادارة العامة لمكافحة المخدرات بالمناطق الجغرافية المختلفة داخل الجمهورية بهدف مناقشة كافة الجوانب المختلفة لمشكلة المخدرات ، والأسلوب الأمثل لمكافحتها وطرق الوقاية والعلاج المتصلة بها ، وتبادل المعلومات والخبرات بين الأجهزة والهيئات والشخصيات المعنية بهذه المجالات ، الى جانب الاسهام في تكوين رأى عام متقنهم لجوانب المشكلة مساند للجهود التي تبذل للحد منها .

وقد عقدت الادارة مؤتمرها الاقليمي الاول بمدينة الاسكندرية ، في الفترة من ٢١ - ٢٦ فبراير ١٩٨١ ، واهتم بدراسة السمات المحلية المميزة لمشكلة المخدرات بالمنطقة الجغرافية التي تضم محافظات ، الاسكندرية ، البحيرة ، كفر الشيخ ، مطروح . باعتبارها منافذ رئيسية للتهرب ومناطق هامة للتخزين واستهلاك المواد المخدرة ..

كما عقدت الادارة مؤتمرها الاقليمي الثاني بمدينة اسيوط ، في الفترة من ١٥ - ١٦ يناير ١٩٨٣ للنهاسة ايجاد ظاهرة انتشار الزراعات غير المشروعة القنب والخشخاش (اسياها) ، حشيش ، اسيايب مواجتها (بالمنطقة الجغرافية التي تضم محافظات اسيوط ، سوهاج ، قنا ، اسوان ، الفيوم ، الوادي الجديد .

(*) إعداد : د. مكي محمود الهنري .

ويستهدف المؤثر الاقليمي الثالث بمدينة الاسماعيلية القاء الضوء على عدد من الظواهر البارزة المتعلقة بمشكلة المخدرات بالمنطقة الجغرافية التي تضم محافظات : بورسعيد ، السويس ، الاسماعيلية ، سيناء الشمالية ، سيناء الجنوبية ، الشرقية ، البحر الأحمر .

ومن أهم الظواهر في هذه المنطقة :

١ - تزايد استخدام العصابات الدولية لقناة السويس ، كمناطق ترانزيت ، تعبرها شحنات المخدرات من مناطق انتاجها بجنوب شرقى وجنوب غربى آسيا ، الى اسواق التجارة غير المشروعة للمخدرات ، بالشرق الأوسط وأوروبا والولايات المتحدة الامريكية .

٢ - تهريب وتخزين المخدرات عبر شبه جزيرة سيناء ومحافظه الشرقية .

٣ - الظاهرة الجديدة التى بدأت فى التبلور بمحافظة سيناء والقناة ، والتى تتمثل فى ظهور الزراعات غير المشروعة للقطب والخشخاش بهذه المحافظات بعد نجاح أجهزة مكافحة فى تضيق الخناق على زارعيها بمناطق انتشارها التقليدية بالوجه القبلى .

كما يستمد المؤثر الحالى أهمية من الموقف الراهن لتجارة المخدرات بصلة عامة فى مصر ، فمصر تعد من الدول المستهلكة للمخدرات ، وأكثر أنواع المخدرات انتشارا هو الحشيش الذى يهرب اليها من لبنان ، وتتدفق على مصر شحنات كبيرة منه . فقد بلغت كمية الحشيش المضبوط خلال عام ١٩٨١ نحو ٦٩ طنا ، وهى كمية تزيد عن خمسة أمثال الكمية المضبوطة خلال عام ١٩٨٠ . وتقدرها ١٢ طنا . ولكن بالرغم من ارتفاع كمية الحشيش المضبوط إلا أن معدل تعاطى الحشيش فى مصر مازال كما هو ، ولعل ذلك يفسر ذلك الارتفاع الكبير فى أسعار الحشيش الأمر الذى يشير الى أن الكميات المعروضة من الحشيش أقل بكثير جدا من الطلب عليها .

وبالنسبة للامميون فقد كان يهرب الى مصر من تركيا ، وقد بلغت كمية

الأميون المضبوط عام ١٩٨١، حوالي ٣٦٥ كيلو جراما ، بينما كتبت الكمية المضبوطة عام ١٩٨٠ (٣١٤٧,٧٧٤) كيلو جراما .

أما المواد المؤثرة على الحالة النفسية فتهرب الى مصر من الدول الأوروبية المنتجة لها . وتنتشر في مصر اساءة استعمال مجموعتين منها هما :

* مجموعة الايفيتامينات (المنشطات) ولأهمها سائل الماكستون فورث (ديكسا امفيتامين) .

* مجموعة الباريتيورات (المبهطات) وأشهرها عقار الميثاكلالون ومستحضراته مثل اقراض الماندركسن والتوبالرين والموتولون وغيرها . وقد بلغت الكمية المضبوطة منها عام ١٩٨١ (٢٠١٥٢٣) كيلو جرام مواد صلبة ، ١٩٤٩٩٨ سم ٢ مواد سائلة ، وفي كمية تقل عن الكمية المضبوطة عام ١٩٨٠ وقدرها ١٦٢ و ٩٥١ كجم مواد صلبة ، ٣٢٤٢٤٢ سم ٢ مواد سائلة .

وان كانت مصر دولة مستهلكة للبخدرات الا ان التطورات التي طرأت في السنوات الأخيرة جعلت منها دولة ترازيت تهر المخدرات عبرها من الشرق الى الغرب وذلك من خلال قناة السويس وميناء القاهرة الجوى . فقد تم ضبط عضاية من المهربين المصريين واليونانيين حال قيامهم بتهرب كمية كبيرة من الأميون على متن البخرة Heroas من باكستان الى كل من مصر واوروبا عبر قناة السويس .

ولم يكن الانتاج المهرب من الأميون والحشيش يشكل خطورة في الماضي ، ولكن في السنوات الأخيرة قام البعض بزراعة الحشيش والقمح في المناطق النائية والجزر الكثيرة في وسط النيل ، وحقت الزراعة أرباحا طائلة دفعت غيرهم الى تقليدهم فزادت المساحات المزروعة في كثير من محافظات الوجه القبلى وخاصة في اسيوط وبعض محافظات الوجه البحرى . ولذلك اذا لم يواجه الموقف بالحزم الكامل فإن الزراعات سوف تنتشر على نطاق واسع ، ويصبح من الصعب السيطرة عليها وتصبح مخر بالتالى من الدول المنتجة

ثلاثيون . ويزيد من خطورة الموقف أن التجارب التي أجرتها كلية الصيدلة جامعة أسيوط قد أثبتت قدرة التربة المصرية على إنتاج أنيون بالغ الجودة وافر الكمية .

وقد بلغ عدد شجيرات الخشب المصنوعة عام ١٩٨١ حوالى ٥٠ مليون شجرة في مقابل ٥ مليون شجرة عام ١٩٨٠ ، كما بلغ عدد شجيرات القنب المصنوعة عام ١٩٨١ حوالى ٧١٠٠٠ شجرة في مقابل ٨١٠٠٠ شجرة عام ١٩٨٠ .

ونخشية تحويل الأميون المنتج حاليا الى هيردين باستخدام مادتي *Acetyl Ghloride and Acetic Anhydride* " وهما مادتان تستخدمان في بعض الصناعات الدوائية والروائح العطرية ، وتستوردان من الخارج ، ولا تتجان في مصر ، فقد وضعت هاتين المادتين تحت الرقابة ومنعت الاتراج عنهما جرميا الا بعد موافقة الادارة العامة لمكافحة المخدرات .

أعمال المؤتمر :

وفي ضوء فحص وتصنيف البحوث والموضوعات وأوراق العمل المقدمة للمؤتمر . . فقد وزعت أعماله على ثلاث لجان نوقشت من خلالها هذه البحوث بهدف استخلاص النتائج وأهم التوصيات . . وكان ذلك على النحو التالي :

أولا : لجنة البحوث القانونية :

وتناولت هذه اللجنة الجانب القانوني وتقييم السياسة الجنائية والاجرائية ومشاكل التحقيق في مجال المخدرات وفي ضوء المخبرات والتحقيقات الجديدة . . . وقد أدار هذه اللجنة الأستاذ الدكتور / أحمد علي المجدوب - المستشار بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية . . . وقد ناقشت هذه اللجنة البحوث والموضوعات التالية :

- ١ — الموقع الجغرافى لميناء ودوره فى تهريب المخدرات الى مصر وعلاقتها
ذلك بالاتفاقيات الدولية .
- للأستاذ الدكتور / أحمد على المجدوب المستشار بالمركز القومى للبحوث
الاجتماعية والجنائية .
- ٣ — مصر والفصل العربى المشترك فى مجال مكافحة المخدرات .
- للأستاذ الدكتور / أحمد عامر عميد كلية التجارة — جامعة قناة السويس
والأستاذ الدكتور / فاروق شلبى الأستاذ بالكلية .
- ٣ — تعامل المخدرات بين الإبلحة والتحرير .
- للعميد دكتور / محمد فتحى عيد مدير الشؤون الدولية بالإدارة العامة
لمكافحة المخدرات .
- ٤ — مشكلة المخدرات فى المجتمع المعاصر .
- للأستاذ الدكتور / عبد الرحيم صدقى الأستاذ بكلية الحقوق جامعة
القاهرة .
- ٥ — جريمة جلب المخدرات .
- للأستاذ / نبيل يوسف رجب وكيل النيابة الكلية بالإسماعيلية .
- ٦ — مدى قدرة تشريع المخدرات المصرى على حماية المجتمع الدولى من
خطر المخدرات .
- للعميد دكتور / محمد فتحى عيد الادارة العامة لمكافحة المخدرات .
- ٧ — بعض المشاكل المتصلة بالمكافحة الدولية للمخدرات .
- للمقدم / مصطفى طاهر — المفتش بالإدارة العامة للمخدرات .
- ٨ — دور الشرطة فى ضبط المواد المخدرة :
- للمقدم / سمير نصيف رياض . والمقدم / نبيل لويس بطرس بمديرية
أمن الاسماعيلية .

ثانيا : لجنة البحوث التنظيمية :

وتناولت هذه اللجنة الجانب التنظيمي في جهود أجهزة مكافحة المختلفة ومفهوم الأسلوب العلمى وعناصره وضرورة الأخذ به في عمليات مكافحة كما ناقشت التوصية الصادرة عن مؤتمر الشرطة العصرية لعام ٢٠٠٠ حول « انشاء مجلس قومى متخصص للتنسيق بين جهود الجهات المعنية بمكافحة المخدرات ، ووضع خطة قومية تلتزم بها كافة الأجهزة في هذا المجال ، في ضوء التشريعات المحلية والاتفاقيات الدولية ، والتوصيات الصادرة عن المنظمات والمؤتمرات الدولية » .. بالإضافة الى مدى إمكانية استخدام تكنولوجيا الاستشعار من البعد ، والشرطة الجوية في كشف زراعات المخدرات وجرائم تهريبها ... وقد أدار هذه اللجنة اللواء دكتور محمد نيازى حتاته ... وناقشت هذه اللجنة البحوث والموضوعات التالية :

- ١ - حول مشكلة تهريب المخدرات عبر قناة السويس .
للعقيد / عصام الترساوى المفتش بالادارة العامة لمكافحة المخدرات .
- ٢ - الأساليب الحديثة لحفظ واسترجاع وتبادل المعلومات في مجال مكافحة المخدرات .
للعقيد / محمد العنل مهنى المفتش بالادارة العامة لمكافحة المخدرات .
- ٣ - مكافحة تهريب المخدرات والعقاقير المخدرة .
للعقيد / عبد الكريم الجزار رئيس قسم مكافحة التهريب والمخدرات بمصلحة أمن الموانى .
- ٤ - الأسلوب العلمى في الكشف عن المواد المخدرة .
للعقيد / ابراهيم موسى والمقدم / عاطف سليمان المفتشين بالادارة العامة لمكافحة المخدرات .
- ٥ - المواد المخدرة المصنوعة والعقاقير التخليقية .. وما يتصل منها بمنطقة القناة .

• العقيد / عصام الترساوى الادارة العامة لمكافحة المخدرات •

٦ — ظاهرة تهريب المخدرات عبر سيناء واستغلالها كمنطقة للتخزين ..
للمقدم / احمد جمال سمك رئيس منطقة الادارة العامة لمكافحة المخدرات
بسيناء الجنوبية ،

٧ — ظاهرة ازدياد حجم التهريب عبر قناة السويس من مناطق الانتاج
بالشرق الى مناطق الاستهلاك بالغرب وكيفية مواجهتها •
للمرئد / حسن فتحى السيد رئيس وحدة مكافحة المخدرات بسيناء
السويس البحرى •

٨ — مشكلة المخدرات واثرها على الأمن القومى •
للمرئد / وحيد شوقى احمد رئيس قسم المعلومات الجنائية بمديرية
أمن الاسماعيلية •

٩ — نحو تعاون أمتل لأجهزة المخدرات •
للمرئد / احمد أبو سمعه ، الأمن المركزى (قطاع شمال سيناء) •
١٠ — استخدام الأساليب العلمية الحديثة فى الكشف عن المخدرات •
للتفتيش / محمد أبو المجد نصر ، الأمن المركزى (الاسماعيلية) •

١١ — ظاهرة تهريب المخدرات عبر سيناء واستغلالها كمنطقة للتخزين ..
للمقدم / هلال ابراهيم هلال ، الأمن المركزى (الاسماعيلية) •

١٢ — دور الأمن المركزى بسيناء فى مكافحة ظاهرة التهريب وتأمين الحدود
الساخية •
للمرئد / محمد سعد مصطفى الأمن المركزى •

١٣ — موقف قناة السويس من خطوط تهريب المخدرات من مناطق انتاجها
الى مناطق استهلاكها فى العالم •

للعقيد / محمد عباس منصور مدير ادارة العمليات بالادارة العامة
لمكافحة المخدرات .

١٤ - تأمين الجرى الملاحي لقناة السويس ضد العمليات غير المشروعة .
للاستاذ / محمد حسان الدهراوي أمن هيئة قناة السويس .

١٥ - مشكلة المخدرات في مصر .

للعقيد / فكري الهجرسي مدير ادارة البحث الجنائي بالاسماعيلية .
والمقدم / سامي نصر الدين - مديرية أمن الاسماعيلية .

١٦ - تأثير موقع سيناء على ظاهرة جلب وتخزين المواد المخدرة .
والمقدم / ابراهيم السماك .

١٧ - تطوير العمل بالتسامم مكافحة المخدرات بمنطقة القناة وسيناء .
للعقيد / محمد محمد عنب بخيرية أمن الاسماعيلية .

١٨ - مشكلة المخدرات .

للعقيد / محيى الدين عبد الفتاح ، مديرية أمن الاسماعيلية .

١٩ - ظاهرة تهريب وتخزين المخدرات عبر سيناء .

لللرائد / سيد أحمد مختار ، منطقة الادارة العامة لمكافحة المخدرات
بسيناء الجنوبية .

٢٠ - ظاهرة زراعة وتعاطي نبات الحشيش بشمال سيناء .

للتقيب / كمال جامع ، مديرية أمن شمال سيناء .

٢١ - ظاهرة تعاطي المخدرات .

للمقدم / احمد منوح يوسف ، المقدم / لطفى محمد سلطان ، المقدم /
حسنى عبد الفتاح ، م. اول / هشام فتحى البيه بمديرية أمن الشرقية .

- ٢٢ — استراتيجية مكافحة المخدرات بسيناء الشمالية .
للعقيد / على راغب . الادارة العامة لمكافحة المخدرات .

ثالثا : لجنة البحوث الاجتماعية .

وتناولت هذه اللجنة الجوانب النفسية للنشاط الإجرامى للمخدرات والادمان عليها . والوقاية والعلاج . وتقييم الجهود المبذولة من جانب الأجهزة المختلفة فى هذه المجالات ... وقد أدار هذه اللجنة الأستاذ الدكتور / ماضى أبو العزايم . رئيس الجمعية المركزية لمنع المسكرات ومكافحة المخدرات .. وتلقت اللجنة البحوث والموضوعات التالية :

- ١ — الامان .
للأستاذ الدكتور / خيرى السيره ، رئيس قسم الاعصاب بكلية الطب . جامعة القاهرة .
- ٢ — الديناميات النفسية فى أسر معقدي العقاقير والكحوليات .
للأستاذ الدكتور / احمد جبال ماضى أبو العزايم — الأستاذ بكلية الطب . جامعة القاهرة .
- ٣ — تطورات جديدة فى مجال الامان بجمهورية مصر العربية .
للأستاذ الدكتور / جبال ماضى أبو العزايم .
- ٤ — الدور المنتظر للإدارة العامة لمكافحة المخدرات فى مجالات الوقاية .
المقدم / عادل نافع — المفتش بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات .
- ٥ — سيكولوجية تعاطى الحشيش .
للمعيد / فكرى الهجرسى ، المعيد / محمد فتحى توفيق ، المقدم / سامى سعد الدين . مديرية أمن الاسماعيلية .
- ٦ — دراسة نفسية لتعاطى المخدرات .

للأستاذ الدكتور / زكريا توفيق أحمد — الأستاذ بكلية التربية
بالاسماعيلية • والمقدم / يحيى كمال الأخرس ، حرس جامعة قناة
السويس • .

٧ — ظاهرة تعاطى المخدرات •

للسيد الأستاذ / على محمود السبي ، ماجستير اجتماع بكلية الآداب —
جامعة القاهرة • .

٨ — التأثيرات الفسيولوجية للتعاطى المزمع لمستخلصات القات على ذكور
الفئران •

للأستاذ الدكتور / حمدي مكاوي ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية
والجنائية • .

٩ — تأثير التعاطى المزمع لمستخلصات القات على بعض التغيرات
الهستولوجية •

للأستاذ الدكتور / حمدي مكاوي ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية
والجنائية • .

١٠ — ظاهرة تعاطى المخدرات •

للمقدم / عبد القادر سيد أحمد ، التقيب / عصام العشري •
م. أول / محمد سليمان جبر ، م. أول / نجيب أبو اليزيد ، م. أول /
صلاح الدين مصطفى بمديرية أمن الاسماعيلية • .

١١ — العلاقة بين التدخين وتعاطى المواد المخدرة •
للعقيد / محمد محمد عنب •

١٢ — المخدر والشباب •

للأستاذ الدكتور / عبد الرؤوف محمود ، الأستاذ بجامعة قناة السويس

والعقيد / نبيل شعبان ، قائد حرس جبهة قناة السويس . والرائد
أمين عبد العزيز ، والرائد / محمد عبد النعم .

١٣ - الامان والعلاج .

للعقيد / حسن المناخلى ، رئيس منطقة الادارة العامة لمكافحة المخدرات
بسيناء الشمالية .

١٤ - الجوانب الاجتماعية لمشكلة المخدرات بسيناء .

لرائد / عادل سعد حافظ ، المفتش بالادارة العامة لمكافحة المخدرات .

١٥ - تحليل جوانب وإبعاد المشكلة القومية للمخدرات فى مصر (دراسة
فى الاقتصاد السياسى) .

للاستاذ الدكتور / فرهاد محمد على ، الأستاذ بكلية السادات
للعلوم الادارية .

١٦ - المخدرات والاقتصاد القومى .

للمقدم / محيى الدين الجبال ، والمقدم / صبرى رمضان ، المفتشين
بالادارة العامة لمكافحة المخدرات .

١٧ - موقف رجال الدين والاعلام من مشكلة المخدرات .

للمعيد / محمد عبد اللطيف خضر ، مديرية أمن بورسعيد .

١٨ - المخدرات وأثارها الضارة وموقف الدين منها .

لفضيلة الشيخ / شلبى محمد شلبى ، أوقاف بورسعيد .

١٩ - موقف الاعلام من المخدرات .

لفضيلة الشيخ / أحمد أبو السعود ، أوقاف بورسعيد .

٢٠ - دور العلاقات العامة فى مكافحة المخدرات .

للمقدم / ابراهيم السبك ، مديرية أمن الاسماعيلية .

- ٢١ - رأى الاسلام فيّ تحريم المخدرات .
لفضيلة الشيخ / خليل ابراهيم ، أوقاف بورسعيد .
- ٢٢ - المخدرات ووقف الدين منها .
لفضيلة الشيخ / محمد حسن القاضي ، أوقاف بورسعيد .
- ٢٣ - حكم الاسلام في المخدرات .
لفضيلة الشيخ / أبو مسلم محمد السيد ، أوقاف بورسعيد .
- ٢٤ - دور الاسلام في مكافحة ظاهرة المخدرات .
للسيدة / هاجر حسين ، مجلة الجواهر بالسويس .
- ٢٥ - موقف الدين وأجهزة الاعلام في تبصير الراى في المنطقة بمشكلة تعاطى المخدرات .
لرائد / صلاح الدين لطفى ، مديرية أمن السويس .
- ٢٦ - المخدرات وأثارها الضارة وموقف الدين منها .
لفضيلة الشيخ / على على محمد ، أوقاف بورسعيد .
- ٢٧ - دور مركز الاعلام ومركز النيل في مكافحة المخدرات بالاسماعيلية .
للعقيد / محمد محمد غنم ، والرائد / عاطف الأشمونى ، مديرية أمن الاسماعيلية .
- ٢٨ - موقف الدين وأجهزة الاعلام في تبصير الراى العام بمشكلة المخدرات .
٣٠١ / حنفى ابراهيم عبد الرحيم ، خفاع مدنى الاسماعيلية .
- ٢٩ - المخدرات وخطورتها على الانسان المصرى .
رائد / أحمد نادر سعيد ، مديرية أمن الاسماعيلية .
- ٣٠١ - دور الاعلام في مواجهة مشكلة تعاطى المخدرات .
للعقيد / حسن فكرى جبال الدين ، مديرية أمن الاسماعيلية .

٣١- فور الإعلان في مكافحة تعاطي المخدرات .

للدكتور / زكريا توفيق أحمد ، والمقدم / سيد سعد عزب ، والنيقيا /
محمد ابو المجد نصار .

وانتهى عمل لجان المؤتمر بطرح التوصيات الآتية :

اولا : الجانب التشريعى :

أن المؤتمر، اذ يأخذ في اعتباره أن السلام الاجتماعى ، والاستقرار الأمنى
للذين يسودان مصر فى الوقت الحاضر ، يتطلبان ضرورة العمل على حمايتها
لاستكمال مسيرة العمل الوطنى والتنمية الشاملة ، تحقيقا لأهداف هذه
المرحلة ، والتزاما بمبادئها .

واذ يؤكد أن السياج التشريعى المناسب هو الوسيلة الفعالة والقادرة
على تحقيق المواجهة الأمنية الاجتماعية تجاه مشكلة المخدرات بإبمادها
المتشعبة ، وتأثيراتها السلبية على الانتاج والتنمية والاقتصاد القومى .
فإن المؤتمر يوصى بالآتى :

١ - لكى يقوم تشريع المخدرات بدوره فى حماية مصر من خطر
المخدرات ولكى يسهم بفاعلية فى تدعيم الكفاح الدولى المشترك ضد
مصابات تهريب المخدرات التى لا تدين بالولاء الا لما تحققه من كسب
تستخدمه فى الفساد والانساد فإن المؤتمر يوصى بتعديل القانون رقم ١٨٢
لسنة ١٩٦٠ الصادر فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم الاتجار بها على
النحو التالى :

(١) اضافة مادة جديدة هى المادة ٣٤ مكرر ونصها التالى (كل
من ارتكب فى القطر المصرى فعلا يجعله شريكا فى جنائية وقعت
خارجه من الجنائيات المنصوص عليها فى المادتين السابقتين
(م ٣٣ ، م ٣٤) يعاقب بالعقوبة المقررة لها) .

(ب) تعديل نص المدة ٣٦ من قانون المخدرات بحيث تكون عقوبة الاعدام
وجوبية فى الاحالات الآتية :

✽ اذا ارتبطت جريمة من الجرائم المعاقب عليها في المادة ٣٣ من قانون المخدرات بجناية أخرى .

✽ اذا بلغت كمية المخدرات المضبوطة في جريمة من الجرائم المعاقب عليها في المادة ٣٣ من قانون المخدرات طناً فلكثر .

✽ من ساهم في ارتكاب الجرائم المعاقب عليها في المادة ٣٣ من قانون المخدرات واعتبر عائداً طبقاً للمادة ٤٩ من قانون العقوبات .

٢ - العمل على عقد اتفاقيات قضائية بين جمهورية مصر العربية والدول المنتجة للمخدرات التي تستهلك في مصر وتلك التي تهرّب المخدرات عبرها في طريقها الى مصر بالتعاون في مكافحة تهريب المواد المخدرة والانجار فيها وتبادل المعلومات بشأنها وتسليم المجرمين الهاربين بين هذه الدول .

ثانياً : الجانب التنظيمي :

أن المؤتمر اذ يقدر ضخامة مشكلة المخدرات وإبعادها السلبية ودور مصر الرائد في مكافحتها .

واذ يتطلع الى تناول المشكلة بكافة جوانبها المتعددة على أساس من التخطيط العلمي والشمول والتكامل والاستمرار .

فان المؤتمر يوصي بالآتي :

١ - الاسراع باعداد الدراسات اللازمة لتنفيذ ما أوصى به مؤتمر الشرطة العصرية لعام ٢٠٠٠ من ضرورة انشاء مجلس قومي متخصص للتنسيق بين جهود الجهات المعنية بمكافحة المخدرات ، ووضع خطة قومية لتلزم بها كافة الأجهزة في هذا المجال .

٢ - دعم محافظات سيناء الشمالية والجنوبية والبحر الأحمر بالضباط والأفراد والمعدات اللازمة لمواجهة النشاط المتصاعد في تهريب المخدرات عبر هذه المناطق ، واستكمال المقررات الوظيفية لها .

٣ - تعيين مندوبين للإدارة العامة لمكافحة المخدرات في دول انتاج المخدرات الأكثر خطورة في تهريبها الى مصر بهدف جمع المعلومات اللازمة لاتخاذ الاجراءات الفعالة للحيلولة دون وصولها الى مصر أو ضبطها وضبط مهربها .

٤ - الاسراع في استخدام النظم الحديثة لحفظ واسترجاع المعلومات (الحاسب الالى .. والميكرو فيلم) في أرشيف الادارة العامة لمكافحة المخدرات واعداد الكوادر اللازمة لاستخدام هذه الأنظمة وذلك بهدف تحقيق الدقة والسرعة في اعطاء البيانات والمعلومات الصحيحة التي يتركز عليها التخطيط العلمى الدروس .

٥ - الاهتمام بجمع وتبويب وتصنيف الاحصائيات الخاصة بجميع جوانب أنشطة المخدرات .

٦ - اعتبار موضوع العقاقير التخليقية والمواد المخدرة المصنعة من الموضوعات الهامة التي ينبغي أن يخصص لها مؤتمر خاص لبحثها وتبادل الآراء بشأنها واقتراح الحلول الملزمة للحد منها .

٧ - عقد دورات تدريبية للعاملين في مجال ضبط جرائم المخدرات ، لغتية قدراتهم على اكتشاف العقاقير المخدرة ومعرفة الجديد منها في سوق الاتجار غير المشروع مع الاستعانة بالخبرات المتخصصة في هذا الشأن .

٨ - استخدام الكلاب الحربية لكشف المواد المخدرة المحتل تهريبها عن طريق النفق والمعدات والمعلن الموجودة على طول القناة ، لما ثبت من فاعلية استخدام الكلاب في تحقيق هذا الغرض .

٩ - أحكام الرقابة على قنوات الاتجار المشروع للمواد المخدرة والتفتيش الدقيق عليها حتى لا تتسرب كميات منها الى سوق الاتجار غير المشروع .

ثالثا : فى الجانب الاجتماعى :

ان المؤتمر اذ يعى أن الانسان هو محور العمل الوطنى والاقتصادى ومدار حركته الفعالة ، والذى من خلاله تنعكس التأثيرات والنتائج الايجابية والسلبية على حركة الحياة وجوانب أنشطتها .

واذ يحرك مدى خطر المواد المخدرة وأثرها الضار على متعاطيها وأسرته ومجتمعه ، وما تتحمله الدولة من خسارة مؤكدة فى أبنائها وأموالها ومواردها الاقتصادية .

واذ يؤكد دور الأجهزة المعنية بالجوانب الوقائية لمشكلة المخدرات . . كوسائل الاعلام والهيئات الدينية المختلفة ورجال الفكر والجامعات والتعليم وأجهزة الشباب والعمال والأطباء والصيادلة والشئون الاجتماعية .

فان المؤتمر يوصى بالآتى :

١ — تشجيع المدمنين على التقدم للعلاج ، وإزالة ما يعترضهم من عقبات ، بعد توعيتهم بأن تقدمهم للعلاج لن يؤثر على مركزهم الوظيفى أو الاجتماعى ، وأن القانون يحظر تحريك الدعوى العمومية قبلهم ، وأن العلاج والتأهيل سوف يؤدى الى إعادة دمجهم فى المجتمع ، وتحسين مراكزهم الوظيفية والاجتماعية .

٢ — العمل على توفير العلاج لكل راغب فيه فى مكان لا ينفرد منه ، ورفع مستوى الأداء فى أماكن العلاج الداخلى والخارجى على السواء .

٣ — التوسع فى إنشاء أندية الدفاع الاجتماعى والعيادات الخارجية للجمعية المركزية لمنع المسكرات ومكافحة المخدرات ، ودعمها ماديا وبشرىا ، وتزويدها بمعامل التحليل المتخصصة ، حتى تؤدى واجبها على النحو المنشود .

٤ — وضع خطة مدنية طويلة المدى تعمل على إعادة غرس وزرع

«القيم الدينية والروحانية في نفوس أجيالنا حتى يتم التخلص من العادات والتقاليد والمفاهيم الضارة عن المخدرات في المجتمع المصري .

٥ - وضع خطة اعلامية تركز على الحقائق وتبتعد عن التهويل لتبصير المواطنين بمشكلة المخدرات وأبعادها المختلفة .

٦ - وضع برامج دراسية لتوعية الطلبة في مراحل الدراسة المختلفة بمشكلة المخدرات وأبعادها مع الاستعانة في ذلك بالخبرة المتوفرة لدى المتخصصين في منظمة التربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) .

٧ - التوسع في اجراء الدراسات الرامية الى الكشف عن اسباب تعاطي المخدرات بين قطاعات المجتمع المختلفة .

٨ - العمل على انشاء المزيد من الأندية الرياضية والاجتماعية والثقافية حتى يشغل الشباب أوقات فراغهم فيما ينفعهم وأسرهم وخير مصرهم الحبيبة .

بيان برسائل الماجستير والدكتوراه المسجلة والمجازة بقسام

الاجتماع والانثروبولوجيا بالجامعات في مصر خلال عام ١٩٨٤/١٩٨٣

١ - قسم الاجتماع بآداب القاهرة :

(أ) رسائل الماجستير المسجلة :

- « التحليل السوسيولوجي للثورة في العالم الثالث بين نظريتي التحديث، والتبعية » اعداد : آمال سيد طنطاوى ، اشراف ا. د محمد محمود الجوهري ، سجلت في ٨٤/١/١٢ .
- « نمط انتاج ما قبل النفط في دولة الامارات العربية » . اعداد : فاطمة. أحمد الزواوى ، اشراف ا. د محمد محمود الجوهري ، د أحمد عبد الله. زايد ، سجلت في ١٩٨٤/١/١٢ .

(ب) رسائل الماجستير المجازة :

- « جناح الأحداث والطبقة العاملة ، مناقشة لنظرية البرت كوهن في ضوء دراسة ميدانية عن الجناح والطبقة العاملة في مدينة القاهرة » . اعداد عدلى محمود محمد السمرى ، اشراف ا. د محمد محمود الجوهري ، اجيزت في ١٩٨٤/٣/٢٧ ، بتقدير (ممتاز) .
- « المدخل السوسيولوجي لدراسة جماعات العمل الصغيرة مع تطبيق لنظرية ليونارد سايلىز على المصنع المصرى » ، اعداد : محمد محمد عبد العزيز الدياسطى ، اشراف د. سعد إبراهيم جمعة ، اجيزت في ١٩٨٣/١٠/٣١ ، (بـ) بتقدير (جيد) .

« (ج) رسائل الدكتوراه المسجلة :

— « اسهام علم الاجتماع في فهم ظاهرة الانقلابات العسكرية في دول العالم الثالث مع اشارة خاصة لانباط من الانقلابات العسكرية في احدى الدول الافريقية » ، اعداد : حسين عثمان حسن ، اشراف : أ. د محمد محمود الجوهري ، سجلت في ١٢/١/١٩٨٤ .

٢ — معهد الدراسات الافريقية (جامعة القاهرة) :

« (١) رسائل الماجستير المسجلة :

— « الزينة الشخصية عند العبادة واثار التطور الحضارى عليها ، دراسة في الانثروبولوجيا الجبالية » ، اعداد : نادية بدوي على بدوي ، اشراف : أ. د على أحمد عيسى ، د. سعاد على شعبان ، سجلت ٢٠/١٠/١٩٨٣ .

— « دراسات انثروبومترية للجسم والراس ومميزات الفم والوجهه للأطفال المصريين في مرحلة التعليم الاساسي » . اعداد : عزه محمد سزى الدين ، اشراف : د. فاروق شويقة ، د فوزية حسين ، سجلت في ٢١/١١/٨٣

٣ — قسم الاجتماع باآداب عين شمس .:

« (١) رسائل الماجستير المسجلة :

— « المدينة الاسلامية : دارسة في نشأة التحضر القاهرة نفونجا (١٩٦٩ — ١٥١٧ م) » ، اعداد : سعيد أمين محمد ناصف ، اشراف : د. السيد الحسيني ، سجلت في ١/٩/١٩٨٣ .

— « التباسك الاسرى والتحول الاجتماعى في مصر ، دراسة مقارنة بين الريف والحيضر » ، اعداد : محاسن محمد محمد علي ، اشراف : أ. د السيد الحسيني ، سجلت في ١٠/١/١٩٨٣ .

— « التحضر والتحولات في التركيب الطبقي ، دراسة حالة المجتمع القطري » . اعداد : كلثم على غانم (قطرية) ، اشراف : ا. د السيد الحسين ، سجلت في ١٩٨٤/١/٩ .

— « القيم الاجتماعية للانفتاح الاقتصادي في مصر كما يمثلها نماذج من الانتاج الفني السينمائي في السبعينات » . اعداد : ذكى عبد المجيد زكى ، اشراف : ا. د محمود عودة ، سجلت في ١٩٨٤/٢/١٣ .

(ب) رسائل الماجستير المجازة :

— « الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمنى » . اعداد : قائد احمد نعمان (يمنية) ، اشراف : ا. د محمود عودة ، اجيزت في ١٩٨٣/٩/٢٤ ، بتقدير « ممتاز » .

(ج) رسائل دكتوراه مسجلة :

— « أنماط العلاقات بين القرية والدولة في المجتمع اليمنى » . اعداد : قائد احمد نعمان الشرجي ، اشراف : ا. د محمود عودة ، تاربخ التسجيل ١٩٨٤/٢/١٣ .

(د) رسائل الدكتوراه المجازة :

— « دور التكنولوجيا في تغيير البناء الاجتماعي للقرية المصرية ، دراسة ميدانية في قرينتين مصريتين » . اعداد : احمد كمال الشافعي ، اشراف : ا. د محمود عودة ، اجيزت في ١٩٨٣/٣/٢٧ ، بتقدير (مرتبة الشرف الاولى) .



٤ — قسم الاجتماع — كلية بنات عين شمس :

(١) رسائل الماجستير المسجلة :

— « المراحل الاجتماعية المعوقة للمشاركة السياسية للمرأة المصرية ، دراسة ميدانية على عينة من نساء مدينة القاهرة » . اعداد : لمياء عبد الحيد

النشر ، اشراف ا. د عبد الباسط عبد المعطى ، سجلت في .
١٩٨٤/١/١٤ .

- « نسق الخدمة الطبية في المجتمع المحلى : دراسة انثروبولوجية في احدى القرى المصرية » . اعداد : نجوى محمد عبد المنعم ، اشراف :
١. د علياء شكرى ، د. حسن الخولى سجلت في ١٩٨٣/٦/١١ .
- « التحويلات الاجتماعية في الريف المصرى فى السبعينات ، دراسة ميدانية .
في قرية بصرية » . اعداد : احمد حيزة أمين محمد ، اشراف ا. د عبد
الباسط عبد المعطى ، سجلت في ١٩٨٤/١/١٤ .

(ب) رسائل الماجستير المجازة :

- « دراسة انثروبولوجية للممارسات الشعبية الطبية في الريف المصرى .
مع التطبيق على احدى القرى . اعداد : فوزى عبد الرحمن ا
اشراف : ١. د علياء شكرى ، د حسن الخولى ، أجازت في ١٩٨٤/٢/٧
بتقدير (ممتاز) .

- « دراسة انثروبولوجية لتغير المعتقدات الشعبية السحرية في مجتمع محلى .
مصرى دراسة لمدينة المحلة الكبرى » . اعداد : منى حامد القرنوائى ،
اشراف : ١. د علياء شكرى ، أجازت في ١٩٨٤/٢/١٨ ، تقدير (ممتاز) .

(ج) رسائل الدكتوراه المسجلة :

- « الأسرة والروابط القرابية بين الفقراء في الحضر . دراسة انثروبولوجية
على عينة من الأسر الفقيرة المهجرة من الريف الى مدينة القاهرة » .
اعداد : هدى محمد حسن الشناوى ، اشراف : ١. د علياء شكرى .
سجلت في ١٩٨٤ / ٣ / ١٠ .

- « عادات دورة الحياة ، دراسة انثروبولوجية للتطبيق على احدى قبائل
السودان » . اعداد : سمعاد محمد خبيس ، اشراف : ١. د علياء
شكرى ، د حسن الخولى ، سجلت في ١٩٨٤/٢/١٦ .

٥ - قسم الاجتماع بأداب الاسكندرية :

(أ) رسائل الماجستير المسجلة :

- « المجتمع الريفي بين مفهومات الاقتصاد الزراعى وعلم الاجتماع ، دراسة مقارنة » . اعداد : السيد رشاد محمد غنيم ، اشراف :
أ. د غريب سيد أحمد ، سجلت في ١٩٨٤/٢/١٣ .
- « سوسيوولوجية الاتجاه الواقعى فى الأدب المصرى ، دراسة تحليلية لثلاثية نجيب محفوظ » . اعداد : محمد محمد العبدى ، اشراف :
أ. د محمد على محمد ، سجلت في ١٩٨٣/٤/١٤ .
- « نقد علم الاجتماع لنظرية المراحل وتطبيقاتها فى العالم الثالث » . اعداد : محمد احمد صبحى أحمد ، اشراف : أ. د السيد عبد العاطى السيد ، سجلت في ١٩٨٤/٣/١٠ .

(ب) رسائل الماجستير المجازة :

- « التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأثرها فى التغير الاجتماعى بمشروع الرصد الزراعى فى السودان » . اعداد : محمد البدوى الصائى (سودانى) ، اشراف : أ. د محمد على محمد ، أجازت في ٨٣/١٠/٢٧ ، بتقدير (ممتاز) .
- « القوى العاملة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية فى مصر » . اعداد : حسن محمد حسن ، اشراف : أ. د محمد عاطف غيث ، د على مبد الرازق جلى ، أجازت في ١٩٨٤/١/١٨ ، بتقدير (ممتاز) .

(ج) رسائل الدكتوراه المسجلة :

- « العلاقة بين الأطباء والمرضى من منظور اثنوميثودولوجى ، دراسة فى علم الاجتماع الطبى » . اعداد : نادية محمد السيد محمد ، اشراف :
أ. د محمد على محمد ، سجلت في ١٩٨٣/١١/١٧ .

- « الضبط والمقاومة من منظور راديكالى لدراسة تنظيمات العمل » .
اعداد : سعد عيد مرسى بدر ، اشراف : أ. د محمد على محمد ، سجل .
فى ١٩٨٣/١١/٧ .

(د) رسائل الدكتوراه الجائزة :

- « واقع المجتمعات النامية وانعكاسه على التنظير للفتية فى علم الاجتماع .
مع دراسة تطبيقية فى مصر » . اعداد : اهام طه عبد الرحمن ، اشراف :
أ. محمد عاطف غيث ، أ. د غريب سيد أحمد ، اجيزت فى ٨٣/١١/٢٠ ،
بتقدير (مرتبة الشرف الأولى) .
- « اتجاهات التغير فى سياسات الرعاية الاجتماعية فى مصر » .
اعداد : محروس محمد على خليفة ، اشراف : أ. د محمد على محمد .
اجيزت فى ١٩٨٣/٨/٤ ، بتقدير (مرتبة الشرف الأولى) .
- « القيم والمشاركة فى تنمية المجتمع المحلى (دراسة مقارنة) فى القرية
المصرية » ، اعداد : أحمد مصطفى أحمد خايطى ، اشراف : أ. د محمد
على محمد ، د. سعد ابراهيم جبعة ، اجيزت فى ١٩٨٣/٨/١ ، بتقدير
(مرتبة الشرف الأولى) .



٦ — قسم الانثروبولوجيا بأداب الاسكندرية :

(أ) رسائل الماجستير المسجلة :

- « المرأة والتنشئة الاجتماعية فى المجتمعات البدوية — دراسة انثروبولوجية :
فى منطقة الحمام بالصحراء الغربية المصرية » ، اعداد : صبرى محمد
مسعود الزهرى ، اشراف : أ. د محمد عبده محبوب ، سجلت فى .
١٩٨٣/١٢/٥ .

- « القياسات الانثروبولوجية وتطبيقها لتقييم الحالة الغذائية للأطفال .
فى السن من ٦ : ٨ سنوات بمدارس الاسكندرية » ، اعداد : فتحي محمد .

محمد عمر ، اشراف : أ. د محمد محجوب ، فوزية حلمي حسن ،
سجلت في ١٩٨٣/١٢/٢٥ .

— « نشأة القرية في المجتمع المصري القديم » ، اعداد : نرفانا على احمد.
عيسى ، اشراف : أ. د محمد عاطف فيث ، أ. د رشيد الناضوري ،
أ. د محمد عبده محجوب .

(ب) رسائل الماجستير المجازة :

— « التركيب المعرفي للغة . دراسة في الانثروبولوجيا اللغوية » ، اعداد :
محمود حمدي محمد عبد الغنى ، اشراف : د فاروق مصطفى ، أ. د عبد
المجيد مابدين ، اجيزت في ١٩٨٣/١٢/١٠ ، بتقدير (ممتاز) .

— « اثر المكونات الثقافية على تطور اللغة وتفرعاتها في المجتمع » اعداد :
مها محمد فوزي معاذ ، اشراف : أ. د على عيسى ، أ. د محمد عاطف
فيث اجيزت في ١٩٨٣/٣/٢١ ، بتقدير (ممتاز) .

(ج) رسائل الدكتوراه المسجلة :

— « التغيرات البنوية وتغير النسق الاقتصادي في المجتمع المحلي بمنطقة
الورديان بالاسكندرية » ، دراسة في الانثروبولوجيا الاقتصادية » ،
اعداد : محمد يسري ابراهيم ، اشراف : أ. د محمد عبده محجوب ،
سجلت في ١٩٨٤/٢/١٣ .

— « عوامل تغير اللهجة في مصر » ، اعداد : مها محمد فوزي معاذ ،
اشراف : أ. د محمد عاطف فيث ، أ. د محمد عبده محجوب ، سجلت
في ١٩٨٣/١٠/٣٠ .

(د) رسائل الدكتوراه المجازة :

— « الصغوة واتخاذ القرارات في المجتمعات التقليدية » ، دراسة في
الانثروبولوجيا السياسية المقارنة » ، اعداد : لبيبة موسى احمد ،

اشراف : ١. د أحمد أبو زيد ، ١. د عبد الرحمن خليفة ، ١. د على عيسى ، أجازت في ٢٩/١٠/١٩٨٣ ، بتقدير (مرتبة الشرف الأولى) .

— « دراسة مقارنة للثقافات الفرعية للنوبيين المصريين وعلاقتها بالسلالة النوبية في أسوان مع عناية خاصة بالجماعات النوبية المنقلة (غير المستقرة) ، اعداد : محمد عباس ابراهيم ، اشراف : ١. د على عيسى ، أجازت في ٢٦/١٠/١٩٨٣ بتقدير (مرتبة الشرف الأولى) .

٧ - معهد العلوم الاجتماعية (الاسكندرية) :

(أ) فرع علم الاجتماع :

— « أثر هجرة العمالة في مصر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، دراسة للعمالة المهاجرة العائدة الى قطاع الصناعة في مدينة الاسكندرية اعداد : محمود عبد الحميد محمود ، اشراف : ١. د. عبد الرازق جليلي ، سجلت في ٣/١٠/١٩٨٣ .

— « تقييم مشروع السكان والتنمية في محافظة البحيرة » ، اعداد : نصيف أسعد رزق ، اشراف : ١. د السيد محمد بدوي ، سجلت في ١٤/٤/٨٣.

(ب) فرع الانثروبولوجيا :

— « السحب والضبط الاجتماعي من منظور الانثروبولوجيا الثقافية » ، اعداد : محمود أحمد محمد القزاز ، اشراف : د. فاروق مصطفى ، سجلت في ٧/١١/١٩٨٣ .

(ج) فرع الخدمة الاجتماعية :

— « استخدام بحوث التقييم في الخدمة الاجتماعية ، مع دراسة تطبيقية على مشروع تنمية المجتمع الريفي بمدينة الخرطوم » ، اعداد : مصطفى سليمان صابونة (سوداني) ، اشراف : ١. د. غريب سيد أحمد ، سجلت في ٤/٧/١٩٨٣ .

— « فاعلية مبادئ العمل مع الجماهير في تحقيق أهدافه التنظيمات الاجتماعية دراسة تقويمية » ، اعداد : سمير حسن منصور ، اشراف : د. د. السيد بدوي .

٨ — قسم الاجتماع كلية البنات الاسلامية جامعة الازهر

رسائل الماجستير المسجلة :

— « العلاقة بين عمل المرأة والتماسك الأسري » دراسة ميدانية بمدينة : القناة « اعداد : نادية رجب السيد أحمد ، اشراف : د. عبد الباسط على حسن ، د. محمد فائق ، سجلت في ١٩٨٤/٣/١٢ .

رسائل الدكتوراه المجازة :

— « الدين كوسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي في البيئات الريفية والحضرية » ، اعداد الطالبة : سلوى على حسن سليم ، اشراف : د. عبد الباسط حسن ، اجيزت في ١٩٨٤/٣/١٩ ، بتقدير جيد جدا .

٩ — قسم الاجتماع بآداب الزقازيق :

رسائل الماجستير المجازة :

— « الجامعة كتنظيم ، دراسة تطبيقية للاتجاهات الحديثة في دراسة التنظيم على عينة من العاملين بجامعة القاهرة » ، اعداد : فوزى محمد أحمد ، اشراف : د. د. اسماعيل عبد الباري ، اجيزت في ٨٣ / ١٠ / ٣ : بتقدير (جيد جدا) .

١٠ - كلفة الخدمة الاجتماعية : لجامعة حلوان *

(أ) رسائل الماجستير المجازة :

— «دراسة استطلاعية عن الآثار الاجتماعية للجمعيات الإسلامية في تنمية المجتمعات المستحدثة . دراسة تطبيقية على جمعية مدينة الاسكان الصناعى الإسلامية بشرق حلوان » ، اعداد أحمد سعد خالد اشراف : د. عبد الستار الدمنهورى ، د. مديحة مصطفى ، أجازت في ٨٣/١٢/٢٨

— « العلاقة بين ممارسة اخصائى الجماعة للعمل مع جباعات الأحداث وتنمية اتجاهاتهم نحو ممارسة العمل البدوى . دراسة مطبقة بؤساسة دور الرماية الاجتماعية بالجيزة » ، اعداد : على ابراهيم محرم ، اشراف : د. أحمد عبد السمیع ، د. د. محمد شمس الدين ، أجازت في ١٩٨٣/١١/٢٨ .

— « العوامل الاجتماعية المؤثر على مشاركة الشباب في التنمية الريفية . دراسة مطبقة على قرى شرشابة وكفر المحمية محافظة الغربية » ، اعداد : طلعت محمد السروجى ، اشراف : أ. د جمال مجدى حسين ، د. رياض أمين حمزاوى ، أجازت في ١٩٨٣/١١/٢٤ .

— « العوامل الاجتماعية المؤثرة على انتاجية العاملين في القطاع العام لمجال صناعة البلاستيك . دراسة مطبقة على شركة البلاستيك الاهلية بمنطقة شبرا الخيمة » اعداد : عاطف مصطفى مكوى ، اشراف : أ. د سام ياسيليوس ، أ. م عبد العزيز مختار ، أجازت في ٨٣/١٢/٢٩

— « التخطيط لتدعيم انتماء مواطنى سيناء في ظل الادارة المصرية . دراسة مطبقة على مدينة العريش بمحافظة شمال سيناء » ، اعداد : محمد زكى محمد سليمان ، اشراف : أ. د عبد العزيز مختار ، أجازت في ١٩٨٣/١٢/١٨ .

(ب) رسائل الماجستير المسجلة :

— « العلاقة بين ممارسة أسلوب العلاج الأسرى مع حالات النزاعات

الزواجية وبين اداء الأسرة لوظائفها » ، اعداد : عبد الفاصر عوض
أحمد ، اشراف : ١. م. د احسان زكى عبد الغفار ، د محمد شريف
حتى ، سجلت في ١٧/١٠/١٩٨٣ .

— « دراسة تقويمية للمشروعات الاجتماعية التى يقوم بها جهاز بناء
وتنمية القرية المصرية . دراسة مطبقة على قرية معصرة ملوى محافظة
المنيا ، اشراف : د. عبد العزيز مختار ، د رياض حمزاوى ، اعداد :
ماجدة أحمد عبد الوهاب ، سجلت في ٢/٣/١٩٨٤ .

— « العلاقة بين برامج التدريب على الصناعات البيئية والمنزلية داخل الاسرة
المنتجة . دراسة وصفية تحليلية لمشروع الاسر المنتجة بوزارة الشئون
الاجتماعية » ، اعداد : عصمت رشدى محمد ، اشراف : ١. د كمال
سميد صالح ، د. نادية زغلول ، سجلت في ٢/١/١٩٨٤ .

— « العلاقة بين غياب الأب للعمل بالخارج وبين المشكلات الاجتماعية
والنفسية للأطفال ودور خدبة الفرد في مواجهتها . دراسة وصفية
لأطفال المدارس الابتدائية لمدينة بورسعيد » ، اعداد : مصطفى على
عيسى ، اشراف : د. حسين زكى عبد الغفار ، د. ابتسام عبد الرحمن ،
سجلت في ٢/١/١٩٨٤ .

— « تقويم لفاعلية برامج الخدمة الاجتماعية في المجال الصناعى . دراسة
تطبيقية بهصانع الشركة الشرقية للدخان بالجيزة والاسكندرية » اعداد :
محمد محمود ابراهيم عويس ، اشراف : د. عبد العزيز مختار د. رياض
حمزاوى ، سجلت في ٢٣/٢/١٩٨٤ .

— « العلاقة بين ممارسة طريقة العمل مع الجماعات وتعديل السلوك
الانطوائى للاعضاء . دراسة تجريبية في مدرسة التجارة الثانوية
للبنات » ، اعداد : صلاح محمد الدرداش ، اشراف : ١. د محمد شمس
الدين أحمد ، د. عبد العزيز فهمى ، سجلت في ٢٣/٢/١٩٨٤ .

— « التعرف على احتياجات ومشكلات منطقة حضرية متخلفة كأساس
لتخطيط التنمية المتكاملة على مستوى الجيرة الحضرية . دراسة مطبقة
على منطقة المنيرة الغربية في امبابه محافظة الجيزة » ، اعداد :

حسنى مجيد محمد حسن ، اشراف : م. د سلام بابيلوس ، د. فايز
زكى قنديل ، سجلت في ١٩٨٤/٢/٢٣ .

— « العلاقة بين درجة تجدد القيادات المنتخبة والمشاركة الشعبية . دراسة
للمجالس المحلية على مستوى القرية » ، اعداد : السعيد مغازى احمد
سعد ، اشراف : د. ابراهيم عبد الرحمن ، د. محمد عبد الهادى ،
سجلت في ١٩٨٤/٢/٢٣ .

ج) رسائل الدكتوراه المجزة :

— « دور الخدمة الاجتماعية في تنمية مجتمع الحرفيين . دراسة تطبيقية
بالجمعية التعاونية الانتاجية المصرية لصناعة الآثاث بمحافظة الجيزة » ،
اعداد : رشاد احمد عبد اللطيف ، اشراف : ا. د صلاح حوטר ،
اجيزت في ١٩٨٣/٨/٢٤ .

— « العلاقة بين استخدام مدخل الأزمات في حالة انهيار المنزل وأداء الأسرة
لوظائفها الاجتماعية » اعداد : عبد القى يوسف عبده ، اشراف :
م. د احسان زكى عبد الغفار ، اجيزت في ١٩٨٣/١١/٢٤ .

د) رسائل الدكتوراه المسجلة :

— « العلاقة بين طريقة تنظيم المجتمع وقيام الحزب السياسى بأدواره .
دراسة مطبقة على الحزب الحاكم لمحافظة القاهرة » ، اعداد :
منحت محمد محمد ابو النصر ، اشراف : د. ابراهيم عبد الرحمن ،
د. محمد عبد الهادى ، سجلت في ١٩٨٤/٢/٢٣ .

— « العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات التخصصية لخدمات الرعاية
الاجتماعية على المستويات المحلية » ، اعداد : عبد الرحمن صوفى
عثمان ، اشراف : د. عبد العزيز مختار ، د. نادية زغلول ، سجلت
في ١٩٨٤/٢/٢٣ .

— « العوامل المؤثرة في التخطيط المتكامل على المستويات المحلية » ،
اعداد : نصر خليل محمد ، اشراف : ا. د جمال مجدى حسنين ،
د. رياض حمزاوى سجلت في ١٩٨٤/٢/٢٣ .

١١ — الجامعة الأمريكية بالقاهرة :

Nadia Adel Taher. May 1983 «Social Identity and class in
Mit Okba».

1. To undertake the issue of development seriously (as a life —or— death issue)and thus to mobilize the available resources (physical and human) towards this one total issue (not wasting them in wars or on prestigious symbols)'.
2. The mobilization of all the available labour power at the concerned society to serve the process of development.
3. To prepare and execute a national campaign building up the so-called «Consciousness to Development».
4. Encouraging political and economic elites to materialise through their actual behaviour what we can call «ethical models» addressed to the whole society, especially in the fields of investment and consumption.
5. The «Politicisation» of planning and development set-ups».

This is a new approach introduced to face the problem of development in the third world Countries. We believe that this approach will activate the development process and liberate developing countries from dependence.

Abstract IV

Towards A New Approach for

Development in the Third World

Countries

by Dr. Abdel Wahhab Ibrahim

This article tries to clarify the concept of underdevelopment and its characteristics of this phenomenon.

It criticises the strategies and policies of development in the third world countries as applied in the last three decades.

The article introduces the «Concept of Specificity» as a new approach for development in the third world societies. This «Concept» operates as a methodology concerned with studying the «Social Reality» in every specific country. Such an approach will provide the political elite with a new planning and developmental framework. This new approach would investigate the «Social Structure» of the concerned society, therefore it can be useful for drawing-up «authentic» plans instead of «importing» or «Copying out» the others'.

This suggested general approach can be supplemented with some devices such as :

Copts shared with great deal in the economic activities in Mamluke Egypt. They were experts in agriculture because this was th profession of the majority of the Egyptians since the old times. They also contributed in the internal commercial activity and in the external trade as well. We have concrete evidence that copts contributed in every aspect of economic life in that era.

Copts enjoyed heir social right in full terms. They had the right to organize their community in the way that pleased them. But sometimes the Egyptian christians were subjected to some restrictions due to political reasons.

It will be no exaggeration to say that copts, as an organic part of the society, had their effect on the custems and manners of this society. They also shared the Moslems the social attitudes and suffered from the detrioration of social moralities as well.

Some copts succeeded in making great wealth, so they had to suffer from the greedy Sultans who confiscated these wealth.

The Egyptian in Mamluke Egypt used to celebrare some of the Coptic feasts as national feasts because of their historical nature. But some Moslem used to share the Copts even in their religious feasts.

Copts used their talents to enrich the cultural and mental life in Egypt during the Mamluk period. We know the names of many prominent Coptic scholars of that era. We also know about many discussions and debates between Moslem and Coptic scholars dealing with some contemporary problems.

Abstract III

The Social status of Copts

in Mamluk Egypt

by : Dr. Kassem A. Kassem

The Mamluke Sultanate in Egypt and Syria 1250-1517 A.D.) was the major political outcome of the circumstances which overwhelmed the Moslem world in the Middle Ages (eg. the crusade of Louis IX and the Mongol invasion). Due to these circumstances the Mamluke state was considered the main power defending and protecting the Moslem world.

So, it was natural that this Mamluke state was based on the political conception in Islam. One important aspect of these conception, is the social status of «Ahl al Dhimma» e.g. the Christian and Jews within the Moslem society. Needless to say, The Mamluk Sultan paid much care to appear as just Moslem governors for political reasons. Their attitude toward the copts in Egypt reflected such care. Nevertheless, The social status of copts was something related to the people more than the governors.

Copts were , and still are, an organic section of the whole Egyptian society. They shared The Egyptian Moslems and jews in every social, political, and economic affair in the society. On the otherhand they were subjected to the same social, economic and cultural phenomeno to which other Egyptians were subjected.

8. The higher rank of its people.
9. The comprehensive encyclopedia to issues and arguments.
10. The main source of the nation's heritage, language and civilization.
11. The informative capabilities which it has.

And if all other factors which agreed on by experts and researchers and which are reacting together to mould trends, plays an effective role. The effect made by such factors is limited by masses view of each, the mass may contradict or doubt in this factor or that. But the position with the Holy Koran differ, that if a case is presented for discussion and no acceptable position by the majority can be reached, the Koranic text can settle the argument within the clear limitations of its text concerning such cases or issues. As the Holy Koran represents the highest holy position in the hearts and minds of moslem masses. If the Holy Koran defined a certain path towards an issue, no law, philosophical argument, presidential or royal decree can persuade the moslem public opinion unless it is fully agrees with what is mentioned at that Holy Book.

The effective role of the Holy Koran in the public opinion moulding process can be summerized in some points as follows :

- 1: It is the comprehensive constitution to the moslem masses
~~CHURCH~~
2. It is the frame which controls the human behaviour in Islam.
3. It is the most powerful factor in moulding the actual trends.
4. It plays the active role in the psychological spiritual and physical construction.
5. It is the miracle power to all human capabilities.
6. It is accepted and faithd by all moslem masses of all what it brought.
7. The absolute confidence of its source and contents.

The Islamic mass is not the only mass that builds its views according to his religion teachings. In general, the religious creed plays an effective role in moulding public opinion trends. that directs public opinion for its well-entrenched roots masses minds as any media message contrary to this religious creed. render itself weak and ineffective. In short, the impact of religious beliefs on opinion moulding is beyond any doubt.

This study is trying to determine the factors that shapes moslem public opinion and from the mental images of the issues and cases around moslem provides them with a world view and interpretations of life phenomena and its values. This study gives more emphasis to the role of the Holy Koran in shaping the opinions of moslem masses, but the degree of the Holy Koran contribution to public opinion moulding process is controlled by the individual degree of faith and by the faith degree of the group in what is included in that Holy Book. It is impossible that the Holy Koran will make the same effect in all moslems at the same level and degree, as the feedback rate of faithful masses will differ than that of unfaithful masses, i.e., the Koran effect strength in moulding public opinion depends on the degree of belief.

We can say that the Holy Koran is the spectacle through which the moslem can see all variables of life around him, i.e., the Islamic public opinion judgement on what surrounding him, through a Koranic view.

Abstract II

The Role of Koran in Shaping Islamic

Public Opinion

by

Dr. Mohieddin Abdulhalim

Journalism and Information Department

Al Azhar University

Public opinion moulding process and the potential factors behind forming mass trends have greatly attracted the Concern of researchers and experts. After realizing that the masses do not form an opinion over an issue except through these opinion moulding factors, every expert began to give his own contribution and endeavour in determining these factors.

Recent scientific studies have concluded that public opinion is formed by a number of basic elements like environmental factors, media effects, customs or the nation's cultural heritage leaders and social reformers, sociopolitical and economic conditions prevalent on the national or international scene, rumours and daily problems and home, school and peers factors.

Yet these studies did not take into account the conditions and factors which control the movement of the Islamic masses. Moslem masses opinion is shaped by an Islamic premise in accordance with Islamic teachings, practices and venerations, solutions to controversial issues and unalterable Islamic laws.

in the third world, since ethnomethodology fries itself from any theoretical view of society. Ethnomethodology has no previous assumptions or pre-conceived ideas about social reality. Hence its methodological approach can provide us with basic data, primary material on social reality. This inductive approach is useful in the third world that relied for long on imported theories, a situation which blocked a true knowledge of its social reality.

Ethnomethodology's attempt to make problematic the everyday taken for granted of the social world meets the need of the third world societies where we find that the nature of social life and social relations conform to a set of typifications and stereotypes that appears to society members as if they were factual, objective, concrete realities without being aware that the social structures are shaped by social processes. Undoubtedly this frame of reference impedes chances of change and development in the third world.

tics visible. These methods are the beginnings of the science of a conflict methodology.

The paper further discusses the relationship of ethnomethodology with the theoretical approaches on which it has drawn. Namely it reveals the points of convergence and divergence between ethnomethodology and phenomenology, symbolic interaction and cognitive anthropology. It finally illustrates what ethnomethodology added to each of these perspectives — that is ethnomethodological development beyond the above mentioned approaches. The paper also discusses ethnomethodological contribution to Sociology in general.

A section in the paper is devoted to criticize some negative aspects in this approach; namely, the Quasi experiments that ethnomethodologists adopted during the early stages of the development of ethnomethodology, the diversions within the discipline, and finally the difficulty of ethnomethodological language.

The final section in this paper shows the functional significance of adopting ethnomethodology in the Egyptian society. The problem of a sociological theory in Egypt is profound and serious. Controversy among sociologists center not only on adopting Western or Marxist Sociology, Positivist or Interpretive sociology, but also controversy exists over whether to adopt imported theories or to develop an indigenous theory that emerges out of the specific social, cultural and economic conditions of the third world. A theory that is capable of meeting social problems and contributing to social development. The adoption of ethnomethodology is functional and instrumental of this stage of sociology

stressed the importance of treating social facts as problematical, as constituted or accomplished in a social process. Ethnomethodology is literally defined as an approach which takes as its subject matter the study of the methods members of society jointly employ to organize the setting of every day life. It studies the methods, practices, procedures, the social interactional activities that constitute social facts; thereby, treating the objective reality of social facts as an ongoing accomplishment of everyday activities.

The present paper illustrates the structural roots of ethnomethodology — the socio-cultural context out of which ethnomethodology emerged. In this attempt, it describes the American society during the sixties and surveys the state of Sociology during the same period.

The paper also presents a critical analyses of ethnomethodology. It discusses the ideological stand of ethnomethodology, and arrives to the conclusion that it is ideologically revolutionary. the revolutionary potential in ethnomethodology is in its demonstration that reality is negotiable; that individuals do not have to accept their roles in life in a docile way. If social structures appear solid, it is only because people believe that they are solid and unchangeable. If people refuse to take for granted what other around them take for granted, then they can puncture the myth, can reshape reality by redefining it. Ethnomethodology is radical politically also, with its methods of study and demonstration which make very clear the underlying characteristics of the society. Ethnomethodologists poke and probe and provoke and puncture the social system in order to make its characteris-

Abstract I

Ethnomethodology

A New Approach in Sociology

by

Dr. Zeinab Shahin

The purpose of this paper is to shed, in general way, some light on a new developing methodological approach — ethnomethodology — which is described as oriented towards a reconstruction of the practice of sociology since it approaches theoretical questions in untraditional ways.

Ethnomethodology is the most recently phenomenologically based Sociology. It draws heavily on the work of Husserl and Schutz. Ethnomethodology materialized in terms of a critique of positivist assumptions inherent in academic Sociology. Broadly speaking positivist Sociology has been subjected to criticism for assuming the unity of scientific method, the common identity of social and natural phenomena and accepting the reality of the world of everyday experience as a heurastic fact. In freeing itself from the natural attitude Ethnomethodology attempted to show the necessity of establishing a methodology appropriate to the intentional, interpretive, and meaningful social world, and

the theory of organizations». I. Administrative sciences Quarterly (June, 1956) : 63-85.

Parsons, Talcott. «Structure and process in Modern Societies». New York. The free press, 1960.

Sayed, Hussein et al. «An Assessment of the population and development program (PDP) Based on the Results of the second Rural Fertility Survey (RES 11)». Population Studies : 65 (April-May 1983) : 3-40.

BIBLIOGRAPHY

- Etzioni, Amitai. **Modern Organization**. New Jersey Prentice-Hall Inc. 1964.
- Georgopoulos, Basil and Tannenbaum, Arnold. «A study of organizational effectiveness» **American Sociological Review** 22 (1957) : 534-540.
- Hall, Richard. **Organizations : Structure and Process**. New Jersey : Prentice-hall, Inc. 1977.
- Harbison, Frederick and Ibrahim, Ibrahim, **Human Resources for Egyptian Enterprise**. New York : Mc Graw-Hill Book Company, 1958.
- Heydebrand, Wolf (Ed.). **Comparative organizations : The Results of Empirical Research**. New Jersey ; prentice-Hall, Inc., 1973.
- House, Robert.. «leadership Training : Some Dysfunctional Consequences» **Administrative science Quarterly** 12 (March 1968) : 556-571.
- Nadim, Nawal. «Rural Health Car in Egypt», **International Development Research Center**, Ottawa, 1980.
- Parsons, Talcott. «Suggestions for a sociological Approach to

- 4) To attain a successful family planning in a closed community such as Gavadon, all formal and informal community leaders should participate in such a program, then attempts will be made to convince people of the value of family planning.
- 5) To increase medical care in quality and quantity, in order to raise the number of children surviving.
- 6) Female physician need, particularly in the cases of delivery and examination of girls and wives.
- 7) Social survey is suggested to identify community leaders' attitudes toward family planning and what are their recommendations to achieve such a program successfully in Gavadon.
- 8) A well trained and qualified Raida is needed to achieve her role effectively inside such a community.

- 9) The consultant committee members seldom discuss the application process of the family planning, because it is opposed by the culture.
- 10) the dominance of poverty at the societal level leads to high rate of dropping out school, because of the common attitude among families to encourage their sons to work either in the field or the market.
- 11) People in Gavadon highly believe in indigenous services system that negatively affect the utilization degree of the formal services.
- 12) Low status of Gavadon wife encourages her to have several children to increase such a status at both levels : community and household.

Recommendations

- 1) A proper selection of a developmental plan which leans with the structural factors of such a society. Such a plan should assure good ties between the different sources of development inside the selected community. That is, good horizontal communication between the direct and indirect sources which submit the developing services.
- 2) Gradually changes in cultural and socio-economic indicators in order to spill over informational efforts of family planning program among couples.
- 3) To make the community ready to accept any new developing process by increasing school enrollment rates, particularly for females.

Conclusion

- 1) The existing formal institutions which deliver different services to Gavadon and its surrounding villages show low effect related to the family planning.
- 2) The family planning is highly opposed by the culture of the villagers.
- 3) The nurse who undertakes the role of the Raiyda is a single, untrained woman. Therefore, she is not fully involved in the program and its goals. Also, from the cultural point of view, she is socialized in a similar community.
- 4) The negative role of the two nurses either in nurseery or in the family planning.
- 5) Lack of the assistant mid-wife's occupation. As we know, the role of the formal assistant mid-wife is very important in the field of the family planning.
- 6) The unsuccessful family planning program in Gavadon may be partially due to the high rate of infant mortality. A decline such a rate tends to create a demand for family planning.
- 7) The official records are misleading as an indicator for adoption or non-adoption family planning.
- 8) The high rate of illectracy in Gavadon reflects in general the negative attitudes of the parents towards educating their sons for economical reasons and the unwillingness of most families to educate their children, especially girls.

- ii) All employees in the health unit have negative attitudes toward the family planning program, because it is opposed by the culture.

Gavadon Elementary School

Theoretically, education is an important aspect of the development of human resources. Examination of the country's educational system may appraise Egypt's investment in her people (Harbison and Ibrahim, 1958 : 105).

Undoubtly, the school as a work setting differs greatly from the health unit. The school as one part of the Egyptian educational system has the same characteristics of such a system, which are centralization and routinized administration.

In the case of Gavado Elementary school, teachers as civil servants are not trained in order to educate people new concepts such as the family planning as one of the roles of government. All the teachers are travelling every day and having no permanent residence in Gavadon because they consider it as an exile. These teachers are apparently socialized in similar rural communities, therefore, they have negative attitudes towards family planning. It is observed that the school as a formal institution is completely isolated from its local community and never involves in the community problems.

The Mosque

Interview with the mosque «Imam» indicated that he is an ignorant person and strongly opposes the family planning in Fridays praying and he always announces that the children is a blessing of God.

full doctor's dependency upon the clerk, the lab assistant and a stock-keeper to communicate with the clients. Nurses said «we are doing only clerk's jobs».

- ii) The bad information relationships between the two nurses and the doctor.
- iii) The typical career patterns of the health unit have resulted in a situation in which the likelihood that a doctor and the nurses will stay on the job is increased with age. However, interviews indicate that the doctor considers his present job in Boushra as a temporary one, and he will be transferred to another job in the urban hospital. Furthermore nurses consider the present job as an exile.
- iv) The formal authority* of the health unit is highly centralized. Such a matter causes dissatisfaction among employees, nurses in particular.

Dealing with the family planning as one goal of the health unit seems to be a secondary but negligible one in comparison with other medical goals of such unit. It was easy to observe this situation because of :

- i) Transference of the room which is specified for the family planning to a stock room for the health unit.

* Following House (1968 : 559), formal authority system is «usually expressed in the legitimized practices and decision rules and the mechanism by which formal authority is located, by policies, procedures and position descriptions and enforced by performance appraisal and Control system».

:an extension of what the society needs for its own survival. The attainment of a goal as a relation between a system and its external environment in which it acts or operates (Parsons, 1960 ; 17-22 and Parsons, 1959 : 64). It has been observed that the incapability of the health unit to fulfill all villagers' needs in the research area because of :

- i) Lack of all types of drugs with exception of birth control pills.
- ii) Lack of ambulance or any wireless communication.
- iii) Shortage of medical equipments for surgeries.
- iv) Insufficient room spaces for the clinic.
- v) Shortage of the trained staff of servers in comparison to the increased birth rate.
- vi) Lack of professionalism among the employees except the doctor and nurses.
- vii) Lack of assistant mid-wife occupation which is very important especially in the closed societies, where subcultures are very strong, e.g. in Gavadon, culturally prohibited to let a male doctor to examine females especially wives during pregnancy or at delivery.
- vi) The health unit represents one form of the work settings which is not characterized by turnover among its employees. However, the nurses are dissatisfied because of :
 - i) Being eliminated from their occupation an nursery and the

The Effectiveness of the Health Unit :

From the above discussion, we can examine in a brief analytical treatment the health unit as a work setting in order to choose the critical factors which may help in discussing the organizational and institutional contexts in which an occupation is practiced. Such contexts will help us understand the effectiveness of the health unit as a social system.

Theoretically, effectiveness has been defined as «the degree to which an organization realizes its goal» (Etzioni, 1964 : 8). Others define organizations effectiveness in terms of quality, volume, and efficiency of goal attainment as well as in terms of adaptability» (Heydebrand, 1973 : 19). Such an effectiveness is typically approached from one of two alternatives : the goal approach ; and the system resource approach (Hall, 1977 : 86). Here organizational effectiveness explains «the extent to which an organization as a social system, given certain resources and means, attains its objectives without in capitulating its means and resources and without placing undue strain upon its members». (Georgopoulos and Tannenbaum, 1957 : 535-536).

In the present study, such a definition of the organization effectiveness contains two aspects :

1. Objectives of the health unit as a social organization.
- 2) The means of which such objectives are achieved.

The working conditions of Boushra health unit as a work setting greatly reflect lack of effectiveness either in medical services or in the family planning.

Following parsons, we view organizational goals are really

- 2) One case taking pills in order to get pregnant stopped taking them after pregnancy (omm Hayam).
- 3) The rest of the cases get the pills from the nurse, they never actually take them. They explained this attitude by saying that they never say no the kindness of Nahed.

Reference to the available clinic qualifications, we have observed the following.

- 1) The absence of qualified assistant mid-wives (who, from the doctor point of view, should played a great role in the family planning), has resulted in te rejection of clients of the public services provided by the centre of maternal and child care.
- 2) Untrained nurse : the two nurses in the health unit are not qualified or trained enough for the family planning, Also, bad relationships exist between the nurses and the doctor.

Firstly, from his point of view, they are not qualified enough to perform medical assistance. Secondly, from the nurses point of view, because the doctor is stiff and usually depends on his men, the clerk, lab assistant and the stock-keeper as the chemist of the dispensary. Inspite of such a matter, the activities of those three men are sympathetically appreciated by the doctor for his personal interes.

-
- * Nahed is working as a nurse in the health unit but she is a Raiyada at the meantime for Gavadon. She receives 8 E.L. as monthly bouns.

families in the research area. One of the nurses said «the G.P.» (i.e. the doctor) selects the best kinds of available medicine in the dispensary to give to his special patients». If the prescribed medicine is not available, he writes another prescription to be dispensed from markaz El Fashn.

House Call

In this case, the house call is the most expensive one. A patient, as one of a prestigious family, has to be examined at home.

Dispensary

The standard of the existing dispensary is very poor. It includes a few old shelves and small cabinet. The prescription is dispensed in an unacceptable, improper way. e.g. the clerk (playing the role of chemist) submits drugs in cornet cones. The low supply encourages villagers to go to private doctors in markaz El Fashn (18 Kilometers away from Gavaddon), feeling that if they must buy their own medicine they had better go to a doctor of their own choice.

The Family Planning

The health unit is responsible for executing the family planning in the research area. But officially, there are few cases only 10 registered for unsuccessful family planning in such an area

The health unit is in charge of distributing pills as the only means for fertility control, and officially maintaining follow up records. But after several visits and interviews of the users, we have observed the following :

- 1) Two of the cases temporary taking pills due to bad health, stopped taking them under the pressure of their mothers-in-law.

Public services

A 5. piaster fee charged from each client for physical examination during the official daily hours. (8.00 am — 2.00 pm). It has been observed that all the clients are poor. They are mainly females and children who come from Boushra, Gavadon, Gamhood, Shenra and sometimes from Delhanise has its own health unit, its residents prefer to go to Boushra, Gavadon, Gamhood, Shenra and sometimes from Delhanise. While Delhanise has its own health unit, its residents prefer to go to Boushra's because they have more trust in its doctor and highly believe in his technical skill.

Generally speaking, the quality of public services is not good. It is no more than a check up on outpatients.

Special Examination

This type of examination is better and more expensive than the free examination. A fee of 1.25 E.L. charged from each client. Such services are delivered after the official daily work hours of the health unit. The physician always takes the fee for himself except a few which distributed as a bonus to his three men only. But, why does the doctor depend upon the clerk, the assistant lab and the stock-keeper ? The answer arises from the various interviews with the two nurses and from the personal files of such persons.

It was easy to observe the bad relationship between the doctor and the two nurses in the health unit. From the doctor's point of view, both nurses are ignorant. The doctor depends entirely on his three subordinates in almost everything including nursery tasks. He excludes the nurses so that his men would have the chance to increase the revenue of the special examination which depends upon the mutual relationship between his men and the

Medication

Undoubtly, the method of the medication which is submitted by the health unit, represents the corner stone in the scope of relations between the clients and the staff of the health unit, especially the relationship between doctor and patients. Villagers believe that medicine is the base tools of the health unit i.e. it is evaluated on the basis and quality of medicine in the dispensary as a supply system (Nadim, 1980 : 13). Eventually, this dispensary contains only syrups and tablets as novalgin, aspirin, vitamins, injectables and birth control pills.

Furthermore, there is a shortage in all drugs except birth control pills and where the supply for each three months is not sufficient and the available medicine is usually exhausted before the arrival of the new supply. There are no means of medication provided other than tablets and injections. Medical operations or surgeries are transferred to the hospitals in either El. Fashn or Beni-Suif.

The existing clinic is suffering from the following :

- 1) Lack of rooms.
- 2) With the exception of the doctor, trained staff members are lacking.
- 3) Lack of medical equipments and devices which are essential to make such operations.

Services of the Health unit

The existing health unit delivers different types of services which can be classified according to their quality and fee into the followings :

for the doctor, a dispensary, admission ticketing and documentation room, a security room, a test lab and a room for maternal and child health service. Annexed to this building in a living quarter for only the doctors family Another separate building for the nurses which consists of only one bedroom a partment.

The building of the health unit is not wide enough to serve an average of twenty clients perdaye. No waiting reception room for clients is provided, no chairs and no ambulance.

The clients (for the public services) are poor villagers. They travel by light trucks or on foot for long distances.

Human Resources

The research area is medically served by a few personnel whom are not enough to submite appropriated medical services. Table (1) shows the number ond qualification of clinic employees

Table (1) Number of Employees of Boushra Health unit.

Job	Number	Level of Education
Doctors	1	B.S.C.
Nurses	2	Nursery school
Lab assistant	1	Elementary school
Clerk	1	Technical school
Stock-keeper	1	Experience
Service workers	7	Experience

Other institutions are located in Boushra, which is one Kilometer away from Gavaddon. These institutions are :

- i) The health unit.
- ii) The veterinarian unit.
- iii) The agrarian liability.
- iv) Gavaddon Elementary school.

In Gavaddon, there are mosques and a day school which is not permanent.

For the purpose of the present study, the formal institutions are classified according to their direct or indirect roles in the family planning into :

- 1) Direct related institutions : there are the health unit of Boushra which delivers the medical services including the family planning, to Gavaddon and its surrounding villages.
- 2) Indirect related institutions, which have the duties to get the community inhabitants ready to the idea of the family planning. For example, Gavaddon Elementary school, mosque.

The Health unit

Location

The local health unit is located in Boushra to serve Gavaddon and its surrounding villages. The location of such a unit is very significant because of the relative distance (almost one Kilometer far from Gavaddon) that clients have to travel and which correlates highly with their use of services.

Establishments and Material Resources

The health unit constitutes an examination room, an office

Difficulties

At the organisational level, it is hard to get the desired, information and data at the beginning. For example, in the case of Boushra Health unit, the doctor was suspicious of the research team and he never let us to interview his subordinates alone. It seems consequently difficult to claim the real research objectives (dynamics beyond adoption or non-adoption the family planning program).

To minimize the stated difficulties, intensive visits were done to all existing institutions, in order to get successful and close relationships with all formal community leaders, employees and clients. However, my current position at Minya University facilitated such a matter.

The Existing Formal Institutions

In the research area, there is the local council which is located in Delbanis and delivers services to all satellities. Such a council involves the followings :

- i) A health unit.
- ii) Social Affairs unit.
- iii) A Youth club.
- iv) A preparatory co-educational school.

Besides other local developing schemes as follows :

- i) A carpentry workshop.
- ii) A Rug workshop.
- iii) A picultural station.
- iv) A poultry feed station.
- v) A cattle feed station.

- 7) Polygamy and extended families.
- 8) Strong belief in indigenous service system. (e.g. traditional mid-wife «Daya», the village barber who commonly practices medicine, «Sheykh» and the mosque «Imam»).

Methodology

After several visits to the different population Development Program (PDP)* villages listed for deep studies, Gavardon was selected as an area of research based on the followings :

- 1) Transportation facilities.
- 2) Housing facilities which are offered to the research team from the local council.

The present study uses the anthropological method.

Different data collection techniques are used as follows-

- 1) Unfixed format interviews held with severs and their clients in the existing institutions.
- 2) Observation.
- 3) The use of a «Guide list» appropriated for each institution.
- 4) Informants.

* «The PDP provides improved family planning delivery system, and stimulates socio-economic development, in particular those activities that are believed to deter population growth and improve population characteristics (e.g. health, education, women's employment» see sayed, H. et al., 1983 : 3).

The present study concerns the effectiveness of the existing formal institutions in the research area that are directly or indirectly related to the family planning program.

The present paper is divided into six sections. The first with the general characteristics of the research area. The second presents methodology. The existing formal institutions are outlined in the third section. While the fourth concerns the health unit and the dispensary as supply systems. The effectiveness of the health unit and other institutions (e.g. schools and mosques) are discussed in the last two sections, respectively. Finally, the conclusion and recommendations will be provided.

Characteristics of the Research Area

Geographically, Gavaddon village is 180 Kilometer away from the south of Cairo. It is considered as a closed community with the following characteristics :

- 1) High rate of fertility due to marriages of an early age and the socio-economic status of children.
- 2) High rate of illiteracy, where the ratio is 89% in general while it is above 90% for girls and women.
- 3) Dominance of poverty, where all families are poor except a few number of deep-rooted families.
- 4) Most people are working in agricultural jobs.
- 5) The society is not homogenous, where people are tribal and rural socialized.
- 6) High rate of infant mortality.

**EFFECTIVENESS OF THE RURAL
HEALTH UNIT IN THE FAMILY PLANNING.
A PILOT STUDY OF GAVADON
VILLAGE**

BY

ETIMAD M. ALLAM (Ph. D.) (*)

Introduction :

The family planning program represents one of the development processes Which are nationally planned and carried out through some formal institutions. These institutions potentially have all materialistic and human resources which may either professionally or sizely be capable of delivering and following up such program.

Practically, application of the family planning should adapt the cultural characteristics of a society, For example, the Egyptian rural areas are different from one place to another, where subcultures are varied from the upper part to the Delta part of the country. To explain this, the Gavadon village, in which the present study has been conducted,** as a part of the rural community in Beni-Suef Governorate represents a typical rural community, having a very strong subculture, which apparently opposes the family planning program.

* Lecturer in Sociology, Menia University, Egypt.

** Data were collected during November 1982 — May 1983.

Simon, R. 1975 :

Women and Crime, Lexington Books, D.C. Heath and Company.

Skolnick, A. Skolnick, J. 1983 :

Family in Transition, Fourth Edition, Little, Brown and Company.

Stein, P. 1983 :

«Singlehood» in E. Macklin (ed.), **Contemporary Families and Alternative Lifestyles**, London : Beverly Hills.

Stone, L. 1977 :

The Family, Sex and Marriage, New York : Harper and Row.

Thompson, E. Gongla, p. 1983 :

«Single-parent Families : in the Mainstream of American Society» in E. Macklin (ed.), **Contemporary Families and Alternative Lifestyles**, London, Beverly Hills.

Veevers, J. 1983 :

«Voluntary Childlessness : A Critical Assessment of the Research» in Macklin (ed.), **Contemporary Families and Alternative Lifestyles**, London : Beverly Hills.

* Dr. Edgar W. Butler is Chair of the Sociology Department, University of California, Riverside; Samia M. El-Khashab is Lecturer in the Sociology Department, University of Cairo

Lane, W. 1963 :

The Manners and Customs of the Modern Egyptians,
London : Dent and Sons.

Macklin, E. 1983 :

«Nonmarital Heterosexual Cohabitation : An Overview,»
in E. Macklin (ed.), **Contemporary Families and Alternative Lifestyles,** London : Beverly Hills.

May, E. 1980 :

Great Expectation : Marriage and Divorce in Post-Victorian America, Chicago W. University of Chicago Press.

Nahas, K. 1954 :

«The Family in the Arab World», **Marriage and Family Living,** Vol. 16.

Patai, R. 1969 :

Golden River to Golden Road, Philadelphia : University of Pennsylvania Press.

Prothro, E. Diab, L. 1974 :

Changing Family patterns in the Arab East, American University of Beirut.

Scanzoni, J. 1983 :

Shaping Tomorrow's Family, Theory and Policy for the 21st Century, London : Beverly Hills.

Seward, R. 1978 :

The American Family : A Demographic History, London Beverly Hills.

Chiman, C. 1979 :

Adolescent Sexuality in a Changing American Society,
Washington, D.C. : Government Printing Office.

Freeman, J. 1973 :

«The Origins of the Women's Liberation Movement»,
American Journal of Sociology, 78, no. 4.

Friedl, E. 1967

«The Origins of the Women's Liberation Movement»,
American Journal of Sociology, 78, no. 4.

Friedl, E. 1967 :

«The Position of Women : Appearance and Reality»,
Anthropological Quarterly.

Glick, P. Spanier, B. 1980 :

«Married and Unmarried Cohabitation in the United
States», **Journal of Marriage and the family**, 42, 1.

Goode, W. 1963 :

World Revolution and Family Patterns, New York :
Free Press.

Hawkins, L. Wagner, F. 1983 :

«Family Policy : Issues and Programs», in B. Gutknecht
and E. Butler (eds.), **Family Self and Society**, Univer-
sity Press of America.

Korson, H. 1971 :

«Endogamous Marriage in a Traditional Muslim Society»,
Journal of Comparative Family Study, vol. 2.

Bibliography

Eane, M. 1980 :

«Toward a Description and Evaluation of United States Family Policy», in Aldous, J. and Dumon, W. '(eds.) **The Policies and Programs of Family Policy**, Leuven University Press.

Blacke J. 1979 :

«Is Zero Preferred ? American Attitudes toward Childlessness in the 1970s.» **Journal of Marriage and the Family** 41.

Bonham, S. Wright, D. 1983 :

«Divorce : A Frequent «Alternative» in the 1970s, In Macklin, E. (ed.), **Contemporary Families and Alternative Lifestyles**, London, Beverly Hills.

Butler, E. 1979 :

Traditional Marriage and Emerging Alternatives, New York : Harper and Row.

Chilman, C. 1976 :

«Public Social Policy and Families in the 1970s» in E.L. Eldridge and N. Meredith (eds.), **Environmental Issues : Family Impact**. Minneapolis . Burgess.

ticular combinations of general social and cultural conditions in societies. To say that the family is the same everywhere is in some sense true. But the differences are more interesting. Families possess dissimilar traits. They vary in organization, membership, life cycle, emotional environment, ideologies, and social and kin networks. The recent phenomena which appeared in the American family are entirely different from what happened to the Egyptian family, this because of the differences between societies and cultures in which they exist.

In the traditional family the father has absolute authority over his children. The children are not expected to express filial emotions or love openly, nor is the father. But within the framework of customary authority. The children must be loyal and faithful, and the father should fulfill his obligation to provide the children with food, clothing, and shelter. Children are not to criticize the father, but listen to him and obey him with reverence (Nahas, 1954 : 300). In most cases the father trains the son for his occupation. The son grows up in an atmosphere in which he knows his future occupation and gets slowly trained in its skills.

The traditional picture changed, the individual is becoming autonomous in the modern family and egalitarian relations are becoming consolidated. The phenomenon of the change in the individualization of the person in the family is manifested in the changed position of the child. There has been a particularly great change in the position of the children in the farm family where they traditionally constituted a source of manpower. The child is now assuming an independent role which is separate from the farm. This is expressed particularly in the sphere of education, and in the choice of occupation.

The preceding paragraphs provide abundant evidence that family patterns, and the role of women, are undergoing change in a number of areas. These changes have occurred gradually and selectively rather than generally. Consequently, it would probably be more accurate to describe the changes which have occurred in terms of evolution rather than revolution.

CONCLUSION :

Types of family organizations tend to be associated with par-

3. Women centered families :

One of the visible phenomena in 1970s is that women became the Center of the family. This is not due to the increases of female participation in the labour force, or to the development in her status, but because of the migration of husbands to other countries, especially to arab counries. Table 8 shows the number of migrants in 1976. The male migration had great effect on women's traditional roles, especially in rural areas.

Generally men have the position of status and esteem. They make the decisions especially in vital issues, like choice of residence and marriage of children (Friedl, 1967 : 97). In urban areas there is cooperation between husband and wife on most of these issues.

Now in migrant's families women hold the real power within the family, and all decisions are made by them.

Table 8 : Egyptian Migrants in 1979.

Total	Male	Female
133,098	104,787	28,311

Source : Statistical and Census Center. Vol. Migration in U.A.R., 1979.

3. Children and the decline of parental authority :

Children are always welcome in Egyptian families. The main purpose of marriage is children, especially male children. It is natural to have children, and lack of them is considered unnatural. They are the blessings of God, A family without children is considered incomplete.

II. Family Social Relations :

1. Marriage :

Before the 1970s, early marriages were the rule, especially for girls in rural areas, who frequently married before age 15. Marriage between relatives was preferred. Indeed, the ideal marriage was considered to be one between a boy and a girl whose fathers were brothers. The marriage ceremony was the occasion for celebrations lasting several days. The family of the groom bore most of the expenses of the wedding and celebrations. In addition the marriage contract called for a substantial payment to the bride and an agreement to pay another sum in case of divorce. Consequently, any prospective groom was heavily dependent on the financial assistance of his family (Korson, 1971 : 145).

After the 1970s the traditional picture was changed. Marriages were still arranged by elders, but today daughters as well as sons are usually consulted in advance, and in the cities at least the couple have met (in a group situation, not alone) before the engagement. The young man's search for a bride is still through family contacts, though he undoubtedly plays a more important role than formally in deciding whom to approach. Age at marriage for men continues to be rather late. Women do not feel that marriage before age 17 is too early. Marriages are still expensive, but the celebrations are growing shorter and the early bride payment is growing less rapidly than the late payment. The dependence by the groom on family financing may be lessening somewhat. At the same time, the comparative rise in the late payment offers greater protection for the bride (Prothro and Diab, 1974 : 204). The preference for marriage to relatives is still noticeable in the villages, but in the cities it has declined (Korson, 1971).

Table 6 : Educational Condition by Sex.

Year	%	University		
		Total	Male	Female
1950	5,406	33,738	31,914	1,824
1955	10,245	62,127	55,762	6,365
1960	15,948	85,866	80,172	13,694
1965	21,071	133,849	105,645	28,204
1970	21,37	216,633	156,241	60,392

Sources : Population Census of Egypt, 1950-1970, Ministry of Education, Government Press, Cairo.

Table : 7 Distribution of the Families According to the Size, 1975.

Cairo governorate

Family size	Number of families
Married-couple without children	76,889
Married-couple with unmarried children	513,577
Married-couple with married children and their wives and children	112,147
Married-couple with married children and relatives	140,959

Source : Statistical and Census Center, vol. Cairo governorate, 1975, p. 649.

- 4) Communications : observers have noticed the abundance of radio, TV, newspapers, and transportation in rural areas. Good (1963) mentions that communication plays important roles in disseminating ideology, demonstrating alternative patterns of living, and providing a impulse to improvement of one's lot in life.

Urban areas and the decline of nuclear family :

Before the 1970s the nuclear family was the dominant pattern in urban areas. Since 1970 extended families emerged in cities. cities in Egypt polarize mass migration from rural areas. They suffer from many problems, the most acute of which is «housing». Because of population pressure and space shortage, newly married couples live with the family of orientation. The traditional residential pattern, in which the newly married couples lived for a time with their parents, appeared during the 1970s in urban areas. Table 7 shows the number of extended families in the Cairo governorate.

Table 5 : Educational Condition by Sex.

Year	%	Secondary		
		Total	Male	Female
1965	24	127,074	96,244	30,830
1966	26	137,796	101,994	35,802
1967	28	172,229	124,712	47,517
1968	28	208,581	149,701	58,880
1969	28	334,619	166,125	68,494
1970	32	293,144	100,319	92,825
1971	32	312,489	212,234	100,255

Source : Population Census of Egypt, 1960-1975, Ministry of Education, Government Press, Cairo.

her husband and even by her acquaintances, depends in great degree, upon her fruitfulness, and upon the preservation of her children (Lane, 1963 : 56). The mean number of children per traditional rural family was between 5 to 6. Married sons, with their wives and children, usually lived for some years at least with their fathers before establishing a separate residence nearby. But, they are playing minor roles in the family, as the family politics were dominated by the older and more experienced generation.

The extended family was not only a residential unit, but a network of kin who had many interlocking rights, expectations, obligations, and those with authority (e.g. elders and males) exert considerable moral control over their relatives (prothro and Diab, 1974 : 4).

In the 1970s, the extended family had begun to decline and nuclear families were found in rural areas. The major factors of change observed in the traditional family are interrelated. For purposes of discussion they may be divided into four types :

- 1) **Education** : Most of the rural inhabitants give great attention to education, so the younger left their families to complete their education in cities (see Tables 5 and 6).
- 2) **Changing peasant's values towards their land** : The ties of land seem to have weakened somewhat in the last ten years. Selling land is easy for peasants to achieve.
- 3) **Migration** : great numbers of peasants migrated to the cities and other arab countries. This migration has a clear effect upon family size and women's roles.

Consciousness raising for these women involves educating women to the belief that every aspect of their relationship with men is exploitative (Simon, 1975). Women's movement has altered the behaviour, perceptions, beliefs, and lifestyles of women.

PART 2 . CHANGING FAMILY PATTERNS IN EGYPT.

Important changes have occurred in patterns of family life and in the role of women in Egypt during the past ten years.

I. Family size :

Rural areas and the decline of the extended family :

Although rural areas are associated with agriculture and with a low level of complexity, families are becoming nuclear, and the extended family is declining. The recent changes which have appeared on the Egyptian rural family, let us say that the common hypotheses — that the nuclear family emerges when a culture is invaded by industrialization and urbanization — is an undeveloped observation (Skolnick, 1988). Industrialization and urbanization are neither necessary nor sufficient conditions for the emergence of the nuclear family.

It is necessary at the very outset to obtain a general understanding of the basic conception and structure of the traditional institution called the extended family. In general the extended family consists of members of three or four generations living together in one household or several households connected together.

The traditional rural family has been described as being patrilineal and occasionally polygynous (Patai, 1969 : 84). Husband and wife have a desire for a large number of children, especially male children, because the estimation in which a wife is held by

ments. Most of the cash assistance programs use the family for the household as the unit of eligibility for benefits, and benefit vary by household and family arrangements. Generally, they favour larger families and households which split up. Programs which use the family rather than the household for determining benefit levels favor unmarried over married housemates. It is not unreasonable to adjust benefit levels to reflect that people who live together usually share resources and that sharing a household brings certain economies of scale. It is clear, however, that all these programs need close examination to minimize distinctions which seem arbitrary or counterproductive in favour of distinctions based on assessments of need.

IV. Feminist Movement :

Since the end of the 1960, many variations of the initial women's movement have emerged. These movements and ideologies range from reformist to revolutionary. Now (National Organization for Women) is probably the most conservative. It has concentrated most of its efforts on legal economic problems (Simon, 1975 : 15).

Between the end of the sixties and the early part of the seventies, a variety of women who became disenchanted with, or were thrown out of, new left or civil rights movements organized FLF (Female Liberation First), Red Stockings, and the Feminists. The characteristics that distinguish the moderate groups from the more radical ones are the almost exclusive emphases on job equality, the strategy of working for change within the system through lobbying, and education (Freeman, 1973)

Radical groups consider the entire system corrupt. Their target are as much the institutions of marriage, the family, and motherhood as unequal opportunities in employment and education.

partial inexpensive programs designed to change people rather than systems. Such programs, she said, cannot meet the problems of a technological society. She called for broad policies that deal with the whole of society. As these policies are developed, the needs and characteristics of a diversity of families and family members should be taken into account.

Bane (1980) summarized the main features of family policy as follows :

Inadequacy. Programs exist to meet family needs of various sorts, the existence of these needs and governments actions required to meet them are assumed to be legislation. However, in many cases, funding levels are so low or administration so incompetent that the program reaches only a fraction of the population that the legislation intended it to serve. This could be justified if he people served were the most needy or if funded projects were genuine demonstrations, but for many health, education, and social services programs, neither is the case. Inadequacy thus creates serious inequities.

Favoritism towards the Rich. Some of the largest programs affecting families are tax expenditure programs which work through the tax code rather than legislatively authorized subsidy. Most of them in the areas of health, housing, and income security use tax deductions rather than tax credits; these methods are worth more to the rich than to the poor. Where a two tier system exists with tax expenditures for the rich and subsidies for the poor, as is the case with housing and health care, working and middle-class people lose out.

Favoritism towards Certain Marital and Household Arrangements

to conform to the established and stable norms of society. Boys and girls took it for granted that they were being prepared to take their place in society. They would get a job and know that they were to be part of the total productive system. Then there began to be a change. They were coming to see their jobs as contribution not so much to the economy as to the profits of corporations. They saw corporations not as agencies to get goods produced but as ways to make money for shareholders. They were, in brief, coming to see society as the outcome of complex negotiations between powerful interest groups. Scanzoni (1983) argued that socialization within the contemporary U.S. family is based on consensus assumptions. But these traditional assumptions are no longer valid, thus they are out of phase with the essence of modern, changing society.

The mid-1980s reveal a curious paradox. At the formal level, laws and (official) pronouncements (those of governments, churches, schools, and the like) reflect the traditional norms. Conservatives have demonstrated substantial political power in crippling sex education programs, halting ERA, influencing the 1980 White House conference on families, and electing persons who share their views on abortion. At the behavior level, there is increasing evidence that ordinary citizens are tending to ignore traditional norms (Scanzoni, 1983 : 57).

III. Family Policy :

Many writers criticized family policy, and say that it has been devoid of organizing principles. Bronfenbrenner, who has been called (the family man) said that we need to give much attention to family policy as we give to material technology (Howkins and Wagner, 1983).

Chilman (1976) said that many government policies produce

mand for personal autonomy and a corresponding respect for the right to privacy, to self-expression, and to the free exercise of will within limits set by the need for social cohesion. Thus, individualism involves selfish desire to put one's personal convenience above the needs of the society as a whole or those of sub-units such as kin or the family.

The early 1970s saw the launching of the psychological «me first» protest movement of the following years (Childman, 1979 : 16). According to a recent recent analysis by Yankelovich, about 80 percent of the people in the United States were involved in a search for self-fulfillment during the 1970s. Women were learning how to be «number one,» to take charge of their own lives, to be good to themselves, and to be responsible for their own orgasms (Childman, 1979 : 18).

Most of these writers connect rising divorce rate to this increase in individualism. May (1980) examined Los Angeles Country divorce records and concluded that pre-1900 divorces were mostly the result of persons unwilling to live with the costs of their spouses. After 1900 the divorce records reveal a highly significant shift in the way individualism was expressed. No longer were persons divorcing merely to escape costs; an increasing number divorced to gain valued rewards as well. May (1980) claims that individualism was moving people not only to avoid marital costs, but to seek alternative richer satisfactions as well-

II. Non-sync Norms :

One point of view sees a lack of synchronizatin between «traditional» norms and contemporary changing society as causing changes in the family.

Scanzoni (1983) claims that parents socialize their children

tional magazines. In the United States in 1978, among young single women aged 18 to 24, 18 percent expected to remain childless through their lives (Veevers, 1983 : 76).. Some writers see that the social meaning of childlessness is assessing pronatalism. Veevers (1983 : 77) defined the main characteristics of deliberately childless couples as follows :

Voluntary childless couples are more likely to live in large, urban areas. They are strongly associated with relatively late age at first marriage, also they are associated with low religiosity. Compared with other women, deliberately childless wives tend to have above-average education, often having University degrees. Childless women are two to three times as likely as other women to be gainfully employed. They are involved in high-status occupations in management and the professions. Consequently, they tend to earn high incomes. While it seems likely that voluntary childlessness will continue to increase with increased contraceptive sophistication and increased permissiveness, it also seems likely that such an increase has intrinsic limitations. «In the medium range future, the percentage of intentionally childless couples will no likely go below 6 percent or above 17 percent of all married couples» (Black, 1979).

«Why» are these changes occurring ?

To get a good understanding of the family as an institution, we must place it within the context of the society's larger institutional structure; the family can only be understood adequately in the large social context.

I. Individualism :

Many writers link between recent changes in the family to rising individualism. Stone (1977) defines individualism as «a de-

The largest category in the singles population is the never married. The U.S. Bureau of the Census reports that in 1980 never married made up more than 23 percent of the male and 17 percent of the female population (Stein, 1983). The increase in the number of young adults who are choosing to postpone marriage due to :

- 1) the increase in the number of women enrolled in colleges and in graduate schools.
- 2) expanding employment and career opportunities for women.
- 3) The impact of the women's movement.
- 4) The excess of young women at the currently «most marriageable» ages.
- 5) conflict between marriage and the desire for individual development and personal growth.
- 6) The increasing divorce rate, which has led some young people to question the appeal of marriage and family life, and
- 7) The increasing availability and acceptability of birth control methods (Stein, 1983 : 28).

V. Voluntary Childlessness :

During the 1970s, voluntary childlessness received increasing attention, with over 100 feature articles on it appearing in na-

(5) the Vietnam War, (6) great social and religious acceptance of divorce, (7) reform of the divorce law, and (8) the growth and age distribution of married persons (Bonham and Wright, 1983).

IV. Singlehood :

Singles are an important segment of the adult population. In 1980, more than 58 million adults in the U.S. over the age of 18 were unmarried. This is about 34 percent of U.S. men and more than 40 percent of U.S. women. As shown in Table 4, within this broad spectrum of singlehood, several major categories emerge : the never married, the separated, the divorced, and the widowed (Butler, 1979).

Table 4 Marital Status of the U.S. Population, Age 18 and over, 1980 (in thousands of persons).

	Total	Married	Never Married	Divorced	Widowed	Separated
Men	74,101 (100) ^a	48,752 (65.8)	17,434 (23.5)	3,871 (5.2)	1,972 (2.7)	2,071 (2.8)
Women	82,054 (100)	48,627 (59.3)	13,977 (17.0)	5,831 (7.1)	10,479 (12.8)	3,140 (3.8)

SOURCE : (Steen 1983 : U.S. Bureau of the Census, Marital Status and Living Arrangement : March, 1980, Current Population Reports, Series p. 20, No. 365 Washington, D.C. : G. p. o. 1981:

^a Number in parentheses indicate percentage distribution.

orce rate has varied from a low of 50 per 1,000 before 1900 up to a cotemporary rate of over 250 per 1,000. There was a rise through the middle 1960s, then a slight drop; and in the decade following 1963, the divorce rate nearly doubled. Since then it has continued to rise (Butler, 1979 : 364). Table 3 presents the percentage of the currently divorced out of all women in each age group for selected years.

Table 3 Percentage of Women currently Divorced, 1950-1978.

Year	Age of Women						
	20-24	25-29	30-34	35-44	45-54	55-64	65-74
1950	1.4	2.6	2.6	3.4	2.9	2.1	0.9
1955	1.4	2.2	2.8	3.8	3.3	2.4	1.4
1960	1.7	2.5	3.1	3.8	3.9	3.1	1.7
1965	2.0	3.4	3.3	4.4	4.6	3.9	2.3
1970	2.2	4.1	4.7	5.3	5.1	4.4	2.9
1975	3.3	6.7	7.3	7.7	6.9	5.5	3.3
1978	3.6	8.1	10.5	10.2	7.9	6.4	3.9

SOURCE : (George and Jo Bane, 1980 : 30).

There are several factors have contributed to this increase, including :

- (1) increased education and employment of women,
- (2) smaller families, (3) higher income, (4) free legal aid,

Table 2 Distribution of family households by type and presence of children and parent-child families by types, 1980, (number in thousands).

Family Households (58, 426)					
Married-Couple Family Households (48,180)		Female-Headed Family Households (8,540)		Male-Headed Family Households (1,706)	
Without Children (22,973)	With Children (25,207)	Without Children (2,622)	with Children (5,918)	without Children (970)	with Children (736)

SOURCE : Thompson and Gongla, 1983 : U.S. Bureau of the Census, Current Population Reports, Series p. 20, No. 366, Household and Family Characteristics : March, 1980 (Tables 1, 14, and 21), U.S. Government Printing Office, Washington D.C. 1981.

III. Divorce

Divorce is defined as the legal dissolution of a socially and legally recognized marital relationship between a man and a woman that alters the obligations and privileges of the two persons involved (Bonham and Wright, 1983 : 126).

All societies allow divorce, but rates have varied over time and from one country to another. In the United States, the di-

Table 1. Trends in Unmarried Cohabitation in the United States, 1960-80.

Date	Number of unmarried living coupled of opposite sex together	percentage of all households	Ratio to 1970
1980	1,560,000		2.98
	children present	424,000	2.16
	no children present	1,136,000	3.47
1979	1,346,000		2.57
	children present	360,000	1.84
	no children present	985,000	3.01
1978	1,137,000		
	children present	272,000	
	no children present	865,000	3.1
1977	957,000		
	children present	204,000	
	no children present	754,000	
1976	no children present	660,000	
1975	888,000		
	children present		
	n children present	2.3	
1970	523,000		
	children present	196,000	1.7
	no children present	327,000	
1960	no children present	242,000	1.6

SOURCE : (Maklin, 1983, 50).

habitants to have lower rates of church attendance and higher rates of no religious affiliation (Macklin, 1983).

(3) **Race.** 1975 Census data showed cohabitation rates among blacks to be three times those among whites, and interracial couples were more frequent among currently cohabiting than married couples, especially in the younger age categories. (Glick and Spanier, 1980).

(4) **Geographic Area.** Cohabitants are more likely to be living in large metropolitan areas and in the north and west. (Glick and Spanier, 1980).

(5) **Socioeconomic Status.** Many participants in nonmarital unions are college students who receive economic aid from parents, however, many are self-sustaining and in some instances, both members of the nonmarital union are working outside class hours in order to make ends meet. Within households, most report that they share expenses (Butler, 1979 : 234).

II. Single-parent Families :

The single-parent family is the second-fastest growing family lifestyle in the U.S. today (after cohabiting couples), having grown at 21 times the rate of the traditional two-parent family during the 1970s (Thompson and Gongla, 1983).

The 1980 Census data identifies the last decade as an epoch period during which the single-parent family emerged as a significant and highly visible family form. They now represent 21.4 percent of the families with dependent children at home (Seward, 1978 : 89). The single-parent family is fast becoming a very common family pattern, already representing nearly half of the families in the black community. Over one-fifth of single-parent families are part of the mainstream of U.S. society, e.g., white and middle class. Table 2 shows a distribution of family household with distinction between female-headed and male-headed families.

family, and <why> these changes have taken place. First we describe and identify recent family phenomena through descriptive statistics. Then we give a tentative explanation why these changes have developed. The first part of this paper will deal with the U.S. family, the second part describes changes in the Egyptian family.

PART 1 WHAT'S HAPPENING TO THE AMERICAN FAMILY ?

I. Nonmarital Cohabitation :

The 1970's saw a rapid increase in the number of unmarried persons living together (see Table 1). The U.S. Bureau of the Census (1981, 5, Table F) reported 523,000 such persons in 1970 (Macklin, 1983, 49).

Living together without marriage is obviously not a new phenomenon. Nonlegal marital unions and common-law marriages have long been accepted in many cultures, particularly among low-income persons. What is new is the increasing prevalence of nonmarital cohabitation among the middle class, the fact that many of the participants do not consider themselves married, and the increasing acceptance of this living pattern by the majority culture (Macklin, 1983, 52).

Characteristics of Nonmarital Cohabitants : The following variables differentiate those people who have and have not cohabited nonmaritally :

(1) **Age.** As a group, cohabitants tend to be somewhat younger than married people. In an analysis of the 1975 Census data, 60 percent of currently cohabiting persons and 33 percent of married persons were under 35 (Glick and Spanier, 1980).

(2) **Religiosity.** Researchers have consistently found co-

·OBSERVATIONS ON CONTEMPORARY AMERICAN AND EGYPTIAN FAMILY

Samia M. El-Khashab, Ph. D(*)

and

Edgar W. Butler, Ph.D.(**)

INTRODUCTION

The seventies were a period of great change — real and/or intended. Various writers have expressed different degrees of optimism or pessimism or pessimism about the present and future of so- about in the 1970s seem real and stable (Macklin and Rubin, 1983).

The major trends of the 1970s affected families. The youth and women's movements challenged many of the assumptions on which conventional marriage and family patterns have been based. The mass media regularly presented stories that also challenged the traditional view on sex, marriage, and family (Skolnick, 1983 : 3).

The early 1970s saw important changes in attitudes in premarital sexuality, women's equality, and the value of self-realization. All of these changes, occurring in a relatively short time, have given rise to fears about the future of the family.

This paper describes «what» changes are occurring to the

* Lecturer in Sociology, Cairo University.

** Prof. and Head of Sociology Department, University of California, Riverside.

Egyptian Yearbook of Sociology

Contents

I. Contributions in foreign languages :

- Observations On Contemporary American and Egyptian Family,
by : Dr. Samia M. El-Khashab
and prof. Edgar W. Butler.
- Effectiveness of the Rural Health Unit in the Family Planning. A Pilot Study of Gavaddon village.
by : Dr. Etimad M. Aflam.

II. Abstracts of Articles in Arabic

- Ethnomethodology, A new Approach in Sociology,
by : Dr. Zeinab Shahin.
- The Role of Koran in Shaping Islamic Public Opinion,
by : Dr. Mohieddin Abdulhalim.
- The Social Status of Copts in Mamluk Egypt.
by : Dr. Kassem A. Kassem
- Towards a New Approach for Development in the Third World Countries.
by : Dr. Abdel Wahhab Ibrahim.

رقم الايداع ٨٤/٣٩١١

الترقيم الدولي ٨-٩٣٦-٠٢-١٧٧

دار البصائر للطباعة
٢٢ شارع سامي - ميدان التحرير
القاهرة - تليفون ٣٠٥٥٦

EGYPTIAN YEARBOOK

of

SOCIOLOGY

Volume No. 6

April 1984

Editor : Prof. Dr. M. El-Gawhary

Dean of The Faculty of Arts

Cairo University

Dar Al-Maaref.

Egyptian Yearbook of Sociology

editor

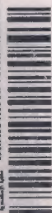
Prof. Dr. M. El. Gawhary

Vol VI

Dar Al-Maaref

1984

Bibliotheca Alexandrina



0685691

112433/01

000